المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين



تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حـــول

مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023

تتمة الجزء الأول

رئيس اللجنة السيد مولاي مسعود اكناو	مقرر اللجنة السيد عابد بادل

الأمانة العامة مديرية التشريع والمراقبة قسم اللجان مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	الولاية التشريعية 2021-2027 السنة التشريعية 2022-2023 دورة أكتوبر 2022

محتوى تتمة الجزء الأول

* التعديلات المقترحة على مشروع القانون من طرف:

- الحكومة
- فرق الاغلبية
- الفريق الحركـــــــي
- الفريق الاشتراكـــي
- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
- فريق الاتحـــاد المغـــربي للشغـــــل
- مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
- مجموعة العـــدالة الاجتماعيـــــة
- مستشارا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب

* جدول التصويت على مواد الجزء الأول من مشروع القانون المالي 2023

* صيغة المواد المعدلة

* ملحـــــــق:

- أوراق إثبات حضور السادة المستشارين؛
- إيضاحات حول الأسئلة المقدمة من طرف السيدات والسادة المستشارين خلال المناقشة العامة داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين؛
- بيانات مرافقة
- البرمجة الميزانياتية الاجمالية لثلاث سنوات 2023-2025

*التعديلات المقترحة على مشروع القانون من طرف:

- الحكومة
- فرق الاغلبية
- الفريق الحركـــــي
- الفريق الاشتراكـــي
- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
- فريق الاتحـــاد المغـــربي للشغـــل
- مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
- مجموعة العـــدالة الاجتماعيـــة
- مستشارا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب

مشروع قانون المالية رقم 50.22
للسنة المالية 2023

(كما وافق عليه مجلس النواب)

تعديلات الحكـــومة

تعديلات جمركية

المادة 3	تعديلات الحكومة	التعديل رقم 1

نص التعديل	تبرير التعديل
مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة **المادة 3** **النص كما جاء في المشروع** **III-** ابتداء من فاتـــح يناير 2023، ينسخ البند 4 من الفصل 81 والفصول 82 و83 و84 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة الراجعة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة السالفة الذكر. **التعديل المقترح** نسخ المادة **3 -III** من مشروع قانون المالية رقم 22-50 للسنة المالية 2023 والإبقاء على البند 4 من الفصل 81 والفصول 82 و83 و84 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة الراجعة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة السالفة الذكر.	**العدول عن نسخ بعض الفصول:** يهدف هذا التعديل إلى الإبقاء على البند 4 من الفصل 81 والفصول 82 و83 و84 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة الراجعة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة السالفة الذكر: - لأنه تبين غياب مؤسسات مشرفة على المراكز الحدودية البرية التي من شأنها التكفل بمنح تصاريح الولوج لهذه المعابر من أجل القيام بعمليات الجمرك و تتبع عمليات المراقبة؛ - نزولا عند رغبة بعض المتدخلين في هذا المجال الذين التمسوا من الادارة الابقاء على هذه الفئة من العمال تحت مراقبة الجمارك نظرا للدور المنوط بها في عمليات مناولة البضائع موضوع الفحص الجمركي و في عمليات التعشير بصفة عامة و أن من شأن حذفها من المدونة التأثير على عمليات التعشير و انسيابيتها.

المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى وزير الاقتصاد والمالية

تعديلات ضريبية

التعديل رقم 2

ملاءمة مدخل البند I من المادة 6 من مشروع قانون المالية

النص كما جاء في المشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
البند I من المادة 6 من مشروع قانون المالية I.- ابتداء من فاتح يناير 2023، تغير وتتمم أحكام المواد4 ..... و179- II و184 و191 و194 و222	**البند I من المادة 6 من مشروع قانون المالية** I.- ابتداء من فاتح يناير 2023، تغير وتتمم أحكام المواد4 ..... و179- II و**183 – باء** و184 و191 و194 و**207 المكررة** و222	ملاءمة مدخل البند I من المادة 6 من مشروع قانون المالية مع التعديلات المقترح إدراجها في هذه المادة.

التعديل رقم 3

تكليف أصحاب امتياز بيع السيارات المعتمدين (les concessionnaires agréés) بتحصيل واجبات التمبر عند التسجيل الأول للمركبات

النص كما وافق عليه مجلس النواب	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 179-II.- طرق أخرى لتحصيل واجبات التمبر تؤدى على النحو التالي واجبات التمبر: 1°- بواسطة التأشيرة برسم التمبر..... .....الواردة في المادة 252 (II-دال-2°) أدناه..... 2°- ..... 3°-..... ..... الذي يفوض له ذلك. غير أنه يتم تحصيل واجبات التمبر المتعلقة بالتسجيل الأول بالمغرب بالنسبة للعربات المستوردة من طرف مالكيها أو لفائدة الغير سواء كانت جديدة أو مستعملة، وفق التسعيرة المنصوص عليها في المادة 252 (I-"جيم") أدناه من لدن إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة."	المادة 179-II.- طرق أخرى لتحصيل واجبات التمبر تؤدى على النحو التالي واجبات التمبر: 1°- بواسطة التأشيرة برسم التمبر..... .....الواردة في المادة 252 (I-"جيم" و II-دال-2°) أدناه..... 2°- ..... 3°- ....الذي يفوض له ذلك. غير أنه يتم تحصيل واجبات التمبر المتعلقة بالتسجيل الأول للمركبات بالمغرب وفق التسعيرة المنصوص عليها في المادة 252 (I-"جيم") أدناه من لدن: - إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بالنسبة للعربات المستوردة من طرف مالكيها أو لفائدة الغير سواء كانت جديدة أو مستعملة؛ - أصحاب امتياز بيع السيارات المعتمدين، بالنسبة للعربات المقتناة بالمغرب."	يهدف هذا التعديل إلى تكليف أصحاب امتياز بيع السيارات المعتمدين (les concessionnaires agréés) بتحصيل واجبات التمبر عند التسجيل الأول للمركبات المقتناة بالمغرب بواسطة التأشيرة برسم التمبر (visa pour timbre)

التعديل رقم 4

التضامن ما بين مالكي المركبات وأصحاب امتياز بيع السيارات المعتمدين

النص كما وافق عليه مجلس النواب	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 183-جاء.-التضامن بالنسبة لواجبات التمبر يسأل على وجه التضامن عن أداء واجبات التمبر .... - ..... الإلكترونية؛ - وبصفة عامة..... .....أو الموصى لهم."	المادة 183-جاء.-التضامن بالنسبة لواجبات التمبر يسأل على وجه التضامن عن أداء واجبات التمبر .... - ..... الإلكترونية؛ - مالكو المركبات وأصحاب امتياز بيع السيارات المعتمدين بالنسبة لواجبات التمبر التسبيبة المشار إليها في المادة 252 (I-"جيم") أدناه؛ - وبصفة عامة..... .....أو الموصى لهم."	للملاءمة مع التدبير الذي يهدف إلى تحصيل واجبات التمبر عند التسجيل الأول للمركبات المقتناة بالمغرب من لدن **أصحاب امتياز بيع السيارات المعتمدين**، يقترح إدراج تدبير يتعلق بالتضامن ما بين مالكي المركبات المذكورة وأصحاب امتياز بيع السيارات المعتمدين.

التعديل رقم 5

تكليف أصحاب امتياز بيع السيارات المعتمدين (les concessionaires agréés) بتحصيل واجبات التمبر عند التسجيل الأول للمركبات

النص كما وافق عليه مجلس النواب	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 207 المكررة.- الجزاءات المترتبة على مخالفة طرق أداء واجبات التمبر I.-..... II.- إذا تعلق الأمر بمخالفة لقواعد التمبر النسبي المنصوص عليها في المادة 252(I– "ألف" و"باء") أدناه.....	المادة 207 المكررة.- الجزاءات المترتبة على مخالفة طرق أداء واجبات التمبر I.-..... II.- إذا تعلق الأمر بمخالفة لقواعد التمبر النسبي المنصوص عليها في المادة 252-I أدناه.....	للملاءمة مع التدبير الذي يروم تكليف **أصحاب امتياز بيع السيارات المعتمدين بتحصيل** واجبات التمبر النسبية عند التسجيل الأول للمركبات المقتناة بالمغرب، يقترح إدراج الجزاءات المطبقة في حالة مخالفة قواعد واجبات التمبر.

تعديلات مختلفة

مادة إضافية 17 المكررة	تعديلات الحكومة	التعديل رقم 6
المادة كما جاءت في المشروع	التعديل	تبرير التعديل
إضافة مادة جديدة	تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري وبالإعلانات وبالنشر العمومي" المادة 17 المكررة تتمم على النحو التالي ، ابتداء من فاتح يناير 2023 ، أحكام المادة 44 من القانون المالي رقم 96-8 للسنة المالية 1996-1997، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-96-77 بتاريخ 12 من صفر 1417 (29 يونيو 1996) ، كما وقع تغييرها وتتميمها: "المادة 44.- **I.-** رغبة ..... نفقاته. "**II.**- يتضمن هذا الحساب: "في الجانب الدائن: "..... "..... "في الجانب المدين: "..... "..... " - النفقات المتعلقة بالإعلانات ..... تنظيمي؛ "- المبالغ المدفوعة الى الميزانية العامة. "	يهدف هذا التعديل إلى تغيير الجانب المدين للصندوق، قصد تمكينه من دفع مبالغ لفائدة الميزانية العامة، وذلك لتنزيل المشاريع الكبرى التي تهدف الى تقوية الاشعاع الثقافي والنهوض بجودة الانتاج السمعي البصري.

المادة 23	تعديلات الحكومة	التعديل رقم 7

المـادة كما جاءت في المشروع	التعديل	تبرير التعديل

إحداث مناصب مالية

المادة 23

يتم ..... 2023.

1- 27.662 منصبا ماليا لفائدة الوزارات و المؤسسات التالية :

الوزارات والمؤسسات	عدد المناصب المالية
.....	...
.....	...
وزارة الشباب و الثقافة و التواصل	...
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	....
.....	...
.....	...
الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	**15**
.....	...
.....	...
المجموع	**27.662**

2- يؤهل رئيس الحكومة لتوزيع **550** منصبا ماليا على مختلف الوزارات أو المؤسسات، وتخصص 200 منها لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

3-.....

4-.....

إحداث مناصب مالية

المادة 23

يتم ..... 2023.

1- 27.752 منصبا ماليا لفائدة الوزارات و المؤسسات التالية :

الوزارات والمؤسسات	عدد المناصب المالية
.....	...
.....	...
وزارة الشباب و الثقافة و التواصل	...
الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	**105**
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	...
.....	...
.....	...
المجموع	**27.752**

2- يؤهل رئيس الحكومة لتوزيع **460** منصبا ماليا على مختلف الوزارات أو المؤسسات، وتخصص 200 منها لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

3-.....

يهدف هذا التعديل إلى الرفع من المناصب المالية المخصصة للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بإضافة 90 منصبا جديدا تم خصمها من المناصب المالية المؤهل رئيس الحكومة لتوزيعها. و يهدف هذا التعديل إلى تمكين هذه الهيئة من النهوض بمهامها الدستورية، بعد تعيين اعضاء هذه الهيئة من طرف صاحب الجلالة نصره الله ودخول القانون رقم 46.19 المتعلق بها حيز التنفيذ و تفعيلا لمقررات مجلسها المنعقد بتاريخ 13 نونبر 2022.

	..... -4 ..... -5 ..... -6	..... -5 ..... - 6

المادة 40	تعديلات الحكومة	التعديل رقم 8

المـادة كما جاءت في المشروع	التعديل	تبرير التعديل
الباب الثالث أحكام تتعلق بتوازن موارد وتكاليف الدولة المادة 40 تحدد .....(بالدرهم) :	الباب الثالث أحكام تتعلق بتوازن موارد وتكاليف الدولة المادة 40 تحدد .....(بالدرهم) :	تم تعديل جدول التوازن وذلك ملائمة مع التعديلات التي تخص الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها والمتعلقة بالرفع من نفقات الموظفين بما يعادل **44** مليون درهم تم خصمها من النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية.

المداخيل العادية للميزانية العامة (1) :	.....
.....	.....
.....	.....
النفقات العادية للميزانية العامة (2) :	.....
ـ نفقات التسيير:	.....
ـ نفقات الموظفين.....	155.750.296.000
.....	.....
ـ النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية..	2.200.000.000
.....	.....
الرصيد العادي (3)=(2)-(1).....	.....
ـ نفقات الاستثمار للميزانية العامة (4	.....
.....	.....

المداخيل العادية للميزانية العامة (1) :	.....
.....	.....
.....	.....
النفقات العادية للميزانية العامة (2) :	.....
ـ نفقات التسيير:	.....
ـ نفقات الموظفين.....	155.794.296.000
.....	.....
ـ النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	2.156.000.000
.....	.....
الرصيد العادي (3)=(2)-(1).....	.....
ـ نفقات الاستثمار للميزانية العامة (4).....	.....
.....	.....

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
GROUPES DE LA MAJORITÉ

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
فرق الأغلبية



تعديلات فرق الأغلبية بمجلس المستشارين على مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023 كما وافق عليه مجلس النواب

فريق التجمع الوطني للأحرار – فريق الأصالة والمعاصرة – الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

التعديل رقم 1

مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

- المادة 3- البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
الفصل 182	**الفصل 182**	**تشجيع قطاع إعادة تدوير البطاريات المستعملة.**
1 - تكلف الإدارة ..... بالتراب الخاضع:	1 - تكلف الإدارة ..... بالتراب الخاضع:	
- أنواع الليموناد	- أنواع الليموناد	
.....	.....	
- التبغ المصنع ؛	- التبغ المصنع ؛	
- سوائل تعبئة أو إعادة تعبئة.....والأجهزة المماثلة، وكذا ملحقات تبغ الشيشة أو الأركيلة (معسل بدون تبغ) ؛	- سوائل تعبئة أو إعادة تعبئة.....والأجهزة المماثلة، وكذا ملحقات تبغ الشيشة أو الأركيلة (معسل بدون تبغ) ؛	
- الإطارات المطاطية	- الإطارات المطاطية	
.....	.....	
- البطاريات المخصصة للمركبات ؛	- البطاريات المخصصة للمركبات، باستثناء البطاريات المنتجة من إعادة تدوير البطاريات المستعملة؛	
- المنتجات المحتوية على السكر.	- المنتجات المحتوية على السكر.	

التعديل رقم 02

مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

- المادة 3- البند II

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
الفصل 70 المكرر تعد رخصة قبول المعشر باطلة في الحالات التالية: - تخلي المعشر عن الرخصة؛ - وفاة المعشر؛ - حل الشركة الحاصلة على رخصة القبول؛ ..... ويعتبر كذلك متخليا عن رخصة القبول، كل معشر لم يودع ويسجل لدى الجمرك كل سنة، باستثناء حالة قوة قاهرة أو في حالة ما تعذر على المعشر مزاولة مهامه، مائتي (200) تصريح على الأقل ابتداء من تاريخ انصرام أجل أربعة وعشرين (24) شهرا من حصوله على رخصة القبول.	الفصل 70 المكرر تعد رخصة قبول المعشر ~~باطلة~~ لاغية في الحالات التالية: - تخلي المعشر عن الرخصة؛ - وفاة المعشر؛ - حل الشركة الحاصلة على رخصة القبول؛ ..... ويعتبر كذلك متخليا عن رخصة القبول، كل معشر لم يودع ويسجل لدى الجمرك كل سنة، باستثناء ~~حالة قوة قاهرة~~ الظروف الطارئة أو في حالة ما تعذر على المعشر مزاولة مهامه، ~~مائتي (200)~~ مائة وخمسون (150) تصريح على الأقل ابتداء من تاريخ انصرام أجل ~~أربعة وعشرين (24)~~ ثلاثون (30) شهرا من حصوله على رخصة القبول.	**تجويد الصياغة لأنها تسري على فئة أو شخص معين أو منطقة محددة، بينما القوة القاهرة فهي عامة بل هي من الأسباب التي تحتسب وتقطع الآجال.** **من أجل تشجيع المقاولين الجدد، الشباب منهم خاصة، على القيام بعمليات التعشير والاستيراد والتصدير، ومن أجل تمكينهم من الوقت الكافي لفرض أنفسهم في هذا المجال، نقترح ما يلي:** ▪ **خفض عدد التصريحات من 200 تصريح في السنة إلى 150 تصريح.** ▪ **رفع المدة الفاصلة بين الحصول على رخصة القبول وتحقيق العدد المطلوب من التصريحات من 24 شهر إلى 30 شهر.**

التعديل رقم 03

تعريفة الرسوم الجمركية

المادة 4

النص الحالي

				84.21	أجهزة طرد مركزي، بما فيها أجهزة التجفيف بالطرد المركزي؛ آلات وأجهزة ترشيح أو تنقية السوائل أو الغازات			
					....			
					....			
			8421.99		- - غيرها			
		21			- - - - لمحركات العربات :			
7	10				- - - - - قاعدة من معادن عادية على شكل أسطواني بسمك يتراوح بين 2,5 مم و 4 مم و بقطر خارجي يتجاوز 95 مم...........	17,5	كلغ	-
7	90				- - - - - غيرها...............................	40	كلغ	-
7	00	29			....			

التعديل المقترح

			84.21	أجهزة طرد مركزي، بما فيها أجهزة التجفيف بالطرد المركزي؛ آلات وأجهزة ترشيح أو تنقية السوائل أو الغازات		
				....		
				....		
		8421.99		- - غيرها		
	21			- - - - لمحركات العربات :		
10				- - - - - قاعدة من معادن عادية على شكل أسطواني بسمك يتراوح بين 2,5 مم و 4 مم و بقطر خارجي يتجاوز 95 مم...........	17,5	كلغ
90				- - - - - غيرها...............................	17.5	كلغ
00	29			....		

التبرير

يهدف هذا التعديل إلى تشجيع ودعم الإنتاج الوطني لمرشحات السيارات عبر تقليص كلفة الانتاج، وذلك بإضافة المكونات البلاستيكية المستخدمة في تصنيع مرشحات السيارات إلى باقي مدخلات صناعة التي يقترح تخفيض رسم الاستيراد المطبق عليها في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2023.

التعديل رقم 04

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
I.- ابتداء من فاتح يناير 2023، تغير وتتمم أحكام المواد4 و 6 و13 و19 و28 و31 و40I- و42 المكررة و47 و57 و58 و59 و60 و61 و63 و64 و66-I و68 و73 و82 I-و82 المكررة ثلاث مراتI- و86 و99 و124 و139- VI و144- - I)جيم و دال(و146 و151 و152 و156 و157 و160 المكررة و165 و170 و171 و173 و 174 و179- II و184 و191 و194 و222 و224 و228 و232 VIII- و241 المكررة و247 XXXVII)و XXXVIII و XXXIX) و268 و270 و273 من المدونة العامة للضرائب المحدثة بموجب المادة 5 من قانون المالية رقم 43.06 للسنة المالية 2007، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.232 بتاريخ 10 ذي الحجة 1427 (31 ديسمبر 2006) كما تم تغييرها وتتميمها:	I.- ابتداء من فاتح يناير 2023، تغير وتتمم أحكام المواد4 و 6 و13 و19 و28 و31 و40I- و42 المكررة و47 و57 و58 و59 و60 و61 و63 و64 و65 - II و66 -I و68 و73 و82 I-و82 المكررة ثلاث مراتI- و86 و99 و124 و139- VI و144- - I)جيم و دال(و146 و151 و152 و156 و157 و160 المكررة و165 و170 و171 و173 و 174 و179- II و183 – باء و184 و191 و194 و207 المكررة و222 و224 و228 و232 VIII- و241 المكررة و247 XXXVII)و XXXVIII و XXXIX) و268 و270 و273 من المدونة العامة للضرائب المحدثة بموجب المادة 5 من قانون المالية رقم 43.06 للسنة المالية 2007، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.232 بتاريخ 10 ذي الحجة 1427 (31 ديسمبر 2006) كما تم تغييرها وتتميمها:	**ملاءمة مدخل البند I من المادة 6 من مشروع قانون المالية مع التعديلات المقترح إدراجها في هذه المادة.**

التعديل رقم 05

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 6 الإعفاءات: I. الإعفاءات الدائمة من الضريبة وفرضها بالأسعار المخفضة بصفة دائمة. ألف - الإعفاءات الدائمة تعفى كليا من الضريبة على الشركات: 1° ..... 34° – الجامعات والجمعيات الرياضية .... القيم المنقولة. باء - تنسخ	**المادة 6 الإعفاءات:** I. الإعفاءات الدائمة من الضريبة وفرضها بالأسعار المخفضة بصفة دائمة. ألف - الإعفاءات الدائمة تعفى كليا من الضريبة على الشركات: 1° ..... 34° – الجامعات والجمعيات الرياضية .... القيم المنقولة. 35° – شركات التنمية المحلية المحدثة بالقانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015). بالنسبة لمجموع أنشطتها أو عملياتها. باء -تنسخ (الباقي لا تغيير فيه)	**نظرا لطبيعة عمل هذه الشركات في إطار تنمية المدن والأقاليم، حيث أن الهدف الأسمى هو خدمة المواطن والمرتفق، وليس تحقيق أرباح يمكن أن تؤدي إلى دفع الضرائب.**

التعديل رقم 06

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 6: الإعفاءات I. الإعفاءات الدائمة من الضريبة وفرضها بالأسعار المخفضة بصفة دائمة ..... جيم- الإعفاءات الدائمة من الضريبة المحجوزة في المنبع تعفى من الضريبة على الشركات المحجوزة في المنبع °1 عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها التالية: - الربائح وغيرها من عوائد المساهمة المدفوعة أو الموضوعة رهن الإشارة ..... °3- الفوائد المقبوضة من لدن الشركات غير المقيمة برسم: - القروض التي تحصل عليها الدولة أو تضمنها؛	المادة 6: الإعفاءات I. الإعفاءات الدائمة من الضريبة وفرضها بالأسعار المخفضة بصفة دائمة ..... جيم- الإعفاءات الدائمة من الضريبة المحجوزة في المنبع تعفى من الضريبة على الشركات المحجوزة في المنبع °1 عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها التالية: - الربائح وغيرها من عوائد المساهمة المدفوعة أو الموضوعة رهن الإشارة	**يقترح هذا التعديل للأسباب والأهداف التالية:** **- تطبيق المبدأ الدولي للتقسيم العادل للضريبة بين السلطات الجبائية الدولية، علما أن كل ما لم يخضع للضريبة في المغرب كبلد المنشأ يتم تضريبه كليا في بلد أجنبي دون المس بمصالح الشركة الممولة للمغرب؛** **- يندرج هذا التعديل في إطار المسلسل الجديد الذي انخرط فيه المغرب مؤخرا تبعا للتوصيات الدولية في مجال محاربة التملص الضريبي والأنظمة الجبائية التفضيلية الغير المبررة؛** **- محاربة التملص الضريبي.**

- الودائع بعملات أجنبية أو بالدراهم القابلة للتحويل؛ - القروض الممنوحة بعملات أجنبية لمدة تساوي أو تفوق عشر (10) سنوات؛	3°- الفوائد المقبوضة من لدن الشركات غير المقيمة برسم: ~~- القروض التي تحصل عليها الدولة أو تضمنها؛~~ - الودائع بعملات أجنبية أو بالدراهم القابلة للتحويل؛ ~~- القروض الممنوحة بعملات أجنبية لمدة تساوي أو تفوق عشر (10) سنوات؛~~	

التعديل رقم 07

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 19: سعر الضريبة I – السعر العادي للضريبة مع مراعاة .....كما يلي: ألف– 20%؛ باء – 35%، فيما .....مائة مليون (100.000.000) درهم. غير أنه عندما يقل الربح .....محاسبية متتالية. جيم – 40%، فيما يخص مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وبنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير ومقاولات التأمين وإعادة التأمين. يراد بمقاولات التأمين .....التكافلي.	المادة 19: سعر الضريبة I– السعر العادي للضريبة مع مراعاة .....كما يلي: ألف – 10% فيما يخص الشركات التي يقل ربحها الصافي أو يساوي ثلاثمائة ألف (300.000) درهم والتي ليست فروعا لشركات أخرى بالمغرب؛ (الباقي لا تغيير فيه)	**الإبقاء على إخضاع الشركات التي يقل ربحها الصافي أو يساوي 300 ألف درهم التي ليست فروعا لشركات أخرى بالمغرب لسعر 10% من الضريبة على الشركات.** **تواجه الشركات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة أوضاعا وصعوبات كبيرة جدا حتى قبل الاتيان بهذا الاجراء الضريبي المجحف، أوضاع من شأنها تأزيم المقاولات المتصفة أصلا بالهشاشة الاقتصادية وتؤدي إلى إفلاسها وإغلاق مرافقها.** **فمضاعفة سعر الضريبة على الشركات على الشركات التي تقل أرباحها عن 300.000 درهم، والتي تمثل غالبية المقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة، وتشغل أكثر من 80% من اليد العاملة المغربية قد يدفع بأرباب هذه الشركات إلى التوجه نحو القطاع غير المهيكل.**

التعديل رقم 08

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 19.– سعر الضريبة I.- السعر العادي للضريبة ..... IV.- أسعار الضريبة المحجوزة في المنبع تحدد أسعار الضريبة على الشركات المحجوزة في المنبع كما يلي: ..... باء - 10% من : ..... مبلغ ..... البند XXXVII-"جيم" من المادة 247 أدناه؛ مبلغ المكافآت المشار إليها في المادة 15 المكررة أعلاه، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، المخولة للأشخاص الاعتباريين الخاضعين للضريبة على الشركات: جيم- 20%.....	المادة 19.– سعر الضريبة I.- السعر العادي للضريبة ..... IV.- أسعار الضريبة المحجوزة في المنبع تحدد أسعار الضريبة على الشركات المحجوزة في المنبع كما يلي: ألف- 5% من مبلغ المكافآت المشار اليها في المادة 15 المكررة أعلاه، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، المخولة للأشخاص الاعتباريين الخاضعين للضريبة على الشركات: باء 10% -من: - ..... - مبلغ ..... البند XXXVII-"جيم" من المادة 247 أدناه؛ ~~- مبلغ المكافآت المشار إليها في المادة 15 المكررة أعلاه، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، المخولة للأشخاص الاعتباريين الخاضعين للضريبة على الشركات:~~ جيم- 20%.....	**يهدف هذا التعديل إلى تخفيض سعر الضريبة المحجوزة في المنبع على المكافآت المخولة للغير بالنسبة للأشخاص الاعتباريين من 10% إلى 5% مع حصر تطبيق هذا الحجز على المكافآت المدفوعة من طرف الدولة أو المؤسسات والمنشآت العمومية.** **وذلك، استجابة لطلب الملزمين المعنيين من أجل تخفيف عبء الحجز في المنبع على خزينتهم وتقريب سعر هذا الحجز من السعر الفعلي للضريبة المؤداة في آخر السنة، وكذا من أجل تخفيف وتحسين التدبير الإداري للاستردادات المحتملة.** **أما بالنسبة للأشخاص الذاتيين، فيقترح لنفس الأسباب تخفيض سعر الضريبة المحجوزة في المنبع على المكافآت المخولة لهم من 15% إلى 10%. (سيتم التطرق لهذا التعديل في المادة 73)**

التعديل رقم 09

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 28.– خصوم من مجموع الدخل الخاضع للضريبة يخصم من مجموع الدخل ..... المادة 25 أعلاه: I -. ..... II -. ..... III- ألف- في حدود 10% من..... ..... إلى المستحقين ابتداء من بلوغهم خمسين سنة كاملة من العمر. إذا كان الخاضع للضريبة .... الأقساط أو الاشتراكات المذكورة. إذا انتهت مدة العقد .... المادة 73 - I أدناه وبعد طرح نسبة قدرها 40% وتنجيم المبلغ على مدة لا تتجاوز أربع سنوات. ويخضع المدين ..... المادة 200 أدناه.	المادة 28.– خصوم من مجموع الدخل الخاضع للضريبة يخصم من مجموع الدخل ..... المادة 25 أعلاه: I -. ..... II -. ..... III- ألف- في حدود 10% من..... ..... إلى المستحقين ابتداء من بلوغهم خمسة وأربعين سنة كاملة من العمر. إذا كان الخاضع للضريبة .... الأقساط أو الاشتراكات المذكورة. إذا انتهت مدة العقد .... المادة 73 - I أدناه وبعد طرح نسبة قدرها 70% من المبلغ الذي يساوي أو يقل عن 168.000 درهم و 40% لما زاد عن ذلك وتنجيم المبلغ على مدة لا تتجاوز أربع سنوات.	**يهدف هذا التعديل إلى:** - **تخفيض السن الواجب بلوغه من طرف المؤمن له من 50 سنة إلى 45 سنة؛** - **رفع نسبة الخصم المطبق على رأس مال المفروضة عليه الضريبة عند انتهاء مدة العقد من 40% إلى 70% بالنسبة للمبلغ الذي يساوي أو يقل عن 168.000 درهم و40% لما زاد عن ذلك؛** - **تخفيض سعر الحجز في المنبع المطبق على استرداد اشتراكات وأقساط عقود تأمين التقاعد من 30% إلى 15%، عند عدم احترام أحد الشروط (مدة 8 سنوات أو بلوغ سن الخمسة وأربعين).** **وذلك من أجل تشجيع الادخار في عقود تأمين التقاعد.**

عندما يقوم المؤمن له باسترداد اشتراكاته قبل انتهاء مدة ثماني(8) سنوات أو قبل بلوغه سن الخمسين، تفرض الضريبة على مجموع مبلغ الاسترداد عن ..... المعني بالأمر وفق السعر المنصوص عليه في المادة 73(II-زاي-8°) أدناه، من غير أي طرح، وذلك دون الإخلال ..... المادة 200 أدناه. وتعتبر التسبيقات التي يستفيد منها المؤمن له قبل انتهاء مدة العقد أو قبل بلوغه سن الخمسين أو قبلهما معا، بمثابة استرداد خاضع للضريبة كما هو منصوص عليه أعلاه. يجب على مستحق.....	ويخضع المدين ..... المادة 200 أدناه. عندما يقوم المؤمن له باسترداد اشتراكاته قبل انتهاء مدة ثماني(8) سنوات أو قبل بلوغه سن الخمسة وأربعين، تفرض الضريبة على مجموع مبلغ الاسترداد عن ..... المعني بالأمر وفق السعر المنصوص عليه في المادة 73(II-جيم-5°) أدناه، من غير أي طرح، وذلك دون الإخلال ..... المادة 200 أدناه. وتعتبر التسبيقات التي يستفيد منها المؤمن له قبل انتهاء مدة العقد أو قبل بلوغه سن الخمسة وأربعين، بمثابة استرداد خاضع للضريبة كما هو منصوص عليه أعلاه. يجب على مستحق.....	

التعديل رقم 10

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 40.– I –	المادة 40.– I –	
يخضع الأشخاص.....	يخضع الأشخاص.....	**يهدف التعديل إلى رفع رقم الأعمال السنوي برسم الخدمات المقدمة لفائدة نفس الزبون من طرف المقاول الذاتي أو الخاضع للضريبة وفق نظام المساهمة المهنية الموحدة والذي يخضع ما زاد عنه للحجز في المنبع، من 50 000 درهم إلى 80.000.**
..... أو نشاط.	..... أو نشاط.	**كما يقترح تحيين الإحالة على المادة 73-II-زاي-8° تبعا لتغيير ارقام الفقرات بعد إدراج التعديل المتعلق بخفض سعر الضريبة المحجوزة في المنبع على استرداد اشتراكات وأقساط عقود تأمين التقاعد من 30% إلى 15%.**
غير أنه عندما يفوق رقم الأعمال السنوي برسم الخدمات المقدمة لفائدة نفس الزبون مبلغ خمسين ألف (50.000) درهم، ..... المنصوص عليه في المادة 73 (II - زاي-9°) أدناه."	غير أنه عندما يفوق رقم الأعمال السنوي برسم الخدمات المقدمة لفائدة نفس الزبون مبلغ ثمانين ألف (80.000) درهم، ..... المنصوص عليه في المادة 73 (II - زاي-8°) أدناه."	

التعديل رقم 11

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 42 المكررة .–تحديد أساس فرض الضريبة يخضع الأشخاص .... المادة 73-III أدناه، على رقم الأعمال السنوي المحصل عليه. الزبون مبلغ خمسين ألف (50.000) درهم، يخضع ما زاد عن هذا المبلغ .... المنصوص عليه في المادة 73 (II - زاي-°9) أدناه. يظل صافي زائد	المادة 42 المكررة–. تحديد أساس فرض الضريبة يخضع الأشخاص .... المادة 73-III أدناه، على رقم الأعمال السنوي المحصل عليه. غير أنه عندما يفوق ..... الزبون مبلغ ثمانين ألف (80.000) درهم، يخضع ما زاد عن هذا المبلغ .... المنصوص عليه في المادة 73 (II- زاي-°8) أدناه. يظل صافي زائد	**- الملائمة مع التعديل المتعلق برفع رقم الأعمال السنوي الذي يخضع ما زاد عنه للحجز في المنبع، من 50 000 درهم إلى 80.000 درهم.** **ويتعلق الأمر في هذه المادة 42 المكررة بالتنصيص على نفس التدبير فيما يخص نظام المقاول الذاتي.** **- تحيين الإحالة على المادة 73-II-زاي-°8 تبعا لتغيير ارقام الفقرات بعد إدراج التعديل المتعلق بخفض سعر الضريبة المحجوزة في المنبع على استرداد اشتراكات وأقساط عقود تأمين التقاعد من 30% إلى 15%.**

التعديل رقم 12

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 46: تعريف الدخول الفلاحية تعتبر دخولا فلاحية، الأرباح المحققة من طرف فلاح أو مرب للماشية أو هما معا والمتأتية من كل نشاط متعلق باستغلال دورة إنتاج نباتية أو حيوانية أو هما معا تكون منتجاتها معدة لتغذية الإنسان أو الحيوان أو هما معا وكذا الأنشطة المرتبطة بمعالجة تلك المنتجات باستثناء أنشطة التحويل المنجزة بواسطة وسائل صناعية. ويعتبر كإنتاج حيواني حسب مدلول هذه المدونة، الإنتاج المتعلق بتربية الدواجن والأبقار والأكباش والماعز والجمال والخيول. وتعتبر دخولا فلاحية كذلك، الدخول المشار إليها أعلاه والمحققة من طرف مجمع يكون هو بنفسه فلاحا أو مربيا للماشية أو هما معا في إطار برامج التجميع كما هي منصوص عليها في القانون رقم 04-12 الصادر بمقتضى الظهير الشريف رقم 1-12-15 بتاريخ 27من شعبان 1433 (17يوليو 2012) المتعلق بالتجميع الفلاحي.	**المادة 46: تعريف الدخول الفلاحية** تعتبر دخولا فلاحية، الأرباح المحققة من طرف فلاح أو مرب للماشية أو هما معا والمتأتية من كل نشاط متعلق باستغلال دورة إنتاج نباتية أو حيوانية أو هما معا تكون منتجاتها معدة لتغذية الإنسان أو الحيوان أو هما معا وكذا الأنشطة المرتبطة بمعالجة تلك المنتجات باستثناء أنشطة التحويل المنجزة بواسطة وسائل صناعية. ويعتبر كإنتاج حيواني حسب مدلول هذه المدونة، الإنتاج المتعلق بتربية النحل والدواجن والأبقار والأكباش والماعز والجمال والخيول. وتعتبر دخولا فلاحية كذلك، الدخول المشار إليها أعلاه والمحققة من طرف مجمع يكون هو بنفسه فلاحا أو مربيا للماشية أو هما معا في إطار برامج التجميع كما هي منصوص عليها في القانون رقم 04-12 الصادر بمقتضى الظهير الشريف رقم 1-12-15 بتاريخ 27من شعبان 1433 (17يوليو 2012) المتعلق بالتجميع الفلاحي.	**تشجيع منتوج العسل والترويج له خصوصا أنه عرف أزمة المناحل جراء أزمة النحل.**

التعديل رقم 13

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 57: الاعفاءات تعفى من الضريبة على الدخل 1° - ..... 12° – حصة أرباب العمل ..... والزمانة والوفاة؛ 13° – مبلغ السندات التي تمثل مصاريف الإطعام أو التغذية المسلمة من لدن المشغلين لمأجوريهم قصد تمكينهم من تسديد مجموع أو بعض أثمان الوجبات أو المواد الغذائية وذلك في حدود ثلاثين (30) درهم عن كل مأجور وعن كل يوم من أيام العمل. غير أن مجموع المصاريف المذكورة لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يزيد على نسبة 20% من الأجرة الإجمالية للمأجور المفروضة عليها الضريبة. لا يجوز الجمع بين الإعفاء المذكور والتعويضات عن التغذية الممنوحة للمأجورين العاملين بالأوراش البعيدة عن أماكن إقامتهم؛ 14° – الدفعة التكميلية	**المادة 57: الاعفاءات** تعفى من الضريبة على الدخل 1° - ..... 12° – حصة أرباب العمل .....والزمانة والوفاة؛ 13° – مبلغ السندات التي تمثل مصاريف الإطعام أو التغذية المسلمة من لدن المشغلين لمأجوريهم قصد تمكينهم من تسديد مجموع أو بعض أثمان الوجبات أو المواد الغذائية وذلك في حدود ~~ثلاثين 30~~ خمسين (50) درهما عن كل مأجور وعن كل يوم من أيام العمل. غير أن مجموع المصاريف المذكورة لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يزيد على نسبة 20% من الأجرة الإجمالية للمأجور المفروضة عليها الضريبة. لا يجوز الجمع بين الإعفاء المذكور والتعويضات عن التغذية الممنوحة للمأجورين العاملين بالأوراش البعيدة عن أماكن إقامتهم؛ 14° – الدفعة التكميلية ..... (الباقي لا تغيير فيه) .	**رفع مصاريف الإطعام أو التغذية من 30 درهم إلى 50 درهم في اليوم عن كل مأجور نظرا لارتفاع الأسعار عامة، وأسعار التغذية خاصة بشكل كبير جدا، حيث أصبح معه مبلغ ال 30 درهما الذي يسلمه المشغل للأجير كمصاريف التغذية اليومية لم يعد كافيا تماما، نقترح الرفع من هذا المبلغ من 30 إلى 50 درهم.**

التعديل رقم 14

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 58.– تحديد الدخل الإجمالي المفروضة عليه الضريبة I.-..... II .- حالات خاصة: ألف-..... جيم-المكافآت والتعويضات الطارئة أو غير الطارئة تحجز في المنبع ....ليسوا من مأجوريها. تحجز هذه الضريبة المستحقة في المنبع بالسعر المشار إليه أعلاه من المبلغ الإجمالي للمكافآت .....في المادة 174-I أدناه. لا يعفي الحجز في المنبع بالسعر المشار إليه أعلاه مستحقي المكافآت السالفة الذكر من الإدلاء بالإقرار المنصوص عليه في المادة 82 أدناه.	المادة 58.– تحديد الدخل الإجمالي المفروضة عليه الضريبة I.-..... II .- حالات خاصة: ألف-..... جيم-المكافآت والتعويضات الطارئة أو غير الطارئة تحجز في المنبع بالسعرين المنصوص عليهما حسب الحالة في الفقرتين 1° أو 2° من المادة 73 (II – "زاي") أدناه الضريبة المستحقة على المكافآت والتعويضات الطارئة وغير الطارئة التي تفرض عليها الضريبة بموجب المادة 56 أعلاه وتدفعها منشآت أو هيئات إلى أشخاص ليسوا من مأجوريها. تحجز الضريبة المستحقة في المنبع بالسعرين المشار إليهما في الفقرة السابقة من المبلغ الإجمالي للمكافآت .....في المادة 174-I أدناه. لا يعفي الحجز في المنبع بالسعر المنصوص عليه في الفقرة 1° من المادة 73 (II – "زاي") أدناه من الإدلاء بالإقرار المنصوص عليه في المادة 82 أدناه.	**يهدف التعديل إلى إخضاع المكافآت المدفوعة للأطباء غير الخاضعين للرسم المهني والمدرسين الذين لا ينتمون إلى المستخدمين الدائمين لمؤسسات التعليم والتكوين المهني للحجز في المنبع بسعر إبراني عوض السعر غير الإبراني الذي كان مقترحا من قبل.**

التعديل رقم 15

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 63.– الإعفاءات يعفى من الضريبة: I.- (ينسخ) II. - ألف ..... باء - دون الإخلال بتطبيق أحكام المادة 144-II-2° أدناه، الربح المحصل عليه من تفويت عقار أو جزء من عقار يشغله على وجه سكنى رئيسية منذ ستة (6) سنوات على الأقل في تاريخ التفويت المذكور مالكه أو أعضاء الشركات ذات الغرض العقاري المعتبرة ضريبيا شفافة وفقا لما ورد في المادة 3 - 3° أعلاه. غير أن مدة أقصاها سنة..... .....مساحته المغطاة خمس (5) مرات. جيم- الربح المحصل.....	**المادة 63.– الإعفاءات** يعفى من الضريبة: I.- (ينسخ) II. - ألف ..... باء - دون الإخلال بتطبيق أحكام المادة 144-II-2° أدناه، الربح المحصل عليه من تفويت عقار أو جزء من عقار مخصص للسكن الرئيسي منذ خمس (5) سنوات على الأقل في تاريخ التفويت المذكور من طرف مالكه أو أعضاء الشركات ذات الغرض العقاري المعتبرة ضريبيا شفافة وفقا لما ورد في المادة 3 - 3° أعلاه. ويعتبر كسكن رئيسي ما لم يتم تأجيره أو تخصيصه لغرض مهني: - السكن الوحيد الذي يملكه الشخص المعني؛ - السكن الذي يختاره الشخص المعني كسكن رئيسي بناء على طلب منه إذا كان يمتلك عدة مساكن؛	**يهدف التعديل إلى:** - **تخفيض المدة الواجب تخصيصها للسكن الرئيسي من ستة (6) سنوات إلى خمس (5) سنوات للاستفادة من الإعفاء من الضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية؛** - **توضيح مفهوم السكن الرئيسي مع تحديد الحالات التي يمكن اعتبارها كسكن رئيسي لتفادي التأويلات والنزاعات أمام المحاكم.**

دال - الربح المحصل ..... والذي يشغله مالكه على وجه سكنى رئيسية منذ	- السكن الذي يحتفظ به المغاربة المقيمين بالخارج كسكن لهم بالمغرب أو الذي يشغله مجانا أزواجهم أو أصولهم أو فروعهم من عمود النسب المباشر من الدرجة الأولى. ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يستفيد الشخص المعني من نفس الإعفاء أكثر من مرة واحدة خلال الخمس (5) سنوات السالفة الذكر. غير أن مدة أقصاها سنة..... ..... مساحته المغطاة خمس (5) مرات. جيم- الربح المحصل ..... دال - الربح المحصل ..... والذي يخصصه مالكه للسكنى الرئيسية منذ	

التعديل رقم 16

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 65.– II.– يضاف إلى ثمن التملك .... من لدن الطرفين أو أحدهما. في حالة فرض الضريبة بصورة تلقائية، يساوي الأساس المفروضة عليه الضريبة ثمن التفويت مطروحة منه نسبة 20%.	**المادة 65.– II.–** يضاف إلى ثمن التملك .... من لدن الطرفين أو أحدهما. في حالة فرض الضريبة بصورة تلقائية، يحدد الأساس المفروضة عليه الضريبة بالاستناد إلى المعلومات والمعطيات المتوفرة لدى الإدارة، وفي غياب هذه المعلومات والمعطيات يساوي الأساس المفروضة عليه الضريبة ثمن التفويت مطروحة منه نسبة 20%.	**يهدف التعديل إلى تحديد الأساس المفروضة عليه الضريبة بالاستناد إلى المعلومات والمعطيات المتوفرة لدى الإدارة في حالة فرض الضريبة بصورة تلقائية. وذلك من أجل احتساب الربح المفروضة عليه الضريبة حسب المعطيات الحقيقية المتوفرة بدل احتسابه بشكل جزافي بنسبة 80% من ثمن التفويت.** **كما يقترح التنصيص على أنه في غياب هذه المعطيات يساوي الأساس المفروضة عليه الضريبة ثمن التفويت مطروحة منه نسبة 20%.**

التعديل رقم 17

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 73.– سعر الضريبة	المادة –.73 سعر الضريبة	**يهدف التعديل إلى تخفيض سعر الحجز في المنبع على المكافآت المخولة للأشخاص الذاتيين من 15% إلى 10% وذلك لنفس الأسباب التي سبق تقديمها في التعديل المتعلق بالأشخاص الاعتباريين.**
I. -	I. -	
II.-أسعار خاصة	-.IIأسعار خاصة	
يحدد سعر	يحدد سعر	
باء- 10% :	باء- 10% :	
1° -	1° -	
	.....	
7°- فيما يخص مبلغ عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها المبينة في المادة 13 أعلاه، مع مراعاة أحكام البند XXXVII-جيم من المادة 247 أدناه.	7°- فيما يخص مبلغ عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها المبينة في المادة 13 أعلاه، مع مراعاة أحكام البند XXXVII-جيم من المادة 247 أدناه؛	
جيم -15% فيما يخص:	8°- فيما يخص المكافآت المشار إليها في المادة 15 المكررة أعلاه، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، المخولة للأشخاص الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة.	
1° -		
.....		
4°- المبلغ..... (120.000) درهم:		

°5- المكافآت المشار إليها في المادة 15 المكررة أعلاه، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، المخولة للأشخاص الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة. دال- (ينسخ) واو- 20%:	جيم 15%- فيما يخص: - 1° .... -4° المبلغ..... (120.000) درهم. ~~°5- المكافآت المشار إليها في المادة 15 المكررة أعلاه، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، المخولة للأشخاص الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة.~~ دال- (ينسخ) واو20% -:	

التعديل رقم 18

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 73.– سعر الضريبة I. - ..... II.-أسعار خاصة يحدد سعر ..... باء- .... جيم -15% فيما يخص: 1° - ..... 5°- ..... دال-..... زاي -30 % : 1°- ..... 7°-بالنسبة للأرباح ..... II-144 أدناه؛ 8°- فيما يخص المبلغ الإجمالي لاسترداد الاشتراكات والأقساط قبل انتهاء مدة ثماني (8) سنوات أو قبل بلوغ سن الخمسين، المنصوص عليه في المادة 28-III - ألف أعلاه؛	المادة 73.– سعر الضريبة I. - ..... II.-أسعار خاصة يحدد سعر ..... باء- ..... جيم -15% فيما يخص: 1° - .... 5°- المبلغ الإجمالي لاسترداد الاشتراكات والأقساط قبل انتهاء مدة ثماني (8) سنوات أو قبل بلوغ سن الخمسة و أربعين، المنصوص عليه في المادة 28-III - ألف أعلاه. دال-..... زاي -30 % :	**يهدف هذا التعديل إلى:** **- تخفيض سعر الحجز في المنبع المطبق على استرداد اشتراكات وأقساط عقود تأمين التقاعد من 30% إلى 15%، عند عدم احترام أحد الشروط (مدة 8 سنوات أو بلوغ سن الخمسة وأربعين) ملاءمة مع التعديل المتعلق بتشجيع الادخار في عقود تأمين التقاعد؛** **- إعادة ترقيم الفقرة 9° من II-زاي بعد حذف الفقرة 8° منها وادراجها في II-جيم من المادة 73.**

9°- فيما يخص ما زاد عن مبلغ رقم الأعمال المشار إليه في المادة 45 المكررة-II أعلاه. - III.....تنظيمي. تبرئ الاقتطاعات بالأسعار المحددة في "باء" (1° و6° و7°) و "جيم"(1° و2°) و" واو" .....و "زاي" (3° و7° و9°) من البند II والبند III أعلاه من الضريبة على الدخل."	1°- ..... 7°-بالنسبة للأرباح ..... 144-II أدناه؛ ~~8°- فيما يخص المبلغ الإجمالي لاسترداد الاشتراكات والأقساط قبل انقضاء مدة ثماني (8) سنوات أو قبل بلوغ سن الخمسين، المنصوص عليه في المادة 28-III - ألف أعلاه؛~~ 8°- فيما يخص ما زاد عن مبلغ رقم الأعمال المشار إليه في المادة 45 المكررة-II أعلاه. - III..... .....تنظيمي. تبرئ الاقتطاعات بالأسعار المحددة في "باء" (1° و6° و7°) و "جيم"(1° و2°) و" واو" .....و "زاي" (3° و7° و8°) من البند II والبند III أعلاه من الضريبة على الدخل."	

التعديل رقم 19

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 73.– سعر الضريبة	المادة 73.– سعر الضريبة	يهدف هذا التعديل إلى توحيد سعر الضريبة على الدخل المطبق على الأرباح العقارية، وذلك بتطبيق سعر 20% عوض 30% على الأرباح المحققة من التفويت الأول للعقارات غير المبنية المدرجة في المدار الحضري. وذلك من أجل التبسيط وتفادي الصعوبات التي يواجهها كل من الملزم والإدارة في تحديد التاريخ الفعلي لإدراج العقار المعني في المدار الحضري وما ينتج عن ذلك من منازعات.
I.-	I.-	
II.-أسعار خاصة	II.-أسعار خاصة	
يحدد سعر	يحدد سعر	
واو- 20%:	واو- 20%:	
1°-	1°-	
5°- ..... المنشأ الأجنبي؛	5°- ..... المنشأ الأجنبي؛	
6° - فيما يخص الأرباح العقارية الصافية المحصل عليها أو المثبتة المنصوص عليها في المادة 61-II أعلاه باستثناء تلك المنصوص عليها في "زاي"-7° أدناه، مع مراعاة أحكام المادة- II - 144 1° أدناه:	6° - فيما يخص الأرباح العقارية الصافية المحصل عليها أو المثبتة المنصوص عليها في المادة 61-II أعلاه ~~باستثناء تلك المنصوص عليها في "زاي"-7° أدناه،~~ مع مراعاة أحكام المادة 144- II -1° أدناه:	
7°- (ينسخ)	7°- (ينسخ)	
.....	.....	
زاي -30 %:	زاي -30 %:	
1°-	1°-	

1°- ..... 5°- فيما يخص التخفيضات ..... 7°- بالنسبة للأرباح الصافية المحصل عليها أو المثبتة بمناسبة التفويت الأول بعوض للعقارات غير المبنية المدرجة في المدار الحضري، ابتداء من فاتح يناير 2013، أو تفويت بعوض للحقوق العينية العقارية المتعلقة بالعقارات المذكورة مع مراعاة أحكام المادة 144-II أدناه: 8°- فيما يخص..... III. -..... تنظيمي. تبرئ الاقتطاعات.....و "زاي" (3° و7° و9°) من البند II والبند III أعلاه من الضريبة على الدخل.	5°- فيما يخص التخفيضات ..... 7°- (ينسخ) 8°- فيما يخص..... III - ..... تنظيمي. تبرئ الاقتطاعات .....و "زاي" (3° و~~7°~~و9°) من البند II والبند III أعلاه من الضريبة على الدخل.	

التعديل رقم 20

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 73.– سعر الضريبة I. - ..... II.-أسعار خاصة يحدد سعر ..... زاي -30 % : 1°- فيما يخص المكافآت ..... لا ينتمون لمستخدمي المشغل الدائمين: 2°- (ينسخ) 3°- فيما يخص الحاصلات..... III. -.....تنظيمي. تبرئ الاقتطاعات بالأسعار المحددة في "باء" (1° و6° و7°) و "جيم"(1° و2°) و "واو" .....و "زاي" (3° و7° و9°) من البند II والبند III أعلاه من الضريبة على الدخل."	المادة 73.– سعر الضريبة I. - ..... II.-أسعار خاصة يحدد سعر ..... زاي -30 % : 1°- فيما يخص المكافآت ..... لا ينتمون لمستخدمي المشغل الدائمين غير المشار اليهم في "الفقرة 2° بعده: 2°- فيما يخص الأتعاب والمكافآت المدفوعة إلى الأطباء غير الخاضعين للرسم المهني الذين يقومون بأعمال طبية أو جراحية في المصحات والمؤسسات المعتبرة في حكمها والمكافآت والتعويضات التي تدفعها مؤسسات التعليم أو التكوين المهني العامة أو الخاصة لفائدة مدرسين لا ينتمون الى	**للملائمة مع التعديل المتعلق بإخضاع المكافآت المدفوعة للأطباء غير الخاضعين للرسم المهني والمدرسين الذين لا ينتمون إلى المستخدمين الدائمين للحجز في المنبع بسعر إبراني عوض السعر غير الإبراني الذي كان مقترحا من قبل.**

	مستخدميها الدائمين، المنصوص عليها في المادة 58 أعلاه: 3°- فيما يخص الحاصلات ..... III.....تنظيمي. تبرئ الاقتطاعات بالأسعار المحددة في "باء" (1° و6° و7°) و "جيم"(1° و2°) و "واو" .....و "زاي" (2° و3° و7° و9°) من البند II والبند III أعلاه من الضريبة على الدخل."	

التعديل رقم 21

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 74: الخصم عن الأعباء العائلية I- يخصم ما قدره ثلاثمائة وستون (360) درهما من المبلغ السنوي للضريبة اعتبارا للأعباء العائلية التي يتحملها الخاضع للضريبة عن كل شخص يعوله حسب مدلول II- من هذه المادة. غير أن مجموع المبالغ المخصومة عن الأعباء العائلية لا يمكن أن يتجاوز ألفين ومائة وستين (2160) درهما. II- الأشخاص	المادة 74: الخصم عن الأعباء العائلية I- يخصم ما قدره ~~ثلاثمائة وستون (360)~~ أربعمائة وخمسون (450) درهما من المبلغ السنوي للضريبة اعتبارا للأعباء العائلية التي يتحملها الخاضع للضريبة عن كل شخص يعوله حسب مدلول II- من هذه المادة. غير أن مجموع المبالغ المخصومة عن الأعباء العائلية لا يمكن أن تتجاوز ~~ألفين ومائة وستين (2160)~~ ألفين وسبعمائة (2700) درهما. II- الأشخاص ..... (الباقي لا تغيير فيه)	**رفع مبلغ خصم التعويضات العائلية من المبلغ الخاضع للضريبة على الدخل من 360 درهم إلى 450 درهم في السنة الغاية من التعديل دعم الطبقات الفقيرة والوسطى والرفع من القدرة الشرائية للمواطنين التي عرفت تدهورا كبيرا بسبب الارتفاعات المتتالية لمختلف الأسعار، وبالتالي للتحملات العائلية للأسر.**

التعديل رقم 22

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 82 المكررة ثلاث مرات.	المادة 82 المكررة ثلاث مرات.	**للملائمة مع التعديل المتعلق برفع رقم الأعمال السنوي الذي يخضع ما زاد عنه للحجز في المنبع، من 50 000 درهم إلى 80.000 درهم.**
- I.- يجب على الخاضع للضريبة	- I.- يجب على الخاضع للضريبة	
.....	.....	
°7-..... II-41 – باء أعلاه، إن اقتضى الحال؛	°7-..... II-41 – باء أعلاه، إن اقتضى الحال؛	
°8- مبلغ رقم ..... والذي يفوق خمسين ألف (50.000) درهم."	°8- مبلغ رقم ..... والذي يفوق ثمانين ألف (80.000) درهم."	

التعديل رقم 23

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 91: الإعفاء دون الحق في الخصم تعفى الضريبة على القيمة المضافة: I.- ألف- ..... جيم- البيوع الواقعة على: ..... هاء- عملية البيع المتعلقة بما يلي: 1- ..... 2- ..... 3.....	**المادة 91: الإعفاء دون الحق في الخصم** تعفى الضريبة على القيمة المضافة: I.- ألف- ..... جيم- البيوع الواقعة على: ..... هاء- عملية البيع المتعلقة بما يلي: 1- ..... 2- .... 3- ..... 4- العمليات المتعلقة بمجال الإبداع والثقافة. (الباقي لا تغيير فيه.)	**يروم هذا التعديل تشجيع الإبداع الثقافي والسينمائي.**

التعديل رقم 24

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 92: الإعفاء مع الحق في الخصم I . تعفى الضريبة على القيمة المضافة مع الاستفادة من الحق في الخصم المنصوص عليه في المادة 101 أدناه: .... 54-..... II-.....	المادة 92: الإعفاء مع الحق في الخصم I . تعفى الضريبة على القيمة المضافة مع الاستفادة من الحق في الخصم المنصوص عليه في المادة 101 أدناه: .... 54 – المنتجات والمواد ..... إطار اللوحة. 55° – تجهيزات ومعدات التشخيص والكشف الطبي، وكذا المعدات والتجهيزات المستعملة في الجراحة غير التجميلية. II- .... (الباقي لا تغيير فيه.)	**إعفاء تجهيزات ومعدات التشخيص والكشف الطبي والتجهيزات والمعدات التي تستعمل في الجراحة غير التجميلية من الضريبة على القيمة المضافة مع الحق في الخصم دعما للتوجه الذي تتبعه الحكومة في الجانب الاجتماعي، وترسيخا لتوجهات جلالة الملك بخصوص هذا المجال، وسعيا إلى تخفيض الكلفة الصحية في بلادنا، نقترح إعفاء التجهيزات والمعدات التي تستعمل في الجراحة من الضريبة على القيمة المضافة مع الحق في الخصم، مع استثناء تلك التي تستعمل في الجراحة التجميلية.**

التعديل رقم 25

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 92: الإعفاء مع الحق في الخصم I . تعفى الضريبة على القيمة المضافة مع الاستفادة من الحق في الخصم المنصوص عليه في المادة 101 أدناه: .... 54-..... II-	المادة 92: الإعفاء مع الحق في الخصم I . تعفى الضريبة على القيمة المضافة مع الاستفادة من الحق في الخصم المنصوص عليه في المادة 101 أدناه: .... 54-..... 55°- سترة الإنقاذ للصيادين المحترفين؛ 56°- عمليات البيع والتحويل المتعلقة بالأجزاء والمنتجات واللوازم لصناعة الخلايا الضوئية الفولتانية. II- ..... (الباقي لا تغيير فيه.)	**يهدف هذا التعديل إلى إعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بخصوص سترة الإنقاذ للصيادين المحترفين على اعتبار أن عدد مهم منهم توفوا خلال الثلاث سنوات الأخيرة بسبب عدم ارتدائهم لسترة الإنقاذ وكذلك اعتبارا للظروف الصعبة التي يشتغلون فيها.** **يهدف هذا التعديل إلى إعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بخصوص عمليات البيع والتحويل المتعلقة بالأجزاء والمنتجات واللوازم لصناعة الخلايا الضوئية الفولتانية ذات الترميز الجمركي 85.41.40.10.00 مما سيمكن بلادنا من تشجيع صناعة محلية في الطاقات الشمسية وبالتالي سيكون له أثر على خلق مناصب شغل.**

التعديل رقم 26

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 92: الإعفاء مع الحق في الخصم I . تعفى الضريبة على القيمة المضافة مع الاستفادة من الحق في الخصم المنصوص عليه في المادة 101 أدناه: .... 54-..... II-	**المادة 92: الإعفاء مع الحق في الخصم** I . تعفى الضريبة على القيمة المضافة مع الاستفادة من الحق في الخصم المنصوص عليه في المادة 101 أدناه: ..... 55- الطلبيات العمومية المنجزة من لدن الجماعات. 56- السلع والخدمات والمعدات والأدوات المشتراة من لدن أشخاص القانون العام لإحداث القناطر والأنفاق والممرات الحديدية للراجلين، لمدة 4 سنوات. 57- الانخراط الشهري أو السنوي بوسائل النقل العمومي للطلبة ومتدربي مؤسسات التكوين المهني.	- **للمساهمة في تأهيل وتطوير المرافق والخدمات المحلية في إطار سياسة القرب.** - **تقوية البنية التحتية وتحديثها** - **تشجيع ودعم غير مباشر للطلبة والمتدربين**

التعديل رقم 27

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 99. – الأسعار المخفضة تخضع للضريبة بالسعر المخفض 1- البالغ 7% مع الحق في الخصم: عمليات البيع والتسليم المتعلقة بالمنتجات المبينة بعده: - الماء ..... - ..... - ..... - الصابون المنزلي (في شكل أو كتل) - السيارة المسماة " السيارة الاقتصادية" وجميع المنتجات والمواد الداخلة في صنعها، وكذا خدمات تركيب السيارة الاقتصادية المذكورة. ويتوقف تطبيق السعر المشار إليه أعلاه على المنتجات والمواد الداخلة في صنع السيارة الاقتصادية وعلى خدمات تركيبها على استيفاء الإجراءات المحددة بنص تنظيمي.	المادة 99. – الأسعار المخفضة تخضع للضريبة بالسعر المخفض 1- البالغ 7% مع الحق في الخصم: عمليات البيع والتسليم المتعلقة بالمنتجات المبينة بعده: - الماء ..... - ..... - ..... - الصابون المنزلي (في شكل أو كتل) - السيارة المسماة " السيارة الاقتصادية" والدراجة الكهربائية ثنائية وثلاثية العجلات وجميع المنتجات والمواد الداخلة في صنعها، وكذا خدمات تركيب السيارة الاقتصادية والدراجة الكهربائية ثنائية وثلاثية العجلات المذكورة.	**تطبيق السعر المخفض البالغ 7% من الضريبة على القيمة المضافة على الدراجات الكهربائية .** **كما هو معلوم، تستعمل الدراجات الثنائية والثلاثية العجلات، خاصة منها الكهربائية، من طرف الفئة الضعيفة في المجتمع بالمناطق القروية والشبه حضرية، وفي هوامش المدن الكبيرة والأحياء الفقيرة، وفي الأسواق من أجل التنقل ونقل البضائع. وإسوة بالسيارة الكهربائية، نلتمس تطبيق السعر المخفض للضريبة على القيمة المضافة البالغ 7% على الدراجات الكهربائية. وذلك من أجل:** **- دعم القدرة الشرائية للأسر وتخفيف العبء الضريبي على الأفراد، خاصة في العالم القروي؛** **- تقديم تحفيز ضريبي لتشجيع تمويل مشاريع صناعة وتركيب الدراجات الكهربائية؛**

	ويتوقف تطبيق السعر المشار إليه أعلاه على المنتجات والمواد الداخلة في صنع السيارة الاقتصادية والدراجة الكهربائية ثنائية وثلاثية العجلات. وعلى خدمات تركيبها على استيفاء الإجراءات المحددة بنص تنظيمي. (الباقي بدون تغيير)	- **دعم الاستثمار الصناعي الصاعد والحديث في مجال إنجاح الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر؛** - **اللجوء إلى تكنولوجيات الإنتاج النظيف الملائم للبيئة والسهر على التحسين المستمر لشروط ولوج مختلف الشرائح الاجتماعية إلى منتوجات وخدمات هذه القطاعات والأنشطة.**

التعديل رقم 28

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 99. – الأسعار المخفضة تخضع للضريبة بالسعر المخفض: 1° - البالغ 7% من الحق في الخصم: ..... 2° - البالغ 10% مع الحق في الخصم: عمليات الإيواء وخدمات المطعم والخدمات المقدمة من طرف المقاهي. ..... أدوات وشباك الصيد المعدة لمحترفي الصيد البحري. يراد بأدوات وشباك الصيد البحري جميع الآلات والمنتجات المستعملة لاجتذاب السمك أو إغرائه بطعم أو صيده أو حفظه.	المادة 99. – الأسعار المخفضة تخضع للضريبة بالسعر المخفض: 1° - البالغ 7% من الحق في الخصم: ..... 2° - البالغ 10% مع الحق في الخصم: عمليات الإيواء وخدمات المطعم والخدمات المقدمة من طرف المقاهي. ..... ~~أدوات وشباك الصيد المعدة لمحترفي الصيد البحري:~~ ~~يراد بأدوات وشباك الصيد البحري جميع الآلات والمنتجات المستعملة لاجتذاب السمك أو إغرائه بطعم أو صيده أو حفظه.~~	**يقترح نسخ أدوات وشباك الصيد البحري من المادة 99 وإدراجها في المادة 123 المتعلقة بالإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد.**

التعديل رقم 29

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 99. – الأسعار المخفضة تخضع للضريبة بالسعر المخفض: 1° - البالغ 7% من الحق في الخصم: ..... 2° - البالغ 10% مع الحق في الخصم: عمليات الإيواء وخدمات المطعم والخدمات المقدمة من طرف المقاهي. .... الأغذية المعدة لتغذية البهائم والدواجن وكذا الكسب المستعمل في صنعها ما عدا الأغذية البسيطة مثل الحبوب والنفايات واللباب وحثالة الشعير والتبن:	المادة 99. – الأسعار المخفضة تخضع للضريبة بالسعر المخفض: 1° - البالغ 7% من الحق في الخصم: ..... 2° - البالغ 10% مع الحق في الخصم: عمليات الإيواء وخدمات المطعم والخدمات المقدمة من طرف المقاهي. ..... الأغذية المعدة لتغذية ~~البهائم و~~الدواجن وكذا الكسب المستعمل في صنعها ما عدا الأغذية البسيطة مثل الحبوب والنفايات واللباب وحثالة الشعير والتبن: ..... (الباقي لا تغيير فيه)	**للملائمة مع المادة 123 التي نقترح فيها إعفاء الأغذية المعدة لتغذية البهائم.**

التعديل رقم 30

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 123: الإعفاءات تعفى من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد: 1°-..... 2-..... 3-..... 9- السفن مهما كانت حمولتها المستخدمة للصيد البحري: 10-..... 11- منتجات الصيد البحري المغربي 12-.....	المادة 123: الإعفاءات تعفى من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد: 1°-..... 9- السفن مهما كانت حمولتها المستخدمة للصيد البحري (Aquaculture) وفي مجال تربية الأحياء المائية البحرية وكذا المعدات الخاصة ببناء السفن محليا التي تحدد لائحتها وفق نص تنظيمي على غرار ماهو معمول به في مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة؛ 10-..... 11- منتجات الصيد البحري المغربي وأدوات وشباك الصيد المعدة لمحترفي الصيد البحري. يراد بأدوات وشباك الصيد البحري جميع الآلات والمنتجات المستعملة لاجتذاب السمك أو إغرائه بطعم أو صيده أو حفظه. (الباقي لا تغيير فيه) .	**البواخر التي تشتغل في مجال تربية الأحياء المائية البحرية هي آلية أساسية سواء فيما يتعلق باستغلال ضيعات الأحياء المائية، وفيما يتعلق بوضع الشباك، وفيما يتعلق بنقل المواد...وغيرها.** **وبناء عليه، يعتبر تطبيق نسبة 20 % كسعر للضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد أحد معوقات الاستثمار في هذا القطاع.** **وبناء عليه، يقترح تمتيع استيراد السفن المستخدمة في قطاع تربية الأحياء المائية على غرار الإعفاء المخصص للسفن المستخدمة للصيد البحري انسجاما مع مبدأ العدالة الضريبية، وتماشيا مع المصادقة مؤخرا على قانون تربية الأحياء المائية البحرية.** **-للملائمة مع اللائحة التي جاءت بها دورية إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة رقم D6829/20/ADII/100 بتاريخ 17 شتنبر 2020** **-للملائمة مع التعديل السابق المرتبط بالمادة 92.**

التعديل رقم 31

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 123: الإعفاءات تعفى من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد: 1°- ..... 2 - ..... 3- .... 9- ..... 10- ..... 11- منتجات الصيد البحري المغربي 59-	المادة 123: الإعفاءات تعفى من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد: 1°- ..... 2 - ..... 3- .... 9- ..... 10- ..... 11- منتجات الصيد البحري المغربي ..... 59- ..... 60- الأغذية المعدة لتغذية البهائم.	**للملائمة مع التعديل السابق المرتبط بالمادة 99.**

التعديل رقم 32

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة **144**: الحد الأدنى للضريبة I – الحد الأدنى للضريبة على الشركات وللضريبة على الدخل برسم الدخول المهنية والفلاحية ألف – .... جيم - الإعفاء من الحد الأدنى للضريبة 1° – ..... 2° – ..... 3° – يعفى الأشخاص ..... المعنية بهذا الإقرار.	المادة **144**: الحد الأدنى للضريبة I – الحد الأدنى .....الدخول المهنية والفلاحية ألف – ..... جيم - الإعفاء من الحد الأدنى للضريبة 1° – ..... 2° – ..... 3° – يعفى الأشخاص ..... المعنية بهذا الإقرار. 4° – تعفى شركات التنمية المحلية المحدثة بالقانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015)، التي لا يتعدى رقم معاملاتها مليون (1.000.000) درهم، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، من أداء مبلغ الحد الأدنى للضريبة كما هو منصوص عليه في "ألف" أعلاه. (الباقي لا تغيير فيه).	**للملائمة فيما يخص إعفاء شركات التنمية المحلية من أداء الحد الأدنى للضريبة الملائمة مع التعديل المقترح في المادة 6 – ألف – 35° بخصوص إعفاء شركات التنمية المحلية التي يقل رقم أعمالها عن مليون درهم من الضريبة على الشركات.**

التعديل رقم 33

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة144: الحد الأدنى للضريبة دال.-سعر الحد الأدنى للضريبة يحدد سعر الحد الأدنى للضريبة في: غير أنه يخفض هذا السعر إلى % 0,40 ....أعلاه. - 0,25% بالنسبة للعمليات .....ببيع المواد التالية: -.....؛ -..... -.....؛ -.....؛	**المادة 144: الحد الأدنى للضريبة** دال.-سعر الحد الأدنى للضريبة «يحدد سعر الحد الأدنى للضريبة في: غير أنه يخفض هذا السعر إلى % 0,40 .....أعلاه. - ~~0,25%~~ 0,15% بالنسبة للعمليات .....ببيع المواد التالية: - الزبدة؛ - الزيت؛ - الكهرباء؛ - الأدوية؛ (الباقي لا تغيير فيه) .	**الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين أمام ارتفاع الأسعار ومعدل التضخم.** **للملائمة مع المواد الأخرى التي شملها نفس الإجراء.**

التعديل رقم 34

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 156.– حجز الضريبة في المنبع من طرف أرباب العمل والمدينين بالإيرادات I.- يقوم رب العمل .... تحجز في المنبع بالسعر المنصوص عليه في المادة 73 (II – "زاي" - 1°) أعلاه، الضريبة المستحقة .....أشخاص ليسوا من أجرائها. تحجز الضريبة المستحقة في المنبع على التعويضات المشار إليها في الفقرة السابقة من هذه المادة وفق المبلغ الإجمالي	المادة 156.– حجز الضريبة في المنبع من طرف أرباب العمل والمدينين بالإيرادات I.- يقوم رب العمل ..... تحجز في المنبع بالسعرين المنصوص عليهما حسب الحالة في الفقرتين 1° أو 2° من المادة 73 (II – "زاي") أعلاه، الضريبة المستحقة ..... أشخاص ليسوا من أجرائها. تحجز الضريبة المستحقة في المنبع على التعويضات المشار إليها في الفقرة السابقة من هذه المادة وفق المبلغ الإجمالي	**للملائمة مع التعديل المتعلق بإخضاع المكافآت المدفوعة للأطباء غير الخاضعين للرسم المهني والمدرسين الذين لا ينتمون إلى المستخدمين الدائمين للحجز في المنبع بسعر إبرائي عوض السعر غير الإبرائي الذي كان مقترحا من قبل.**

التعديل رقم 35

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 157 –.حجز الضريبة في المنبع على المكافآت المخولة للغير I.- تخضع الأتعاب أو العمولات أو أجور السمسرة أو المكافآت الأخرى من نفس النوع المنصوص عليها في المادة 15 المكررة أعلاه، للضريبة عن طريق حجزها في المنبع لحساب الخزينة من لدن الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام أو الخاص والأشخاص الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة، الذين يدفعون هذه المكافآت إلى مستحقيها أو يضعونها رهن إشارتهم أو يقيدونها في حساباتهم. يتم استنزال الضريبة	المادة 157 –.حجز الضريبة في المنبع على المكافآت المخولة للغير I.- تخضع الأتعاب أو العمولات أو أجور السمسرة أو المكافآت الأخرى من نفس النوع المنصوص عليها في المادة 15 المكررة أعلاه، للضريبة عن طريق حجزها في المنبع لحساب الخزينة من لدن: - الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية والشركات التابعة لها طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، التي تدفع هذه المكافآت إلى الأشخاص الاعتباريين أو تضعها رهن إشارتهم أو تقيدها في حساباتهم؛ الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام أو الخاص والأشخاص الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة، الذين يدفعون هذه المكافآت إلى الأشخاص الذاتيين أو يضعونها رهن إشارتهم أو يقيدونها في حساباتهم. يتم استنزال الضريبة	**يهدف التعديل إلى حصر إلزامية الحجز في المنبع على المكافآت المدفوعة للأشخاص الاعتباريين من طرف الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية والشركات التابعة لها، مع الإبقاء على هذه الإلزامية بالنسبة للمكافآت المدفوعة للأشخاص الذاتيين.**

التعديل رقم 36

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 173.– التحصيل بواسطة الأداء التلقائي I.- يدفع بطريقة تلقائية ..... III.- يؤدي المحامون تلقائيا بطريقة اختيارية دفعات مقدمة على الحساب برسم الضريبة على الدخل عن السنة المحاسبية الجارية، وفق أحد النظامين التاليين: ألف- الأداء تلقائيا للدفعات المذكورة لدى كاتب الضبط بصندوق المحكمة لحساب قابض إدارة الضرائب. يحدد مبلغ كل دفعة مقدمة على الحساب في ثلاثمائة (300) درهم. يؤديه كل محام مرة واحدة عن كل قضية عند إيداع أو تسجيل مقال أو طلب أو طعن أو عند تسجيل نيابة أو مؤازرة أمام محاكم المملكة، ويشمل أداء هذا المبلغ جميع مراحل التقاضي. يتحقق كاتب الضبط من استيفاء هذه الدفعات عند القيام بالإجراءات السالفة الذكر. وتستثنى من واجب أداء الدفعة المقدمة على الحساب:	**المادة 173.– التحصيل بواسطة الأداء التلقائي** I.- يدفع بطريقة تلقائية ..... III.- يؤدي المحامون تلقائيا بطريقة اختيارية عن كل ملف دفعات مقدمة على الحساب برسم الضريبة على الدخل عن السنة المحاسبية الجارية، وفق أحد النظامين التاليين: ألف- الأداء تلقائيا للدفعات المذكورة لدى كاتب الضبط بصندوق المحكمة لحساب قابض إدارة الضرائب. يحدد مبلغ كل دفعة مقدمة على الحساب في مائة (100) درهم، يؤديه كل محام، عن كل قضية استخلص مجموع أو جزء مبلغ الاتعاب المتعلقة بها، مرة واحدة عند إيداع أو تسجيل مقال أو طعن أو عند تسجيل نيابة أو مؤازرة أمام محاكم المملكة، ويشمل أداء هذا المبلغ جميع مراحل التقاضي. ~~يتحقق كاتب الضبط من استيفاء هذه الدفعات عند القيام بالإجراءات السالفة الذكر.~~	**يهدف التعديل الى:** **- تخفيض مبلغ الدفعة المقدمة من طرف المحامي على الحساب برسم الضريبة على الدخل من ثلاثمائة (300) درهم إلى مائة (100) درهم.**

- المقالات المتعلقة بالأوامر المبنية على الطلب والمعاينات المقدمة وفق أحكام الفصل 148 من قانون المسطرة المدنية؛ - القضايا المعفاة من الرسوم القضائية أو المستفيدة من المساعدة القضائية، وفي هذه الحالة لا يتم الأداء عن هذه القضايا إلا عند تنفيذ الحكم الصادر بشأنها. ويعفى من أداء الدفعات المقدمة على الحساب المشار إليها أعلاه المحامون طوال الستة وثلاثين (36) شهرا الأولى ابتداء من شهر الحصول على رقم التعريف الجبائي. ويشفع كل أداء للدفعات بورقة إعلام وفق نموذج تعده الإدارة يتضمن البيانات التالية: - الاسم العائلي والشخصي للمحامي المعني وعنوان موطنه الضريبي أو مقر مؤسسته الرئيسية؛ - الرقم الوطني المهني؛ - رقم التعريف الضريبي؛ - نوع القضية ورقم الملف؛ - المحكمة المختصة ومقرها؛ - المبلغ المدفوع؛ - تاريخ الأداء. ويجب على كاتب الضبط أن يدفع بطريقة إلكترونية لإدارة الضرائب مبلغ الدفعات المقدمة على الحساب المذكور، الذي يتعين تحصيله عند القيام بالإجراءات السالفة الذكر، خلال	وتستثنى من واجب أداء الدفعة المقدمة على الحساب: - المقالات المتعلقة بالأوامر المبنية على الطلب والمعاينات المقدمة وفق أحكام الفصل 148 من قانون المسطرة المدنية؛ - القضايا المعفاة من الرسوم القضائية أو المستفيدة من المساعدة القضائية، وفي هذه الحالة لا يتم الأداء عن هذه القضايا إلا عند تنفيذ الحكم الصادر بشأنها. ويعفى من أداء الدفعات المقدمة على الحساب المشار إليها أعلاه المحامون طوال الستين (60) شهرا الأولى ابتداء من شهر الحصول على رقم التعريف الجبائي. ويشفع كل أداء للدفعات بورقة إعلام وفق نموذج تعده الإدارة يتضمن البيانات التالية: - الاسم العائلي والشخصي للمحامي المعني وعنوان موطنه الضريبي أو مقر مؤسسته الرئيسية؛ ~~- الرقم الوطني المهني؛~~ - رقم التعريف الضريبي؛ - نوع القضية ورقم الملف؛ - المحكمة المختصة ومقرها؛ - المبلغ المدفوع؛ - تاريخ الأداء. ويجب على كاتب الضبط أن يدفع بطريقة إلكترونية لإدارة الضرائب مبلغ الدفعات المقدمة على الحساب المذكور، الذي يتعين	**- تمديد مدة اعفاء المحامين الجدد من أداء الدفعات المقدمة على الحساب من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات.**

الشهر الموالي للشهر الذي تم فيه التحصيل، مصحوبا ببيان وفق نموذج تعده الإدارة. يتم استنزال مبلغ الدفعات المقدمة على الحساب التي تم أداؤها من طرف المحامي خلال السنة من مبلغ الحد الأدنى للضريبة على الدخل المشار إليه في المادة 144-I أعلاه، المستحق برسم هذه السنة. غير أنه، عندما لا يسمح مبلغ الحد الأدنى للضريبة من استنزال المبلغ الكلي للدفعات المقدمة على الحساب المدفوعة برسم الضريبة على الدخل، يظل الفائض قابلا للخصم من جزء مبلغ الضريبة على الدخل المطابق للدخل المهني. ويظل المبلغ الباقي المحتمل كسبا للخزينة. باء- الأداء تلقائيا لدى قابض إدارة الضرائب لدفعتين مقدمتين على الحساب بطريقة الكترونية قبل انقضاء الشهر الموالي للشهر السادس وللشهر الثاني عشر من السنة المحاسبية المعنية. ويحدد مبلغ كل دفعة مقدمة على الحساب باعتبار عدد القضايا المسجلة باسم المحامي خلال مدة الستة أشهر السالفة الذكر، عند إيداع أو تسجيل مقال أو طلب أو طعن أو عند تسجيل نيابة أو مؤازرة أمام محاكم المملكة، المضروب في ثلاثمائة (300) درهم، وذلك على أساس لوائح الملفات التي تدلي بها السلطة الحكومية المكلفة بالعدل لإدارة الضرائب وفق نموذج تعده الإدارة	تحصيله عند القيام بالإجراءات السالفة الذكر، خلال الشهر الموالي للشهر الذي تم فيه التحصيل، مصحوبا ببيان وفق نموذج تعده الإدارة. يتم استنزال مبلغ الدفعات المقدمة على الحساب التي تم أداؤها من طرف المحامي خلال السنة من مبلغ الحد الأدنى للضريبة على الدخل المشار إليه في المادة 144-I أعلاه، المستحق برسم هذه السنة. غير أنه، عندما لا يسمح مبلغ الحد الأدنى للضريبة من استنزال المبلغ الكلي للدفعات المقدمة على الحساب المدفوعة برسم الضريبة على الدخل، يظل الفائض قابلا للخصم من جزء مبلغ الضريبة على الدخل المطابق للدخل المهني. ويظل المبلغ الباقي المحتمل كسبا للخزينة. باء- الأداء تلقائيا لدى قابض إدارة الضرائب لدفعة مقدمة على الحساب بطريقة الكترونية قبل انصرام الشهر الموالي للسنة المحاسبية المعنية. ويحدد مبلغ الدفعة المقدمة على الحساب باعتبار عدد القضايا المسجلة باسم المحامي خلال السنة السالفة الذكر عن كل قضية استخلص مجموع أو جزء مبلغ الاتعاب المتعلقة بها، ~~عند إيداع أو تسجيل مقال أو طلب أو طعن أو عند تسجيل نيابة أو مؤازرة أمام محاكم المملكة~~، المضروب في مائة (100) درهم، وذلك على أساس لوائح الملفات التي يدلي بها المحامي ~~السلطة الحكومية~~	**- الأداء التلقائي لدفعة واحدة مقدمة على الحساب قبل انصرام الشهر الموالي للسنة المحاسبية المعنية بدل دفعتين مقدمتين على الحساب قبل انقضاء الشهر الموالي للشهر السادس وللشهر الثاني عشر من السنة المحاسبية المعنية.** **- الملاءمة**

يتضمن البيانات المتعلقة خصوصا بهوية المحامي المعني وتعريفه الوطني والضريبي وعدد القضايا المسجلة باسمه. وتستثنى من واجب أداء الدفعة المقدمة على الحساب الملفات والقضايا والمحامون المشار إليهم في الفقرتين الرابعة والخامسة من ألف أعلاه وفق نفس الأحكام. وتشفع كل دفعة بإعلام وفق نموذج تعده الإدارة يتضمن البيانات التالية: - الاسم العائلي والشخصي للمحامي المعني وعنوان موطنه الضريبي أو مقر مؤسسته الرئيسية؛ - الرقم الوطني المهني؛ - رقم التعريف الضريبي؛ - نوع القضية ورقم الملف؛ - المحكمة المختصة ومقرها؛ - المبلغ المدفوع؛ - تاريخ الأداء. يتم استنزال مبلغ مجموع الدفعات المقدمة على الحساب التي تم أداؤها من طرف المحامي برسم السنة المحاسبية المعنية من مبلغ الحد الأدنى للضريبة على الدخل المشار إليه في المادة 144-I أعلاه، المستحق برسم هذه السنة. غير أنه، عندما لا يسمح مبلغ الحد الأدنى للضريبة من استنزال المبلغ الكلي للدفعات المقدمة على الحساب برسم الضريبة على	~~المكلفة بالعدل~~ لإدارة الضرائب وفق نموذج تعده الإدارة يتضمن البيانات المتعلقة خصوصا بهوية المحامي المعني وتعريفه ~~الوطني~~ الضريبي وعدد القضايا المسجلة باسمه. ~~وتدلي السلطة الحكومية المكلفة بالعدل بلوائح الملفات المسجلة باسم المحامي لإدارة الضرائب وفق نموذج تعده الإدارة يتضمن البيانات المتعلقة خصوصا بهويته الضريبية وتعريفه وعدد القضايا المسجلة باسمه.~~ وتستثنى من واجب أداء الدفعة المقدمة على الحساب الملفات والقضايا وكذا المحامون المشار إليهم في الفقرتين الرابعة والخامسة من ألف أعلاه وفق نفس الأحكام. وتشفع كل دفعة بإعلام وفق نموذج تعده الإدارة يتضمن البيانات التالية: - الاسم العائلي والشخصي للمحامي المعني وعنوان موطنه الضريبي أو مقر مؤسسته الرئيسية؛ ~~- الرقم الوطني المهني؛~~ - رقم التعريف الضريبي؛ - نوع القضية ورقم الملف؛ - المحكمة المختصة ومقرها؛ - المبلغ المدفوع؛ - تاريخ الأداء.	- الملاءمة - الملاءمة

الدخل، يظل الفائض قابلا للخصم من جزء مبلغ الضريبة على الدخل المطابق للدخل المهني. ويظل المبلغ الباقي المحتمل كسبا للخزينة. ويجب على المحامين اختيار أحد النظامين المشار إليهما في ألف و باء أعلاه عند إيداع الإقرار المنصوص عليه في المادة 148 - I أعلاه أو بناء على طلب عن كل سنة حسب نموذج تعده الإدارة، و ذلك قبل نهاية شهر ديسمبر من السنة السابقة للسنة المعنية.	يتم استنزال مبلغ الدفعة المقدمة على الحساب التي تم أداؤها من طرف المحامي برسم السنة المحاسبية المعنية من مبلغ الحد الأدنى للضريبة على الدخل المشار إليه في المادة 144-I أعلاه، المستحق برسم هذه السنة. غير أنه، عندما لا يسمح مبلغ الحد الأدنى للضريبة من استنزال مبلغ الدفعة المقدمة على الحساب برسم الضريبة على الدخل، يظل الفائض قابلا للخصم من جزء مبلغ الضريبة على الدخل المطابق للدخل المهني. ويظل المبلغ الباقي المحتمل كسبا للخزينة. ~~ويجب على المحامين اختيار أحد النظامين المشار إليهما في ألف و باء أعلاه عند إيداع الإقرار المنصوص عليه في المادة 148 - I أعلاه أو بناء على طلب عن كل سنة حسب نموذج تعده الإدارة، وذلك قبل نهاية شهر ديسمبر من السنة السابقة للسنة المعنية.~~	

التعديل رقم 37

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 247–XXXVIII:	المادة 247–XXXVIII:	**يهدف هذا التعديل الى تخفيض المبلغ الجزافي للضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل من عشرة آلاف (10.000) درهم الى خمسة آلاف (5.000) درهم قصد التشجيع على الاستفادة من هذا التدبير وتحسين التدبير الإداري.**
بصفة انتقالية وبصرف النظر عن جميع الأحكام المخالفة، يمكن أن يستفيد من الإعفاء من المراقبة الجبائية الخاضعون للضريبة الذين لا يحققون أي رقم أعمال أو الذين دفعوا «المبلغ الأدنى للحد الأدنى للضريبة المشار إليه في المادة 144 - I - دال (الفقرة الثانية) أعلاه، برسم الأربع (4) سنوات المحاسبية الأخيرة، وذلك وفق الشروط التالية: - تقديم الإقرار بالتوقف الكلي عن مزاولة النشاط، المنصوص عليه في المادة 150 أعلاه، خلال سنة 2023؛ - الدفع التلقائي داخل نفس أجل الإقرار السالف الذكر، لمبلغ جزافي للضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل حسب الحالة، يحدد في عشرة آلاف (10.000) درهم عن كل سنة محاسبية غير متقادمة.	بصفة انتقالية وبصرف النظر عن جميع الأحكام المخالفة، يمكن أن يستفيد من الإعفاء من المراقبة الجبائية الخاضعون للضريبة الذين لا يحققون أي رقم أعمال أو الذين دفعوا المبلغ الأدنى للحد الأدنى للضريبة المشار إليه في المادة 144 - I - دال (الفقرة الثانية) أعلاه، برسم الأربع (4) سنوات المحاسبية الأخيرة، وذلك وفق الشروط التالية: - تقديم الإقرار بالتوقف الكلي عن مزاولة النشاط، المنصوص «عليه في المادة 150 أعلاه، خلال سنة 2023: - الدفع التلقائي داخل نفس أجل الإقرار السالف الذكر، لمبلغ «جزافي للضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل حسب «الحالة، يحدد في ~~عشرة (10.000) درهم~~ خمسة آلاف (5.000) درهم عن كل سنة محاسبية غير متقادمة. (الباقي بدون تغيير)	

التعديل رقم 38

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند I

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
	المادة 247.-XXXX-	للملائمة مع التعديل المقترح على المادة 99 والمادة 123
	استثناء من أحكام المادة 121-2° أعلاه، تعفى من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد الأغذية البسيطة المعدة لتغذية البهائم والدواجن ابتداء من فاتح يناير 2023 إلى غاية 31 ديسمبر 2023.	

التعديل رقم 39

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 البند -II-

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 45 المكررة.- المكافآت المخولة للغير I.-يراد بالمكافآت ..... II.-يراد بالزائد ..... والذي يفوق خمسين ألف (50.000) درهم."	المادة 45 المكررة.- المكافآت المخولة للغير I.-يراد بالمكافآت..... II.-يراد بالزائد ..... والذي يفوق ثمانين ألف (80.000)."	للملائمة

التعديل رقم 40

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 البند -II-

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 234 المكررة أربع مرات: طلب الرأي المسبق للإدارة فيما يتعلق بالضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية: يمكن للخاضعين ..... هذه الضريبة. يجب أن يقدم..... تبرر هذا الطلب. يجب الإدلاء بجواب الإدارة الذي يعد بمثابة شهادة تصفية الضريبة أو إعفاء المعني بالأمر منها داخل أجل ستين (60) يوما الموالية لتاريخ التوصل بالطلب السالف الذكر. ويظل هذا الجواب ساري المفعول لمدة ستة (6) أشهر. إذا قام الخاضع للضريبة بإيداع	المادة 234 المكررة أربع مرات: طلب الرأي المسبق للإدارة فيما يتعلق بالضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية: يمكن للخاضعين ..... هذه الضريبة. يجب أن يقدم..... تبرر هذا الطلب. يجب الإدلاء بجواب الإدارة الذي يعد بمثابة شهادة تصفية الضريبة أو إعفاء المعني بالأمر منها داخل أجل ~~ستين (60)~~ ثلاثين (30) يوما الموالية لتاريخ التوصل بالطلب السالف الذكر. ويظل هذا الجواب ساري المفعول لمدة ستة (6) أشهر. إذا قام الخاضع للضريبة بإيداع .... (الباقي بدون تغيير)	**تحديد مدة شهر بدل شهرين للإدارة من أجل تقديم الجواب على طلب الرأي المسبق نهدف من هذا التعديل تبسيط المساطر وتمكين المواطنين من جواب الإدارة في أقرب الآجال.**

التعديل رقم 41

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –البند IV

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
IV – دخول حيز التطبيق وأحكام انتقالية أ- تطبق أحكام المواد 4-IV و 15 المكررة و19-IV-باء و45 المكررة-I و 73-II (جيم-°5) و151-I	**IV – دخول حيز التطبيق وأحكام انتقالية** أ- تطبق أحكام المواد 4-IV و 15 المكررة و19-IV-ألف و45 المكررة-I و 73-II (باء-°8) و151-I	**للملائمة**
2-..... 3- تطبق أحكام المواد 6 (ا-جيم-°1)..... 5- تطبق أحكام المادتين 82- I (الفقرة الأخيرة) و 173-III من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالبند I أعلاه، ابتداء من فاتح يناير 2023.	2- ..... 3- تطبق أحكام المادة 6 (II-باء-°6) من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالبند I أعلاه، على شركات الخدمات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" ابتداء من فاتح يناير 2023. 4- تطبق أحكام المواد 6 (ا-جيم-°1)..... 5- تطبق أحكام المادتين 82- I (الفقرة الأخيرة) و 173-III من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالبند I أعلاه، ابتداء من فاتح يناير 2023.	**للملائمة** **للملاءمة**

وبصفة استثنائية وانتقالية، يعتبر الأداء التلقائي لأول دفعة مقدمة على الحساب، المشار إليها في المادة 173-III- ألف من المدونة العامة للضرائب لدى كاتب الضبط بصندوق المحكمة لحساب قابض إدارة الضرائب ابتداء من التاريخ السالف الذكر، بمثابة اختيار لنظام هذا الأداء.	~~وبصفة استثنائية وانتقالية، يعتبر الأداء التلقائي لأول دفعة مقدمة على الحساب، المشار إليها في المادة 173-III- ألف من المدونة العامة للضرائب لدى كاتب الضبط بصندوق المحكمة لحساب قابض إدارة الضرائب ابتداء من التاريخ السالف الذكر، بمثابة اختيار لنظام هذا الأداء.~~	
تطبق أحكام المادتين 28-III و73-II-زاي -° 8 من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالبند I أعلاه، على المبالغ الإجمالية لاسترداد الاشتراكات والأقساط المدفوعة ابتداء من فاتح يناير 2023. 7- ..... 8-تطبق أحكام المواد 40-I و42 المكررة و45 المكررة -II و73-II-زاي -°9 و82 المكررة ثلاث مرات-I و151-IV و157-II و174-V و194 و222-ألف و228-I من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالبندين I وII أعلاه، على مكافآت تقديم الخدمات المدفوعة ابتداء من فاتح يناير 2023.	تطبق أحكام المادتين 28-III و73-II-جيم -° 5 من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالبند I أعلاه، على المبالغ الإجمالية لاسترداد الاشتراكات والأقساط المدفوعة ابتداء من فاتح يناير 2023. 7- ..... 8-تطبق أحكام المواد 40-I و42 المكررة و45 المكررة -II و73-II-زاي -°8 و82 المكررة ثلاث مرات-I و151-IV و157-II و174-V و194 و222-ألف و228-I من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالبندين I وII أعلاه، على مكافآت تقديم الخدمات المدفوعة ابتداء من فاتح يناير 2023.	**للملاءمة**

15- تطبق أحكام المادتين 63-II و241 المكررة..... ..... المنجزة ابتداء من فاتح يناير 2023.	16- تطبق أحكام المادتين 63-II و241 المكررة..... ..... المنجزة ابتداء من فاتح يناير 2023. 17- تطبق أحكام المادة 65-II من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها و تتميمها بالبند I أعلاه، ابتداء من فاتح يناير 2023. 18- تطبق أحكام المادة 73 (II-واو -6°) من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها بالبند I أعلاه، على عمليات التفويت المنجزة ابتداء من فاتح يناير 2023.	للملاءمة
16- تطبق أحكام المادة 73 (II-واو -9°) من المدونة.....	20- تطبق أحكام المادة 73 (II-واو -9°) من المدونة.....	للملاءمة

التعديل رقم 42

إعانة الدولة لدعم السكن

المادة 8

النص الحالي	التعديل المقترح	التبرير
تحدث إعانة الدولة لدعم السكن لفائدة مقتني مساكن مخصصة للسكن الرئيسي وتحدد بنص تنظيمي أشكال هذه الاعانة وكيفيات منحها. يستفيد مقتنو هذه المساكن من اعانة الدولة لدعم السكن وفق الشروط التالية: 1. أن يكون المقتني حاملا للجنسية المغربية، ولم يسبق له أن استفاد من أي امتياز ممنوح من طرف الدولة فيما يخص السكن وأن لا يكون مالكا، عند تاريخ الاقتناء، لعقار مخصص للسكن ؛ 2. أن يتم إبرام الوعد بالبيع وعقد البيع النهائي لدى موثق؛ 3. أن يتضمن العقد النهائي التزام المقتني بأن:	تحدث إعانة الدولة لدعم السكن لفائدة مقتني مساكن مخصصة للسكن الرئيسي وتحدد بنص تنظيمي أشكال هذه الاعانة وكيفيات منحها. يستفيد مقتنو هذه المساكن من اعانة الدولة لدعم السكن وفق الشروط التالية: 1. أن يكون المقتني حاملا للجنسية المغربية، ولم يسبق له أن استفاد من أي امتياز ممنوح من طرف الدولة فيما يخص السكن وأن لا يكون مالكا، عند تاريخ الاقتناء، لعقار مخصص للسكن. يمكن للمالك على الشياع، والخاضع بهذه الصفة لرسم السكن ورسم الخدمات الجماعية، الاستفادة من هذه	**لكي لا يتم حرمان من يتوفرون على عقارات في إطار الإرث.**

• يخصص السكن لسكنه الرئيسي لمدة أربع (4) سنوات ابتداء من تاريخ إبرام عقد الاقتناء النهائي؛ • يضع لفائدة الدولة رهنا رسميا من الرتبة الأولى أو من الرتبة الثانية، ضمانا لاسترداد الإعانة الممنوحة في حالة إخلاله بالالتزام الوارد أعلاه. لا يرفع الرهن إلا بعد أن يدلي المعني بالأمر بالوثائق التي تفيد تخصيص السكن المقتنى كسكن رئيسي لمدة أربع (4) سنوات وتتمثل هذه الوثائق في ما يلي : ▪ طلب رفع الرهن؛ ▪ نسخة من عقد البيع؛ ▪ نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الالكترونية تحمل عنوان السكن موضوع الرهن أو شهادة إدارية تشير إلى المدة الفعلية للإقامة؛ ▪ نسخ من إيصالات الأداء لرسم الخدمات الجماعية.	<u>الإعانة شريطة ان لا تتجاوز قيمة حصته على الشياع قيمة السكن موضوع الدعم :</u> 2. أن يتم إبرام الوعد بالبيع وعقد البيع النهائي لدى موثق؛ 3. أن يتضمن العقد النهائي التزام المقتني بأن: • يخصص السكن لسكنه الرئيسي لمدة أربع (4) سنوات ابتداء من تاريخ إبرام عقد الاقتناء النهائي؛ • يضع لفائدة الدولة رهنا رسميا من الرتبة الأولى أو من الرتبة الثانية، ضمانا لاسترداد الإعانة الممنوحة في حالة إخلاله بالالتزام الوارد أعلاه. لا يرفع الرهن إلا بعد أن يدلي المعني بالأمر بالوثائق التي تفيد تخصيص السكن المقتنى كسكن رئيسي لمدة أربع (4) سنوات وتتمثل هذه الوثائق في ما يلي: ▪ طلب رفع الرهن؛ ▪ نسخة من عقد البيع؛ ▪ نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الالكترونية تحمل عنوان السكن موضوع الرهن أو شهادة إدارية تشير إلى المدة الفعلية للإقامة؛ ▪ نسخ من إيصالات الأداء لرسم الخدمات الجماعية.	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023

التعديلات المقترحة
من طرف
الفريق الحركي
بمجلس المستشارين



التعديل رقم : 1

مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

المادة 3 - البند I

النص كما جاء في المشروع	التعديل المقترح	التعليل
«الفصل 68 - 1 لا يمكن لأحد .....في الجمرك. 2- تسلم رخصة ..... المعني بالأمر. أ)- .... ب) أن يكون حائزا على شهادة الإجازة أو أي شهادة معترف بمعادلتها لها، غير أنه، يعفى من هذا الشرط: - أعوان الإدارة المرتبون على الأقل في سلم الأجور رقم 10 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية والذين مارسوا داخل هذه الإدارة بصفة فعلية لمدة خمسة عشرة (15) سنة: - مسيرو الأشخاص الاعتبارية التي تمارس نشاط التعشير والذين يتوفرون على خمسة عشرة (15) سنة من التجربة على الأقل بهذه الصفة. ت)- أن يتوفر	«الفصل 68 - 1 لا يمكن لأحد .....في الجمرك. 2- تسلم رخصة قبول المعشر للأشخاص المتمتعين بكامل حقوقهم المدنية، بناءا على طلب يقدم من طرفهم وتمنح الرخص سنويا وفق الشروط التالية: أ)- ..... ب) 70% من المرخصين لهم لمزاولة مهنة التعشير يجب أن يكونوا حائزين على شهادة الإجازة أو أي شهادة معترف بمعادلتها لها، غير أنه، يعفى من هذا الشرط: - أعوان الإدارة المرتبون على الأقل في سلم الأجور رقم 10 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية والذين مارسوا داخل هذه الإدارة بصفة فعلية لمدة عشر (10) سنوات: - 30% من الرخص تمنح لمسيري الأشخاص الاعتبارية التي تمارس نشاط التعشير والذين يتوفرون على خمس (5) سنوات من التجربة على الأقل بهذه الصفة.	يهدف هذا التعديل إلى ضمان تكافؤ الفرص بين المرشحين للحصول على رخص ممارسة مهنة التعشير بتمكين الحاصلين على الديبلومات والشهادات المؤهلة من حصة 70% من الرخص الممنوحة على أساس ان يستثنى أعوان الإدارة الذين مارسوا بالإدارة الجمركية لمدة 10 سنوات من شرط الحصول على الاجازة، كما يسعى التعديل إلى تمكين مسيري الشركات التي تمارس نشاط التعشير من كوطا 30% من رخص التعشير الممنوحة مع شرط التوفر على 10 سنوات من التجربة في الإدارة، على اعتبار ان شرط 15 سنة يعتبر شرطا تعجيزيا بالنسبة للشباب وحاملي الشهادات لولوج مهنة التعشير.

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

	التعديل رقم : 2	

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة **المادة 3** **الفصل 164** الفصل 164. - 1 - تستورد..... من الضرائب والرسوم: أ)..... ط)..... المخصصة لها. ويمنح هذا الإعفاء..... بالاتفاقية السارية المفعول، مع إمكانية تمديد هذه المدة إلى أربع وعشرين (24) شهرا؛ تستثنى، السلع التجهيزية ..... (2 يونيو 2011) ظ) التجهيزات	**مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة** **المادة 3** **الفصل 164** الفصل 164. - 1 - تستورد. . ..... من الضرائب والرسوم: أ)..... ط)..... المخصصة لها. ويمنح هذا الإعفاء . . . . . بالاتفاقية السارية المفعول، مع إمكانية تمديد هذه المدة إلى أربع وعشرين (24) شهرا، شريطة تحديد الأسباب التي أدت إلى تأخير تنفيذ المشروع موضوع اتفاقية الاستثمار: تستثنى، السلع التجهيزية ..... (2 يونيو 2011).	**- ضمان مراقبة برنامج المشاريع الاستثمارية موضوع الاتفاقيات وحماية حقوق البلاد من أي تلاعب من طرف بعض المستثمرين.**

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
م) ..... ن) الأدوية و المنتجات الصيدلية الواردة في البنود التعريفية التالية : - 30.01 باستثناء البند التعريفي الفرعي 3001.90.00.21؛ - 30.02 باستثناء البندين التعريفيين 3002.41.00.90 و 3002.42؛ - 3003.10.80.10 و 3003.20.90.10 و 3003.31.00.10و 3003.39.80.10 و 3003.41.90.00 و 3003.42.90.00 و 3003.43.90.00 و 3003.49.90.10 و 3003.60.80.90 و 3003.90.94.00 و 3003.90.95.00؛ - 3004.10.00.20 و 3004.10.00.40 و 3004.20.00.20 و 3004.20.00.50 و 3004.31.00.30 و 3004.32.00.20 و 3004.32.00.60 و 3004.39.00.20 و 3004.39.00.70 و 3004.41.00.80 و و3004.42.00803004.43.00.80 و 3004.49.00.20 و 3004.49.00.35 و	ظ) التجهيزات ..... م) ..... ن) الأدوية و المنتجات الصيدلية الواردة في البنود التعريفية التالية : - 30.01 باستثناء البند التعريفي الفرعي 3001.90.00.21؛ - 30.02 باستثناء البندين التعريفيين 3002.41.00.90 و 3002.42؛ - 3003.10.80.10 و 3003.20.90.10 و 3003.31.00.10و 3003.39.80.10 و 3003.41.90.00 و 3003.42.90.00 و 3003.43.90.00 و 3003.49.90.10 و 3003.60.80.90 و 3003.90.94.00 و 3003.90.95.00؛ - 3004.10.00.20 و 3004.10.00.40 و 3004.20.00.20 و 3004.20.00.50 و 3004.31.00.30 و 3004.32.00.20 و 3004.32.00.60 و 3004.39.00.20 و 3004.39.00.70 و 3004.41.00.80 و	

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
3004.50.00.81 و3004.60.00.80 و3004.90.00.20 و 3004.90.00.70.	و3004.42.00803004.43.00.80 و 3004.49.00.20 و 3004.49.00.35 و 3004.50.00.81 و3004.60.00.80 و3004.90.00.20 و 3004.90.00.70. هـ) المعدات والتجهيزات الطبية والأدوية المخصصة للأمراض المزمنة. تلتزم الحكومة بالموازاة مع هذا الإعفاء بالعمل على ألا يتجاوز الفرق بين سعر الأدوية عند الاستيراد وسعر بيعها بالصيدليات والمستشفيات نسبة تحدد بنص تنظيمي.	- هناك فرق كبير ما بين الأثر الذي سيحدثه هذا الإعفاء على بنية السعر وما يجب أن تقوم به الحكومة للحد من الفرق الكبير بين أسعار الأدوية المصرح بها لدى مصالح الجمارك وبين أسعار بيعها بالصيدليات والمستشفيات. وذلك للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن ، وكذلك انسجاما مع انطلاق ورش الحماية الاجتماعية .

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

التعديل رقم : 3

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
المدونة العامة للضرائب المادة 6	المدونة العامة للضرائب المادة 6	تنسخ
المادة 4.- الحاصلات الخاضعة للضريبة المحجوزة في المنبع	لمادة 4.- الحاصلات الخاضعة للضريبة المحجوزة في المنبع	هذا التعديل يرمي الى احترام مبدأ دستوري وبالخصوص ما جاء في الفصل 39 منه بحيث ان كل المواطنين يتحملون قدر استطاعتهم التكاليف العمومية .
تخضع للحجز في المنبع برسم الضريبة على الشركات او الضريبة على الدخل كما هو منصوص عليه في المواد 157-و158 و159 و160 أدناه .	تخضع للحجز في المنبع برسم الضريبة على الشركات او الضريبة على الدخل كما هو منصوص عليه في المواد 157-و158 و159 و160 أدناه .	
I	I	
II	II	
IV المكافئات المخولة للغير المشار اليها في المادة 4 أعلاه	~~IV المكافئات المخولة للغير المشار اليها في المادة 4 أعلاه~~ ~~الاتعاب او العمولات او أجور السمسرة او المكافئات الأخرى.....~~	

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
الاتعاب او العمولات او أجور السمسرة او المكافئات الأخرى		



التعديل رقم : 4

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
المدونة العامة للضرائب المادة 6	المدونة العامة للضرائب المادة 6	
المادة 6.- الإعفاءات	**المادة 6.- الإعفاءات**	
I.- الإعفاءات الدائمة من الضريبة	I.- الإعفاءات الدائمة من الضريبة	
.....	.....	
II.- الإعفاءات المؤقتة من الضريبة	**II.- الإعفاءات المؤقتة من الضريبة**	
.....	.....	
باء- الإعفاءات المؤقتة	**باء- الإعفاءات المؤقتة**	

المملكة المغربية
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
.....	.....	
4°- تستفيد من الإعفاء الكلي من	4°- تستفيد من الإعفاء الكلي من	
5	5-	
7°- تستفيد الشركات الرياضية المؤسسة طبقا لأحكام القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.150 بتاريخ 13من رمضان 1431 (24 أغسطس 2010) من الإعفاء من مجموع الضريبة على الشركات طوال مدة خمس (5)سنوات محاسبية متتالية تبتدئ من السنة المحاسبية الأولى للاستغلال. (الباقي لا تغيير فيه)	7°- تستفيد الشركات الرياضية المؤسسة طبقا لأحكام القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.150 بتاريخ 13من رمضان 1431 (24 أغسطس 2010) من الإعفاء من مجموع الضريبة على الشركات طوال مدة خمس (5)سنوات محاسبية متتالية تبتدئ من السنة المحاسبية الأولى للاستغلال. تستثنى الشركات من الإعفاء إذا تجاوز الربح الصافي عشرة ملايين (10.000.000.00) درهم (الباقي لا تغيير فيه)	- أصبح سوق النشاط الرياضي يحقق مداخيل عبر المساهمة في المسابقات القارية والعالمية وبيع عقود اللاعبين وخصوصا في كرة القدم، و أيضا وسيلة لتسجيل الأرباح وقد يزداد حجمها في المستقبل.

المملكة المغربية
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

التعديل رقم : 5

المادة 15 مكرر الحاصلات الخاضعة للضريبة المحجوزة في المنبع يراد بالمكافئات المخولة للغير المشار اليها في المادة 4 أعلاه الاتعاب او العمولات او أجور السمسرة او المكافئات الأخرى	تنسخ ~~المادة 15 مكرر الحاصلات الخاضعة للضريبة المحجوزة في المنبع~~ ~~يراد بالمكافئات المخولة للغير المشار اليها في المادة 4 أعلاه~~ ~~الاتعاب او العمولات او أجور السمسرة او المكافئات الأخرى~~	النظام الضريبي في المغرب نظام تصريحي وبالتالي خاضع للمراقبة . الملائمة مع التعديل السابق للمادة 4

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

التعديل رقم : 6

المادة 45 مكرر يراد بالمكافئات المخولة للغير المشار اليها في المادة 4 أعلاه الاتعاب او العمولات او أجور السمسرة او المكافئات.....المحددة في المادة 15 المكررة أعلاه	تنسخ ~~المادة 45 مكرر يراد بالمكافئات المخولة للغير المشار اليها في المادة 4 أعلاه~~ ~~الاتعاب او العمولات او أجور السمسرة او المكافئات~~ ~~المحددة في المادة 15 المكررة أعلاه~~	الملائمة مع التعديل السابق للمادة 4



التعديل رقم : 7

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
المدونة العامة للضرائب المادة 6 المادة 19.- سعر الضريبة ا- السعر العادي للضريبة مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في البند XXXVII-ألف من المادة 247 أدناه، يحدد سعر الضريبة على الشركات كما يلي: ألف- 20%؛ باء- 35%، فيما يخص الشركات التي يساوي أو يفوق ربحها الصافي مائة مليون(100 000 000) درهم؛ جيم- 40%، فيما يخص مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وبنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير ومقاولات التأمين وإعادة التأمين.	المدونة العامة للضرائب المادة 6 المادة 19.- سعر الضريبة ا- السعر العادي للضريبة مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في البند XXXVII-ألف من المادة 247 أدناه، يحدد سعر الضريبة على الشركات كما يلي: ألف- **20%**؛ تؤدي الشركات التي يقل ربحها السنوي عن 300 000 درهم ضريبة للأرباح محددة في 10% باء- 35%، فيما يخص الشركات التي يساوي أو يفوق ربحها الصافي ثلاثين مليون (30 000 000) درهم؛ جيم- 40%، فيما يخص مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وبنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير	**- لا يمكن الرفع من سعر الضريبة على الدخل إلى الضعف على المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا التي تعاني من أزمات مالية، ونوحد سعر ضرائبها مع المقاولات الكبيرة التي تحقق ربحا سنويا لـ 100 مليون درهم، وإلا سنعيش على وقع إفلاسات غير مسبوقة في تاريخ المغرب في صنف هاته المقاولات، ولهذا يجب الإبقاء على الصيغة السابقة، التي تحدد قيمة الضريبة على الشركات التي تحقق ربحا سنويا أقل من 300 000 درهم في نسبة 10%.** **- تنزيل مبدأ العدالة الجبائية وتوسيع الوعاء الضريبي.**

المملكة المغربية
مجلس
الفريق الحركي

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
يراد بمقاولات التأمين	ومقاولات التأمين وإعادة التأمين، وشركات الاتصالات والشركات المستوردة للمحروقات. يراد بمقاولات التأمين ..... **الباقي لا تغيير فيه**	- تعتبر هذه الشركات ذات أرقام معاملات مرتفعة، وتسجل أرباحا قد توازي ما تسجله المؤسسات البنكية وشركات التأمين.



التعديل رقم : 8

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
المدونة العامة للضرائب المادة 6 المادة 28 المادة 28.- **خصوم من مجموع الدخل الخاضع للضريبة** يخصم من مجموع الدخل.....المادة 25أعلاه: I.-..... II -في حدود 10% من مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة، وذلك بغرض تملك أو بناء مسكن رئيسي: .... III.- ألف- في حدود 10%..... (الباقي لا تغيير فيه.)	المدونة العامة للضرائب المادة 6 المادة 28 المادة 28.- **خصوم من مجموع الدخل الخاضع للضريبة** يخصم من مجموع الدخل.....المادة 25أعلاه: I.-..... II -في حدود ~~10%~~ 20% من مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة، وذلك بغرض تملك أو بناء مسكن رئيسي: .... III.- ألف- في حدود 10%..... (الباقي لا تغيير فيه.)	**تشجيع الطبقات الفقيرة والمتوسطة على تملك سكن أو بناء سكن رئيسي.**

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

التعديل رقم : 9

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
المدونة العامة للضرائب المادة 6 المادة 40 المادة 40.-I - يخضع الأشخاص..... ....أو نشاط. غير أنه عندما يفوق رقم الأعمال السنوي برسم الخدمات المقدمة لفائدة نفس الزبون مبلغ خمسين ألف (50.000) درهم، يخضع ما زاد عن هذا المبلغ للضريبة على الدخل عن طريق الحجز في المنبع من طرف الزبون المذكور وفق السعر المنصوص عليه في المادة 73 (II - زاي-°9) أدناه."	المدونة العامة للضرائب المادة 6 المادة 40 المادة 40.-I - يخضع الأشخاص..... ....أو نشاط. غير أنه عندما يفوق رقم الأعمال السنوي برسم الخدمات المقدمة لفائدة نفس الزبون مبلغ سبعون ألف (70.000) درهم، يخضع ما زاد عن هذا المبلغ للضريبة على الدخل عن طريق الحجز في المنبع من طرف الزبون المذكور وفق السعر المنصوص عليه في المادة 73 (II - زاي-°9) أدناه."	**نقترح رفع رقم المعاملات بهدف التشجيع على الانخراط والتشجيع على الانخراط في القطاع المهيكل.**

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

التعديل رقم : 10

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
المدونة العامة للضرائب المادة 6 المادة 42 المكررة المادة 42 المكررة .-**تحديد أساس فرض الضريبة** يخضع الأشخاص..... .... المادة أدناه 73-III ، على رقم الأعمال السنوي المحصل عليه. غير أنه عندما يفوق رقم الأعمال السنوي برسم الخدمات المقدمة لفائدة نفس الزبون مبلغ خمسين ألف (50.000) درهم، يخضع ما زاد عن هذا المبلغ للضريبة على الدخل عن طريق الحجز في المنبع من طرف الزبون المذكور وفق السعر المنصوص عليه في المادة 73 (II - زاي-9°) أدناه. يظل صافي زائد القيمة الناتج عن تفويت أو سحب الأموال المجسدة أو غير المجسدة المخصصة للاستغلال خاضعا للضريبة....	المدونة العامة للضرائب المادة 6 المادة 42 المكررة المادة 42 المكررة .-**تحديد أساس فرض الضريبة** يخضع الأشخاص..... .... المادة أدناه 73-III ، على رقم الأعمال السنوي المحصل عليه. غير أنه عندما يفوق رقم الأعمال السنوي برسم الخدمات المقدمة لفائدة نفس الزبون مبلغ **سبعون ألف (70.000)** درهم، يخضع ما زاد عن هذا المبلغ للضريبة على الدخل عن طريق الحجز في المنبع من طرف الزبون المذكور وفق السعر المنصوص عليه في المادة 73 (II - زاي-9°) أدناه. يظل صافي زائد القيمة الناتج عن تفويت أو سحب الأموال المجسدة أو غير المجسدة المخصصة للاستغلال خاضعا للضريبة...	**نفس التبرير السابق.**

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

التعديل رقم : 11

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
المدونة العامة للضرائب المادة 6 المادة 57 المادة 57.- الإعفاءات تعفى من الضريبة على الدخل: 1°-..... ..... 20° - الأجر الإجمالي الشهري	المدونة العامة للضرائب المادة 6 المادة 57 **المادة 57.- الإعفاءات** تعفى من الضريبة على الدخل: 1°-..... ..... 20° - الأجر الإجمالي الشهري	**- نقترح فتح الإجراء دون تحديد السنة.**

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
..... إلى31 ديسمبر 2026 في حدود عشرة (10) أجراء. يمنح الإعفاء المشار إليه .... (الباقي لا تغيير فيه.)	.....~~إلى31 ديسمبر 2026 في حدود~~ ابتداء من (6)ستة أجراء إلى حدود خمسة عشرة (15) أجيرا. يمنح الإعفاء المشار إليه ..... (الباقي لا تغيير فيه.).	- لكي لا يتم إقصاء أي طرف، نقترح الاستفادة من الإعفاء على الضريبة على الدخل المنصوص عليها في المادة 57 لفائدة المقاولة أو الجمعية أو التعاونية ابتداء من 6 أجراء إلى حدود 15 أجراء، وبالتالي وجب تشجيع هذه المقاولات على الاستمرارية في أفق توفير مناصب الشغل.

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

التعديل رقم : 12

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
المدونة العامة للضرائب	المدونة العامة للضرائب	إنصاف فئة الأطر التي قدمت خدمات كبيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية والإدارية.
المادة 6	المادة 6	
المادة 60	المادة 60	
المادة 60 .- **الخصوم الجز افية**	المادة 60 .- **الخصوم الجز افية**	- جل هؤلاء المتقاعدين فقدوا المنح والعلاوات التي كانت تشكل جزءا من دخلهم.
ا.-لتحديد صافي الدخل المفروضة عليه الضريبة	ا.-لتحديد صافي الدخل المفروضة عليه الضريبة	
.....	.....	- جل هؤلاء المتقاعدين لا زالوا يتحملون أعباء أسرهم بما فيها تكاليف تمدرسهم وعلاجهم.
.....	.....	
..... تخفيض جزافي نسبته	..... تخفيض جزافي نسبته	جل هؤلاء المتقاعدين يتحملون نفقات علاجهم وخصوصا من الأمراض المزمنة.
:	:	
- 70% من المبلغ الإجمالي السنوي الذي يساوي أو يقل عن 168.000درهم ؛	- 70% من المبلغ الإجمالي السنوي الذي يساوي أو يقل عن 200.000درهم؛	
(الباقي لا تغيير فيه.)	(الباقي لا تغيير فيه.)	

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

التعديل رقم : 13

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
المدونة العامة للضرائب المادة 6 المادة 63 المادة 63.- الاعفاءات يعفى من الضريبة: ا.- (ينسخ) - **II.ألف**- الربح ..... مائة وأربعين ألف (140.000) درهم. باء- دون الإخلال بتطبيق أحكام المادة 144-2°-II أدناه، الربح المحصل عليه من تفويت عقار أو جزء من عقار يشغله على وجه سكنى رئيسية منذ ستة (6) سنوات على الأقل في تاريخ التفويت المذكور مالكه أو أعضاء الشركات ذات الغرض العقاري المعتبرة ضريبيا شفافة وفقا لما ورد في المادة3 - 3° أعلاه.	المدونة العامة للضرائب المادة 6 المادة 63 المادة 63.- **الاعفاءات** يعفى من الضريبة: ا.- (ينسخ) - **II.ألف**- الربح ..... مائة وأربعين ألف (140.000) درهم. باء- دون الإخلال بتطبيق أحكام المادة 144-2°-II أدناه، الربح المحصل عليه من تفويت عقار أو جزء من عقار يشغله على وجه سكنى رئيسية منذ ستة (6) سنوات على الأقل في تاريخ التفويت المذكور مالكه أو أعضاء الشركات ذات الغرض العقاري المعتبرة ضريبيا شفافة وفقا لما ورد في المادة3 - 3° أعلاه، يتم استثمار ثمن البيع في عقار آخر في أجل أقصاه سنة.	**هذه الصيغة لن تسمح للمواطنين باقتناء عقار جديد وبيع عقارهم الحالي، وهذا سيفاقم أزمة العقار في البلاد.**

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
غير أن مدة أقصاها سنة تبتدئ من تاريخ إخلاء المسكن تمنح للخاضع للضريبة قصد إنجاز عملية التفويت.	غير أن مدة أقصاها سنة تبتدئ من تاريخ إخلاء المسكن تمنح للخاضع للضريبة قصد إنجاز عملية التفويت.	

التعديل رقم : 14

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين
الفريق الحركي

المدونة العامة للضرائب المادة 6 المادة 89 I.-تخضع للضريبة على القيمة المضافة: 1°-العمليات 2° -عمليات البيع والتسليم التي يقوم بها: 3°- 8°- 9° - عمليات الايواء أو البيع أو هما معا إذا وقع البيع على مأكولات أو مشروبات تستهلك في مكان البيع؛	المدونة العامة للضرائب المادة 6 المادة 89 I.-تخضع للضريبة على القيمة المضافة: 1°-العمليات 2° -عمليات البيع والتسليم التي يقوم بها: 3°- - 8°- 9°-عمليات الايواء أو البيع ~~أو هما معا إذا وقع البيع على مأكولات أو مشروبات تستهلك في مكان البيع~~؛ باستثناء المقاهي والمطاعم الذين يساوي رقم أعمالهم السنوي أو يقل عن 500.000.00 درهم	الهدف من هذا التعديل هو إزالة الارتباك الذي وقع لدى المهنيين المغاربة بعد تعديل المادة 91 في قانون مالية 2020. بعض مديريات الضرائب تعتمد على المادة 91 وبموجبها تعفي المقاهي والمطاعم من الضريبة على القيمة المضافة والبعض منها يعتمد على المادة 89 التي تستثني بائعي المأكولات والمشروبات إذا وقع البيع في عين المكان. وللإشارة هذا الإعفاء جاء بناء على اتفاق في اجتماعات للمكتب الوطني للجمعية الوطنية لأرباب المقاهي والمطاعم مع المدير العام للضرائب ومدير مصلحة التشريع ومديرة مصلحة الضريبة على القيمة المضافة.

التعديل رقم : 15

المادة 99- الأسعار المخفضة . تخضع للضريبة بالسعر المخفض : 1- البالغ 7 % منة الحق في الخصم : .... 2- المبالغ 10 % مع الحق في الخصم : - عمليات الإيواء .... المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.213 الانف الذكر ، تنسخ المنتجات والمعدات التالية ..... الباقي لا تغيير	المادة 99- الأسعار المخفضة . تخضع للضريبة بالسعر المخفض : 1- البالغ 7 % منة الحق في الخصم : .... 2- المبالغ 10 % مع الحق في الخصم : - عمليات الإيواء .... المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.213 الانف الذكر ، ~~تنسخ~~ المنتجات والمعدات التالية ..... الباقي لا تغيير	**حذف (النسخ) والإبقاء على الصيغة الواردة في المدونة العامة للضرائب .** يقوم مشروع هذا التعديل على أساس تقليص عدد نسب الضريبة على القيمة المضافة في تبريره لرفع نسبة هذه الضريبة على خدمات المحامي الى السقف الأعلى إسوة بباقي السلع والخدمات التجارية (الفاخرة) . -والحال أن هذا التبرير مخالف للواقع في ظل استمرارية التركيبة الرباعية (**0% 7% 14% 20%**) حتى في ظل المشروع نفسه . استحضار معيار تحديد نسب ومعدلات الضريبة على القيمة المضافة المتمثل في مدى كون الخدمة او السلعة ذات أولوية قصوى مع التدرج حسب تغيير أهمية هذه الحاجة من 0% الى 20% ، يظهر ان المشروع لم يأخذ بتاتا بعين الاعتبار خصوصيات تدخل المحامي في علاقته مع موكليه والاوضاع السيئة التي يوجد فيها هؤلاء(الحراسة النظرية ،المعتقلون الاحتياطيون ،المسجونون ،الارامل ،النفقة ،نزاعات الشغل ....) التي تشكل أكثر من 90% من القضايا الرائجة امام

الفريق الحركي
مجلس المستشارين

		القضاء وهي فئات اجتماعية توجد في نفس وضعية مستهلكي الخدمات الطبية والادوية الصيدلانية والادوات المدرسية التي خصها المشروع بنسب تتراوح بين 0% و 7%، الشيء الذي لم يؤخذ بعين الاعتبار فيما نص عليه المشروع من رفع هذه الضريبة على الخدمات التي يؤديها المحامي. من شأن هذا النسخ الذي جاء في المشروع المساس بأسس العدالة الجبائية لما لها من انعكاسات سلبية على فئات عريضة من مرتفقي العدالة، والذين يوجد أغلبهم في اوضاع اقتصادية واجتماعية جد هشة.



المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

التعديل رقم : 16

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
المدونة العامة للضرائب المادة 6 المادة 144 المادة 144.-I-جيم -الإعفاء من الحد الأدنى للضريبة 1°-..... ..... 2°-..... ..... 3°-يعفى الأشخاص .... الحد الأدنى للضريبة المشار إليه في "دال" (الفقرة الثانية) أدناه والمستحق برسم السنوات المحاسبية المعنية بهذا الإقرار. دال - سعر الحد الأدنى للضريبة يحدد سعر الحد الأدنى للضريبة في: -0,25% :	المدونة العامة للضرائب المادة 6 المادة 144 المادة 144.-I-جيم -الإعفاء من الحد الأدنى للضريبة 1°-..... ..... 2°-..... ..... 3°-يعفى الأشخاص .... الحد الأدنى للضريبة المشار إليه في "دال" (الفقرة الثانية) أدناه والمستحق برسم السنوات المحاسبية المعنية بهذا الإقرار. دال - سعر الحد الأدنى للضريبة يحدد سعر الحد الأدنى للضريبة في: -~~0,25%~~ : يعفى رقم المعاملات الناتج عن بيع المنتجات النفطية بالتقسيط من أداء مبلغ الحد الأدنى للضريبة.	- ارتفاع رقم معاملات كل محطات الوقود هذه السنة لأزيد من الضعف أي أن المحطة ستؤدي ضريبة الحد الأدنى 2022، بحد أقصى أي مرتين وفي المقابل نجد انخفاض الهامش الربحي إلى معدل 2% عوض 4% كما في السنة الفارطة لذا ستسجل كل المحطات نتيجة سلبية وستؤدي ضريبة الحد الأدنى بناء على الخسارة المالية عوض أن تؤديها على الربح والنتيجة الصافية، وهذا المنحى فيه حيف ضريبي كبير اتجاه هذا القطاع المتضرر، ويجب التدخل لتصحيح هذا الوضع المختل بما يكفل عدالة ضريبية للجميع. - عدم مراعاة النفقات في هذه الضريبة التي قد تفوق الضريبة على الربح الحقيقي في كثير من الأحيان.

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
-4% بالنسبة للمهن التي تم تعريفها..... ..... (الباقي لا تغيير فيه.)	-4% بالنسبة للمهن التي تم تعريفها..... ..... (الباقي لا تغيير فيه.)	- قطاع ذو منفعة عامة مع إضطرار المهنيين لإضافة هذه الضريبة في الأثمان في حالة عدم الإنصاف مما قد يضر بالقدرة الشرائية للمستهلك. - الهامش الربحي لا يحدد بنسبة من رقم المعاملات بل بمبلغ محدد على كل طن، مما يشكل التفاوت الكبير بين الضريبة والربح الحقيقي، كما أن الهامش الربحي قار وضعيف مع الارتفاع المهول لرقم المعاملات نظرا لارتفاع الأسعار مما يرفع من الضريبة رغم عدم ارتفاع الأرباح. - تحقيق العدالة الضريبية لمحطات توزيع الوقود بالتقسيط والغرض هنا أداء الضريبة على الأرباح وليس على الخسائر لأن المداخيل الضريبية لا يمكن في أي من الأحوال أن تبنى على خسائر التجار.

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

التعديل رقم : 17

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
المدونة العامة للضرائب المادة 6 المادة 157 المادة 157 -.حجز الضريبة في المنبع على المكافآت المخولة للغير ا- تخضع الأتعاب أو العمولات أو أجور السمسرة أو المكافآت الأخرى من نفس النوع المنصوص عليها في المادة 15المكررة أعلاه، للضريبة عن طريق حجزها في المنبع لحساب الخزينة من لدن الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام أو الخاص والأشخاص الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة، الذين يدفعون هذه المكافآت إلى مستحقيها أو يضعونها رهن إشارتهم أو يقيدونها في حساباتهم.	المدونة العامة للضرائب المادة 6 المادة 157 تنسخ ~~المادة 157 -.حجز الضريبة في المنبع على المكافآت المخولة للغير~~ ~~ا-تخضع الأتعاب أو العمولات أو أجور السمسرة أو المكافآت الأخرى من نفس النوع المنصوص عليها في المادة 15 المكررة أعلاه، للضريبة عن طريق حجزها في المنبع لحساب الخزينة من لدن الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام أو الخاص والأشخاص الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة، الذين يدفعون هذه المكافآت إلى مستحقيها أو يضعونها رهن إشارتهم أو يقيدونها في حساباتهم.~~	من غير الطبيعي فرض حجز من المنبع بسعر 20% من رقم المعاملات، باعتبارها مقاربة اقتطاع من رقم المعاملات وليس من الأرباح. وبالتالي، القيمة المقتطعة قد تتجاوز هامش ربح دافعي الضرائب... وهذا ما يعني، أننا بصدد الاقتطاع من رأسمال الشركة، واسترجاعها سيتطلب جهدا إداريا قد يطول ويلقي الوضع بتداعياته على استمرارية الشركات. ثم عمليا، لماذا الاقتطاع من المنبع في الوقت الذي تؤدي فيه الشركات تلقائيا أقساطا مسبقة للضريبة السنوية.

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
يتم استنزال الضريبة المحجوزة في المنبع السالفة الذكر من مبلغ الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل مع الحق في الاسترجاع. – .IIيخضع ما زاد عن مبلغ رقم الأعمال المنصوص عليه في المادة 45 المكررة-II أعلاه، للضريبة عن طريق الحجز في المنبع لحساب الخزينة من لدن الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام أو الخاص والأشخاص الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة."	~~يتم استنزال الضريبة المحجوزة في المنبع السالفة الذكر من مبلغ الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل مع الحق في الاسترجاع.~~ ~~– .IIيخضع ما زاد عن مبلغ رقم الأعمال المنصوص عليه في المادة 45 المكررة-II أعلاه، للضريبة عن طريق الحجز في المنبع لحساب الخزينة من لدن الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام أو الخاص والأشخاص الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة."~~	

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

التعديل رقم : 18

المدونة العامة للضرائب المادة 6 المادة 170 المادة 170.-**التحصيل عن طريق الأداء التلقائي** ا.- الف- تؤدى الضريبة على الشركات عن السنة المحاسبية .... المقدمة على الحساب المستحقة خلال السنة المحاسبية الأولى لفرض الضريبة. باء- علاوة على ذلك، يجب على الشركات المدنية المهنية للمحاماة أن تؤدي تلقائيا لدى كاتب الضبط بصندوق المحكمة لحساب قابض إدارة الضرائب، مرة واحدة عن كل ملف في كل مرحلة من مراحل التقاضي عند إيداع أو تسجيل مقال أو طلب أو طعن أو عند تسجيل نيابة أو مؤازرة في قضية بمحاكم المملكة، تسبيقا برسم الضريبة على الشركات عن السنة المحاسبية الجارية. ويتحقق كاتب	المدونة العامة للضرائب المادة 6 المادة 170 المادة 170.-**التحصيل عن طريق الأداء التلقائي** ا.- الف- تؤدى الضريبة على الشركات عن السنة المحاسبية .... المقدمة على الحساب المستحقة خلال السنة المحاسبية الأولى لفرض الضريبة. ~~باء- علاوة على ذلك، يجب على الشركات المدنية المهنية للمحاماة أن تؤدي تلقائيا لدى كاتب الضبط بصندوق المحكمة لحساب قابض إدارة الضرائب، مرة واحدة عن كل ملف في كل مرحلة من مراحل التقاضي عند إيداع أو تسجيل مقال أو طلب أو طعن أو عند تسجيل نيابة أو مؤازرة في قضية بمحاكم المملكة، تسبيقا برسم الضريبة على الشركات عن السنة المحاسبية الجارية. ويتحقق~~	**(حذف)** **نقترح سحب التسبيق المقترح من طرف الحكومة على الضريبة على الدخل بالنسبة للمحامين لأنه مقتضى غير قانوني وغير واقعي ومن شأنه المساس بحق المواطن في الولوج المستنير**

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

الضبط من استيفاء هذا التسبيق عند القيام بالإجراءات السالفة الذكر. ويحدد مبلغ التسبيق السالف الذكر حسب الجدول التالي: غير أنه بالنسبة للمقالات المتعلقة بالأوامر المبنية على الطلب والمعاينات وفق أحكام الفصل 148 من قانون المسطرة المدنية، فيحدد مبلغ التسبيق عنها في مائة (100) درهم. ويشفع كل أداء للتسبيق السالف الذكر بورقة إعلام وفق نموذج تعده الإدارة يتضمن البيانات التالية: • تسمية الشركة و عنوان مقرها الاجتماعي؛ • رقم التعريف الضريبي؛ • نوع القضية ورقم الملف؛ • المحكمة المختصة ومقرها؛ • مبلغ تسبيق الضريبة على الشركات المدفوع؛	~~كاتب الضبط من استيفاء هذا التسبيق عند القيام بالإجراءات السالفة الذكر.~~ ~~ويحدد مبلغ التسبيق السالف الذكر حسب الجدول التالي:~~ ~~غير أنه بالنسبة للمقالات المتعلقة بالأوامر المبنية على الطلب والمعاينات وفق أحكام الفصل 148 من قانون المسطرة المدنية، فيحدد مبلغ التسبيق عنها في مائة (100) درهم.~~ ~~ويشفع كل أداء للتسبيق السالف الذكر بورقة إعلام وفق نموذج تعده الإدارة يتضمن البيانات التالية:~~ • ~~تسمية الشركة و عنوان مقرها الاجتماعي؛~~ • ~~رقم التعريف الضريبي؛~~ • ~~نوع القضية ورقم الملف؛~~ • ~~المحكمة المختصة ومقرها؛~~ • ~~مبلغ تسبيق الضريبة على الشركات المدفوع؛~~	للعدالة، وذلك لكون هذا التسبيق يؤدى على أرباح مفترضة وغير حقيقية.

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

المملكة المغربية البرلمان
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

• تاريخ أداء التسبيق. ويجب على كاتب الضبط أن يدفع لإدارة الضرائب بطريقة الكترونية مبلغ التسبيق المذكور، الذي يتعين تحصيله عند القيام بالإجراءات السالفة الذكر، خلال الشهر الموالي للشهر الذي تم فيه التحصيل، مصحوبا ببيان وفق نموذج تعده الإدارة. ويتم استنزال التسبيقات التي تم أداؤها خلال السنة المحاسبية من مبلغ الضريبة على الشركات المستحق برسم هذه السنة ويظل المبلغ الباقي المحتمل كسبا للخزينة. II-..... ..... III.- فيما يتعلق بالشركات .... عملا بالمادة - 6 - II «باء» أعلاه، تكون السنة المحاسبية المرجعية	• ~~تاريخ أداء التسبيق.~~ ~~ويجب على كاتب الضبط أن يدفع لإدارة الضرائب بطريقة الكترونية مبلغ التسبيق المذكور، الذي يتعين تحصيله عند القيام بالإجراءات السالفة الذكر، خلال الشهر الموالي للشهر الذي تم فيه التحصيل، مصحوبا ببيان وفق نموذج تعده الإدارة.~~ ~~ويتم استنزال التسبيقات التي تم أداؤها خلال السنة المحاسبية من مبلغ الضريبة على الشركات المستحق برسم هذه السنة ويظل المبلغ الباقي المحتمل كسبا للخزينة.~~ ~~II-.....~~ ~~:~~ ~~.....~~ ~~.....~~ ~~III.- فيما يتعلق بالشركات.....~~ ~~.....~~	

VIII.-يجب أن يكون أداء الضريبة ....في المادتين 184 و 208 أدناه.	~~.....~~ ~~..... عملا بالمادة 6 - II «باء» أعلاه.~~ ~~تكون السنة المحاسبية المرجعية .....~~ ~~VIII.-يجب أن يكون أداء الضريبة.....~~ ~~..... في المادتين 184 و 208 أدناه~~ :	

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

التعديل رقم : 19

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
المدونة العامة للضرائب المادة 6 المادة 173 المادة 173.-**التحصيل بواسطة الأداء التلقائي** I.- يدفع..... العمليات المعفاة المشار إليها في المادة 63 (II وIII) أعلاه؛ - الضريبة المستحقة على الخاضع للضريبة برسم إجمالي . . .. II.-المادة 82 المكررة أعلاه. III.- يؤدي المحامون تلقائيا بطريقة اختيارية دفعات مقدمة على الحساب برسم الضريبة على الدخل عن السنة المحاسبية الجارية وفق أحد النظامين التاليين	المدونة العامة للضرائب المادة 6 المادة 173 المادة 173.-**التحصيل بواسطة الأداء التلقائي** I.- يدفع..... العمليات المعفاة المشار إليها في المادة 63 (II وIII) أعلاه؛ - الضريبة المستحقة على الخاضع للضريبة برسم إجمالي . . .. II.-المادة 82 المكررة أعلاه. **حذف هذه الفقرة** III.- ~~يؤدي المحامون تلقائيا بطريقة اختيارية دفعات مقدمة على الحساب برسم الضريبة على الدخل عن السنة المحاسبية الجارية وفق أحد النظامين التاليين :~~	**(حذف فقرة)** ربط حق الولوج للعدالة بواسطة المحامي بأداء الدفعات المقدمة على حساب برسم الضريبة على الدخل يشكل مخالفة لما ينص عليه الفصل 118 من الدستور حق التقاضي مضمون لكل شخص

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
		للدفاع عن حقوقه ومصالحه التي يحميها القانون . خرق مبدأ المساواة بين الملزمين في نفس الوضعية القانونية (الأطباء الموثقين المهندسين المعماريين ...)

التعديل رقم : 20

المدونة العامة للضرائب المادة 6 المادة 247 **المادة 247.-XXXVII- ألف** - ترفع أو تخفض حسب الحالة تدريجيا و بصفة انتقالية أسعار الضريبة على الشركات المنصوص عليها في المادة 19 الجاري بها العمل في 31 ديسمبر 2022، برسم كل سنة من السنوات المحاسبية المفتوحة	المدونة العامة للضرائب المادة 6 المادة 247 **المادة 247.-XXXVII- ألف** - ترفع أو تخفض حسب الحالة تدريجيا و بصفة انتقالية أسعار الضريبة على الشركات المنصوص عليها في المادة 19 الجاري بها العمل في 31 ديسمبر 2022، برسم كل سنة من السنوات المحاسبية المفتوحة	

خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2023 إلى غاية 31 ديسمبر 2026، كما يلي: 1- يرفع سعر الجدول 10% المطبق على الشركات التي يقل أو يساوي ربحها الصافي عن ثلاثة مائة ألف (300 000) درهم كما يلي: • 12,5% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2023؛ • 15% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2024؛ • 17,5% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2025؛ • 20% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2026. 2- يرفع السعر النوعي ..... فاتح يناير 2026. 3- يرفع سعر 20% ..... فاتح يناير 2026. 4- يخفض ..... فاتح يناير 2026.	خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2023 إلى غاية 31 ديسمبر 2026، كما يلي: ~~1- يرفع سعر الجدول 10% المطبق على الشركات التي يقل أو يساوي ربحها الصافي عن ثلاثة مائة ألف (300 000) درهم كما يلي:~~ • ~~12,5% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2023؛~~ • ~~15% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2024؛~~ • ~~17,5% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2025؛~~ • ~~20% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2026.~~ 2- يرفع السعر النوعي ..... فاتح يناير 2026. 3- يرفع سعر 20% ..... فاتح يناير 2026. 4- يخفض ..... فاتح يناير 2026.	**- إلغاء المقترح والاستمرار في سعر 10% لأن المقاولات الصغرى والمتوسطة تواجه عدة صعوبات وكثير منها يعلن إفلاسه، وإذا كان الهدف هو تشجيع دورها في الاقتصاد الوطني ومساهمتها في خلق فرص الشغل فلا يجب إثقالها بالضريبة.**

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

5- يرفع أو يخفض، حسب الحالة، سعر الجدول المحدد في 31% كما يلي: • يخفض .....فاتح يناير 2026. يرفع هذا السعر بالنسبة للشركات التي يساوي أو يفوق مبلغ ربحها الصافي مائة مليون (100 000 000) درهم، كما يلي: • 32% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2023؛ • 33% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2024؛ • 34% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2025؛ • 35% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2026. الباقي لا تغيير فيه	5- يرفع أو يخفض، حسب الحالة، سعر الجدول المحدد في 31% كما يلي: • يخفض هذا السعر ..... فاتح يناير 2026. يرفع هذا السعر بالنسبة للشركات التي يساوي أو يفوق مبلغ ربحها الصافي ثلاثين مليون (30 000 000) درهم، كما يلي: • 32% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2023؛ • 33% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2024؛ • 34% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2025؛ • 35% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2026. **الباقي لا تغيير فيه**	**- الهدف من هذا التعديل هو تحقيق المساواة أمام الضريبة والسعي إلى العدالة الضريبية حيث إذا حددنا الربح في 100مليون درهم فسيكون عدد الشركات محدودا جدا.** المديرية الضريبية - الفريق الحركي - مجلس المستشارين

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

التعديل رقم: 21

المدونة العامة للضرائب

المادة 6

القسم الثامن

النص كما جاء في المشروع	التعديل المقترح	التعليل
إضافة القسم السابع للمادة 6-المدونة العامة للضرائب إحداث الرسم على استغلال الملك العام المائي	الرسم على استغلال الملك العام المائي الباب الأول نطاق التطبيق المادة 297.- الأشخاص المفروض عليهم الرسم يحدث ابتداء من فاتح يناير 2023 رسم على استغلال الملك العام المائي، ويفرض على الأشخاص الذاتيين أو المعنويين الذين يحفرون الآبار والأثقاب المائية، أو يستغلون مياهها، أو الذين يتوفرون في مساكنهم الأصلية أو الثانوية على مسابح خاصة.	سياق هذا التعديل الذي نتمنى أن تجمع عليه مكونات مجلس المستشارين والموافقة عليه، يتصل بأزمة الماء التي تعرفها بلادنا في السنوات الأخيرة، نتيجة تراجع التساقطات المطرية والاستنزاف المفرط للفرشة المائية ومؤثرا التلوث، وهو ما أدى إلى تراجع عدد الأمتار المكعبة من الماء لكل مواطن من حوالي 2600 متر مكعب في سبعينات القرن الماضي إلى أقل من 600 متر

	المادة 298.- الإعفاءات يعفى من الرسم أعلاه: 1). المنشآت الفندقية والسياحية والرياضية والطبية؛ 2). الفلاحون الذي يستغلون أراضي فلاحية تقل عن هكتار واحد؛ 3). الأشخاص الذي يستغلون المياه الجوفية لأغراض منزلية صرفة. المادة 299.- تعريفية الرسم تحدد تعريفة الرسم على استغلال الملك العام المائي كما يلي: • بالنسبة للآبار والأثقاب المائية: 1. ألفي (2000) درهم تؤدى مرة واحدة قبل الحصول على رخصة الحفر؛ 2. ألف (1000) درهم تؤدى كل مرة عند طلب رخصة التعميق؛ 3. خمس مائة درهم (500) سنويا عن كل بئر أو ثقب مائي. 4. ثلاثة آلاف (3000) درهم من أجل تسوية الابار غير المرخصة • بالنسبة للمسابح الخاصة:	مكعب اليوم، ولا شك أن الأزمة سائرة في التعقد بشكل يندر بخطر أزمة المياه مستقبلا. لهذا نقترح التصدي للاستغلال المفرط للملك العام المائي من منطلق التضريب، لأنه لا يعقل أن يستغل البعض تساهل الدولة على هذا المستوى، من خلال استنزاف مبالغ فيه لملء حقينة المسابح الخاصة وجلب مياه الآبار والأثقاب المائية بدون حسيب ولا رقيب، مع العلم أن عددها يصل اليوم إلى حوالي 260000 ثقب مائي، في الوقت الذي سنحتاج فيه غدا قطرة ماء للاستمرار في الحياة. ويلعب هذا التعديل دورا بيداغوجيا في تقويم سلوكات الاستغلال غير العقلاني للماء، وسيحقق عائدات مالية لخزينة الدولة، ستساهم بدون شك في تمويل الإنفاق العمومية.

المملكة المغربية
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

	1. ثلاثة آلاف (3000) درهم تؤدى مرة واحدة للحصول على رخصة الإحداث؛ المادة 300.- الالتزامات المتعلقة بالإقرار والأداء. يلتزم مستغلو الملك العام المائي بتقديم تصاريح إلكترونية خلال الشهر الأول الذي يلي نهاية السنة المالية المعنية بالرسم، على منصة معدة لهذا الغرض تشرف عليها إدارة الضرائب. تؤسس إدارة الضرائب قيمة الرسم المفروض وفق المادة 299 أعلاه على مستغلي الملك العام المائي. ويحق لها القيام بالمعاينات اللازمة بتنسيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية ومع مصالح وكالات الأحواض المائية. المادة 301.- التحصيل والمراقبة والجزاءات والتقادم. تقوم مصالح التحصيل لدى الجماعات المحلية ولدى وكالات الأحواض المائية، كل حسب اختصاصه، بتحصيل الرسم المشار إليه في المادة 299 أعلاه لفائدة خزينة الدولة. وتخضع المراقبة والمنازعات والجزاءات والتقادم للقواعد المنصوص عليها في هذه المدونة.	

الفريق الحركي للمستشارين - المغربية

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

التعديل رقم : 22

إعانة الدولة لدعم السكن

المادة 8

النص كما جاء في المشروع	التعديل المقترح	التعليل
المادة 8: إعانة الدولة لدعم السكن: تحدث إعانة الدولة لدعم السكن لفائدة مقتني مساكن مخصصة للسكن الرئيسي وتحدد بنص تنظيمي أشكال هذه الاعانة وكيفيات منحها؛ يستفيد مقتنوا هذه المساكن من إعانة الدولة لدعم السكن وفق الشروط التالية: 3. أن يكون المقتني حاملا للجنسية المغربية، ولم يسبق له أن استفاد من أي امتياز ممنوح من طرف الدولة فيما يخص السكن وأن لا يكون مالكا، عند تاريخ الاقتناء، لعقار مخصص للسكن؛ 4. أن يتم إبرام الوعد بالبيع وعقد البيع النهائي لدى موثق؛ 5. أن يتضمن العقد النهائي التزام المقتني بأن: • يخصص السكن لسكنه الرئيسي لمدة أربع سنوات ابتداء من تاريخ ابرام العقد الاقتناء النهائي؛	**المادة 8: إعانة الدولة لدعم السكن:** تحدث إعانة الدولة لدعم السكن لفائدة مقتني مساكن مخصصة للسكن الرئيسي **تدرج سنويا في ميزانية الوزارة المكلفة بالإسكان، وتحدد بنص تنظيمي أشكال هذه الإعانة وكيفيات منحها، والشروط المحددة بالنسبة للمقاولات من أجل ضمان حماية المستفيدين.** يستفيد مقتنوا هذه المساكن من إعانة الدولة لدعم السكن وفق الشروط التالية: 1. أن يكون المقتني حاملا للجنسية المغربية، ولم يسبق له أن استفاد من أي امتياز ممنوح من طرف الدولة فيما يخص السكن وأن **لا يكون مالكا ملكية كاملة عند تاريخ الاقتناء، لأي سكن أو عقار مخصص للسكن:**	يهدف هذا التعديل إلى تمكين المواطنين غير المالكين ملكية عاملة لمساكن أو عقارات مخصصة للسكن من الاستفادة من دعم الدولة المخصص للسكن والذي يمكن ان يهم اقتناء مساكن أو عقارات وفق الشروط التي حددتها المادة وذلك لتوسيع قاعدة المستفيدين من دعم الدولة وتمكينها من اقتناء بقع أرضية او سكن جاهز للسكن ولأول مرة، كما أن التعديل يهدف إلى ضمان توثيق عقود البيع وعقود البيع النهائي وكذا الرهون بعقود رسمية سواء عند العدول أو الموثقين أو المحامون تطبيقا للاحكام الدستور المتعلقة بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص والمادة 4 من مدونة الحقوق العينية التي تؤكد على أن جميع التصرفات المتعلقة بالملكية يجب ان تحرر بموجب محرر رسمي ، إضافة إلى إضافة عدل أو محام محام مقبول للترافع أمام محكمة النقض الى هذه المادة باعتبارهما فاعلين رئيسين وبحكم ممارستهما لمهنة التوثيق على غرار نظرائهم الموثقين، ولتحقيق الانسجام بين المنظومة القانونية المنظمة للعقار ولاسيما المادة 4 من مدونة الحقوق العينية. وأيضا تطبيقا للمادة 7 من المدونة العامة للضرائب التي تؤكد على ضرورة تقديم رهن رسمي للدولة في حالة عقد التملك الذي يساهم العدول بشكل كبير

	2. أن يتم إبرام الوعد بالبيع وعقد البيع النهائي بموجب محرر رسمي لدى موثق أو عدل أو محام مقبول للترافع أمام محكمة النقض ؛	وباحترافية في توثيقه تماشيا مع المنظومة القانونية التي تمنحهم هذا الاختصاص.

المملكة المغربية
الفريق الحركي
مجلس المستشارين



التعديل رقم: 23

تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية للخزينة
المسمى "صندوق النهوض بتشغيل الشباب"
المادة: 14 مكررة

النص كما جاء في المشروع	التعديل المقترح	التعليل
المادة: 14 مكررة تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية للخزينة المسمى "صندوق النهوض بتشغيل الشباب"	المادة: 14 مكررة تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية للخزينة المسمى "صندوق النهوض بتشغيل الشباب" **إ.- تتمم على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير 2023، أحكام المادة 43 من قانون المالية رقم 32.93 للسنة المالية 1994 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.94.123 صادر في 14 من رمضان 1414 (25 فبراري 1994) كما وقع تغييرها وتتميمها :** **"المادة 43.-I- رغبة في التمكن ..... يسمى ""صندوق النهوض بتشغيل الشباب".** **ويقوم بمهمة الأمر بصرف نفقات الحساب:** **- الوزير.....** **II.- يتضمن هذا الحساب :** في الجانب الدائن: **- عائدات الضريبة على الثروة المشار إليها في الباب الرابع من القسم الثاني أعلاه.** في الجانب المدين:	يهدف هذا التعديل إلى إدراج تمكين الشباب حاملي الشهادات الباحثين عن الشغل من إعانات مالية شهرية من عائدات الضريبة على الثروة التي نقترح إدراجها في الباب الرابع من القسم الثاني من المدونة العامة للضرائب.

	1. - النفقات - 8.- المبالغ المدفوعة لفائدة صندوق.... 9.- الإعانات الشهرية المقدمة للشباب حاملي الشهادات الباحثين عن الشغل وفق الكيفيات الشكليات التي يحددها نص تنظيمي؛ الإعانات الشهرية المقدمة للشباب المؤهلين للعمل الذين فقدوا عملهم منذ 3 أشهر على الأقل؛	

الفريق الحركي



التعديل رقم : 24

تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى
حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة
المادة 15

النص كما جاء في المشروع	التعديل المقترح	التعليل
تمم على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير 2023، أحكام البند II من المادة 33 المكررة من قانون المالية لسنة 1986..... .... في الجانب الدائن: في الجانب المدين: " النفقات ..... الضريبية المبالغ المدفوعة لفائدة مؤسسات الأعمال الاجتماعية لموظفي الجماعات الترابية زمجموعاتها وهيناتها برسم مساهمات هذه الجماعات الترابية؛ المبالغ المرجعة من الأموال المقيدة في الحساب بغير الحق؛	تمم على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير 2023، أحكام البند II من المادة 33 المكررة من قانون المالية لسنة 1986..... ..... في الجانب الدائن: **الحصة المرصدة للجماعات الترابية والمحددة في 31% من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة** في الجانب المدين: " النفقات ..... الضريبية ~~المبالغ المدفوعة لفائدة مؤسسات الأعمال الاجتماعية لموظفي الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيناتها برسم مساهمات هذه الجماعات الترابية؛ تنسخ~~ المبالغ المرجعة من الأموال المقيدة في الحساب بغير الحق؛	يهدف هذا التعديل إلى حذف المقتضى الذي جاء به نمص المشروع والمتمثل في التنصيص على تخصيص نفقة في ميزانية الجماعات الترابية بدفع حصة الجماعة الترابية من الضريبة على القيمة المضافة كلها أو جزء منها لفائدة مؤسسات الاعمال الاجتماعية لموظفي الجماعات الترابية التي تستفيد من سطر خاص في إطار حساب النفقات للجماعات والتي تشكل نسبة قارة من الميزانية العامة للجماعة الترابية. كما أن الحصة المرصدة للجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة لم يطرأ عليه أي تغيير منذ سنة 1986 رغم ان هاته الجماعات عرفت تطورات عدة مما يستدعي الرفع من حصتها من الضريبة على القيمة المضافة لتوجه أساسا لتمكين هاته الجماعات من القيام باختصاصاتها المحددة في القوانين والتشريعات الجاري بها العمل.


المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

التعديل رقم: 25

إحداث حساب مرصد لأمور خصوصية للخزينة

يسمى "صندوق دعم منظومة التربية والتكوين"

المادة: 15 مكررة

النص كما جاء في المشروع	التعديل المقترح	التعليل
الحسابات الخصوصية للخزينة المادة 15 مكررة إحداث حساب مرصد لأمور خصوصية للخزينة يسمى "صندوق دعم منظومة التربية والتكوين"	الحسابات الخصوصية للخزينة **المادة 15 مكررة** **إحداث حساب مرصد لأمور خصوصية للخزينة** **يسمى "صندوق دعم منظومة التربية والتكوين"** **I. رغبة في توفير الإمكانيات المالية اللازمة لأجرأة سليمة "للقانون- إطار رقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي" الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.113 بتاريخ 7 ذي الحجة 1441 (9 أغسطس 2019)؛** **يحدث ابتداء من فاتح يناير 2023 حساب مرصد لأمور خصوصية للخزينة يسمى "صندوق دعم منظومة التربية والتكوين"، ويكون الوزير المكلف بالتربية الوطنية آمرا بقبض موارده وصرف نفقاته.** **II. يتضمن هذا الحساب:**	

المملكة المغربية
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

	في الجانب الدائن: ▪ المبالغ المدفوعة من ميزانية الدولة؛ ▪ مساهمات الجماعات الترابية في إطار اتفاقي؛ ▪ 1% من الضريبة الشركات؛ ▪ 1% من الضريبة على الدخل؛ ▪ مساهمات المنظمات والهيئات الدولية؛ ▪ موارد الشراكات والاتفاقيات الدولية؛ ▪ الهبات والهدايا؛ ▪ الموارد المختلف. في الجانب المدين: ▪ اعتماد مناهج بيداغوجية موجة نحو الذكاء وتكوين الحس النقدي وتنمية الانفتاح والابتكارويربي على قيم المواطنة والقيم الكونية، وتشجيع البحث العلمي والتقني والابتكار؛ ▪ المبادرات الرامية إلى تجديد مهن التدريس والتكوين والتدبير، ومراجعة البرامج والمناهج البيداغوجية، واعتماد التعددية والتناوب اللغوي؛ ▪ الإجراءات الرامية إلى تعميم التعليم لفائدة الجميع، وضمان حق ولوج التربية والتكوين للأطفال والطفلات في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة؛	

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

	▪ الإجراءات الرامية إلى تخويل تمييز إيجابي لفائدة الأطفال والطفلات في المناطق القروية وشبه الحضرية، وفي المناطق التي تشكو العجز أو الخصاص: وضع برامج تشجيعية لتعبئة وتحسيس الاسر بخطورة الانقطاع عن الدراسة في سن مبكرة.	

التعديل رقم : 26

تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى

" صندوق الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي "

المادة 19 المكررة

النص الحالي	التعديل المقترح	تعليل التعديل
تتمم على النحو التالي، ابتداء من فاتح يونيو 2022، أحكام البند II من المادة 18 من قانون المالية رقم 22.12 للسنة المالية 2012 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.10 بتاريخ 24 من جمادى الأخرة 1433 (16 ماي 2012) كما تم تغييرها وتتميمها: المادة 18 II- يتضمن هذا الحساب : في الجانب الدائن :	تغير على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير 2023، أحكام المادة 18 من قانون المالية رقم 22.12 للسنة المالية 2012، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.10 بتاريخ 24 من جمادى الأخرة 1433 (16 ماي 2012)، كما تم تغييرها وتتميمها: المادة 18. – I. – رغبة في .....بدعم .II يتضمن هذا الحساب	يهدف هذا التعديل إلى تطبيق مقتضيات القانون الإطار للحماية الاجتماعية والتزامات البرنامج الحكومي

المملكة المغربية
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

حصيلة المساهمة .... حصيلة الضريبة .....المشار إليها في الجدول "ع" من الفصل 9 .....1977) حصيلة الضريبة الداخلية على الاستهلاك المشار إليها في الجدول "ف" من الفصل 9 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.340 الصادر في 25 شوال 1397 (9 أكتوبر 1977): حصيلة الواجب التكميلي المشار إليه في المادة 73 – III.....للضرائب؛ حصيلة المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على الأرباح المشار إليها في القسم الثالث من الكتاب الثالث من .....للضرائب؛ احصة العائدة .....التأمين؛ .... في الجانب الدائن : دفع المساهمة ..... النفقات .....والتخصيصات والإرجاعات الضريبية ؛ المبالغ المرجعة من الأموال المقيدة في الحساب بدون حق	في الجانب الدائن **في الجانب المدين** ..... **نفقات تعميم التعويضات العائلية:** - **تعويضات للحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة، لا سيما منها الهدر المدرسي، بالنسبة للأسر التي لديها أطفال دون سن 21 سنة.** - **تعويضات جزافية بالنسبة للأسر التي لا تتوفر على أطفال أو يتجاوز سن هؤلاء 21 سنة، شريطة ألا تكون مستفيدة من**	

	تعويضات الحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة. - نفقات تخصيص مبلغ 1000 درهم لفائدة المسنين ممن تبلغ أعمارهم 65 سنة فما فوق ويعيشون ظروف هشاشة. - منحة الولادة للأسر المعوزة قدرها 2000 درهم عند ولادة الطفل الأول، و1000 درهم في الحمل الثاني	

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

التعديل رقم : 27



تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى
" الصندوق الوطني لحماية وتحسين البيئة والتنمية المستدامة "

النص كما جاء في المشروع	التعديل المقترح	التعليل
تتم على النحو التالي ..... أحكام المادة 18 من قانون المالية رقم 43.06 للسنة المالية 2007 في الجانب الدائن: المخصصات من الميزانية العامة الهبات والوصايا .... في الجانب المدين ..... النفقات المتعلقة بتحفيز مشاريع الاستثمار قصد حماية وتحسين البيئة المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل	تتم على النحو التالي ..... أحكام المادة 18 من قانون المالية رقم 43.06 للسنة المالية 2007 في الجانب الدائن: المخصصات من الميزانية العامة الهبات والوصايا .... في الجانب المدين ..... النفقات المتعلقة ..... الجاري به العمل - **النفقات المتعلقة بتشجيع ودعم القيام بالمشاريع الاستثمارية من طرف المؤسسات**	استدراك التأخر الحاصل في استثمار الموارد المجمعة والمتراكمة في الصندوق منذ إحداثه في 2006 وخاصة منذ اقرار رسم على البلاستيك كما رفع من موارده دون انفاقها بشكل فعال على حماية البيئة، وبحسب تقرر الحسابات الخصوصية فقد بلغت الموارد مليار و255 مليون درهم مقابل نفقات لم تتجاوز 168مليون درهم. 2- إعطاء أولوية لفرز وتثمين النفايات البلاستيكية، لدعم المجهود الوطني في محاربة النفايات ذات المصدر البلاستيكي، خاصة وأن قطاع الصناعات البلاستيكية من غير الاكياس هو المساهم الرئيسي في تمويل الصندوق عبر الرسم المفروض عليه منذ 2014، لكن استفادة هذا القطاع تبقى جد محدودة أن لم نقل منعدمة في مجال الفرز والتثمين بحسب تقرير الحسابات الخصوصية المرافق لمشروع قانون مالية 2022، وتكشف المؤشرات الحالية عن نسبة ضعيفة لعمليات تثمين النفايات لا تتجاوز 10%مما هو متاح.

	العمومية ومجموعات ذات النفع الاقتصادي والجمعيات والتعاونيات العاملة في ميدان حماية البيئة وفرزوتثمين النفايات وخاصة منها البلاستيكية وذلك في اطار اتفاقي مع إعطاء الأولوية للمشاريع المنجزة في إطارشراكة قطاع خاص عام مع الجماعات الترابية - النفقات المتعلقة بتشجيع ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة و مجموعات ذات النفع الاقتصادي لانجاز مشاريع في مجال فرو وتثمين النفايات عامة والنفايات البلاستيكية خاصة طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل - يخضع صرف النفقات للشروط والمساطر المحددة بنص تنظيمي	3- اعطاء دفعة لمشاريع فرز وتثمين النفايات، بعد سجيل تأخر كبير في أنجاز التزام سنة 2016باحداث 26مركز لفرز وتثمين النفايات في أفق 2020 حيث يوجد حاليا 15مشروعا مبرمجا فقط وتم إنجاز ثلاثة منها، واثنان فقط في وضعية اشتغال، في الوقت الذي يمطر قطاع الصناعات البلاستيكية إلى استيراد أزيد من 200 الف طن من حاجياته من المواد الأولية رغم أنها موجودة كنفايات لكن لا يتم فرزها لقلة مراكز الفرز، وللعلم فهذا يكلف أزيد من 2مليار درهم تحول كعملة صعبة للخارج، مما يتطلب توسيع دائرة المستفيدين من دعم الصندوق لتشمل مجموعات ذات النفع الاقتصادي لتحفيز بروز تكتلات بين الصناعيين وتحفيز شراكات قطاع عام قطاع خاص مع الجماعات الترابية، مما يجعل من التعديل ذا أثر على تقليص العجز التجاري. 4- إيجاد آلية لإشراك الهيئات المعنية في صرف وتتبع نفقات الصندوق لضمان فعالية أكبر على غرار حسابات خصوصية أخرى، مع العلم أن الفيدرالية الوطنية للبلاستيك مستعدة لإرساء بنيات لتثمين أزيد من 350الف طن من النفايات سنويا. 5- إقرار حكامة فعالة عبر التنصيص على وضع شروط ومساطر عبر نص تنظيمي


المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الحركي
مجلس المستشارين

التعديل رقم : 28

إحداث حساب مرصد لأمور خصوصية للخزينة
يسمى "صندوق تمويل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية"
المادة 15 مكررة مرة واحدة

النص كما جاء في المشروع	التعديل المقترح	التعليل
الحسابات الخصوصية للخزينة إحداث المادة 15 مكررة مرة واحدة	رغبة في توفير الإمكانيات المالية اللازمة لأجرأة سليمة "للقانون التنظيمي رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية" الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.121 بتاريخ 12 محرم 1441 (12 شتنبر 2019): يحدث ابتداء من فاتح يناير 2023 حساب مرصد لأمور خصوصية للخزينة يسمى "صندوق تمويل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية" ويكون رئيس الحكومة آمرا بقبض موارده وصرف نفقاته. يتضمن هذا الحساب: في الجانب الدائن: المبالغ المدفوعة من ميزانية الدولة: مساهمات الجماعات الترابية في إطار اتفاقي: مساهمات المنظمات والهيئات الدولية:	اعتبرنا أن لحظة إقرار القانون التنظيمي للأمازيغية كانت سياسية بامتياز وهو من القوانين المؤسسة، وبالتالي فإن إخراجها إلى حيز التطبيق يجب ألا يكون شأنا حكوميا صرفا، لأنه أمر يهم الجميع، مما يستتبع، بالضرورة، تعبئة كافة فعاليات المجتمع المعنية، السياسية منها وغير السياسية، وتعبئة كافة الإمكانيات المالية اللازمة لضمان تنزيل مضامين هذا القانون وإدراجها في الحياة العامة، ومن أجل ضمان بلورة حقيقية للثقافة الأمازيغية وحمايتها من التلف، باعتبارها مهمة وطنية تستدعي تطويرها بتأسيس معاهد للدراسات والأبحاث الأمازيغية، وبرعاية الفنانين والشعراء وكل مكونات هذا التراث الفني والمتنوع في إطار ذي بعد ثقافي خلاق. ولأجل الملاءمة نقترح إدراج هذا الصندوق في اللائحة III من الجدول (أ) من المادة 43 المتعلقة بالتقييم الإجمالي لمداخيل أصناف الحسابات الخصوصية للسنة المالية 2022، وفي

الفريق الحركي للمستشارين بمجلس المستشارين

	موارد الشراكات والاتفاقيات الدولية؛ الهبات والهدايا؛ الموارد المختلف. في الجانب المدين: حماية اللغة الامازيغية والمحافظة عليها وتنمية إدماجها في الحياة العامة؛ تيسير تعلم اللغة الامازيغية وتعليمها ونشرها؛ حماية الموروث الثقافي والحضاري الامازيغي؛ تنمية قدرات التواصل باللغة الامازيغية في إدارات الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية؛ تعزيز البحث العلمي في مجال تطوير اللغة الامازيغية؛ اعتماد الأمازيغية في برامج محو الامية والتربية غير النظامية.	الجدول «ز» من المادة 52 المتعلقة بنفقات الحسابات الخصوصية للخزينة للسنة المالية 2022 .

التعديل رقم : 29

إحداث حساب مرصد لأمور خصوصية للخزينة
يسمى "صندوق إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة"
المادة 15 مكررة مرتين

النص كما جاء في المشروع	التعديل المقترح	التعليل
الحسابات الخصوصية للخزينة إحداث المادة 15 مكررة ثلاث مرات	يحدث ابتداء من فاتح يناير 2023 حساب مرصد لأمور خصوصية للخزينة يسمى "صندوق إعادة استعمال المياه العادمة" ويكون رئيس الحكومة آمرا بقبض موارده وصرف نفقاته. يتضمن هذا الحساب: في الجانب الدائن: - المبالغ المدفوعة من ميزانية الدولة؛ - مساهمات الجماعات الترابية في إطار اتفاقي؛ - مساهمات وكالات الأحواض المائية؛ - موارد الشراكات والاتفاقيات الدولية؛ - الهبات والهدايا؛	يهدف هذا التعديل إلى المساهمة في تعزيز الأمن المائي الوطني ومعالجة الازمة المائية الخانقة التي يعاني منها المغرب نتيجة توالي سنوات الجفاف في سياق يتسم بتفاقم الاثار السلبية لتغير المناخ. ففي الوقت الذي من المرتقب أن يرتفع فيه الطلب على الماء، وانخفاض الموارد المائية الطبيعية وندرتها تحت تأثير التغيرات المناخية والإمكانات الهامة من المياه العادمة، يمكن لهذه المياه أن تشكل بدائل أخرى لمختلف الاستعمالات خاصة بالنسبة للأنشطة الصناعية وشبه الصناعية. خاصة وأن حجم المياه العادمة التي تفرزها المدن اليوم يقدر ب 550 مليون متر مكعب سنويا، وهي ثروة مهمة جدا ان حسن استغلالها على غرار مجموعة من التجارب الدولية من أجل مواجعة تداعيات الجفاف

	- الموارد المختلف. في الجانب المدين: - الاستثمارات الصناعية والشبه الصناعية : - مواجهة الاثار السلبية للجفاف. - الاستثمارات البيئية من خلال إعادة شحن المياه الجوفية في الأراضي الرطبة وزراعة الغابات - إعادة تغذية مستودعات المياه الجوفية وزيادة إمدادات المياه السطحية	والتقليل من تدفق الثلوث المتبقي الذي يتم تصريفه في البيئات المستقبلة، وهو الرأي الذي دعى له المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال الاستثمار في الاقتصاد الدائري خصوصا إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة في المجالي الفلاحي والأنشطة الصناعية خاصة وأن اسعمال هاته المياه يظل محدودا وفقد دراسة للمجلس حيث يشكل في القطاع الصناعي بحوالي 17% وفي سقي المساحات ب 51% خلال سنة 2020. لذا نقترح من خلال احداث هذا الصندوق ان توجه اعتماداته للاستثمارات الصناعية وشبه الصناعية والاستخدامات البيئية من خلال إعادة شحن المياه الجوفية في الأراضي الرطبة وزراعة الغابات وهذا سيقلص من الحاجة إلى الأسمدة الصناعية بسبب وجود عناصر الضرورية في هاته المياه العادمة إضافة إلى استخدامات الشرب بإعادة تغذية مستودعات المياه الجوفية وزيادة إمدادات مياه الري والاستخدامات المنزلية بغاية التقليل من الافراط في استخراج المياه الجوفية.

التعديل رقم : 30

إحداث المناصب المالية

المادة 23

النص كما ورد في المشروع	التعديل المقترح	تعليل التعديل
المادة 23 **يتم إحداث 28.212 منصبا ماليا برسم الميزانية العامة للسنة المالية 2023.** **1. 27.662 منصبا ماليا لفائدة الوزارات والمؤسسات التالية:**	**المادة 23** يتم إحداث **28.212 منصبا ماليا** برسم الميزانية العامة للسنة المالية 2023. 1. **27.862** منصبا ماليا لفائدة الوزارات والمؤسسات التالية:	يهدف هذا التعديل إلى تمكين الموظفين الدكاترة بالادارات والمؤسسات العمومية من ولوج سلك التعليم العالي، وكذا تخصيص حصة 300 منصب مالي لفائدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة على غرار ما اعتمد به في الحكومات السابقة.

الوزارات والمؤسسات	عدد المناصب المالية
إدارة الدفاع الوطني	7000
وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية	5500
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	374
.....	.....
المجموع	27.662

الوزارات والمؤسسات	عدد المناصب المالية
إدارة الدفاع الوطني	7000
وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية	**5750**
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	374
.....	.....
المجموع	**27.862**

المملكة المغربية * المجلس الاستشاري للشؤون الاجتماعية والاقتصادية والبيئية *

2. يؤهل رئيس الحكومة لتوزيع 550 منصبا ماليا على مختلف الوزارات أو المؤسسات، وتخصص 200 منها لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة	يؤهل رئيس الحكومة لتوزيع **350 منصبا ماليا** على مختلف الوزارات أو المؤسسات، **وتخصص 300 منها لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة** 3..... 4..... **5 يخصص ابتداء من فاتح يناير 2023 ، 700 منصب شغل محدثة لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار لفائدة الموظفين الدكاترة بالإدارات والمؤسسات العمومية لولوج سلك التعليم العالي.**	

التعديل رقم : 31

حذف المناصب المالية الشاغرة على إثر إحالة الموظفين الذين يشغلونها على التقاعد

المادة 24

النص كما ورد في المشروع	التعديل المقترح	تعليل التعديل
المادة 24 تتمم على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير 2023،..... .... ولا تطبق ..... للوقاية المدنية والمناصب المالية الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.	**المادة 24** تتمم على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير 2023،..... .... ولا تطبق ..... **لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية** للوقاية المدنية والمناصب المالية الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.	يهدف هذا التعديل إلى الإبقاء على المناصب المالية الشاغرة ة على اثر إحالة الموظفين على التقاعد بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية على اعتبار الحاجة الكبيرة لهذا القطاع الوزاري للموارد البشرية التي ستسهر على تنفيذ ورش الحماية الاجتماعية خلال السنوات القادمة

التعديل رقم : 32

إلغاء اعتمادات الأداء التي لم تكن محل التزام

المادة 26

النص كما ورد في المشروع	التعديل المقترح	تعليل التعديل
المادة 26 I. تلغى اعتمادات الأداء المفتوحة بموجب قانون المالي عن السنة المالية 2022. فيما يتعلق ..... II. ..... III. لا يطبق سقف 30% المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة 63 من القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13 لقانون المالية على اعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار بالميزانية العامة وأرصدة الالتزام لفائدة البرامج والمشاريع المستفيدة من أموال المساعدة المؤشر عليها والتي لم يصدر الامر بصرفها IV. ..... V.	**المادة 26** I. تلغى اعتمادات الأداء المفتوحة بموجب قانون المالي عن السنة المالية 2022. فيما يتعلق ..... II. ..... III. تنسخ IV.	يهدف هذا التعديل إلى الإبقاء على مقتضيات المادة 63 من القانون التنظيمي لقانون المالية بترحيل اعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار بالميزانية العامة وأرصدة الالتزام ، المؤشر عليها والتي لم يصدر الأمر بصرفها.


المملكة المغربية - البرلمان
مجلس المستشارين
الفريق الحركي

التعديل رقم : 33

أحكام تتعلق بتوازن موارد وتكاليف الدولة

المادة 40

النص كما ورد في المشروع	التعديل المقترح	تعليل التعديل
المادة 40 تحدد خلال السنة المالية بالمبالغ المثبتة في الجدول التالي، الموارد المرصدة في الميزانية العامة وفي ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وفي الحسابات الخصوصية للخزينة كما هي مقدرة في الجدول أ الملحق بقانون المالية هذا وكذلك المبالغ القصوى للتكاليف والتوازن العام الناتج عن ذلك (بالدرهم)	**المادة 40** تحدد خلال السنة المالية بالمبالغ المثبتة في الجدول التالي، الموارد المرصدة في الميزانية العامة وفي ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وفي الحسابات الخصوصية للخزينة كما هي مقدرة في الجدول أ الملحق بقانون المالية هذا وكذلك المبالغ القصوى للتكاليف والتوازن العام الناتج عن ذلك (بالدرهم)	يهدف هذا التعديل إلى الرفع من اعتمادات التكاليف المشتركة على اعتبار أن 800 دولار للطن التي وردت في فرضيات مشروع قانون المالية تستوجب الرفع من اعتمادات صندوق المقاصة بكلفة تقدر ب 12 مليار درهم وبالتالي الرفع من الاعتمادات المخصصة للتكاليف المشتركة.

النفقات العادية العامة (2)	302 106 125 000
نفقات التسيير	271 139 576 000
نفقات الموظفين	155 750 296 000
نفقات المعدات والنفقات الطارئة	64 866 867 000
التكاليف المشتركة	38 674 400 000
النفقات المتعلقة بالتسديدات والارجاعات الضريبية	9 648 013 000
.....	.....

النفقات العادية العامة (2)	302 106 125 000
نفقات التسيير	.....
نفقات الموظفين	.....
نفقات المعدات والنفقات الطارئة	.....
التكاليف المشتركة	**50 674 400 000**
النفقات المتعلقة بالتسديدات والارجاعات الضريبية	.....
	.....

الفريق الإشتراكي بمجلس المستشارين

تعديلات الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين

على مشروع قانون المالية لسنة 2023

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الإشتراكي
مجلس المستشارين

المادة 3- البند ا		
رقم التعديل	النص الحالي	لتعديل المقترح	التعليل
1	الفصل 116 المكرر- 1- تعفى من أداء الرسوم والمكوس، البضائع الجاري عليها أحد الأنظمة الموقفة، والتي أتلفت قبل انصرام أجل البقاء المسموح به تحت هذا النظام، على إثر حالة قوة قاهرة تعود لأسباب طبيعية يتم تبريرها. 2- تستفيد من الإعفاء .... قيمتها 500 درهم.	الفصل 116 المكرر- 1- تعفى من أداء الرسوم والمكوس، البضائع الجاري عليها أحد الأنظمة الموقفة، والتي أتلفت قبل انصرام أجل البقاء المسموح به تحت هذا النظام، على إثر حالة قوة قاهرة تعود لأسباب طبيعية يتم تبريرها. 2- تستفيد من الإعفاء .... قيمتها 500 درهم.	نقترح أن يكون مفهوم القوة القاهرة مرتبطا بالظرفية العامة المعلن عليها من قبل السلطات، دون أن يتم حصرها في الظروف الطبيعية فقط. وقد أبانت الجائحة أن هناك تفسيرات أخرى للقوة القاهرة قد تكون الاغلاق الاقتصادي أو الحجر الصحي أو غيرها.

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الإشتراكي
مجلس المستشارين

المادة 3- البند I			
رقم التعديل	النص الحالي	لتعديل المقترح	التعليل
2	المادة 5 1. ابتداء من فاتح يناير 2023..... ..... "الفصل الاول . تكلف إدارة الجمارك..... "التراب الخاضع : "1. أنواع الليموناذا..... "..... "8 التبغ المصنع؛ "9 سوائل تعبئة الأجهزة الاكترونية المسماة "السجائرالاكترونية" والأجهزة المماثلة، وكذا ملحقات تبغ الشيشة "أو الأركيلة (معسل بدون تبغ) "..... ..... 13. ..... 14. المنتجات المحتوية على السكر.	المادة 5 1. ابتداء من فاتح يناير 2023..... ..... "الفصل الاول . تكلف إدارة الجمارك..... "التراب الخاضع : "1. أنواع الليموناذا..... "..... "8 التبغ المصنع: "9 سوائل تعبئة الأجهزة الاكترونية المسماة "السجائرالاكترونية" والأجهزة المماثلة، وكذا ملحقات تبغ الشيشة "أو الأركيلة (معسل بدون تبغأو بنكيتوين مضاف) "النيكوتين بدون دخالSnus "..... ..... 13. ..... 14. المنتجات المحتوية على السكر.	يهدف هذا التعديل الى إضافة نوع المعسل الغير مصنع بالتبغ والذي يحتوي على نيكوتين مضاف، وهو نوع من المعسل يستعمل بكثرة من طرف الشباب ويؤدي مع الوقت لاستهلاك كبير للسجائر بأنواعها وللمعسل المصنع بالتبغ. كما يهدف هذا التعديل الى إضافة محفظات النيكوتين بدون دخان أو ما يعرف ب سنوس Snus، وهي تباع في السوق الوطنية ب 95 درهم علما أن تكلفتها تساوي حوالي 2 دولار بالأسواق العالمية، ولا تخضع للضريبة ببلادنا.

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الإشتراكي
مجلس المستشارين

المادة 3- البند ا

<table>
<tr><th>رقم التعديل</th><th>النص الحالي</th><th>لتعديل المقترح</th><th>التعليل</th></tr>
<tr><td>3</td><td>
<u>الفصل 9.</u> تحدد بفقا للجداول.....
.....بعده .... والمفصلة في هذا الفصل:
أ. .....
ت. .....
"ح) .....
.....
ظ(الضرائب الداخلية على الاستهلاك المفروضة على سوائل تعبئة أو إعادة تعبئة الأجهزة المسماة "السجائر الاكترونية"
"والأجهزة المماثلة، وكذا ملحقات تبغ الشيشة
<table>
<tr><th>بيانات المنتجات</th><th>وحدة التحصيل</th><th>المقادير (بالدرهم)</th></tr>
<tr><td>ا-سوائل تعبئة أو إعادة تعبئة الأجهزة المسماة "السجائر الاكترونية" "والأجهزة المماثلة
أ)
ب).....</td><td>.....
.....</td><td>.....
.....</td></tr>
<tr><td>II-ملحقات تبغ الشيشة "أو الأركيلة (معسل بدون تبغ)</td><td>1 كيلوغرام</td><td>675</td></tr>
</table>
"ص).....
</td><td>
<u>الفصل 9. ت</u>حدد بفقا للجداول.....
.....بعده .... والمفصلة في هذا الفصل:
أ. .....
ت. .....
"ح) .....
.....
ظ(الضرائب الداخلية على الاستهلاك المفروضة على سوائل تعبئة أو إعادة تعبئة الأجهزة المسماة "السجائر الاكترونية"
"والأجهزة المماثلة، وكذا ملحقات تبغ الشيشة
"أو الأركيلة (معسل بدون تبغ<u>أو بنكيتوين مضاف</u>)
"<u>النيكوتين بدون دخال Snus</u> :
<table>
<tr><th>بيانات المنتجات</th><th>وحدة التحصيل</th><th>المقادير (بالدرهم)</th></tr>
<tr><td>سوائل تعبئة أو إعادة تعبئة الأجهزة المسماة ا- "السجائر الاكترونية" "والأجهزة المماثلة
أ).....
ب).....</td><td>.....
.....</td><td>.....
.....</td></tr>
<tr><td>ملحقات تبغ الشيشة II- "أو الأركيلة (معسل بدون تبغ<u>أو بنكيتوين مضاف</u>)</td><td>1 كيلوغرام</td><td>675</td></tr>
<tr><td><u>Snus النيكوتين بدون دخال</u></td><td>1 كيلوغرام</td><td>1000</td></tr>
</table>
"ص).....
</td><td>نفس التعليل</td></tr>
</table>



المادة 4 - الحاصلات الخاضعة للضريبة المحجوزة في المنبع

رقم	الصيغة الحالية للمادة من مدونة الضرائبأو مشروع قانون المالية	التعديلات المقترحة	التعديل
4	تخضع للحجز في المنبع برسم الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل كما هو منصوص عليه في المواد 157 ا-و 158 و 159 و 160 أدناه: I ..... II ..... III ..... .-غيرالمقيمين : IV - المكافآت المخولة للغير المشار اليها في المادة 15 المكررة أدناه المدفوعة أو الموضوعة رهن التصرف أو المقيدة في حساب الأشخاص الاعتباريين أو الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة، المتوفرين في المغرب على مقر اجتماعي أو موطن ضريبي أو مؤسسة ترتبط بها الحاصلات المدفوعة. يراد بالتقييد في الحساب المشار إليه في البنود I و II و III و IV أعلاه، التقييد..... .....الباقي لا تغيير فيه.	تخضع للحجز في المنبع برسم الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل كما هو منصوص عليه في المواد 157 ا-و 158 و 159 و 160 أدناه: I ..... II ..... III ..... .-غيرالمقيمين : **IV – تنسخ** يراد بالتقييد في الحساب المشار إليه في البنود I و II و III أعلاه. التقييد..... ..... الباقي لا تغيير فيه.	ينص النظام الجبائي على مبدا التصريح ومبدأ الثقة بين الملزم والادارة. وهذا الاقتطاع من المنبع لا يأخذ بعين الاعتبار المصاريف التي هي على عاتق المهن الحرة كأن قدر معاملاتهم كله أرباح سيخضع على سعر الضريبة بقدر 10% او 15%.

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الإشتراكي
مجلس المستشارين

المدونة العامة للضرائب - المادة 6 –I

رقم	النص الحالي	التعديل المقترح	التعليل
5	المادة 10: التكاليف القابلة للخصم تشمل التكاليف القابلة للخصم حسب مدلول المادة 8 أعلاه: I- تكاليف الاستغلال المتكونة من: ألف -..... باء -..... 1° .... ألف:..... باء:..... واو:..... 1- أ)..... غير أن نسبة الاهتلاك لتكلفة تملك عربات نقل الأشخاص، غير العربات المشار إليها بعده، لا يمكن أن تقل عن 20% في السنة وأن إجمالي القيمة القابل للخصم ضريبيا والممتد على خمس (5) سنوات بأقساط متساوية لا يمكن أن يزيد على ثلاث مائة ألف (300.000) درهم لكل عربة مع احتساب الضريبة على القيمة المضافة.	المادة 10: التكاليف القابلة للخصم تشمل التكاليف القابلة للخصم حسب مدلول المادة 8 أعلاه: - تكاليف الاستغلال المتكونة من: ألف -..... باء -..... 1° ..... ألف:..... باء:..... واو:..... 1- أ)..... غير أن نسبة الاهتلاك لتكلفة تملك عربات نقل الأشخاص، غير العربات المشار إليها بعده، لا يمكن أن تقل عن 20% في السنة وأن إجمالي القيمة القابل للخصم ضريبيا والممتد على خمس (5) سنوات بأقساط متساوية لا يمكن أن تزيد على ثلاث مائة ألف (300.000) درهم لكل عربة مع احتساب الضريبة على القيمة المضافة**أو على ثلاث مائة وخمسين ألف (350.000) درهم بالنسبة للعربات الهجينة hybride مع احتساب الضريبة على القيمة المضافة أو على أربع مائة ألف (400.000) درهم بالنسبة للعربات الكهربائية مع احتساب الضريبة على القيمة المضافة.**	نقترح هذا التعديل من أجل تشجيع المقاولات على استعمال السيارات التي تشتغل بالطاقة الكهربائية أو بالطاقة الهجينة. وسيمكن هذا التوجه من تشجيع المقاولات على الانخراط في استعمال عربات تعمل بالطاقات النظيفة وأقل استعمالا للطاقة الأحفورية.

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الإشتراكي
مجلس المستشارين

المادة 15 مكرر – المكافآت المخولة للغير			
رقم	الصيغة الحالية للمادة من مدونة الضرائبأو مشروع قانون المالية	التعديلات المقترحة	التعليل
6	المكافآت المخولة للغير يراد بالمكافآت المخولة للغير الخاضعة للحجز في المنبع المنصوص عليه في المادة 4 IV - أعاله، الأتعاب والعمولات وأجور السمسرة والمكافآت الأخرى من نفس النوع المدفوعة أو الموضوعة رهن الاشارة أو المقيدة في حساب الأشخاص الاعتباريين أو الذاتيين المحددة دخوليم وفق نظامي النتيجة الصافية الحقيقية أو النتيجة الصافية المبسطة.	تنسخ	ينص النظام الجبائي على مبدا التصريح ومبدأ الثقة بين الملزم والادارة .هذا الاقتطاع من المنبع لا يأخذ بعين الاعتبار المصاريف التي هي على عاتق المهن الحرة كأن قدر معاملاتهم كله أرباح سيخضع على سعر الضريبة بقدر 10% او 15%.



المدونة العامة للضرائب
المادة 6 –

رقم	النص الأصلي	التعديل المقترح	التعليل
7	المادة 19- سعر الضريبة I- السعر العادي للضريبة تحتسب الضريبة على الشركات كما يلي: ألف- .... جيم - 40%. فيما يخص مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وبنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير ومقاولات التأمين وإعادة التأمين يراد بمقاولات التأمين ..... التكافلي. II- السعر النوعي للضريبة	المادة 19- سعر الضريبة I- السعر العادي للضريبة تحتسب الضريبة على الشركات كما يلي: ألف- .... جيم - 40%. فيما يخص مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وبنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير ومقاولات التأمين وإعادة التأمين وشركات التجارة الالكترونية يراد بمقاولات التأمين ..... التكافلي. II- السعر النوعي للضريبة	نقترح هذا التعديل على أساس أن شركات التجارة الالكترونية تعمل وفق منطق شبه احتكاري على غرار المؤسسات المعنية بهذا السعر الضريبي. كما أضفنا هذه الشركات بالنظر لتموقعهم الجديد في صدارة الحركة التجارية منذ بداية الجائحة. في توجه شبه احتكاري بالنظر لطبيعة الاستثمارات الكبرى اللازمة لدخول هذا النشاط والعدد القليل من المقاولات المسيطرة على نسبة السوق والتي هي في الغالب شركات أجنبية.



المادة 19 -.سعر الضريبة

<table>
<tr><th>رقم</th><th>الصيغة الحالية للمادة من مدونة الضرائبأو مشروع قانون المالية</th><th>التعديلات المقترحة</th><th>التعليل</th></tr>
<tr><td>8</td><td>I - السعر العادي للضريبة
مع مراعاة الأحكام النصوص عليها في البند - XXXVII ألف من المادة 247 أدناه، يحدد سعر الضريبة على الشركات كما يلي :
ألف - 20% :
باء - 35% ، فيما يخص الشركات التي يساوي أو يفوق ربحها الصافي مائة مليون 100.000.000 درهم :
.....
.....
جيم - 20%، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، من مبلغ:
1° - الحاصلات من التوظيفات ..... بالضريبة على «الشركات :
2° - المكافآت المخولة للغير المشار إليها في المادة 15 المكررة أعلاه.</td><td>I - السعر العادي للضريبة
مع مراعاة الأحكام النصوص عليها في البند - XXXVII ألف من المادة 247 أدناه، يحدد سعر الضريبة على الشركات كما يلي :
ألف – بالأسعار التناسبيةالمبينة في الجدول التالي :
<table><tr><th>مبلغ الربح الصافي (بالدرهم)</th><th>السعر</th></tr><tr><td>- يقل أو يساوي 1.000.000</td><td>10%</td></tr><tr><td>- من1.000.000 إلى50.000.000</td><td>20%</td></tr><tr><td>- يفوق 50.000.000</td><td>35%</td></tr></table>
جيم - 20%، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، من مبلغ:
1° - الحاصلات من التوظيفات ..... بالضريبة على «الشركات :
2° - تنمخ</td><td>هذا المقترح من شأنه الحفاظ على الصيغة الحالية من تسعيرة الضريبة على الشركات والمقاولات الصغرى وهدفه حماية الشركات المتضررة من جائحة وباء كورونا ومن غلاء المحروقات والمواد الأولية وندرة التساقطات المطرية.بحيث أن هذه الطريقة المقترحة ستحدث زيادة مضاعفة في الضريبة ليست في متناول للشركات التي تحقق أرباحا صغيرة ومتوسطة.وحيث ان النسيج الاقتصادي مكون بنسبة كبيرة من المقاولات الصغرى
في المقابل يسعى هذا المقترح إلى تخفيض الربح الأدنى الخاضع لتسعيرة 35% من 100.000.000 درهم إلى 50.000.000 درهم بالنسبة للشركات الكبرى التي تحقق أرباحا كبيرة وفي وسعها تحمل سعر الضريبة التي كانت خاضعة له سابقا.
وهذا التوجه ينسجم مع توصيات المناظرة الوطنية للجبايات، التي تمكن من تدبير تصاعدي للضريبة وفق الأرباح ونوعية النشاط التجاري.

لنفس الأسباب و التعليل المطروح أعلاه حول التغيير المقترح مشروع قانون المالية للمادة 4 و المادة 15 يرجى نسخ هذه المادة نتيجة ذلك.</td></tr>
</table>

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الإشتراكي
مجلس المستشارين

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –I

رقم	الصيغة الحالية للمادة من مدونة الضرائبأو مشروع قانون المالية	التعديلات المقترحة	التعليل
9	المادة 42 المكررة مرتين: شروط التطبيق I. يطبق نظام المقاول الذاتي..... .....بعده. II. لاختيار نظام المقاول الذاتي، يجب احترام الشروط التالية : ألف -يجب الا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المحصل عليه الحدود التالية: • 500.000 درهم فيما يتعلق بالأنشطة الصناعية.....الحرفية: • 200.000 درهم فيما يتعلق بمقدمي الخدمات	المادة 42 المكررة مرتين: شروط التطبيق I.يطبق نظام المقاول الذاتي.....بعده. II. لاختيار نظام المقاول الذاتي، يجب احترام الشروط التالية : ألف -يجب الا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المحصل عليه الحدود التالية: • 750.000 درهم فيما يتعلق بالأنشطة الصناعية.....الحرفية: • 350.000 درهم فيما يتعلق بمقدمي الخدمات	يهدف هذا التعديل الى تشجيع الشباب على الاستفادة من هذا البرنامج، خاصة الذين يزاولون أنشطة الخدمات الحرة Freelanceعلى شبكة الانترنت في تطوير المواقع والتطبيقات وخدمات الذكاء الاصطناعي.



المادة 45 المكررة - المكافآت المخولة للغير

رقم	الصيغة الحالية للمادة من مدونة الضرائبأو مشروع قانون المالية	التعديلات المقترحة	التعليل
10	المكافآت المخولة للغير I- يراد بالمكافآت المخولة للغير المشار اليها في المادة 4 IV - أعلاه، الأتعاب أو العمولات أو أجور السمسرة أو المكافآت الأخرى من نفس النوع كما هي محددة في المادة 15 المكررة أعلاه.	تنسخ	لنفس الأسباب و التعليل المطروح أعلاه حول التغيير المقترح مشروع قانون المالية للمادة 4 و المادة 15 والمادة 19 يرجى نسخ هذه المادة نتيجة ذلك.



المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –I

رقم	الصيغة الحالية للمادة من مدونة الضرائبأو مشروع قانون المالية	التعديلات المقترحة	التعليل
11	<u>المادة 57: الاعفاءات</u> تعفى من الضريبة على الدخل: - 1°..... .... 24° – الامتيازات والعلاوات .... هذا الاعفاء.	<u>المادة 57: الاعفاءات</u> تعفى من الضريبة على الدخل: - 1°..... .... 24° – الامتيازات والعلاوات .... هذا الاعفاء. 25° - <u>مكافآت البحث العلمي المدفوعة للأساتذة الباحثين العاملين بمؤسسات التعليم العالي العمومي والخاص.</u>	يهدف هذا التعديل الى تشجيع أساتذة التعليم العالي الوطني على البحث والانتاج العلمي والنشر في المجلات العالمية المحكمة، وهو ما سيمكن من تعزيز تصنيف الجامعات الوطنية وتقوية تموقعهم بين نظيراتها على مستوى العالم. وبشكل هذا الاعفاء تحفيزا مهما سيساهم في تعزيز توجه أساتذة التعليم العالي للبحث والنشر وكذلك لمواكبة ومصاحبة الطلبة الباحثين في أسلاك الماستر والدكتوراه.

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الإشتراكي
مجلس المستشارين

المدونة العامة للضرائب
المادة 6 –

النص الأصلي	التعديل المقترح	التعليل
المادة 59: الخصوم تخصم من المبالغ الإجمالية المنصوص عليها ..... المادة 57 أعلاه: I- المصاريف المرتبطة .... V- المبالغ المدفوعة ..... المادة 65-II أدناه.	**المادة 59: الخصوم** تخصم من المبالغ الإجمالية المنصوص عليها ..... المادة 57 أعلاه: I- المصاريف المرتبطة .... V- المبالغ المدفوعة ..... المادة 65-II أدناه: VI- 25% من نفقات تدريس الأبناء في الجامعات والمدارس العليا الخاصة المعترف بها من طرف الدولة.	**يتيح تعديل الخصم الخاص من نفقات تدريس الأبناء في الجامعات والمدارس العليا الخاصة المعترف بها من طرف الدولة. تمكين المعيلين من موارد مالية أكبر وينسجم مع الوضع الجديد للجامعات والمدارس العليا الخاصة التي تتيح مسار علمي وأكاديمي مماثل لنظيراتها في القطاع العام. وتمكن سوق الشغل من بروفايلات عالية التكوين وفق ضوابط بيداغوجية مراقبة من طرف الدولة.** **هذا التعديل ينسجم مع مقتضيات المادة 88 من القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي.**

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الإشتراكي
مجلس المستشارين

المادة 68 الإعفاءات

رقم	الصيغة الحالية للمادة من مدونة الضرائبأو مشروع قانون المالية	التعديلات المقترحة	التعليل
13	تعفى من الضريبة: ا-الهبة بين الأصول والفروع وبين الأزواج والإخوة والأخوات فيمايتعلقبالقيم المنقولة وغيرها من سندات رأس المال والدين: اا-الربح أو كسر الربح المتعلق بجزء قيمة أو قيمعملياتتفويتالقيم المنقولة وغيرها من سندات رأس المال والدينالمنجزةخلال سنة مدنية إذا كانت لا تتجاوز حدود ثلاثين ألف (30.000) درهم.	تعفى من الضريبة: ا-الهبة بين الأصول والفروع وبين الأزواج والإخوة والأخوات فيمايتعلقبالقيم المنقولة وغيرها من سندات رأس المال والدين: اا-الربح أو كسر الربح المتعلق بجزء قيمة أو قيم عمليات تفويت القيم المنقولة وغيرها من سندات رأس المال والدين المنجزة خلال سنة مدنية إذا كانت لا تتجاوز حدود ستة وثلاثين ألف (36.000) درهم.	في نفس السياق ومراعاة لضعف الحالة المادية للشريحة الكبرى من المجتمع الذين يتقاضون مدخولا شهريا لا يتعدى الحد الأدنى للأجور فإن هذا الملتمس يرفع المستوى المعفى عنه من 30.000 درهم إلى 36.000 درهم سنويا. وينسجم مع الوضع التضخمي الذي تؤكده تقارير بنك المغرب والمندوبية السامية للتخطيط.



المادة 73 سعر الضريبة

رقم	الصيغة الحالية للمادة من مدونة الضرائبأو مشروع قانون المالية	التعديلات المقترحة	التعليل
14	I-جدول حساب الضريبة يحدد على النحو التالي جدول حساب الضريبة على الدخل: -شريحة الدخل إلى غاية 30.000 درهم معفاة من الضريبة؛ -10% بالنسبة لشريحة الدخل من 30.001 إلى 50.000 درهم؛ -20% بالنسبة لشريحة الدخل من 50.001 إلى 60.000 درهم؛ -30% بالنسبة لشريحة الدخل من 60.001 إلى 80.000 درهم؛ -34% بالنسبة لشريحة الدخل من 80.001 إلى 180.000 درهم؛ 38% –بالنسبة لما زاد على ذلك II - أسعار خاصة يحدد سعر الضريبة على النحو التالي : واو- 20% : 1°..... 2°..... 12° فيما يخص مبلغ المكافآت المشار إليها في المادة 45 المكررة I- «أعلاه، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.	I- جدول حساب الضريبة يحدد على النحو التالي جدول حساب الضريبة على الدخل: -شريحة الدخل إلى غاية36.000درهم معفاة من الضريبة؛ -10% بالنسبة لشريحة الدخل من 36.000إلى 60.000 درهم؛ -20% بالنسبة لشريحة الدخل من 60.001 إلى 80.000 درهم؛ -30% بالنسبة لشريحة الدخل من 80.001 إلى 120.000 درهم؛ -34% بالنسبة لشريحة الدخل من 120.001 إلى 180.000 درهم؛ 38% –بالنسبة لما زاد على ذلك تنسخ	في نفس السياق و مراعاة لضعف الحالة المادية للشريحة الكبرى من المجتمع الذين يتقاضون مدخولا شهريا لا يتعدى الحد الأدنى للأجور فإن هذا الملتمس يرفع المستوى المعفى عنه سنويا من 30.000 درهم إلى 36.000 درهم. من ناحية أخرى وحسب توصيات المناظرة الضريبية لسنة 2019 لتحمل عبء التضخم تم الاتفاق على تشجيع الأجراء ومساعدتهم. وفي الأخير يجب الأخذ بعين الاعتبار مخلفات جائحة كورونا وارتفاع الأسعار نتيجة حرب أوكرانيا وضعف القدرة الشرائية للأجير. لنفس الأسباب و التعليل المطروح أعلاه حول التغيير المقترح مشروع قانون المالية للمادة 4 و المادة 15 والمادة 45 مكررة 19 يرجى نسخ هذه الفقرة من هذه المادة نتيجة ذلك.

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الإشتراكي
مجلس المستشارين

المادة 74. الخصم عن الأعباء العائلية			
رقم	الصيغة الحالية للمادة من مدونة الضرائبأو مشروع قانون المالية	التعديلات المقترحة	التعليل
15	I- يخصم ما قدره ثلاثمائة و ستون (360) درهما من المبلغ السنوي للضريبة اعتبارا للأعباء العائلية التي يتحملها الخاضع للضريبة عن كل شخص يعوله حسب مدلولII من هذه المادة غير أن مجموع المبالغ المخصومة عن الأعباء العائلية لا يمكن أن يتجاوز ألفين ومائة وستين (2160)درهما II-.....	- يخصم ما قدره سبعمائة وعشرون (720) درهما من المبلغ السنوي للضريبة اعتبارا للأعباء العائلية التي يتحملها الخاضع للضريبة عن كل شخص يعوله حسب مدلول II من هذه المادة غير أن مجموع المبالغ المخصومة عن الأعباء العائليةلايمكن أن يتجاوزأربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين(4.320)درهما. II-.....	في نفس السياق و مراعاة لضعف الحالة المادية للشريحة الكبرى من الأجراء الذين يستفيدون من الخصم الشهري بنسبة 30 درهما للفرد فإن هذا الملتمس يرفع المستوى الخصم إلى 60 درهما شهريا علما أن عبأ مصاريف تربية الأطفال يفوق بكثير هذا المبلغ.



تعديل رقم	المادة 82. - I.		
16	المادة الأصلية	التعديلات المقترحة	التعليل
	يجب على الخاضعين للضريبة..... » الإقامة الاعتيادية. »بالنسبة لملاك العقارات عقارية يجب أن يتضمن هذا الإقرار المعلومات التالية : °1» - الإسم العائلي والشخصي °2» - موقع كل عقار مؤجر °3» - :» »أ)..... »ب)..... »ج) ا »..... وفق نموذج تعده الإدارة. **»وبالنسبة للمحامين، يجب أن يتضمن كذلك هذا الإقرار »التسبيقات المدفوعة برسم الضريبة على الدخل خلال السنة »المحاسبية المختتمة وفق أحكام المادة 173 - III أدناه.«**	**تنسخ**	

الفريق الإشتراكي
المغربية - البرلمان
المستشارين

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 –I

رقم	الصيغة الحالية للمادة من مدونة الضرائبأو مشروع قانون المالية	التعديلات المقترحة	التعليل
17	المادة -92. الإعفاء مع الحق في الخصم -اتعفى من الضريبة على القيمة المضافة مع الاستفادة من الحق في الخصم المنصوص عليه في المادة 101 أدناه: 1°..... .... 6° - أموال الاستثمار..... ..... بالنسبة للمنشآت..... ..... رخصة البناء. بالنسبة للمنشآت القائمة التي تقوم بإنجاز مشاريع استثمار تساوي أو تفوق كلفتها خمسين (50) مليون درهم ، وذلك في إطار اتفاقية مبرمة مع الدولة. يبتدئ أجل الإعفاء..... 7°-	المادة -92. الإعفاء مع الحق في الخصم -اتعفى من الضريبة على القيمة المضافة مع الاستفادة من الحق في الخصم المنصوص عليه في المادة 101 أدناه: 1°..... .... 6° - أموال الاستثمار..... ..... بالنسبة للمنشآت..... ..... رخصة البناء. بالنسبة للمنشآت القائمة التي تقوم بإنجاز مشاريع استثمار تساوي أو تفوق كلفتها ثلاثين (30) مليون درهم، وذلك في إطار اتفاقية مبرمة مع الدولة. يبتدئ أجل الإعفاء..... 7°-	يهدف هذا التعديل المتعلق بالمادتين 92-6° -I و123-22°-ب) من المدونة العامة للضرائب إلى تخفيض العتبة المحددة لإبرام اتفاقية استثمار مع الدولة من 50 مليون درهم إلى 30 مليون درهم، الذي يأتي انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية لتشجيع الاستثمار المنتج اقتصاديا واجتماعيا. وسيمكن هذا التوجه من الاعفاء من تقوية الاستفادة من الاعفاء وتعزيز قدرات خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل بالنسبة للمقاولات المستفيدة.

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الإشتراكي
مجلس المستشارين

تعديل رقم	المادة 99 – الأسعار المخفضة		
	الصيغة الحالية للمادة مشروع قانون المالية 2023	التعديلات المقترحة	التعليل
18	"تخضع للضريبة بالسعر المخفض: "1° - البالغ 7% مع الحق في الخصم: "…… …… "…… …… "2° - البالغ 10% مع الحق في الخصم: " – عمليات الإيواء …… "…… …… "…… …… "- العمليات المتعلقة ……الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.213 الأنف الذكر؛ "- (تنسخ) "- المنتجات والمعدات التالية …… (الباقي لا تغيير)	"تخضع للضريبة بالسعر المخفض: "1° - البالغ 7% مع الحق في الخصم: "…… …… "…… …… "2° - البالغ 10% مع الحق في الخصم: " – عمليات الإيواء …… "…… …… "…… …… "- العمليات المتعلقة ……الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.213 الأنف الذكر؛ "- العمليات التي ينجزها الأشخاص المشار إليهم في المادة 89-I-12"- (ج) أعلاه، في نطاق مزاولة مهنتهم؛ "- المنتجات والمعدات التالية …… (الباقي لا تغيير)	- لاعتبار القطاع الفلاحي معفي من الضرائب. - لاعتبار القطاع الفلاحي يعيش ازمة خانقة نتيجة ندرة المياه، الجفاف، وغلاء أسعار الاعلاف، لكون 85%من الأطباء البيطرة الخواص يشتغلون في العالم القروي ويصعب عليهم زيادة اتعابهم لاستخلاص قيمة الضريبة المضافة. - اعفاء القطاع الخاص للصحة من هذه الضريبة والطب البيطري مكون أساسي من مكونات المنظومة الصحية.

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الاشتراكي
مجلس المستشارين

المدونة العامة للضرائب
المادة 6 –I

رقم	الصيغة الحالية للمادة من مدونة الضرائبأو مشروع قانون المالية	التعديلات المقترحة	التعليل
19	**المادة 123. – الاعفاءات** -.اتعفى من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد: 1°..... .... 22°- أ(أموال .....مرة واحدة: ب) السلع التجهيزية والمعدات والأدوات الضرورية لإنجاز مشاريع استثمار تساوي أو تفوق كلفتها خمسين (50) مليون درهموذلك في إطار اتفاقية تبرم مع الدولة إذا اشترتها المنشآت الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة..... ..... 23°-.....	**المادة 123. – الاعفاءات** -.اتعفى من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد: 1°..... .... 22°- أ(أموال .....مرة واحدة: ب) السلع التجهيزية والمعدات والأدوات الضرورية لإنجاز مشاريع استثمار تساوي أو تفوق كلفتها ثلاثين (30) مليون درهم وذلك في إطار اتفاقية تبرم مع الدولة إذا اشترتها المنشآت الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة..... ..... 23°-..... (الباقي لا تغيير فيه)	للملائمة مع التعديل السابق.

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الإشتراكي
مجلس المستشارين

المادة 101 -.القاعدة العامة

رقم	الصيغة الحالية للمادة من مدونة الضرائبأو مشروع قانون المالية	التعديلات المقترحة	التعليل
20	1° - تخصم الضريبة على القيمة المضافة التي تحملتها عناصر ثمن عملية خاضعة للضريبة من الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على هذه العملية. ..... 2°- إذا كان مبلغ الضريبة ..... 3°- ينشأ الحق في الخصم عند انصرام الشهر الذي تم فيه وضع المخالصات الجمركيةأو الأداء الجزئي أو الكلي للفاتورات أو البيانات الحسابية المحررة في اسم المستفيد .ويجب أن يتم الخصم داخل أجل لا يتجاوز سنة ابتداء من الشهر أو ربع السنة الذي نشأ خلاله الحق في الخصم المذكور .	1° - تخصم الضريبة على القيمة المضافة التي تحملتها عناصر ثمن عملية خاضعة للضريبة من الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على هذه العملية. ..... 2°- إذا كان مبلغ الضريبة ..... 3°- ينشأ الحق في الخصم عند انصرام الشهر الذي تم فيه وضع المخالصات الجمركيةأو الأداء الجزئي أو الكلي للفاتورات أو البيانات الحسابية المحررة في اسم المستفيد. ويجب أن يتم الخصم داخل أجل لا يتجاوز سنة ابتداء من الشهر أو ربع السنة الذي نشأ خلاله الحق في الخصم المذكور . ويستثنى تطبيق هذا الأجل بالنسبة للتسبيقات التي تم أداؤها قبل تاريخ انشاء الفاتورة أو انجاز الخدمة الفعلية.	هذا التعديل يرمي إلى رفع اللبس في تطبيق هذه المادة يهدف هدا التعليل الى توضيح مجالات تطبيق هذه المادة من خلال استثناء التسبيقات عن قاعدة الخصم وذلك لعدم توفر الزبون على بيانان الفاتورة من أجل الاستفادة من الخصم عن الاداء الجزئي.



المادة 146 – أوراق إثبات النفقات

رقم	الصيغة الحالية للمادة من مدونة الضرائبأو مشروع قانون المالية	التعديلات المقترحة	التعليل
21	يجب أن تكون عمليات شراء السلع والخدمات التي يقوم بها الخاضع للضريبة لدى بائع خاضع للرسم المهني منجزة فعليا ومثبتة بفاتورة قانونية لها قوة الإثبات تحرر في اسم المعني بالأمر. عندما تعاين الإدارة أنه تم تحرير فاتورة من قبل أو باسم مورد مخل بالالتزامات المتعلقة بالإقرار والأداء المنصوص عليها في هذه المدونة وعدم وجود نشاط فعلي، فإن الخصم المطابق هذه الفاتورة لا يتم قبوله. تضع إدارة الضرائب رهن إشارة الخاضعين للضريبة على موقعها الإلكتروني قائمة لأرقام التعريف الضريبي للموردين المخلين السالف ذكرهم تعدها وتحينها بصورة منتظمة بعد إصدار حكم قضائي اكتسب قوة الشيء المقضي به تبعا للمسطرة المتعلقة بتطبيق الجزاءات الجنائية على المخالفات الضريبية المنصوص عليها في المادة 231 أدناه. ويجب أن تتضمن الفاتورة أو الوثيقة التي تقوم مقامها نفس البيانات المذكورة في المادة 145 (IIIو VIII) أعلاه.	يجب أن تكون عمليات شراء السلع والخدمات التي يقوم بها الخاضع للضريبة لدى بائع خاضع للرسم المهني منجزة فعليا ومثبتة بفاتورة قانونية لها قوة الإثبات تحرر في اسم المعني بالأمر. عندما تعاين الإدارة أنه تم تحرير فاتورة من قبل أو باسم مورد مخل بالالتزامات المتعلقة بالإقرار والأداء المنصوص عليها في هذه المدونة وعدم وجود نشاط فعلي، فإن الخصم المطابق هذه الفاتورة لا يتم قبوله. تضع إدارة الضرائب رهن إشارة الخاضعين للضريبة على موقعها الإلكتروني قائمة لأرقام التعريف الضريبي للموردين المخلين السالف ذكرهم تعدها وتحينها بصورة منتظمة بعد إصدار حكم قضائي اكتسب قوة الشيء المقضي به تبعا للمسطرة المتعلقة بتطبيق الجزاءات الجنائية على المخالفات الضريبية المنصوص عليها في المادة 231 أدناه. ويجب أن تتضمن الفاتورة أو الوثيقة التي تقوم مقامها نفس البيانات المذكورة في المادة 145 (IIIو VIII) أعلاه. **أي يجب ربط عدم قبول الخصم للفواتير المحررة من طرف الموردين المخلين بالتزاماتهم المتعلقة بالإقرار والاداء بنشر القائمة على موقع ادارة الضرائب، حيث لا يمكن معرفة الموردين المخلين لالتزامات الاقرار والأداء وانشاء نظام معلوماتي يتم من خلاله التحقق من الموردين المخلين بالتزاماتهم.**	يهدف هذا التعليل الى ربط عدم قبول الخصم للفواتير المحررة من طرف الموردين المخلين بالتزاماتهم المتعلقة بالإقرار والاداء بنشر القائمة على موقع ادارة الضرائب، حيث لا يمكن التنبؤ بالموردين المخلين بالالتزامات والإقرار والأداء أو إنشاء نظام معلوماتي يتم من خلاله التحقق من الموردين المخلين بالتزاماتهم.

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الإشتراكي
مجلس المستشارين

المادة 154 المكررة : العقارية التي يدفعها الأشخاص الاعتباريون الخاضعون للقانون العام أو الخاص والأشخاص الذاتيون المحددة دخولهم المهنية وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة لأشخاص ذاتيين

رقم	الصيغة الحالية للمادة من مدونة الضرائبأو مشروع قانون المالية	التعديلات المقترحة	التعليل
22	حجز الضريبة برسم الدخول العقارية في المنبع بالسعرين المنصوص عليهما في المادة "(–II-73 باء 5 °-و"جيم) 4 °-" أعلاه،لحساب الخزينة،من طرف الخاضعين للضريبة المشار اليهم في المادة 154 المكررة أعلاه، دون الإخلال بتطبيق الجزاءات المنصوص عليها في المادة 198 أدناه. غير أنه، يعفى الأشخاص الاعتباريون الخاضعون للقانون العام أوالخاص وكذا الأشخاص الذاتيون المحددة دخولهم المهنية وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة من إلزامية الحجز في المنبع المشار اليها أعلاه، عندما يقوم الأشخاص الذاتيون ملاك العقارات باختيار أداء الضريبة بصورة تلقائية المنصوص عليها في المادة I - 173 أدناه. وفي هذه الحالة، يجب على ملاك العقارات المذكورين تقديم طلب لإدارة الضرائب وذلك قبل انصرام أجل تقديم الاقرار المنصوص عليه في المادة 82 المكررة مرتين أعلاه.	**ينسخ**	بما انه تم تغيير تعديل المادة 64-البمنح تخفيض 40 % من مبلغ اجمالي الدخل العقاري سيكون الاقتطاع من المنبع ليس مساويا للضريبة التي ستؤدى في آخر السنة.

المملكة المغربية - البرلمان
الفريق الإشتراكي
مجلس المستشارين

المادة 160 المكررة .الحجز في المنبع برأسمال الدخول العقارية التي يدفعها الأشخاص الاعتباريين الخاضعون للقانون العام أو الخاص والأشخاص الذاتيون المحددة دخولهم المهنية وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة لأشخاص ذاتيين

رقم	الصيغة الحالية للمادة من مدونة الضرائبأو مشروع قانون المالية	التعديلات المقترحة	التعليل
23	حجز الضريبة برسم الدخول العقارية في المنبع بالسعرين المنصوص عليهما في المادة "(–II-73 باء 5 °-و"جيم) 4 °-" أعلاه،لحساب الخزينة،من طرف الخاضعين للضريبة المشار اليهم في المادة 154 المكررة أعلاه، دون الإخلال بتطبيق الجزاءات المنصوص عليها في المادة 198 أدناه. غير أنه، يعفى الأشخاص الاعتباريون الخاضعون للقانون العام أوالخاص وكذا الأشخاص الذاتيون المحددة دخولهم المهنية وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة من الزامية الحجز في المنبع المشار اليها أعلاه، عندما يقوم الأشخاص الذاتيون ملاك العقارات باختيار أداء الضريبة بصورة تلقائية المنصوص عليها في المادة I - 173 أدناه. وفي هذه الحالة، يجب على ملاك العقارات المذكورين تقديم طلب لإدارة الضرائب وذلك قبل انصرام أجل تقديم الإقرار المنصوص عليه في المادة 82 المكررة مرتين أعلاه.	ينسخ	بما انه تم تغيير تعديل المادة 64-المتح تخفيض 40 % من مبلغ اجمالي الدخل العقاري سيكون الاقتطاع من المنبع ليس مساويا للضريبة التي ستأدى في اخر السنة.

الجمعية المغربية لمجلس المستشارين
الفريق الإشتراكي

المادة 173 التحصيل بواسطة الأداء التلقائي

رقم	الصيغة الحالية للمادة من مدونة الضرائبأو مشروع قانون المالية	التعديلات المقترحة	التعليل
24	I .يدفع بطريقة تلقائية II . ..... III. يؤدي المحامون تلقائيا..... ألف ..... باء	I .يدفع بطريقة تلقائية II . ..... III. يؤدي المحامون تلقائيا..... ألف..... باء..... IV يؤدي الأشخاص الذاتيين المحدد دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية او نظام النتيجة الصافية المبسطة المتوفرين في المغرب على مقر اجتماعي او موطن ضريبي تسبيق على السنة المحاسبية الجارية في أربع دفوعات مقدمة على الحساب تساوي كل منها 25 %من مبلغ الضريبة المستحقة عن اخر سنة مختتمة قبل متم الشهر الثالث والسادس والتاسع والثاني عشر من تاريخ افتتاح السنة المحاسبية الجارية	يهدف هدا التعديل الى توفير مداخيل إضافية لخزينة الدولة خلال السنة المحاسبية وعدم تغريم الأشخاص الذاتيين لأكثر مما يجب أدائه من الضرائب

الفريق الإشتراكي - المعارضة - البرلمان - المستشارين

المادة-.174التحصيل عن طريق الحجز في المنبع

رقم	الصيغة الحالية للمادة من مدونة الضرائبأو مشروع قانون المالية	التعديلات المقترحة	التعليل
25	I-دخول الأجور والدخول المعتبرة في حكمها ..... IV-الدخول العقارية يجب أن يدفع مبلغ الضريبة المحجوزة في المنبع المنصوص عليها في المادة 160 المكررة أعلاه لدى إدارة الضرائب من طرف الخاضعين للضريبة المشار اليه في المادة 154 المكررة أعلاه، قبل انصرام الشهر الموالي للشهر الذي تم فيه الحجز في المنبع. ويتم دفع مبلغ الضريبة بواسطة ورقة إعلام تبين الفترة التي يوشر الحجز خلالها واسم الشخص الذي يدفع الأكرية وعنوانه ونشاطه والمبلغ الإجمالي للأكرية الخاضعة للضريبة ومبلغ الأكرية المدفوعة وكذا مبلغ الضريبة المطابق لذلك. تسلم إدارة الضرائب للأطراف المعنية وثيقة تثبت أداء الضريبة المحجوزة في المنبع المشار اليها أعلاه.	I-دخول الأجور والدخول المعتبرة في حكمها ..... **IV - ينسخ**	بما انه تم تغيير تعديل المادة 64-ابمنع تخفيض 40 % من مبلغ اجمالي الدخل العقاري سيكون الاقتطاع من المنبع ليس مساويا للضريبة التي ستأدى في اخر السنة.



تعديلات فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بمجلس المستشارين

على مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023

التعديل رقم:1

مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

المادة 3

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
الفصل 70 المكرر- تعد رخصة قبول لمعشر باطلة في الحالات «التالية :	الفصل 70 المكرر تعد رخصة قبولا لمعشر باطلة في الحالات «التالية :	يرمي هذا التعديل الى التقليل من النزاعات بين الإدارة و المعشرين و ذلك بتحديد حالات "القوة القاهرة" بالإحالة على قانون الالتزامات و العقود الذي يحدد هذه الحالات على سبيل الحصر
«-تخليا لمعشر عن الرخصة؛	«-تخلي المعشر عن الرخصة؛	
«-وفاة المعشر ؛	«-وفاة المعشر ؛	
«-حل الشركة الحاصلة على رخصة القبول. ويعتبر كذلك متخليا عن رخصة القبول، كل معشر لم يودع ويسجل لدى الجمرك كل سنة، باستثناء حالة قوة قاهرة أو في حالة ما تعذر على المعشر مزاولة مهامه، مائتي (200) تصريحا على الأقل ابتداء من تاريخ انصرام أجل أربعة وعشرين (24) شهرا من حصوله على رخصة القبول	«-حل الشركة الحاصلة على رخصة القبول. ويعتبر كذلك متخليا عن رخصة القبول، كل معشر لم يودع ويسجل لدى الجمرك كل سنة، **باستثناء حالات القوة القاهرة كما هي محددة في الظهير الشريف الصادر في 12 غشت 1913 والمتعلق بقانون الالتزامات والعقود كما تم تغييره وتتميمه** في حالة ما تعذر على المعشر مزاولة مهامه، مائتي (200) تصريحا على الأقل ابتداء من تاريخ انصرام أجل أربعة وعشرين (24) شهرا من حصوله على رخصة القبول.	

المملكة المغربية - البرلمان
فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
مجلس المستشارين

التعديل رقم:2
مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة
المادة 3

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
الجزء السادس المكرر مرتين "مناطق التسريع الصناعي" الفصل 166المكرر أربع مرات – إن البضائع الخارجة من مناطق التسريع الصناعي، يمكن: - تصديرها أو إعادة تصديرها خارج التراب الخاضع؛ - إدخالها للتراب الخاضع تحت أحد الأنظمة الجمركية وفق الشروط الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل. غير أنه لا يمكن الترخيص لعرض البضائع المذكورة للاستهلاك في التراب الخاضع إلا إذا تعذر تصدير هذه البضائع لأسباب تجارية مبررة.	الجزء السادس المكرر مرتين "مناطق التسريع الصناعي" الفصل 166المكرر أربع مرات – إن البضائع الخارجة من مناطق التسريع الصناعي، يمكن: - تصديرها أو إعادة تصديرها خارج التراب الخاضع؛ - إدخالها للتراب الخاضع تحت أحد الأنظمة الجمركية وفق الشروط الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل. غير أنه لا يمكن الترخيص لعرض البضائع المذكورة للاستهلاك في التراب الخاضع إلا إذا تعذر تصدير هذه البضائع لأسباب تجارية مبررة. **وتحدد شروط هذا الترخيص ولائحة الأسباب التجارية المشار اليها أعلاه بنص تنظيمي.**	يرمي هذا التعديل الى التقليل من السلطة التقديرية للإدارة و بالتالي النزاعات بين الإدارة و الملزمين المعنيين. وعلى هذا الأساس، يقترح الإحالة على نص تنظيمي يعهد اليه بتحديد شروط الترخيص و الأسباب التجارية التي يمكن اعتبارها مبررا لعرض البضائع المذكورة للاستهلاك في التراب الخاضع

التعديل رقم: 3

المادة 5

الضريبة الداخلية على الاستهلاك

<table>
<tr><th>النص الحالي/ النص بالمشروع</th><th>التعديل المقترح</th><th>تبرير التعديل</th></tr>
<tr>
<td>الفصل 9: تحدد ..... هذا الفصل:
أ).....
.....
ت) المكوس الداخلية على الاستهلاك المفروضة على بعض منتجات الطاقة والزفت.

<table>
<tr><th>بيان المنتجات</th><th>وحدة التحصيل</th><th>المقادير بالدرهم</th></tr>
<tr><td>.....
.....</td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>غازوال .....</td><td>هيكتولتر</td><td>242.20</td></tr>
<tr><td>.....
وقود ممتاز..</td><td>.....
كذلك</td><td>.....
341.40</td></tr>
<tr><td>.....
غيره</td><td>.....
كذلك</td><td>.....
8.35</td></tr>
</table>
....
ب(ملغى)</td>
<td>الفصل 9: تحدد ..... هذا الفصل:
أ).....
.....
ت) المكوس الداخلية على الاستهلاك المفروضة على بعض منتجات الطاقة والزفت.

<table>
<tr><th>بيان المنتجات</th><th>وحدة التحصيل</th><th>المقادير بالدرهم</th></tr>
<tr><td>.....
.....</td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>غازوال .....</td><td>هيكتولتر</td><td>242.20</td></tr>
<tr><td>.....
وقود ممتاز..</td><td>.....
كذلك</td><td>.....
341.40</td></tr>
<tr><td>.....
غيره</td><td>.....
كذلك</td><td>.....
8.35</td></tr>
</table>
<u>بصفة استثنائية ، تخفض، خلال السنة المالية 2023، المقادير المبينة في الجدول أعلاه ب 20 بالمائة.</u>
ب(ملغى)</td>
<td>كما هو معلوم، لم يتم مواكبة تحرير أسعار المحروقات باجراءات من شانها حماية القدرة الشرائية للمواطنين من قبيل تسقيف الارباح و تقوية المنافسة في القطاع.

و بالنظر الى الارتفاع الصاروخي لهذه الاسعار في السوق المحلية التي أضرت بالقدرة الشرائية لفئات واسعة من المواطنين، يقترح هذا التعديل - تخفيض الرسم المطبق على الغازوال و الوقود الممتاز ب 20 بالمائة، خلال السنة المقبلة

و في نفس الاتجاه يقترح ادناه اضافة بند ثالث للمادة 5 من مشروع قانون المالية هذا نظام مرن لاحتساب الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على هذه المنتجات ابتداءا من السنة المالية 2024، و ذلك تماشيا مع التزام الحكومة في برنامجها و المتعلق بتسقيف الأسعار.</td>
</tr>
</table>

التعديل رقم: 4
المادة 5
الضريبة الداخلية على الاستهلاك

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
الفصل 9: تحدد وفقا للجداول "أ" –"ت"-"ح"-"ط" بعده ..... هذا الفصل: 1) المكوس.....الكحول (الباقي لا تغيير فيه)	الفصل 9: تحدد وفقا للجداول "أ" –"ت"-"ح"-"ط" بعده ..... هذا الفصل . **وتخصص 30 % من المبالغ المحصلة من الرسوم المبينة في الجدول"ض" بعده الى "الحساب الخاص بالصيدلية المركزية":** أ) المكوس.....الكحول (الباقي لا تغيير فيه)	بالنظر الى أن الاستهلاك المفرط المنتجات المحتوية على السكر المبينة في الجدول "ض" ، له تأثيرات سلبية على صحة المواطنين، فينبغي توفير العلاجات اللازمة كل ما ارتفع استهلاك هذه البضائع. و لهذا الغرض، يقترح مصاحبة مقترح الحكومة اخضاع هذه المنتجات الى الضريبة الداخلية على الاستهلاك بتخصيص نسبة من مداخيل هذه الضريبة الى صندوق خاص، و ذلك لضمان استعمالها في معالجة الامراض التي تترتب عن استهلاك هذه المنتجات، دون أن تتأثر ميزانية تسيير وزارة الصحة. و على هذا الأساس، يقترح هذا التعديل تخصيص 30 % من المبالغ المحصلة من الرسوم المبينة في الجدول المعني الى "الحساب الخاص بالصيدلية المركزية"

المملكة المغربية - البرلمان
فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
المستشارين

التعديل رقم: 5
المدونة العامة للضرائب
المادة 6
الضريبـــة علـــى الشركـات

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة - .19سعر الضريبة I. -» السعر العادي للضريبة «مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في البند – XXXVIIألف من المادة 247أدناه، يحدد سعر الضريبة على الشركات كمايلي : «ألف - % 20؛ (الباقي بدون تغيير)	المادة - .19سعر الضريبة I. - »السعر العادي للضريبة «مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في البند – XXXVIIألف من المادة 247أدناه، يحدد سعر الضريبة على الشركات كمايلي : «ألف - % 15؛ (الباقي بدون تغيير)	يهدف هذا التعديل الى الإبقاء على التوجه الرامي الى توحيد سعر الضريبة مع الاخذ بعين الاعتبار اكراهات فئة المقاولات الصغرى و الصغرى جدا، حيث انها الفئة الوحيدة من بين المقاولات التي يقترح المشروع رفع سعر ضريبتها بل مضاعفته (من 10 الى 20بالمائة). ان مضاعفة هذه النسبة يعني ما يلي: أولا: إعطاء الحوافز الضرورية للتملص الضريبي و عدم الامتثال الضريبي و ما يترتب عن ذلك من توسيع رقعة القطاع غير المهيكل. ثانيا: اضعاف تنافسيتها و بالتالي قدرتها على المساهمة في خلق الثروة و في خلق مناصب الشغل ثالثا: تعطيل مسار نموها الداخلي و المرور الى حجم اكبر

		وعليه يقترح خفض السعر العادي الى 15 بالمائة و هو ما يمكن، من جهة ، من تعزيز امتثالها الضريبي ومن جهة أخرى، تقوية تنافسية السواد الأعظم من الاقتصاد الوطني تماشيا مع خطاب جلالة الملك الرامي الى تشجيع الاستثمار الخاص ان هذا الاقتراح القاضي بخفض الضريبية لا يؤثر سلبا على موارد الدولة لاعتبارين أساسيين: أولا : لاتوجد مبررات قوية و ذات مصداقية تبين العلاقة الإيجابية و التناسبية بين سعر الضريبة و موارد الدولة ثانيا: سيتم اقتراح تعديل على المادة 13 يبقي على نفس سعر الضريبة المحجوز من المنبع، باعتبار ان التخفيض المقترح على هذا الصعيد في مشروع القانون هذا لايتماشى و هدف تشجيع الاستثمار الخاص.

التعديل رقم:6
المدونة العامة للضرائب
المادة رقم6
الضريبة على الشركات

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة - 19. سعر الضريبة I. -« السعر العادي للضريبة ..... «ألف -: » ..... باء..... جيم- % 40 فيما يخص مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وبنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير ومقاولات التأمين وإعادة التأمين. يراد..... التأمين التكافلي.	المادة - 19. سعر الضريبة I. -« السعر العادي للضريبة ..... «ألف -: » ..... باء..... جيم- % 40 فيما يخص **شركات الاتصالات و شركات استيراد و تسويق المحروقات**ومؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وبنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير ومقاولات التأمين وإعادة التأمين. يراد..... التأمين التكافلي. - (الباقي بدون تغيير)	يهدف هذا التعديل الى توسيع تطبيق سعر 40% لتشمل الشركات العاملة في قطاعي الاتصالات و المحروقات، باعتبارها تنتمي الى قطاعات تتميز باحتكار القلة Oligopole . ومعلوم أنه كلما كانت بنية السوق مركزة كلما كانت أسعار المواد المعروضة لا تعكس حقيقة العرض والطلب وهو ما يمكن الشركات المعنية تحقيق ارباح المهمة. ان توسيع تطبيق هذا السعر يتماشى مع توجهات مشروع قانون المالية هذا الرامية الى تعزيز العدالة الجبائية الافقية

التعديل رقم: 7
المدونة العامة للضرائب
المادة 6
الضريبـــة علـــى الشركـات

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة - 19.سعر الضريبة **IV**أسعار الضريبة المحجوزة في المنبع تحدد أسعار الضريبة على الشركات المحجوزة في المنبع كما يلي: .... باء - **10%**من : .... -مبلغ المكافآت المشار إليها في المادة 15المكررة أعلاه، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، المخولة للأشخاص الاعتباريين الخاضعين للضريبة على الشركات؛ (الباقي بدون تغيير)	المادة - 19.سعر الضريبة **IV**أسعار الضريبة المحجوزة في المنبع تحدد أسعار الضريبة على الشركات المحجوزة في المنبع كما يلي: .... باء - **10%**من : .... -مبلغ المكافآت المشار إليها في المادة 15المكررة أعلاه، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، المخولة للأشخاص الاعتباريين الخاضعين للضريبة على الشركات؛ **مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في البند "- XXXVIIدال" من المادة 247أدناه؛** (الباقي بدون تغيير).	ان هذا التعديل يزكي مقترح مشروع القانون بتغيير نمط استخلاص الضريبة المطبقة على المكافآت المخولة للغير عن طريق اخضاع هذه الاخيرة للحجز في المنبع، و هو ما سيمكن من تعزيز الامتثال الضريبي و العدالة الجبائية. و لإنجاح هذا التدبير المهم، و ضمان انخراط الفئات المعنية في هذا الاصلاح يقترح هذا التعديل تطبيق سعر10 بالمائة بشكل تدريجي على مدة 4 سنوات، تبتدئ من سعر 5 بالمائة في سنة 2023، و ذلك بالإحالة على بند جديد نقترح اضافته على المادة 247أدناه.

التعديل رقم:8
المدونة العامة للضرائب
المادة 6
الضريبـــة علـــى الشركـات

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة - .19سعر الضريبة **IV**أسعار الضريبة المحجوزة في المنبع تحدد أسعار الضريبة على الشركات المحجوزة في المنبع كما يلي : .... باء - **10%**من : ..... مبلغ عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها المبينة في المادة 13أعلاه مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في البند "- XXXVIIجيم" من المادة 247أدناه؛ (الباقي بدون تغيير)	المادة - .19سعر الضريبة **IV**أسعار الضريبة المحجوزة في المنبع تحدد أسعار الضريبة على الشركات المحجوزة في المنبع كما يلي : .... باء - **10%**من ~~مبلغ عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها المبينة في المادة 13أعلاه مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في البند " XXXVIIجيم" من المادة 247أدناه؛~~ (الباقي بدون تغيير)	يرمي التعديل على حذف مقترح المشروع القاضي بخفض الضريبة على عوائد الأسهم من 15 بالمائة الى 10 بالمائة، وذلك للاعتبارات التالية: أولا: خفض هذه الضريبة سيحفز على توزيع الأرباح بدل إعادة استثمارها، في الوقت الذي تستهدف الحكومة تشجيع الاستثمار الخاص تماشيا مع خطاب جلالة الملك ثانيا: ان هذا الاقتراح ليس له أي انعكاس لا على خزينة المقاولات و لا على الوضعية المالية للمساهمين بفعل اقتراح خفض سعر الضريبة على الشركات المقترح أعلاه (المادة 19- I)

المملكة المغربية - البرلمان
فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
مستشارين

التعديل رقم:9
المدونة العامة للضرائب
المادة 6
الضريبـــة علـــى الشركـات

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة - .19سعر الضريبة **IV**أسعار الضريبة المحجوزة في المنبع .... دال- 15% (تنسخ)	المادة - .19سعر الضريبة **IV**أسعار الضريبة المحجوزة في المنبع .... **دال 15%(تنسخ) من مبلغ عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها المبينة في المادة 13أعلاه**	يرمي التعديل على حذف مقترح المشروع القاضي بخفض الضريبة على عوائد الأسهم من 15 بالمائة الى 10 بالمائة، وذلك للاعتبارات التالية: أولا: خفض هذه الضريبة سيحفز على توزيع الأرباح بدل إعادة استثمارها، في الوقت الذي تستهدف الحكومة تشجيع الاستثمار الخاص تماشيا مع خطاب جلالة الملك ثانيا: ان هذا الاقتراح ليس له أي انعكاس لا على خزينة المقاولات و لا على الوضعية المالية للمساهمين بفعل اقتراح حفض سعر الضريبة على الشركات المقترح أعلاه (المادة 19- I).

التعديل رقم: 10
المدونة العامة للضرائب
المادة رقم6
الضريبة على الدخل

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 28: خصوم من مجموع الدخل الخاضع للضريبة تخصم من مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة كما هو محدد في المادة 25 أعلاه: I– مبلغ الهبات .....أعلاه؛ II– في حدود 10 % من مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة، و ذلك بغرض تملك أو بناء مسكن رئيسي : - مبلغ فوائد ..... وكذا المنشآت؛ - أو مبلغ الربح ..... في حكمها. يتوقف الخصم ..... (الباقي بدون تغيير)	المادة 28: خصوم من مجموع الدخل الخاضع للضريبة تخصم من مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة كما هو محدد في المادة 25 أعلاه: I– مبلغ الهبات .....أعلاه؛ II– في حدود **15 %** من مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة، و ذلك بغرض تملك أو بناء مسكن رئيسي : - مبلغ فوائد ..... وكذا المنشآت؛ - أو مبلغ الربح ..... في حكمها. يتوقف الخصم ..... (الباقي بدون تغيير)	يرمي التعديل إلى رفع نسبة الخصم من مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة المطبق على فوائد القروض بالنسبة للأشخاص الذين يقتنون أو يشيدون مساكن رئيسية من 10% إلى 15%، وذلك تشجيعا للطبقات الفقيرة والمتوسطة التي ترغب في الحصول على قرض بغرض تملك أو بناء مسكن رئيسي، خاصة بعد رفع الضريبة عن القيمة المضافة المطبقة على فوائد القروض. ان الرفع من هدا الخصم لن يؤثر بشكل كبير عن موارد الدولة لان ماقد تخسره من الخصم قد تستعيده على شكل موارد أخرى من ضريبة على القيمة المضافة وحقوق التسجيل و غيرها بفعل الارتفاع المرتقب للقروض و عمليات الاقتناء. كما ان هذا التعديل من شأنه المساهمة في اعادة الدينامية الى سوق العقار.

التعديل رقم: 11
المدونة العامة للضرائب
المادة رقم 6

الضريبة على الدخل

النص الأصلي	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة .-28خصوم من مجموع الدخل الخاضع للضريبة يخصم من مجموع الدخل..... المادة 25أعلاه: ..... III.-ألف- في حدود10% ..... المذكورة الأقساط أو الاشتراكات المتعلقة بعقود تأمين التقاعد .... لا يقل عن ثماني (8)سنوات والتي سبق أن..... المادة 200أدناه. عندما يقوم المؤمن له باسترداد اشتراكاته قبل انتهاء مدة ثماني (8) سنوات أو قبل بلوغه سن الخمسين	المادة .-28خصوم من مجموع الدخل الخاضع للضريبة يخصم من مجموع الدخل..... المادة 25أعلاه: ..... III.-ألف- في حدود10% ..... المذكورة الأقساط أو الاشتراكات المتعلقة بعقود تأمين التقاعد .... لا يقل عن ست(6) سنوات والتي سبق أن..... المادة 200أدناه. عندما يقوم المؤمن له باسترداد اشتراكاته قبل انتهاء مدة ست (6) سنوات أو قبل بلوغه سن الخمسين ..... (الباقي لا تغيير فيه)	يرمي التعديل الى مزيد من التناسق الضريبي على منتوجات الادخار والإبقاء على روح المقتضيات المعمول بها والرامية الى تشجيع الادخار المتوسط والطويل الأمد. و اذا كنا نتفهم اقتراح مشروع القانون تغيير نمط استخلاص الضريبة على الاشتراكات المتعلقة بعقود تأمين التقاعد الفردية أو الجماعية من أسعار الجدول الى الحجز من المنبع، فإننا نعتبر الشروط الحالية مجحفة لهذا النوع من الادخار مقارنة مع منتوجات مشابهة خاصة مخططات الادخار المنصوص عليها في مدونة الضرائب. و بما ان الغاية من تحفيز هذه الاشتراكات لا يرتبط بانعكاسها على موارد الدولة و انما بتشجيع ادخار مستقر للنظام المالي فإننا نعتبر انه بالأهمية بما كان مصاحبة تغيير نمط استخلاص الضريبة عن طريق الحجز بالمنبع بتيسير شروط الخصم و ذلك بتخفيض المدة الضرورية الى 6 سنوات بدل 8 و ذلك للحفاظ على تنافسية هذا المنتوج مع باقي منتوجات الادخار التي يشترط بشأنها مدد من 3 الى 4 سنوات للاستفادة من التحفيزات الضريبية المعمول بها.

التعديل رقم: 12
المدونة العامة للضرائب
المادة رقم 6
الضريبة على الدخل

<table>
<tr>
<th>النص الحالي/ النص بالمشروع</th>
<th>التعديل المقترح</th>
<th>تبرير التعديل</th>
</tr>
<tr>
<td>المادة 40: تحديد أساس فرض الضريبة
I - يخضع الأشخاص الذاتيون.....
..... لكل صنف من أصناف المهن طبقا للجدول بعده:
<table>
<tr><th colspan="2">أصناف المهن</th><th>المعامل</th></tr>
<tr><td>.....</td><td>.....</td><td>.....</td></tr>
<tr><td rowspan="2">تقديم الخدمات</td><td>الحلاقة والتجميل</td><td>20%</td></tr>
<tr><td>ميكانيكي منجز لأعمال الإصلاح
مصلح أجهزة إلكترونية
أنشطة فنية وترفيهية
مستغل مطحنة</td><td>30%</td></tr>
<tr><td>.....</td><td>.....</td><td>.....</td></tr>
</table>
(الباقي بدون تغيير)</td>
<td>المادة 40: تحديد أساس فرض الضريبة
I - يخضع الأشخاص الذاتيون.....
..... لكل صنف من أصناف المهن طبقا للجدول بعده:
<table>
<tr><th colspan="2">أصناف المهن</th><th>المعامل</th></tr>
<tr><td>.....</td><td>.....</td><td>.....</td></tr>
<tr><td rowspan="3">تقديم الخدمات</td><td>الحلاقة والتجميل</td><td>20%</td></tr>
<tr><td><u>ميكانيكي منجز لأعمال الإصلاح</u></td><td><u>25%</u></td></tr>
<tr><td>مصلح أجهزة إلكترونية
أنشطة فنية وترفيهية
مستغل مطحنة</td><td>30%</td></tr>
<tr><td>.....</td><td>.....</td><td>.....</td></tr>
</table>
(الباقي بدون تغيير)</td>
<td>يرمي هذا التعديل إلى تخفيض معامل هامش الربح المطبق على مهنة ميكانيكي منجز لأعمال الإصلاح من 30% إلى 25% وذلك نظرا لطبيعة هذه المهنة وكذا التعويضات التي تبقى في مجمل الأوقات بسيطة، بالموازاة مع تعدد المزاولين لهذا النوع من المهن، مما يزيد من شدة المنافسة.
كما أنه سيشجع على انخراط هذه الفئة في القطاع المهيكل.</td>
</tr>
</table>

التعديل رقم: 13
المدونة العامة للضرائب
المادة رقم 6
الضريبة على الدخل

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 40: تحديد أساس فرض الضريبة I - يخضع الأشخاص الذاتيون..... .....أو نشاط. غير أنه عندما يفوق رقم الأعمال السنوي برسم الخدمات المقدمة لفائدة نفس الزبون مبلغ خمسين ألف (50.00) درهم، يخضع مازاد عن هذا المبلغ للضريبة على الدخل عن طريق الحجز في المنبع من طرف الزبون المذكور وفق السعر المنصوص عليه في «المادة73 (- II زاي °-9) أدناه (الباقي بدون تغيير)	المادة 40: تحديد أساس فرض الضريبة I - يخضع الأشخاص الذاتيون..... .....أو نشاط. غير أنه عندما يفوق رقم الأعمال السنوي برسم الخدمات المقدمة لفائدة نفس الزبون مبلغ خمسين ألف (50.000) درهم، يخضع مازاد عن هذا المبلغ للضريبة على الدخل عن طريق الحجز في المنبع من طرف الزبون المذكور وفق السعر المنصوص عليه في «المادة73 (- II واو -13°) أدناه (الباقي بدون تغيير)	اذا كنا نتفهم اقتراح مشروع قانون المالية هذا اخضاع مازاد عن 50.000درهم للخاضعين للمساهمة المهنية الموحدة (المقاولين الذاتيين و أصحاب المهن الصغيرة) الى الضريبة المحجوزة في المنبع، فنقترح خفض السعر الى 20 بالمائة بدل 30 بالمائة لتعزيز مجهودات الدولة في ادماج القطاع غير المهيكل و خلق فرص الشغل. بالفعل فان المبالغ المقبوضة من طرف الأشخاص المعنيين تبدو عمليا كمكافئات عرضية ينبغي تضريبها بسعر 30 بالمائة المنصوص عليه في المادة 73 (- II زاي) الا ان المقاولون الذاتيون على سبيل المثال يخضع لقانون خاص بهم تم سنه بغرض ادماجهم في سوق الشغل و في القطاع المهيكل. ولهذا الغرض، و بالنظر الى خصوصية الأشخاص المعنيين نقترح تضريب زائد المبلغ المعني ب 20 بالمائة بدل 30 بالمائة.

التعديل رقم: 14
المدونة العامة للضرائب
المادة رقم 6
الضريبة على الدخل

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 42المكررة. - تحديد أساس فرض الضريبة «يخضع الأشخاص ....« المادة73- III أدناه، على رقم الأعمال السنوي المحصل عليه. «غير أنه عندما يفوق رقم الأعمال السنوي برسم الخدمات المقدمة لفائدة نفس الزبون مبلغ خمسين ألف (50.000) درهم، يخضع ما زاد عن هذا المبلغ للضريبة على الدخل عن طريق الحجز في المنبع من طرف الزبون المذكور وفق السعر المنصوص عليه في المادة 73- II(زاي-9 °) أدناه (الباقي بدون تغيير)	المادة 42المكررة. - تحديد أساس فرض الضريبة «يخضع الأشخاص ....« المادة 73-IIIأدناه، على رقم الأعمال السنوي المحصل عليه. «غير أنه عندما يفوق رقم الأعمال السنوي برسم الخدمات المقدمة لفائدة نفس الزبون مبلغ خمسين ألف (50.000) درهم، يخضع مازاد عن هذا المبلغ للضريبة على الدخل عن طريق الحجز في المنبع من طرف الزبون المذكور وفق السعر المنصوص عليه في المادة73 (- II واو -13°) أدناه (الباقي بدون تغيير)	تعديل للملائمة مع التعديل المقترح على المادة 40 أعلاه، و الرامي الى خفض السعر المحجوز في المنبع المقترح من 30 الى 20 بالمائة بالنسبة لزائد مبلغ 50000 بالنسبة للمقاولين الذاتيين و المهنيين الصغار

التعديل رقم: 15
المدونة العامة للضرائب
المادة رقم 6
الضريبة على الدخل

النص الحالي	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 57: الإعفاءات تعفى من الضريبة على الدخل: 1°- ..... 16°- التعويض الشهري ..... ستة آلاف (6.000) درهم .....من لدن منشئات القطاع الخاص.....شهرا. (الباقي بدون تغيير)	المادة 57: الإعفاءات تعفى من الضريبة على الدخل: 1°- ..... 16°- التعويض الشهري ..... ستة آلاف (6.000) درهم .....من لدن منشئات القطاع الخاص **و المؤسسات و المقاولات العمومية**.....شهرا. (الباقي بدون تغيير)	يهدف هذا التعديل توسيع مجال تطبيق برنامج "ادماج"، وذلك بتوسيع الاستفادة من هذا الاجراء ليشمل حتى التعويضات المدفوعة من طرف المؤسسات و المقاولات العمومية لتساهم هي أيضا في تهييئ الخريجين الى سوق الشغل.

المملكة المغربية - البرلمان * مجلس المستشارين * الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

التعديل رقم: 16
المدونة العامة للضرائب
المادة رقم 6
الضريبة على الدخل

النص الحالي	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 57: الإعفاءات تعفى من الضريبة على الدخل: 1°- ..... 20°- الأجر الإجمالي .... إحداث المنشأة؛ 21°- المكافآت والتعويضات الإجمالية العرضية وغير العرضية المدفوعة للطلبة المسجلين في سلك الدكتوراه من طرف المنشآت والتي لا يفوق مبلغها ستة آلاف (6.000) درهم شهريا وذلك لمدة أربعة وعشرين (24) شهرا تبتدأ من تاريخ إبرام عقد إنجاز بحوث. يمنح الإعفاء المشار إليه أعلاه وفق الشروط التالية: - يجب أن يكون الطلبة .... شهادة الدكتوراه؛ - يجب أن تدفع ... إنجاز بحوث؛ لا يجوز أن يستفيد الطلبة السالف .. إلا مرة واحدة. (الباقي بدون تغيير)	المادة 57: الإعفاءات تعفى من الضريبة على الدخل: 1°- ..... 20°- الأجر الإجمالي ..... إحداث المنشأة؛ 21°- المكافآت والتعويضات الإجمالية العرضية وغير العرضية المدفوعة للطلبة المسجلين في سلك الدكتوراه **أو سلك الماستر** من طرف المنشآت والتي لا يفوق مبلغها ستة آلاف (6.000) درهم شهريا **بالنسبة للطلبة المسجلين في سلك الماستر وثمانية آلاف (8.000) درهم بالنسبة للطلبة المسجلين في سلك الدكتوراه. وذلك لمدة ستة (6) أشهر بالنسبة لطلبة الماستر و لمدة ستة وثلاثين (36) شهرا،** تبتدأ من تاريخ إبرام عقد إنجاز بحوث. يمنح الإعفاء المشار إليه أعلاه وفق الشروط التالية: - يجب أن يكون الطلبة **.... شهادة الماستر و** شهادة الدكتوراه؛ - يجب أن تدفع ... إنجاز بحوث؛ لا يجوز أن يستفيد الطلبة السالف .. إلا مرة واحدة. (الباقي بدون تغيير)	ترمي التعديلات المقترحة على هذه المادة: – تمكين الطلبة المسجلين في سلك الماستر كذلك من هذا الإعفاء – في حدود6 آلاف درهم، وذلك من أجل تخفيف وتقليص تكاليف إجراء البحوث لهذه الفئة، خاصة و أن المقتضيات الجاري بها العمل تلزم الطلبة المسجلين في الماستر المتخصص بالقيام و جوبا بتدريب لإعداد مشاريع نهاية الدراسة. – التنصيص على مدة 6 أشهر كمدة لاستفادة المسجلين في سلك الماستر للتذكير من الاعفاء تماشيا مع المقتضيات الجاري بها العمل بهذا الخصوص – رفع المبلغ المعفى من الضريبة على الدخل من المكافآت والتعويضات الإجمالية المدفوعة للطلبة المسجلين في سلك الدكتوراه من 6 آلاف درهم إلى 8 آلاف درهم، ورفع المدة من 24 شهرا إلى 36 شهرا باعتبار أن المدة التي تنص عليها المقتضيات الجاري بها العمل لإعداد للدكتوراه يجب ان لا تقل عن ثلاث سنوات.

التعديل رقم: 17
المدونة العامة للضرائب
المادة رقم6
الضريبة على الدخل

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة .-57الإعفاءات تعفى من الضريبة على الدخل 1-التعويضات.... ..... 24-الامتيازات والعلاوات الممنوحة للمستخدمين على شكل شيكات سياحية. وتحدد بموجب نص تنظيمي كيفية تطبيق هذا الإعفاء	المادة .-57الإعفاءات تعفى من الضريبة على الدخل 1-التعويضات.... 24-الامتيازات والعلاوات الممنوحة للمستخدمين على شكل شيكات سياحية. وتحدد بموجب نص تنظيمي كيفية تطبيق هذا الإعفاء **25 - الأجر الإجمالي الشهري في حدود عشرة آلاف(10.000) درهم المدفوع من طرف المقاولة أو الجمعية أو التعاونية للأجير الذي فقد شغله لأسباب لا إرادية ،وذلك لمدة اثني عشر (12) شهرا الأولى من تاريخ تشغيله.** **يمنح الإعفاء المشار إليه أعلاه وفق الشروط التالية:** **-أن يكون الأجير قد استفاد من صندوق فقدان الشغل طبقا لأحكام القانون رقم 03.14القاضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.18 الصادر في 15من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليو 1972)المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي؛** **-لا يجوز أن يستفيد نفس الأجير مرتين من الإعفاء المذكور.**	ان العالم اليوم يتميز بتواتر الازمات و الصدمات و هو ما يؤثر سلبا على استقرار مناصب الشغل .و على هذا الأساس يقترح هذا التدبير إرساء دعم اجري لتسريع العودة الى الشغل بالنسبة للاجراء الذين يفقدون شغلهم لأسباب غير ارادية على غرار ما هو معمول به في مجموعة من البلدان. و تجدر الإشارة على ان برامج السياسة النشيطة للتشغيل بالمغرب تقتصر الى حد الان على طالبي الشغل لأول مرة بينما لا يوجد أي برنامج يستهدف العودة الى الشغل. و لايخفى ان تسريع العودة الى الشغل له انعكاسات إيجابية على خزينة صندوق فقدان الشغل.

التعديل رقم: 18
المدونة العامة للضرائب
المادة رقم6
الضريبة على الدخل

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة .-57الإعفاءات تعفى من الضريبة على الدخل **1**-التعويضات.... **24**-الامتيازات والعلاوات الممنوحة للمستخدمين على شكل شيكات سياحية. وتحدد بموجب نص تنظيمي كيفية تطبيق هذا الإعفاء.	المادة .-57الإعفاءات تعفى من الضريبة على الدخل **1**-التعويضات.... **24**-الامتيازات والعلاوات الممنوحة للمستخدمين على شكل شيكات سياحية. وتحدد بموجب نص تنظيمي كيفية تطبيق هذا الإعفاء. **26- التعويضات ذات المنشأ الوطني و الاجنبي المدفوعة لأساتذة التعليم العالي من طرف الجامعات العمومية في اطار مشاريع البحث العلمي الممولة من الأغيار**	يهدف هذا التعديل الى تحفيز البحث العلمي و تعزيز اشعاع الجامعات العمومية، بحذف احد المعوقات التي تحول دون مشاركة الأساتذة الباحثين عن طريق مختبرات و مراكز البحث المعتمدة وفق القوانين و الأنظمة الجاري بها العمل في طلبات العروض الوطنية و الدولية الخاصة بمشاريع البحث العلمي. وتجدر الإشارة أن فوز الأساتذة الباحثين بطلبات عروض لتمويل مشاريع البحث العلمي لا يعني انهم يستفيدون من هذا التمويل مقابل اجتهادهم و عملهم، بل يخضع توزيع هذا التمويل لقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المشرف على التعليم العالي و الذي ينص على توزيع ميزانيات مشاريع البحث العلمي الممولة من الاغيار. غير ان التعويضات المخصصة للأساتذة الماهرون على انجاز البحث تخضع للضريبة على الدخل عن طريق الحجز من المنبع بسعر 38 بالمائة و هو ما يعني انه فقط أقل من ربع ميزانية مشروع البحث يعود لحامل مشروع و الماهر على إنجازه. وامام هذه المقتضيات غير المحفزة للأساتذة الباحثين للمشاركة في طلبات العروض المعنية يفضلون القيام بنفس البحوث عن طريق مكاتب الخبرة بدل مختبرات و مراكز البحث المعتمدة طبقا للقوانين و النصوص التنظيمية الجاري بها العمل. و لهذه الاعتبارات يقترح اعفاء هذه التعويضات، تحفيزا للبحث العلمي و دعما لإشعاع الجامعات العمومية .

المملكة المغربية - البرلمان
فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب
مجلس المستشارين

التعديل رقم: 19
المدونة العامة للضرائب
المادة رقم6
الضريبة على الدخل

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة - .58تحديد الدخل الإجمالي المفروضة عليه الضريبة»I. - ..... II. - »حالات خاصة : «ألف -..... «جيم - المكافآت والتعويضات الطارئة أو غير الطارئة «تحجز في المنبع ..... ليسوا من مأجوريها. «تحجز هذه الضريبة المستحقة في المنبع بالسعر المشار إليه أعلاه «من المبلغ الإجمالي للمكافآت ..... (الباقي بدون تغيير)	المادة - .58تحديد الدخل الإجمالي المفروضة عليه الضريبة»I. - ..... II. - »حالات خاصة : «ألف -..... «جيم - المكافآت والتعويضات الطارئة أو غير الطارئة «تحجز في المنبع ..... ليسوا من مأجوريها. **غير أن الضريبة المستحقة على المكافآت والتعويضات المشار إليها في الفقرة السابقة التي تدفعها مؤسسات التعليم العالي إلى الأشخاص الذين يقومون فيها بوظيفة التدريس ولا ينتمون لمستخدميها الدائمين تحجز في المنبع بالسعر المنصوص عليه في المادة 73 II – " –دال" أدناه.** «تحجز هذه الضريبة المستحقة في المنبع بالسعر المشار إليه أعلاه «من المبلغ الإجمالي للمكافآت ..... (الباقي بدون تغيير)	يهدف هذا التعديل الى استثناء أساتذة التعليم العالي من هذا المقترح و ذلك بالابقاء على نفس السعر (17 بالمائة) بالنسبة للمكافآت والتعويضات المدفوعة اليهم من مؤسسات لاينتمون اليها، و ذلك للدواعي التالية: -أولا لان القوانين الجاري بها العمل تفرض على مختلف المسالك المعتمدة في كل اسدس مواد "دعم" و مواد " انفتاح" و هو ما يفرض بالضرورة على المؤسسات الجامعية الاستعانة بأساتذة من خارج المؤسسة المعنية. و بهذا المعنى، فان القيام بالتدريس خارج المؤسسة لا يعود في الغالب لاختيار شخصي من طرف الأستاذ المعني و انما لافتقاد المؤسسة المستقبلة للتخصص المعني. ثانيا: ان هذا الرفع الضريبي يمتص عمليا جزء من الزيادة في أجور هذه الفئة التي تم الاتفاق عليها مؤخرا والتي ستدخل حيز التنفيذ في يناير المقبل

التعديل رقم: 20
المدونة العامة للضرائب
المادة رقم6
الضريبة على الدخل

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 59: الخصوم «تخصم ..... المادة57أعلاه : « - .Iالمصاريف المرتبطة بالوظيفة أو العمل مقدرة بالنسب «الجزافية التالية : «ألف - % 35 فيما يتعلق بالأشخاص غير المنتمين إلى الفئات المهنية المشار إليها في "باء" و "جيم" بعده، الذين يقل أو يساوي دخلهم «الإجمالي السنوي المفروضة عليه الضريبة ثمانية وسبعين ألف (78.000)درهم « «وتحدد هذه النسبة في % 25 بالنسبة للأشخاص الذين يفوق دخلهم الإجمالي السنوي المفروضة عليها الضريبة ثمانية وسبعين ألف (78.000) درهم، على ألا يتجاوز المبلغ المخصوم خمسة وثلاثين «ألف (35.000) درهم ؛ (الباقي بدون تغيير)	المادة 59: الخصوم «تخصم ..... المادة 57أعلاه : « - .Iالمصاريف المرتبطة بالوظيفة أو العمل مقدرة بالنسب «الجزافية التالية : «ألف - %35فيما يتعلق بالأشخاص غير المنتمين إلى الفئات المهنية المشار إليها في "باء" و "جيم" بعده، الذين يقل أو يساوي دخلهم «الإجمالي السنوي المفروضة عليه الضريبة تسعون ألف (90.000) درهم «وتحدد هذه النسبة في 30 % بالنسبة للأشخاص الذين يفوق دخلهم الإجمالي السنوي المفروضة عليها الضريبة تسعون ألف (90.000)درهم، على ألا يتجاوز المبلغ المخصوم خمسة وثلاثين «ألف (35.000) درهم ؛ (الباقي بدون تغيير) .	يهدف هذا التعديل الى تنمية القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة. و هكذا، مع الإبقاء على سقف المبلغ المخصوم ، يقترح: أولا: توسيع الاستفادة من خصم 35 بالمائة الى الاجراء الذي يساوي دخلهم 90000 بدل 78000 درهم. ثانيا: الرفع من الخصم الى 30 بالمائة بدل 25 بالمائة، بالنسبة للأجراء الذين يفوق دخلهم السنوي 90000 درهم. و لابد من التذكير هنا أن مشروع القانون هذا مدد اخضاع دخول الشريحة العليا من الدخول المتوسطة و الدخول العليا الى المساهمة التضامنية الى غاية سنة 2026.

التعديل رقم: 21
المدونة العامة للضرائب
المادة رقم6
الضريبة على الدخل

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 59: الخصوم تخصم من المبالغ الإجمالية المنصوص عليها ..... المادة 57 أعلاه: I - المصاريف المرتبطة بالوظيفة أو ..... II- المبالغ المحجوزة .... V- المبالغ المدفوعة .... المنصوص عليه في المادة 65- II أدناه؛ (الباقي بدون تغيير)	المادة 59: الخصوم تخصم من المبالغ الإجمالية المنصوص عليها ..... المادة 57 أعلاه: I - المصاريف المرتبطة بالوظيفة أو ..... II - المبالغ المحجوزة ..... V- المبالغ المدفوعة ..... المنصوص عليه في المادة 65-II أدناه؛ **VI- نفقات تمدرس الأطفال في حدود 6.000 درهم لكل طفل سنويا.** **غير أن مجموع المبالغ المرتبطة بتمدرس الأطفال المخصومة لا يمكن أن تتجاوز عشرين ألف (20.000) درهم.** (الباقي بدون تغيير)	يهدف هذا التعديل الى خصم جزء من التكاليف المدرسية من الضريبة على الدخل. و من شان هذا التدبير تنمية وتوسيع الطبقات المتوسطة و استرداد جزء من قوتها الشرائية التي تدهورت بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية. كما يهدف الى خلق نظام ضريبي اكثر عدالة. فلا يعقل أن تشجع الدولة الخواص الذي يستثمرون في القطاع وتحرم الأسر، خاصة منها المنتمية للطبقة المتوسطة، من أخذ التحملات العائلية بعين الاعتبار عند احتساب الضريبة على الدخل.

التعديل رقم: 22
المدونة العامة للضرائب
المادة رقم6
الضريبة على الدخل

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 60. - الخصوم الجزافية I.- لتحديد صافي الدخل المفروضة عليه الضريبة على الدخل برسم المعاشات والإيرادات العمرية، يطبق على المبلغ الإجمالي للمعاشات والإيرادات المفروضة عليه الضريبة مع خصم، إن اقتضى الحال، الاشتراكات والأقساط المشار إليها في المادة 59 (III و IV) أعلاه تخفيض جزافي نسبته: - 70%من المبلغ الإجمالي السنوي الذي يساوي أو يقل عن 168.000درهم ؛ - 40%لما زاد عن ذلك.	المادة 60. - الخصوم الجزافية I.- لتحديد صافي الدخل المفروضة عليه الضريبة على الدخل برسم المعاشات والإيرادات العمرية، يطبق على المبلغ الإجمالي للمعاشات والإيرادات المفروضة عليه الضريبة مع خصم، إن اقتضى الحال، الاشتراكات والأقساط المشار إليها في المادة 59 (III و IV) أعلاه تخفيض جزافي: - 70%من المبلغ الإجمالي السنوي الذي يساوي أو يقل عن 168.000درهم ؛ - **50%**لما زاد عن ذلك	يهدف التعديل الى إقرار نوع من العدالة بين المتقاعدين خاصة و ان المستفيدين من الامتياز المقترح برفع الخصم من 60 الى 70 بالمائة كانوا قد استفادوا من رفع هذا الخصم من 55 الى 60 بالمائة في اطار قانون المالية لسنة 2020. و للتقليل من فرق الامتياز بين هذين الفئتين يقترح رفع معدل الخصم من 40 الى 50 بالمائة برسم المعاشات والإيرادات العمرية التي يفوق مبلغها الإجمالي سقف 168.000 درهما . و من شأن هدا التعديل تحسين وضعية هذه الفئة من المواطنين.

التعديل رقم: 23
المدونة العامة للضرائب
المادة رقم6
الضريبة على الدخل

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة - .63 الإعفاءات يعفى من الضريبة : I. -« المبلغ الإجمالي..... يتجاوز ثلاثين ألف (30.000)درهم. (الباقي بدون تغيير)	المادة - .63 الإعفاءات يعفى من الضريبة : I. -« المبلغ الإجمالي.... **يتجاوز ثمانية وأربعين ألف (48.000)** درهم. (الباقي بدون تغيير)	يهدف التعديل الى الملائمة مع التعديل المقترح للمادة 73 أدناه بالرفع من الحد الادنى للدخل المعفى من 30000 الى 48.000 درهم، وذلك لتقوية القدرة الشرائية لذوي الدخول الصغرى

التعديل رقم: 24
المدونة العامة للضرائب
المادة رقم6
الضريبة على الدخل

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 68: الإعفاءات - تعفى من الضريبة : I- .... II-الربح أو كسر الربح المتعلق بجزء قيمة أو قيم عمليات تفويت القيم المنقولة وغيرها من سندات رأس المال والدين المنجزة خلال سنة مدنية إذا كانت لا تتجاوز حدود ثلاثين ألف (30.000) درهم؛ (الباقي بدون تغيير)	المادة 68: الإعفاءات - تعفى من الضريبة : II- ..... II-الربح أو كسر الربح المتعلق بجزء قيمة أو قيم عمليات تفويت القيم المنقولة وغيرها من سندات رأس المال والدين المنجزة خلال سنة مدنية إذا كانت لا تتجاوز حدود **ثمانية وأربعين ألف (48.000) درهم.** (الباقي بدون تغيير)	يهدف التعديل الى الملائمة مع التعديل المقترح للمادة 73 أدناه بالرفع من الحد الادنى للدخل المعفى من 30000 الى 48000 درهم، و ذلك لتقوية القدرة الشرائية لذوي الدخول الصغرى

التعديل رقم: 25
المدونة العامة للضرائب
المادة رقم 6

الضريبة على الدخل

النص الأصلي	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 68: الإعفاءات - تعفى من الضريبة : III- .... IV- .... V- ..... VI- الفوائد المدفوعة للأشخاص الطبيعيين أصحاب حسابات الادخار لدى صندوق التوفير الوطني. (الباقي بدون تغيير)	المادة 68: الإعفاءات - تعفى من الضريبة : I- ..... II- ..... III- ..... **IV-** الفوائد المدفوعة للأشخاص الطبيعيين أصحاب حسابات الادخار لدى صندوق التوفير الوطني **و أصحاب الحسابات تحت الدفاتر لدى الأبناك.** (الباقي بدون تغيير)	يرمي التعديل الى تحقيق العدالة الافقية للمدخرين الصغار، و ذلك بتمكين أصحاب الحسابات تحت الدفاتر لدى الابناك من نفس امتياز أصحاب حسابات الادخار لدى صندوق التوفير الوطني. التعليل: - باعتبار أن هذا المنتوج (الحسابات تحت الدفاتر) موجه أساسا للادخار الصغير و للقاصرين و أن المقتضيات التنظيمية المعمول بها تحدد مبلغا اقصى لايتجاوز 400000 درهم - باعتبار أن هذا المنتوج (الحسابات تحت الدفاتر) هو مماثل و مشابه لحسابات الادخار لدى صندوق التوفير الوطني و على الضريبة أن تبقى محايدة في هدا السياق - احداث بريد بنك و الذي يدبر المصالح المالية لبريد المغرب .

المملكة المغربية - البرلمان
فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
مستشارين

التعديل رقم:26
المدونة العامة للضرائب
المادة رقم6
الضريبة على الدخل

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 73: أسعار الضريبة I- جدول حساب الضريبة يحدد عل النحو التالي جدول حساب الضريبة على الدخل: - شريحة الدخل إلى غاية 30.000 درهم، معفاة من الضريبة؛ - 10% بالنسبة لشريحة الدخل من 30.001 إلى 50.000 درهم؛ - 20% بالنسبة لشريحة الدخل من 50.001 إلى 60.000 درهم؛ - 30% بالنسبة لشريحة الدخل من 60.001 إلى 80.000 درهم؛ - 34% بالنسبة لشريحة الدخل من 80.001 إلى 180.000 درهم؛ - 38% لما زاد على ذلك. (الباقي بدون تغيير)	المادة 73: أسعار الضريبة I- جدول حساب الضريبة II- جدول حساب الضريبة يحدد عل النحو التالي جدول حساب الضريبة على الدخل: - شريحة الدخل إلى غاية **48.000** درهم، معفاة من الضريبة؛ - 10% بالنسبة لشريحة الدخل من **48001**إلى **60.000** درهم؛ - **20%** بالنسبة لشريحة الدخل من **60.001** إلى **70.000** درهم؛ - 30% بالنسبة لشريحة الدخل من **70.001** إلى **90.000** درهم؛ - 34% بالنسبة لشريحة الدخل من **90.001** إلى **180.000** درهم؛ - 38% لما زاد على ذلك. (الباقي بدون تغيير)	يهدف التعديل الى اضفاء نوع من العدالة في النظام الضريبي و اعادة التوازن بين تضريب الرأسمال و تضريب العمل، ذلك أن التعديلات التي طرأت على مدونة الضرائب مؤخرا ذهبت في اتجاه اعطاء امتيازات مهمة للشركات و الرأسمال في حين أغفلت الضريبة على الدخل و العمل. ولهذه الاعتبارات، يقترح: -الرفع من الحد الأدنى للأجور المعفاة من 30000 درهم، فإن الاعفاء يجب أن يصل إلى 48.000 درهم ، - إضافة شريحتين جديدتين و إعادة النظر في النسب المطبقة -الرفع من النسبة الهامشية من 38 الى 40 بالمائة

التعديل رقم:27
المدونة العامة للضرائب
المادة رقم6
الضريبة على الدخل

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة **73.** سعر الضريبة..... I. - ..... II. - »أسعار خاصة باء - : 10% ..... - 1°»..... -6°» «° - 7فيما يخص مبلغ عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها المبينة في المادة 13أعلاه، مع مراعاة أحكام البند – XXXVIIجيم من المادة 247أدناه (الباقي بدون تغيير	المادة. **73** سعر الضريبة..... I. - ..... II. - »أسعار خاصة باء - : 10% ..... - 1°»..... -6°» «° - ~~7فيما يخص مبلغ عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها المبينة في المادة 13أعلاه، مع مراعاة أحكام البند XXXVIIجيم من المادة 247أدناه~~ (الباقي بدون تغيير)	للملائمة مع التعديل المقترح على المادة 19 أعلاه و الرامي الى الإبقاء على سعر 15 بالمائة بدل 10 بالمائة المقترح في ما يخص عوائد الاسهم .

المملكة المغربية - البرلمان
فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب
مجلس المستشارين

التعديل رقم: 28
المدونة العامة للضرائب
المادة رقم6
الضريبة على الدخل

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة **73.** - سعر الضريبة »I. - ..... II. - »أسعار خاصة جيم - 15%فيما يخص : .... - 1°« «° - 2الدخول ..... ذات المنشأ الأجنبي ؛ «°(- 3ينسخ) «° - 4المبلغ ..... (الباقي بدون تغيير)	المادة.**73** - سعر الضريبة - ..... »I. II. - »أسعار خاصة جيم - 15%فيما يخص : .... - 1°« «° - 2الدخول ..... ذات المنشأ الأجنبي ؛ «°(- 3 **(ينسخ) العوائد المبينة في المادة 66-I ألف" أعلاه** «° - 4المبلغ ..... (الباقي بدون تغيير)	للملائمة مع التعديل المقترح على المادة 19 أعلاه و الرامي الى الإبقاء على سعر 15 بالمائة بدل 10 بالمائة المقترح في ما يخص عوائد الاسهم .

التعديل رقم: 29
المدونة العامة للضرائب
المادة رقم6
الضريبة على الدخل

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة **73.** -سعر الضريبة »I. - ..... II. - »أسعار خاصة »جيم - **15%**فيما يخص: ..... °-4المبلغ..... (درهم120.000) ° -5المكافآت المشار إليها في المادة 15المكررة أعلاه، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، المخولة للأشخاص الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة (الباقي بدون تغيير).	المادة **73.** -سعر الضريبة »I. - ..... II. - »أسعار خاصة »جيم - **15%**فيما يخص: ..... °-4المبلغ..... (درهم120.000) ° -5المكافآت المشار إليها في المادة 15المكررة أعلاه، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، المخولة للأشخاص الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة ،**مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في البند "-XXXVIIدال" من المادة 247أدناه؛**	ان هذا التعديل يزكي تغيير نمط استخلاص الضريبة المطبقة على المكافآت المخولة للغير و اخضاعها للحجز في المنبع، و هو ما سيمكن من تعزيز الامتثال الضريبي و العدالة الجبائية. و لا نجاح هذا التدبير المهم و ضمان انخراط الفئات المعنية في هذا الاصلاح ، يقترح هذا التعديل تطبيق سعر 15 بالمائة بشكل تدريجي على مدة 4 سنوات، تبتدئ من سعر 10 بالمائة في سنة 2023، و ذلك بالإحالة على بند جديد نقترح اضافته على المادة 247أدناه.

التعديل رقم: 30
المدونة العامة للضرائب
المادة رقم6
الضريبة على الدخل

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة **73.** -سعر الضريبة «I. - ..... II. - »أسعار خاصة ..... «واو - : 20% **1-** °فيما يخص .... »°11 -. أعلاه40 -II (الباقي بدون تغيير)	المادة **73.** -سعر الضريبة «I. - ..... II. - »أسعار خاصة ..... «واو - : 20% **1-** °فيما يخص ..... »°11 -. أعلاه40 -II **12 -فيما يخص مازاد عن مبلغ رقم الأعمال المشار اليه في المادة 45المكررة – IIأعلاه** (الباقي بدون تغيير)	للملائمة مع التعديل المقترح على المادة 40 أعلاه، و الرامي الى خفض السعر المحجوز في المنبع المقترح من 30 الى 20 بالمائة بالنسبة لزائد مبلغ 50000 بالنسبة للمقاولين الذاتيين و المهنيين الصغار

التعديل رقم: 31
المدونة العامة للضرائب
المادة رقم6
الضريبة على الدخل

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة **73.** -سعر الضريبة ..... »I. - . II. - »أسعار خاصة زاي 30 % :- **1**-فيما يخص المكافآت والتعويضات 7-بالنسبة للأرباح .....المادة144- II أدناه. 8فيما يخص المبلغ الإجمالي لاسترداد الاشتراكات والأقساط قبل انتهاء مدة ثماني (08) سنوات أو قبل بلوغ سن الخمسين ،المنصوص عليه في المادة - III-28ألف أعلاه؛ (الباقي بدون تغيير)	المادة **73.** -سعر الضريبة - ..... »I. II. - »أسعار خاصة زاي 30 % :- **1**-فيما يخص المكافآت والتعويضات 7-بالنسبة للأرباح ..... المادة144- II أدناه. 8فيما يخص المبلغ الإجمالي لاسترداد الاشتراكات والأقساط قبل انتهاء مدة ست(06) سنوات أو قبل بلوغ سن الخمسين ،المنصوص عليه في المادة - III-28ألف أعلاه؛ (الباقي بدون تغيير)	للملائمة مع التعديل المقترح على المادة 28 أعلاه

المملكة المغربية - البرلمان
فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب
مجلس المستشارين

التعديل رقم: 32
المدونة العامة للضرائب
المادة رقم6
الضريبة على الدخل

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة **73.** -سعر الضريبة ..... II. - »أسعار خاصة ..... زاي 30 % :- **1**-فيما يخص المكافآت والتعويضات 7-بالنسبة للأرباح .....المادة II-144أدناه. ..... 9 -فيما يخص مازاد عن مبلغ رقم الأعمال المشار إليه في المادة 45المكررة – IIأعلاه (الباقي بدون تغيير)	المادة **73.** -سعر الضريبة ..... II. - »أسعار خاصة ..... زاي 30 % :- **1**-فيما يخص المكافآت والتعويضات 7-بالنسبة للأرباح .....المادة II-144أدناه. ..... ~~9 -فيما يخص مازاد عن مبلغ رقم الأعمال المشارإليه في المادة 45المكررة IIأعلاه~~ (الباقي بدون تغيير)	للملائمة مع التعديل المقترح على المادة 40 أعلاه، و الرامي الى خفض السعر المحجوز في المنبع المقترح من 30 الى 20 بالمائة بالنسبة لزائد مبلغ 50000 بالنسبة للمقاولين الذاتيين و المهنيين الصغار

المملكة المغربية - البرلمان
فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب
المستشارين

التعديل رقم: 33
المدونة العامة للضرائب
المادة رقم6
الضريبة على الدخل

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة -.74 الخصم عن الأعباء العائلية I - يخصم ما قدره ثلاثمائة وستون (360) درهما من المبلغ السنوي للضريبة اعتبارا للأعباء العائلية التي يتحملها الخاضع للضريبة عن كل شخص يعوله حسب مدلول - II - من هذه المادة. غير أن مجموع المبالغ المخصومة عن الأعباء العائلية لا يمكن أن يتجاوز ألفين ومائة وستين (2160) درهما . II - الأشخاص ..... (الباقي بدون تغيير)	المادة -.74 الخصم عن الأعباء العائلية I - يخصم ما قدره **خمسمائة (500)** درهما من المبلغ السنوي للضريبة اعتبارا للأعباء العائلية التي يتحملها الخاضع للضريبة عن كل شخص يعوله حسب مدلول - II - من هذه المادة. ~~غير أن مجموع المبالغ المخصومة عن الأعباء العائلية لا يمكن أن يتجاوز ألفين ومائة وستين (2160) درهما.~~ II - الأشخاص ..... (الباقي بدون تغيير)	يهدف التعديل المقترح الى: أولا: الرفع من الاعباء العائلية القابلة للخصم الى 500 درهم، و ذلك للاعتبارات التالية: -ان المبلغ المعمول به حاليا فيما يخص الاعباء العائلية القابلة للخصم لم يطرأ عليه أي تغيير منذ 2009، في الوقت الذي عرفت فيه دخول الاجراء و خاصة الطبقة الوسطى ضغوطات متتالية على اثر تحرير الاسعار و ارتفاعها و خاصة تلك المرتبطة بالتمدرس و التطبيب ثانيا: حذف السقف المحدد في 6 أطفال لانه اصبح شكليا باعتبار ان متوسط عدد الأطفال للاسرة الواحدة استقر في حدود 2,5 منذ سنوات عديدة

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس النواب
فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

التعديل رقم: 34
المدونة العامة للضرائب
المادة رقم 6
الضريبة على الدخل

النص الأصلي	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 79: الإقرار بالمرتبات والأجور ..... - ..... V. - يجب على المشغل .... غير محددة المدة VI - .يجب على المشغلين الذين يدفعون للطلبة المسجلين في سلك الدكتوراه، المكافآت والتعويضات المنصوص عليها في المادة 57-21° أعلاه، أن يرفقوا بالإقرار المنصوص عليه في البند Iمن هذه المادة بيانا يتضمن بالنسبة لكل مستفيد : - الاسم العائلي والشخصي والعنوان؛ - رقم البطاقة الوطنية للتعريف؛ - المبلغ الإجمالي المدفوع برسم المكافآت والتعويضات السالفة الذكر. ويجب أن يكون هذا البيان مشفوعا بالوثيقتين التاليتين: - نسخة من عقد إنجاز البحوث؛ - نسخة من شهادة التسجيل في سلك الدكتوراه مشهود بمطابقتها للأصل. (الباقي بدون تغيير)	المادة 79: الإقرار بالمرتبات والأجور ..... - ..... V. - يجب على المشغل .... غير محددة المدة VI - .يجب على المشغلين الذين يدفعون للطلبة المسجلين في سلك الماستر أو سلك الدكتوراه، المكافآت والتعويضات المنصوص عليها في المادة 57-21° أعلاه، أن يرفقوا بالإقرار المنصوص عليه في البند Iمن هذه المادة بيانا يتضمن بالنسبة لكل مستفيد : - الاسم العائلي والشخصي والعنوان؛ - رقم البطاقة الوطنية للتعريف؛ - المبلغ الإجمالي المدفوع برسم المكافآت والتعويضات السالفة الذكر. ويجب أن يكون هذا البيان مشفوعا بالوثيقتين التاليتين: - نسخة من عقد إنجاز البحوث؛ نسخة من شهادة التسجيل في سلك الدكتوراه أو في سلك الماستر مشهود بمطابقتها للأصل. (الباقي بدون تغيير)	يروم التعديل الملاءمة مع التعديل المقدم في المادة 57 ، والذي يقضي بتمكين الطلبة المسجلين في سلك الماستر من الاستفادة من الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة المكافآت والتعويضات الإجمالية المدفوعة لهم.

فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب - مجلس المستشارين

التعديل رقم: 35
المدونة العامة للضرائب
المادة رقم6
الضريبة على الدخل

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة -.79الإقرار بالمرتبات و الأجور I.-يجب على المشغلين التابعين للقطاع الخاص المستوطنين أو المستقرين بالمغرب وعلى الإدارات و..... Vيجب على المشغل أن يدلي ضمن نفس الشروط والأجل الأنف ذكرهم في البند Iأعلاه، بإقرار يتضمن قائمة الأجراء المستفيدين من الإعفاء المنصوص عليه في المادة57- 20° أعلاه وفق مطبوع نموذجي تعده الإدارة (الباقي بدون تغيير)	المادة -.79الإقرار بالمرتبات و الأجور I.-يجب على المشغلين التابعين للقطاع الخاص المستوطنين أو المستقرين بالمغرب وعلى الإدارات و..... Vيجب على المشغل أن يدلي ضمن نفس الشروط والأجل الأنف ذكرهم في البند Iأعلاه، بإقرار يتضمن قائمة الأجراء المستفيدين من الإعفاء المنصوص عليه في المادة 57 -20° **و° 25** أعلاه وفق مطبوع نموذجي تعده الإدارة (الباقي بدون تغيير)	للملائمة مع التعديل المقترح للمادة 57 اعلاه القاضي بإرساء تحفيز جبائي لتسريع العودة الى الشغل.

التعديل رقم: 36
المدونة العامة للضرائب
المادة رقم6
الضريبة على القيمة المضافة

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة **91**.-الإعفاء دون الحق في الخصم تعفى من الضريبة على القيمة المضافة : I - ألف - البيوع الواقعة على السلع التالية غير المستهلكة في مكان البيع : - 1° الخبز ..... 7° زيت الزيتون..... التقليدية باء- (تنسخ) (الباقي بدون تغيير)	المادة **91**.-الإعفاء دون الحق في الخصم تعفى من الضريبة على القيمة المضافة : **I** - ألف - البيوع الواقعة على السلع التالية غير المستهلكة في مكان البيع : **1°** -الخبز ..... 7°زيت الزيتون..... التقليدية **° 8- المنتجات الصيدلية والمواد الأولية والمنتجات الداخل مجموعها أو بعض عناصرها في تركيب المنتجات الصيدلية** باء- (تنسخ) (الباقي بدون تغيير)	يهدف هذه التعديل الى إعفاء بعض البيوع الواقعة على بعض المنتجات الأساسية . و بتعلق الأمر ب: - المنتجات الصيدلية والمواد الأولية والمنتجات الداخل مجموعها أو بعض عناصرها في تركيب المنتجات الصيدلية، و ذلك لتعزيز الامن الصحي وتمكين المواطنين من الولوج الى الدواء بأثمنة مناسبة.

التعديل رقم: 37
المدونة العامة للضرائب
المادة 6
الضريبة على القيمة المضافة

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 92: الإعفاء مع الحق في الخصم I- تعفى من الضريبة على القيمة المضافة مع الاستفادة من الحق في الخصم .....: 1°- ..... 2°- ..... 7°- ..... 8°. السلع التجهيزية المعدة للتعليم الخاص أو التكوين المهني التي يجب أن تقيد في الأصول الثابتة ..... لهذا الغرض. (الباقي بدون تعيير)	المادة 92: الإعفاء مع الحق في الخصم I- تعفى من الضريبة على القيمة المضافة مع الاستفادة من الحق في الخصم .....: 1°- ..... 2°- ..... 7°- ..... 8°- السلع التجهيزية المعدة للتعليم الخاص أو التكوين المهني أو المؤسسات الجامعية التي يجب أن تقيد في الأصول الثابتة ..... لهذا الغرض. (الباقي بدون تعيير)	الغرض من هذا التعديل هو توسيع و توضيح الاعفاء ليشمل المؤسسات الجامعات بالإضافة الى مؤسسات التعليم الخاص و التكوين المهني .

المملكة المغربية - البرلمان
فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
مجلس المستشارين

التعديل رقم: 38
المدونة العامة للضرائب
المادة رقم 6
الضريبة على القيمة المضافة

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 98: سعر الضريبة يحدد السعر العادي للضريبة على القيمة المضافة بنسبة 20 %.	المادة 98: سعر الضريبة يحدد السعر العادي للضريبة على القيمة المضافة بنسبة 20 %. **ويطبق سعر 40 % على مواد الرفاه المحدد لائحتها بنص تنظيمي**	يرمي التعديل احداث سعر جديد بنسبة 40% من الضريبة على القيمة المضافة يطبق على مواد الرفاه. وفضلا عن مساهمته في تعزيز التماسك الاجتماعي، يهدف التعديل تمكين خزينة الدولة من مداخيل إضافية تمكنها من تخفيف العبء على الطبقات الهشة والمتوسطة من خلال إعفاء المواد الأساسية من الضريبة على القيمة المضافة كما اقترحناها آنفا. يقترح كذلك تحديد قائمة المواد التي تدخل ضمن خانة الرفاه بنص تنظيمي.

المملكة المغربية - البرلمان
فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب
مجلس المستشارين

التعديل رقم: 39
المدونة العامة للضرائب
المادة رقم 6

الضريبة على القيمة المضافة

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة -.99 الأسعار المخفضة تخضع للضريبة بالسعر المخفض : **1°** -البالغ 7 % مع الحق في الخصم : عمليات البيع والتسليم المتعلقة بالمنتجات المبينة بعده : - الماء المزودة به شبكات التوزيع العام و كذا خدمات التطهير المقدمة للمشتركين من طرف الهيئات المكلفة بالتطهير؛ - إيجار عدادي الماء والكهرباء؛ -2- (تنسخ) -3- (تنسخ) - المنتجات الصيدلية والمواد الأولية والمنتجات الداخل مجموعها أو بعض عناصرها في تركيب المنتجات الصيدلية؛ – اللفائف غير المرجعة للمنتجات الصيدلية وكذا المنتجات والمواد الداخلة في صنعها .	المادة -.99 الأسعار المخفضة تخضع للضريبة بالسعر المخفض : **1°** -البالغ 7 % مع الحق في الخصم : عمليات البيع والتسليم المتعلقة بالمنتجات المبينة بعـــده : -الماء المزودة به شبكات التوزيع العام و كذا خدمات التطهير المقدمة للمشتركين من طرف الهيئات المكلفة بالتطهير؛ - إيجار عدادي الماء والكهرباء؛ -2- (تنسخ) -3- (تنسخ) **– المنتجات الصيدلية والمواد الأولية والمنتجات الداخل مجموعها أو بعض عناصرها في تركيب المنتجات الصيدلية؛** – اللفائف غير المرجعة للمنتجات الصيدلية وكذا المنتجات والمواد الداخلة في صنعها .	يهدف التعديل المقترح الى الملائمة مع التعديل المقترح للمادتين 91 و 92 أعلاه بإعفاء بعض المواد الاساسية التالية من الضريبة على القيمة المضافة، حسب الحالة، دون او مع الحق في الخصم. و يتعلق الامر ب: - الماء المزودة به شبكات التوزيع العام و كذا خدمات التطهير المقدمة للمشتركين من طرف الهيئات المكلفة بالتطهير؛ - المنتجات الصيدلية والمواد الأولية والمنتجات الداخل مجموعها أو بعض عناصرها في تركيب المنتجات الصيدلية - الأدوات المدرسية والمنتجات والمواد الداخلة في تركيبها .

مجلس المستشارين
فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

ويتوقف تطبيق السعر المخفض على القيام بالإجراءات المقررة بنص تنظيمي؛ - الأدوات المدرسية والمنتجات والمواد الداخلة في تركيبها . ويكون تطبيق السعر المخفض على المنتجات والمواد الداخلة في تركيب الأدوات المدرسية رهينا باستيفاء الإجراءات المحددة بنص تنظيمي؛ - (تنسخ) ؛ (الباقي بدون تغيير)	ويتوقف تطبيق السعر المخفض على القيام بالإجراءات المقررة بنص تنظيمي؛. -الأدوات المدرسية والمنتجات والمواد الداخلة في تركيبها . ويكون تطبيق السعر المخفض على المنتجات والمواد الداخلة في تركيب الأدوات المدرسية رهينا باستيفاء الإجراءات المحددة بنص تنظيمي؛ - (تنسخ) ؛ (الباقي بدون تغيير)	

المملكة المغربية - البرلمان * مجلس المستشارين * فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

التعديل رقم: 40
المدونة العامة للضرائب
المادة رقم 6

نظام الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 123 - الإعفاءات تعفى من القيمة المضافة حين الاستيراد: تعفى من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد: 1° -البضائع المشار إليها في المادة 91(I -"ألف 1° و 2° و 3°) أعلاه باستثناء الذرة والشعير ؛ ..... (الباقي لا تغيير فيه)	المادة 123 - الإعفاءات تعفى من القيمة المضافة حين الاستيراد: تعفى من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد: 1° -البضائع المشار إليها في المادة 91(I -"ألف 1° و 2° و 3° و 8°) أعلاه باستثناء الذرة والشعير ؛ ..... (الباقي لا تغيير فيه)	يهدف هذا التعديل الى الملائمة مع التعديل المقترح اعلاه في المادة 91 ، وذلك بتمتيع المنتجات الاساسية المعنية من الاعفاء أيضا من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد

الجمعية - البرلمان
فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
مجلس المستشارين

التعديل رقم: 41
المدونة العامة للضرائب
المادة رقم 6

نظام الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 123 - الإعفاءات تعفى من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد: .... 24° -السلع التجهيزية المعدة للتعليم الخاص أو التكوين المهني ..... لهذا الغرض (الباقي لا تغيير فيه)	المادة 123 - الإعفاءات تعفى من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد: ..... - 24°-السلع التجهيزية المعدة للتعليم الخاص أو التكوين المهني أو المؤسسات الجامعية ..... لهذا الغرض. (الباقي لا تغيير فيه)	يهدف هذا التعديل الى الملائمة مع التعديل المقترح للمادة 92 أعلاه و توسيع الاعفاء بالنسبة للمعدات و التجهيزات المستوردة من طرف المؤسسات الجامعية من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد

المملكة المغربية - البرلمان
فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب
مجلس المستشارين

التعديل رقم: 42
المدونة العامة للضرائب
المادة رقم6
الجزاءات الخاصة بالضريبة على الدخل

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة .-200الجزاءات المترتبة على مخالفة الأحكام المتعلقة بالإقرار بالمرتبات والأجور والمعاشات والإيرادات العمرية. I.-إذا لم..... III تتم تلقائيا تسوية وضعية أرباب العمل الذين لا يلتزمون بشروط الإعفاء المنصوص عليها في المادة57 (16° ° 20و° 21) أعلاه دون اللجوء إلى أي مسطرة. (الباقي بدون تغيير)	المادة .-200الجزاءات المترتبة على مخالفة الأحكام المتعلقة بالإقرار بالمرتبات والأجور والمعاشات والإيرادات العمرية. I.-إذا لم..... III تتم تلقائيا تسوية وضعية أرباب العمل الذين لا يلتزمون بشروط الإعفاء المنصوص عليها في المادة57 (16° ° 20و° 21 **و° 25)** أعلاه دون اللجوء إلى أي مسطرة. (الباقي بدون تغيير)	للملائمة مع التعديل المقترح للمادة 57 اعلاه القاضي بإرساء تحفيز جبائي لتسريع العودة الى الشغل.

المملكة المغربية - البرلمان * مجلس المستشارين * فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب

التعديل رقم: 43
المدونة العامة للضرائب
المادة 6
دخول حيز التطبيق وأحكام انتقالية

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 247. -XXXVII . - ألف – ترفع أو تخفض حسب الحالة «تدريجيا وبصفة انتقالية أسعار الضريبة على الشركات ..... 2026 كمايلي : 1- يرفع سعر الجدول % 10المطبق على الشركات التي يقل «أو يساوي ربحها الصافي عن ثلاث مائة ألف (300.000) درهم «كما يلي : « - % 12,5 برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2023؛ «-%15برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2024؛ «-%-17,5برسم السنة المحاسبية- المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2025؛ . « -% 20برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2026. (الباقي بدون تغيير)	المادة 247. -XXXVII . - ألف – ترفع أو تخفض حسب الحالة «تدريجيا وبصفة انتقالية أسعار الضريبة على الشركات ..... 2026 كمايلي : 1- يرفع سعر الجدول % 10المطبق على الشركات التي يقل «أو يساوي ربحها الصافي عن ثلاث مائة ألف (300.000) درهم «كما يلي : « - % 11برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2023؛ «-%12برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2024؛ «-%-13,5برسم السنة المحاسبية- المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2025؛ 15 %- » .برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2026. (الباقي بدون تغيير)	للملائمة مع التعديل المقترح أعلاه (المادة 19- I) و القاضي برفع الضريبة على المقاولات الصغرى و الصغرى جدا من 10% الى 15% بدلا من 10% الى 20% بالمائة المقترحة في المشروع.

المملكة المغربية - البرلمان
فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
مجلس المستشارين

التعديل رقم: 44
المدونة العامة للضرائب
المادة 6
دخول حيز التطبيق وأحكام انتقالية

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة - 247.**XXXVII** - ألف – ترفع أوتخفض حسب الحالة «تدريجيا وبصفة انتقالية أسعار الضريبة على الشركات ..... 2026 كما يلي :..... 2يرفع السعر النوعي المحدد في15%المطبق على الشركات المقامة «في مناطق التسريع الصناعي والشركات المكتسبة لصفة «القطب «المالي للدار البيضاء» كمايلي : «•بالنسبة للشركات التي يقل مبلغ ربحها الصافي عن مائة مليون درهم (100.000.000) «-16,25%برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح«يناير 2023؛ «-17,50%برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من	المادة - 247.**XXXVII** - ألف – ترفع أو تخفض حسب الحالة «تدريجيا وبصفة انتقالية أسعار الضريبة على الشركات ..... 2026 كما يلي :..... 2يرفع السعر النوعي المحدد في15%المطبق على الشركات المقامة «في مناطق التسريع الصناعي والشركات المكتسبة لصفة «القطب «المالي للدار البيضاء ~~» كمايلي :~~ ~~•» بالنسبة للشركات التي يقل مبلغ ربحها الصافي عن مائةمليون)درهم100.000.000(«~~ ~~«-16,25%برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح«يناير2023؛~~ ~~«-17,50%برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح«يناير2024؛~~	للملائمة مع التعديل المقترح أعلاه (المادة 19- I) و القاضي برفع الضريبة على المقاولات الصغرى و الصغرى جدا من 10% الى 15% بدلا من 10% الى 20% بالمائة المقترحة في المشروع

تعديلات فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
مجلس المستشارين

فاتح«يناير 2024؛ «-18,75%برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح«يناير 2025؛ «-20%برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير.2026« «• بالنسبة للشركات التي يساوي أويفوق مبلغ ربحها الصافي مائة «مليون(100.000.000)درهم « - 20 %برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح«يناير 2023؛ « - 25 %برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح«يناير 2024؛ « - 30 %برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2025؛ « - 35 %برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح «يناير. (الباقي بدون تغيير)	~~«-18,75%برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح«يناير 2025؛~~ ~~«-20%برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير.2026«~~ **«• بالنسبة للشركات و** التي يساوي أويفوق مبلغ ربحها الصافي مائة «مليون(100.000.000)درهم: « - 20 %برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح «يناير 2023؛ « - 25 %برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح «يناير 2024؛ « - 30 %برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح «يناير 2025؛ « - 35 %برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح «يناير. (الباقي بدون تغيير)	

التعديل رقم: 45
المدونة العامة للضرائب
المادة 6
دخول حيز التطبيق وأحكام انتقالية

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة - 247. **XXXVII** - . ألف – ترفع أو تخفض حسب الحالة. «تدريجيا وبصفة انتقالية أسعار الضريبة على الشركات ..... 2026كمايلي :..... 3يرفع سعر % 20الجاري به العمل في 31ديسمبر 2022والمطبق .... غير أنه يظل سعر % 20 السالف الذكر مطبقا : «-على الشركات ..... «-4يخفض سعر ..... (الباقي بدون تغيير)	المادة - 247. **XXXVII** - . ألف – ترفع أو تخفض حسب الحالة. «تدريجيا وبصفة انتقالية أسعار الضريبة على الشركات ..... 2026كمايلي :..... 3يرفع سعر % 20الجاري به العمل في 31ديسمبر 2022والمطبق .... غير أن يظل سعر % 20 السالف الذكر يخفض الى 15 % مطبق-: بالنسبة للشركات «-على شركات ..... «-4يخفض سعر ..... (الباقي بدون تغيير)	للملائمة مع التعديل المقترح أعلاه (المادة 19- 1) و القاضي برفع الضريبة على المقاولات الصغرى و الصغرى جدا من 10% الى 15% بدلا من 10% الى 20% بالمانة المقترحة في المشروع

المملكة المغربية - البرلمان
فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
مجلس المستشارين

التعديل رقم: 46
المدونة العامة للضرائب
المادة 6
دخول حيز التطبيق وأحكام انتقالية

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة -247 .XXXVII - . ألف – ترفع أو تخفض حسب الحالة «تدريجيا وبصفة انتقالية أسعار الضريبة على الشركات ..... 2026كمايلي : ..... -4يخفض سعر % 26المطبق على الشركات المزاولة لنشاط «صناعي والتي يقل مبلغ ربحها الصافي عن مائة مليون (100.000.000) «درهم كما يلي : «-%24,50برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2023؛» «-%23برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2024؛» «-%21,50برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2025؛» «-%20برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2026.» (الباقي بدون تغيير)	المادة - 247.XXXVII - ألف – ترفع أو تخفض حسب الحالة«تدريجيا وبصفة انتقالية أسعار الضريبة على الشركات ..... 2026كمايلي : ..... -4يخفض سعر % 26المطبق على الشركات المزاولة لنشاط «صناعي والتي يقل مبلغ ربحها الصافي عن مائة مليون (100.000.000) «درهم كما يلي : «-24 %»برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2023؛» «-21%» برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2024؛» «-18%»برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2025؛» «-15%»برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2026. (الباقي بدون تغيير)	للملائمة مع التعديل المقترح أعلاه (المادة 19- I) و القاضي برفع الضريبة على المقاولات الصغرى و الصغرى جدا من 10% الى 15% بدلا من 10% الى 20% بالمائة المقترحة في المشروع

تعديلات فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023

التعديل رقم: 47
المدونة العامة للضرائب
المادة 6
دخول حيز التطبيق وأحكام انتقالية

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 247- .XXXVII - . ألف – ترفع أوتخفض حسب الحالة«تدريجيا وبصفة انتقالية أسعار الضريبة على الشركات ..... كمايلي : ..... -5يرفع أو يخفض، حسب الحالة، سعر الجدول المحدد في 31% «كمايلي : «•يخفض هذا السعر بالنسبة للشركات التي يفوق مبلغ ربحها «الصافي مليون (1.000.000) درهم ويقل عن مائة مليون(100.000.000)درهم ، «كما يلي « -28,25%برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2023؛«	المادة -247 .XXXVII - . ألف – ترفع أوتخفض حسب الحالة«تدريجيا وبصفة انتقالية أسعار الضريبة على الشركات ..... كمايلي ..... -5يرفع أو يخفض، حسب الحالة، سعر الجدول المحدد في 31% «كمايلي : «•يخفض هذا السعر بالنسبة للشركات التي يفوق مبلغ ربحها «الصافي مليون (1.000.000) درهم ويقل عن مائة مليون (100.000.000) درهم ، « كما يلي	للملائمة مع التعديل المقترح أعلاه (المادة 19- I) و القاضي برفع الضريبة على المقاولات الصغرى و الصغرى جدا من 10% الى 15% بدلا من 10% الى 20% المقترحة في المشروع

«- 25,50%برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح «يناير 2024؛ «-22,75%برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح «يناير 2025؛ «-20%برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير.2026 «•يرفع هذا السعر بالنسبة ..... (الباقي بدون تغيير)	27%- »برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير ؛2023« 23% -»برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2024؛ 19%-»برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2025؛ 15%-»برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير.2026 «•يرفع هذا السعر بالنسبة ..... (الباقي بدون تغيير)	

المملكة المغربية - البرلمان
مجلس المستشارين
مربن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

التعديل رقم: 48
المدونة العامة للضرائب
المادة 6
دخول حيز التطبيق وأحكام انتقالية

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة247 **XXXVII** - ألف – ترفع أو تخفض حسب الحالة «تدريجيا وبصفة انتقالية أسعار الضريبة على الشركات ..... 2026 كما يلي : ..... -6يرفع سعر % 37المطبق على مؤسسات الائتمان والهيئات «المعتبرة في حكمها وبنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير ومقاولات «التأمين وإعادة التأمين كما يلي : .... (الباقي بدون تغيير)	المادة247 **XXXVII** - ألف – ترفع أو تخفض حسب الحالة «تدريجيا وبصفة انتقالية أسعار الضريبة على الشركات ..... 2026 كما يلي : ..... **6-يرفع** **ترفع الأسعار المطبقة على شركات الاتصالات و شركات استيراد و تسويق المحروقات وكذا** سعر % 37المطبق على مؤسسات الائتمان والهيئات «المعتبرة في حكمها وبنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير ومقاولات «التأمين وإعادة التأمين كما يلي : .... (الباقي بدون تغيير)	للملائمة مع التعديل المقترح أعلاه (المادة 19- I) و القاضي بتطبيق سعر 40 بالمائة على شركات الاتصالات و شركات استيراد و تسويق المحروقات

التعديل رقم: 49
المدونة العامة للضرائب
المادة 6
دخول حيز التطبيق وأحكام انتقالية

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 247- .XXXVII - ألف – ترفع أو تخفض حسب الحالة «تدريجيا وبصفة انتقالية أسعار الضريبة على الشركات ..... 2026 كما يلي : ..... جيم - يخفض تدريجيا وبصفة انتقالية سعر 15%المتعلق «بالضريبة المحجوزة في المنبع الجاري به العمل في 31ديسمبر 2022. «والمنصوص عليه في المادتين 19و73 - II - جيم -°3 من المدونة «المذكورة، بالنسبة لعوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول « المعتبرة في حكمها الموزعة والمتأتية من الأرباح المحققة برسم كل«سنة محاسبية مفتوحة خلال الفترة الممتدة من	المادة - .XXXVII - .247ألف – ترفع أو تخفض حسب الحالة «تدريجيا وبصفة انتقالية أسعار الضريبة على الشركات ..... 2026 كما يلي : ..... ~~جيم - يخفض تدريجيا وبصفة انتقالية سعر 15%المتعلق «بالضريبة المحجوزة في المنبع الجاري به العمل في 31ديسمبر 2022.~~ ~~«والمنصوص عليه في المادتين 19و73 - II - جيم -°3 من المدونة «المذكورة، بالنسبة لعوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول « المعتبرة في حكمها الموزعة والمتأتية من الأرباح المحققة برسم كل«سنة محاسبية مفتوحة خلال الفترة~~	للملائمة مع التعديل المقترح أعلاه (المادة 19- IV) و الرامي الى إبقاء سعر الضريبة على عوائد الأسهم في 15 بالمائة بدل 10 بالمائة، و ذلك ارتباطا بالتعديل المقترح بشأن تخفيض الضريبة على الشركات على المقاولات الصغرى و الصغرى جدا

فاتح يناير 2023 إلى«غاية 31ديسمبر 2026 كما يلي :	~~الممتدة من فاتح يناير 2023 إلى«غاية 31ديسمبر 2026 كما يلي :~~	
« - 13,75%برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من« فاتح يناير 2023؛	~~« - 13,75%برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من« فاتح يناير 2023؛~~	
« - 12,50 %برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من «فاتح يناير 2024؛	~~« - 12,50 %برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من «فاتح يناير 2024؛~~	
« - 11,25 %برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من «فاتح يناير 2025؛	~~« - 11,25 %برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من «فاتح يناير 2025؛~~	
« - 10 %برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من« فاتح يناير 2026.	~~« - 10 %برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من« فاتح يناير 2026.~~	
«غير أنه تظل عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة «في حكمها الموزعة والمتأتية من الأرباح المحققة برسم السنوات «المحاسبية المفتوحة قبل فاتح يناير 2023خاضعة لسعر 15%	~~«غير أنه تظل عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة «في حكمها الموزعة والمتأتية من الأرباح المحققة برسم السنوات «المحاسبية المفتوحة قبل فاتح يناير 2023خاضعة لسعر 15%~~	
«تعتبر عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في «حكمها الموزعة مقتطعة برسم السنوات المحاسبية الأقدم.	~~«تعتبر عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في «حكمها الموزعة مقتطعة برسم السنوات المحاسبية الأقدم.~~	
(الباقي بدون تغيير)	(الباقي بدون تغيير)	

التعديل رقم: 50
المدونة العامة للضرائب
المادة 6
دخول حيز التطبيق وأحكام انتقالية

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة247 **XXXVII** - ألف – ترفع أو تخفض حسب الحالة «تدريجيا وبصفة انتقالية أسعار الضريبة على الشركات ..... 2026 كما يلي: ..... جيم - يخفض .... الأقدم	المادة247 **XXXVII** - ألف – ترفع أو تخفض حسب الحالة «تدريجيا وبصفة انتقالية أسعار الضريبة على الشركات ..... 2026 كما يلي: ..... جيم - يخفض .....الأقدم **دال- في ما يخص أسعار الضريبة المحجوزة من المنبع المطبقة على المكافآت المشار إليها في المادة 15المكررة، تطبق بصفة انتقالية كما يلي:** **1- بالنسبة للسعر المنصوص عليه في المادة IV-19 – باء:** **« - 5 % برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير2023؛** **- 6,50 % برسم السنة المحاسبية**	للملائمة مع التعديلات المقترحة على المادتين 19 و 73 أعلاه الرامية بإرساء الضريبة المحجوزة من المنبع المطبقة على المكافآت المشار إليها في المادة 15المكررة، بكيفية تدريجية.

المملكة المغربية - البرلمان
فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
مجلس المستشارين

	المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2024؛ « - 8 % برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2025؛ - 10 % برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2026 2- بالنسبة للسعر المنصوص عليه في المادة II-73 – جيم: « - 10 % برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2023؛ - 11,50% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2024؛ « - 13 % برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2025؛ - 15 % برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2026.	

المملكة المغربية - البرلمان
مجلس المستشارين
فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

التعديل رقم: 51
المادة 8
إعانة الدولة لدعم السكن

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 8 تحدث إعانة الدولة لدعم السكن لفائدة مقتنيي مساكن مخصصة للسكن الرئيسي وتحدد بنص تنظيمي أشكال هذه الإعانة وكيفيات منحها. ..... (الباقي لا تغيير فيه) .	المادة 8 تحدث إعانة الدولة لدعم السكن لفائدة مقتنيي مساكن مخصصة للسكن الرئيسي، **و ذلك في حدود 10 بالمائة من ثمن الشراء دون أن تتجاوز الاعانة المذكورة ثمانين الف (80000) درهم.** وتحدد بنص تنظيمي أشكال هذه الإعانة وكيفيات منحها. ..... (الباقي لا تغيير فيه)	يهدف هذا التعديل الى تقوية الترخيص البرلماني في ما يخص الاعانة المقترحة في ما يخص السكن. و هكذا، يقترح التنصيص صراحة على حجم الاعانة في نص المشروع . لذا، يقترح تحديد سقف اقصى للإعانة في 80000 درهم و ذلك اخذا بعين الاعتبار ان الالية المعمول بها حاليا تقدم الدعم، بالإضافة للسكن الاقتصادي و السكن ذا التكلفة المنخفضة، للمساكن المخصصة للطبقة المتوسطة التي يساوي ثمنها او يقل عن 800000 درهم. وعليه، فان النسبة والسقف المقترحين يحافظان على مكتسبات الفئات الاجتماعية المعنية.

المملكة المغربية - البرلمان
فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
مجلس المستشارين

التعديل رقم: 52
تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "الحساب الخاص بالصيدلية المركزية"
المادة 20 المكررة

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
تغير وتتمم على النحو التالي، أحكام المادة 28 من قانون المالية 1.64 للسنة المالية 1964، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف الصادر في20 ذي القعدة 1383 (13 أبريل 1964 (كما وقع تغييرها وتتميمها. المادة 28 ..... الجانب الدائن - حصيلة بيع المواد الصيدلية - حصيلة بيع العتاد الطبي وعتاد الاستغلال - مخصصات الميزانية العامة - الهبات و الوصايا - موارد متنوعة	تغير وتتمم على النحو التالي، أحكام المادة 28 من قانون المالية 1.64 للسنة المالية 1964، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف الصادر في20 ذي القعدة 1383 (13 أبريل 1964 (كما وقع تغييرها وتتميمها. المادة 28 ..... الجانب الدائن - حصيلة بيع المواد الصيدلية - حصيلة بيع العتاد الطبي وعتاد الاستغلال - مخصصات الميزانية العامة ..... **-30 % من المبالغ المحصلة من الرسوم المبينة في الجدول "ض" من الفصل 9 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.340 الصادر في 25 من شوال**	يهدف هذا التعديل الى ادراج مادة جديدة على مشروع قانون المالية تمكن من تخصيص نسبة من الضريبة الداخلية على الاستهلاك المقترح تطبيقها في هذا المشروع على المنتجات المحتوية على السكر الى الصندوق المسمى "الحساب الخاص بالصيدلة المركزية". اذا كان التضريب المقترح يشكل الية وقائية للتقليل من المخاطر الصحية المرتبطة بالمنتجات المحتوية للسكر فان ذلك لا يعفى من إرساء الية علاجية مستدامة للمرضى المعنيين. اقتراح تخصيص هذه النسبة الى الحساب المعني من شانه ضمان مزيد من الموارد والقيام بتدخلاته في احسن الظروف.

(الباقي لا تغيير فيه)	1397) 9 أكتوبر 1977 (بتحديد المقادير المطبقة على البضائع والمصوغات المفروضة عليها ضريبة الاستهلاك الداخلي وكذا المقتضيات الخاصة بهذه البضائع والمصوغات، كما تم تغييره و تتميمه - الهبات و الوصايا - موارد متنوعة (الباقي لا تغيير فيه) .	

التعديل رقم: 53

المادة 24

حذف المناصب المالية الشاغرة على إثر إحالة الموظفين الذين يشغلونها على التقاعد

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
تتمم على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير 2023أحكام الفقرة الثالثة- من المادة 43 من القانون المالي رقم 8.96 للسنة المالية، 1996-1997الصادربتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.77بتاريخ 12من صفر 1417(29يونيو 1996) كما وقع تغييرها وتتميمها : «المادة43 (الفقرة 3) ولا تطبق ..... للوقاية المدنية.. «والمناصب المالية الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.	تتمم على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير 2023أحكام الفقرة الثالثة- من المادة 43 من القانون المالي رقم 8.96 للسنة المالية، 1996-1997الصادربتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.77 بتاريخ 12 من صفر 1417(29يونيو 1996) كما وقع تغييرها وتتميمها : «المادة43 (الفقرة 3) ولا تطبق ..... للوقاية المدنية «والمناصب المالية الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية **ولا تطبق كذلك الاحكام السابقة على المناصب الشاغرة المتعلقة بالأطر الطبية وشبه الطبية لدى وزارة الصحة و الحماية الاجتماعية.**	يهدف هذا التعديل الى تمتيع وزارة الصحة و الحماية الاجتماعية في ما يخص المقتضيات التي تلزم بحذف المناصب المالية الشاغرة على إثر إحالة الموظفين الذين يشغلونها على التقاعد، و ذلك للدواعي التالية: أولا: لانجاح تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية ثانيا: الخصاص الكبير المسجل على مستوى الأطر الصحية، الشيء الذي تكون له انعكاسات سلبية عميقة على مستوى صحة المواطنين. ثانيا: الأعداد الكبيرة والمتزايدة من الموظفين الذين يحالون على التقاعد كل سنة بهذا القطاع.

التعديل رقم: 54
المادة 25
ترشيد استعمال المناصب المالية التي أصبحت شاغرة
خلال السنة المالية

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
تتمم على النحو التالي..... للوقاية المدنية «والمناصب المالية الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.	تتمم على النحو التالي..... للوقاية المدنية «والمناصب المالية الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية. **ولا تطبق كذلك الاحكام السابقة على المناصب الشاغرة المتعلقة بالأطر الطبية وشبه الطبية لدى وزارة الصحة و الحماية الاجتماعية.**	نفس تعليل التعديل السابق على المادة 24 اعلاه

المملكة المغربية - البرلمان
مجلس المستشارين
فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

التعديل رقم:55
المادة 40
جدول التوازن

النص الحالي/ النص بالمشروع		التعديل المقترح		تبرير التعديل
-موارد الحسابات الخصوصية للخزينة.....	110.374.805.000	-موارد الحسابات الخصوصية للخزينة.....	**120.474.805.000**	يهدف هذا التعديل الى: اولا- الملائمة التعديل القاضي بإحداث مادة جديدة على مشروع قانون المالية (المادة 20 المكررة أعلاه) تمكن من تخصيص نسبة من الضريبة الداخلية على الاستهلاك المقترح تطبيقها في هذا المشروع على المنتجات المحتوية على السكر الى الصندوق المسمى "الحساب الخاص بالصيدلة المركزية". و بما أن الحكومة لم تعط أي تقدير مالي في الجدول أ_ I بشان المداخيل المتوقعة للضريبة المعنية في الميزانية العامة مبررة ذلك بغياب معايير وطنية لتحديد نسبة السكر في المنتجات المعنية، فان هذا التعديل أضاف مبلغا جزافيا ب 100 مليون درهم لحساب الصندوق المعني ثانيا: الرفع من سقف اعتمادات صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي من 10 مليار درهم الى 20 مليار درهم، و ذلك لإنجاح ورش الحماية الاجتماعية، و ذلك للاعتبارات التالية: أولا: لان المشروع يبقي على نفس الغلاف المالي للسنة المالية 2022 بالرغم من أن السنة المالية ستعرف، كما التزمت بذلك الحكومة، بداية تنزيل تعميم التعويضات العائلية والتي ستكلف لوحدها 19 مليار درهم ثانيا، لان تعميم التأمين الاجباري على المرض يكلف، كما جاء في تقديم السيدة الوزيرة لمشروع القانون هذا، 9,5 مليار درهم وعليه نعتبر ان الإبقاء على نفس الاعتمادات للسنة الماضية لايعطي الانطباع بان الحكومة عازمة على تسريع تنزيل هذا الورش الحيوي بالنسبة لبلادنا
-نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة.....	111.786.619.000	-نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة.....	**121.886.619.000**	
رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة)	**-1.411.814.000**	رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة)	**-1.411.814.000**	

التعديل رقم: 56
المادة 40
الجدول "أ"
III-الحسابات الخصوصية للخزينة

النص الحالي/ النص بالمشروع			التعديل المقترح			تبرير التعديل
3.1.0.0.1.12.001	الحساب الخاص بالصيدلية المركزية	1 900 000 000	3.1.0.0.1.12.001	الحساب الخاص بالصيدلية المركزية	~~1 9~~ 2 000 000 000	يهدف هذا التعديل الى الملائمة مع التعديل المقترح على جدول التوازن أعلاه من نفس المادة 40
3.1.0.0.1.13.024	صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي	10 000 000 000	3.1.0.0.1.13.024	صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي	~~1~~ 20 000 000 000	

التعديل رقم: 57
المادة 44
التدبير الفعال لنفقات الاستثمار

النص الحالي/ النص بالمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
يؤذن للحكومة، خلال السنة المالية 2023 ، في تطبيق احتياطات اعتراضية لاعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار من الميزانية العامة. تحدد نسبة الاحتياطات للاعتمادات المذكورة في 15 %.	**(تنسخ)-** **يؤذن للحكومة، خلال السنة المالية 2020 ، في تطبيق احتياطات اعتراضية لاعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار من الميزانية العامة. تحدد نسبة الاحتياطات للاعتمادات المذكورة في 15 %.**	يهدف التعديل الى نسخ هذه المادة لدواعي دستورية وموضوعية: الدواعي الدستورية: -لان القانون التنظيمي للمالية الذي يحدد، بمقتضى الفصل 75 من الدستور، الشروط التي وفقها يصوت البرلمان على مشاريع قوانين المالية، لا ينص على هذه الاحتياطات. و اذا كان هدا التدبير المقترح مستمد من التجربة الفرنسية فان القانون التنظيمي للمالية بهذا البلد ينص صراحة على هذه الاحتياطات في فصله 51 و هو ما لا يتحقق في الحالة المغربية مما يجعل من التدبير المقترح مسا بالترخيص البرلماني و افراغه من مضمونه. -كما أن التدبير المقترح يتعارض مع المادة 68 من القانون التنظيمي للمالية و الذي ينص على أنه " تحدد بمرسم يتخذ باقتراح من الوزير المكلف بالمالية جميع الاحكام التي من شأنها تحسين تدبير المالية العامة...". و عليه، يمكن للحكومة اتخاذ هكذا تدابير بمقتضى مرسوم في اطار تدبيرها للمالية العمومية. و هو ما تزكيه أيضا المادة 62 من القانون

		التنظيمي للمالية التي ذهبت الى حد اعطاء الحكومة حق وقف تنفيذ بعض اعتمادات الاستثمار خلال السنة المالية. -و عليه تعتبر هذه المادة فرسانا موازناتيا لا ينبغي حشره في مجال قانون المالية الذي يحدد، حسب منطوق فصله الاول، طبيعة و مبلغ و تخصيص تكاليف الدولة و التي لا تتضمن، حسب القسم الثاني من القانون التنظيمي للمالية، أية اشارة الى الاحتياطات الاعتراضية. <u>الدواعي الموضوعية:</u> - أن الإشكالية الفعلية لإدارة اعتمادات الاستثمار تتعلق بضعف التنفيذ و ليس العكس حيث لايتجاوز معدل تنفيذ ميزانية استثمارات الوزارات معدل 50 بالمائة عند متم شتنبر 2022.

المملكة المغربية - البرلمان
مجلس المستشارين
فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

CGEM

تعديلات فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
على مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023



التعديل رقم 1

النص الأصلي للمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
تعريفة الرسوم الجمركية **المادة 4** **ابتداء من فاتح يناير 2023، تغير على النحو التالي، تعريفة رسوم الاستيراد المحددة بالمادة 4 ...، كما وقع تغييره و تتميمه**	**تعريفة الرسوم الجمركية** **المادة 4** **ابتداء من فاتح يناير 2023، تغير على النحو التالي، تعريفة رسوم الاستيراد المحددة بالمادة 4 ...، كما وقع تغييره و تتميمه** .... **-فارق تعريفة بسعر 10% لأي منتج صناعي الشبه جاهز أيا كان البلد المستورد منه؛** **-30% لأي منتج نهائي أيا كان البلد المستورد منه.**	يهدف هذا التعديل إلى التنصيص على فارق التعريفة بالنسبة لأي منتج صناعي شبه نهائي بنسبة 10% بهدف تقليل الفوارق بين الدول التي وقع معها المغرب اتفاقيات التبادل الحر والدول الأخرى، وبالتالي الحفاظ على تنافسية إنتاجنا الوطني، و30% حيث سيقلل هذا الإصلاح الانحراف الواقع بين المستوردين والمنتجين المحليين و سيخفف الضغط على القدرة الشرائية للأسر. منتج شبه جاهز = Produit semi fini منتج نهائي = Produit fini

المغربية - البرلمان ☆ مجلس المستشارين ☆ فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

التعديل رقم 2

النص الأصلي للمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
تعريفة الرسوم الجمركية **المادة 4** **ابتداء من فاتح يناير 2023، تغير على النحو التالي، تعريفة رسوم الاستيراد المحددة بالمادة 4 ...، كما وقع تغييره و تتميمه:**	**تعريفة الرسوم الجمركية** **المادة 4** **ابتداء من فاتح يناير 2023، تغير على النحو التالي، تعريفة رسوم الاستيراد المحددة بالمادة 4 ...، كما وقع تغييره و تتميمه:**	يهدف هذا التعديل إلى الحد من معاناة قطاع التغليف المغربي اليوم مع نقص في الورق المقوى المصنوع من العجين و المعاد تدويره، إذ توجد صعوبات في الحصول على الإمدادات من المشغلين العاديين (الاتحاد الأوروبي) الذين فرضوا حصة شراء على المنتجين المحليين. مشغلي هذا القطاع يرغبون في أن يكونوا قادرين على الحصول على مصدر من البلدان الأخرى التي ليس للمغرب اتفاقية تبادل حر معها.

الترميز		النوع	رسم الاستيراد	وحدة الكمية
.....	.....	.....	.....	.....
48.10		ورق و ورق مقوى، مطلي على وجه واحد أو وجهين.....		
		.....		
4810.92		-ورق و ورق مقوى آخر:		
		--متعدد الطبقات	10	كلغ
		--ورق دوبليكس.....	17,5	كلغ
4810.99		--غيرها.....		
		.....		

الترميز		النوع	رسم الاستيراد	وحدة الكمية
.....	.....	.....	.....	.....
~~48.10~~		~~ورق و ورق مقوى، مطلي على وجه واحد أو وجهين.....~~		
		~~.....~~		
~~4810.92~~		~~-ورق و ورق مقوى آخر:~~		
		~~--متعدد الطبقات~~	~~10~~	~~كلغ~~
		~~--ورق دوبليكس.....~~	~~17,5~~	~~كلغ~~
~~4810.99~~		~~--غيرها.....~~		
		~~.....~~		

المغربية - البرلمان ☆ مجلس المستشارين
فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

النص كما جاء في المشروع	نص التعديـل	تبرير التعديل
تعريفة الرسوم الجمركية **المادة 4**	**تعريفة الرسوم الجمركية** **المادة 4**	يهدف هذا التعديل إلى تشجيع ودعم الإنتاج الوطني لمرشحات السيارات عبر تقليص كلفة الانتاج، و ذلك بإضافة المكونات البلاستيكية المستخدمة في تصنيع مرشحات السيارات إلى باقي مدخلات صناعة التي يقترح تخفيض رسم الاستيراد المطبق عليها في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2023. و للإشارة فقد تمت دراسة التخفيض المقترح في اجتماع اللجنة الاستشارية للواردات المنعقد يوم 11 نونبر 2022.
7 10 21 8421.99 84.21 أجهزة طرد مركزي، بما فيها أجهزة التجفيف بالطرد المركزي؛ الات وأجهزة ترشيح أو تنقية السوائل أو الغازات .... -- غيرها ----لمحركات العربات : ----- قاعدة من معادن عادية على شكل أسطواني بسمك يتراوح بين 2,5 مم و 4 مم .....و بقطر خارجي يتجاوز 95 مم 17,5 كلغ - ----- غيرها..... 40 كلغ -	تخفيض رسم الاستيراد المطبق على المكونات البلاستيكية المستخدمة في تصنيع مرشحات السيارات التي تندرج تحت البند التعريفي 8421.99 من 40 ٪ إلى 17.5 ٪.	

التعديل رقم 4

النص الأصلي للمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
الضرائب الداخلية على الاستهلاك **الفصل 9 – تحدد وفقا للجداول أ – ت -.... – ض بعده و المفصلة في هذا الفصل:** ض) الضرائب الداخلية على الاستهلاك المطبقة على المنتجات المحتوية على السكر:	**الضرائب الداخلية على الاستهلاك** **الفصل 9 – تحدد وفقا للجداول أ – ت -.... – ض بعده و المفصلة في هذا الفصل:** ض) الضرائب الداخلية على الاستهلاك المطبقة على المنتجات المحتوية على السكر:	يهم التعديل استبدال النسبتين الخاصتين بفئتي الشوكولاتة موضوع التعديل. الاقتصار على العتبات المقترحة من مديرية الجمارك بالنسبة لسنة 2023، على أساس أن يتم المصادقة على المعايير في السنوات المقبلة.

بيان المنتجات	السكر المضاف ب غرام/100 غرام أو ب غرام/100 مل	وحدة التحصيل	المقادير بالدرهم
1-بسكويت.....	نسبة تفوق 50	100 كلغ	70
2-حلويات.....	نسبة تفوق 70	كذلك	300
3-شوكولاتة:			
-- كتل و ألواح و مسحوق الشوكولاتة.....	نسبة تفوق 60	100 كلغ	200
-- غيرها (محشوة و عجينة الدهن)	نسبة تفوق 50	كذلك	150
4-منتجات الألبان:			
--لبن رائب "زبادي" مهيئ على شكل مشروب.....	نسبة تفوق 10	100 كلغ	40
--حلوى لبنية.....	نسبة تفوق 20	كذلك	40
--حليب مركز.....	نسبة تفوق 50	كذلك	40
5-مربى و خبيص (مرملاد).....	نسبة تفوق 60	100 كلغ	50
6-مشروبات محضرة من الماء و عصير الفواكه أو مركز عصير الفواكه و التي تحتوي على نسبة عشرة بالمئة (10%) أو أكثر.....	نسبة تفوق 9	100 كلغ	12,5

بيان المنتجات	السكر المضاف ب غرام/100 غرام أو ب غرام/100 مل	وحدة التحصيل	المقادير بالدرهم
1-بسكويت.....	نسبة تفوق 50	100 كلغ	70
2-حلويات.....	نسبة تفوق 70	كذلك	300
3-شوكولاتة:			
-- كتل و ألواح و مسحوق الشوكولاتة.....	نسبة تفوق 50	100 كلغ	200
-- غيرها (محشوة و عجينة الدهن)	نسبة تفوق 60	كذلك	150
4-منتجات الألبان:			
--لبن رائب "زبادي" مهيئ على شكل مشروب.....	نسبة تفوق 10	100 كلغ	40
--حلوى لبنية.....	نسبة تفوق 20	كذلك	40
--حليب مركز.....	نسبة تفوق 50	كذلك	40
5-مربى و خبيص (مرملاد).....	نسبة تفوق 60	100 كلغ	50
6-مشروبات محضرة من الماء و عصير الفواكه أو مركز عصير الفواكه و التي تحتوي على نسبة عشرة بالمئة (10%) أو أكثر.....	نسبة تفوق 9	100 كلغ	12,5

المغربية - البرلمان
مجلس المستشارين
فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

التعديل رقم 5

النص الأصلي للمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
أولا – قيمة البضائع **أ) عند الاستيراد** **الفصل 20 المكرر مرتين – 1°** لتحديد القيمة في الجمرك للبضائع المستوردة المشار إليها في الفصل 20، تضاف إلى الثمن المدفوع فعلا أو الثمن المستحق: أ)..... ..... ج) الإتاوات و حقوق الترخيص المتعلقة بالبضائع التي يجري تقييمها و التي يجب أن يدفعها المشتري سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، كشرط لبيع البضائع التي يجري تقييمها، عندما لا تكون هذه الإتاوات و حقوق الترخيص مدمجة في الثمن المدفوع فعلا أو المستحق.	**أولا – قيمة البضائع** **أ) عند الاستيراد** **الفصل 20 المكرر مرتين – 1°** لتحديد القيمة في الجمرك للبضائع المستوردة المشار إليها في الفصل 20، تضاف إلى الثمن المدفوع فعلا أو الثمن المستحق: أ)..... ..... ج) الإتاوات و حقوق الترخيص المتعلقة بالبضائع التي يجري تقييمها و التي يجب أن يدفعها المشتري سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، كشرط لبيع البضائع التي يجري تقييمها، عندما لا تكون هذه الإتاوات و حقوق الترخيص مدمجة في الثمن المدفوع فعلا أو المستحق **على الجزء الذي يفوق 5% من رقم المعاملات.**	وفقًا لهذه الفصل، يمكن إضافة الإتاوات التي تشكل شرطًا للبيع ومرتبطة بالسلع المنسوبة إلى أسعار البضائع المستخدمة في حساب الرسوم الجمركية. ويهدف هذا التعديل إلى حصر تطبيق مقتضيات هذه المادة على الجزء الذي يفوق 5% من رقم المعاملات فقط.

المغربية - البرلمان ★ مجلس المستشارين
فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

التعديل رقم 6

النص الأصلي للمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 6 – الإعفاءات ب- الإعفاءات الدائمة من الضريبة و فرضها بالأسعار المخفضة بصفة دائمة **ألف –** .... **جيم – الإعفاءات الدائمة من الضريبة المحجوزة في المنبع** تعفى من الضريبة على الشركات المحجوزة في المنبع : **1° –** عوائد الأسهم و حصص المشاركة و الدخول المعتبرة في حكمها التالية: -الربائح.....بالضريبة على الشركات. و تدخل.....تخفيض نسبته 100%. و تقلص نسبة هذا التخفيض إلى 40% عندما تتأتى العائدات المذكورة من الأرباح المتعلقة بكراء العقارات المبنية الموزعة من طرف هيئات التوظيف الجماعي العقاري التي تفتح رأس مالها لمشاركة العموم عن طريق بيع الأسهم الموجودة بنسبة لا تقل عن 40%.	**المادة 6 – الإعفاءات** ب- الإعفاءات الدائمة من الضريبة و فرضها بالأسعار المخفضة بصفة دائمة **ألف –** .... **جيم – الإعفاءات الدائمة من الضريبة المحجوزة في المنبع** تعفى من الضريبة على الشركات المحجوزة في المنبع: **1° –** عوائد الأسهم و حصص المشاركة و الدخول المعتبرة في حكمها التالية: -الربائح.....بالضريبة على الشركات. و تدخل.....تخفيض نسبته 100%. و تقلص نسبة هذا التخفيض إلى **60%** عندما تتأتى العائدات المذكورة من الأرباح المتعلقة بكراء العقارات المبنية الموزعة من طرف هيئات التوظيف الجماعي العقاري التي تفتح رأس مالها لمشاركة العموم عن طريق بيع الأسهم الموجودة بنسبة لا تقل عن 40%، **و إلى 40% بالنسبة للعائدات المذكورة من الأرباح الموزعة من طرف هيئات التوظيف الجماعي ذات قواعد التشغيل المبسطة المخصصة للمستثمرين المؤهلين، دون إجبارها على فتح رأس مالها لمشاركة العموم.**	تهدف هذه التعديلات إلى: -عدم السماح بتقديم الحصة العينية وبالتالي تصبح المستأجر الخاص بها؛ - عدم محاصرة أولئك الذين أنشأوا هيئات التوظيف الجماعي العقاري على أساس الأحكام الضريبية السابقة؛ - يجب أن يتعلق المعيار التمييزي بالمساهمين وليس بهيئات التوظيف الجماعي العقاري. وبالتالي يجب أن يتعلق الشرط بالمساهمين وليس بالهيئات (يجب ألا يعتمد المساهم على قرارات هيئات التوظيف الجماعي العقاري أو المساهمين الآخرين)؛ - من الضروري تشجيع وصول الأشخاص الطبيعيين إلى هيئات التوظيف الجماعي العقاري من خلال تشجيع إنشاء الهيئات التي لا يمكن أن تبدأ إلا من قبل المستثمرين المؤسسيين؛ - يجب ألا تفضل الضرائب نظامًا واحدًا (هيئات التوظيف الجماعي العقاري لعامة الناس) على نظام آخر، كما هو الحال بالنسبة للحكم المنصوص عليه؛ - تشجيع فتح رأس المال لمساهمين آخرين.

المغربية - البرلمان ☆ مجلس المستشارين ☆ فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

المملكة المغربية * البرلمان * مجلس المستشارين
فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

التعديل رقم 7

توضيح النظام الجبائي المطبق على شركات السمسرة في التأمين وإعادة التأمين المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء"

النص كما جاء في المشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 6.- الإعفاءات I.- الإعفاءات الدائمة من الضريبة ..... باء- (تلسخ) **جيم -الإعفاءات الدائمة من الضريبة المحجوزة في المنبع** تعفى من الضريبة على الشركات المحجوزة في المنبع: **1°-** عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها التالية: -الربائح..... .... الظهير الشريف رقم 1.95.1 بتاريخ 24 من شعبان 1415 (26 يناير 1995)؛ - الربائح وغيرها من عوائد المساهمة المماثلة ذات مصدر أجنبي المدفوعة أو الموضوعة رهن الإشارة أو المقيدة في حساب أشخاص غير مقيمين من قبل الشركات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، باستثناء المؤسسات المقاولات المالية المشار إليها في البندين1 و2 من المادة 4 من المرسوم بقانون رقم 2.20.665 الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء، كما تمت المصادقة عليه بموجب القانون رقم 70.20 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.102 بتاريخ 16 من جمادى الأولى 1442 (31 ديسمبر 2020)؛ - الأرباح	**المادة 6.- الإعفاءات** I.- الإعفاءات الدائمة من الضريبة ..... باء- (تلسخ) **جيم -الإعفاءات الدائمة من الضريبة المحجوزة في المنبع** تعفى من الضريبة على الشركات المحجوزة في المنبع: **1°-** عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها التالية: -الربائح..... .... الظهير الشريف رقم 1.95.1 بتاريخ 24 من شعبان 1415 (26 يناير 1995)؛ - الربائح وغيرها من عوائد المساهمة المماثلة ذات مصدر أجنبي المدفوعة أو الموضوعة رهن الإشارة أو المقيدة في حساب أشخاص غير مقيمين من قبل الشركات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، باستثناء مؤسسات الائتمان ومقاولات التأمين وإعادة التأمين المشار إليها في البندين1 و2 من المادة 4 من المرسوم بقانون رقم 2.20.665 الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء، كما تمت المصادقة عليه بموجب القانون رقم 70.20 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.102 بتاريخ 16 من جمادى الأولى 1442 (31 ديسمبر 2020)؛ - الأرباح	يهدف هذا التعديل إلى استثناء فقط مؤسسات الائتمان ومقاولات التأمين وإعادة التأمين من الامتيازات المخولة للقطب المالي للدار البيضاء، وذلك من أجل تمكين شركات السمسرة في التأمين وإعادة التأمين من الاستفادة من هذه الامتيازات، على اعتبار أنها مقاولات غير مالية تخضع للضريبة وفق القواعد العامة بالسعر العادي. وبالتالي سيمكن هذا التعديل شركات السمسرة السالفة الذكر من الاستفادة من الإعفاء من الضريبة المحجوزة في المنبع على الربائح ذات المصدر الأجنبي المدفوعة لأشخاص غير مقيمين. كما يتقرح في نفس الصدد، التنصيص على إعفاء هذه الشركات من الضريبة على الشركات طوال مدة الخمس (5) سنوات الأولى لاكتساب صفة "القطب المالي للدار البيضاء".

.....	.....	
..... الطائرات المخصصة للنقل الدولي.	..... الطائرات المخصصة للنقل الدولي.	
دال - (تنسخ)	**دال - (تنسخ)**	
II.- الإعفاءات المؤقتة من الضريبة	**II.- الإعفاءات المؤقتة من الضريبة**	
.....	.....	
باء -الإعفاءات المؤقتة	**باء -الإعفاءات المؤقتة**	
.....	.....	
.....	.....	
.....	.....	
.....المادتين 186 و208 أدناه.	.....المادتين 186 و208 أدناه.	
6°- تستفيد شركات الخدمات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء"، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، باستثناء المقاولات المالية المشار إليها في البندين 1 و 2 من المادة 4 من المرسوم بقانون رقم 2.20.665 السالف الذكر من الإعفاء من مجموع الضريبة على الشركات طوال مدة خمس (5)سنوات محاسبية متتالية تبتدئ من السنة المحاسبية الأولى التي تم فيها الحصول على الصفة المذكورة.	6°- تستفيد شركات الخدمات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء"، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، باستثناء **مؤسسات الائتمان ومقاولات التأمين وإعادة التأمين** المشار إليها في البندين 1 و 2 من المادة 4 من المرسوم بقانون رقم 2.20.665 السالف الذكر من الإعفاء من مجموع الضريبة على الشركات طوال مدة خمس (5) سنوات محاسبية متتالية تبتدئ من السنة المحاسبية الأولى التي تم فيها الحصول على الصفة المذكورة.	**نفس التعديل** فيما يخص إعفاء شركات السمسرة من الضريبة على الشركات طوال مدة الخمس (5) سنوات الأولى لاكتساب صفة "القطب المالي للدار البيضاء".
7°- تستفيد الشركات	7°- تستفيد الشركات	



التعديل رقم 8

إيقاف تطبيق الإعفاء المخول للشركات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" عند انقضاء السنتين (60) شهرا الأولى الموالية لتاريخ تأسيسها

النص كما جاء في المشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 6.- II.- الإعفاءات المؤقتة من الضريبة ..... **باء -الإعفاءات المؤقتة** ....المادتين 186 و208 أدناه. 6°- تستفيد شركات الخدمات المكتسبة .... المحاسبية الأولى التي تم فيها الحصول على الصفة المذكورة. 7°- تستفيد الشركات	**المادة 6.- II.- الإعفاءات المؤقتة من الضريبة** ..... **باء -الإعفاءات المؤقتة** ....المادتين 186 و208 أدناه. 6°- تستفيد شركات الخدمات المكتسبة .... المحاسبية الأولى التي تم فيها الحصول على الصفة المذكورة. **غير أنه يتوقف تطبيق هذا الإعفاء عند انقضاء السنتين (60) شهرا الأولى الموالية لتاريخ تأسيس الشركات المعنية.** 7°- تستفيد الشركات	يهدف هذا التعديل إلى **تفادي منح الإعفاء الكلي من الضريبة على الشركات لمدة خمس سنوات مرتين لفائدة شركات الخدمات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء"** والتي سبق لها أن استفادت من هذا الإعفاء قبل اكتساب هذه الصفة. وذلك، بالتنصيص على إيقاف تطبيق الإعفاء المخول لهذه الشركات عند انقضاء السنتين (60) شهرا الأولى الموالية لتاريخ تأسيسها. مما سيمكن من ترشيد هذا الإعفاء وتوجيهه إلى الشركات المستهدفة الحديثة التي لم يسبق لها الاستفادة من الإعفاء الخماسي، كما هو منصوص عليه في القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي.

التعديل رقم 9

إحداث إمكانية خصم مخصصات مؤن الاستثمار لفائدة شركات الخدمات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء"

النص الحالي	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 10.- التكاليف القابلة للخصم تشمل التكاليف القابلة للخصم حسب مدلول المادة 8 أعلاه: I.- ..... II.- ..... III.- التكاليف غير الجارية المتكونة من: ألف -..... جيم-..... 1°-..... ..... السنة الأولى لتملك السلع المذكورة.	المادة 10.- التكاليف القابلة للخصم تشمل التكاليف القابلة للخصم حسب مدلول المادة 8 أعلاه: I.- ..... II.- ..... III.- التكاليف غير الجارية المتكونة من: ألف -..... جيم-..... 1°-..... ..... السنة الأولى لتملك السلع المذكورة. **2° - مخصصات مؤن الاستثمار المكونة من لدن شركات الخدمات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء"** **مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في البند XXXVII- واو من المادة 247 أدناه، تكون مؤن الاستثمار من لدن شركات الخدمات التي تستفيد من النظام الجبائي المنصوص عليه في المادة 6 أعلاه لفائدة "القطب المالي للدار البيضاء"، في حدود 25% من الربح الخاضع للضريبة بعد ترحيل العجز وقبل مباشرة الضريبة قصد إنجاز استثمار في سندات مساهمة، وذلك في حدود 30% من هذا الاستثمار، شريطة:** **- أن يتم إنجاز هذا الاستثمار خلال السنة المحاسبية الموالية لسنة تكوين المؤن السالفة الذكر في سندات مساهمة في الشركات التي تم إحداثها في المغرب؛** **- أن يتم الاحتفاظ بالسندات المقتناة لمدة لا تقل عن أربع (4) سنوات ابتداء من تاريخ اقتنائها.** **ويجب أن تدلي الشركة المعنية لإدارة الضرائب ببيان وفق نموذج تعده الإدارة يكون مرفقا بالإقرار بالحصيلة المفروضة عليها الضريبة المنصوص عليه في المادة 20-I أدناه.** **كما يجب أن تدرج مؤونة الاستثمار في خصوم الموازنة تحت عنوان**	يهدف التعديل المقترح إلى منح خصم من أساس فرض الضريبة على شركات الخدمات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" يحدد في 25% كمؤونة للاستثمار، من أجل حصر السعر الفعلي للضريبة على الشركات المطبق عليها في 15%، وذلك للحفاظ على تنافسية وجاذبية هذا القطب. كما يقترح في هذا الصدد الإحالة على نص تنظيمي لتحديد القطاعات التي يجب أن يستثمر فيها مبلغ المؤونة المذكور للملاءمة مع توجهات ميثاق الاستثمار الهادفة لدعم بعض القطاعات الأولوية التي سيتم تحديدها بنص تنظيمي.

	خاص يبرز عن كل سنة محاسبية مبلغ كل مخصص. يعاد إدراج المؤونة أو قسط المؤونة غير المستعمل للغرض المعد له داخل الأجل المشار إليه أعلاه من طرف الشركة أو تلقائيا من طرف الإدارة بدون اللجوء إلى مساطر تصحيح الأساس المفروض عليه الضريبة، وذلك برسم سنة تكوين هذه المؤونة.	

التعديل رقم 10

استثناء شركات الخدمات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" والمنشآت التي تزاول أنشطتها في مناطق التسريع الصناعي وكذا الشركات التي تلتزم باستثمار مبلغ لا يقل عن 1 مليار (000 000 000 1) درهم على مدى 5 سنوات من تطبيق سعر 35%

النص كما جاء في المشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 19.- سعر الضريبة I.- السعر العادي للضريبة مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في البند XXXVII-ألف من المادة 247 أدناه، يحدد سعر الضريبة على الشركات كما يلي: ألف- 20%؛ باء- 35%، فيما يخص الشركات التي يساوي أو يفوق ربحها الصافي مائة مليون (000 000 100) درهم؛	المادة 19.- سعر الضريبة I.- السعر العادي للضريبة مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في البند XXXVII-ألف من المادة 247 أدناه، يحدد سعر الضريبة على الشركات كما يلي: ألف- 20%؛ باء- 35%، فيما يخص الشركات التي يساوي أو يفوق ربحها الصافي مائة مليون (000 000 100) درهم، باستثناء: 1) شركات الخدمات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" التي تستفيد من النظام الجبائي المنصوص عليه في المادة 6 أعلاه؛ 2) الشركات التي تزاول أنشطتها في مناطق التسريع الصناعي المنصوص عليها في المادة 6 (II-باء-8°) أعلاه؛ 3) الشركات المحدثة ابتداء من فاتح يناير 2023، باستثناء المؤسسات والمقاولات العمومية والشركات التابعة لها طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، التي تلتزم في إطار اتفاقية مبرمة مع الدولة باستثمار مبلغ لا يقل عن 1 مليار (000 000 000 1) درهم، خلال مدة خمس (5) سنوات ابتداء من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية. ويطبق هذا الاستثناء شريطة: - أن تستثمر الشركات المعنية المبلغ المذكور في المستعقرات المجسدة؛ - أن تحتفظ بهذه المستعقرات لمدة لا تقل عن عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ اقتنائها. ويجب أن تدلي لإدارة الضرائب ببيان يتضمن لاسيما المبلغ	يهدف هذا التعديل إلى استثناء شركات الخدمات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" والمنشآت التي تزاول أنشطتها في مناطق التسريع الصناعي وكذا الشركات التي تلتزم باستثمار مبلغ لا يقل عن 1 مليار درهم على مدى 5 سنوات من تطبيق سعر 35% عندما يتعدى مبلغ ربحها الصافي مائة مليون (000 000 100) درهم، وذلك للمحافظة على جاذبية هذه المناطق وضمانا لتنافسية هذه الشركات على الصعيد الدولي.

النص كما جاء في المشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
غير أنه عندما يقل الربح الصافي	الإجمالي المستثمر برسم كل سنة وطبيعة المستطرات المتعلقة بالنشاط المستثمر فيه وكذا تاريخ اقتنائها وثمنها، وذلك وفق نموذج تعده الإدارة يكون مرفقا بالإقرار بالحصيلة المفروضة عليها الضريبة المنصوص عليه في المادة 20-I أدناه. كما يجب أن ترفق نسخة من الاتفاقية بالإقرار بالحصيلة المفروضة عليها الضريبة برسم السنة المحاسبية الأولى التي تم خلالها إبرام هذه الاتفاقية. غير أنه عندما يقل الربح الصافي	

تعديل رقم 11

تخفيض سعر الضريبة المحجوزة في المنبع على المكافآت المخولة للغير

النص كما وافق عليه مجلس النواب	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 19.- سعر الضريبة I.- السعر العادي للضريبة ..... **IV.- أسعار الضريبة المحجوزة في المنبع** تحدد أسعار الضريبة على الشركات المحجوزة في المنبع كما يلي: ..... باء - **10%** من : - ..... - مبلغ ..... البند XXXVII-"جيم" من المادة 247 أدناه؛ - مبلغ المكافآت المشار إليها في المادة 15 المكررة أعلاه، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، المخولة للأشخاص الاعتباريين الخاضعين للضريبة على الشركات؛ **جيم-** 20%.....	المادة 19.- سعر الضريبة I.- السعر العادي للضريبة ..... **IV.- أسعار الضريبة المحجوزة في المنبع** تحدد أسعار الضريبة على الشركات المحجوزة في المنبع كما يلي: **ألف- 5% من مبلغ المكافآت المشار إليها في المادة 15 المكررة أعلاه، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، المخولة للأشخاص الاعتباريين الخاضعين للضريبة على الشركات و المؤداة من طرف الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية والشركات التابعة لها ؛** **باء- 10%** من: - ..... - مبلغ ..... البند XXXVII-"جيم" من المادة 247 أدناه؛ ~~- مبلغ المكافآت المشار إليها في المادة 15 المكررة أعلاه، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، المخولة للأشخاص الاعتباريين الخاضعين للضريبة على الشركات؛~~ **جيم-** 20%.....	يهدف هذا التعديل إلى تخفيض سعر الضريبة المحجوزة في المنبع على المكافآت المخولة للغير بالنسبة للأشخاص الاعتباريين من **10%** إلى **5%** مع حصر تطبيق هذا الحجز على المكافآت المدفوعة من طرف الدولة أو المؤسسات والمنشآت العمومية. وذلك، استجابة لطلب الملزمين المعنيين من أجل تخفيف عبء الحجز في المنبع على خزينتهم وتقريب سعر هذا الحجز من السعر الفعلي للضريبة المؤداة في آخر السنة، وكذا من أجل تخفيف وتحسين التدبير الإداري للاستردادات المحتملة. أما بالنسبة للأشخاص الذاتيين، فيقترح لنفس الأسباب تخفيض سعر الضريبة المحجوزة في المنبع على المكافآت المخولة لهم من **15%** إلى **10%**. **(سيتم التطرق لهذا التعديل في المادة 73)**

الجمعية المغربية - البرلمان ☆ مجلس المستشارين ☆ فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

التعديل رقم 12
تشجيع الادخار في عقود تأمين التقاعد

النص كما جاء في المشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 28.- خصوم من مجموع الدخل الخاضع للضريبة	المادة 28.- خصوم من مجموع الدخل الخاضع للضريبة	
يخصم من مجموع الدخل ..... المادة 25 أعلاه:	يخصم من مجموع الدخل ..... المادة 25 أعلاه:	
I -.	I -.	
II -.	II -.	
III.- ألف- في حدود 10% من.....	III.- ألف- في حدود 10% من.....	
..... إلى المستحقين ابتداء من بلوغهم خمسين سنة كاملة من العمر.	..... إلى المستحقين ابتداء من بلوغهم خمسة وأربعين سنة كاملة من العمر.	يهدف هذا التعديل إلى: - تخفيض السن الواجب بلوغه من طرف المؤمن له من 50 سنة إلى 45 سنة؛ - رفع نسبة الخصم المطبق على رأس مال المفروضة عليه الضريبة عند انتهاء مدة العقد من 40% إلى 70% بالنسبة للمبلغ الذي يساوي أو يقل عن 168.000 درهم و40% لما زاد عن ذلك؛ - تخفيض سعر الحجز في المنبع المطبق على استرداد اشتراكات وأقساط عقود تأمين التقاعد من 30% إلى 15%، عند عدم احترام أحد الشروط (مدة 8 سنوات أو بلوغ سن الخمسة وأربعين). وذلك من أجل تشجيع الادخار في عقود تأمين التقاعد.
إذا كان الخاضع للضريبة	إذا كان الخاضع للضريبة	
.....	.....	
..... الأقساط أو الاشتراكات المذكورة.	..... الأقساط أو الاشتراكات المذكورة.	
إذا انتهت مدة العقد	إذا انتهت مدة العقد	
..... المادة 73 - I أدناه وبعد طرح نسبة قدرها 40% وتنجيم المبلغ على مدة لا تتجاوز أربع سنوات.	..... المادة 73 - I أدناه وبعد طرح نسبة قدرها sucr من المبلغ الذي يساوي أو يقل عن 168.000 درهم و 40% لما زاد عن ذلك وتنجيم المبلغ على مدة لا تتجاوز أربع سنوات.	
ويخضع المدين ..... المادة 200 أدناه.	ويخضع المدين ..... المادة 200 أدناه.	
عندما يقوم المؤمن له باسترداد اشتراكاته قبل انتهاء مدة ثماني(8) سنوات أو قبل بلوغه سن الخمسين، تفرض الضريبة على مجموع مبلغ الاسترداد عن ..... المعني بالأمر وفق السعر المنصوص عليه في المادة 73(II-زاي-°8) أدناه، من غير أي طرح، وذلك دون الإخلال ..... المادة 200 أدناه.	عندما يقوم المؤمن له باسترداد اشتراكاته قبل انتهاء مدة ثماني(8) سنوات أو قبل بلوغه سن الخمسة وأربعين، تفرض الضريبة على مجموع مبلغ الاسترداد عن ..... المعني بالأمر وفق السعر المنصوص عليه في المادة 73(II-جيم-°5) أدناه، من غير أي طرح، وذلك دون الإخلال ..... المادة 200 أدناه.	
وتعتبر التسبيقات التي يستفيد منها المؤمن له قبل انتهاء مدة العقد أو قبل بلوغه سن الخمسين أو قبلهما معا، بمثابة استرداد خاضع للضريبة كما هو منصوص عليه أعلاه.	وتعتبر التسبيقات التي يستفيد منها المؤمن له قبل انتهاء مدة العقد أو قبل بلوغه سن الخمسة وأربعين، بمثابة استرداد خاضع للضريبة كما هو منصوص عليه أعلاه.	
يجب على مستحق.....	يجب على مستحق.....	

التعديل رقم 13

تشجيع الادخار في عقود تأمين التقاعد

النص كما جاء في المشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 40.- I - يخضع الأشخاص.....	المادة 40.- I - يخضع الأشخاص.....	**الملاءمة**
.....	.....	يهدف التعديل إلى رفع رقم الأعمال السنوي برسم الخدمات المقتمة لفائدة نفس الزبون من طرف المقاول الذاتي أو الخاضع للضريبة وفق نظام المساهمة المهنية الموحدة والذي يخضع ما زاد عنه للحجز في المنبع، من **50 000 درهم** إلى **80 000 درهم**.
..... أو نشاط.	..... أو نشاط.	
غير أنه عندما يفوق رقم الأعمال السنوي برسم الخدمات المقدمة لفائدة نفس الزبون مبلغ خمسين ألف (50.000) درهم، ..... المنصوص عليه في المادة 73 (II - زاي-9°) أدناه."	غير أنه عندما يفوق رقم الأعمال السنوي برسم الخدمات المقدمة لفائدة نفس الزبون مبلغ **ثمانين ألف (80.000)** درهم، ..... المنصوص عليه في المادة 73 (II - زاي-8°) أدناه."	كما يقترح تحيين الإحالة على المادة 73-II-زاي-**8°** تبعا لتغيير ارقام الفقرات بعد إدراج التعديل المتعلق بخفض سعر الضريبة المحجوزة في المنبع على استرداد اشتراكات وأقساط عقود تأمين التقاعد من 30% إلى 15%.

المملكة المغربية - البرلمان
فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
مجلس المستشارين

التعديل رقم 14

تشجيع الادخار في عقود تأمين التقاعد

النص كما جاء في المشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 42 المكررة .-تحديد أساس فرض الضريبة يخضع الأشخاص .... المادة 73-III أدناه، على رقم الأعمال السنوي المحصل عليه. الزبون مبلغ خمسين ألف (50.000) درهم، يخضع ما زاد عن هذا المبلغ .... المنصوص عليه في المادة 73 (II - زاي-9°) أدناه. يظل صافي زائد	المادة 42 المكررة .-تحديد أساس فرض الضريبة يخضع الأشخاص .... المادة 73-III أدناه، على رقم الأعمال السنوي المحصل عليه. غير أنه عندما يفوق ..... الزبون مبلغ ثمانين الف (80.000) درهم، يخضع ما زاد عن هذا المبلغ .... المنصوص عليه في المادة 73 (II - زاي-8°) أدناه. يظل صافي زائد	- الملائمة مع التعديل المتعلق برفع رقم الأعمال السنوي الذي يخضع ما زاد عنه للحجز في المنبع، من 50 000 درهم إلى 80 000 درهم. ويتعلق الأمر في هذه المادة 42 المكررة بالتنصيص على نفس التدبير فيما يخص نظام المقاول الذاتي. - تحيين الإحالة على المادة 73-II-زاي-8° تبعا لتغيير ارقام الفقرات بعد إدراج التعديل المتعلق بخفض سعر الضريبة المحجوزة في المنبع على استرداد اشتراكات وأقساط عقود تأمين التقاعد من 30% إلى 15%.

المملكة المغربية - البرلمان
مجلس المستشارين
فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

التعديل رقم 15

النص الأصلي للمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 57 – الإعفاءات **1° -** .... **7° –** و بصرف النظر عن جميع الأحكام المخالفة، في حدود مليون (1.000.000) درهم بالنسبة لمجموع مبلغ التعويضات التالية: ت) التعويض عن الفصل عن العمل؛ ث) التعويض عن المغادرة الطوعية للعمل؛ ج) و جميع التعويضات عن الضرر الممنوحة في حالة الفصل عن العمل. و في حالة الجمع بين أكثر من تعويض لا يمكن، بأي حال من الأحوال، أن يتعدى مجموع مبلغ التعويضات المعفى من الضريبة على الدخل مليون (1.000.000) درهم المشار إليه أعلاه.	**المادة 57 – الإعفاءات** **1° -** .... **7° –** و بصرف النظر عن جميع الأحكام المخالفة، في حدود **ثلاث ملايين (3.000.000) درهم** بالنسبة لمجموع مبلغ التعويضات التالية: أ) التعويض عن الفصل عن العمل؛ ب) التعويض عن المغادرة الطوعية للعمل؛ ج) و جميع التعويضات عن الضرر الممنوحة في حالة الفصل عن العمل. و في حالة الجمع بين أكثر من تعويض لا يمكن، بأي حال من الأحوال، أن يتعدى مجموع مبلغ التعويضات المعفى من الضريبة على الدخل **ثلاث ملايين (3.000.000) درهم بالنسبة للأجراء الذين لا يفوق سنهم خمس و خمسين (55) سنة و الإعفاء في حدود ستة و ثلاثون (36) شهرا بالنسبة للأجراء الذين يفوق سنهم خمس و خمسين (55) سنة.**	يهدف التعديل الذي يخص الأجراء الذين يتعدى سنهم 55 سنة إلى أخذ قابلية التوظيف المنخفضة للغاية لكبار السن في هذا العمر في عين الاعتبار، إضافة إلى المخاطر العالية للحفاظ على نفس مستوى العمل الذي شجعته آلية المغادرة الطوعية، وبالتالي المخاطرة بتجديد منخفض من خلال توظيف الشباب.

المملكة المغربية - البرلمان
فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
مجلس المستشارين

التعديل رقم 16

النص الأصلي للمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 57 – الإعفاءات تعفى من الضريبة على الدخل : **1°** - .... **13°** – مبلغ السندات التي تمثل مصاريف الإطعام أو التغذية المسلمة من لدن المشغلين لمأجوريهم قصد تمكينهم من تسديد مجموع أو بعض أثمان الوجبات أو المواد الغذائية و ذلك في حدود ثلاثين (30) درهم عن كل مأجور و عن كل يوم من أيام العمل.	**المادة 57 – الإعفاءات** تعفى من الضريبة على الدخل : **1°** - .... **13°** – مبلغ السندات التي تمثل مصاريف الإطعام أو التغذية المسلمة من لدن المشغلين لمأجوريهم قصد تمكينهم من تسديد مجموع أو بعض أثمان الوجبات أو المواد الغذائية و ذلك في حدود أربعين (40) درهما عن كل مأجور و عن كل يوم من أيام العمل.	سيسمح هذا الإجراء بتخصيص حل تموين للموظفين في شكل محفظة رقمية، من خلال شبكة من الشركاء في جميع أنحاء الإقليم، مع خلق فرص الشغل في مجال تموين الشركات ولكن أيضًا من خلال مكافحة القطاع الغير مهيكل.

المملكة المغربية - البرلمان
فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
مجلس المستشارين

تعديل رقم 17

إعفاء الوهبات المسلمة مباشرة إلى المستفيدين منها

النص كما وافق عليه مجلس النواب	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 57.- الإعفاءات تعفى من الضريبة على الدخل: .... **24°**-الامتيازات ..... هذا الإعفاء.	المادة 57.- الإعفاءات تعفى من الضريبة على الدخل: .... **24°**-الامتيازات ..... هذا الإعفاء؛ **25°**- الوهبات المسلمة مباشرة إلى المستفيدين منها من غير أن يتدخل المشغل في ذلك.	يهدف هذا التعديل إلى إعفاء الوهبات المسلمة مباشرة إلى المستفيدين منها من غير أن يتدخل المشغل في ذلك من الضريبة على الدخل وذلك من أجل تفادي إلزام المشغل بحجز الضريبة على دخول لم يتسلمها أو تولى جمعها.

المملكة المغربية - البرلمان
فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
مجلس المستشارين

تعديل رقم 18

إعفاء الوهبات المسلمة مباشرة إلى المستفيدين منها

النص كما وافق عليه مجلس النواب	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 58.- تحديد الدخل الإجمالي المفروضة عليه الضريبة	المادة 58.- تحديد الدخل الإجمالي المفروضة عليه الضريبة	
I.-.....	I.-.....	
II .- حالات خاصة:	**II .- حالات خاصة:**	الملائمة
ألف -الوهبات	**ألف -الوهبات**	للملائمة مع التدبير المتعلق بإعفاء الوهبات المسلمة مباشرة إلى المستفيدين منها.
تحجز الضريبة المستحقة على الوهبات في المنبع وفق الشروط التالية:	تحجز الضريبة المستحقة على الوهبات **في المنبع** إذا تسلمها المشغل من المتعامل معهم أو تولى جمعها، **وفي هذه الحالة** وجب أن يقوم بحجز الضريبة المستحقة من مجموع مبلغ الوهبات ومبلغ الأجرة التي تضاف إليها إن اقتضى الحال.	
1°- إذا تسلم المشغل الوهبات من المتعامل معهم أو تولى جمعها، وجب أن يقوم بحجز الضريبة المستحقة من مجموع مبلغ الوهبات ومبلغ الأجرة التي تضاف إليها إن اقتضى الحال؛	~~2°-إذا سلمت الوهبات إلى المستفيدين منها مباشرة من غير أن يتدخل المشغل في ذلك، قدر المبلغ المفروضة عليه الضريبة منها بصورة جزافية على أساس النسبة المعمول بها عموما وفق الأعراف المحلية؛~~	
2°-إذا سلمت الوهبات إلى المستفيدين منها مباشرة من غير أن يتدخل المشغل في ذلك، قدر المبلغ المفروضة عليه الضريبة منها بصورة جزافية على أساس النسبة المعمول بها عموما وفق الأعراف المحلية؛	~~3° -إذا أضيفت الوهبات إلى أجرة ثابتة، باشر المشغل الحجز المنصوص عليه أعلاه، فإن تعذر عليه القيام بذلك لكونه لا يدفع أجرة ثابتة إلى مستخدمه وجب على هذا الأخير أن يسلمه مبلغ الضريبة المستحقة على الوهبات التي قبضها ويتعين على المشغل أن يدفع المبلغ المذكور إلى الخزينة في أن واحد مع مبالغ الضريبة المحجوزة المتعلقة بالمبالغ التي دفعها بنفسه إلى مستخدمه؛~~	
3° -إذا أضيفت الوهبات إلى أجرة ثابتة، باشر المشغل الحجز المنصوص عليه أعلاه، فإن تعذر عليه القيام بذلك لكونه لا يدفع أجرة ثابتة إلى مستخدمه وجب على هذا الأخير أن يسلمه مبلغ الضريبة المستحقة على الوهبات التي قبضها ويتعين على المشغل أن يدفع المبلغ المذكور إلى الخزينة في أن واحد مع مبالغ الضريبة المحجوزة المتعلقة بالمبالغ التي دفعها بنفسه إلى مستخدمه؛	~~4°- في حالة امتناع المستفيد من الوهبات تسليم المشغل مبلغ الضريبة المستحقة عليها يظل هذا الأخير مسؤولا شخصيا عن دفع مبلغ الضريبة إلى الخزينة وله أن يرجع على المستخدم المعني لاسترداد مجموع المبالغ التي يكون قد دفعها.~~	
4°- في حالة امتناع المستفيد من الوهبات تسليم المشغل مبلغ الضريبة المستحقة عليها يظل هذا الأخير مسؤولا شخصيا عن دفع مبلغ الضريبة إلى الخزينة وله أن يرجع على المستخدم المعني لاسترداد مجموع المبالغ التي يكون قد دفعها.		

المملكة المغربية - البرلمان
فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
مجلس المستشارين

تعديل رقم 19

تخفيض سعر الضريبة المحجوزة في المنبع على المكافآت المخولة للغير

النص كما وافق عليه مجلس النواب	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 73.- سعر الضريبة	المادة 73.- سعر الضريبة	يهدف التعديل إلى تخفيض سعر الحجز في المنبع على المكافآت المخولة للأشخاص الذاتيين من 15% إلى 10% وذلك لنفس الأسباب التي سبق تقديمها في التعديل المتعلق بالأشخاص الاعتباريين.
I. -	I. -	
II.-أسعار خاصة	II.-أسعار خاصة	
يحدد سعر	يحدد سعر	
باء- 10% :	باء- 10% :	
1° -	1° -	
.....	.....	
7°- فيما يخص مبلغ عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها المبينة في المادة 13 أعلاه، مع مراعاة أحكام البند XXXVII-جيم من المادة 247 أدناه.	7°- فيما يخص مبلغ عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها المبينة في المادة 13 أعلاه، مع مراعاة أحكام البند XXXVII-جيم من المادة 247 أدناه؛	
	8°- فيما يخص المكافآت المشار إليها في المادة 15 المكررة أعلاه، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، المخولة للأشخاص الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة.	
جيم -15% فيما يخص:	جيم -15% فيما يخص:	
1° -	1° -	
.....	.....	
4°- المبلغ..... (120.000) درهم؛	4°- المبلغ..... (120.000) درهم.	
5°- المكافآت المشار إليها في المادة 15 المكررة أعلاه، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، المخولة للأشخاص الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة.	~~5°- المكافآت المشار إليها في المادة 15 المكررة أعلاه، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، المخولة للأشخاص الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة.~~	
دال- (بنسخ)	دال- (بنسخ)	
واو- 20%:	واو- 20%:	
.....	.....	

المملكة المغربية
فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
* مجلس المستشارين *

التعديل رقم 20
تشجيع الادخار في عقود تأمين التقاعد

النص كما جاء في المشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 73.- سعر الضريبة	المادة 73.- سعر الضريبة	
I. -	I. -	الملاءمة
II.-أسعار خاصة	**II.-أسعار خاصة**	يهدف هذا التعديل إلى:
يحدد سعر	يحدد سعر	- تخفيض سعر الحجز في المنبع المطبق على استرداد اشتراكات وأقساط عقود تأمين التقاعد من 30% إلى 15%، عند عدم احترام أحد الشروط (مدة 8 سنوات أو بلوغ سن الخمسة وأربعين) ملاءمة مع التعديل المتعلق بتشجيع الادخار في عقود تأمين التقاعد؛
باء-	باء-	- إعادة ترقيم الفقرة 9° من II-زاي بعد حذف الفقرة 8° منها وادراجها في II-جيم من المادة 73.
.....	.....	
جيم -15% فيما يخص:	**جيم -15% فيما يخص:**	
1° -	1° -	
.....	.....	
5°-	5°- المبلغ الإجمالي لاسترداد الاشتراكات والأقساط قبل انتهاء مدة ثماني (8) سنوات أو قبل بلوغ سن الخمسة و أربعين، المنصوص عليه في المادة 28-III - ألف أعلاه.	
.....	دال-.....	
دال-.....	.....	
.....	.....	
.....	**زاي -30 % :**	
زاي -30 % :	1°-	
1°-	.....	
.....	.....	
.....	.....	
.....	7°-بالنسبة للأرباح ..... 144-II أدناه؛	
7°-بالنسبة للأرباح ..... 144-II أدناه؛	~~8°- فيما يخص المبلغ الإجمالي لاسترداد الاشتراكات والأقساط قبل انتهاء مدة ثماني (8) سنوات أو قبل بلوغ سن الخمسين، المنصوص عليه في المادة 28-III - ألف أعلاه~~	
8°- فيما يخص المبلغ الإجمالي لاسترداد الاشتراكات والأقساط قبل انتهاء مدة ثماني (8) سنوات أو قبل بلوغ سن الخمسين، المنصوص عليه في المادة 28-III - ألف أعلاه؛		
9°- فيما يخص ما زاد عن مبلغ رقم الأعمال المشار إليه في المادة		

45 المكررة-II أعلاه. III. -..... .....تنظيمي. تبرئ الاقتطاعات بالأسعار المحددة في "باء" (**1° و6° و7°**) و "جيم"(**1° و2°**) و "واو" .....و "زاي" (3° و7° و**9°**) من البند II والبند III أعلاه من الضريبة على الدخل."	**8°**- فيما يخص ما زاد عن مبلغ رقم الأعمال المشار إليه في المادة 45 المكررة-II أعلاه. III. -..... .....تنظيمي. تبرئ الاقتطاعات بالأسعار المحددة في "باء" (1° و6° و7°) و "جيم"(1° و2°) و "واو" .....و "زاي" (3° و7° و**8°**) من البند II والبند III أعلاه من الضريبة على الدخل."	

المملكة المغربية - البرلمان
مجلس المستشارين
فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

تعديل رقم 21

توحيد سعر الضريبة على الدخل المطبق على الأرباح العقارية

النص الحالي	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 73.- أسعار الضريبة	المادة 73.- سعر الضريبة	يهدف هذا التعديل إلى توحيد سعر الضريبة على الدخل المطبق على الأرباح العقارية، وذلك بتطبيق سعر **20% عوض 30%** على الأرباح المحققة من التفويت الأول للعقارات غير المبنية المدرجة في المدار الحضري. وذلك من أجل التبسيط وتفادي الصعوبات التي يواجهها كل من الملزم والإدارة في تحديد التاريخ الفعلي لإدراج العقار المعني في المدار الحضري وما ينتج عن ذلك من منازعات.
I. -	I. -	
II.-أسعار خاصة	II.-أسعار خاصة	
يحدد سعر	يحدد سعر	
.....	.....	
واو- 20%:	**واو- 20%:**	
1°-	1°-	
.....	.....	
5°- ..... المنشأ الأجنبي؛	5°- ..... المنشأ الأجنبي؛	
6° - فيما يخص الأرباح العقارية الصافية المحصل عليها أو المثبتة المنصوص عليها في المادة II-61 أعلاه **باستثناء تلك المنصوص عليها في "زاي" -7° أدناه**، مع مراعاة أحكام المادة II -144 -1° أدناه؛	6° - فيما يخص الأرباح العقارية الصافية المحصل عليها أو المثبتة المنصوص عليها في المادة II-61 أعلاه ~~باستثناء تلك المنصوص عليها في "زاي" -7° أدناه~~، مع مراعاة أحكام المادة II -144 -1° أدناه؛	
7°- (ينسخ)	7°- (ينسخ)	
.....	.....	
زاي -30 %:	زاي -30 %:	
1°-	1°-	
.....	.....	
5°- فيما يخص التخفيضات	5°- فيما يخص التخفيضات	
.....	.....	
7°- بالنسبة للأرباح الصافية المحصل عليها أو المثبتة بمناسبة التفويت الأول بعوض للعقارات غير المبنية المدرجة في المدار الحضري، ابتداء من فاتح يناير 2013، أو تفويت بعوض للحقوق العينية العقارية المتعلقة بالعقارات المذكورة مع مراعاة أحكام المادة II-144 أدناه؛	7°- (ينسخ)	

المملكة المغربية - البرلمان
فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
مجلس المستشارين

8°- فيما يخص..... ..... III -..... ..... تنظيمي. تبرئ الاقتطاعات.....و "زاي" (3° و7° و9°) من البند II والبند III أعلاه من الضريبة على الدخل.	8°- فيما يخص..... ..... III -..... ..... تنظيمي. تبرئ الاقتطاعات .....و "زاي" (3° و~~7°~~ و9°) من البند II والبند III أعلاه من الضريبة على الدخل.	

المملكة المغربية - البرلمان
مجلس المستشارين
فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

تعديل رقم 22

الإبقاء على تطبيق الضريبة على الدخل بسعر 20% فيما يخص الأجور المدفوعة لأجراء شركات السمسرة في التأمين وإعادة التأمين المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء"

النص كما وافق عليه مجلس النواب	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 73.- سعر الضريبة	المادة 73.- سعر الضريبة	
I. -	I. -.....	
II.-أسعار خاصة	II.-أسعار خاصة	
يحدد سعر	يحدد سعر	
.....	.....	
.....	.....	
واو- 20%:	واو- 20%:	
1°-	1°-.....	
.....	.....	
.....	.....	
7°-(ينسخ)	7°-(ينسخ)	
9°- فيما يخص المرتبات والمكافآت والأجور الإجمالية المدفوعة للأجراء الذين يشغلون مناصب عمل لحساب الشركات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء"، وفق النصوص التشريعية و التنظيمية الجاري بها العمل، باستثناء المقاولات المالية المشار إليها في البندين1 و2 من المادة 4 من المرسوم بقانون رقم 2.20.665 السالف الذكر، وذلك لمدة أقصاها عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ توليهم لمهامهم.	9°- فيما يخص المرتبات والمكافآت والأجور الإجمالية المدفوعة للأجراء الذين يشغلون مناصب عمل لحساب الشركات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء"، وفق النصوص التشريعية و التنظيمية الجاري بها العمل، باستثناء مؤسسات الائتمان ومقاولات التأمين وإعادة التأمين المشار إليها في البندين1 و2 من المادة 4 من المرسوم بقانون رقم 2.20.665 السالف الذكر، وذلك لمدة أقصاها عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ توليهم لمهامهم.	يهدف هذا التعديل إلى الإبقاء على تطبيق الضريبة على الدخل بسعر 20% بالنسبة للمرتبات والمكافآت والأجور المدفوعة لأجراء شركات السمسرة في التأمين وإعادة التأمين المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء"، على اعتبار أن هذه الشركات تخضع للضريبة على الشركات بالسعر العادي كشركات وساطة تنحصر مهمتها في تسويق الخدمات.
غير أنه بإمكان الأجراء	غير أنه بإمكان الأجراء	

المملكة المغربية - البرلمان
فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
مجلس المستشارين

تعديل رقم 23

رفع سقف رقم الأعمال السنوي المحقق مع نفس الزبون الذي يخضع ما زاد عنه للحجز في المنبع

النص كما وافق عليه مجلس النواب	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 82 المكررة ثلاث مرات. – I.– يجب على الخاضع للضريبة ..... °7–..... II–41 – باء أعلاه، إن اقتضى الحال؛ °8– مبلغ رقم ..... والذي يفوق خمسين ألف (50.000) درهم.*	المادة 82 المكررة ثلاث مرات. – I.– يجب على الخاضع للضريبة ..... °7–..... II–41 – باء أعلاه، إن اقتضى الحال؛ °8– مبلغ رقم ..... والذي يفوق ثمانين ألف (80.000) درهم.*	الملائمة للملائمة مع التعديل المتعلق برفع رقم الأعمال السنوي الذي يخضع ما زاد عنه للحجز في المنبع، من 50 000 درهم إلى 80.000 درهم.

المملكة المغربية - البرلمان
مجلس المستشارين
فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

التعديل رقم 24

تمكين المهن المنظمة من الاستفادة من عتبة الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة المتعلقة بالأشخاص الذاتيين من مقدمي الخدمات والمحددة في 500.000 درهم

النص الأصلي	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 89.- العمليات المفروضة عليها الضريبة وجوبا	المادة 89.- العمليات المفروضة عليها الضريبة وجوبا	تمكين المهن المنظمة من الاستفادة من عتبة الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة المتعلقة بالأشخاص الذاتيين من مقدمي الخدمات والمحددة في 500.000 درهم.
I-تخضع للضريبة على القيمة المضافة :	I-تخضع للضريبة على القيمة المضافة :	
1°-.....	1°-.....	
.....	.....	
.....	.....	
12°- العمليات التي ينجزها كل شخص ذاتي أو اعتباري ، كيفما كان رقم الأعمال المحقق ، في نطاق مزاولة مهنة من المهن التالية :	12°- العمليات التي ينجزها كل شخص ذاتي أو اعتباري في نطاق مزاولة مهنة من المهن التالية :	
.....	.....	
.....	.....	
(الباقي لا تغيير فيه)	(الباقي لا تغيير فيه)	



التعديل رقم 25

تمكين المهن المنظمة من الاستفادة من عتبة الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة المتعلقة بالأشخاص الذاتيين من مقدمي الخدمات والمحددة في 500.000 درهم

النص الأصلي	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 91.- الإعفاء دون الحق في الخصم تعفى من الضريبة على القيمة المضافة: I-..... .... II- .... **3°-** البيوع والخدمات التي ينجزها الأشخاص الذاتيون من الصناع و مقدمي الخدمات الذين يساوي رقم أعمالهم السنوي أو يقل عن خمسمائة ألف (500.000)درهم ، باستثناء الأشخاص المشار إليهم في المادة-I-12° 89أعلاه. غير أنه إذا أصبح..... (الباقي لا تغيير فيه)	المادة 91.- الإعفاء دون الحق في الخصم تعفى من الضريبة على القيمة المضافة: I-..... .... II- .... **3°- بصفة اختيارية البيوع والخدمات التي ينجزها الأشخاص الذاتيون من الصناع و مقدمي الخدمات الذين يساوي رقم أعمالهم السنوي أو يقل عن خمسمائة ألف(500.000) درهم.** غير أنه إذا أصبح..... (الباقي لا تغيير فيه)	يهدف التعديل إلى تمكين المهن المنظمة المشار إليها في المادة 89-I-12° من المدونة العامة للضرائب، من الاستفادة من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة دون الحق في الخصم، المتعلق بالأشخاص الذاتيين من مقدمي الخدمات الذين يساوي رقم أعمالهم السنوي أو يقل عن500.000 درهم، ويتعلق الأمر ب: - المحامين والتراجمة والموثقين والعدول وأعوان القضاء؛ -المهندسين المعماريين والفانيين المحققين والمهندسين الفانيين والطبوغرافيين والمساحين والمهندسين والمستشارين والخبراء في جميع الميادين والمحاسبين المعتمدين و البياطرة.

التعديل رقم 26

النص الأصلي للمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 127 – الاتفاقات و المحررات الخاضعة لإجراء التسجيل **I** – التسجيل الإجباري ..... **ألف** - ..... **1°** - ..... **2°** - ..... **3°** - ..... **4°** - ..... **5°** - ..... **7°** - ..... **8°** – حوالات الديون.	**المادة 127 – الاتفاقات و المحررات الخاضعة لإجراء التسجيل** **I** – التسجيل الإجباري ..... **ألف** - ..... **1°** - ..... **2°** - ..... **3°** - ..... **4°** - ..... **5°** - ..... **7°** - ..... ~~**8°** – حوالات الديون.~~	للملاءمة مع التعديل رقم 33.

المملكة المغربية - البرلمان
مجلس المستشارين
فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

التعديل رقم 27

النص الأصلي للمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 129 – الإعفاءات تعفى من واجبات التسجيل: **I -** .... **V** – المحررات المتعلقة بعمليات القرض : **1° -** .... **9°** – المحررات المثبتة .... السالف الذكر.	**المادة 129 – الإعفاءات** تعفى من واجبات التسجيل: **I -** .... **V** – المحررات المتعلقة بعمليات القرض : **1° -** .... **9°** – المحررات المثبتة .... السالف الذكر **و حوالات الديون ما بين شركات نفس المجموعة.**	سيسمح إعفاء حوالات الديون ما بين الشركات من نفس المجموعة بإعادة هيكلة الشركات التي أضعفتها الأزمة الصحية.

المملكة المغربية - البرلمان
مجلس المستشارين
فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

التعديل رقم 28

تخفيض أسعار الحد الأدنى للضريبة

النص كما جاء في المشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 144-I-دال - سعر الحد الأدنى للضريبة يحدد سعر الحد الأدنى للضريبة في: -0,25% ؛ -4% بالنسبة للمهن التي تم تعريفها.....	المادة 144-I-دال - سعر الحد الأدنى للضريبة يحدد سعر الحد الأدنى للضريبة في: -0,25% ؛ - 0,15% بالنسبة للعمليات التي تقوم بها المنشآت التجارية والمتعلقة ببيع المواد التالية: • ..... • الزبدة؛ • الزيت؛ • السكر؛ • الدقيق؛ • الماء؛ • الكهرباء؛ • الأدوية. -4% بالنسبة للمهن التي تم تعريفها..... (الباقي لا تغيير فيه)	تخفيض أسعار الحد الأدنى للضريبة يهدف هذا التعديل إلى تخفيض سعر الحد الأدنى للضريبة المحدد في 0.25% إلى 0.15% بالنسبة للعمليات التي تقوم بها المنشآت التجارية والمتعلقة ببيع المواد الأساسية للإعتبارات التالية: - تعميم تخفيض أسعار الحد الأدنى للضريبة ؛ - الأخذ بعين الاعتبار لارتفاع أسعار هذه المواد وتأثيره على هامش ربح المنشآت المعنية؛ - تنزيل مقتضيات القانون الإطار التي تنص على تخفيض أسعار الحد الأدنى للضريبة.

المملكة المغربية - البرلمان * مجلس المستشارين * فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

تعديل رقم 29

النص الأصلي للمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 144 - الحد الأدنى للضريبة **I** – الحد الأدنى للضريبة على الشركات و للضريبة على الدخل برسم الدخول المهنية و الفلاحية ..... **دال – سعر الحد الأدنى للضريبة** لا يمكن أن يقل مبلغ الحد الأدنى للضريبة حتى في حالة غياب رقم أعمال عن : -ثلاثة آلاف (3.000) درهم بالنسبة للخاضعين للضريبة على الشركات؛	**المادة 144 - الحد الأدنى للضريبة** **I**-الحد الأدنى للضريبة على الشركات و للضريبة على الدخل برسم الدخول المهنية و الفلاحية ..... **دال – سعر الحد الأدنى للضريبة** لا يمكن أن يقل مبلغ الحد الأدنى للضريبة حتى في حالة غياب رقم أعمال عن : -ثلاثة آلاف (3.000) درهم بالنسبة للخاضعين للضريبة على الشركات **و مليون (1.000.000) درهم كحد أقصى.**	لتجنب الاضطرابات الكبيرة على الشركات ذات الهوامش المنخفضة للغاية أو في حالة عجز حقيقي.

المملكة المغربية - البرلمان
مجلس المستشارين
فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

تعديل رقم 30

حصر نطاق تطبيق الحجز في المنبع على المكافآت المخولة للأشخاص الاعتباريين

النص كما وافق عليه مجلس النواب	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 157 -.حجز الضريبة في المنبع على المكافآت المخولة للغير I.- تخضع الأتعاب أو العمولات أو أجور السمسرة أو المكافآت الأخرى من نفس النوع المنصوص عليها في المادة 15 المكررة أعلاه، للضريبة عن طريق حجزها في المنبع لحساب الخزينة من لدن الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام أو الخاص والأشخاص الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة، الذين يدفعون هذه المكافآت إلى مستحقيها أو يضعونها رهن إشارتهم أو يقيدونها في حساباتهم. يتم استنزال الضريبة	المادة 157 -.حجز الضريبة في المنبع على المكافآت المخولة للغير I.- تخضع الأتعاب أو العمولات أو أجور السمسرة أو المكافآت الأخرى من نفس النوع المنصوص عليها في المادة 15 المكررة أعلاه، للضريبة عن طريق حجزها في المنبع لحساب الخزينة من لدن: - الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية والشركات التابعة لها طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، التي تدفع هذه المكافآت إلى الأشخاص الاعتباريين أو تضعها رهن إشارتهم أو تقيدها في حساباتهم؛ - الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام أو الخاص والأشخاص الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة، الذين يدفعون هذه المكافآت إلى الأشخاص الذاتيين أو يضعونها رهن إشارتهم أو يقيدونها في حساباتهم. يتم استنزال الضريبة	يهدف التعديل إلى حصر إلزامية الحجز في المنبع على المكافآت المدفوعة للأشخاص الاعتباريين من طرف الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية والشركات التابعة لها، مع الإبقاء على هذه الإلزامية بالنسبة للمكافآت المدفوعة للأشخاص الذاتيين.



التعديل رقم 31

إحداث إمكانية خصم مخصصات مؤن الاستثمار لفائدة شركات الخدمات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء"

النص كما جاء في المشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 232-VIII.- استثناء من الأحكام المتعلقة بآجال التقادم المشار إليها أعلاه: 1°- .... 20°- ..... ولو تم انقضاء أجل التقادم؛ 21°- يصدر ويستحق حالا مبلغ الضريبة على الشركات و الضريبة على الدخل وكذا الذعيرة والزيادات المرتبطة بها المستحقة على الخاضعين للضريبة المخالفين المشار إليهم في المادة 161 المكررة أربع مرات أعلاه، ولو تم انقضاء أجل التقادم؛ 22°- يمكن للإدارة أن تطبق مسطرة فرض الضريبة بصورة تلقائية المنصوص عليها في المادة 228 أعلاه على المنشآت التي لم تعد تعتبر غير نشيطة حسب مدلول المادة 228 المكررة أعلاه، ولو تم انقضاء أجل التقادم. **غير أنه لا يمكن أن يتجاوز هذا الأجل عشر (10) سنوات.»**	المادة 232-VIII.- استثناء من الأحكام المتعلقة بآجال التقادم المشار إليها أعلاه: 1°- .... 20°- ..... ولو تم انقضاء أجل التقادم؛ 21°- يصدر ويستحق حالا مبلغ الضريبة على الشركات و الضريبة على الدخل وكذا الذعيرة والزيادات المرتبطة بها المستحقة على الخاضعين للضريبة المخالفين المشار إليهم في المادة 161 المكررة أربع مرات أعلاه، ولو تم انقضاء أجل التقادم؛ 22°- يمكن للإدارة أن تطبق مسطرة فرض الضريبة بصورة تلقائية المنصوص عليها في المادة 228 أعلاه على المنشآت التي لم تعد تعتبر غير نشيطة حسب مدلول المادة 228 المكررة أعلاه، ولو تم انقضاء أجل التقادم. **غير أنه لا يمكن أن يتجاوز هذا الأجل عشر (10) سنوات؛** 23°- إذا تقادمت السنة المحاسبية الواجب أن يعاد فيها إدراج مؤونة أو قسط مؤونة الاستثمار غير المستعمل للغرض المعد له، المشار إليه في المادة 10-III-جيم-2° أعلاه، بوشرت التسوية في السنة المحاسبية الأولى من الفترة غير المتقادمة.	للملاءمة مع التعديل المتعلق بإحداث إمكانية خصم مخصصات مؤن الاستثمار لفائدة شركات الخدمات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء"

المملكة المغربية - البرلمان
فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
مجلس المستشارين

التعديل رقم 32

استثناء الشركات التي تلتزم باستثمار مبلغ لا يقل عن 1 مليار (000 000 000 1) درهم على مدى 5 سنوات من تطبيق سعر 35%

النص كما جاء في المشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 232-VIII.- استثناء من الأحكام المتعلقة بأجل التقادم المشار إليها أعلاه: 1°- .... 20°- ..... ولو تم انقضاء أجل التقادم؛ 21°- يصدر ويستحق حالا مبلغ الضريبة على الشركات و الضريبة على الدخل وكذا الذعيرة والزيادات المرتبطة بها المستحقة على الخاضعين للضريبة المخالفين المشار إليهم في المادة 161 المكررة أربع مرات أعلاه، ولو تم انقضاء أجل التقادم؛ 22°- يمكن للإدارة أن تطبق مسطرة فرض الضريبة بصورة تلقائية المنصوص عليها في المادة 228 أعلاه على المنشآت التي لم تعد تعتبر غير نشيطة حسب مدلول المادة 228 المكررة أعلاه، ولو تم انقضاء أجل التقادم. **غير أنه لا يمكن أن يتجاوز هذا الأجل عشر (10) سنوات.»**	المادة 232-VIII.- استثناء من الأحكام المتعلقة بأجل التقادم المشار إليها أعلاه: 1°- .... 20°- ..... ولو تم انقضاء أجل التقادم؛ 21°- يصدر ويستحق حالا مبلغ الضريبة على الشركات و الضريبة على الدخل وكذا الذعيرة والزيادات المرتبطة بها المستحقة على الخاضعين للضريبة المخالفين المشار إليهم في المادة 161 المكررة أربع مرات أعلاه، ولو تم انقضاء أجل التقادم؛ 22°- يمكن للإدارة أن تطبق مسطرة فرض الضريبة بصورة تلقائية المنصوص عليها في المادة 228 أعلاه على المنشآت التي لم تعد تعتبر غير نشيطة حسب مدلول المادة 228 المكررة أعلاه، ولو تم انقضاء أجل التقادم. **غير أنه لا يمكن أن يتجاوز هذا الأجل عشر (10) سنوات؛** .... **24°- تصدر وتستحق حالا جميع الواجبات التكميلية وكذا الذعيرة والزيادات المرتبطة بها المستحقة على الشركات التي لم تف بالتزامها باستثمار مبلغ لا يقل عن 1,5 مليار (000 000 000 1) درهم خلال خمس (5) سنوات وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 19-I – باء أعلاه، ولو تم انقضاء أجل التقادم.»**	للملاءمة مع التعديل المتعلق باستثناء الشركات التي تلتزم باستثمار مبلغ لا يقل عن **1 مليار (000 000 000 1) درهم** على مدى 5 سنوات من تطبيق سعر 35%

المملكة المغربية - البرلمان
مجلس المستشارين
فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

التعديل رقم 33

النص الأصلي للمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 247 – دخول حيز التطبيق و أحكام انتقالية **I -** .... **XXVI – ألف)** استثناء من أحكام المواد 8 و 33-II و 38-II أعلاه، لا تفرض الضريبة على الشركات على الأشخاص الاعتباريين أو الضريبة على الدخل على الخاضعين للضريبة برسم دخولهم المهنية.....و الذين يساهمون بعقارات مقيدة بأصولهم الثابتة في هيئة للتوظيف الجماعي العقاري، بالنسبة لصافي زائد القيمة الذي تم تحقيقه على إثر المساهمة المذكورة، شريطة استيفاء الشروط التالية : -..... و في حالة احترام الشروط السالفة الذكر، تستفيد المنشأة المساهمة من تخفيض للضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل نسبته 50% برسم صافي زائد القيمة المحقق على إثر المساهمة في هيئات التوظيف الجماعي العقاري.	**المادة 247 – دخول حيز التطبيق و أحكام انتقالية** **I -** .... **XXVI – ألف)** استثناء من أحكام المواد 8 و 33-II و 38-II أعلاه، لا تفرض الضريبة على الشركات على الأشخاص الاعتباريين أو الضريبة على الدخل على الخاضعين للضريبة برسم دخولهم المهنية.....و الذين يساهمون بعقارات مقيدة بأصولهم الثابتة في هيئة للتوظيف الجماعي العقاري، بالنسبة لصافي زائد القيمة الذي تم تحقيقه على إثر المساهمة المذكورة، شريطة استيفاء الشروط التالية : -..... ~~و في حالة احترام الشروط السالفة الذكر، تستفيد المنشأة المساهمة من تخفيض للضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل نسبته 50% برسم صافي زائد القيمة المحقق على إثر المساهمة في هيئات التوظيف الجماعي العقاري.~~	من أجل التعامل مع استثمارات في دائرة مغلقة بتقديم حصص عينية من الأموال العقارية، وبالنظر إلى الطابع الانتقالي الذي تنتهي صلاحيته كما هو موضح في البداية، نرى أنه من الضروري إلغاء تخفيض 50% على الضريبة المفروضة. بالإضافة إلى ذلك، نرحب بإرجاء تنفيذ الضريبة نفسها، إجراء انتقالي حتى ذلك الحين، ويجدد بشكل دائم، ويسير في اتجاه الحياد كمبدأ إرشادي.

المملكة المغربية - المجلس المستشارين ☆ فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب ☆

التعديل رقم 34

استثناء شركات الخدمات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" والمنشآت التي تزاول أنشطتها في مناطق التسريع الصناعي من تطبيق سعر 35%

النص كما جاء في المشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 247.-XXXVII- ألف - ترفع أو تخفض حسب الحالة تدريجيا وبصفة انتقالية أسعار الضريبة على الشركات المنصوص عليها في المادة 19 الجاري بها العمل في 31 ديسمبر 2022، برسم كل سنة من السنوات المحاسبية المفتوحة خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2023 إلى غاية 31 ديسمبر 2026، كما يلي: 1- ..... 2 يرفع السعر النوعي المحدد في 15% المطبق على الشركات المقامة في مناطق التسريع الصناعي والشركات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" كما يلي: • **بالنسبة للشركات التي يقل مبلغ ربحها الصافي عن مائة مليون (100 000 000) درهم:** .... • **بالنسبة للشركات التي يساوي أو يفوق مبلغ ربحها الصافي مائة مليون (100 000 000) درهم:** .... من فاتح يناير 2026. 3- يرفع سعر 20% الجاري	المادة 247.-XXXVII- ألف - ترفع أو تخفض حسب الحالة تدريجيا وبصفة انتقالية أسعار الضريبة على الشركات المنصوص عليها في المادة 19 الجاري بها العمل في 31 ديسمبر 2022، برسم كل سنة من السنوات المحاسبية المفتوحة خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2023 إلى غاية 31 ديسمبر 2026، كما يلي: 1- ..... 2- يرفع السعر النوعي المحدد في 15% المطبق على الشركات المقامة في مناطق التسريع الصناعي والشركات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" كما يلي: **- 16,25% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2023؛** **- 17,50% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2024؛** **- 18,75% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2025؛** **- 20% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2026.** 3- يرفع سعر 20% الجاري	**الملاءمة** نفس التعديل الذي سبق التطرق له المتعلق باستثناء شركات الخدمات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" والمنشآت التي تزاول أنشطتها في مناطق التسريع الصناعي من تطبيق سعر 35% عندما يتعدى مبلغ ربحها الصافي مائة مليون (100 000 000) درهم. حيث يقترح رفع السعر النوعي المحدد في 15% المطبق حاليا على الشركات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" والمنشآت التي تزاول أنشطتها في مناطق التسريع الصناعي إلى 20% بغض النظر عن مبلغ ربحها المحقق، وذلك بصفة تدريجية خلال الفترة الممتدة ما بين 2023 و 2026.



التعديل رقم 35

إحداث إمكانية خصم مخصصات مؤن الاستثمار لفائدة شركات الخدمات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء"

النص كما جاء في المشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 247.-XXXVII- ألف -	المادة 247.-XXXVII- ألف -	للملاءمة مع التعديل المتعلق بمنح **إمكانية خصم 25% كمؤونة للاستثمار** من أساس فرض الضريبة على شركات الخدمات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء". ويقترح في هذا الصدد تبني نفس المنهجية التدريجية لحصر السعر الفعلي للضريبة على الشركات في 15% خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2023 إلى غاية 31 ديسمبر 2026 التي سيتم خلالها رفع سعر الضريبة على الشركات بشكل تدريجي من 15% إلى 20%.
باء-	باء-	
جيم -	جيم -	
دال -	دال -	
	واو - تحدد تدريجيا وبصفة انتقالية حدود النسبة المعتمدة لتكوين مخصصات مؤن الاستثمار من لدن الشركات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء " المنصوص عليها في المادة 10-III-جيم-2° أعلاه، برسم كل سنة محاسبية مفتوحة خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2023 إلى غاية 31 ديسمبر 2026، كما يلي: - 7,70% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2023؛ - 14,30% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2024؛ - 20% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2025؛ - 25% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2026.	
-XXXVIII	-XXXVIII	

المملكة المغربية * فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب * المستشارين

تعديل رقم 36

تمديد الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للأجر المدفوع للأجير بمناسبة أول تشغيل له

النص كما وافق عليه مجلس النواب	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 247.- XXXIII.- بصفة انتقالية، ..... يمنح الإعفاء المشار إليه أعلاه للأجير وفق الشرطين التاليين: - أن يتم تشغيل..... من فاتح يناير 2021 **إلى غاية 31 ديسمبر 2022**؛ - أن لا يتجاوز	المادة 247.- XXXIII.- بصفة انتقالية، ..... يمنح الإعفاء المشار إليه أعلاه للأجير وفق الشرطين التاليين: - أن يتم تشغيل..... من فاتح يناير 2021 **إلى غاية 31 ديسمبر 2026**؛ - أن لا يتجاوز	بهدف التعديل إلى تمديد مدة تطبيق الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للأجر المدفوع للأجير بمناسبة أول تشغيل له إلى غاية 31 ديسمبر 2026.

المملكة المغربية * فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب * المستشارين

تعديل رقم 37

تمديد فترة الاستفادة من تخفيض بنسبة 70% المطبق على صافي زائد القيمة المحقق نتيجة تفويت عناصر الأصول الثابتة

النص الحالي	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 247- XXXV - بصفة انتقالية واستثناء من أحكام المادتين 8 و 9 أعلاه، تستفيد المنشآت برسم السنة المحاسبية المفتوحة خلال سنة 2022 من تخفيض بنسبة 70 %يطبق على صافي زائد القيمة	المادة 247- XXXV - بصفة انتقالية واستثناء من أحكام المادتين 8 و 9 أعلاه، تستفيد المنشآت برسم السنوات المحاسبية المفتوحة خلال سنوات 2022 و 2023 و2024 و2025 من تخفيض بنسبة 70 % يطبق على صافي زائد القيمة.....	يهدف التعديل إلى تمديد فترة الاستفادة من تخفيض بنسبة 70% المطبق على صافي زائد القيمة المحقق نتيجة تفويت عناصر الأصول الثابتة وذلك بهدف تشجيع الشركات على إعادة استثمار المبلغ الإجمالي لعائدات تفويت عناصر أصولها الثابتة.

التعديل رقم 38

تسوية الوضعية الجبائية للمنشآت التي لم تحقق أي رقم أعمال أو التي دفعت فقط المبلغ الأدنى من الحد الأدنى للضريبة

النص كما جاء في المشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 247.-XXXVIII – بصفة انتقالية وبصرف النظر عن جميع الأحكام المخالفة، يمكن أن يستفيد من الإعفاء من المراقبة الجبائية الخاضعون للضريبة الذين لا يحققون أي رقم أعمال أو الذين دفعوا المبلغ الأدنى للحد الأدنى للضريبة المشار إليه في المادة 144-I-"دال" (الفقرة الثانية) أعلاه، برسم الأربع (4) سنوات المحاسبية الأخيرة، وذلك وفق الشروط التالية: – .....؛ – الدفع التلقائي داخل نفس أجل الإقرار السالف الذكر، لمبلغ جزافي للضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل حسب الحالة، يحدد في عشرة آلاف (10 000) درهم عن كل سنة محاسبية غير متقادمة. غير أن زائد القيمة الناتج	المادة 247.-XXXVIII – بصفة انتقالية وبصرف النظر عن جميع الأحكام المخالفة، يمكن أن يستفيد من الإعفاء من المراقبة الجبائية **وكذا الإلغاء التلقائي للزيادات والغرامات والذعائر المترتبة عن عدم الإدلاء بالإقرارات وأداء الضرائب المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب برسم السنوات الغير المتقادمة،** الخاضعون للضريبة الذين لا يحققون أي رقم أعمال أو الذين دفعوا المبلغ الأدنى للحد الأدنى للضريبة المشار إليه في المادة 144-I-"دال" (الفقرة الثانية) أعلاه، برسم الأربع (4) سنوات المحاسبية الأخيرة، وذلك وفق الشروط التالية: – .....؛ – الدفع التلقائي داخل نفس أجل الإقرار السالف الذكر، لمبلغ جزافي للضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل حسب الحالة، يحدد في **خمسة آلاف (000 5)** درهم عن كل سنة محاسبية غير متقادمة. غير أن زائد القيمة الناتج	**تسوية الوضعية الجبائية للمنشآت التي لم تحقق أي رقم أعمال أو التي دفعت فقط المبلغ الأدنى من الحد الأدنى للضريبة** يهدف هذا التعديل إلى تشجيع المنشآت التي لم تحقق أي رقم أعمال أو التي دفعت فقط المبلغ الأدنى من الحد الأدنى للضريبة على تسوية وضعيتها الجبائية عن طريق: – تخفيض المبلغ الجزافي الواجب دفعه للاستفادة من الإعفاء من المراقبة الجبائية من عشرة آلاف (10.000) درهم إلى خمسة آلاف (5.000) درهم؛ – إعفاء هذه المنشآت من الجزاءات المترتبة عن عدم الإدلاء بالإقرارات المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب.

التعديل رقم 39

النص الأصلي للمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 247 – دخول حيز التطبيق و أحكام انتقالية **I -** .... **XXXIX –** بصفة استثنائية و انتقالية.....	**المادة 247 – دخول حيز التطبيق و أحكام انتقالية** **I -** .... **XXXIX –** بصفة استثنائية و انتقالية..... ..... **XL-** بصفة انتقالية، و طبقا للمادة 73 – "زاي" أعلاه، يرفع تدريجيا سعر الضريبة على الدخل المحجوزة في المنبع، فيما يخص المكافآت و التعويضات العرضية المنصوص عليها في المادة 58 أعلاه، إذا دفعتها مؤسسات التعليم أو التكوين المهني العامة أو الخاصة لفائدة مدرسين لا ينتمون إلى مستخدميها الدائمين، ليصل إلى 30% كما يلي : -20% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2023؛ -25% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2024؛ -30% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2025.	يهدف هذا التعديل إلى الحد من ارتفاع الضريبة على الدخل المحجوزة في المنبع على الأساتذة المؤقتين، الشيء الذي سينعكس على التكلفة الدراسية، مما سيؤثر على القدرة الشرائية لأولياء الأمور.

البند II من المادة 6 من مشروع قانون المالية

تعديل رقم 40

رفع سقف رقم الأعمال السنوي المحقق مع نفس الزبون الذي يخضع ما زاد عنه للحجز في المنبع

النص كما وافق عليه مجلس النواب	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 45 المكررة.- المكافآت المخولة للغير I.-يراد بالمكافآت ..... II.-يراد بالزائد ..... والذي يفوق خمسين ألف (50.000) درهم."	**المادة 45 المكررة.- المكافآت المخولة للغير** I.-يراد بالمكافآت..... II.-يراد بالزائد ..... والذي **يفوق** ثمانين ألف (80.000)."	الملائمة للملائمة مع التعديل المتعلق برفع رقم الأعمال السنوي الذي يخضع ما زاد عنه للحجز في المنبع، من **50 000** درهم إلى **80 000** درهم.

التعديل رقم 41

الملاءمة مع التعديلات السابقة
البند IV من المادة 6 من مشروع قانون المالية

النص كما جاء في المشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
IV - دخول حيز التطبيق وأحكام انتقالية	**IV - دخول حيز التطبيق وأحكام انتقالية**	**الملاءمة**
1- تطبق أحكام المواد 4-IV و 15 المكررة و19-IV-باء و45 المكررة-I و 73-II (جيم-5°) و151-I	**1-** تطبق أحكام المواد 4-IV و 15 المكررة و19-IV-ألف و45 المكررة-I و 73-II (باء-8°) و151-I	تحيين الإحالة على المادتين 19-IV-ألف و 73-II (باء-8°) للملاءمة مع التعديل المتعلق بخفض سعر الضريبة المحجوزة في المنبع على المكافآت المخولة للغير.
-2.....	-2	**الملاءمة**
3- تطبق أحكام المواد 6 (I-جيم-1°).....	**3- تطبق أحكام المادة 6 (II -باء-6°) من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالبند I أعلاه، على شركات الخدمات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" ابتداء من فاتح يناير 2023.** **4-** تطبق أحكام المواد 6 (I-جيم-1°).....	تحديد تاريخ دخول حيز تطبيق التدبير المتعلق بإيقاف تطبيق الإعفاء المخول للشركات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" عند انقضاء الستين (60) شهرا الأولى الموالية لتاريخ تأسيس الشركات المعنية. وذلك، بالتنصيص على أن هذا التدبير يطبق على شركات الخدمات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" ابتداء من فاتح يناير 2023. **(مع إعادة ترقيم فقرات البند IV من المادة 6 من مشروع قانون المالية)**
6- تطبق أحكام المادتين 28-III و73-II-زاي -° 8 من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالبند I أعلاه، على المبالغ الإجمالية لاسترداد الاشتراكات والأقساط المدفوعة ابتداء من فاتح يناير 2023.	6- تطبق أحكام المادتين 28-III و73-II-جيم -° 5 من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالبند I أعلاه، على المبالغ الإجمالية لاسترداد الاشتراكات والأقساط المدفوعة ابتداء من فاتح يناير 2023.	**الملاءمة**
7-	7-	تحيين الإحالة على المادتين 73-II-جيم -° 5 و73-II-زاي -°8 للملاءمة مع التعديل المتعلق بخفض سعر الضريبة المحجوزة في المنبع على استرداد اشتراكات وأقساط عقود تأمين التقاعد من 30% إلى 15%. **(مع إعادة ترقيم فقرات البند IV من المادة 6 من مشروع قانون المالية)**
8-تطبق أحكام المواد 40-I و42 المكررة و45 المكررة -II و73-II-زاي -°9 و82 المكررة ثلاث مرات-I و151-IV و157-II و174-V و194 و222-ألف و228-I من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالبندين I و II أعلاه، على مكافآت تقديم الخدمات المدفوعة ابتداء من فاتح يناير 2023.	8-تطبق أحكام المواد 40-I و42 المكررة و45 المكررة -II و73-II-زاي -°8 و82 المكررة ثلاث مرات-I و151-IV و157-II و174-V و194 و222-ألف و228-I من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالبندين I و II أعلاه، على مكافآت تقديم الخدمات المدفوعة ابتداء من فاتح يناير 2023.	

المملكة المغربية * فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب * المستشارين

	10°-تطبق أحكام المادتين 57-25° و58-II-ألف من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالبند I أعلاه، على الوهبات المسلمة ابتداء من فاتح يناير 2023.	الملاءمة
	18- تطبق أحكام المادة 73 (II-واو -6°) من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها بالبند I أعلاه، على عمليات التفويت المنجزة ابتداء من فاتح يناير 2023.	الملاءمة (مع إعادة ترقيم فقرات البند IV من المادة 6 من مشروع قانون المالية)

التعديل رقم 42

إعفاء الأغذية البسيطة المعدة لتغذية البهائم والدواجن

النص كما جاء في المشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
	المادة 247.-XXXX- استثناء من أحكام المادة 121-2° أعلاه، تعفى من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد الأغذية البسيطة المعدة لتغذية البهائم والدواجن ابتداء من فاتح يناير 2023 إلى غاية 31 ديسمبر 2023.	من أجل تقليص تكاليف إنتاج اللحوم والحليب التي عرفت ارتفاعا بسبب قلة التساقطات، يهدف التعديل إلى إعفاء الأغذية البسيطة المعدة لتغذية البهائم والدواجن، من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد عوض سعر 10% المطبق حاليا، وذلك خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى 31 ديسمبر 2023.

التعديل رقم 43

النص الأصلي للمشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 247 – دخول حيز التطبيق و أحكام انتقالية **XXXVII – ألف –** ترفع أو تخفض حسب الحالة تدريجيا و بصفة انتقالية أسعار الضريبة على الشركات المنصوص عليها في المادة 19 الجاري بها العمل في 31 ديسمبر 2022، برسم كل سنة من السنوات المحاسبية المفتوحة خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2023 إلى غاية 31 ديسمبر 2026، كما يلي : **° - 1**..... ..... **°2 –** يرفع السعر النوعي المحدد في 15% المطبق على الشركات المقامة في مناطق التسريع الصناعي و الشركات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" كما يلي: بالنسبة للشركات التي يقل مبلغ ربحها الصافي عن مائة مليون (100.000.000) درهم : - 16,25% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2023؛ - 17,50% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2024؛ - 18,75% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2025؛ - 20% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2026.	**المادة 247 – دخول حيز التطبيق و أحكام انتقالية** **XXXVII – ألف –** ترفع أو تخفض حسب الحالة تدريجيا و بصفة انتقالية أسعار الضريبة على الشركات المنصوص عليها في المادة 19 الجاري بها العمل في 31 ديسمبر 2022، برسم كل سنة من السنوات المحاسبية المفتوحة خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2023 إلى غاية 31 ديسمبر 2026، كما يلي : **° - 1**..... ..... **°2 – تسقيف سعر الضريبة المطبق على المنصات المتكاملة الصناعية (P2I) في 20% أيا كان الربح المحقق.** .... **°7 – تسقيف سعر الضريبة المطبق على الشركات المصدرة باستثناء المؤسسات العمومية و المقاولات التي تملك الدولة أكثر من 50% من رأس مالها في 20% أيا كان الربح المحقق.**	سيساهم ذلك في الحفاظ على جاذبية المغرب كوجهة في مواجهة الدول المنافسة، مما يجعل من الممكن تجنب نقل الشركات الاستراتيجية التي تم تأسيسها بالفعل، والتي توفر آلاف الوظائف -والحفاظ على المغرب في خط للاستثمارات الاستراتيجية المستقبلية للمملكة و تشجيع الشركات المغربية على تصدير المنتوجات المغربية و إدخال المادة الصعبة لأرض الوطن إضافة إلى خلق فرص الشغل. يهدف هذا التعديل أيضا إلى تشجيع الشركات على الاستثمار من أجل تحقيق الأهداف المنتظرة من القطاع الخاص تفعيلا للخطاب الملكي السامي بتعبئة 550 مليار درهم في أفق سنة 2026، و تفعيلا لميثاق الاستثمار.

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
Groupe Union Marocaine du Travail

المملـكة المـغربية
البرلمـــــان
مجلـــس المستـشارين
فريق الاتحاد المغربي للشغل

تعديلات فريق الاتحاد المغربي للشغل

حول

مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023

(كما وافق عليه مجلس النواب)

التعديل رقم: 1

المدونة العامة للضرائب

المادة الأصلية	التعديل المقترح	التعليل
المادة 22: الدخول والأرباح المفروضة عليها الضريبة أصناف الدخول والأرباح المفروضة عليها الضريبة: 1°- ..... 2° - ..... 3° - ..... 4° - ..... 5° - الدخول والأرباح الناتجة عن رؤوس الأموال المنقولة.	المادة 22: الدخول والأرباح المفروضة عليها الضريبة أصناف الدخول والأرباح المفروضة عليها الضريبة: 1°- ..... 2° - ..... 3° - ..... 4° - ..... 5° - الدخول والأرباح الناتجة عن رؤوس الأموال المنقولة. 6° - الثروة الشخصية.	إضافة يتوخى من هذا التعديل خلق ضريبة على الثروة الشخصية بهدف إشراك الجميع في تحمل نفقات بناء الدولة والمجتمع التضامني الديمقراطي الاجتماعي. كما يهدف إلى تقليص الفوارق وإقرار العدالة الاجتماعية. وازدادت الحاجة لإقرار هذه الضريبة في ظروف السياق الاقتصادي الحالي للارتفاعات المهولة في الأسعار.

التعديل رقم: 2

المدونة العامة للضرائب

المادة الأصلية	التعديل المقترح	التعليل
المادة 22: الدخول والأرباح المفروضة عليها الضريبة أصناف الدخول والأرباح المفروضة عليها الضريبة: 1°- ..... 2° - ..... 3° - ..... 4° - ..... 5° - الدخول والأرباح الناتجة عن رؤوس الأموال المنقولة.	المادة 22: الدخول والأرباح المفروضة عليها الضريبة أصناف الدخول والأرباح المفروضة عليها الضريبة: 1°- ..... 2° - ..... 3° - ..... 4° - ..... 5° - الدخول والأرباح الناتجة عن رؤوس الأموال المنقولة. **7° - ضريبة استثنائية على الأرباح المحققة من فوائض ربح الشركات.**	**إضافة** يتوخى من هذا التعديل خلق ضريبة استثنائية على الأرباح المحققة من فوائض ربح الشركات تماشيا مع اقتراح مجلس المنافسة الذي سبق أن اقترح هذا الإجراء. ومن أجل تحقيق العدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية.

التعديل رقم: 3

المدونة العامة للضرائب

المادة الأصلية	التعديل المقترح	التعليل
المادة 28-خصوم من مجموع الدخل الخاضع للضريبة يخصم من مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة كما هو محدد في المادة 25 أعلاه: I- مبلغ الهبات ..... أعلاه؛ II- في حدود 10% من مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة، وذلك بغرض تملك أو بناء مسكن رئيسي :	المادة 28-خصوم من مجموع الدخل الخاضع للضريبة يخصم من مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة كما هو محدد في المادة 25 أعلاه: I- مبلغ الهبات ..... أعلاه؛ II- في حدود **20%** من مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة، وذلك بغرض تملك أو بناء مسكن رئيسي :	**يهدف التعديل إلى رفع نسبة الخصم من مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة المطبق على فوائد القروض بالنسبة للأشخاص الذين يقتنون أو يشيدون مساكن رئيسية، من أجل التخفيف من العبء الضريبي لضمان سكن لائق لجميع المغاربة.**

التعديل رقم: 4

المدونة العامة للضرائب

المادة الأصلية	التعديل المقترح	التعليل
المادة 28-خصوم من مجموع الدخل .... المادة 25 أعلاه: I- .....؛ II- .....أو بناء مسكن رئيسي : III- ....المادة 200 أدناه. عندما يقوم المؤمن له باسترداد اشتراكاته قبل انتهاء مدة ثماني (8) سنوات أو قبل بلوغه سن الخمسين، تفرض الضريبة على مجموع مبلغ الاسترداد عن	المادة 28-خصوم من مجموع الدخل .... المادة 25 أعلاه: I- .....؛ II- .....أو بناء مسكن رئيسي : III- ....المادة 200 أدناه. عندما يقوم المؤمن له باسترداد اشتراكاته قبل انتهاء مدة **ستة (6)** سنوات أو قبل بلوغه سن الخمسين، تفرض الضريبة على مجموع مبلغ الاسترداد عن	**تقليص هذه المدة من شأنها تمكين المؤمن من الاستفادة باكرا من حقوقه.**

التعديل رقم: 5

المدونة العامة للضرائب

المادة الأصلية	التعديل المقترح	التعليل
المادة 57. الإعفاءات تعفى من الضريبة على الدخل: 1°-..... .... 7°-وبصرف النظر عن جميع الأحكام المخالفة، في حدود مليون (1.000.000) درهم بالنسبة لمجموع مبلغ التعويضات التالية : أ)التعويض عن الفصل عن العمل؛ ب)التعويض عن المغادرة الطوعية للعمل؛ ج)وجميع التعويضات عن الضرر الممنوحة في حالة الفصل عن العمل.	**المادة 57. الإعفاءات** تعفى من الضريبة على الدخل: 1°-..... .... 7°-وبصرف النظر عن جميع الأحكام المخالفة، في حدود <u>مليون وخمسمائة ألف (1.500.000)</u> درهم بالنسبة لمجموع مبلغ التعويضات التالية : أ)التعويض عن الفصل عن العمل؛ ب)التعويض عن المغادرة الطوعية للعمل؛ ج)وجميع التعويضات عن الضرر الممنوحة في حالة الفصل عن العمل.	**ما دام المشروع يتحدث عن المغادرة الطوعية، كلنا يعلم بأن المغادرة الطوعية سقفها في التعويض هو 48 شهرا، وليس له أي علاقة مع التعويض عن فقدان الشغل الذي حددته المدونة في 36 شهرا.** **وعليه نقترح رفع سقف التضريب إلى 1.500.000 درهم.**

التعديل رقم: 6

المدونة العامة للضرائب

المادة الأصلية	التعديل المقترح	التعليل
المادة 57. الإعفاءات تعفى من الضريبة على الدخل: 1°-..... .... 7°-وبصرف النظر عن جميع ....مبلغ التعويضات التالية : أ)التعويض عن الفصل عن العمل: ب)التعويض عن المغادرة الطوعية للعمل: ج)وجميع التعويضات عن الضرر الممنوحة في حالة الفصل عن العمل. وفي حالة الجمع بينم أكثر من تعويض لا يمكن، بأي حال من الأحوال أن يتعدى مجموع مبلغ التعويضات المعفى من الضريبة على الدخل مليون (1.000.000) درهم المشار إليه أعلاه:	المادة 57. الإعفاءات تعفى من الضريبة على الدخل: 1°-..... .... 7°-وبصرف النظر عن جميع ....مبلغ التعويضات التالية : أ)التعويض عن الفصل عن العمل: ب)التعويض عن المغادرة الطوعية للعمل: ج)وجميع التعويضات عن الضرر الممنوحة في حالة الفصل عن العمل. وفي حالة الجمع بينم أكثر من تعويض لا يمكن، بأي حال من الأحوال أن يتعدى مجموع مبلغ التعويضات المعفى من الضريبة على الدخل **مليون وخمسمائة ألف (1.500.000)** درهم المشار إليه أعلاه:	الملاءمة مع التعديل رقم 5

التعديل رقم: 7

المدونة العامة للضرائب

المادة الأصلية	التعديل المقترح	التعليل
المادة 57. الإعفاءات تعفى من الضريبة على الدخل: 1°-..... .... 13°-مبلغ السندات التي تمثل مصاريف الإطعام أو التغذية المسلمة من لدن المشغلين لمأجوريهم قصد تمكينهم من تسديد مجموع أو بعض أثمان الوجبات أو المواد الغذائية وذلك في حدود ثلاثين (30) درهم عن كل مأجور وعن كل يوم من أيام العمل.	**المادة 57. الإعفاءات** تعفى من الضريبة على الدخل: 1°-..... .... 13°-مبلغ السندات التي تمثل مصاريف الإطعام أو التغذية المسلمة من لدن المشغلين لمأجوريهم قصد تمكينهم من تسديد مجموع أو بعض أثمان الوجبات أو المواد الغذائية وذلك في حدود **خمسين (50)** درهم عن كل مأجور وعن كل يوم من أيام العمل.	رفع قيمة الوجبة الغذائية من 30 إلى 50 درهم في هذه المادة المتعلقة بالإعفاءات، لكوننا جميعا حكومة وبرلمانا، نعلم علم اليقين أن 30 درهم حاليا لا تكفي لتوفير وجبة غذائية متكاملة وصحية لأجير يقضي على الأقل ثلث يومه في العمل. والارتفاعات المتوالية في أسعار المواد الغذائية لخير شفيع على مطلب رفع قيمة الوجبة الغذائية إلى 50 درهم، تكريما لجميع الأجراء، واعترافا منا أننا نقدر مجهوداتهم، بهذه الالتفاتة الاجتماعية البسيطة.

التعديل رقم: 8

المدونة العامة للضرائب
الفرع الثالث
الأجور والدخول المعتبرة في حكمها

المادة الأصلية	التعديل المقترح	التعليل
المادة 57: الإعفاءات تعفى من الضريبة على الدخل: 1° - التعويضات المصروفة ....-7° .... 13°- مبلغ السندات التي تمثل مصاريف الإطعام أو التغذية المسلمة من لدن المشغلين .... وعن كل يوم من أيام العمل. غير أن مجموع المصاريف المذكورة لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يزيد على نسبة 20% من الأجرة الإجمالية للمأجور المفروضة عليها الضريبة.	**المادة 57: الإعفاءات** تعفى من الضريبة على الدخل: 1° - التعويضات المصروفة ....-7° .... 13°- مبلغ السندات التي تمثل مصاريف الإطعام أو التغذية المسلمة من لدن المشغلين .... وعن كل يوم من أيام العمل. غير أن مجموع المصاريف المذكورة لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يزيد على نسبة **30%** من الأجرة الإجمالية للمأجور المفروضة عليها الضريبة	الغاية من هذا التعديل، التخفيف من الضغط الضريبي بالنسبة للطبقات المستضعفة، ودعم قدرتهم الشرائية، وذلك من خلال الرفع من نسبة الخصم لمصاريف الإطعام والتغذية المسلمة من لدن المشغلين من 20 % إلى 30% من الأجرة

التعديل رقم: 9

المدونة العامة للضرائب
الفرع الثالث
الأجور والدخول المعتبرة في حكمها

المادة الأصلية	التعديل المقترح	التعليل
المادة 57: أجور والدخول المعتبرة في حكمها الإعفاءات 1° - .... 23° - ..... 24° -	المادة 57: أجور والدخول المعتبرة في حكمها الإعفاءات 1° - .... 23° - ..... 24° - ..... 25° - <u>تعويضات البحث العلمي الممنوحة لأساتذة التعليم العالي.</u>	**إضافة، تعويضات البحث العلمي الممنوحة لأساتذة التعليم العالي ضمن الأجور والدخول المعتبرة في حكمها الإعفاءات، بهدف تحفيز الأساتذة الجامعيين على البحث العلمي، علما بأن التعويضات الممنوحة لهم مقابل الأبحاث التي يقومون بها تبقى جد متواضعة.** **و لا يعقل تضريب البحث العلمي، بل يجب التشجيع عليه.**

التعديل رقم: 10

المدونة العامة للضرائب
الفرع الثالث
الأجور والدخول المعتبرة في حكمها

المادة الأصلية	التعديل المقترح	التعليل
المادة 59: الخصوم تخصم ..... المادة 57 أعلاه: ا-المصاريف المرتبطة بالوظيفة أو العمل مقدرة بالنسب الجزافية التالية : ألف-35% فيما يتعلق بالأشخاص غير المنتمين إلى الفئات المهنية المشار إليها في "با" و "جيم" بعده، الذين يقل أو يساوي دخلهم الإجمالي السنوي المفروضة عليه الضريبة	**المادة 59: الخصوم** تخصم ..... المادة 57 أعلاه: ا-المصاريف المرتبطة بالوظيفة أو العمل مقدرة بالنسب الجزافية التالية : ألف-35% فيما يتعلق بالأشخاص غير المنتمين إلى الفئات المهنية المشار إليها في "با" و "جيم" بعده، الذين **لا يتجاوز** دخلهم الإجمالي السنوي المفروضة عليه الضريبة.....	تجويد النص

التعديل رقم: 11

المدونة العامة للضرائب
الفرع الثالث
الأجور والدخول المعتبرة في حكمها

المادة الأصلية	التعديل المقترح	التعليل
المادة 59: الخصوم تخصم ..... المادة 57 أعلاه: ا-المصاريف المرتبطة بالوظيفة أو العمل مقدرة بالنسب الجزافية التالية : ألف-35% فيما يتعلق بالأشخاص غير المنتمين إلى الفئات المهنية المشار إليها في "با" و "جيم" بعده، الذين يقل أو يساوي دخلهم الإجمالي السنوي المفروضة عليه الضريبة ثمانية وسبعين ألف (78.000) درهم.	**المادة 59: الخصوم** تخصم ..... المادة 57 أعلاه: ا-المصاريف المرتبطة بالوظيفة أو العمل مقدرة بالنسب الجزافية التالية : ألف-35% فيما يتعلق بالأشخاص غير المنتمين إلى الفئات المهنية المشار إليها في "با" و "جيم" بعده، الذين يقل أو يساوي دخلهم الإجمالي السنوي المفروضة عليه الضريبة **مائة ألف (100.000) درهم.**	هذا التعديل يهدف إلى الرفع من قيمة الدخل الإجمالي السنوي المفروضة عليه الضريبة من 78.000 درهم إلى 100.000 درهم، موازاة مع الارتفاعات المستمرة التي عرفتها بلادنا مؤخرا، والتي شملت ثمن المحروقات وجميع المواد الاستهلاكية الأساسية.

التعديل رقم: 12

المدونة العامة للضرائب
الفرع الثالث
الأجور والدخول المعتبرة في حكمها

المادة الأصلية	التعديل المقترح	التعليل
المادة 59: الخصوم تخصم ..... المادة 57 أعلاه: ا-المصاريف المرتبطة بالوظيفة أو العمل مقدرة بالنسب الجزافية التالية : ألف-35% فيما يتعلق بالأشخاص غير المنتمين إلى الفئات المهنية المشار إليها في "با" و "جيم" بعده، ..... وتحدد هذه النسبة في 25% بالنسبة للأشخاص الذين يفوق دخلهم الإجمالي السنوي المفروضة عليه الضريبة ثمانية وسبعين ألف (78.000) درهم، على ألا يتجاوز المبلغ المخصوم خمسة وثلاثين ألف (35.000) درهم.	**المادة 59: الخصوم** تخصم ..... المادة 57 أعلاه: ا-المصاريف المرتبطة بالوظيفة أو العمل مقدرة بالنسب الجزافية التالية : ألف-35% فيما يتعلق بالأشخاص غير المنتمين إلى الفئات المهنية المشار إليها في "با" و "جيم" بعده، ..... وتحدد هذه النسبة في 25% بالنسبة للأشخاص الذين يفوق دخلهم الإجمالي السنوي المفروضة عليه الضريبة **مائة ألف (100.000) درهم** درهم، على ألا يتجاوز المبلغ المخصوم **خمسة وأربعين ألف (45.000) درهم.**	**للملاءمة مع التعديل رقم 11**

التعديل رقم: 13

المدونة العامة للضرائب
الفرع الثالث
الأجور والدخول المعتبرة في حكمها

المادة الأصلية	التعديل المقترح	التعليل
المادة 59: الخصوم تخصم ..... المادة 57 أعلاه: ا-المصاريف المرتبطة بالوظيفة أو العمل مقدرة بالنسب الجزافية التالية : ألف-35% فيما يتعلق .... باء-بالنسب المبينة بعده على ألا يتجاوز المبلغ المخصوم خمسة وثلاثين ألف (35.000) درهم فيما يخص الأشخاص المنتمين إلى الفئات التالية:	**المادة 59: الخصوم** تخصم ..... المادة 57 أعلاه: ا-المصاريف المرتبطة بالوظيفة أو العمل مقدرة بالنسب الجزافية التالية : ألف-35% فيما يتعلق .... باء-بالنسب المبينة بعده على ألا يتجاوز المبلغ المخصوم **خمسة وأربعين ألف (45.000)** درهم فيما يخص الأشخاص المنتمين إلى الفئات التالية:	**للملاءمة مع التعديلين رقم 11 و 12**

التعديل رقم: 14

المدونة العامة للضرائب

المادة الأصلية	التعديل المقترح	التعليل
المادة 59-الخصوم	**المادة 59-الخصوم**	**<u>اضافة</u>**
تخصم من المبالغ الإجمالية	تخصم من المبالغ الإجمالية	يتوخى التعديل إقرار الحق في خصم
..... عملا بأحكام المادة 57 أعلاه:	..... عملا بأحكام المادة 57 أعلاه:	مبالغ تمويل الدراسة، إذ أن إعفاء جزء
ا – المصاريف المرتبطة	ا – المصاريف المرتبطة	من المبالغ المرتبطة بتمدرس الأطفال من
.....	.....	الضريبة على الدخل فيه نوع من العدالة
.....	.....	الاجتماعية، ومن شأنه أن يخفف من
V –المبالغ المدفوعة لتسديد	V –المبالغ المدفوعة لتسديد	العبء المادي للآباء، وبالتالي يكافئهم على
.....	.....	تمدرس أبنائهم.
الضريبة والمنصوص عليه في المادة 65-II أدناه.	الضريبة والمنصوص عليه في المادة 65-II أدناه.	هذا التعديل ينسجم مع مقتضيات المادة
	<u>VI –نفقات تمدرس الأطفال في حدود ستة آلاف (6000) درهم لكل طفل سنويا.</u>	88 من القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم
		التعليم العالي.
		وإن كان الأصل في التعليم هو التعليم
		العمومي ذو جودة عالية، لكن ونظرا لرغبة
		الطبقات الوسطى في تحمل جزء من
		نفقات ناشئة المستقبل.

التعديل رقم: 15

المدونة العامة للضرائب

المادة الأصلية	التعديل المقترح	التعليل
المادة 60. - الخصوم الجزافية I.- لتحديد صافي الدخل المفروضة عليه الضريبة على الدخل برسم المعاشات والإيرادات العمرية، يطبق على المبلغ الإجمالي للمعاشات والإيرادات المفروضة عليه الضريبة مع خصم، إن اقتضى الحال، الاشتراكات والأقساط المشار إليها في المادة 59 (III وIV) أعلاه تخفيض جازفي نسبته: - 70 % من المبلغ الإجمالي السنوي الذي يساوي أو يقل عن 168.000 درهم، - 40 % لما زاد عن ذلك.	**المادة 60. - الخصوم الجزافية** I.- لتحديد صافي الدخل المفروضة عليه الضريبة على الدخل برسم المعاشات والإيرادات العمرية، يطبق على المبلغ الإجمالي للمعاشات والإيرادات المفروضة عليه الضريبة مع خصم، إن اقتضى الحال، الاشتراكات والأقساط المشار إليها في المادة 59 (III وIV) أعلاه تخفيض جازفي نسبته: - 70 % من المبلغ الإجمالي السنوي الذي يساوي أو يقل عن **192.000** درهم، - 40 % لما زاد عن ذلك.	التعديل يرمي إلى رفع سقف الخصوم الجزافية المفروضة على معاشات المتقاعدين من 168.000 درهما إلى 192.000 درهم، خصوصا أن معاشات المتقاعدين ذات المنشأ الأجنبي تستفيد من تخفيض بنسبة 80%، المنصوص عليه في المادة 76 من المدونة العامة للضرائب.

التعديل رقم: 16

المدونة العامة للضرائب

المادة الأصلية	التعديل المقترح	التعليل
المادة 63: الإعفاءات يعفى من الضريبة: "ا- (ينسخ) "II- ألف- ..... باء- دون الإخلال بتطبيق..... الربح المحصل عليه من تفويت عقار أو جزء من عقار يشغله على وجه سكنى رئيسية منذ ستة (6) سنوات على الأقل في تاريخ التفويت المذكور مالكه	**المادة 63: الإعفاءات** يعفى من الضريبة: "ا- (ينسخ) "II- ألف- ..... باء- دون الإخلال بتطبيق..... الربح المحصل عليه من تفويت عقار أو جزء من عقار يشغله على وجه سكنى رئيسية منذ <u>أربع (4)</u> سنوات على الأقل في تاريخ التفويت المذكور مالكه	التعديل يرمي إلى تقليص مدة الملكية للعقار للاستفادة من الإعفاء من 6 سنوات إلى 4 سنوات وذلك من أجل المساهمة في التخفيف من حدة التهرب الضريبي وتسهيل تغيير السكن الرئيسي كلما دعت الظروف لذلك.

التعديل رقم: 17

المدونة العامة للضرائب

المادة الأصلية	التعديل المقترح	التعليل
المادة 63: الإعفاءات تعفى من الضريبة: "I- (ينسخ) "II- ألف- ..... باء- دون الإخلال بتطبيق..... ..... غير أن مدة أقصاها سنة تبتدئ... ..... يمنح هذا الاعفاء كذلك للخاضع للضريبة..... ..... كما تعفى عمليات تفويت عقار أ جزء من عقار بشغله مالكه على وجه سكنى رئيسية أو أعضاء الشركات ذات الغرض العقاري المعتبرة شفافة وفق المادة 3 – 3° أعلاه، قبل انصرام أجل ست (6) سنوات السالف الذكر، وفق الشروط التالية: -.....	**المادة 63: الإعفاءات** تعفى من الضريبة: "I- (ينسخ) "II- ألف- ..... باء- دون الإخلال بتطبيق..... ..... غير أن مدة أقصاها سنة تبتدئ... ..... يمنح هذا الاعفاء كذلك للخاضع للضريبة..... ..... كما تعفى عمليات تفويت عقار أ جزء من عقار بشغله مالكه على وجه سكنى رئيسية أو أعضاء الشركات ذات الغرض العقاري المعتبرة شفافة وفق المادة 3 – 3° أعلاه، قبل انصرام أجل **أربع (4)** سنوات السالف الذكر، وفق الشروط التالية: -.....	الهدف من هذا التعديل تشجيع الملزمين على اقتناء سكن رئيسي وتطوير وتغيير المستوى المعيشي. وللملاءمة مع التعديل رقم 15:

التعديل رقم: 18

المدونة العامة للضرائب

المادة الأصلية	التعديل المقترح	التعليل
المادة 63: الإعفاءات تعفى من الضريبة: "I- (ينسخ) "II- ألف- ..... باء- دون الإخلال بتطبيق..... ..... غير أن مدة أقصاها سنة تبتدئ... ..... يمنح هذا الاعفاء كذلك للخاضع للضريبة..... ..... كما تعفى عمليات تفويت عقار..... ..... وفق الشروط التالية: -.....	المادة 63: الإعفاءات تعفى من الضريبة: ~~"I- (ينسخ)~~ "II- ألف- ..... باء- دون الإخلال بتطبيق..... ..... غير أن مدة أقصاها سنة تبتدئ... ..... يمنح هذا الاعفاء كذلك للخاضع للضريبة..... ..... كما تعفى عمليات تفويت عقار..... ..... وفق الشروط التالية: -.....	حذف النسخ والاحتفاظ بالنص الأصلي الذي جاء في المدونة العامة بالضرائب.

التعديل رقم: 19

المدونة العامة للضرائب

المادة الأصلية	التعديل المقترح	التعليل
المادة 63: الإعفاءات تعفى من الضريبة: "I- (ينسخ) "II- ألف- ..... باء- دون الإخلال بتطبيق..... ..... غير أن مدة أقصاها سنة تبتدئ... ..... يمنح هذا الاعفاء كذلك للخاضع للضريبة..... ..... كما تعفى عمليات تفويت عقار..... ..... وفق الشروط التالية: -الالتزام بإعادة استثمار ثمن التفويت في اقتناء عقار مخصص للسكنى الرئيسية داخل أجل لا يتعدى ستة (6) أشهر من تاريخ تفويت العقار الأول المخصص للسكنى الرئيسية:	المادة 63: الإعفاءات تعفى من الضريبة: "I- (ينسخ) "II- ألف- ..... باء- دون الإخلال بتطبيق..... ..... غير أن مدة أقصاها سنة تبتدئ... ..... يمنح هذا الاعفاء كذلك للخاضع للضريبة..... ..... كما تعفى عمليات تفويت عقار..... ..... وفق الشروط التالية: -الالتزام بإعادة استثمار ثمن التفويت في اقتناء عقار مخصص للسكنى الرئيسية داخل أجل لا يتعدى **اثنى عشر (12)** أشهر من تاريخ تفويت العقار الأول المخصص للسكنى الرئيسية:	والهدف من هذا التعديل إعطاء مهلة أكبر لاقتناء سكن رئيسي آخر أو القيام ببنائه، وستة (6) أشهر غير كافية لبناء مسكن رئيسي.

التعديل رقم: 20

المدونة العامة للضرائب

المادة الأصلية	التعديل المقترح	التعليل
المادة 73. - سعر الضريبة I.-جدول حساب الضريبة يحدد على النحو التالي جدول حساب الضريبة على الدخل: - شريحة الدخل إلى غاية 30.000 درهم معفاة من الضريبة؛ - 10% بالنسبة لشريحة الدخل من 30.001 إلى 50.000 درهم؛ - 20% بالنسبة لشريحة الدخل من 50.001 إلى 60.000 درهم؛ - 30% بالنسبة لشريحة الدخل من 60.001 إلى 80.000 درهم؛ - 34% بالنسبة لشريحة الدخل من 80.001 إلى 180.000 درهم؛ - 38% بالنسبة لما زاد على ذلك.	المادة 73. - سعر الضريبة I.-جدول حساب الضريبة يحدد على النحو التالي جدول حساب الضريبة على الدخل: - شريحة الدخل إلى غاية **36.000** درهم معفاة من الضريبة؛ - **7%** بالنسبة لشريحة الدخل من **36.001** إلى **50.000** درهم؛ - **17%** بالنسبة لشريحة الدخل من **50.001** إلى **60.000** درهم؛ - **28%** بالنسبة لشريحة الدخل من **60.001** إلى **80.000** درهم؛ - **32%** بالنسبة لشريحة الدخل من **80.001** إلى **180.000** درهم؛ - **36%** بالنسبة لما زاد على ذلك.	استجابة لتوصيات المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات. ومن أجل عدالة جبائية بين الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، وبالخصوص أن الموظفين والأجراء تقتطع لهم هذا الضريبة من المنبع. وسيساعد هذا التخفيض الضريبي ولو بنسبة ضئيلة للحفاظ على القدرة الشرائية.

التعديل رقم: 21

المدونة العامة للضرائب

المادة الأصلية	التعديل المقترح	التعليل
المادة 73. - سعر الضريبة ا-..... ..... II-أسعار خاصة يحدد سعر ..... باء-10% °1-..... ..... جيم-15% فيما يخص: °1..... ..... واو- 20% °1- .... °11-.....40 – II أعلاه. زاي- 30% °1- فيما يخص المكافآت .... لا ينتمون لمستخدمي المشغل الدائمين	المادة 73. - سعر الضريبة ا-..... ..... II-أسعار خاصة يحدد سعر ..... باء-10% °1-..... ..... جيم-15% فيما يخص: °1..... ..... واو- 20% °1- .... °11-.....40 – II أعلاه. **°12- فيما يخص المكافآت والتعويضات العرضية أو غير العرضية، إذا دفعتها مؤسسات التعليم أو التكوين المهني العامة أو الخاصة لفائدة مدرسين لا ينتمون إلى مستخدميها الدائمين.** زاي- 30% °1- فيما يخص المكافآت .... لا ينتمون لمستخدمي المشغل الدائمين	من غير المعقول رفع سعر الضريبة على هذه الفئة من 17% إلى 30% دفعة واحدة، ونقترح تطبيقها بصفة تدريجية. وهذا الرفع سيتحمله المواطنون.

التعديل رقم: 22

المدونة العامة للضرائب

المادة الأصلية	التعديل المقترح	التعليل
المادة 73. - سعر الضريبة ا-..... ..... II-أسعار خاصة يحدد سعر..... باء-10% 1°-..... ..... جيم-15% فيما يخص: 1°..... ..... زاي- 30% 1°- فيما يخص المكافآت .... لا ينتمون لمستخدمي المشغل الدائمين ..... 7°- بالنسبة للأرباح ..... II-144 أدناه؛ 8°- فيما يخص المبلغ الإجمالي لاسترداد الاشتراكات والأقساط قبل انتهاء مدة ثماني (8) سنوات أو قبل بلوغ سن الخمسين المنصوص عليه في المادة III-28 – ألف أعلاه؛ 9°-.....	المادة 73. - سعر الضريبة ا-..... ..... II-أسعار خاصة يحدد سعر..... باء-10% 1°-..... ..... جيم-15% فيما يخص: 1°..... ..... زاي- 30% 1°- فيما يخص المكافآت .... لا ينتمون لمستخدمي المشغل الدائمين ..... 7°- بالنسبة للأرباح ..... II-144 أدناه؛ 8°- فيما يخص المبلغ الإجمالي لاسترداد الاشتراكات والأقساط قبل انتهاء مدة **ستة (6)** سنوات أو قبل بلوغ سن الخمسين المنصوص عليه في المادة III-28 – ألف أعلاه؛ 9°-.....	الهدف من هذا التعديل، تقليص المدة لتمكين الخاضعين لسعر لضريبة من استفادتهم في مدة معقولة.

التعديل رقم: 23

المدونة العامة للضرائب

المادة الأصلية	التعديل المقترح	التعليل
المادة 74-الخصم عن الأعباء العائلية ا -يخصم ما قدره ثلاثمائة وستون (360) درهما من المبلغ السنوي ..... من هذه المادة. غير أن مجموع المبالغ المخصومة عن الأعباء العائلية لا يمكن أن يتجاوز ألفين ومائة وستين (2160) درهما.	**المادة 74-الخصم عن الأعباء العائلية** ا -يخصم ما قدره <u>سبعمائة وعشرون (720)</u> درهما من المبلغ السنوي ..... من هذه المادة. غير أن مجموع المبالغ المخصومة عن الأعباء العائلية لا يمكن أن يتجاوز <u>أربعة ألاف وثلاثمائة وعشرون (4320)</u> درهما.	لم يطرأ أي تغيير على هذا المبلغ منذ أن كانت التعويضات العائلية لا تفوق 36 درهم عن كل طفل. مراعاة لتنفيذ الاتفاق المشترك ل 25 أبريل 2019 الذي تضمن الزيادة في التعويضات العائلية بقدر 100 درهم لكل طفل.

التعديل رقم: 24

المدونة العامة للضرائب

المادة الأصلية	التعديل المقترح	التعليل
المادة 91-الإعفاء دون الحق في الخصم تعفى من الضريبة على القيمة المضافة: ا –ألف- البيوع الواقعة على السلع التالية غير المستهلكة في مكان البيع : 1°- الخبز والكسكس ..... 2°- .... 7°- زيت الزيتون والمنتجات الثانوية المستخرجة من سحق الزيتون المصنوعة من لدن الوحدات التقليدية.	**المادة 91-الإعفاء دون الحق في الخصم** تعفى من الضريبة على القيمة المضافة: ا –ألف- البيوع الواقعة على السلع التالية غير المستهلكة في مكان البيع : 1°- الخبز والكسكس ..... 2°- .... 7°- زيت الزيتون والمنتجات الثانوية المستخرجة من سحق الزيتون المصنوعة من لدن الوحدات التقليدية. **8°- الكتب والدفاتر المدرسية.**	**إضافة** إعفاء الكتب والدفاتر المدرسية من الضريبة على القيمة المضافة، في إطار التخفيف من العبء الضريبي، وتشجيع التمدرس.

التعديل رقم: 25

المدونة العامة للضرائب

المادة الأصلية	التعديل المقترح	التعليل
المادة 91-الإعفاء دون الحق في الخصم تعفى من الضريبة على القيمة المضافة: ا –ألف- البيوع الواقعة على السلع التالية غير المستهلكة في مكان البيع : °1- الخبز والكسكس ..... °2- .... II-..... ..... X- الخدمات التي تقدمها .... من تاريخ حصولها على الرخصة.	**المادة 91-الإعفاء دون الحق في الخصم** تعفى من الضريبة على القيمة المضافة: ا –ألف- البيوع الواقعة على السلع التالية غير المستهلكة في مكان البيع : °1- الخبز والكسكس ..... °2- .... II-..... ..... X- الخدمات التي تقدمها .... من تاريخ حصولها على الرخصة. **XI- <u>الفوائد المتعلقة بالسلفات وبالقروض الممنوحة للأجراء والموظفين، وذلك من أجل اقتناء السكن الرئيسي لأول مرة. على ألا يتجاوز ثمن الاقتناء 1.500.000 درهم.</u>**	**<u>إضافة</u>** في إطار تشجيع الطلب على قطاع العقار، نقترح تحفيز ضريبي لفائدة الأجراء والموظفين المتمثل في الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة التي تطبق على القروض، والتي تبلغ نسبتها 10% (أو على الأقل التخفيض منها) يطبق هذا الإجراء في العديد من الدول من بينها فرنسا.

التعديل رقم: 26

المدونة العامة للضرائب

المادة الأصلية	التعديل المقترح	التعليل
المادة 91-الإعفاء دون الحق في الخصم تعفى من الضريبة على القيمة المضافة: ا –ألف- البيوع الواقعة على السلع التالية غير المستهلكة في مكان البيع : °1- الخبز والكسكس ..... °2- .... II-..... ..... X- الخدمات التي تقدمها .... من تاريخ حصولها على الرخصة.	**المادة 91-الإعفاء دون الحق في الخصم** تعفى من الضريبة على القيمة المضافة: ا –ألف- البيوع الواقعة على السلع التالية غير المستهلكة في مكان البيع : °1- الخبز والكسكس ..... °2- .... II-..... ..... X- الخدمات التي تقدمها .... من تاريخ حصولها على الرخصة. **<u>XII- العربات المخصصة للنقل المدرسي الجماعاتية التي تقتنيها الجماعات القروية.</u>**	**<u>إضافة</u>** انطلاقا من مبدأ أن الشأن الاجتماعي لا يضرب، نقترح إعفاء العربات المخصصة للنقل المدرسي التي تقتنيها الجماعات القروية من الضريبة على القيمة المضافة، تشجيعا للجماعات القروية على الانخراط في توفير خدمات النقل للتلاميذ والطلبة في القرى،

التعديل رقم: 27

المدونة العامة للضرائب

المادة الأصلية	التعديل المقترح	التعليل
المادة 99-الأسعار المخفضة تخضع للضريبة بالسعر المخفض: °1- البالغ 7% مع الحق في الخصم : عمليات البيع والتسليم المتعلقة بالمنتجات المبينة بعده: – الماء المزودة به شبكات .... المكلفة بالتطهير؛ – ..... – اللفائف غير المرجعة للمنتجات الصيدلية .... – الأدوات المدرسية والمنتجات والمواد الداخلة في تركيبها. ويكون تطبيق السعر المخفض على المنتجات والمواد الداخلة في تركيب الأدوات المدرسية رهينا باستيفاء الإجراءات المحددة بنص تنظيمي:	**المادة 99-الأسعار المخفضة** تخضع للضريبة بالسعر المخفض: °1- البالغ 7% مع الحق في الخصم : عمليات البيع والتسليم المتعلقة بالمنتجات المبينة بعده: – الماء المزودة به شبكات .... المكلفة بالتطهير؛ – ..... – اللفائف غير المرجعة للمنتجات الصيدلية .... ~~– الأدوات المدرسية والمنتجات والمواد الداخلة في تركيبها.~~ ~~ويكون تطبيق السعر المخفض على المنتجات والمواد الداخلة في تركيب الأدوات المدرسية رهينا باستيفاء الإجراءات المحددة بنص تنظيمي:~~	**<u>حذف من أجل الملاءمة</u>** الهدف من هذا الحذف الملاءمة مع التعديلين رقم: (11 – المادة 59) ورقم (20 – المادة 91) من أجل تخفيف العبء الضريبي على المنتجات الاستهلاكية التي تثقل كاهل المواطنين، خاصة من الطبقة الضعيفة، والمتعلق بإعفاء الأدوات المدرسية والمنتجات والمواد الداخلة في تركيبها من الضريبة على القيمة المضافة.

التعديل رقم: 28

المدونة العامة للضرائب

المادة الأصلية	التعديل المقترح	التعليل
المادة 99. . الأسعار المخفضة تخضع للضريبة بالسعر المخفض: 1° - .... -	المادة 99. . الأسعار المخفضة تخضع للضريبة بالسعر المخفض: 1° - .... - .... <u>- خدمات المطعم التي تقدمها مقاولات الخدمات لمستخدمي مؤسسات المأجورين.</u>	<u>إضافة</u> تعتبر خدمات المطعم التي تقدمها المقاولة لمستخدميها خدمة اجتماعية لدعم الطبقة العاملة خاصة مع اعتماد التوقيت المستمر لذلك لا نرى ضرورة تضريبها.

التعديل رقم: 29

المدونة العامة للضرائب

المادة الأصلية	التعديل المقترح	التعليل
المادة 99 – الأسعار المخفضة. تخضع للضريبة بالسعر المخفض: 1-البالغ 7% من الحق في الخصم: .... 2-البالغ 10% مع الحق في الخصم: -عمليات الإيواء .... العمليات المتعلقة ..... الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.213 الأنف الذكر: -تنسخ -المنتجات والمعدات التالية ..... (الباقي لا تغيير فيه)	المادة 99 – الأسعار المخفضة. تخضع للضريبة بالسعر المخفض: 1-البالغ 7% من الحق في الخصم: .... 2-البالغ 10% مع الحق في الخصم: -عمليات الإيواء .... العمليات المتعلقة ..... الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.213 الأنف الذكر: ~~-تنسخ~~ -المنتجات والمعدات التالية ..... (الباقي لا تغيير فيه)	حذف (<u>النسخ</u>)، والإبقاء على الصيغة الواردة في المدونة العامة للضرائب. - يقوم مشروع التعديل على أساس تقليص عدد نسب الضريبة على القيمة المضافة في تبريره لرفع نسبة هذه الضريبة على خدمات المحامي إلى السقف الأعلى إسوة بباقي السلع والخدمات التجارية (الفاخرة). - والحال أن هذا التبرير مخالف للواقع في ظل استمرارية التركيبة الرباعية (20%/14%/7%/0%) حتى في ظل المشروع نفسه. - استحضار معيار تحديد نسب ومعدلات الضريبة على القيمة المضافة المتمثل في مدى كون الخدمة أو السلعة ذات أولية قصوى (1er nécessité) مع التدرج حسب تغيير أهمية هذه الحاجة من 0% إلى 20%. يظهر أن المشروع لم يأخذ بتاتا بعين الاعتبار خصوصيات تدخل المحامي في علاقته مع موكليه والأوضاع السيئة التي يوجد فيها هؤلاء (الحراسة النظرية، المعتقلون الاحتياطيون، المسجونون، الأرامل، النفقة، نزاعات الشغل...) التي تشكل أكثر من 90% من القضايا الرائجة أمام القضاء، وهي فئات اجتماعية توجد في نفس وضعية مستهلكي الخدمات الطبية، والأدوية الصيدلانية، والأدوات المدرسية التي خصها المشروع بنسب تتراوح بين 0% و 7%، الشيء الذي لم يؤخذ بعين الاعتبار فيما نص عليه المشروع من رفع هذه الضريبة على الخدمات التي يؤديها المحامي. - يظهر الحيف جليا في مقارنة نسبة الضريبة الخاضعة لها خدمات المحامي ب 20% حسب المشروع، بأنشطة تقل بكثير من حيث اعتبارها ذات أولوية في حياة المواطنين، والتي تستفيد من نسب منخفضة (0% و7%) على سبيل المثال: المصحات، البياطرة، الدلاكون الصحيون 0%، والفنادق والمطاعم والمقاهي والنزولات 10%، والمهن البنكية العمولات والنسب 10% والأمثلة كثيرة. - من شأن هذا النسخ الذي جاء في المشروع المساس بأسس العدالة الجبائية لما لها من انعكاسات سلبية على فئات عريضة من مرتفقي العدالة، والذين يوجد أغلبهم في أوضاع اجتماعية واقتصادية جد هشة.

التعديل رقم: 30

المدونة العامة للضرائب

المادة الأصلية	التعديل المقترح	التعليل
المادة 157 – حجز الضريبة في المنبع على المكافآت المخولة للغير ا – تخضع .... أو يقيدونها في حساباتهم. يتم استنزال الضريبة المحجوزة في المنبع السالفة الذكر من مبلغ الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل مع الحق في الاسترجاع. (الباقي بدون تعديل)	المادة 157 – حجز الضريبة في المنبع على المكافآت المخولة للغير ا – تخضع .... أو يقيدونها في حساباتهم. يتم استنزال الضريبة المحجوزة في المنبع السالفة الذكر من مبلغ الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل مع الحق في الاسترجاع <u>أو الترحيل الى السنة الموالية حسب اختيار الملزم.</u> (الباقي بدون تعديل)	**إضافة** إمكانية ترحيل الفائض للسنة الموالية.

التعديل رقم: 31

المدونة العامة للضرائب

المادة الأصلية	التعديل المقترح	التعليل
المادة 173 – التحصيل بواسطة الأداء التلقائي. ا-يدفع بطريقة تلقائية ..... الضرائب: مبلغ ..... سنة: الضريبة المستحقة على البا..... ..... يجب على الأشخاص الذين .... II-..... المادة 82 المكررة أعلاه. III- يؤدي المحامون تلقائيا بطريقة اختيارية ..... ألف- الأداء تلقائيا للدفعات .... باء- الأداء تلقائيا لدى قابض .... وتشفع كل دفعة بإعلام .... يتم استنزال مبلغ مجموع الدفعات .... غير أنه، عندما لا يسمح مبلغ ....ويجب على المحامين اختيار أحد النظامين المشار إليهما في ألف وباء أعلاه عند إيداع ....من السنة السابقة للسنة المعنية.	المادة 173 – التحصيل بواسطة الأداء التلقائي. ا-يدفع بطريقة تلقائية ..... الضرائب: مبلغ ..... سنة: الضريبة المستحقة على البائع .... يجب على الأشخاص الذين .... II-..... المادة 82 المكررة أعلاه. ~~III- يؤدي المحامون تلقائيا بطريقة اختيارية~~ ~~.....~~ ~~ألف- الأداء تلقائيا للدفعات .....~~ ~~.....~~ ~~باء- الأداء تلقائيا لدى ق.....~~ ~~.....~~ ~~وتشفع كل دفعة بإعلام .....~~ ~~.....~~ ~~يتم استنزال مبلغ مجموع الدفع.....~~ ~~.....~~ ~~غير أنه، عندما لا يسمح مبلغ .....~~ ~~.....ويج~~ ~~ب على المحامين اختيار أحد النظامين المشار إليهما في ألف وباء أعلاه عند إيداع .....~~ ~~.....من السنة السابقة للسنة المعنية.~~	<u>حذف الفقرة رقم III</u> *ربط حق الولوج إلى العدالة بواسطة المحامي بأداء الدفعات المقدمة على الحساب برسم الضريبة على الدخل. *يشكل مخالفة لما ينص عليه الفصل 118 من الدستور "حق التقاضي مضمون لكل شخص للدفاع عن حقوقه ومصالحه التي يحميها القانون". *مخالفة المقتضى لما تنص عليه المادة 14 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي صادق عليها المغرب وأصبحت تسمو على القانون. *خرق مبدأ المساواة بين الملزمين في نفس الوضعية القانونية (الأطباء، الموثقين، المهندسين المعماريين، والمهندسين المساحين...) *مخالفة المقتضى للمادة 6 من القانون الإطار رقم 69-19. *خرق المقتضى لتوصيات المناظرة الوطنية للجبايات (2019) الصادر بشأنها القانون 69-19 المعتبر بمثابة قانون إطار للجبايات بالمغرب والذي يؤسس لضرورة ملاءمة الجبايات لخصوصية المهن، الشيء الذي لم يؤخذ بعين الاعتبار في المشروع. *"<u>ويظل الباقي المحتمل كسبا للخزينة"</u> المنصوص عليه بالمشروع، يعتبر تضريبا إضافيا مقنعا يستهدف فئة المحامين دون غيرهم من باقي الملزمين.

مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023

مجموعة الدستورى الديمقراطى الاجتماعى

التعديلات المقترحة



مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة
المادة 3
البند I
الفصل 235

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
الفصل 235. - 1 – يحق للأعوان محرري المحاضر أن يحجزوا في كل مكان: - العملات النقدية و الأوراق التجارية و الأوراق البنكية وغيرها من وسائل الأداء والأدوات المالية القابلة للتداول لحاملها في حالة عدم تقديم تصريح بها أو تقديم تصريح غير صحيح أو في حالة الاشتباه في غسل للأموال أو تمويل للإرهاب. وفي هذه الحالة الأخيرة لا يرفع الحجز إلا بأمر من النيابة العامة أو قاضي التحقيق أو بحكم قضائي؛ - البضائع ووسائل النقل القابلة للمصادرة وكذا جميع الوثائق المتعلقة بهذه البضائع ووسائل النقل. 2 –أ) يجب أن تسلم للأمر بالصرف في مكتب الحجز العملات النقدية والأوراق التجارية والأوراق	الفصل 235. - 1 – يحق للأعوان محرري المحاضر أن يحجزوا في كل مكان: - العملات النقدية و الأوراق التجارية و الأوراق البنكية وغيرها من وسائل الأداء والأدوات المالية القابلة للتداول لحاملها في حالة عدم تقديم تصريح بها أو تقديم تصريح غير صحيح أو في حالة الاشتباه في غسل للأموال أو تمويل للإرهاب. وفي هذه الحالة الأخيرة لا يرفع الحجز إلا بأمر من النيابة العامة أو قاضي التحقيق أو بحكم قضائي، حائز لقوة الشيء المقضي به في حالة الطعن فيه، أو بسبب انصرام اجال الطعن في الحكم دون الطعن فيه؛ - البضائع ووسائل النقل القابلة للمصادرة وكذا جميع الوثائق المتعلقة بهذه البضائع ووسائل النقل.	تمت اضافة عبارة حائز لقوة الشيء المقضي به، تفاديا لتضارب واختلاف التأويلات فيما يخص هذه المادة، باعتبار أن عبارة "حكم قضائي" دون عبارة حائز لقوة الشيء المقضي به تفيد أن الحكم ابتدائي، وبالتالي يمكن أن يطالب صاحب المحجوز بمحجوزه في حال توفره على حكم ابتدائي لصالحه، وهو الشيء الذي سيضع الادارة أمام واقعة يصعب معالجتها، في حالة صدور قرار لمحكمة الاستئناف مخالف للحكم الابتدائي فيما بعد.

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
المستشارين

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
البنكية وغيرها من وسائل الأداء والأدوات المالية القابلة للتداول لحاملها المحجوزة؛ ب) إن البضائع ووسائل النقل المحجوزة يجب : - إما أن تساق و تودع بمكتب أو مركز الجمرك الأقرب لمكان الحجز؛ - و إما أن يتعهد الظنين أو شخص آخر بحراستها في مكان الحجز أو في مكان آخر. كما يجب على الحارس..... ..... (الباقي لا تغيير فيه.)	2 –أ) يجب أن تسلم للأمر بالصرف في مكتب الحجز العملات النقدية والأوراق التجارية والأوراق البنكية وغيرها من وسائل الأداء والأدوات المالية القابلة للتداول لحاملها المحجوزة؛ ب) إن البضائع ووسائل النقل المحجوزة يجب : - إما أن تساق و تودع بمكتب أو مركز الجمرك الأقرب لمكان الحجز؛ - و إما أن يتعهد الظنين أو شخص آخر بحراستها في مكان الحجز أو في مكان آخر. كما يجب على الحارس..... ..... (الباقي لا تغيير فيه.)	

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
مجلس المستشارين

مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة
المادة 3
البند II
الفصل 70 المكرر

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
الفصل 70 المكرر. – تعد رخصة قبول المعشر باطلة في الحالات التالية: - تخلي المعشر عن الرخصة؛ - وفاة المعشر؛ - حل الشركة الحاصلة على رخصة القبول. ويعتبر كذلك متخليا عن رخصة القبول، كل معشر لم يودع ويسجل لدى الجمرك كل سنة، باستثناء حالة قوة قاهرة، أو في حالة ما تعذر على المعشر مزاولة مهامه، مائتي (200) تصريحا على الأقل ابتداء من تاريخ انصرام أجل أربعة وعشرين (24) شهرا من حصوله على رخصة القبول.	الفصل 70 المكرر. – تعد رخصة قبول المعشر باطلة في الحالات التالية: - تخلي المعشر عن الرخصة؛ - وفاة المعشر؛ - حل الشركة الحاصلة على رخصة القبول. ويعتبر كذلك متخليا عن رخصة القبول، كل معشر لم يودع ويسجل لدى الجمرك كل سنة، باستثناء حالة قوة قاهرة، أو في حالة ما تعذر على المعشر مزاولة مهامه، مائة (100) تصريحا على الأقل ابتداء من تاريخ انصرام أجل أربعة وعشرين (24) شهرا من حصوله على رخصة القبول.	**تم اقتراح تخفيض عدد التصريحات الواجب الادلاء بها حتى لا يعتبر المعشر في حالة تخلي عن الرخصة الى مائة (100) ترخيص سنوي، وذلك من أجل ضمان استمرارية المعشرين الصغار في أداء مهامهم، وحفاظا على منصاب الشغل اللاباس بها التي يوفرها هذا القطاع خاصة المبتدئين. على أساس أن يتم رفع هذا العدد تدريجيا في قوانين المالية القادمة.**

المملكة المغربية - البرلمان * مجلس المستشارين * مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي

مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة
المادة 3
البند III

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
III.- ابتداء من فاتح يناير 2023، ينسخ البند 4 من الفصل 81 و الفصول 82 و 83 و 84 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة الراجعة لإدارة الجمارك و الضرائب غير المباشرة السالفة الذكر.	III.- ابتداء من فاتح يناير 2023، ينسخ البند 4 من الفصل 81 و الفصول 82 و 83 و 84 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة الراجعة لإدارة الجمارك و الضرائب غير المباشرة السالفة الذكر. وتحدد بمرسوم شروط وكيفيات تنظيم عمل الفئة الشغيلة في الجمرك.	**تمت الاحالة على** مرسوم يحدد شروط وكيفيات تنظيم عمل الفئة الشغيلة في الجمرك، وذلك حفاظا على حقوق هذه الفئة، خاصة أن المؤسسات المشرفة على تسيير الموانئ و المطارات هي التي ستتكلف في الوقت الراهن بمنح هذه الفئة تصاريح الولوج الى هذه المرافق. ولهذا فان هذا المرسوم سيفسح المجال أمام الحكومة من أجل تنظيم المعاملة بين الطرفين خاصة في حالة الاختلاف.

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين
مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي

الضرائب الداخلية على الاستهلاك
المادة 5
البند I
الفصل 9

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
الفصل 9. تحدد وفقا للجداول أ- ت – ح- ط- ظ- ع- ف- ص- ض بعده.....والمفصلة في هذا الفصل : أ)..... ..... ت) المكوس الداخلية على الاستهلاك المفروضة على بعض منتجات الطاقة والزفت. 	الفصل 9. تحدد وفقا للجداول أ- ت – ح- ط- ظ- ع- ف- ص- ض بعده.....والمفصلة في هذا الفصل : أ)..... ..... ت) المكوس الداخلية على الاستهلاك المفروضة على بعض منتجات الطاقة والزفت. 	**تصحيح خطأ مادي، تعويض بالدراهيم ب بالدرهم بالجدول (ت).**

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
مجلس المستشارين

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
		
ح).....	ح).....	
ظ) الضرائب الداخلية على الاستهلاك المفروضة على سوائل تعبئة أو إعادة تعبئة الأجهزة الالكترونية المسماة "السجائر الالكترونية" و الأجهزة المماثلة وكذا ملحقات تبغ الشيشة أو الاركيله (معسل بدون تبغ) :	ظ) الضرائب الداخلية على الاستهلاك المفروضة على سوائل تعبئة أو إعادة تعبئة الأجهزة الالكترونية المسماة "السجائر الالكترونية" و الأجهزة المماثلة وكذا ملحقات تبغ الشيشة أو الاركيله (معسل بدون تبغ) :	
		
ص).....	ص).....	

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
مجلس المستشارين

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
.....	.....	
.....	.....	
ض) الضرائب الداخلية على الاستهلاك المطبقة على المنتجات المحتوية على السكر:	ض) الضرائب الداخلية على الاستهلاك المطبقة على المنتجات المحتوية على السكر:	

بيان المنتجات	السكر الصافي بـ غرام/100 غرام أو بـ غرام/100 مل	وحدة التعديل	التعديل بالدرهم
ـ مشروبات	نسبة تعيين 51	100 كلغ	70
ـ حلويات	نسبة تعيين 52	كلغ	300
ـ شوكولاطة:			
ـ تتكون من الكاكاو و مستحضرات الشوكولاطة	نسبة تعيين 53	100 كلغ	200
ـ تتكون من السكاكر و مستحضرات الشوكولاطة	نسبة تعيين 54	كلغ	150
ـ منتجات الألبان:			
ـ لبن رائب "زبادي" مهيأ على شكل مشروب	نسبة تعيين 55	100 كلغ	80
ـ حليب أساسا	نسبة تعيين 56	كلغ	60
ـ حليب مركز	نسبة تعيين 57	كلغ	40
ـ جبن و عجين الجبن	نسبة تعيين 58	100 كلغ	50

بيان المنتجات	السكر الصافي بـ غرام/100 غرام أو بـ غرام/100 مل	وحدة التعديل	التعديل بالدرهم
ـ مشروبات	نسبة تعيين 51	100 كلغ	70
ـ حلويات	نسبة تعيين 52	كلغ	300
ـ شوكولاطة:			
ـ تتكون من الكاكاو و مستحضرات الشوكولاطة	نسبة تعيين 53	100 كلغ	200
ـ تتكون من السكاكر و مستحضرات الشوكولاطة	نسبة تعيين 54	كلغ	150
ـ منتجات الألبان:			
ـ لبن رائب "زبادي" مهيأ على شكل مشروب	نسبة تعيين 55	100 كلغ	80
ـ حليب أساسا	نسبة تعيين 56	كلغ	60
ـ حليب مركز	نسبة تعيين 57	كلغ	40
ـ جبن و عجين الجبن	نسبة تعيين 58	100 كلغ	50

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
مجلس المستشارين

النص كما جاء في المشروع				نص التعديل				التعليل
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	

المملكة المغربية - البرلمان
مجلس المستشارين
مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي

المدونة العامة للضرائب
المادة 6
البند I
الفصل 173

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
المادة 173.-التحصيل بواسطة الأداء التلقائي I.- يدفع بطريقة تلقائية . . . . الضرائب: -مبلغ . . . . سنة؛ - الضريبة المستحقة على البائع والمتعلقة بالأرباح الملاحظة أو المحققة بمناسبة تفويت ممتلكات عقارية أو حقوق عينية مرتبطة بها، داخل أجل الإقرار المنصوص عليه في المادة 83 أعلاه، لقابض إدارة الضرائب. يجب على الأشخاص الذين لم يقدموا إقرارا على أساس عناصر شهادة تصفية الضريبة وكذا الأشخاص الذين لم يطلبوا الرأي المسبق لإدارة الضرائب، المشار إليهما في المادة	المادة 173.-التحصيل بواسطة الأداء التلقائي I.- يدفع بطريقة تلقائية . . . . الضرائب: -مبلغ . . . . سنة؛ - الضريبة المستحقة على البائع والمتعلقة بالأرباح الملاحظة أو المحققة بمناسبة تفويت ممتلكات عقارية أو حقوق عينية مرتبطة بها، داخل أجل الإقرار المنصوص عليه في المادة 83 أعلاه، لقابض إدارة الضرائب. يجب على الأشخاص الذين لم يقدموا إقرارا على أساس عناصر شهادة تصفية الضريبة وكذا الأشخاص الذين لم يطلبوا الرأي المسبق لإدارة الضرائب، المشار إليهما في المادة	تم اقتراح تخفيض مبلغ الدفعات المقدمة على الحساب برسم الضريبة على الدخل عن السنة المحاسبية الجارية للمحامين، باعتبار أنه في المقابل ستعرف تكاليف أتعاب المحامي زيادة هي الاخرى، و بالتالي فإن هذه المبالغ المؤداة ستكون على حساب المواطن.

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
مجلس المستشارين

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
234 المكررة أربع مرات أدناه، أن يدفعوا، بصفة مؤقتة، لدى قابض إدارة الضرائب الفرق بين مبلغ الضريبة المصرح به و5% من ثمن التفويت، باستثناء الأشخاص الذين يقومون بالعمليات التالية: • العمليات المعفاة المشار إليها في المادة 63 (II وIII) أعلاه؛ • عمليات المساهمة بعقارات أو بحقوق عينية عقارية أوهما معا في أصل شركة أو هيئة التوظيف الجماعي العقاري، المنصوص عليها في المادتين 161 المكررة-II و161 المكررة أربع مرات أعلاه؛ - الضريبة المستحقة على البائع والمتعلقة بالأرباح الملاحظة أو المحققة بمناسبة تفويت قيم منقولة وغيرها من سندات رأس المال والدين داخل أجل الإقرار المنصوص عليه في المادة 84 أعلاه، لقابض إدارة الضرائب؛ - الضريبة المستحقة على الخاضع للضريبة برسم إجمالي	234 المكررة أربع مرات أدناه، أن يدفعوا، بصفة مؤقتة، لدى قابض إدارة الضرائب الفرق بين مبلغ الضريبة المصرح به و5% من ثمن التفويت، باستثناء الأشخاص الذين يقومون بالعمليات التالية: • العمليات المعفاة المشار إليها في المادة 63 (II وIII) أعلاه؛ • عمليات المساهمة بعقارات أو بحقوق عينية عقارية أوهما معا في أصل شركة أو هيئة التوظيف الجماعي العقاري، المنصوص عليها في المادتين 161 المكررة-II و161 المكررة أربع مرات أعلاه؛ - الضريبة المستحقة على البائع والمتعلقة بالأرباح الملاحظة أو المحققة بمناسبة تفويت قيم منقولة وغيرها من سندات رأس المال والدين داخل أجل الإقرار المنصوص عليه في المادة 84 أعلاه، لقابض إدارة الضرائب؛ - الضريبة المستحقة على الخاضع للضريبة برسم إجمالي	

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
مجلس المستشارين

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
. . . . .	. . . . .	
. . . . .	. . . . .	
. . . . . .في حسابه؛	. . . . . .في حسابه؛	
- الضريبة المستحقة على الخاضعين للضريبة الذين يودعون الإقرارات المنصوص عليها في المواد 82 و82 المكررة ثلاث مرات-II و85 و150 أعلاه، في نفس الآجال المنصوص عليها على التوالي بالنسبة للإقرارات السالفة الذكر:	- الضريبة المستحقة على الخاضعين للضريبة الذين يودعون الإقرارات المنصوص عليها في المواد 82 و82 المكررة ثلاث مرات-II و85 و150 أعلاه، في نفس الآجال المنصوص عليها على التوالي بالنسبة للإقرارات السالفة الذكر:	
- الضريبة المستحقة على	- الضريبة المستحقة على	
. . . . .	. . . . .	
. . . . .	. . . . .	
. . الأجال التالية:	. . الأجال التالية:	
• .في حالة اختيار	• .في حالة اختيار	
. . . . .	. . . . .	
. . . . .	. . . . .	
. . . . .	. . . . .	
. . . . . تحقيق رقم الأعمال؛	. . . . . تحقيق رقم الأعمال؛	
• في حالة اختيار الدفع السنوي	• في حالة اختيار الدفع السنوي	
. . . . .	. . . . .	
. . . . .	. . . . .	

المملكة المغربية البرلمان
مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
مجلس المستشارين

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
....	....	
..... أبريل من السنة الموالية للسنة التي تم خلالها تحقيق رقم الأعمال.	..... أبريل من السنة الموالية للسنة التي تم خلالها تحقيق رقم الأعمال.	
ويباشر دفع الضريبة ....المدفوع.	ويباشر دفع الضريبة ....المدفوع.	
.....II- ....المادة 82 المكررة أعلاه.	.....II- ....المادة 82 المكررة أعلاه.	
III- يؤدي المحامون تلقائيا بطريقة اختيارية دفعات مقدمة على الحساب برسم الضريبة على الدخل عن السنة المحاسبية الجارية، وفق أحد النظامين التاليين:	III- يؤدي المحامون تلقائيا بطريقة اختيارية دفعات مقدمة على الحساب برسم الضريبة على الدخل عن السنة المحاسبية الجارية، وفق أحد النظامين التاليين:	
ألف- الأداء تلقائيا للدفعات المذكورة لدى كاتب الضبط بصندوق المحكمة لحساب قابض إدارة الضرائب.	ألف- الأداء تلقائيا للدفعات المذكورة لدى كاتب الضبط بصندوق المحكمة لحساب قابض إدارة الضرائب.	
يحدد مبلغ كل دفعة مقدمة على الحساب في ثلاثمائة (300) درهم، يؤديه كل محام مرة واحدة عن كل قضية عند إيداع أو تسجيل مقال أو طلب أو طعن أو عند تسجيل نيابة أو	يحدد مبلغ كل دفعة مقدمة على الحساب في مائة (100) درهم، يؤديه كل محام مرة واحدة عن كل قضية عند إيداع أو تسجيل مقال أو طلب أو طعن أو عند تسجيل نيابة أو	

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
مجلس المستشارين

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
مؤازرة أمام محاكم المملكة، ويشمل أداء هذا المبلغ جميع مراحل التقاضي.	مؤازرة أمام محاكم المملكة، ويشمل أداء هذا المبلغ جميع مراحل التقاضي.	
يتحقق كاتب الضبط من استيفاء هذه الدفعات عند القيام بالإجراءات السالفة الذكر.	يتحقق كاتب الضبط من استيفاء هذه الدفعات عند القيام بالإجراءات السالفة الذكر.	
وتستثنى من واجب أداء الدفعة المقدمة على الحساب:	وتستثنى من واجب أداء الدفعة المقدمة على الحساب:	
• المقالات المتعلقة بالأوامر المبنية على الطلب والمعاينات المقدمة وفق أحكام الفصل 148 من قانون المسطرة المدنية؛	• المقالات المتعلقة بالأوامر المبنية على الطلب والمعاينات المقدمة وفق أحكام الفصل 148 من قانون المسطرة المدنية؛	
• القضايا المعفاة من الرسوم القضائية أو المستفيدة من المساعدة القضائية، وفي هذه الحالة لا يتم الأداء عن هذه القضايا إلا عند تنفيذ الحكم الصادر بشأنها.	• القضايا المعفاة من الرسوم القضائية أو المستفيدة من المساعدة القضائية، وفي هذه الحالة لا يتم الأداء عن هذه القضايا إلا عند تنفيذ الحكم الصادر بشأنها.	
ويعفى من أداء الدفعات المقدمة على الحساب المشار إليها أعلاه المحامون طوال الستة وثلاثين (36) شهرا الأولى ابتداء من شهر الحصول على رقم التعريف الجباني.	ويعفى من أداء الدفعات المقدمة على الحساب المشار إليها أعلاه المحامون طوال الستة وثلاثين (36) شهرا الأولى ابتداء من شهر الحصول على رقم التعريف الجباني.	
ويشفع كل أداء للدفعات بورقة إعلام وفق نموذج تعده الإدارة يتضمن البيانات التالية:	ويشفع كل أداء للدفعات بورقة إعلام وفق نموذج تعده الإدارة يتضمن البيانات التالية:	
• الاسم العائلي والشخصي للمحامي المعني وعنوان موطنه الضريبي أو مقر مؤسسته الرئيسية؛	• الاسم العائلي والشخصي للمحامي المعني وعنوان موطنه الضريبي أو مقر مؤسسته الرئيسية؛	

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
مجلس المستشارين

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
• الرقم الوطني المهني؛ • رقم التعريف الضريبي؛ • نوع القضية ورقم الملف؛ • المحكمة المختصة ومقرها؛ • المبلغ المدفوع؛ • تاريخ الأداء.	• الرقم الوطني المهني؛ • رقم التعريف الضريبي؛ • نوع القضية ورقم الملف؛ • المحكمة المختصة ومقرها؛ • المبلغ المدفوع؛ • تاريخ الأداء.	
ويجب على كاتب الضبط أن يدفع بطريقة إلكترونية لإدارة الضرائب مبلغ الدفعات المقدمة على الحساب المذكور، الذي يتعين تحصيله عند القيام بالإجراءات السالفة الذكر، خلال الشهر الموالي للشهر الذي تم فيه التحصيل، مصحوبا ببيان وفق نموذج تعده الإدارة.	ويجب على كاتب الضبط أن يدفع بطريقة إلكترونية لإدارة الضرائب مبلغ الدفعات المقدمة على الحساب المذكور، الذي يتعين تحصيله عند القيام بالإجراءات السالفة الذكر، خلال الشهر الموالي للشهر الذي تم فيه التحصيل، مصحوبا ببيان وفق نموذج تعده الإدارة.	
يتم استنزال مبلغ الدفعات المقدمة على الحساب التي تم أداؤها من طرف المحامي خلال السنة من مبلغ الحد الأدنى للضريبة على الدخل المشار إليه في المادة 144-I أعلاه، المستحق برسم هذه السنة.	يتم استنزال مبلغ الدفعات المقدمة على الحساب التي تم أداؤها من طرف المحامي خلال السنة من مبلغ الحد الأدنى للضريبة على الدخل المشار إليه في المادة 144-I أعلاه، المستحق برسم هذه السنة.	
غير أنه، عندما لا يسمح مبلغ الحد الأدنى للضريبة من استنزال المبلغ الكلي للدفعات المقدمة على الحساب المدفوعة برسم الضريبة على الدخل، يظل الفائض قابلا للخصم من جزء مبلغ الضريبة على الدخل المطابق للدخل المهني. ويظل المبلغ الباقي المحتمل كسبا للخزينة.	غير أنه، عندما لا يسمح مبلغ الحد الأدنى للضريبة من استنزال المبلغ الكلي للدفعات المقدمة على الحساب المدفوعة برسم الضريبة على الدخل، يظل الفائض قابلا للخصم من جزء مبلغ الضريبة على الدخل المطابق للدخل المهني. ويظل المبلغ الباقي المحتمل كسبا للخزينة.	

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة الدستور، الديمقراطي الاجتماعي
المستشارين

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
باء- الأداء تلقائيا لدى قابض إدارة الضرائب لدفعتين مقدمتين على الحساب بطريقة الكترونية قبل انقضاء الشهر الموالي للشهر السادس وللشهر الثاني عشر من السنة المحاسبية المعنية.	باء- الأداء تلقائيا لدى قابض إدارة الضرائب لدفعتين مقدمتين على الحساب بطريقة الكترونية قبل انقضاء الشهر الموالي للشهر السادس وللشهر الثاني عشر من السنة المحاسبية المعنية.	
ويحدد مبلغ كل دفعة مقدمة على الحساب باعتبار عدد القضايا المسجلة باسم المحامي خلال مدة الستة أشهر السالفة الذكر، عند إيداع أوتسجيل مقال أوطلب أوطعن أو عند تسجيل نيابة أو مؤازرة أمام محاكم المملكة، المضروب في ثلاثمائة (300) درهم، وذلك على أساس لوائح الملفات التي تدلي بها السلطة الحكومية المكلفة بالعدل لإدارة الضرائب وفق نموذج تعده الإدارة يتضمن البيانات المتعلقة خصوصا بهوية المحامي المعني وتعريفه الوطني والضريبي وعدد القضايا المسجلة باسمه.	ويحدد مبلغ كل دفعة مقدمة على الحساب باعتبار عدد القضايا المسجلة باسم المحامي خلال مدة الستة أشهر السالفة الذكر، عند إيداع أوتسجيل مقال أوطلب أوطعن أو عند تسجيل نيابة أو مؤازرة أمام محاكم المملكة، المضروب في مائة (100) درهم، وذلك على أساس لوائح الملفات التي تدلي بها السلطة الحكومية المكلفة بالعدل لإدارة الضرائب وفق نموذج تعده الإدارة يتضمن البيانات المتعلقة خصوصا بهوية المحامي المعني وتعريفه الوطني والضريبي وعدد القضايا المسجلة باسمه.	
وتستثنى من واجب أداء الدفعة المقدمة على الحساب، الملفات والقضايا والمحامون المشار إليهم في الفقرتين الرابعة والخامسة من ألف أعلاه وفق نفس الأحكام.	وتستثنى من واجب أداء الدفعة المقدمة على الحساب، الملفات والقضايا والمحامون المشار إليهم في الفقرتين الرابعة والخامسة من ألف أعلاه وفق نفس الأحكام.	
وتشفع كل دفعة بإعلام وفق نموذج تعده الإدارة يتضمن البيانات التالية:	وتشفع كل دفعة بإعلام وفق نموذج تعده الإدارة يتضمن البيانات التالية:	
• الاسم العائلي والشخصي للمحامي المعني وعنوان موطنه الضريبي أو مقر مؤسسته الرئيسية؛	• الاسم العائلي والشخصي للمحامي المعني وعنوان موطنه الضريبي أو مقر مؤسسته الرئيسية؛	

المملكة المغربية · البرلمان
مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
مجلس المستشارين

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
• الرقم الوطني المهني؛ • رقم التعريف الضريبي؛ • نوع القضية ورقم الملف؛ • المحكمة المختصة ومقرها؛ • المبلغ المدفوع؛ • تاريخ الأداء.	• الرقم الوطني المهني؛ • رقم التعريف الضريبي؛ • نوع القضية ورقم الملف؛ • المحكمة المختصة ومقرها؛ • المبلغ المدفوع؛ • تاريخ الأداء.	
يتم استنزال مبلغ مجموع الدفعات المقدمة على الحساب التي تم أداؤها من طرف المحامي برسم السنة المحاسبية المعنية من مبلغ الحد الأدنى للضريبة على الدخل المشار إليه في المادة 144-I أعلاه، المستحق برسم هذه السنة.	يتم استنزال مبلغ مجموع الدفعات المقدمة على الحساب التي تم أداؤها من طرف المحامي برسم السنة المحاسبية المعنية من مبلغ الحد الأدنى للضريبة على الدخل المشار إليه في المادة 144-I أعلاه، المستحق برسم هذه السنة.	
غير أنه، عندما لا يسمح مبلغ الحد الأدنى للضريبة من استنزال المبلغ الكلي للدفعات المقدمة على الحساب برسم الضريبة على الدخل، يظل الفائض قابلا للخصم من جزء مبلغ الضريبة على الدخل المطابق للدخل المهني. ويظل المبلغ الباقي المحتمل كسبا للخزينة.	غير أنه، عندما لا يسمح مبلغ الحد الأدنى للضريبة من استنزال المبلغ الكلي للدفعات المقدمة على الحساب برسم الضريبة على الدخل، يظل الفائض قابلا للخصم من جزء مبلغ الضريبة على الدخل المطابق للدخل المهني. ويظل المبلغ الباقي المحتمل كسبا للخزينة.	
ويجب على المحامين اختيار أحد النظامين المشار إليهما في ألف وباء أعلاه عند إيداع الإقرار المنصوص عليه في المادة I 148 -أعلاه أو بناء على طلب عن كل سنة حسب نموذج تعده الإدارة، و ذلك قبل نهاية شهر ديسمبر من السنة السابقة للسنة المعنية.	ويجب على المحامين اختيار أحد النظامين المشار إليهما في ألف وباء أعلاه عند إيداع الإقرار المنصوص عليه في المادة I 148 -أعلاه أو بناء على طلب عن كل سنة حسب نموذج تعده الإدارة، و ذلك قبل نهاية شهر ديسمبر من السنة السابقة للسنة المعنية.	

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
لجن المستشارين

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

تعديلات مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

على مشروع قانون المالية رقم 50.20 للسنة المالية 2023.

(كما وافق عليه مجلس النواب)

التعديل 1

النص الأصلي	التعديل المقترح	تعليل التعديل
المادة الأولى **I**–تستمر الجهات المختصة، وفقا للنصوص التشريعية و التنظيمية الجاري بها العمل و مع مراعاة أحكام هذا القانون خلال السنة المالية2021؛ .... II – يؤذن للحكومة في التمويل بالاقتراض واللجوء إلى كل أداة مالية أخرى وفق الشروط المقررة في هذا القانون.	**المادة الأولى** **I**–تستمر الجهات المختصة، وفقا للنصوص التشريعية و التنظيمية الجاري بها العمل و مع مراعاة أحكام هذا القانون خلال السنة المالية 2022؛ .... **II–يؤذن للحكومة في التمويل بالاقتراض و اللجوء إلى كل أداة مالية أخرى وفق الشروط المقررة في هذا القانون ،مع ضرورة إخبار لجنتي المالية بغرفتي البرلمان كلما تعلق الأمر بالاقتراض الخارجي.**	ضرورة إخبار البرلمان بالجدوى من الاقتراض **الخارجي** وكيفية استعماله و ذلك من اجل التقليص من اللجوء إلى المزيد من المديونية نظرا للارتفاع الكبير الذي وصلت إليه و كذلك التأكد من عدم استعماله في التسيير.

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

المادة 3

مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

التعديل 2

«الفصل 164 المكررة مرتين -تستفيد من رسم الاستيراد .....وبمعزل عن أحكام الفصل 5 أعلاه: -..... -..... -مؤسسة الشيخ زايد بن سلطان المنشأة بظهير شريف.....في إطار المهام المنوطة بها: -جامعة الأخوين بإفران المنشأة بظهير شريف .....في إطار المهام المنوطة بها. -مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد المنشأة بقانون رقم 07.12 .....في إطار المهام المنوطة بها.	**«الفصل 164 المكررة مرتين** -تستفيد من رسم الاستيراد .....وبمعزل عن أحكام الفصل 5 أعلاه؛ - ..... - ..... ~~-مؤسسة الشيخ زايد بن سلطان المنشأة بظهير شريف.....في إطار المهام المنوطة بها؛~~ ~~-جامعة الأخوين بإفران المنشأة بظهير شريف .....في اطار المهام المنوطة بها؛~~ ~~-مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد المنشأة بقانون رقم 07.12 .....في إطار المهام المنوطة بها؛~~	اعتبارا لكون المؤسسات المذكورة مؤسسات استثمارية تستهدف تحقيق الربح واعتبارا كونها تحقق إيرادات هامة مما يتطلب أن تساهم بنصيبها في تمويل خزينة الدولة أسوة بباقي المؤسسات الهادفة لتحقيق الأرباح.

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

المادة 3

مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

التعديل 3

النص الأصلي	التعديل المقترح	التبرير
الفصل 164- 1- تستورد.....من الضرائب والرسوم:	الفصل 164- 1- تستورد.....من الضرائب والرسوم:	أهمية إعفاء مختلف أنواع الأدوية من مختلف الرسوم والضرائب ملا لذلك من أثر على الحماية الصحية للمواطنين خصوصا الفئات ذات الدخل المحدود ، كما أنه اعتبارا للدور الذي يقوم به الهلال، الأحمر في الوقاية وإسعاف المواطنين فنقترح حذفه من الفصل 164مكرر المتضمن للائحة المواد التي تستفيد من رسم الاستيراد الأدنى بنسبة 5,2 % وإدراجه ضمن الفصل 164 المتعلق بالإعفاء الكلي.
"أ..... "..... "..... "..... "ط).....المخصصة لها. ..... "ظ) التجهيزات..... ..... "م).....(3 اكتوبر 1963)؛ "ن) الأدوية والمنتجات الصيدلية الواردة في البنود التعريفية التالية:	"أ..... "..... "..... "..... "ط).....المخصصة لها. ..... "ظ) التجهيزات..... ..... "م).....(3 اكتوبر 1963)؛ ~~"ن) الأدوية والمنتجات الصيدلية الواردة في البنود التعريفية التالية:~~ **مختلف أنواع الأدوية والمنتجات الصيدلية الواردة في القسم 06 المتعلق بمنتجات الصناعات الكيميائية أو الصناعات المرتبطة بها في البند 30 والبنود الفرعية من تعرفة الرسوم الجمركية** **هـ. السلع المستوردة من طرف الهلال الأحمر المغربي**	

مملكة المغربية - البرلمان
مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

المادة 4

تعريفة الرسوم الجمركية

التعديل 4

النص الأصلي	التعديل المقترح	التبرير
الفصل الثلاثون «منتجات صيدلية	الفصل الثلاثون «منتجات صيدلية	تصحيح خطأ مادي

ترميز حسب النظام المنسق				نوع البضائع	رمز الاستيراد	وحدة الكمية حسب المواصفة	الوحدات التكميلية
			3006.60	30.06	محضرات كيميائية لمنع الحمل ..... او المنتجات الأخرى		

ترميز حسب النظام المنسق				نوع البضائع	رمز الاستيراد	وحدة الكمية حسب المواصفة	الوحدات التكميلية
			3006.60	30.06	محضرات كيميائية لمنع الحمل ..... او المنتجات الأخرى		

المملكة المغربية - البرلمان
مجلس المستشارين
مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

المادة 4
تعريفة الرسوم الجمركية

التعديل 5

النص الأصلي							التعديل المقترح							التبرير
الفصل الثلاثون «منتجات صيدلية							الفصل الثلاثون «منتجات صيدلية							
ترميز حسب النظام المنسق				نوع البضائع	رمز الاستيراد	وحدة الكمية حسب المواصفة	الوحدات التكميلية	ترميز حسب النظام المنسق				نوع البضائع	رمز الاستيراد	وحدة الكمية حسب المواصفة	الوحدات التكميلية	تصحيح خطأ مادي
		00	4016.93	40.16	مصنوعات أخر من مطاط مبركن غير مقسى					00	4016.93	40.16	مصنوعات **أخرى** من مطاط مبركن غير مقسى			

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
المجلس المشاريس

المادة 4
تعريفة الرسوم الجمركية

التعديل 6

النص الأصلي					التعديل المقترح					التبرير
الفصل الثلاثون «منتجات صيدلية					الفصل الثلاثون «منتجات صيدلية					
ترميز حسب النظام المنسق			نوع البضائع	رمز الاستيراد	وحدة الكمية حسب المواصفة	الوحدات التكميلية	ترميز حسب النظام المنسق			نوع البضائع	رمز الاستيراد	وحدة الكمية حسب المواصفة	الوحدات التكميلية	
48.10			-ورق وورق مقوى .....أو بمواد غير عضوية أخر،				48.10			-ورق وورق مقوى .....أو بمواد غير عضوية **أخرى** ،				تصحيح خطأ مادي

المادة 4
تعريفة الرسوم الجمركية

التعديل 7

النص الأصلي					التعديل المقترح					التبرير
الفصل الثلاثون «منتجات صيدلية					الفصل الثلاثون «منتجات صيدلية					
ترميز حسب النظام المنسق		نوع البضائع	رمز الاستيراد	وحدة الكمية حسب المواصفة	الوحدات التكميلية	ترميز حسب النظام المنسق		نوع البضائع	رمز الاستيراد	وحدة الكمية حسب المواصفة	الوحدات التكميلية	تصحيح خطأ مادي
4810.92		-ورق وورق مقوى أخر:				4810.92		-ورق وورق مقوى **أخرى:**				

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
المجلس المستشاري

المادة 6

المدونة العامة للضرائب

التعديل 8

النص الأصلي	التعديل المقترح	تعليل التعديل
«المادة 6. -الإعفاءات «I. -الإعفاءات الدائمة من الضريبة وفرضها بالأسعار المخفضة «بصفة دائمة «ألف-..... - 5مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان .....؛ - 26°جامعة الأخوين بإفران المحدثة .....؛ - 28°مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد.....	«المادة 6. -الإعفاءات «I. -الإعفاءات الدائمة من الضريبة وفرضها بالأسعار المخفضة «بصفة دائمة «ألف -..... ~~- 5مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان .....؛~~ ~~- 26°جامعة الأخوين بإفران المحدثة .....؛~~ ~~- 28°مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد .....~~	**حذف الإعفاء من الضريبة لهذه المؤسسات التي طورت مجالات نشاطها التجاري ليصبح اليوم ربحي-تجاري أكثر منه خيري واجتماعي الذي كانت تتوخاه عند إحداثها.**

المملكة المغربية البرلمان مجلس المستشارين مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

المادة 6

المدونة العامة للضرائب

التعديل 9

النص الأصلي	التعديل المقترح	تعليل التعديل
المادة 6	**المادة 6**	يهدف هذا التعديل إلى:
1 – الإعفاءات الدائمة من الضريبة وفرضها بالأسعار المخفضة بصفة دائمة	**1 – الإعفاءات الدائمة من الضريبة وفرضها بالأسعار المخفضة بصفة دائمة**	– تقديم خدمات اجتماعية ذات قيمة وجودة عالية؛
ألف – الإعفاءات الدائمة	**ألف – الإعفاءات الدائمة**	– الاستفادة من الإعفاء على غرار ما هو جاري به العمل بالنسبة لمؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين.
.....	.....	
.....	.....	
	35-مؤسسات الأعمال الاجتماعية للعاملين بالقطاع العمومي المحدثة بقانون بالنسبة لمجموع أنشطتها أو عملياتها وكذا الدخول المحتملة المرتبطة بها.	

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

المادة 6

المدونة العامة للضرائب

التعديل 10

النص الأصلي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 6 –الإعفاءات II–الإعفاءات المؤقتة من الضريبة وفرضها بأسعار مخفضة بصفة مؤقتة. جيم–الفرض المؤقت للضريبة بأسعار مخفضة. ج) المؤسسات الخاصة للتعليم أو التكوين المهني؛	**المادة 6 –الإعفاءات** II–الإعفاءات المؤقتة من الضريبة وفرضها بأسعار مخفضة بصفة مؤقتة. جيم–الفرض المؤقت للضريبة بأسعار مخفضة. ~~ج) المؤسسات الخاصة للتعليم أو التكوين المهني؛~~ (تنسخ)	–الحد من الامتيازات لمؤسسات التعليم الخاص. –دعم التعليم العمومي. –تحقيق العدالة الضريبية.

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
مجلس المستشارين

المادة 6

المدونة العامة للضرائب

التعديل 11

النص الأصلي	التعديل المقترح	تعليل التعديل
المادة 19 – سعر الضريبة 1-السعر العادي للضريبة تحتسب الضريبة على الشركات كما يلي: ألف-بالأسعار التناسبية المبينة في الجدول التالي:	المادة 19 – سعر الضريبة 1-السعر العادي للضريبة تحتسب الضريبة على الشركات كما يلي: ألف-بالأسعار التناسبية المبينة في الجدول التالي:	-مساهمة الشركات التي تفوق أرباحها مليوني درهم في المجهود الضريبي الوطني،مع تخفيف العبء الضريبي على الشركات الصغرى التي تقل أرباحها عن مليوني درهم والتي تشكل الغالبية العظمى للشركات نظرا لمساهمتها في خلق مناصب الشغل. كما انه لا ينبغي التعامل مع الشركات الصغرى جدا والصغرى والمتوسطة من جهة،والشركات الكبرى من جهة أخرى بنفس المنطق الضريبي "ترسيخ مبدأ العدالة الضريبية في إطار الدولة الاجتماعية المفترضة". -فيما يخص التعديل الثاني فيتعلق الأمر بملائمته مع التعديل السابق في المادة 6 – II (جيم - 1° – ج) أعلاه ، و انطلاقا من الدعم الواجب تقديمه للتعليم العمومي والجامعة العمومية وكذا الحد من الامتيازات الممنوحة لمؤسسات التعليم والتكوين المهني الخاص ، وتعاملا بالمثل مع باقي الشركات لأن هذه المؤسسات تسعى إلى الربح، لا يجب تخفيض قيمة الضريبة بالنسبة لهذه المؤسسات الخاصة .

مبلغ الربح الصافي (بالدرهم)	السعر
-يقل أو يساوي 300.000	10%
-من300.001 الى 1.000.000	20%
-يفوق 1.000.000	31%

-1°» :للمنشآت المنصوص عليها .....أعلاه ؛

2°»للمنشآت

.....

"– 5°» .....للمؤسسات الخاصة للتعليم أو التكوين المنصوص عليها في في المادة 6 – II (جيم - 1° – ج) أعلاه

مبلغ الربح الصافي (بالدرهم)	السعر
-يقل أو يساوي 300.000	10%
-من300.001 إلى 2.000.000	20%
-من 2.000.000 إلى 100.000.000	31%

-1°» :للمنشآت المنصوص عليها .....أعلاه ؛

2°»للمنشآت

5°».....

"– تنسخ ": للمؤسسات الخاصة للتعليم أو التكوين المنصوص عليها في المادة 6 – II (جيم - 1° – ج) أعلاه؛"

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

المادة 6

المدونة العامة للضرائب

التعديل 12

النص الأصلي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 19-سعر الضريبة **ا-السعر العادي للضريبة** تحتسب الضريبة على الشركات كما يلي: جيم 1- 40% فيما يخص مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وبنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير ومقاولات التأمين وإعادة التأمين.	**المادة 19-سعر الضريبة** ا -السعر العادي للضريبة تحتسب الضريبة على الشركات كما يلي: جيم 1- 40% فيما يخص مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وبنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير ومقاولات التأمين وإعادة التأمين **2) 40% لشركات المساحات التجارية الكبرى؛** **3) 40% لشركات توزيع المحروقات؛** **4) 40% لشركات قطاع الاسمنت؛** **5) 40% لشركات قطاع الاتصالات.**	-تمويل الخدمات الاجتماعية المقترحة في قانون المالية والتصريح الحكومي. -كونها لا تعاني من المنافسة الخارجية كما أنها حققت أرباح مهمة رغم الأزمة حيث استفادت من ظرفية اقتصادية استثنائية. بالإضافة إلى تطبيق توصية مجلس المنافسة في تقريره حول توزيع المحروقات، الذي أكد على ضرورة إقرار ضريبة استثنائية على موزعي المحروقات.

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
مجلس المستشارين

المادة 6
المدونة العامة للضرائب

التعديل 13

النص الأصلي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 19–سعر الضريبة. IV–أسعار الضريبة المحجوزة في المنبع دال–15% من مبلغ عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها المبينة في المادة 13 أعلاه.	**المادة 19–سعر الضريبة.** IV–أسعار الضريبة المحجوزة في المنبع **دال–15% من مبلغ عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها المبينة في المادة 13 أعلاه.**	الإبقاء على نسبة 15% من مبلغ عوائد الأسهم وحصص المشاركة، عوض خفضها الى 10%. حيث يجب الإبقاء على مساهمة مالكي الأسهم في المجهود الضريبي الوطني والا فان رفع الضريبة على الشركات التي تفوق أرباحها 100 مليون درهم الى 35% سيبقى بدون أثر على مالية الدولة.

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

الباب الثاني : أحكام تتعلق بالتكاليف

1-الميزانية العامة

التعديل 14

النص الأصلي	التعديل المقترح	التبرير
إحداث مناصب مالية المادة 23 يتم إحداث 28.212 منصبا ماليا برسم الميزانية العامة للسنة المالية 2023. 1- 27.662 منصبا ماليا لفائدة الوزارات والمؤسسات التالية: ..... 2- يؤهل رئيس الحكومة لتوزيع 550 منصبا ماليا على مختلف الوزارات أو المؤسسات، وتخصص 200 منها لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.	<u>إحداث مناصب مالية</u> المادة 23 يتم إحداث 28.212 منصبا ماليا برسم الميزانية العامة للسنة المالية 2023. 1- 27.662 منصبا ماليا لفائدة الوزارات والمؤسسات التالية: ..... يؤهل رئيس الحكومة لتوزيع 550 منصبا ماليا على مختلف الوزارات أو المؤسسات، وتخصص 200 منها لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة. <u>وتخصص 150 منصب مالي لفائدة مفتشي الشغل.</u>	نظرا للخصاص المهول الذي يعرفه قطاع مفتشي الشغل نقترح تخصيص 150 منصب شغل لهذه الفئة بحيث يجب العمل على تزويد جهاز تفتيش الشغل بالموارد البشرية واللوجستيكية بما يضمن السير العادي للجهاز خلال ممارسته لمهامه المتعددة.

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
فريق المستشارين

الباب الثاني : أحكام تتعلق بالتكاليف

1-الميزانية العامة

التعديل 15

النص الأصلي	التعديل المقترح	التبرير
إحداث مناصب مالية **المادة 23** يتم إحداث 28.212 منصبا ماليا برسم الميزانية العامة للسنة المالية 2023. 1- 27.662 منصبا ماليا لفائدة الوزارات والمؤسسات التالية: 2-	إحداث مناصب مالية المادة 23 يتم إحداث 28.212 منصبا ماليا برسم الميزانية العامة للسنة المالية 2023. 1- 27.662 منصبا ماليا لفائدة الوزارات والمؤسسات التالية: 2- ..... **علاوة على المناصب المالية المحدثة بموجب الجدول الوارد في البند 1 من هذه المادة،يحدث ابتداء من فاتح يناير 2023 لدى وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة. 139344منصب مالي تخصص للموظفين أطر الأكاديمية.**	**من اجل إدماج الأساتذة اطر الأكاديميات وتحويل أجور الأساتذة عوض المعدات والنفقات المختلفة وهو ما لا يكلف الميزانية سنتيما زائدا وسيضع حدا للهشاشة والتمييز في القطاع.**

المملكة المغربية - البرلمان - مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل - مجلس المستشارين

الباب الثاني : أحكام تتعلق بالتكاليف

1-الميزانية العامة

التعديل 16

النص الأصلي	التعديل المقترح	التبرير
إحداث مناصب مالية المادة 23 يتم إحداث.....برسم الميزانية العامة للسنة المالية 2023. ....الوزارات والمؤسسات..... .... وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	إحداث مناصب مالية المادة 23 يتم إحداث.....برسم الميزانية العامة للسنة المالية 2023. ....الوزارات والمؤسسات..... .... **14.000 منصب مالي.**	-إحداث 14.000 منصب مالي جديد في قطاع الصحة عوض 5500 المقترحة . -إحداث هذه المناصب الجديدة في قطاع الصحة بتحويل جزء من ميزانيات قطاعات أخرى.

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
المجلس الاستشاري

الباب الثاني : أحكام تتعلق بالتكاليف

1-الميزانية العامة

التعديل 17

النص الأصلي	التعديل المقترح	تعليل التعديل
حذف المناصب المالية الشاغرة على إثر إحالة الموظفين الذين يشغلونها على التقاعد **المادة 24- الإعفاءات** يعفى من الضريبة على الدخل: 1-السفراء وأعضاء السلك الدبلوماسي والقناصل ..... 2-الأشخاص المقيمون فيما يخص العوائد	**حذف المناصب المالية الشاغرة على إثر إحالة الموظفين الذين يشغلونها على التقاعد** **المادة 24- الإعفاءات** يعفى من الضريبة على الدخل: 1-السفراء وأعضاء السلك الدبلوماسي والقناصل ..... 2-الأشخاص المقيمون فيما يخص العوائد..... **3-المتقاعدون.**	-إعفاء المتقاعدين من جميع أنواع الضرائب. -تحسين القدرة الشرائية للمتقاعدين. والتضامن بين الأجيال.

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة التوثيق والديمقراطية

الباب الثاني: أحكام تتعلق بالتكاليف

1-الميزانية العامة

التعديل 18

النص الأصلي	التعديل المقترح	التبرير
حذف المناصب المالية الشاغرة على إثر إحالة الموظفين الذين يشغلونها على التقاعد.	حذف المناصب المالية الشاغرة على إثر إحالة الموظفين الذين يشغلونها على التقاعد.	**لتدارك الخصاص الكبير في الموارد البشرية في قطاع الصحة. وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.**
المادة 24	**المادة 24**	
تتمم على النحو التالي:	تتمم على النحو التالي:	
.....كما وقع تغييرها وتتميمها:	.....كما وقع تغييرها وتتميمها:	
-المادة 43 (الفقرة 3) ولا تطبق.....للوقاية المدنية والمناصب المالية الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.	-المادة 43 (الفقرة 3) ولا تطبق.....للوقاية المدنية والمناصب المالية الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.	
	ولا تطبق أيضا على المناصب المالية الخاصة بقطاع الصحة.وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.	

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

المادة 6

المدونة العامة للضرائب

التعديل 20

النص الأصلي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 28. خصوم من مجموع الدخل الخاضع للضريبة يخصم من مجموع الدخل المفوضة على الضريبة كما هو محدد في المادة 25 أعلاه امبلغ الهبات ..... أعلاه اافي حدود 10 % من مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة ، وذلك بغرض تملك أو بناء مسكن رئيسي.	المادة 28خصوم من مجموع الدخل الخاضع للضريبة يخصم من مجموع الدخل المفوضة على الضريبة كما هو محدد في المادة 25 أعلاه امبلغ الهبات ..... أعلاه اافي حدود 20 % من مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة ، وذلك بغرض تملك أو بناء مسكن رئيسي. ..... - تكاليف التكوين المستمر في مجالي التعليم والصحة (الباقي بدون تغيير)	يهدف هذا التعديل إلى تشجيع الطبقات الفقيرة والمتوسطة التي ترغب في الحصول على قرض بغرض تملك أو بناء مسكن رئيسي من خلال رفع نسبة الخصم من مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة المطبق على فوائد القروض بالنسبة للأشخاص الذين يقتنون أو يشيدون مساكن رئيسية من 10 % إلى 20% . التكوين الطبي المستمر يعمل على تحيين المعارف وتطوير الكفاءات العلمية والعملية ومسايرة التطورات التكنولوجية، مما يرفع من نجاعة التدخل الطبي ويقلص من النفقات الطبية في التشخيص والعلاج على الأسر وصناديق التغطية الصحية والدولة. خاصة أن المغرب مقبل على مشروع كبير للتغطية الصحية الشاملة لـ 22 مليون مواطن. التكوين الطبي المستمر هو إجباري بمقتضى قانون 13.131 و08.12 بدون أن ترصد له أي ميزانية أو تعويض، بل يكون على الطبيب أداء تكاليف المشاركة في المؤتمرات والملتقيات الطبية والنقل والإيواء والتربصات داخل المغرب أو خارجه على نفقته

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة العدالة والتنمية
الديمقراطية للشغل

المادة 6

المدونة العامة للضرائب

التعديل 21

النص الأصلي	التعديل المقترح	تعليل التعديل
المادة 31 – الإعفاءات وفرض الضريبة بالسعر المخفض وتخفيض الضريبة – II الفرض المؤقت للضريبة بالسعر المخفض ألف- (ينسخ) باء – الفرض المؤقت للضريبة بالسعر المنخفض – 1°يستفيد من فرض الضريبة بالسعر المنصوص عليه في 73 – II (واو - 7° (بعده ، طوال الخمس (5 (سنوات المحاسبية الأولى المتتالية الموالية لتاريخ الشروع في الاستغلال » : أ-(ينسخ) ب) المنشآت الحرفية..... ج) المؤسسات الخاصة للتعليم أو التكوين المهني المنصوص عليها في المادة 6 – II (جيم - 1° – ج(أعلاه	**المادة 31 – الإعفاءات وفرض الضريبة بالسعر المخفض وتخفيض الضريبة** – II الفرض المؤقت للضريبة بالسعر المخفض ألف- (ينسخ) باء – الفرض المؤقت للضريبة بالسعر المنخفض – 1°يستفيد من فرض الضريبة بالسعر المنصوص عليه في 73 – II (واو - 7° (بعده ، طوال الخمس (5 (سنوات المحاسبية الأولى المتتالية الموالية لتاريخ الشروع في الاستغلال » : أ-(ينسخ) ب) المنشآت الحرفية..... ج) تنسخ. ~~«المؤسسات الخاصة للتعليم أو التكوين المهني المنصوص عليها في المادة 6 – II (جيم – 1° – ج)أعلاه :»~~	ملائمة مع التعديل السابق في المادة 6 – II (جيم - 1° – ج) أعلاه ، و انطلاقا من الدعم الواجب تقديمه للتعليم العمومي والجامعة العمومية وكذا الحد من الامتيازات الممنوحة لمؤسسات التعليم والتكوين المهني الخاص ، وتعاملا بالمثل مع باقي الشركات لأن هذه المؤسسات تسعى إلى الربح، لا يجب تخفيض قيمة الضريبة بالنسبة لهذه المؤسسات الخاصة

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
مجلس المستشارين

المادة 6

المدونة العامة للضرائب

التعديل 22

النص الأصلي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 42 المكررة تحديد أساس فرض الضريبة يخضع الأشخاص....المادة 73-III وما بعده.... غير انه عندما يفوق رقم الأعمال السنوي برسم الخدمات المقدمة لفائدة نفس الزبون مبلغ خمسين ألف (50.000) درهم..... يظل صافي زائد القيمة.....خاضعا للضريبة...	**المادة 42 المكررة تحديد أساس فرض الضريبة** ~~يخضع الأشخاص....المادة 73-III وما بعده....~~ ~~غير انه عندما يفوق رقم الإعمال السنوي برسم الخدمات المقدمة لفائدة نفس الزبون مبلغ خمسين ألف (50.000) درهم.....~~ ~~يظل صافي زائد القيمة.....خاضعا للضريبة...(تتمة)~~ **-"عندما ينجز المقاول الذاتي عمليات تجارية مع شركة تربطه معها علاقة شغل، يتم اخضاع رقم المعاملات المنجز مع المشغل الى الضريبة على الدخل المنصوص عليها في المادة 73.أ".**	يستغل بعض أصحاب الشركات نظام المقاول الذاتي للتقليل من الضرائب المؤدة على أجور موظفيهم. التعديل المقترح من طرف الحكومة لتغريم رقم المعاملات الذي يفوق 50.000 درهم مع زبون واحد، فيه حيف كبير للمقاولين الذاتيين الذين لا خيار لهم الا الاشتغال مع زبون واحد. كما انه لا يمكن معاقبة الحلقة الأضعف (المقاول الذاتي) وغض الطرف على تهرب الشركات من مسؤوليتها الاجتماعية وعجز المسؤولين عن إيجاد مقاربة ناجعة للتصدي للغش الضريبي المرتبط بالمقاول الذاتي.

المملكة المغربية - البرلمان - مجموعة التوثيق والديمقراطية الشغل

المادة 6

المدونة العامة للضرائب

التعديل 23

النص الأصلي	التعديل المقترح	التبرير
المادة- .47 –الإعفاء الدائم والفرض الدائم للضريبة بسعر مخفض وتخفيض الضريبة. I–الإعفاء الدائم يعفى من الضريبة على الدخل بصفة دائمة الخاضعون.....أعمال سنوي برسم هذه الدخول يقل عن خمسة ملايين (5.000.000) درهم.	المادة- .47 –الإعفاء الدائم والفرض الدائم للضريبة بسعر مخفض وتخفيض الضريبة. I–الإعفاء الدائم يعفى من الضريبة على الدخل بصفة دائمة الخاضعون.....أعمال سنوي برسم هذه الدخول يقل عن1.5 مليون (1.500.000) درهم.	الفلاحون الذين يحققون رقم معاملات يتجاوز 1.5 مليون درهم يحققون دخلا متوسطا وبالتالي فمن الضروري إخضاع هذه الفئة من الفالحين للضريبة على الدخل لتوسيع الوعاء الجبائي من جهة ولتحقيق العدالة الضريبية قياسا لشرائح وأسوة من الأجراء الخاضعين للضريبة العامة على الدخل الذين تقل مداخيلهم عن مداخيل هذه الفئة.

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

المادة 6

المدونة العامة للضرائب

التعديل 24

النص الأصلي	التعديل المقترح	تعليل التعديل
المادة 56: تحديد الأجور والدخول المعتبرة في حكمها تعد من قبيل الأجور لتطبيق الضريبة على الدخل: – ..... – ..... – ..... – المعاشات	**المادة 56:** تحديد الأجور والدخول المعتبرة في حكمها تعد من قبيل الأجور لتطبيق الضريبة على الدخل: – ..... – ..... – ..... ~~– المعاشات~~	باعتبار أن المأجور طيلة حياته العملية يؤدي مساهماته الضريبية التي تقتطع له من المنبع هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرمي هذا التعديل إلى تخفيف الضغط الجبائي على الطبقات الهشة والمتوسطة والحفاظ على القدرة الشرائية في مواجهة آثار التضخم.

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
مجلس المستشارين

المادة 6

المدونة العامة للضرائب

التعديل 25

النص الأصلي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 57 – الإعفاءات تعفى من الضريبة على الدخل: ..... 20)-الأجر الإجمالي الشهري في حدود عشرة آلاف (10.000) درهم لمدة أربعة وعشرين (24) شهرا تبتدئ من .....في حدود عشرة (10) أجراء.	**المادة 57 – الإعفاءات** **تعفى من الضريبة على الدخل:** ..... 20)-الأجر الإجمالي الشهري **في حدود خمسة عشرة آلف (15.000) درهم** لمدة أربعة وعشرين (24) شهرا تبتدئ من .....في حدود عشرة (10) أجراء.	تحفيز تشغيل الأطر والكفاءات من الشباب.

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

المادة 6

المدونة العامة للضرائب

التعديل 26

النص الأصلي	التعديل المقترح	تعليل التعديل
المادة 57: الإعفاءات تعفى من الضريبة على الدخل 1-التعويضات المصروفة لتغطية المصاريف المدفوعة ..... 2 ..... /22 ..... /23 الأجر والتعويضات المدفوعة للمجندين في الخدمة العسكرية ..... الجاري بها العمل	المادة 57: الإعفاءات تعفى من الضريبة على الدخل 1-التعويضات المصروفة لتغطية المصاريف المدفوعة ..... 2 ..... /22 ..... /23 الأجر والتعويضات المدفوعة للمجندين في الخدمة العسكرية ..... الجاري بها العمل ..... **/25 المبالغ المخصصة كتعويض عن البحث العلمي بالنسبة للباحثين و أساتذة التعليم العالي.**	النفقات والمصاريف العديدة التي يتحملها الأستاذ الباحث من ماله الخاص من أجل القيام بأنشطة البحث العلمي والتأطير والتدريس نذكر منها. مصاريف التنقلات، مصاريف شراء المعدات والمستلزمات مصاريف النشر، مصاريف الطباعة، مصاريف تأطير ومناقشة البحوث العلمية، مصاريف تنظيم الملتقيات العلمية، اقتناء الكتب والمراجع والمستندات، تحضير المطبوعات والمؤلفات البيداغوجية

المادة 6

المدونة العامة للضرائب

التعديل 27

النص الأصلي	التعديل المقترح	تعليل التعديل
المادة 59: الخصوم تخصم من المبالغ الإجمالية..... المادة 57 أعلاه: 1. – المصاريف ..... بالنسب الجزافية التالية: ألف – 20 % فيما يتعلق بالأشخاص غير المنتمين إلى الفئات المهنية المشار إليها في "باء" و "جيم" بعده، على أن لا يتجاوز المبلغ المخصوم ثلاثين ألف 30.000 درهم؛	**المادة 59:** الخصوم تخصم **<u>35%</u>** من المبالغ الإجمالية..... المادة 57 أعلاه: 1. – المصاريف ..... بالنسب الجزافية التالية: **<u>ألف –فيما يتعلق بالأشخاص غير المنتمين إلى الفئات المهنية المشار إليها في "باء" و "جيم" بعده، على أن لا يتجاوز المبلغ المخصوم أربعين ألف 40.000 درهم؛</u>**	–تحسين القدرة الشرائية للأجراء. – تخفيف الضغط الجبائي على الأجراء.

المادة 6

المدونة العامة للضرائب

التعديل 28

النص الأصلي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 63 –الإعفاءات	**المادة 63 –الإعفاءات**	نظرا لكون السكن الرئيسي غير معني بالمضاربة العقارية، حيث إنه من غير المعقول أداء ضريبة على الارباح العقارية في هذه الحالة.
يعفى من الضريبة:	يعفى من الضريبة:	
.....	.....	
باء–	باء– نسخ تعديل الحكومة.	

المملكة المغربية البرلمان المجلس الاستشاري مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

المادة 6

المدونة العامة للضرائب

التعديل 29

<table>
<tr><th>النص الأصلي</th><th>التعديل المقترح</th><th>تعليل التعديل</th></tr>
<tr>
<td>المادة 73 ـ سعر الضريبة
I جدول حساب الضريبة
يحدد على النحو التالي جدول حساب الضريبة على الدخل:
– شريحة الدخل إلى غاية 30.000 درهم معفاة من الضريبة
. 10 %بالنسبة لشريحة الدخل من 30.001 إلى 50.000 درهم
. 20 % بالنسبة لشريحة الدخل من 50.001 إلى 60.000 درهم
. 30 %بالنسبة لشريحة الدخل من 60.001 إلى 80.000 درهم
. 34 % بالنسبة لشريحة الدخل من 80.001 إلى 180.000 درهم
. 38 % بالنسبة لما زاد على ذلك</td>
<td>المادة 73 ـ سعر الضريبة
I جدول حساب الضريبة
يحدد على النحو التالي جدول حساب الضريبة على الدخل:
شريحة الدخل إلى غاية 60.000 درهم سنويا معفاة من الضريبة:
<table>
<tr><th>السعر</th><th>شريحة الدخل بالدرهم</th></tr>
<tr><td>0%</td><td>يقل أو يساوي 60.000</td></tr>
<tr><td>10 %</td><td>من 60.001 إلى 80.000</td></tr>
<tr><td>20 %</td><td>من 80.001 إلى 100.000</td></tr>
<tr><td>30 %</td><td>من 100.001 إلى 150.000</td></tr>
<tr><td>34 %</td><td>من 150.001 إلى 200.000</td></tr>
<tr><td>36%</td><td>من 200.001 الى 250.000</td></tr>
<tr><td>38%</td><td>يفوق 250.001</td></tr>
</table>
</td>
<td>يهدف هذا التعديل إلى:
- تحقيق التوازن في مساهمة كل أشطر الدخول؛
- تخفيف الضغط الجبائي على الطبقة المتوسطة.</td>
</tr>
</table>

المادة 6

المدونة العامة للضرائب

التعديل30

النص الأصلي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 74- الخصم من الأعباء العائلية I-يخصم ما قدره ثلاثمائة وستون (360) درهما.....حسب مدلول II من هذه المادة. غير أن مجموع المبالغ المخصومة.....لا يمكن أن يتجاوز ألفين و مائة وستون (2160) درهما.	**المادة 74- الخصم من الأعباء العائلية** I-يخصم ما قدره **تسعمائة (900) درهم**.....حسب مدلول II من هذه المادة. غير أن مجموع المبالغ المخصومة.....لا يمكن أن يتجاوز **ثلاثة آلاف و ستمائة (3600) درهم.**	-تحسين القدرة الشرائية للأجراء، -تخفيض الضغط الجبائي على الأجراء، - ومساعدة الأسر الهشة والمتوسطة على مواجهة أعباء الحياة.

المملكة المغربية - البرلمان - مجموعة التجمع الوطني الديمقراطية للشغل - مجلس المستشارين

المادة 6

المدونة العامة للضرائب

التعديل 31

النص الأصلي	التعديل المقترح	تعليل التعديل
المادة 91 ـ الإعفاء دون الحق في الخصم "تعفى من الضريبة على القيمة المضافة: ـ ألف ـ البيوع الواقعة على السلع التالية غير المستهلكة في مكان البيع :..... »«.... 3°السكر.....(سكاروز) ؛	المادة 91 ـ الإعفاء دون الحق في الخصم "تعفى من الضريبة على القيمة المضافة:" ا ـ ألف ـ البيوع الواقعة على السلع التالية غير المستهلكة في مكان البيع : .... 3° »السكر.....(سكاروز) ؛ – 8° » .....الأدوية والمنتجات الصيدلية غير الدوائية المخصصة للبشر كما هي منصوص عليها في القانون رقم 04.17 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة.	حذف الضريبة على القيمة المضافة على كل الأدوية والمنتجات الصيدلية المخصصة للإنسان نظرا لأن أكثر من 53 %من مصاريف الصحة تتحملها الأسر والمواطن المغربي من جيبه، وهذا الإعفاء سيخفف من عبئ تحمل مصاريف العلاج على المواطنين من شأن هذا الإجراء أن يساهم في تخفيض ثمن الأدوية المرتفع مقارنة مع القدرة الشرائية، وسيساعد على استهلاك أفضل للأدوية وتمكين المواطنين من ولوج أحسن للعلاج •لأن أغلب الدول المجاورة وفي حوض البحر الأبيض المتوسط تعفي الأدوية من الضريبة على القيمة المضافة إلا المغرب الذي يفرض نسبة 7 %.

المادة 6
المدونة العامة للضرائب

التعديل 32

النص الأصلي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 123 – الإعفاءات تعفى من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد: 1..... 2.....	**المادة 123 – الإعفاءات** تعفى من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد: 1..... 2..... ..... 60-الأدوية والعقاقير الخاصة بالأمراض العقلية والنفسية؛ 61-المستلزمات والأدوات المدرسية، والمنتجات والمواد الداخلة في تركيبها.والحواسيب والألواح الالكترونية ذات الاستعمالات المدرسية.	– تخفيض اثمنة أدوية الأمراض النفسية والعقلية التي تعرف انتشاراً كبيرا في الآونة الأخيرة. – تخفيض اثمنة المستلزمات والأدوات الدراسية.

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
مجلس المستشارين

المادة 6

المدونة العامة للضرائب

التعديل 33

<table>
<tr><th>النص الأصلي</th><th>التعديل المقترح</th><th>التبرير</th></tr>
<tr>
<td>
المادة 133 –الواجبات النسبية
1–النسبة المطبقة
حاء–تخضع لنسبة 5%:
.....
</td>
<td>
المادة 133 –الواجبات النسبية
1–النسبة المطبقة
حاء–تخضع لنسبة 5%:
.....
<u>خاء- تخضع لنسبة متصاعدة:</u>
<u>إحصاء التركات</u>
<u>يحدد على النحو التالي جدول حساب إحصاء التركات:</u>
<table>
<tr><th>قيمة المحصى (بالدرهم</th><th>السعر</th></tr>
<tr><td>يقل أو يساوي 300.000</td><td>0%</td></tr>
<tr><td>من 300.001 إلى 1.000.000</td><td>1%</td></tr>
<tr><td>من 1.000.000 إلى 5.000.000</td><td>1.5%</td></tr>
<tr><td>من 5.000.001 إلى 50.000.000</td><td>2%</td></tr>
<tr><td>يفوق 50.000.000</td><td>2.5%</td></tr>
</table>
</td>
<td>
–ضمان نظام جبائي عادل وتضامني.
–إضافة معدل تصاعدي وفقا للمبالغ الموروثة.
</td>
</tr>
</table>

المادة 6

المدونة العامة للضرائب

التعديل 34

النص الأصلي	التعديل المقترح	تعليل التعديل
«المادة 247. - دخول حيز التطبيق وأحكام انتقالية .... «XXXIII. - بصفة انتقالية، ..... خلال الستة وثلاثين (36) شهرا الأولى ابتداء من «تاريخ هذا التشغيل. «.....التاليين: «-..... من فاتح يناير 2021 إلى غاية 31 ديسمبر 2022: «-ألا يتجاوز عمر الأجير خمسة وثلاثين (35) سنة عند تاريخ إبرام أول عقد شغل له.	«المادة 247. - دخول حيز التطبيق وأحكام انتقالية .... «XXXIII. - بصفة انتقالية، ..... خلال الستة وثلاثين (36) شهرا الأولى ابتداء من «تاريخ هذا التشغيل. «.....التاليين: «-..... من فاتح يناير 2021 إلى غاية 31 ديسمبر 2022: «-ألا يتجاوز عمر الأجير أربعين (40) سنة عند تاريخ إبرام أول عقد شغل له.	الرفع من عمر الأجير إلى 40 سنة بالنظر إلى الواقع المغربي الذي يعرف عطالة الشباب خصوصا حاملي الشهادات العليا منهم (ماستر– مهندس – دكتوراه–)

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
مجلس المستشارين

المادة 6
المدونة العامة للضرائب

التعديل 35

النص الأصلي	التعديل المقترح	التبرير
المادة 273. –مدة التطبيق تطبق المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول برسم سنوات 2022و2023و2024و2025."	**المادة 273. –مدة التطبيق** تطبق المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول برسم سنوات ~~2022~~و2023و2024و2025."	تم حذف المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول برسم سنة 2022،نظرا لكون مشروع قانون المالية لا يمكن أن يتضمن مقتضيات تهم سنوات مالية فارطة.

المادة 6

المدونة العامة للضرائب

التعديل 36

<table>
<tr><th>النص الأصلي</th><th>التعديل المقترح</th><th>تعليل التعديل</th></tr>
<tr>
<td>مواد جديدة
المادة 288
والمادة 289</td>
<td>
الكتاب الثالث: واجبات ورسوم أخرى
القسم السادس: الضريبة على الثروة
المادة 288:
تحدث ضريبة على الثروة خصوصا ما يتعلق بالودائع والحسابات البنكية والعقارات والأسهم والسندات.
المادة 289: الأسعار
<table>
<tr><th>قيمة الثروة</th><th>السعر</th></tr>
<tr><td>من 10.000.000 إلى 100.000.000 درهم</td><td>0،50%</td></tr>
<tr><td>من 100.000.001 إلى 500.000.000 درهم</td><td>0،75 %</td></tr>
<tr><td>500.000.001 فما فوق</td><td>1%</td></tr>
</table>
</td>
<td>بهدف مساهمة فعلية للأغنياء في التكاليف العمومية وفي تنمية البلاد طبقا للفصلين 39 و40 من الدستور ،وبهدف تحقيق مداخيل إضافية لخزينة الدولة وكذا لتوسيع تغطية طلبات منح الطلبة الجامعيين.</td>
</tr>
</table>

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
****
مجموعة العدالة الاجتماعية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⵏⵙⵍ
ⴰⵙⴻⵎⵡⴰⵙ ⵏ ⵜⵣⵣⵓⵔⵉⵜ
****
ⵜⴰⵡⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵓⵣⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ

Groupement Justice Sociale

تعديلات مجموعة العدالة الاجتماعية على مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - مجموعة العدالة الاجتماعية

عدد التعديلات: 34

التعديلات المقترحة على

مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة



التعديل رقم 1

مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

المادة 3

البند I

الرقم	النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
«الفصل 18	1 - عند التصدير تؤشر الإدارة، عند الاقتضاء، بطلب من المصدرين الشهادات المثبتة للأصل المغربي للمنتجات المصدرة أو المعدة للتصدير.	1 - عند التصدير تؤشر الإدارة، عند الاقتضاء، بطلب من المصدرين الشهادات المثبتة للأصل المغربي للمنتجات المصدرة أو المعدة للتصدير. 2-تحدد شروط وكيفيات تسليم هذه الشهادات بنص تنظيمي.	يهدف هذا التعديل إلى الإحالة على نص تنظيمي لتحديد الكيفيات التي يتم وفقها التأشير على الشهادات المثبتة للأصل المغربي للمنتجات المصدرة أو المعدة للتصدير وذلك من أجل ضبط هذا الأمر الذي يترتب عنه الاستفادة من الامتيازات التي تخولها الأنظمة المعمول بها.



المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة العدالة الاجتماعية
مجلس المستشارين

التعديل رقم 2

مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

المادة 3

البند I

رقم الفصل	النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
الفصل 45 المكرر ثلاث مرات.	- يحدد ..... الاستهلاك. يمدد هذا الأجل إلى عشر سنوات حينما يتعلق الأمر بالنقل المادي للعملات النقدية والأوراق التجارية والأوراق البنكية وغيرها من وسائل الأداء والأدوات المالية القابلة للتداول لحاملها. ولا يجب أن تستعمل المعلومات والبيانات التي يتم جمعها من نظام المراقبة إلا للأغراض التي جمعت من أجلها وفقا للقوانين الجاري بها العمل. ويسري ..... (الباقي لا تغيير فيه.)	- يحدد ..... الاستهلاك. يمدد هذا الأجل إلى عشر سنوات حينما يتعلق الأمر بالنقل المادي للعملات النقدية والأوراق التجارية والأوراق البنكية وغيرها من وسائل الأداء والأدوات المالية القابلة للتداول لحاملها. ولا يجب أن تستعمل المعلومات والبيانات التي يتم جمعها من نظام المراقبة إلا للأغراض التي جمعت من أجلها وفقا للقوانين الجاري بها العمل **خاصة التشريع المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي مع الزامية كتمان السر المهني وفق أحكام التشريع الجنائي الجاري به العمل.** ويسري ..... (الباقي لا تغيير فيه.)	يهدف التعديل إلى التأكيد على وجوب الالتزام بالتشريع المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين اتجاه معالجة المعطيات الشخصية وكذا الالتزام بالسر المهني، وذلك لتفادي استغلال هذه المعطيات في غير الغايات التي جمعت من أجلها مما قد ينتج عنه ضرر للأشخاص أو المقاولات المعنية. وذلك أسوة بما تم التنصيص عليه في المادة 169 المكررة مرتين من المدونة العامة للضرائب حيث تمت الإحالة بشكل صريح على التشريع المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة العدالة الاجتماعية
مجلس المستشارين

التعديل رقم 3

مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

المادة 3

البند I

الرقم	النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
«الفصل 68	1 - لا يمكن لأحد ..... في الجمرك. «2 - تسلم رخصة .... المعني بالأمر: «أ) ..... «ب) أن يكون حائزا على شهادة الإجازة أو أي شهادة معترف بمعادلتها لها. غير أنه، يعفى من هذا الشرط: «- أعوان الإدارة المرتبون على الأقل في سلم الأجور رقم 10 من «النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية والذين مارسوا داخل هذه الإدارة بصفة فعلية لمدة خمسة عشرة (15) سنة ؛ «- مسيرو الأشخاص الاعتبارية التي تمارس نشاط التعشير والذين يتوفرون على خمسة	1 - لا يمكن لأحد ..... في الجمرك. «2 - تسلم رخصة .... المعني بالأمر: «أ) ..... «ب) أن يكون حائزا على شهادة الإجازة أي شهادة معترف بمعادلتها لها. غير أنه، يعفى من هذا الشرط: «- أعوان الإدارة المرتبون على الأقل في سلم الأجور رقم 10 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية والذين مارسوا داخل هذه الإدارة بصفة فعلية لمدة خمسة عشرة (15) سنة ؛ «- مسيرو الأشخاص الاعتبارية التي تمارس نشاط التعشير والذين يتوفرون على خمسة	نظرا لأهمية المعشر في ضبط إجراءات التعشير، فإن منح رخصة القبول من أجل ممارسة هذه المهنة يجب أن تخضع بالإضافة إلى الشروط المنصوص عليها في هذه المادة لشرط عدم صدور عقوبة بحقهم على اقتراف أفعال يعاقب عليها بموجب مقتضيات الكتاب الخامس من مدونة التجارية والمتعلقة بمسيري الشركات سواء كانوا مسيرين فعليين أو قانونيين.

	عشر (15) سنة من التجربة على الأقل بهذه الصفة. «ت) أن يتوفر ..... **(الباقي لا تغيير فيه.)**	عشر (15) سنة من التجربة على الأقل بهذه الصفة **ولم يسبق أن صدر بحقهم أي حكم على اقتراف الأفعال المنصوص عليها وعلى عقوبتها في القسم السابع من الكتاب الخامس من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة كما تم تتميمه وتغييره:** «ت) أن يتوفر ..... **(الباقي لا تغيير فيه.)**	

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة العدالة الاجتماعية
مجلس المستشارين

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة العدالة الإجتماعية
مجلس المستشارين

التعديل رقم 4

مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

المادة 3

البند I

رقم الفصل	النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
«الفصل 235. -	1 - يحق للأعوان محرري المحاضر أن يحجزوا في كل مكان : «-العملات النقدية والأوراق التجارية والأوراق البنكية وغيرها من وسائل الأداء والأدوات المالية القابلة للتداول لحاملها في حالة عدم تقديم تصريح بها أو تقديم تصريح غير صحيح أو في حالة الاشتباه في غسل للأموال أو تمويل للإرهاب. وفي هذه الحالة الأخيرة لا يرفع الحجز إلا بأمر من النيابة العامة أو قاضي التحقيق أو بحكم قضائي:	1 -يحق للأعوان محرري المحاضر أن يحجزوا في كل مكان: «-العملات النقدية والأوراق التجارية والأوراق البنكية وغيرها من وسائل الأداء والأدوات المالية القابلة للتداول لحاملها في حالة عدم تقديم تصريح بها أو تقديم تصريح غير صحيح أو ~~في حالة~~ تنفيذا للتعليمات الصادرة عن الأجهزة المختصة بالمتابعة في حالات الاشتباه في غسل للأموال أو تمويل للإرهاب. وفي هذه الحالة الأخيرة ~~إلا يرفع الحجز~~ لا يرجع المحجوز إلا بأمر من النيابة العامة أو قاضي التحقيق كل في نطاق اختصاصه أو	كما يهدف التعديل إلى احترام المساطر الإجرائية المقيدة بضوابط محددة خاصة وأن الأمر يتعلق بأفعال خطيرة مجرمة من قبيل غسل الأموال وتمويل الإرهاب وهو ما يستدعي احترام اختصاصات الأجهزة المختصة وضمان التنسيق بينها. يقضي التعديل بالتمييز بين الحجز ورفع الحجز وإرجاع المحجوز. حيث أن الحجز ورفع الحجز يتم بحكم قضائي بينما إرجاع المحجوز يمكن أن يتم من قبل النيابة العامة وذلك أخذا بعين الاعتبار التمييز الحاصل بخصوص هذا الأمر بين المادة الزجرية والمدة المدنية.

	«-البضائع ووسائل النقل القابلة للمصادرة وكذا جميع الوثائق المتعلقة بهذه البضائع ووسائل النقل. **(الباقي لا تغيير فيه.)**	بحكم قضائي برفع الحجز أو ارجاع المحجوز: -البضائع ووسائل النقل القابلة للمصادرة وكذا جميع الوثائق المتعلقة بهذه البضائع ووسائل النقل. **(الباقي لا تغيير فيه.)**	



التعديل رقم 5

مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

المادة 3

البند I

الرقم	النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
الفصل 252	ترفع الجنح والمخالفات الجمركية إلى المحاكم وفقا للقواعد القانونية العادية.	~~ترفع~~ تحال المحاضر المثبتة للجنح والمخالفات الجمركية إلى المحاكم وفقا للقواعد القانونية العادية	تجويد الصياغة اللغوية على اعتبار أن الجنح لا يتم رفعها وإنما المحاضر المثبتة لها.



التعديل رقم 6

مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

المادة 3

البند II

النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
ابتداء من فاتح يناير 2023، تتمم على النحو التالي مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة الراجعة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، السالفة الذكر، بالفصل 70 المكرر وبالجزء السادس المكرر مرتين بعنوان "مناطق التسريع الصناعي" المكون من الفصول 166 المكرر ثلاث مرات و166 المكرر أربع مرات و166 المكرر خمس مرات:	II. - ابتداء من فاتح يناير 2023، تتمم على النحو التالي مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة ~~الراجعة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة~~: السالفة الذكر، بالفصل 70 المكرر وبالجزء السادس المكرر مرتين بعنوان "مناطق التسريع الصناعي" المكون من الفصول 166 المكرر ثلاث مرات و166 المكرر أربع مرات و166 المكرر خمس مرات:	يهدف التعديل إلى النص الصريح على كون المقتضيات المنصوص عليها في هذا البند تخص مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة دون الإشارة إلى الجهاز المناط به تطبيق هذه المقتضيات.



المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة العدالة الإجتماعية
مجلس المستشارين

التعديل رقم 7

مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

المادة 3

البند II.

رقم الفصل	النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
الفصل 70 المكرر.	- تعد رخصة قبول المعشر باطلة في الحالات «التالية: - تخلي المعشر عن الرخصة؛ - وفاة المعشر؛ - حل الشركة الحاصلة على رخصة القبول. ويعتبر كذلك متخليا عن رخصة القبول، كل معشر لم يودع ويسجل لدى الجمرك كل سنة، باستثناء حالة قوة قاهرة أو في حالة ما تعذر على المعشر مزاولة مهامه، مائتي (200) تصريح على الأقل ابتداء من تاريخ انصرام أجل أربعة وعشرين (24) شهرا من حصوله «على رخصة القبول.»	- تعتبر رخصة قبول المعشر ~~باطلة~~ لاغية في الحالات التالية: - تخلي المعشر عن الرخصة؛ - وفاة المعشر؛ - صدور عقوبة في حق المعشر على إثر اقتراف الأفعال المنصوص عليها في الباب التاسع المتعلق بالجنايات والجنح المرتبطة بالأموال من مجموعة القانون الجنائي؛ - عدم إيداع أو تسجيل المعشر لدى إدارة الجمرك كل سنة مائتي (200) تصريح على الأقل ابتداء من تاريخ انصرام أجل ~~أربعة وعشرين (24) سنة~~ وثلاثين (36) شهرا من حصوله على رخصة القبول، باستثناء حالات القوة القاهرة أو الظرف الطارئ أو تعذر مزاولة المعشر لمهامه؛ -حل الشركة الحاصلة على رخصة القبول.	يهدف التعديل إلى ضبط المصطلح المعتمد. يتعلق الأمر في هذا السياق بالإلغاء وليس البطلان إدراج حالة صدور عقوبة في حق المعشر لاقترافه الأفعال مجرمة المنصوص عليها في الباب التاسع المتعلق الجنايات والجنح المرتبطة بالأموال ضمن الحالات التي تعتبر فيها رخصة قبول المعشر لاغية وذلك نظرا لحساسية هذه المهنة التي تقتضي الأمانة والنزاهة .... كما يهدف التعديل إلى تمديد الأجل الذي يتم بعد انصرامه إلزامية تسجيل أو إيداع لدى إدارة الجمارك 200 تصريح كل سنة من 24 شهرا إلى 36 شهرا مع استحضار حالة الظرف الطارئ والقوة القاهرة التي قد تحول دون ذلك، وذلك أخذا بعين الاعتبار الإكراهات الموضوعية التي قد تحول دون تحقيق هذا العدد من التسجيلات في بداية ممارسة هذه المهنة.

التعديل رقم 8

مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

المادة 3

البند II.

رقم الفصل	النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
الفصل 166 المكرر أربع مرات	- إن البضائع الخارجة من مناطق «التسريع الصناعي، يمكن : - تصديرها أو إعادة تصديرها خارج التراب الخاضع : - إدخالها للتراب الخاضع تحت أحد الأنظمة الجمركية وفق الشروط الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل. غير أنه لا يمكن الترخيص لعرض البضائع المذكورة للاستهلاك في التراب الخاضع إلا إذا تعذر تصدير هذه البضائع لأسباب تجارية مبررة.	«الفصل 166 المكرر أربع مرات. - إن البضائع الخارجة من مناطق التسريع الصناعي، يمكن: - تصديرها أو إعادة تصديرها خارج التراب الخاضع: - إدخالها للتراب الخاضع تحت أحد الأنظمة الجمركية وفق الشروط الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل. غير أنه لا يمكن الترخيص لعرض البضائع المذكورة للاستهلاك في التراب الخاضع إلا إذا تعذر تصدير هذه البضائع لأسباب تجارية مبررة. وفي هذه الحالة لا تستفيد هذه البضائع من الامتيازات المخولة لمناطق التسريع الصناعي.	يهدف هذا التعديل إلى إخضاع البضائع الخارجة من مناطق التسريع الصناعي التي يتم عرضها في السوق الداخلية نتيجة تعذر تصديرها **للخارج**، إلى القواعد المعمول بها فيما يخص البضائع والسلع غير الموجهة للتصدير وذلك حرصا على احترام قواعد المنافسة الحرة.

التعديل رقم 9

مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

المادة 3

البند III.

النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
ابتداء من فاتح يناير 2023، ينسخ البند 4 من الفصل 81 والفصول 82 و 83 و 84 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة الراجعة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة السالفة الذكر.	III. - ابتداء من فاتح يناير 2023، ينسخ البند 4 من الفصل 81 والفصول 82 و 83 و 84 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة ~~الراجعة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة~~ السالفة الذكر.	تجويد الصياغة القانونية، نظرا لكون تطبيق المقتضيات المنصوص عليها في مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة تلزم جميع الإدارات دون الحاجة إلى الإشارة إلى الجهاز المناط به تطبيق هذه المقتضيات في الوقت الراهن.

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة العدالة الإجتماعية
مجلس المستشارين

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة العدالة الاجتماعية
مجلس المستشارين

تعديل رقم 10

الضرائب الداخلية على الاستهلاك

المادة 5 - البند I

رقم الفصل	النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
الفصل 9	- تحدد وفقا للجداول أ- ت – ح- ط- ظ- ع- ف- «ص- ض بعده..... والمفصلة في هذا الفصل : «أ)..... ..... ظ) الضرائب الداخلية على الاستهلاك المفروضة على سوائل تعبئة «أو إعادة تعبئة الأجهزة الإلكترونية المسماة "السجائر الإلكترونية" «والأجهزة المماثلة وكذا ملحقات تبغ الشيشــة أو الأركيله (معسل بدون تبغ) :	تحدد وفقا للجداول أ- ت – ح- ط- ظ- ع- ف- «ص- ض بعده..... والمفصلة في هذا الفصل : «أ)..... ..... ظ) الضرائب الداخلية على الاستهلاك المفروضة على سوائل تعبئة «أو إعادة تعبئة الأجهزة الإلكترونية المسماة "السجائر الإلكترونية" «والأجهزة المماثلة وكذا ملحقات تبغ الشيشــة أو الأركيله (معسل بدون تبغ) :	يهدف التعديل إلى الرفع من الضريبة الداخلية على الاستهلاك المفروضة على سوائل التعبئة أو إعادة تعبئة السجائر الإلكترونية والأجهزة المماثلة وذلك للحد من انتشار استهلاك هذا النوع من السجائر لدى الفئات محدودة الدخل خاصة من الشباب نظرا لتداعياتها السلبية على المستوى الصحي والاجتماعي.

بيان المنتجات	وحدة التحصيل	المقادير (بالدره م)
- .اسوائل تعبئة أو إعادة تعبئة الأجهزة الإلكترونية المسماة "السجائر الإلكترونية" و الأجهزة المماثلة: أ) لا تحتوي على نيكوتين ..... ب) تحتوي على نيكوتين	10 ميلليتر 10 ميلليتر	05 10

بيان المنتجات	وحدة التحصيل	المقادير (بالدرهم)
- .اسوائل تعبئة أو إعادة تعبئة الأجهزة الإلكترونية المسماة "السجائر الإلكترونية" و الأجهزة المماثلة: أ) لا تحتوي على نيكوتين ..... ب) تحتوي على نيكوتين	10 ميلليتر 10 ميلليتر	10 20

	II- ملحقات تبغ الشيشة أو الأركيله (معسل بدون تبغ)	1كيلوغرام	675	II-ملحقات تبغ الشيشة أو الأركيله (معسل بدون تبغ)	1 كيلوغرام	800	



التعديلات المقترحة على المدونة العام للضرائب



المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة العدالة الاجتماعية
مجلس المستشارين

تعديل رقم 11

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 - البند I.

رقم المادة	النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
المادة 4ة	**الحاصلات الخاضعة للضريبة المحجوزة في المنبع** تخضع للحجز في المنبع برسم الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل كما هو منصوص عليه في المواد 157-I و158 و159 و160 أدناه : I.- ..... II.-..... III. ..... غير المقيمين؛ **IV.- المكافآت المخولة للغير المشار إليها في المادة 15 المكررة أدناه المدفوعة أو الموضوعة رهن التصرف أو المقيدة في حساب الأشخاص الاعتباريين أو الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة، المتوفرين في المغرب على مقر اجتماعي أو موطن ضريبي أو مؤسسة ترتبط بها الحاصلات المدفوعة.** يراد بالتقييد في الحساب المشار إليه في البنود I و II و III و**IV** أعلاه ، التقييد..... (الباقي لا تغيير فيه.)	**الحاصلات الخاضعة للضريبة المحجوزة في المنبع** تخضع للحجز في المنبع برسم الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل كما هو منصوص عليه في المواد 157-I و158 و159 و160 أدناه: I.- ..... II.-..... III. ..... غير المقيمين؛ ~~IV.- المكافآت المخولة للغير المشار إليها في المادة 15 المكررة أدناه المدفوعة أو الموضوعة رهن التصرف أو المقيدة في حساب الأشخاص الاعتباريين أو الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة، المتوفرين في المغرب على مقر اجتماعي أو موطن ضريبي أو مؤسسة ترتبط بها الحاصلات المدفوعة.~~ يراد بالتقييد في الحساب المشار إليه في البنود I و II و III و**IV** أعلاه ، التقييد..... (الباقي لا تغيير فيه.)	الإبقاء على النام المعمول به حاليا إلى غاية إقرار إصلاح شامل بناء على مقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار خصوصية مختلف الفئات المعنية. مع ملاءمة مختلف المقتضيات المنصوص عليها في مشروع قانون المالية.

تعديل رقم 12

المدونة العامة للضرائب

المادة 6

البند I.

رقم المادة	النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
المادة 28.	- خصوم من مجموع الدخل الخاضع للضريبة «يخصم من مجموع الدخل ..... المادة 25 أعلاه: «I. - ..... . «II. - ..... . «III. - ألف - في حدود 10% ..... المادة 200 أدناه. «عندما يقوم المؤمن له باسترداد اشتراكاته قبل انتهاء مدة ثماني (8) سنوات أو قبل بلوغه سن الخمسين، تفرض الضريبة على مجموع مبلغ الاسترداد عن طريق حجز في المنبع يقوم به المدين بالإيراد المعني بالأمر وفق السعر المنصوص عليه في المادة 73(II - زاي - 8°) أدناه، من غير «أي طرح، وذلك دون الإخلال ..... (الباقي لا تغيير فيه.)	- خصوم من مجموع الدخل الخاضع للضريبة «يخصم من مجموع الدخل ..... المادة 25 أعلاه : «I. - ..... . «II. - ..... . «III. - ألف - في حدود 10% ..... المادة 200 أدناه. «عندما يقوم المؤمن له باسترداد اشتراكاته قبل انتهاء مدة ثماني (8) سنوات أو قبل بلوغه سن الخمسين، تفرض عليه الضريبة عن طريق حجز في المنبع يقوم به المدين بالإيراد المعني بالأمر وفق السعر المنصوص عليه في المادة 73(II - زاي - 8°) أدناه إذا تجاوز مجموع مبلغ الاسترداد ثلاثين ألف (30.000) درهم، من غير أي طرح، وذلك دون الإخلال ..... 200 أدناه	يهدف التعديل إلى التنصيص على سقف أدنى لاسترداد الاشتراكات التي يقوم به المؤمن له قبل انتهاء مدة العقد أو قبل بلوغه سن الخمسين أو قبلهما معا، كشرط لفرض الضريبة على الدخل ويقترح تحديد هذا السقف في 30.000 درهم ملاءمة مع الشطر

		(الباقي لا تغيير فيه.)	المعفى من الضريبة على الدخل



تعديل رقم 13



المدونة العامة للضرائب

المادة 6

البند I.

رقم المادة	النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
المادة 4 0	-I- يخضع الأشخاص .... «..... ..... أو نشاط. «غير أنه عندما يفوق رقم الأعمال السنوي برسم الخدمات المقدمة لفائدة نفس الزبون مبلغ خمسين ألف (50.000) درهم، يخضع ما زاد عن هذا المبلغ للضريبة على الدخل عن طريق الحجز في المنبع من طرف الزبون المذكور وفق السعر المنصوص عليه في «المادة 73 (II- زاي -9°) أدناه.»	- I - يخضع الأشخاص ..... «..... أو نشاط. «غير أنه عندما يفوق رقم الأعمال السنوي برسم الخدمات المقدمة لفائدة نفس الزبون من الأشخاص الطبيعيين مبلغ خمسين ألف (50.000) درهم، يخضع ما زاد عن هذا المبلغ للضريبة على الدخل عن طريق الحجز في المنبع من طرف الزبون المذكور وفق السعر المنصوص عليه في «المادة 73 (II- زاي -9°) أدناه.» اما اذا كان الزبون شخص معنوي فيعتمد تطبيق هذا السعر التفضيلي على الشروط التالية: 1. يجب أن يمتلك الأشخاص الطبيعيون 75٪ على الأقل من رأس المال ودفع رأس المال بالكامل وأن يكون الشركاء قد أتاحوا مسبقًا للشركة المذكورة الأموال التي وعدوا بتحويلها. 2. في ظل وجود مجموعة من الشركات، يتم تقييم رقم المعاملات فيما يتعلق بكافة ارقام معاملات الشركات في المجموعة ، على مستوى الشركة الأم للمجموعة.	من أجل تفضيل الشركات الصغيرة وليس المجموعات الكبيرة ،ومن أجل إقرار مبدأ العدالة الضريبية وتطبيق مقتضيات المادة 8 من القانون الإطار للإصلاح الجبائي.

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة العدالة الاجتماعية
مجلس المستشارين

تعديل رقم 14

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 البند I.

رقم المادة	النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
المادة 57	- الإعفاءات «تعفى من الضريبة على الدخل: «1° - .... «7° - وبصرف النظر عن جميع الأحكام المخالفة، في حدود مليون «(1.000.000) درهم بالنسبة لمجموع مبلغ التعويضات التالية : «أ) التعويض عن الفصل عن العمل؛ «ب) التعويض عن المغادرة الطوعية للعمل؛ «ج) وجميع التعويضات عن الضرر الممنوحة في حالة الفصل عن «العمل. «وفي حالة الجمع بين أكثر من تعويض لا يمكن، بأي حال من «الأحوال، أن يتعدى مجموع مبلغ التعويضات المعفى من الضريبة «على الدخل مليون (1.000.000) درهم المشار إليه أعلاه: «8° -	- الإعفاءات «تعفى من الضريبة على الدخل: «1° - .... «7° - وبصرف النظر عن جميع الأحكام المخالفة، في حدود مليون «(1.000.000) درهم بالنسبة لمجموع مبلغ التعويضات التالية : «أ) التعويض عن الفصل عن العمل؛ «ب) التعويض عن المغادرة الطوعية للعمل؛ «ج) وجميع التعويضات عن الضرر الممنوحة في حالة الفصل عن «العمل. «وفي حالة الجمع بين أكثر من تعويض لا يمكن، بأي حال من «الأحوال، أن يتعدى مجموع مبلغ التعويضات المعفى من الضريبة «على الدخل مليون (1.000.000) درهم المشار إليه أعلاه: «8° -	إعفاء مبلغ الاشتراكات المستردة من لفائدة ذوي حقوق المؤمن له في حالة وفاته وذلك دعما لهذه الفئة خاصة إذا كان الأمر يتعلق بأرملة المتوفى وأبنائه أو والديه.

	.... «20° - الأجر الإجمالي الشهري ..... إلى 31ديسمبر 2026 في حدود عشرة (10) أجراء. «يمنح الإعفاء المشار إليه	«20° - الأجر الإجمالي الشهري ..... إلى 31ديسمبر 2026 في حدود عشرة (10) أجراء. «يمنح الإعفاء المشار إليه ..... **25° استرداد اشتراكات المؤمن له في حالة الوفاة لفائدة ذوي الحقوق المنصوص عليها في المادة 28 – III – ألف أعلاه.** **(الباقي لا تغيير فيه)**	



المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة العدالة الإجتماعية
مجلس المستشارين

تعديل رقم 15

المدونة العامة للضرائب

المادة 6

البند I.

رقم المادة	النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
المادة 58	المادة 58.- تحديد الدخل الإجمالي المفروضة عليه الضريبة - I..... II .- حالات خاصة: ألف- ..... جيم-المكافآت والتعويضات الطارئة أو غير الطارئة تحجز في المنبع .....ليسوا من مأجوريها. تحجز هذه الضريبة المستحقة في المنبع بالسعر المشار إليه أعلاه من المبلغ الإجمالي	المادة 58.- تحديد الدخل الإجمالي المفروضة عليه الضريبة I.-..... II .- حالات خاصة: ألف-..... جيم-المكافآت والتعويضات الطارئة أو غير الطارئة تحجز في المنبع ....ليسوا من مأجوريها. غير أن الضريبة المستحقة على المكافآت والتعويضات المشار اليها في الفقرة السابقة التي تدفعها منشآت أو هيئات إلى الأشخاص الذين لا ينتمون لمستخدميها الدائمين ولا يمارسون أي نشاط مهني خاضع للضريبة على الدخل، تحجز في المنبع بالسعر المنصوص عليه في المادة 73 – II – "دال" أدناه. تحجز هذه الضريبة المستحقة في المنبع بالسعر المشار إليه أعلاه من المبلغ الإجمالي للمكافآت ..... في المادة 174-I أدناه.	يهدف التعديل إلى الاستثناء من فرض الضريبة على الدخل بنسبة 38%، الأشخاص الذين يعتمدون على العمل المؤقت في المقاولات خاصة مؤسسات التعليم والتكوين كمورد وحيد للدخل نظرا لعدم ممارستهم أي نشاط مهني آخر. ويقترح الإبقاء عليها في نسبة 17%

	للمكافآت ..... في المادة-I 174أدناه. لا يعفي الحجز في المنبع بالسعر المشار إليه أعلاه مستحقي المكافآت السالفة الذكر من الإدلاء بالإقرار المنصوص عليه في المادة8 2أدناه.	لا يعفي الحجز في المنبع بالسعر المشار إليه أعلاه مستحقي المكافآت السالفة الذكر من الإدلاء بالإقرار المنصوص عليه في المادة 82 أدناه.	

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة العدالة الإجتماعية
مجلس المستشارين

تعديل رقم 16



المدونة العامة للضرائب

المادة 6

البند I.

رقم المادة	النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
المادة 63.	- الإعفاءات «يعفى من الضريبة : «I. - (ينسخ) «II. - ألف - .... «باء - .... «..... مساحته المغطاة خمس (5) مرات.	- الإعفاءات «يعفى من الضريبة : «I. - (ينسخ) «II. - ألف - ..... «باء - .... مساحته المغطاة خم (5) مرات. كما تعفى عمليات تفويت عقار أو جزء من عقار يشغله مالكه على وجه سكنى رئيسية، قبل انصرام أجل ست (6) سنوات السالف الذكر، وفق الشروط التالية: - الالتزام بإعادة استثمار 60% من ثمن التفويت في اقتناء عقار مخصص للسكنى الرئيسية داخل أجل لا يتعدى اثني عشر (12) شهرا من تاريخ تفويت العقار الأول المخصص للسكنى الرئيسية:	يهدف التعديل إلى الاستمرار في تخويل الراغبين في تفويت سكنهم الحالي الرئيسي لاقتناء سكن رئيسي آخر، الاستفادة من الإعفاء من الضريبة على الدخل، ونقترح في هذا الإطار: ✓ رفع الحد الأقصى لثمن التفويت إلى 5.000.000 درهم. ✓ رفع المدة المتاحة لإعادة استثمار ثمن التفويت في سنة؛ ✓ تحديد النسبة الواجب إعادة استثمارها لاقتناء سكن رئيسي في 60 في المائة من ثمن التفويت؛ ✓ الاقتصار على الاحتفاظ بمبلغ الضريبة على الدخل برسم الربح الناتج عن تفويت العقار السالف الذكر الذي كان يفترض أداؤه، لدى مُبرم المحرر الرسمي أو المحرر ثابت التاريخ. ✓ رفع عدد مرات الاستفادة من هذا الإعفاء إلى مرتين.

	«جيم - الربح المحصل ..... (الباقي لا تغيير فيه.)	- لا يجوز للخاضع للضريبة الاستفادة من هذا الإعفاء إلا مرتين اثنتين؛ - ألا يتجاوز ثمن تفويت العقار المذكور خمسة ملايين (5 000 000) درهم؛ يجب الاحتفاظ بمبلغ الضريبة على الدخل برسم الربح الناتج عن تفويت العقار السالف الذكر الذي كان يفترض أداؤه، لدى مُبرم المحرر الرسمي أو المحرر ثابت التاريخ إلى غاية اقتناء عقار آخر يخصص لسكنى رئيسية. «جيم - الربح المحصل ..... (الباقي لا تغيير فيه.)	

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة العدالة الاجتماعية
مجلس المستشارين

المملكة المغربية - البرلمان
مجلس المستشارين
مجموعة العدالة الاجتماعية

التعديل رقم: 17

المدونة العامة للضرائب

المادة 6

البند I.

رقم المادة	النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
المادة 73	سعر الضريبة جدول حساب الضريبة يحدد عل النحو التالي جدول حساب الضريبة على الدخل: – شريحة الدخل إلى غاية 30.000 درهم، معفاة من الضريبة؛ – 10% بالنسبة لشريحة الدخل من 30.001 إلى 50.000 درهم؛ – 20% بالنسبة لشريحة الدخل من 50.001 إلى 60.000 درهم؛ – 30% بالنسبة لشريحة الدخل من 60.001 إلى 80.000 درهم؛ – 34% بالنسبة لشريحة الدخل من 80.001 إلى 180.000 درهم؛ – 38% لما زاد على ذلك.	سعر الضريبة جدول حساب الضريبة يحدد عل النحو التالي جدول حساب الضريبة على الدخل: – شريحة الدخل إلى غاية 40.000 درهم، معفاة من الضريبة؛ – 10% بالنسبة لشريحة الدخل من 40.001 إلى 50.000 درهم؛ – 20% بالنسبة لشريحة الدخل من 50.001 إلى 60.000 درهم؛ – 30% بالنسبة لشريحة الدخل من 60.001 إلى 80.000 درهم؛ – 34% بالنسبة لشريحة الدخل من 80.001 إلى 180.000 درهم؛ – 38% لما زاد على ذلك.	يسعى التعديل إلى رفع شريحة الدخل المعفى من الضريبة، وذلك بهدف دعم القدرة الشرائية للمواطنين التي تركت عرضت للارتفاع المهول لأسعار المواد الأساسية والأولية وكذا تحقيق العدالة الضريبية والحفاظ على الطبقة المتوسطة التي تتضرر بشكل مباشر من التفاوت في التكاليف الضريبية الخاصة بالضريبة على الدخل.

تعديل رقم 18



المدونة العامة للضرائب

المادة 6

البند I.

رقم المادة	النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
المادة 73	- سعر الضريبة «I. - ..... «II. - أسعار خاصة «يحدد سعر ..... «باء - 10% : «جيم - 15% فيما يخص : «واو 20% - : «زاي - 30% : «1° - فيما يخص المكافآت ..... «..... لا ينتمون لمستخدمي المشغل الدائمين : «7° - بالنسبة للأرباح .... -II 144 أدناه :	- سعر الضريبة «I. - ..... «II. - أسعار خاصة «يحدد سعر ..... «باء - 10% : «جيم - 15% فيما يخص : دال – 17% فيما يخص المكافآت والتعويضات العرضية وغير العرضية المنصوص عليها في المادة 58 أعلاه التي تدفعها منشآت أو هيئات إلى الأشخاص الذين لا ينتمون لمستخدميها الدائمين ولا يمارسون أي نشاط مهني خاضع للضريبة على الدخل: «واو 20% : «زاي - 30% :	ملاءمة مع التعديل السابق على المادة 58.

	«8° - فيما يخص المبلغ الإجمالي لاسترداد الاشتراكات والأقساط قبل انتهاء مدة ثماني (8)سنوات أو قبل بلوغ سن الخمسين، المنصوص عليه في المادة 28- III- ألف أعلاه : (الباقي لا تغيير فيه)	«1° - فيما يخص المكافآت ..... «..... لا ينتمون لمستخدمي المشغل الدائمين غير المشار إليهم في دال أعلاه: «7° - بالنسبة للأرباح .... 144-II أدناه : «8° - فيما يخص المبلغ الإجمالي لاسترداد الاشتراكات والأقساط قبل انتهاء مدة ثماني (8)سنوات أو قبل بلوغ سن الخمسين، المنصوص عليه في المادة 28- III- ألف أعلاه : (الباقي لا تغيير فيه (الباقي لا تغيير فيه)	



تعديل رقم 19

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة العدالة الاجتماعية
مجلس المستشارين

المدونة العامة للضرائب

المادة 6

البند I.

رقم المادة	النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
المادة 73	- سعر الضريبة «I. - ..... «II. - أسعار خاصة «يحدد سعر ..... «باء - 10% : «جيم - 15% فيما يخص : «واو 20% - : «زاي - 30% : «1° - فيما يخص المكافآت ..... «..... لا ينتمون لمستخدمي المشغل الدائمين : «7° - بالنسبة للأرباح .... -II 144 أدناه :	- سعر الضريبة «I. - ..... «II. - أسعار خاصة «يحدد سعر ..... «باء - 10% : «جيم - 15% فيما يخص : «واو 20% - : «زاي - 30% : «1° - فيما يخص المكافآت ..... «..... لا ينتمون لمستخدمي المشغل الدائمين : «7° - بالنسبة للأرباح .... 144-II أدناه :	يهدف التعديل إلى التنصيص على سقف أدنى لمبلغ استرداد الاشتراكات الذي يقوم به المؤمن له قبل انتهاء مدة العقد أو قبل بلوغه سن الخمسين أو قبلهما معا، كشرط لفرض الضريبة على الدخل بنسبة 30% ويقترح تحديد هذا السقف في 30.000 درهم ملاءمة مع الشطر المعفى من الضريبة على الدخل. مع النص على استثناء الاستردادات لفائدة ذوي الحقوق وجعلها معفاة من الضريبة.

	«8° - فيما يخص المبلغ الإجمالي لاسترداد الاشتراكات والأقساط قبل انتهاء مدة ثماني (8)سنوات أو قبل بلوغ سن الخمسين، المنصوص عليه في المادة 28- III- ألف أعلاه ؛ «9° - فيما يخص ما زاد عن مبلغ رقم الأعمال المشار إليه في المادة 45 المكررة - II أعلاه. (الباقي لا تغيير فيه)	«8° - فيما يخص المبلغ الإجمالي الذي يتجاوز 30.000 درهم لاسترداد الاشتراكات والأقساط قبل انتهاء مدة ثماني (8)سنوات أو قبل بلوغ سن الخمسين، المنصوص عليه في المادة 28- III- ألف أعلاه، باستثناء الاشتراكات المستردة لفائدة ذوي الحقوق على اثر وفاة المؤمن له التي تظل معفاة من الضريبة على الدخل. (الباقي لا تغيير فيه)	

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة العدالة الاجتماعية
مجلس المستشارين

المملكة المغربية - البرلمان
مجلس المستشارين
مجموعة العدالة الاجتماعية

تعديل رقم 20

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 - البند I.

رقم المادة	النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
المادة 74 .-	الخصم عن الأعباء العائلية I.- يخصم ما قدره ثلاثمائة وستون (360) درهما من المبلغ السنوي للضريبة اعتبارا للأعباء العائلية التي يتحملها الخاضع للضريبة عن كل شخص يعوله حسب مدلول II من هذه المادة. غير أن مجموع المبالغ المخصومة عن الأعباء العائلية لا يمكن أن يتجاوز ألفين ومائة وستين (2160)درهما II . .الأشخاص الذين يعولهم الخاضع للضريبة هم : ألف- زوجته ؛ باء- أولاده من صلبه وأولاد غيره الذين يأويهم بصورة شرعية في بيته بشرط: - ألا يكون لكل واحد منهم دخل يفوق مجموعه السنوي جزء الدخل المعفى الوارد في جدول حساب الضريبة على الدخل المنصوص عليه في المادة 173- أعلاه ؛ . - ألا يتجاوز سنهم سبعا وعشرين (27) سنة، غير أن شرط السن لا يسري على المصابين بعاهة تحول بينهم وبين كسب معيشتهم بأنفسهم.	الخصم عن الأعباء العائلية I.- يخصم ما قدره ست مائة (600) درهما من المبلغ السنوي للضريبة اعتبارا ..... غير أن مجموع المبالغ المخصومة عن الأعباء العائلية لا يمكن أن تتجاوز ثلاثة آلاف وست مائة (3600) درهما. II.-الأشخاص الذين يعولهم الخاضع للضريبة هم: ألف - زوجته؛ باء - أولاده من صلبه وأولاد غيره الذين يأويهم بصورة شرعية والذين يوجدون تحت كفالته في بيته بشرط تخصيم نفقات التمدرس في حدود ألفي 2000 درهم للطفل من الضريبة على الدخل . ألا يكون ..... وبين كسب معيشتهم بأنفسهم (الباقي لا يتغير)	يهدف هذا التعديل إلى مراجعة هذا الخصم الذي لم تتم مراجعته منذ سنة 2008، والحفاظ على القدرة الشرائية للأسر وتحسين دخلها من مدخل الخصم من الأعباء العائلية، وتخفيف العبء الضريبي على معيلي الاسر، وخصم نفقات التمدرس في حدود 2000 درهم مع اعتماد مبدأ الأشخاص الذين يوجدون تحت كفالة المعيل من غير زوجته، بالإضافة إلى استثناء الذين يوجدون تحت كفالة المعيل العاطلين عن الشغل من شرط السن المحدد في 27 سنة.

	(الباقي لا يتغير)		

المملكة المغربية - البرلمان
مجلس المستشارين
مجموعة العدالة الاجتماعية

تعديل رقم 21

المدونة العامة للضرائب

المادة 6

البند I.

رقم المادة	النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
المادة 82	I. يجب على الخاضعين للضريبة .... الإقامة الاعتيادية. **بالنسبة لأصحاب الدخول العقارية، يجب أن يتضمن هذا الإقرار المعلومات التالية:** **1° - الاسم العائلي والشخصي أو العنوان التجاري لكل مستأجر أو لهيئة التوظيف الجماعي العقاري بالنسبة للدخول المشار إليها في المادة 61-I-دال أعلاه؛** **2° - موقع كل عقار مؤجر ومحتواه ورقم قيده في رسم الخدمات الجماعية ؛** **3° - المبالغ الإجمالية والصافية للدخول العقارية.**	I. يجب على الخاضعين للضريبة .... الإقامة الاعتيادية. بالنسبة لأصحاب الدخول العقارية، يجب أن يتضمن هذا الإقرار المعلومات التالية: 1° - الاسم العائلي والشخصي أو العنوان التجاري لكل مستأجر أو لهيئة التوظيف الجماعي العقاري بالنسبة للدخول المشار إليها في المادة 61-I-دال أعلاه؛ 2° - موقع كل عقار مؤجر ومحتواه ورقم قيده في رسم الخدمات الجماعية ؛	يقضي هذا التعديل بالإبقاء على النظام المعمول به بخصوص الإقرار بالضريبة على الدخل من قبل المحامين، في أفق إجراء إصلاح شامل وفق مقاربة تشاركية وليشمل جميع الفئات الخاضعة للضريبة على الدخل من المهنيين. ومن المفترض أن يراعي النظام الجديد الخصوصية التي تميز مهنة المحاماة، نظرا لتعقد الإجراءات المسطرية للتقاضي، وهو ما يجعل التسبيق الضريبي كما هو مقرر في مشروع قانون المالية غير قابل للتطبيق، حيث أن الملفات التي ينوب فيها المحامي قد تتفرع إلى عدة مساطر وقد

	زيادة على ما ذكر .... بالبيان ات التالية: أ) ..... ب) ..... ج) الاسم العائلي للمشغل أو المدين بالإيراد أو أي شخص مكلف بحجز ..... الضريبي. يجب أن يشفع .... وفق نموذج تعده الإدارة. وبالنسبة للمحامين، يجب أن يتضمن كذلك هذا الإقرار الدفعات المقدمة على الحساب المؤداة برسم الضريبة على الدخل خلال السنة المحاسبية المختتمة وفق أحكام المادة 173-III أدناه."	3° - المبالغ الإجمالية والصافية للدخول العقارية. زيادة على ما ذكر .... بالبيا نات التالية: أ) ..... ب) ..... ج) الاسم العائلي للمشغل أو المدين بالإيراد أو أي شخص مكلف بحجز ..... الضريبي. يجب أن يشفع .... وفق نموذج تعده الإدارة. ~~وبالنسبة للمحامين، يجب أن يتضمن كذلك هذا الإقرار الدفعات المقدمة على الحساب المؤداة برسم الضريبة على الدخل خلال السنة المحاسبية المختتمة وفق أحكام المادة 173-III أدناه."~~	يتغير موضوعها لتنتقل من دعوى تجارية إلى مدنية أو متعلقة بالإرث أو الجنحة، كما قد تتغير المحاكم المختصة فيها كما قد يتغير مكانها، وعليه فلا يستساغ أن يفرض على المحامي على أداء عدة دفعات مقدمة على الحساب، في كل مرة، في حين أن الأمر يتعلق بملف واحد طرأ عليه تغيير. كما لا يراعي نظام التسبيق وضعية العديد من المحامين الذين يعانون صعوبات في تحقيق رقم معاملات يغطي حتى تكاليف تسيير مكاتبهم ويعيشون في وضعية اجتماعية صعبة، وستزيد إلزامية تقديم التسبيق سواء خلال إيداع الملفات أو خلال نصف السنة من هذه الوضعية. بالإضافة إلى كون إلزامية التسبيق يفترض معها أن يقوم المحامي بتحصيل الأتعاب المتعلقة بالملف الذي ينوب فيه خلال نفس السنة في حين أن الواقع غير كذلك، حيث قد يتأخر الأداء إلى سنوات موالية وهو ما قد يؤدي إلى استنزاف القدرات المالية للمحامي. كما أن نظامي التسبيق لا يراعيان الحالة التي يزيد فيها المبلغ الإجمالي المؤدى عن المبلغ المستحق من الضريبة، حيث لا يستساغ أن يصبح كسبا للخزينة وكان من المفترض أن يتم

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة العدالة الاجتماعية
مجلس المستشارين

			احتسابه كتسبيق على الضرائب المستحقة في السنوات الموالية.



تعديل رقم 22



المدونة العامة للضرائب

المادة 6

البند I.

رقم المادة	النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
المادة 99.	**الأسعار المخفضة** تخضع للضريبة بالسعر المخفض: 1° -البالغ 7% مع الحق في الخصم: ..... 2° -البالغ10% مع الحق في الخصم: - عمليات الإيواء..... ..... - العمليات المتعلقة..... الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.213 الأنف الذكر: -(تنسخ) - المنتجات والمعدات التالية..... .... (الباقي لا تغيير فيه.)	المادة 99.- **الأسعار المخفضة** تخضع للضريبة بالسعر المخفض: 1° -البالغ 7% مع الحق في الخصم: ..... 2° -البالغ10% مع الحق في الخصم: - عمليات الإيواء..... - العمليات المتعلقة..... الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.213 الأنف الذكر: **- العمليات التي ينجزها الأشخاص المشار اليهم في المادة 89-I-12°-أ) و ج) أعلاه في نطاق مزاولة مهنتهم:** - المنتجات والمعدات التالية..... (الباقي لا تغيير فيه.)	يهدف التعديل إلى الإبقاء على فرض الضريبة على القيمة المضافة في 10% بالنسبة للأطباء والمحامين والتراجمة والموثقين والعدول وأعوان القضاء، لعدم الزيادة في الأعباء التي يتحملها المواطن الراغب في الاستفادة خاصة من خدمات المهن التي لها علاقة بالتقاضي باعتبار ذلك يندرج في إطار تسهيل الولوج إلى العدالة.

تعديل رقم 23



المدونة العامة للضرائب

المادة 6

البند I.

رقم المادة	النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
المادة 144	.-I.اجيم -الإعفاء من الحد الأدنى للضريبة 1° ..... 2° ..... 3°-يعفى الأشخاص ..... الحد الأدنى للضريبة المشار إليه في "دال" (الفقرة الثانية) أدناه والمستحق برسم السنوات المحاسبية المعنية بهذا الإقرار. دال - سعر الحد الأدنى للضريبة يحدد سعر الحد الأدنى للضريبة في: -0,25% : -4% بالنسبة للمهن التي تم تعريفها ..... (الباقي لا تغيير فيه.)	.اجيم -الإعفاء من الحد الأدنى للضريبة 1° ..... 2° ..... 3°-يعفى الأشخاص ..... الحد الأدنى للضريبة المشار إليه في "دال" (الفقرة الثانية) أدناه والمستحق برسم السنوات المحاسبية المعنية بهذا الإقرار. دال - سعر الحد الأدنى للضريبة يحدد سعر الحد الأدنى للضريبة في: -0,25% : -4% 3% بالنسبة للمهن التي تم تعريفها ..... (الباقي لا تغيير فيه.)	يهدف التعديل إلى خفض سعر الحد الأدنى للضريبة المفروض على المهن الخاضعة للضريبة على الدخل كالتراجمة والعدول الموثقون وأعوان القضاء والباعة بالتقسيط المهندسون ومختلف المهن الطبية وغيرها، وذلك لتخفيف الأعباء المالية التي يمكن أن تزيد من حدة الصعوبات التي يعانون منها.

تعديل رقم 24

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة العدالة الإجتماعية
مجلس المستشارين

المدونة العامة للضرائب

المادة 6

البند ا.

رقم المادة	النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
المادة 156	**حجز الضريبة في المنبع من طرف أرباب العمل والمدينين بالإيراد ات** ا.- يقوم رب العمل .... تحجز في المنبع بالسعر ..... أشخاص ليسوا من أجرائها. تحجز الضريبة المستحقة في المنبع على التعويضات المشار إليها في **الفقرة السابقة** من هذه المادة وفق المبلغ الإجمالي..... ..... (الباقي لا تغيير فيه.)	**حجز الضريبة في المنبع من طرف أرباب العمل والمدينين بالإ يرادات** ا.- يقوم رب العمل .... تحجز في المنبع بالسعر ..... أشخاص ليسوا من أجرائها. **غير أن الدخول المشار إليها في المقطع السابق والتي تدفعها التي تدفعها منشآت أو هيئات إلى الأشخاص الذين لا ينتمون لمستخدميها الدائمين ولا يمارسون أي نشاط مهني خاضع للضريبة على الدخل تحجز في المنبع بالسعر المنصوص عليه في المادة 73" -II-دال" أعلاه.** تحجز الضريبة المستحقة في المنبع على التعويضات المشار إلي ها في **الفقرة السابقة** من هذه المادة وفق المبلغ الإجمالي..... ..... (الباقي لا تغيير فيه.)	للملاءمة مع التعديل السابق المقترح على المادة 58.

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة العدالة الإجتماعية
مجلس المستشارين

المدونة العامة للضرائب

المادة 6

البند ا.

رقم المادة	النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
المادة 173	– التحصيل بواسطة الأداء التلقائي ا.- يدفع بطريقة تلقائية ..... الضرائب: - مبلغ ..... سنة؛ الضريبة المستحقة على البائع والمتعلقة بالأرباح الملاحظة أوالمحققة بمن اسبة تفويت ممتلكات عقارية أو حقوق عينية مرتبطة بها، داخل أجل الإقرا ر المنصوص عليه في المادة 83 أعلاه، لقابض إدارة الضرائب. يجب على الأشخاص الذين لم يقدموا إقرارا على أساس عناصر شهادة تصفية الضريبة وكذا الأشخاص الذين لم يطلبوا الرأي المسبق لإدارة الضرائب، المشار إليهما في المادة 234 المكررة أربع مرات أدناه، أن يدفعوا، بصفة مؤقتة، لدى قابض إدارة الضرائب الفرق بين مبلغ الضريبة المصرح به و5% من ثمن التفويت، باستثناء الأشخاص الذين يقومون بالعمليات التالية:	التحصيل بواسطة الأداء التلقائي ا.- يدفع بطريقة تلقائية ..... الضرائب: مبلغ ..... سنة؛ - الضريبة المستحقة على البائع والمتعلقة بالأرباح الملاحظة أو المحققة بمناسبة تفويت ممتلكات عقارية أو حقوق عينية مرتبطة بها، داخل أجل الإقرار المنصوص عليه في المادة 83 أعلاه، لقابض إدارة الضرائب. ~~يجب على الأشخاص الذين لم يقدموا إقرارا على أساس عناصر شهادة تصفية الضريبة وكذا الأشخاص الذين لم يطلبوا الرأي المسبق لإدارة الضرائب، المشار إليهما في المادة 234 المكررة أربع مرات أدناه، أن يدفعوا، بصفة مؤقتة، لدى قابض إدارة الضرائب الفرق بين مبلغ الضريبة المصرح به و5% من ثمن التفويت، باستثناء الأشخاص الذين يقومون بالعمليات التالية:~~	يهدف هذا التعديل إلى حذف المقتضيات الجديدة التي تلزم الأشخاص الذين قاموا بتفويت ممتلكات عقارية أو حقوق عينية مرتبطة بها دون الاستشارة المسبقة لإدارة الضرائب بخصوص عناصر تحديد الربح العقاري الصافي المفروضة عليه الضريبة ومبلغ الضريبة المطابق له، (تلزم) بالدفع المؤقت للفرق بين مبلغ الضريبة المصرح به و5% من ثمن التفويت وهو ما يعتبر ضربا بمبدأ الصدقية الذي يقوم عليه نظام التصريح. كما أن إقرار مسطرة جديدة تتعلق بطلب الرأي المسبق لإدارة الضرائب يساهم في تعقيد المساطر الإدارية التي

	• العمليات المعفاة المشار إليها في المادة 63 II) و (IIIأعلاه؛ • عمليات المساهمة بعقارات أو بحقوق عينية عقارية أوهما معا في أصل شركة أو هيئة التوظيف الجماعي العقاري، المنصوص عليها في المادتين 161 المكررة II-و161 المكررة أربع مرات أعلاه؛ الباقي لا تغيير فيه	• ~~العمليات المعفاة المشار إليها في المادة 63 II) و (III أعلاه؛~~ • ~~عمليات المساهمة بعقارات أو بحقوق عينية عقارية أوهما معا في أصل شركة أو هيئة التوظيف الجماعي العقاري، المنصوص عليها في المادتين 161 المكررة II-و161 المكررة أربع مرات أعلاه؛~~ الباقي لا تغيير فيه	بلادنا على تبسيطها. بالإضافة إلى كون العمليات التجارية المرتبطة بهذا المجال تنبني على السرعة والتنافسية وحرية الأسعار الذي يتحدد بناء على تفاوض بين البائع والمشتري وهو ما قد لا يتوافق ما الرأي الذي تقدمه الإدارة.

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة العدالة الإجتماعية
مجلس المستشارين

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة العدالة الاجتماعية
مجلس المستشارين

التعديل رقم 26

المدونة العامة للضرائب

المادة 6

البند I.

رقم المادة	النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
المادة 173	-التحصيل بواسطة الأداء التلقائي I.- يدفع بطريقة تلقائية ..... الضرائب: II..... المادة 82 المكررة أعلاه. III.- يؤدي المحامون تلقائيا بطريقة اختيارية دفعات مقدمة على الحساب برسم الضريبة على الدخل عن السنة المحاسبية الجارية، وفق أحد النظامين التاليين: ألف- الأداء تلقائيا للدفعات المذكورة لدى كاتب الضبط بصندوق المحكمة لحساب قابض إدارة الضرائب. يحدد مبلغ كل دفعة مقدمة على الحساب في ثلاثمائة (300) درهم، يؤديه كل محام مرة واحدة عن كل قضية عند إيداع أو تسجيل مقال أو طلب أو طعن أو عند تسجيل نيابة أو مؤازرة أمام محاكم المملكة، ويشمل أداء هذا المبلغ جميع مراحل التقاضي. يتحقق كاتب الضبط من استيفاء هذه الدفعات عند القيام بالإجراءات السالفة الذكر. وتستثنى من واجب أداء الدفعة المقدمة على الحساب: • المقالات المتعلقة بالأوامر المبنية على الطلب والمعاينات المقدمة وفق أحكام الفصل 148 من قانون المسطرة المدنية؛ • القضايا المعفاة من الرسوم القضائية أو المستفيدة من المساعدة القضائية، وفي هذه الحالة لا يتم الأداء عن هذه القضايا إلا عند تنفيذ الحكم الصادر بشأنها.	-التحصيل بواسطة الأداء التلقائي I.- يدفع بطريقة تلقائية .... الضرائب: II..... ..... المادة 82 المكررة أعلاه. III.- تنسخ	يقضي هذا التعديل بالإبقاء على النظام المعمول به بخصوص الإقرار بالضريبة على الدخل من قبل المحامين، في أفق إجراء إصلاح شامل وفق مقاربة تشاركية وليشمل جميع الفئات الخاضعة للضريبة على الدخل من المهنيين. ومن المفترض أن يراعي النظام الجديد الخصوصية التي تميز مهنة المحاماة، نظرا لتعقد الإجراءات المسطرية للتقاضي، وهو ما يجعل التسبيق الضريبي كما هو مقرر في مشروع قانون المالية غير قابل للتطبيق، حيث أن الملفات التي ينوب فيها المحامي قد تتفرع إلى عدة مساطر وقد

	ويعفى من أداء الدفعات المقدمة على الحساب المشار إليها أعلاه المحامون طوال المدة وثلاثين (36) شهرا الأولى ابتداء من شهر الحصول على رقم التعريف الجبائي. ويشفع كل أداء للدفعات بورقة إعلام وفق نموذج تعده الإدارة يتضمن البيانات التالية: • الاسم العائلي والشخصي للمحامي المعني وعنوان موطنه الضريبي أو مقر مؤسسته الرئيسية؛ • الرقم الوطني المهني؛ • رقم التعريف الضريبي؛ • نوع القضية ورقم الملف؛ • المحكمة المختصة ومقرها؛ • المبلغ المدفوع؛ • تاريخ الأداء. ويجب على كاتب الضبط أن يدفع بطريقة إلكترونية لإدارة الضرائب مبلغ الدفعات المقدمة على الحساب المذكور، الذي يتعين تحصيله عند القيام بالإجراءات السالفة الذكر، خلال الشهر الموالي للشهر الذي تم فيه التحصيل، مصحوبا ببيان وفق نموذج تعده الإدارة. يتم استنزال مبلغ الدفعات المقدمة على الحساب التي تم أداؤها من طرف المحامي خلال السنة من مبلغ الحد الأدنى للضريبة على الدخل المشار إليه في المادة 144-I أعلاه، المستحق برسم هذه السنة. غير أنه، عندما لا يسمح مبلغ الحد الأدنى للضريبة من استنزال المبلغ الكلي للدفعات المقدمة على الحساب المدفوعة برسم الضريبة على الدخل، يظل الفائض قابلا للخصم من جزء مبلغ الضريبة على الدخل المطابق للدخل المهني. ويظل المبلغ الباقي المحتمل كسبا للخزينة. باء- الأداء تلقائيا لدى قابض إدارة الضرائب لدفعتين مقدمتين على الحساب بطريقة الكترونية قبل انقضاء الشهر الموالي للشهر السادس وللشهر الثاني عشر من السنة المحاسبية المعنية. ويحدد مبلغ كل دفعة مقدمة على الحساب باعتبار عدد القضايا المسجلة باسم المحامي خلال مدة الستة أشهر السالفة الذكر، عند إيداع أو تسجيل مقال أو طلب أو طعن أو عند تسجيل نيابة أو مؤازرة أمام محاكم المملكة، المضروب في ثلاثمائة (300) درهم، وذلك على أساس لوائح الملفات التي تدلي بها		يتغير موضوعها لتنتقل من دعوى تجارية إلى مدنية أو متعلقة بالإرث أو الجنحة. كما قد تتغير المحاكم المختصة فيها كما قد يتغير مكانها. وعليه فلا يستساغ أن يفرض على المحامي على أداء عدة دفعات مقدمة على الحساب، في كل مرة، في حين أن الأمر يتعلق بملف واحد طرأ عليه تغيير. كما لا يراعي نظام التسبيق وضعية العديد من المحامين الذين يعانون صعوبات في تحقيق رقم معاملات يغطي حتى تكاليف تسيير مكاتبهم ويعيشون في وضعية اجتماعية صعبة، وستزيد إلزامية تقديم التسبيق سواء خلال إيداع الملفات أو خلال نصف السنة من هذه الوضعية. بالإضافة إلى كون إلزامية التسبيق يفترض معها أن يقوم المحامي بتحصيل الأتعاب المتعلقة بالملف الذي ينوب فيه خلال نفس السنة في حين أن الواقع غير

	السلطة الحكومية المكلفة بالعدل لإدارة الضرائب وفق نموذج تعده الإدارة يتضمن البيانات المتعلقة خصوصا بهوية المحامي المعني وتعريفه الوطني والضريبي وعدد القضايا المسجلة باسمه. وتستثنى من واجب أداء الدفعة المقدمة على الحساب، الملفات والقضايا والمحامون المشار إليهم في الفقرتين الرابعة والخامسة من ألف أعلاه وفق نفس الأحكام. وتشفع كل دفعة بإعلام وفق نموذج تعده الإدارة يتضمن البيانات التالية: • الاسم العائلي والشخصي للمحامي المعني وعنوان موطنه الضريبي أو مقر مؤسسته الرئيسية؛ • الرقم الوطني المهني؛ • رقم التعريف الضريبي؛ • نوع القضية ورقم الملف؛ • المحكمة المختصة ومقرها؛ • المبلغ المدفوع؛ • تاريخ الأداء. يتم استنزال مبلغ مجموع الدفعات المقدمة على الحساب التي تم أداؤها من طرف المحامي برسم السنة المحاسبية المعنية من مبلغ الحد الأدنى للضريبة على الدخل المشار إليه في المادة 144-I أعلاه، المستحق برسم هذه السنة. غير أنه، عندما لا يسمح مبلغ الحد الأدنى للضريبة من استنزال المبلغ الكلي للدفعات المقدمة على الحساب برسم الضريبة على الدخل، يظل الفائض قابلا للخصم من جزء مبلغ الضريبة على الدخل المطابق للدخل المهني. ويظل المبلغ الباقي المحتمل كسبا للخزينة. ويجب على المحامين اختيار أحد النظامين المشار إليهما في ألف و باء أعلاه عند إيداع الإقرار المنصوص عليه في المادة 148 - I أعلاه أو بناء على طلب عن كل سنة حسب نموذج تعده الإدارة، و ذلك قبل نهاية شهر ديسمبر من السنة السابقة للسنة المعنية.		كذلك، حيث قد يتأخر الأداء إلى سنوات موالية وهو ما قد يؤدي إلى استنزاف القدرات المالية للمحامي. كما أن نظامي التسبيق لا يراعيان الحالة التي يزيد فيها المبلغ الإجمالي المؤدى عن المبلغ المستحق من الضريبة، حيث لا يستساغ أن يصبح كسبا للخزينة وكان من المفترض أن يتم احتسابه كتسبيق على الضرائب المستحقة في السنوات الموالية.

المملكة المغربية - البرلمان * مجلس المستشارين * مجموعة العدالة الإجتماعية

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة العدالة الاجتماعية
مجلس المستشارين

تعديل رقم 27

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 البند I.

رقم المادة	النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
المادة 247 - XVIII	لا تفرض الضريبة على الملزمين المزاولين لنشاط خاضع للضريبة على الدخل والذين يقومون لأول مرة بالكشف عن هويتهم لدى إدارة الضرائب بالتسجيل في جدول الرسم المهني ابتداء من فاتح يناير 2022 إلا على أساس الدخول المكتسبة والعمليات المنجزة ابتداء من هذا التاريخ. بالنسبة للخاضعين للضريبة المشار إليهم أعلاه والمحددة دخولهم المهنية حسب نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو اختياريا حسب نظام النتيجة الصافية المبسطة، يتم تقييم المخزونات التي يمكن أن تتوفر لديهم بحيث تسفر عند بيعها أو سحبها عن هامش ربح إجمالي يتجاوز أو يعادل 20%. في حالة خضوع الملزم للضريبة على القيمة المضافة فإن هامش الربح المحقق من بيع المخزون الذي تم تقييمه طبقا للشروط السالفة الذكر، يخضع لهذه الضريبة دون الحق في الخصم إلى غاية تصريف المخزون. من أجل الاستفادة من هذا التدبير يجب على الخاضعين للضريبة المعنيين أن يودعوا لدى المصلحة المحلية للضرائب التابعين لها جردا للسلع الموجودة بالمخزون بتاريخ الكشف عن هويتهم الضريبية يتضمن طبيعة وكمية وقيمة العناصر المكونة لهذا المخزون. يستفيد الخاضعون للضريبة الذين تم الكشف عن هويتهم لأول مرة من الامتيازات المنصوص عليها في هذه المدونة.	لا تفرض الضريبة على الملزمين المزاولين لنشاط خاضع للضريبة على الدخل والذين يقومون لأول مرة بالكشف عن هويتهم لدى إدارة الضرائب بالتسجيل في جدول الرسم المهني ابتداء من فاتح يناير ~~2022~~ 2023 إلا على أساس الدخول المكتسبة والعمليات المنجزة ابتداء من هذا التاريخ. بالنسبة للخاضعين للضريبة المشار إليهم أعلاه والمحددة دخولهم المهنية حسب نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو اختياريا حسب نظام النتيجة الصافية المبسطة، يتم تقييم المخزونات التي يمكن أن تتوفر لديهم بحيث تسفر عند بيعها أو سحبها عن هامش ربح إجمالي يتجاوز أو يعادل 20%. في حالة خضوع الملزم للضريبة على القيمة المضافة فإن هامش الربح المحقق من بيع المخزون الذي تم تقييمه طبقا للشروط السالفة الذكر، يخضع لهذه الضريبة دون الحق في الخصم إلى غاية تصريف المخزون. من أجل الاستفادة من هذا التدبير يجب على الخاضعين للضريبة المعنيين أن يودعوا لدى المصلحة المحلية للضرائب التابعين لها جردا للسلع الموجودة بالمخزون بتاريخ الكشف عن هويتهم الضريبية يتضمن طبيعة وكمية وقيمة العناصر المكونة لهذا المخزون. يستفيد الخاضعون للضريبة الذين تم الكشف عن هويتهم لأول مرة من الامتيازات المنصوص عليها في هذه المدونة.	هذا المقتضى من شأنه تعزيز الامتثال الضريبي وتعزيز الثقة بين الملزم والادارة بحيث يمنح فرصة أخيرة للغير معرفين ضريبيا للمطابقة في أفق تطبيق المقتضيات الضريبية الجديدة خصوصا ما تعلق منها بالضريبة على الدخل. ومن ناحية أخرى فإن هذا الإجراء سيمنح فرصة للقطاع الغير المهيكل للاندماج الضريبي في أفق حملات تحسيسية وتعريفية أوسع بأهمية هذا الإجراء من طرف قوى الوساطة من اعلام وتمثيليات مهنية حتى يتسنى تحقيق الغاية من إقراره وتوفير أفضل الأرضيات للإصلاح الضريبي.

	تطبق مقتضيات هذا البند ابتداء من فاتح يناير 2022 إلى غاية 31 ديسمبر 2022.	تطبق مقتضيات هذا البند ابتداء من فاتح يناير ~~2022~~ 2023 إلى غاية 31 ديسمبر 2023 2022.	



تعديل رقم 28

المدونة العامة للضرائب

المادة 6

البند I.

رقم المادة	النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
«المادة 247. - XXXVII.	- ألف - ترفع أو تخفض حسب الحالة تدريجيا وبصفة انتقالية ..... **XXXVIII- بصفة انتقالية وبصرف النظر عن جميع الأحكام المخالفة، يمكن أن يستفيد من الإعفاء من المراقبة الجبائية الخاضعون للضريبة الذين لا يحققون أي رقم أعمال أو الذين دفعوا المبلغ الأدنى للحد الأدنى للضريبة المشار إليه في المادة 144-I-"دال" (الفقرة الثانية) أعلاه، برسم الأربع (4) سنوات المحاسبية الأخيرة، وذلك وفق الشروط التالية:** **- تقديم الإقرار بالتوقف الكلي عن مزاولة النشاط، المنصوص عليه في المادة 150 أعلاه، خلال سنة 2023؛** **- الدفع التلقائي داخل نفس أجل الإقرار السالف الذكر، لمبلغ جزافي للضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل حسب الحالة، يحدد في عشرة آلاف (10 000) درهم عن كل سنة محاسبية غير متقادمة.**	«المادة 247. - XXXVII. - ألف - ترفع أو تخفض حسب الحالة تدريجيا وبصفة انتقالية ..... **XXXVIII- بصفة انتقالية وبصرف النظر عن جميع الأحكام المخالفة، يمكن أن يستفيد من الإعفاء من المراقبة الجبائية الخاضعون للضريبة الذين لا يحققون أي رقم أعمال أو الذين دفعوا المبلغ الأدنى للحد الأدنى للضريبة المشار إليه في المادة 144-I-"دال" (الفقرة الثانية) أعلاه، برسم الأربع (4) سنوات المحاسبية الأخيرة، وذلك وفق الشروط التالية:** **- تقديم الإقرار بالتوقف الكلي عن مزاولة النشاط، المنصوص عليه في المادة 150 أعلاه، خلال سنة 2023؛** **- الدفع التلقائي داخل نفس أجل الإقرار السالف الذكر، لمبلغ جزافي للضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل حسب الحالة، يحدد في عشرة آلاف (10 000) درهم عن ~~كل~~ مجموع السنوات المحاسبية غير المتقادمة.**	يهدف التعديل إلى التخفيف من المبالغ المفروض أداؤها من قبل الخاضعين للضريبة الذين يتوقفون نهائيا عن ممارسة نشاطهم، وذلك تشجيعا لهذه الفئة على الإعلان عن وضعيتها مما يسمح بالاطلاع بشكل دقيق على وضعية النسيج المقاولاتي الناشط في

	الباقي لا تغيير فيه	الباقي لا تغيير فيه	المساحة الاقتصادية الوطنية.



تعديل رقم 29

المدونة العامة للضرائب

المادة 6

البند II.

رقم المادة	النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
المادة 234 المكررة أربع مرات	**المادة 234 المكررة أربع مرات. - طلب الرأي المسبق للإدارة فيما يتعلق بالضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية** يمكن للخاضعين للضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية طلب الرأي المسبق لإدارة الضرائب فيما يخص عناصر تحديد الربح العقاري الصافي المفروضة عليه الضريبة ومبلغ الضريبة المطابق له وإن اقتضى الحال فيما يخص حق الاستفادة من الإعفاء من هذه الضريبة. يجب أن يقدم هذا الطلب بطريقة إلكترونية وفق نموذج تعده الإدارة خلال الثلاثين (30) يوما الموالية لتاريخ إنجاز الوعد بالبيع مرفقا بما يلي: -تقديم للعناصر المتعلقة بعملية البيع المزمع إنجازها.	**المادة 234 المكررة أربع مرات:** تنسخ	للملاءمة مع التعديل السابق المقترح على المادة 173

	-أوراق الإثبات المتعلقة بتحديد الضريبة أو الإعفاء منها، -وكل وثيقة أخرى أو معلومة تبرر هذا الطلب. يجب الإدلاء بجواب الإدارة الذي يعد بمثابة شهادة تصفية الضريبة أو إعفاء المعني بالأمر منها داخل أجل ستين (60) يوما الموالية لتاريخ التوصل بالطلب السالف الذكر. ويظل هذا الجواب ساري المفعول لمدة ستة (6) أشهر. إذا قام الخاضع للضريبة بإيداع إقراره بعد التفويت وقام بأداء الضريبة على أساس عناصر شهادة تصفية الضريبة السالفة الذكر إن اقتضى الحال، طبقا لأحكام المادتين 83 و173 أعلاه، يعفى من المراقبة الجبائية فيما يتعلق بالضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية. ويمكن أن يكون الإقرار الذي تم إيداعه موضوع تصحيح فيما يتعلق بالأرباح العقارية، طبقا لأحكام المادة 224 أعلاه إذا لم يتم تقديمه على أساس عناصر شهادة تصفية الضريبة السالفة الذكر."		

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة العدالة الاجتماعية
مجلس المستشارين

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة العدالة الإجتماعية
مجلس المستشارين

المدونة العامة للضرائب

المادة 6

البند IV

النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
IV. - دخول حيز التطبيق وأحكام انتقالية 1 - تطبق أحكام المواد 4 - IV ..... 5 - تطبق أحكام المادتين 82 - I (الفقرة الأخيرة) و 173 - III من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالبند I أعلاه، ابتداء من فاتح يناير 2023. وبصفة استثنائية وانتقالية، يعتبر الأداء التلقائي لأول دفعة مقدمة على الحساب، المشار إليها في المادة 173 - III - ألف من المدونة العامة للضرائب لدى كاتب الضبط بصندوق المحكمة لحساب قابض إدارة الضرائب ابتداء من التاريخ السالف الذكر، بمثابة اختيار لنظام هذا الأداء. 6 - تطبق أحكام المادتين 28 - III و 73 - II - زاي - 8° من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالبند I أعلاه، على المبالغ الإجمالية لاسترداد الاشتراكات والأقساط المدفوعة ابتداء من فاتح يناير 2023. **الباقي لا تغيير فيه**	IV. - دخول حيز التطبيق وأحكام انتقالية 1 - تطبق أحكام المواد 4 - IV ..... 5 - تطبق أحكام المادتين 82 - I (الفقرة الأخيرة) و 173 - III من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالبند I أعلاه، ابتداء من فاتح يناير 2023. ~~وبصفة استثنائية وانتقالية، يعتبر الأداء التلقائي لأول دفعة مقدمة على الحساب، المشار إليها في المادة 173 - III - ألف من المدونة العامة للضرائب لدى كاتب الضبط بصندوق المحكمة لحساب قابض إدارة الضرائب ابتداء من التاريخ السالف الذكر، بمثابة اختيار لنظام هذا الأداء.~~ 6 - تطبق أحكام المادتين 28 - III و 73 - II - زاي - 8° من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالبند I أعلاه، على المبالغ الإجمالية لاسترداد الاشتراكات والأقساط المدفوعة ابتداء من فاتح يناير 2023. **الباقي لا تغيير فيه**	للملاءمة مع التعديل السابق المقترح على المادة 173

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة العدالة الإجتماعية
مجلس المستشارين

تعديل رقم 31

إعانة الدولة لدعم السكن

المادة 8

النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
تحدث إعانة الدولة لدعم السكن لفائدة مقتني مساكن مخصصة للسكن الرئيسي وتحدد بنص تنظيمي أشكال هذه الإعانة وكيفيات منحها. يستفيد مقتنو هذه المساكن من إعانة الدولة لدعم السكن وفق الشروط التالية: 1 - أن يكون المقتني حاملا للجنسية المغربية، ولم يسبق له أن استفاد من أي امتياز ممنوح من طرف الدولة فيما يخص السكن وأن لا يكون مالكا، عند تاريخ الاقتناء، لعقار مخصص للسكن ؛ 2 - أن يتم إبرام الوعد بالبيع وعقد البيع النهائي لدى موثق : 3 - أن يتضمن العقد النهائي التزام المقتني بأن : • يخصص السكن لسكنه الرئيسي لمدة أربع (4) سنوات ابتداء من تاريخ إبرام عقد الاقتناء النهائي؛	تحدث إعانة الدولة لدعم السكن لفائدة مقتني مساكن مخصصة للسكن الرئيسي وتحدد بنص تنظيمي أشكال هذه الإعانة وكيفيات منحها. يستفيد مقتنو هذه المساكن من إعانة الدولة لدعم السكن وفق الشروط التالية: 1 - أن يكون المقتني حاملا للجنسية المغربية، ولم يسبق له أن استفاد من أي امتياز ممنوح من طرف الدولة فيما يخص السكن وأن لا يكون مالكا، عند تاريخ الاقتناء، لعقار مخصص للسكن ؛ 2 - أن يتم إبرام الوعد بالبيع وعقد البيع النهائي لدى **موثق بموجب محرر رسمي أو محرر ثابت التاريخ**؛ 3 - أن يتضمن العقد النهائي التزام المقتني بأن : • يخصص السكن لسكنه الرئيسي لمدة أربع (4) سنوات ابتداء من تاريخ إبرام عقد الاقتناء النهائي؛	يهدف التعديل إلى إتاحة الإمكانية لفائدة الراغب في الاستفادة من دعم السكن لإبرام العقد لدى جميع الفئات التي خولها القانون تحرير عقود محررات رسمية أو ثابتة التاريخ كما تنص على ذلك المادة 4 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.178 الصادر في 25 من ذي الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011) **" يجب أن تحرر- تحت طائلة البطلان - جميع التصرفات المتعلقة بنقل الملكية أو بإنشاء الحقوق العينية الأخرى أو نقلها أو تعديلها أو إسقاطها وكذا الوكالات الخاصة بها بموجب محرر رسمي، أو بمحرر ثابت التاريخ....."**

• يضع لفائدة الدولة رهنا رسميا من الرتبة الأولى أو من الرتبة الثانية، ضمانا لاسترداد الإعانة الممنوحة في حالة إخلاله بالالتزام الوارد أعلاه. لا يرفع الرهن إلا بعد أن يدلي المعني بالأمر بالوثائق التي تفيد تخصيص السكن المقتنى كسكن رئيسي لمدة أربع (4) سنوات وتتمثل هذه الوثائق في ما يلي : - طلب رفع الرهن؛ - نسخة من عقد البيع؛ - نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية تحمل عنوان السكن موضوع الرهن أو شهادة إدارية تشير إلى المدة الفعلية للإقامة؛ - نسخ من إيصالات الأداء لرسم الخدمات الجماعية.	• يضع لفائدة الدولة رهنا رسميا من الرتبة الأولى أو من الرتبة الثانية، ضمانا لاسترداد الإعانة الممنوحة في حالة إخلاله بالالتزام الوارد أعلاه. لا يرفع الرهن إلا بعد أن يدلي المعني بالأمر بالوثائق التي تفيد تخصيص السكن المقتنى كسكن رئيسي لمدة أربع (4) سنوات وتتمثل هذه الوثائق في ما يلي : - طلب رفع الرهن؛ - نسخة من عقد البيع؛ - نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية تحمل عنوان السكن موضوع الرهن أو شهادة إدارية تشير إلى المدة الفعلية للإقامة؛ - نسخ من إيصالات الأداء لرسم الخدمات الجماعية.	



تعديل رقم 32

إحداث مناصب مالية

المادة 23

النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
يتم إحداث 28.212 منصبا ماليا برسم الميزانية العامة للسنة المالية 2023. 1 - 27.662 منصبا ماليا لفائدة الوزارات والمؤسسات التالية : .... 6 - علاوة .... لدى .... لدى رئيس الحكومة.	يتم إحداث 28.212 منصبا ماليا برسم الميزانية العامة للسنة المالية 2023. 1 - 27.662 منصبا ماليا لفائدة الوزارات والمؤسسات التالية : ..... 6 - علاوة .... لدى رئيس الحكومة. 7 - علاوة على المناصب المالية المحدثة بموجب الجدول الوارد في البند 1 من هذه المادة، يحدث ابتداء من فاتح يناير 2022، لدى وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، 100 منصبا ماليا تخصص لتسوية وضعية الموظفين حاملي الشهادات المنصوص عليها في المرسوم رقم 2.08.69 الصادر في 5 رجب 1429 (9 يوليوز 2008) بشان النظام الأساسي الخاص بهيئة تفتيش الشغل، والذين يتم توظيفهم، عن طريق المباراة، بصفة مفتش الشغل، وتحذف ابتداء من نفس التاريخ المناصب المالية التي يشغلها المعنيون بالأمر بالقطاعات الوزارية أو المؤسسات التي ينتمون اليها.	يهدف هذا التعديل إلى تعزيز جهاز تفتيش الشغل بالموارد البشرية المطلوبة لمواكبة الورش المزمع إطلاقه لإصلاح مدونة الشغل والإسهام في تنزيل مقتضياتها المرتبطة أساسا بالمراقبة وفض النزاعات. وتعتبر آلية تحويل مناصب الشغل مواتية لتحقيق هذا الهدف بالنظر الى تكلفتها المالية الضعيفة، كما تساهم في تشجيع الحركية بين الأنظمة الأساسية.

المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة العدالة الإجتماعية
مجلس المستشارين

التعديل رقم 33

حذف المناصب المالية الشاغرة على إثر إحالة الموظفين الذين يشغلونها على التقاعد

المادة 24

النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
تتمم على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير 2023، أحكام الفقرة الثالثة من المادة 43 من القانون المالي رقم 8.96 للسنة المالية 1997-1996، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.77 بتاريخ 12 من صفر 1417 (29 يو نيو 1996)، كما وقع تغييرها وتتميمها: «المادة 43 (الفقرة 3). - ولا تطبق ..... للوقاية المدنية «والمناصب المالية الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.»	تتمم على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير 2023، أحكام الفقرة الثالثة من المادة 43 من القانون المالي رقم 8.96 للسنة المالية 1997-1996، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.77 بتاريخ 12 من صفر 1417 (29 يونيو 1996)، كما وقع تغييرها وتتميمها: «المادة 43 (الفقرة 3). - ولا تطبق ..... للوقاية المدنية وبموظفي المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج والمناصب المالية الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.»	يهدف هذا التعديل إلى تمكين المندوبية العامة لإدارة السجون من تعزيز مواردها البشرية عن طريق استثمار المناصب المالية الشاغرة على إثر إحالة الموظفين الذين يشغلونها على التقاعد وذلك لسد الخصاص الحاصل على هذا المستوى في مقابل ارتفاع عدد السجناء وعدد المؤسسات السجنية.



المملكة المغربية - البرلمان
مجموعة العدالة الإجتماعية
مجلس المستشارين

التعديل رقم 34

ترشيد استعمال المناصب المالية التي أصبحت شاغرة خلال السنة المالية

المادة 25

النص الأصلي (كما صادق عليه مجلس النواب)	التعديل المقترح	تعليل التعديل
تتمم على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير 2023، أحكام المادة 22 من قانون المالية رقم 110.13 للسنة المالية 2014، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.13.115 بتاريخ 26 من صفر 1435 (30 د يسمبر 2013)، كما وقع تغييرها وتتميمها : «المادة 22.- تستعمل ..... القضائية. «لا تطبق ..... رقم 48.09 المذكورة أعلاه. «لا تطبق كذلك ..... للوقاية المدنية والمناصب «المالية الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.	تتمم على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير 2023، أحكام المادة 22 من قانون المالية رقم 110.13 للسنة المالية 2014، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.13.115 بتاريخ 26 من صفر 1435 (30 د يسمبر 2013)، كما وقع تغييرها وتتميمها: «المادة 22.- تستعمل ..... القضائية. «لا تطبق ..... رقم 48.09 المذكورة أعلاه. «لا تطبق كذلك ..... للوقاية المدنية وبموظفي المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج والمناصب المالية الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.	يهدف هذا التعديل إلى تمكين المندوبية العامة لإدارة السجون من تعزيز مواردها البشرية عن طريق استثمار المناصب المالية الشاغرة على إثر إحالة ال موظفين الذين يشغلونها على التقاعد وذلك لسد الخصاص الحاصل على هذا المستوى في مقابل ارتفاع عدد السجناء وعدد المؤسسات السجنية.



تعديلات مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب على مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023



مدونة الجمارك

والضرائب غير المباشرة

تعديلات مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب على مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023



التعديل رقم :1

تعريفة الرسوم الجمركية

المادة 4

التعديل: رفع رسوم استيراد ألياف البوليستر الموجهة للحشو ذات الرمز 5503200020 من 2.5% إلى 30%

ترميز حسب النظام المنسق				نوع البضائع	رسم الاستيراد	وحدة الكمية حسب المواصلة	الوحدات التكميلية
			55.03	ألياف ركيبية غير مستمرة، غير مندوفة ولا ممشطة ولا محضرة بطريقة أخرى للغزل			
		00	5503.20	- - من بوليستيرات	2,5	كلغ	

النص الأصلي:

تعديلات مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب على مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023

التعديل:

ترميز حسب النظام المنسق					نوع البضائع	الرسم الأصلي المقترح	وحدة الكمية حسب المواصلة	الوحدات التكميلية
55.03					**ألياف ركيبية غير مستمرة، غير مندوفة ولا ممشطة ولا محضرة بطريقة أخرى للغزل**			
					.....			
	5503.20	00			- - من بوليستيرات			
			10	4	- - - بمقاس يساوي أو يزيد عن 1.33ديسيتكس ويقل من 3.78 ديستيكس	2,5	كلغ	-
			20	4	**- - - بمقاس يساوي أو يزيد عن 3.78 ديسيتكس الى أقل من 22.22 ديستيكس**	**30**	**كلغ**	-
			90	4	- - - غيرها:	2,5	كلغ	0
					.....			

التعليل

1- **حماية الصناعة الوطنية لألياف البوليستر** القائمة على تجميع وتثمين النفايات البلاستيكية **من المنافسة الخارجية غير المتكافئة**، وهي منافسة تستفيد من انخفاض كلفة المواد الاولية والكهرباء والفيول واليد العاملة وتراجع قيمة العملة وذلك في الدول المصدرة وخاصة دول جنوب وشرق آسيا وبعض الدول الافريقية مقارنة مع كلفتها تلك العوامل والمرتفعة بالمغرب، وازدادت حدة هذه العوامل مع **تراجع أسعار النقل البحري من 19000 دولار للحاويات إلى 5000 دولار للحاويات، في ظل وجود رسم**

تعديلات مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب على مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023

استيراد جد منخفض وغير مبرر وهو 2.5%، بما يهدد استمرارية هذه الصناعة، وتفرض تطبيق المادة 2من قانون التجارة الخارجية 13.89 التي تدعو لحماية عبر رفع الرسوم الجمركية لأحداث التوازن.

2- ضمان بقاء مناصب الشغل في هذا القطاع عبر مواكبة الفاعلين الصناعيين المحليين **باستثمارات وطنية بقيمة 330 مليون درهم، ومكنت من إحداث 270 منصب شغل مباشر فضلا عن 1700 منصب شغل غير مباشر** في مجال جمع وفرز النفايات البلاستيكية.

3- **دعم مجهود حماية البيئة من مخاطر النفايات البلاستيكية بعد تمكن الشركات الوطنية من تثمين ما يناهز 24000 طن من النفايات البلاستيكية** وإنتاج مجموعه 14800 طن من ألياف البوليستر بحسب مؤشرات العشرة أشهر الأولى من سنة 2022، وذلك في مقابل استمرار التخلص من النفايات البلاستيكية المجمعة عبر دفنها وما يعنيه ذلك من آثار مدمرة للبيئة وذلك بالنسبة لحوالي 60000 طن لا يقع استغلالها.

4- تحفيز المقاولة الصناعية الوطنية على **تلبية حاجيات صناعة النسيج، بفعل قدرة على إنتاج 23400 طن من ألياف البوليستر، بفارق يناهز 10000 طن مقارنة مع الإنتاج الفعلي**، مما سيساعد على ضمان السيادة الصناعية في تأمين متطلبات صناعة النسيج، ودعم علامة صنع المغرب Made in Morocco.

5- تعزيز مساهمة هذا القطاع في احتياطي العملة الصعبة، فبفضل هذه الإنتاجية **تمكنت المقاولات الصناعية الوطنية في هذا المجال من دعم احتياطي العملة الصعبة في بلادنا بما مجموعه 195 مليون درهم هي مقابل ما كان سيقع استيراده من ألياف البوليستر**، وكان من الممكن الوصول إلى 302 مليون درهم حيث أن القدرة الإنتاجية لهما معا تبلغ حوالي 23400 طن بفارق 8600 طن لا يقع إنتاجه بسبب من المنافسة الخارجية.



المدونة العامة للضرائب

الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
مجلس المستشارين - البرلمان - المغربية

التعديل رقم: 2

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 : البند –I–

النص الأصلي	التعديل	التعليل
المادة 4: الحاصلات الخاضعة للضريبة المحجوزة في المنبع تخضع للحجز في المنبع برسم الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل كما هو منصوص عليه في المواد 157 أو 158 و 159 و 160 أدناه: I. .....غير المقيمين؛ II. المكافآت المخولة للغير المشار إليها في المادة 15 المكررة أدناه المدفوعة أو الموضوعة رهن التصرف أو المقيدة في حساب الأشخاص الاعتباريين أو الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة، المتوفرين في المغرب	المادة 4: الحاصلات الخاضعة للضريبة المحجوزة في المنبع تخضع للحجز في المنبع برسم الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل كما هو منصوص عليه في المواد 157 أو 158 و 159 و 160 أدناه: I. .....؛ II. تنسخ	يرمي هذا التعديل إلى: - احترام الفصل 39 من الدستور الذي ينص على أن " الجميع أن يتحمل، كل على قدر استطاعته، التكاليف العمومية، التي للقانون وحده إحداثها وتوزيعها، وفق الإجراءات المنصوص عليها في هذا الدستور"؛ - النظام الضريبي في المغرب

على مقر اجتماعي أو موطن ضريبي أو مؤسسة ترتبط بها الخاصلات المدفوعة. يراد بالتقييد في الحساب المشار إليه في البنود I و II و III و IV أعلاه، التقييد		نظام تصريحي؛

الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
مجلس المستشارين - البرلمان

التعديل رقم : 3

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 : البند –I–

النص الأصلي	التعديل	التعليل
المادة 15 مكرر **الحاصلات الخاضعة للضريبة المحجوزة في المنبع** المكافآت المخولة للغير يراد بالمكافآت المخولة للغير الخاضعة للحجز في المنبع المنصوص عليه في المادة 4– IV أعلاه، الإتعاب والعمولات وأجور السمسرة و المكافآت الأخرى من نفس النوع المدفوعة أو الموضوعة رهن الإشارة او المقيدة في حساب الأشخاص الاعتباريين او الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظامي النتيجة الصافية الحقيقية أو النتيجة الصافية المبسطة.	تنسخ	يرمي هذا التعديل إلى: - الملاءمة مع المادة 4 أعلاه.

التعديل رقم : 4

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 : البند– I–

النص الأصلي	التعديل	التعليل
المادة 19: سعر الضريبة تحتسب الضريبة على الشركات كما يلي: I– – السعر العادي للضريبة: مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في البند **XXXVII** – ألف من المادة **247** أدناه، يحدد سعر الضريبة على الشركات كما يلي: ألف – **20%**؛ باء – **35%** فيما يخص الشركات التي	**المادة 19**: سعر الضريبة تحتسب الضريبة على الشركات كما يلي: I. – السعر العادي للضريبة: مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في البند **XXXVII** – ألف من المادة **247** أدناه، يحدد سعر الضريبة على الشركات كما يلي: ألف – بالأسعار التناسبية المبينة في الجدول التالي: مبلغ الربح الصافي (بالدرهم) | السعر يقل أو يساوي **1.000.000** درهم | **10%**	يرمي هذا التعديل إلى: - تحقيق العدالة الجبائية؛ - السعي إلى توحيد أسعار الضريبة وفق خلاصات المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات.

يساوي، أو يفوق ربحها الصافي مائة مليون درهم (100 000 000) درهم جيم – 40% فيما يخص مؤسسات الإئتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وبنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير ومقاولات التأمين وإعادة التأمين ..... (الباقي دون تغيير)	من 1.000.001 درهم إلى 50.000.000 درهم: 20% من 50.000.001 درهم إلى 75.000.000 درهم: 25% ما يفوق 75.000.001 درهم: 30% جيم – 40% فيما يخص مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وبنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير ومقاولات التأمين وإعادة التأمين وشركات المحروقات وشركات زيوت المحركات وشركات الغاز الطبيعي، وشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وشركات الاسمنت، وشركات زيوت المائدة..... (الباقي دون تغيير).	

التعديل رقم : 5

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 : البند -I-

النص الأصلي	التعديل	التعليل
المادة 39.- شروط تطبيق نظام النتيجة الصافية المبسطة يطبق نظام النتيجة الصافية المبسطة بناء على اختيار يعبر عنه الخاضع للضريبة على الدخل وفق الشروط الشكلية وفي المواعيد المنصوص عليها في المادتين 43 و44 أدناه. غير أنه لا يسري على الخاضعين للضريبة الذين يتجاوز رقم أعمالهم السنوي دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة: -1°-2.000.000 درهم إذا تعلق الأمر بالأنشطة التالية : -الأنشطة التجارية؛ -الأنشطة الصناعية والحرفية؛ -مجهز سفن الصيد البحري؛ 2°-500.000 درهم إذا تعلق الأمر بمقدمي الخدمات أو	**المادة 39.- شروط تطبيق نظام النتيجة الصافية المبسطة** يطبق نظام النتيجة الصافية المبسطة بناء على اختيار يعبر عنه الخاضع للضريبة على الدخل وفق الشروط الشكلية وفي المواعيد المنصوص عليها في المادتين 43 و44 أدناه. غير أنه لا يسري على الخاضعين للضريبة الذين يتجاوز رقم أعمالهم السنوي دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة: -1°-**3.000.000** درهم إذا تعلق الأمر بالأنشطة التالية : -الأنشطة التجارية؛ -الأنشطة الصناعية والحرفية؛ -مجهز سفن الصيد البحري؛	**يرمي هذا التعديل إلى:** - **رفع اللبس الذي حدث بين هذا النظام الضريبي المتعلق بالنتيجة الصافية المبسطة ونظام المساهمة المهنية بحيث يحدد سقف رقم المعاملات في مليوني درهم للنظامين.**

المهن أو مصادر الدخول المشار إليها في المادة 30(1° "- جيم" 2)). يظل اختيار نظام النتيجة الصافية المبسطة ساري المفعول ما لم يتجاوز رقم الأعمال المحقق طوال سنتين محاسبيتين متتابعتين الحدود المقررة أعلاه لكل مهنة.	2°-500.000 درهم إذا تعلق الأمر بمقدمي الخدمات أو المهن أو مصادر الدخول المشار إليها في المادة 30(1° "- جيم" 2)). يظل اختيار نظام النتيجة الصافية المبسطة ساري المفعول ما لم يتجاوز رقم الأعمال المحقق طوال سنتين محاسبيتين متتابعتين الحدود المقررة أعلاه لكل مهنة.	



التعديل رقم : 6

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 : البند –I–

النص الأصلي	التعديل	التعليل
المادة 40: I – يخضع الأشخاص..... **أو نشاط.** **غير أنه عندما يفوق رقم الأعمال السنوي برسم الخدمات المقدمة لفائدة نفس الزبون مبلغ خمسين ألف (50.000) درهم، يخضع ما زاد عن هذا المبلغ للضريبة على الدخل عن طريق الحجز في المنبع من طرف الزبون المذكور وفق السعر المنصوص عليه في المادة 73 (II – زاي 9°).**	المادة 40: I – يخضع الأشخاص ..... **أو نشاط.** I. غير أنه يخضع رقم الأعمال السنوي برسم الخدمات للضريبة على الدخل عن طريق الحجز في المنبع من طرف الزبون المذكور وفق السعر المنصوص عليه في المادة 73 (II – زاي 9°) وذلك وفق الجدول التالي: **لا يتجاوز 200.000 درهم** | **1%** | **الزبون الأول**	يرمي إلى هذا التعديل إلى: - منح تحفيز ضريبي من أجل تمكين المقاول الذاتي من الانخراط في الاقتصاد الوطني عن طريق توسيع **رقم الأعمال السنوي المعفي من الضريبة على الدخل إلى 200.000 درهم .**

لا يتجاوز 150.000 درهم	1%	الزبون الثاني	
لا يتجاوز 100.000 درهم	1%	الزبون الثالث	
50.000 درهم	0%	الزبون الرابع	



التعديل رقم:7

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 : البند– I–

النص الأصلي	التعديل	التعليل
المادة 45 مكرر يراد بالمكافآت المخولة للغير المشار إليها في المادة 4 – IVأعلاه، «الأتعاب أو العمولات أو أجور السمسرة أو المكافآت الأخرى من «نفس النوع كما هي محددة في المادة 15 المكررة أعلاه.	تنسخ	يهدف هذا التعديل إلى: - الملاءمة مع المادة 4 أعلاه.

المملكة المغربية - البرلمان * مجلس المستشارين * الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب

التعديل رقم: 8

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 : البند –I–

النص الأصلي	التعديل	التعليل
المادة 59 – .الخصوم	المادة 59 – .الخصوم	يرمي هذا التعديل إلى:
تخصم.....المادة 57 أعلاه:	تخصم..... المادة 57 أعلاه:	- الموظفين والأجراء الذين تضررت قدرتهم الشرائية بسبب التضخم.
I.– المصاريف المرتبطة بالوظيفة أو العمل مقدرة بالنسب الجزافية التالية :	I.– المصاريف المرتبطة بالوظيفة أو العمل مقدرة بالنسب الجزافية التالية :	
ألف –35% فيما يتعلق بالأشخاص غير المنتمين إلى الفئات	ألف– 40% فيما يتعلق بالأشخاص غير المنتمين إلى الفئات	

المهنية المشار إليها في" باء "و" جيم" بعده، الذين يقل أو يساوي دخلهم الإجمالي السنوي المفروضة عليه الضريبة ثمانية وسبعين ألف (78.000) درهم. وتحدد هذه النسبة في 25% بالنسبة للأشخاص الذين يفوق دخلهم الإجمالي السنوي المفروضة عليه الضريبة ثمانية وسبعين ألف (78.000) درهم، ألا يتجاوز المبلغ المخصوم خمسة وثلاثين ألف (35.000) درهم؛ باء – بالنسب المبينة بعده على ألا يتجاوز المبلغ المخصوم خمسة وثلاثين ألف (35.000) درهم فيما يخص الأشخاص المنتمين إلى الفئات التالية: (الباقي لا تغيير فيه)	المهنية المشار إليها في" باء" و "جيم" بعده، الذين يقل أو يساوي دخلهم الإجمالي السنوي المفروضة عليه الضريبة ثمانية وسبعين ألف (78.000) درهم. وتحدد هذه النسبة في 30% بالنسبة للأشخاص الذين يفوق دخلهم الإجمالي السنوي المفروضة عليه الضريبة ثمانية وسبعين ألف (78.000) درهم، ألا يتجاوز المبلغ المخصوم خمسة وثلاثين ألف (35.000) درهم؛ باء – بالنسب المبينة بعده على ألا يتجاوز المبلغ المخصوم خمسة وثلاثين ألف (35.000) درهم فيما يخص الأشخاص المنتمين إلى الفئات التالية: (الباقي لا تغيير فيه)	



التعديل رقم : 9

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 : البند –I–

النص الأصلي	التعديل	التعليل
المادة 63 .– الإعفاءات يعفى من الضريبة : I. ... ينسخ II. ألف –	**المادة 63 .– الإعفاءات** يعفى من الضريبة : **I. المبلغ الإجمالي للدخول العقارية السنوية الخاضعة للضريبة المشار إليها في المادة 61– I أعلاه الذي ستة وثلاثين ألف (36.000) درهم.**	**يرمي هذا التعديل إلى:** **- تشجيع الكراء والاستثمار في هذا القطاع، خصوصا وأن المبلغ المقترح لا يتعدى الحد الأدنى للأجر الشهري؛**

باء– .... مساحته المغطاة خمس (5) مرات.	عندما يتوفر الخاضع للضريبة على عدة دخول عقارية، يتجاوز مبلغها الإجمالي الخاضع للضريبة للحد المشار إليه أعلاه، يتعين عليه إيداع الإقرار السنوي برسم الدخول العقارية المنصوص عليه في المادة 82 المكررة مرتين أدناه، وأداء الضريبة المستحقة برسم هذه الدخول بصورة تلقائية طبقا لأحكام المادة 173 – I أدناه. لايجوز الجمع بين الحد المعفى المشار إليه أعلاه وبين الإعفاء الذي سبق للخاضع للضريبة أن استفاد منه برسم دخول أخرى طبقا لأحكام المادة 73– I أدناه. II. ألف ..... باء – . .....مساحته المغطاة خمس (5) مرات. كما تعفى عمليات تفويت عقار أو جزء من عقار يشغله مالكه على وجه سكنى رئيسية أو أعضاء الشركات ذات الغرض العقاري المعتبرة شفافة وفق المادة 3 – 3° أعلاه، قبل انصرام أجل ست (6) سنوات السالف الذكر وفق الشروط التالية: - الالتزام بإعادة استثمار ثمن التفويت في اقتناء عقار مخصص للسكنى الرئيسية داخل أجل لايتعدى ستة (6) أشهر من	يرمي هذا التعديل إلى: - إنعاش سوق العقارات من خلال تشجيع الناس على اقتناء عقار جديد؛

المملكة المغربية - البرلمان
الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
مجلس المستشارين

	تاريخ تفويت العقار الأول المخصص للسكنى الرئيسية؛ - لايجوز للخاضع للضريبة الاستفادة من هذا الإعفاء إلا مرة واحدة؛ - ألا يتجاوز ثمن تفويت العقار المذكور أربعة ملايين درهم (4 000 000)درهم. - يجب الاحتفاظ بمبلغ الضريبة على الدخل برسم الربح الناتج عن تفويت العقار السالف الذكر الذي كان يفترض أداؤه، لدى الموثق إلى غاية اقتناء عقار آخر يخصص لسكنى رئيسية. - غير انه بإمكان الخاضع للضريبة أداء مبلغ الضريبة السالف الذكر لدى قابض إدارة الضرائب طبقا لأحكام المادة 173 أدناه، مع مراعاة أحكام المادة 241 المكررة II أدناه.	

المملكة المغربية - البرلمان
الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
مجلس المستشارين

التعديل رقم : 10

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 : البند –I–

النص الأصلي	التعديل	التعليل
المادة 73: سعر الضريبة جدول حساب الضريبة يحدد عل النحو التالي جدول حساب الضريبة على الدخل: – شريحة الدخل إلى غاية 30.000 درهم، معفاة من الضريبة؛ – 10% بالنسبة لشريحة الدخل من 30.001 إلى 50.000 درهم؛ – 20% بالنسبة لشريحة الدخل من 50.001 إلى 60.000	المادة 73: سعر الضريبة جدول حساب الضريبة يحدد عل النحو التالي جدول حساب الضريبة على الدخل: – شريحة الدخل إلى غاية 40.000 درهم، معفاة من الضريبة؛ – 10% بالنسبة لشريحة الدخل من 40.001 إلى 50.000 درهم؛ – 20% بالنسبة لشريحة الدخل من 50.001 إلى 60.000	يرمي هذا التعديل إلى: - دعم القدرة الشرائية لشرائح واسعة من المواطنين التي تدهورت بسبب التضخم؛

درهم؛ - 30% بالنسبة لشريحة الدخل من 60.001 إلى 80.000 درهم؛ - 34% بالنسبة لشريحة الدخل من 80.001 إلى 180.000 درهم؛ - 38% لما زاد على ذلك.	درهم؛ - 30% بالنسبة لشريحة الدخل من 60.001 إلى 80.000 درهم؛ - 34% بالنسبة لشريحة الدخل من 80.001 إلى 180.000 درهم؛ - 38% لما زاد على ذلك.	- تحقيق العدالة الضريبية.



التعديل رقم : 11

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 : البند –I–

النص الأصلي	التعديل	التعليل
المادة 99: الأسعار المخفضة تخضع للضريبة بالسعر المخفض 1- البالغ 7% مع الحق فيا لخصم: عمليات البيع والتسليم المتعلقة بالمنتجات المبينة بعده: - الماء .....؛ - .....؛ -.....؛	**المادة 99: الأسعار المخفضة** تخضع للضريبة بالسعر المخفض 1- البالغ 7% مع الحق في الخصم: عمليات البيع والتسليم المتعلقة بالمنتجات المبينة بعده: - الماء .....؛ - .....؛ -.....؛	هذا التعديل التزمت به الحكومة في مناقشة قانون مالية 2022 بلجنة المالية في مجلس المستشارين على أساس إدراجه في قانون مالية 2023، ويهدف إلى دعم القدرة الشرائية للأسر وتخفيف العبء

تعديلات مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب على مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023

– الصابون المنزلي (في شكل أوكتل) – السيارة المسماة " السيارة الاقتصادية" وجميع المنتجات والمواد الداخلة في صنعها، وكذا خدمات تركيب السيارة الاقتصادية المذكورة. ويتوقف تطبيق السعر المشار إليه أعلاه ..... الإجراءات المحددة بنص تنظيمي.	– الصابون المنزلي (في شكل أو كتل) – السيارة المسماة "السيارة الاقتصادية" **والدراجة الكهربائية ثنائية وثلاثية العجلات** وجميع المنتجات والمواد الداخلة في صنعها، وكذا خدمات تركيب السيارة الاقتصادية **والدراجة الكهربائية ثنائية وثلاثية العجلات المذكورة**. ويتوقف تطبيق السعر المشار إليه أعلاه ..... الإجراءات المحددة بنص تنظيمي.	**الضريبي على الأفراد وخاصة في العالم القروي بالنسبة للدراجات الكهربائية ذات الدور في التنقل القروي نحو المدرسة وخدمات الصحة والأسواق.**

المملكة المغربية - البرلمان
الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
مجلس المستشارين



التعديل رقم : 12

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 : البند –I–

النص الأصلي	التعديل	التعليل
المادة 99: الأسعار المخفضة تخضع للضريبة بالسعر المخفض 1- البالغ 7% مع الحق في الخصم: عمليات البيع والتسليم المتعلقة بالمنتجات المبينة بعده: - الماء.....؛ - .....؛ -.....؛	**المادة 99: الأسعار المخفضة** تخضع للضريبة بالسعر المخفض 1- البالغ 7% مع الحق في الخصم: عمليات البيع والتسليم المتعلقة بالمنتجات المبينة بعده: - الماء ..... - ..... -.....	**يرمي هذا التعديل إلى:** - **تطبيق التوصية 20.4 للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030 والمعتمدة من طرف المجلس الوزاري ل25 يونيو 2017 التي دعت إلى**

– الصابون المنزلي (في شكل أوكتل) – السيارة المسماة " السيارة الاقتصادية" وجميع المنتجات والمواد الداخلة في صنعها، وكذا خدمات تركيب السيارة الاقتصادية المذكورة. ويتوقف تطبيق السعر المشار إليه أعلاه..... الإجراءات المحددة بنص تنظيمي.	– الصابون المنزلي (في شكل أو كتل) – السيارة المسماة " السيارة الاقتصادية".....تنظيمي. **– ألياف البوليستير التركيبية وغير المستمرة غير مندوفة ولا ممشطة ولا محضرة بطريقة أخرى للغزل، والمصنعة محليا عبر تثمين النفايات البلاستيكية التي يتم تجميعها حصريا من السوق المحلية وغير المستوردة.**	**اعتماد إعفاء أو تخفيض من الضريبة على القيمة المضافة على منتوجات الصناعات الخضراء ومنها تثمين النفايات البلاستيكية.**

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب

التعديل رقم :13

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 : البند –I–

النص الأصلي	التعديل	التعليل
المادة 146.– أوراق إثبات النفقات. يجب أن تكون ..... في اسم المعني بالأمر. عندما تعاين الإدارة.....فإن الخصم المطابق لهذه الفاتورة لا يتم قبوله. تضع إدارة الضرائب رهن إشارة ..... وتحينها بصفة منتظمة.	**المادة 146.– أوراق إثبات النفقات.** يجب أن تكون ..... في اسم المعني بالأمر. عندما تعاين الإدارة.....فإن الخصم المطابق لهذه الفاتورة لا يتم قبوله، **إلا إذا كان بواسطة شيك أو تحويل بنكي باسم المورد وتطبق بنود المادة 192 في حق المورد.**	**يرمي هذا التعديل إلى:** - **حماية حقوق الخاضع للضريبة، وذلك بتحميل المسؤولية للمورد المخل وليس للخاضع للضريبة.**

	تقوم إدارة الضرائب بإعلام الخاضعين للضريبة بقائمة الموردين المخلين السالف ذكرهم وذلك بعدم قبول أي فاتورة تحمل أرقام التعريف الضريبي الخاص بهم أثناء التصريح. (الباقي دون تعديل)	

الغرفة المغربية - البرلمان
الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
مجلس المستشارين

التعديل رقم :14

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 : البند –I–

النص الأصلي	التعديل	التعليل
المادة 157 – .حجز الضريبة في المنبع على المكافآت المخولة للغير I. تخضع الأتعاب أو العمولات أو أجور السمسرة أو المكافآت الأخرى من نفس النوع المنصوص عليها في المادة 15	حذف المادة	من غير الطبيعي فرض حجز من المنبع بسعر 15% أو 10% أو أي نسبة أخرى من رقم المعاملات، باعتبارها مقاربة اقتطاع من رقم المعاملات و ليس من الأرباح. و بالتالي، القيمة المقتطعة قد تتجاوز هامش ربح دافعي الضرائب... و هذا ما يعني، أننا بصدد

المكررة أعلاه، للضريبة عن طريق حجزها في المنبع لحساب الخزينة من لدن الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام أو الخاص والأشخاص الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة، الذين يدفعون هذه المكافآت إلى مستحقيها أو يضعونها رهن إشارتهم أو يقيدونها في حساباتهم. يتم استنزال الضريبة المحجوزة في المنبع السالفة الذكر من مبلغ الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل مع الحق في الاسترجاع. يخضع ما زاد عن مبلغ رقم العمال المنصوص عليه في المادة **45** المكرر–**II** أعلاه، للضريبة عن طريق الحجز في المنبع لحساب الخزينة من لدن الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام أو الخاص والأشخاص الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة.		الاقتطاع من رأسمال الشركة، مما سيؤثر على سيولتها في تغطية نفقاتها أو تحجيم مجال استثمارها، كما أن استرجاع الدفوعات الزائدة سيتطلب جهدا إداريا قد يطول و يلقي الوضع بتداعياته على استمرارية الشركات و إفلاسها.



التعديل رقم :15

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 : البند– I–

النص الأصلي	التعديل	التعليل
المادة185.– الجزاءات عن المخالفات للأحكام المتعلقة بحق الاطلاع IV.– تطبق على كل منشاة لا تدلي إلى إدارة الضرائب بالوثائق الناقصة المنصوص عليها في المادة 214–III–ألف أدناه غرامة تساوي 0.50 % من مبلغ العمليات المعنية بالوثائق غير المدلى بها.	المادة185.– الجزاءات عن المخالفات للأحكام المتعلقة بحق الاطلاع ~~IV.– تطبق على كل منشاة لا تدلي إلى إدارة الضرائب بالوثائق الناقصة المنصوص عليها في المادة 214–III–ألف أدناه غرامة تساوي 0.50 % من مبلغ العمليات المعنية بالوثائق~~	يهدف هذا التعديل إلى: - حماية المقاولة الصغيرة والمتوسطة، حيث لا يمكن للخاضع للضريبة تحمل هذه الغرامات الهائلة.

لا يمكن أن يقل مبلغ الغرامة المذكورة عن 200.000 درهم عن كل سنة محاسبية معنية. وتصدر هذه الغرامة عن طريق الجداول.	~~غير المدلى بها.~~ ~~لا يمكن أن يقل مبلغ الغرامة المذكورة عن 200.000 درهم عن كل سنة محاسبية معنية. وتصدر هذه الغرامة عن طريق الجداول.~~ (حذف)	

المملكة المغربية - البرلمان
الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
مجلس المستشارين

التعديل رقم : 16

المدونة العامة للضرائب

المادة 6 : البند –I–

النص الأصلي	التعديل	التعليل
المادة 229 .– فرض الضريبة بصورة تلقائية على مخالفة الأحكام المتعلقة بتقديم الوثائق المحاسبية وحق المراقبة إذا لم يقدم خاضع للضريبة.....الرسالة المذكورة. إذا لم تقدم الوثائق المحاسبية..... عدم وجود محاسب. إذا لم تقدم الوثائق المحاسبية..... عدم وجود محاسب.	**المادة 229. – فرض الضريبة بصورة تلقائية على مخالفة الأحكام المتعلقة بتقديم الوثائق المحاسبية وحق المراقبة** إذا لم يقدم خاضع للضريبة.....الرسالة المذكورة. إذا لم تقدم الوثائق المحاسبية..... عدم وجود محاسب. إذا لم يقدم الخاضع للضريبة.....في المادة 191–I أعلاه.	**يهدف هذا التعديل إلى:** - **حماية حقوق الخاضع للضريبة، حيث تفرض**

إذا لم يقدم الخاضع للضريبة.....في المادة I-191 أعلاه. غير أنه يمكن المنازعة .....في المادة 235 بعده.	~~غير أنه يمكن المنازعة .....في المادة 235 بعده.~~ يجب على الإدارة الضريبية تمكين الخاضع للضريبة من الأسس التي اعتمدتها لتحديد قيمة الضريبة كتابة. تلغى هذه الضريبة مباشرة في الحالات التالية: -عدم تبليغ الخاضع للضريبة في عنوان أقراراته أو العنوان المدلى به لدى إدارة الضرائب؛ -إذا وقع خطأ في اسم الخاضع للضريبة؛ -إذا سبق للخاضع للضريبة أن أدى هذه الضريبة. يمكن المنازعة في الضريبة المفروضة تلقائيا داخل أجل 8 أيام من وضع المطالبة من طرف الخاضع للضريبة إلى مدير الضرائب أو الشخص المفوض من لدنه لهذا الغرض.	الضريبة تلقائيا، الشيء الذي يكون له انعكاس سلبي على وضعية المقاولة. فإدارة الضرائب تلجأ في أغلب الأحيان إلى عملية التحصيل الجبري دون علم الخاضع للضريبة.



التعديل رقم : 17

إعانة الدولة لدعم السكن

المادة 8

النص الأصلي	التعديل	التعليل
تحدث إعانة الدولة لدعم السكن لفائدة مقتني مساكن مخصصة للسكن الرئيسي وتحدد بنص تنظيمي أشكال هذه الإعانة وكيفيات منحها. يستفيد مقتنو هذه المساكن من إعانة الدولة لدعم السكن وفق الشروط التالية:	تحدث إعانة الدولة لدعم السكن لفائدة مقتني مساكن مخصصة للسكن الرئيسي وتحدد بنص تنظيمي أشكال هذه الإعانة وكيفيات منحها. يستفيد مقتنو هذه المساكن من إعانة الدولة لدعم السكن وفق الشروط التالية:	**يرمي هذا التعديل إلى :** - **تخويل جميع هذا الحق.**

المملكة المغربية - البرلمان
الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
مجلس المستشارين

1 – أن يكون المقتني حاملا للجنسية المغربية، ولم يسبق له أن استفاد من أي امتياز ممنوح من طرف الدولة فيما يخص السكن وأن لا يكون مالكا، عند تاريخ الاقتناء، لعقار مخصص للسكن ؛	1 – أن يكون المقتني حاملا للجنسية المغربية، ولم يسبق له أن استفاد من أي امتياز ممنوح من طرف الدولة فيما يخص السكن وأن لا يكون مالكا، عند تاريخ الاقتناء، لعقار مخصص للسكن ؛	
2 – أن يتم إبرام الوعد بالبيع وعقد البيع النهائي لدى موثق ؛	2 – أن يتم إبرام الوعد بالبيع وعقد البيع النهائي لدى **موثق أو محام أو عدل**؛	
3 – أن يتضمن العقد النهائي التزام المقتني بأن :	3 – أن يتضمن العقد النهائي التزام المقتني بأن :	
• يخصص السكن لسكنه الرئيسي لمدة أربع (4) سنوات ابتداء من تاريخ إبرام عقد الاقتناء النهائي؛	• يخصص السكن لسكنه الرئيسي لمدة أربع (4) سنوات ابتداء من تاريخ إبرام عقد الاقتناء النهائي؛	
• يضع لفائدة الدولة رهنا رسميا من الرتبة الأولى أو من الرتبة الثانية، ضمانا لاسترداد الإعانة الممنوحة في حالة إخلاله بالالتزام الوارد أعلاه.	• يضع لفائدة الدولة رهنا رسميا من الرتبة الأولى أو من الرتبة الثانية، ضمانا لاسترداد الإعانة الممنوحة في حالة إخلاله بالالتزام الوارد أعلاه.	
لا يرفع الرهن إلا بعد أن يدلي المعني بالأمر بالوثائق التي تفيد تخصيص السكن المقتنى كسكن رئيسي لمدة أربع (4) سنوات وتتمثل هذه الوثائق في ما يلي :	لا يرفع الرهن إلا بعد أن يدلي المعني بالأمر بالوثائق التي تفيد تخصيص السكن المقتنى كسكن رئيسي لمدة أربع (4) سنوات وتتمثل هذه الوثائق في ما يلي :	
– طلب رفع الرهن؛	– طلب رفع الرهن؛	
– نسخة من عقد البيع؛	– نسخة من عقد البيع؛	
– نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية تحمل عنوان السكن موضوع الرهن أو شهادة إدارية	– نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية تحمل عنوان السكن موضوع الرهن أو شهادة إدارية تشير إلى	

المملكة المغربية - البرلمان
الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
مجلس المستشارين

تشير إلى المدة الفعلية للإقامة؛ - نسخ من إيصالات الأداء لرسم الخدمات الجماعية.	المدة الفعلية للإقامة؛ - نسخ من إيصالات الأداء لرسم الخدمات الجماعية.	

الباب الثاني

أحكام تتعلق بالتكاليف

المملكة المغربية - البرلمان
الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب

التعديل رقم : 18

إحداث مناصب مالية

النص الأصلي	التعديل	التعليل
المادة 23.– أحداث مناصب مالية 2– يؤهل رئيس الحكومة لتوزيع 550 منصبا ماليا على مختلف الوزارات أو المؤسسات، وتخصص 200 منها لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة. 3– علاوة على المناصب المالية المحدثة بموجب الجدول الوارد في البند 1 من هذه المادة ،	**المادة 23.– أحداث مناصب مالية** 2 – يؤهل رئيس الحكومة لتوزيع 550 منصبا ماليا على مختلف الوزارات أو المؤسسات، وتخصص 200 منها لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، **وتخصص 100 منها لتوظيف أطر متخصصة في اللغة الأمازيغية وتوزيعها**	**يرمي هذا التعديل إلى :** - **تنزيل الفصل الخامس من الدستور .**

المملكة المغربية - البرلمان
الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
مجلس المستشارين

يحدث ابتداء من فاتح يناير 2023، 4.300 منصبا ماليا لفائدة المجلس الأعلى للسلطة القضائية، تخصص حصريا للقضاة الذين يشغلون مناصب مالية على مستوى وزارة العدل وكذا القضاة الموجودين في وضعية إلحاق. وتحذف ابتداء من نفس التاريخ المناصب المالية التي يشغلها المعنيون بالأمر بوزارة العدل، باستثناء المناصب المالية التي يشغلها القضاة الموجودين في وضعية إلحاق بهذه الوزارة. 4- علاوة على المناصب المالية .....هذه التسوية. وتحذف.....بوزارة العدل. 5- تحذف.....للمياه والغابات. 6- علاوة.....ومحاربتها. وتحذف.....لدى رئيس الحكومة.	**على الإدارات العمومية.** 3- ..... 4 -..... 5 - .....الغابات. **6 – علاوة على المناصب المالية المحدثة بموجب الجدول الوارد في البند 1 من هذه المادة، يحدث ابتداء من فاتح يناير 2023،لدى السلطة الحكومية المكلفة بالشغل، 100 منصبا ماليا تخصص لتسوية وضعية الموظفين حاملي الشهادات المنصوص عليها في المادتين 9 و10 من المرسوم رقم 2.08.69 الصادر في 5 رجب 1429 (9 يوليو 2008) بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة تفتيش الشغل، والذين يتم توظيفهم،عن طريق المباراة، بصفة مفتش الشغل،**	

	وتحذف ابتداء من نفس التاريخ المناصب المالية التي يشغلها المعنيون بالأمر بالقطاعات الوزارية أو المؤسسات التي ينتمون إليها.	

التعديل رقم : 19

إحداث مناصب مالية

النص الأصلي	التعديل	التعليل
المادة23 : يتم إحداث 28.212 منصبا ماليا برسم الميزانية العامة للسنة المالية 2023. 1 –27.662 منصبا ماليا لفائدة الوزارات والمؤسسات التالية : 2–	**المادة23** يتم إحداث 28.212 منصبا ماليا برسم الميزانية العامة للسنة المالية 2023. 1 –27.662 منصبا ماليا لفائدة الوزارات والمؤسسات التالية : ..... 2- 3- علاوة على المناصب المالية المحدثة بموجب الجدول الوارد في البند 1 من	**يهدف هذا التعديل إلى :** - تخصيص مناصب مالية من أجل إدماج أطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وبالتالي تحويل أجور الأساتذة إلى

3- علاوة على المناصب المالية المحدثة بموجب الجدول الوارد في البند 1 من هذه المادة ، يحدث ابتداء من فاتح يناير 2023، 4.300 منصبا ماليا لفائدة المجلس الأعلى للسلطة القضائية، تخصص حصريا للقضاة الذين يشغلون مناصب مالية على مستوى وزارة العدل وكذا القضاة الموجودين في وضعية إلحاق.	هذه المادة، يحدث ابتداء من فاتح يناير 2023، **139.344 منصبا ماليا لفائدة وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة تخصص لأطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين**، و4.300 منصبا ماليا لفائدة المجلس الأعلى للسلطة القضائية، تخصص حصريا للقضاة الذين يشغلون مناصب مالية على مستوى وزارة العدل وكذا القضاة الموجودين في وضعية إلحاق.	**فصل نفقات الموظفين عوض المعدات و النفقات المختلفة.**



التعديل رقم : 20

منحة تجديد ومنحة تكسير المركبات المخصصة لخدمات النقل العمومي الجماعي للمسافرين والنقل العمومي الجماعي للأشخاص داخل الوسط القروي، عبر الطرق ومركبات النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير والمركبات ذات محرك المخصصة لإغاثة المركبات ومنحة تجديد الشاحنات الصغيرة لنقل البضائع ذات وزن إجمالي مأذون به للمركبة محملة يفوق أو يساوي 3 طن ويقل أو يساوي 3,5 طن ومنحة تجديد المركبات من صنف (ج) ومن المادة 7 المكررة.

النص الأصلي	التعديل	التعليل
المادة 7 المكررة أ) I.- منحة تجديد ومنحة تكسير المركبات المخصصة لخدمات النقل العمومي الجماعي	**المادة 7 المكررة** أ) I.- منحة تجديد ومنحة تكسير المركبات المخصصة لخدمات النقل العمومي الجماعي للمسافرين والنقل العمومي الجماعي للأشخاص	**يرمي هذا التعديل إلى:** - **دعم تجديد الأسطول نظرا للأثر الجيد على**

تعديلات مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب على مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023

للمسافرين والنقل العمومي الجماعي للأشخاص داخل الوسط القروي عبر الطرق تحدث خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2019 إلى 31 ديسمبر 2023 منحة تجديد ومنحة تكسير المركبات المخصصة لخدمات النقل العمومي الجماعي للمسافرين والنقل العمومي الجماعي للأشخاص داخل الوسط القروي، عبر الطرق. (الباقي دون تعديلا)	داخل الوسط القروي عبر الطرق تحدث خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2019 إلى 31 ديسمبر 2026 منحة تجديد ومنحة تكسير المركبات المخصصة لخدمات النقل العمومي الجماعي للمسافرين والنقل العمومي الجماعي للأشخاص داخل الوسط القروي، عبر الطرق. (الباقي دون تعديلا)	**تحسن جودة الخدمات وتقليص حوادث السير وتدارك التأخر الذي طال تنفيذ البرنامج لأسباب مرتبطة بفترة كوفيد والمرحلة الانتقالية بين وزارة النقل والوكالة الوطنية للسلامة الطرقية.**

جدول التصويت على مواد الجزء الأول من مشروع القانون المالي للسنة المالية 2023

جدول التصويت على مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023

المادة		مقدمي التعديل	موقف الحكومة	موقف مقدمي التعديل	نتيجة التصويت على التعديل			تعديل مقبول/ تعديل غير مقبول	نتيجة التصويت على المادة		
					موافقون	معارضون	ممتنعون		موافقون	معارضون	ممتنعون
المادة الأولى		ورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (تعديل رقم 1)	غير مقبول	السحب					الإجماع		
المادة 2		لم يرد بشأنها أي تعديل							الإجماع		
المادة 3	**الفصل 18**	ورد بشأنه تعديل من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية (تعديل رقم1)	غير مقبول	السحب					الإجماع		
	الفصل 20 مكرر مرتين	ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تعديل رقم 5)	–	السحب							
	الفصل 45 المكرر ثلاث مرات	ورد بشأنه تعديل من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية (تعديل رقم2)	–	السحب							
	الفصل 68 –1–	ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي (تعديل 1)	غير مقبول	السحب							
	الفصل68 ب	ورد بشأنه تعديل من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية (تعديل رقم3)	–	السحب							
	الفصل 116 المكرر (غير واردة في المشروع)	تعديل مقدم من طرف الفريق الاشتراكي (تعديل رقم 1)	–	السحب							
	الفصل 164	ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي (تعديل 2)	غير مقبول	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (تعديل رقم 3)	غير مقبول	التشبث	3	12	2				
	الفصل 164 مكررة (غير واردة في المشروع)	تعديل مقدم من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (تعديل رقم 2)	–	السحب							
	182–1	ورد بشأنها تعديل من طرف فرق الأغلبية (تعديل رقم 1)	–	السحب							
	235	ورد بشأنه تعديل من طرف مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (تعديل رقم1)	–	السحب							
		ورد بشأنه تعديل من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية (تعديل رقم4)	غير مقبول	السحب							

المادة		مقدمي التعديل	موقف الحكومة	موقف مقدمي التعديل	نتيجة التصويت على التعديل			تعديل مقبول/ تعديل غير مقبول	نتيجة التصويت على المادة		
					موافقون	معارضون	ممتنعون		موافقون	معارضون	ممتنعون
المادة 3	الفصل 252	ورد بشأنه تعديل من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية (تعديل رقم5)	غير مقبول	السحب							
	البند II	ورد بشأنه تعديل من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية (تعديل رقم6)	غير مقبول	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فرق الأغلبية (تعديل رقم 2)	مقبول		الاجماع			مقبول			
		ورد بشأنه تعديل من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (تعديل رقم 1)	–	السحب							
		ورد بشأنه تعديل من طرف مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (تعديل رقم2)	–	السحب							
		ورد بشأنه تعديل من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية (تعديل رقم7)	مقبول جزئيا					مقبول			
	الفصل 166 مكرر 4 مرات	ورد بشأنه تعديل من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (تعديل رقم 2)	–	السحب							
		ورد بشأنه تعديل من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية (تعديل رقم8)	غير مقبول	السحب							
	البند III	ورد بشأنها تعديل من طرف الحكومة (تعديل رقم1)	–	-	الاجماع			مقبول			
		ورد بشأنه تعديل من طرف مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (تعديل رقم3)	غير مقبول		لا أحد	12	4				
		ورد بشأنه تعديل من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية (تعديل رقم9)	–	السحب							
المادة 4		ورد بشأنها تعديل من طرف فرق الأغلبية (تعديل رقم 3)	مقبول		الاجماع			مقبول	الاجماع		
		ورد بشأنها 3 تعديلات من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: (تعديل رقم 1)	غير مقبول	السحب							
		(تعديل رقم 2)	–	السحب							
		(تعديل رقم 3)	–	السحب							
		ورد بشأنها 4 تعديلات من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: (تعديل رقم 4)	–	السحب							
		(تعديل رقم 5)	–	السحب							
		(تعديل رقم 6)	–	السحب							

المادة		مقدمي التعديل	موقف الحكومة	موقف مقدمي التعديل	نتيجة التصويت على التعديل			تعديل مقبول/ تعديل غير مقبول	نتيجة التصويت على المادة		
					موافقون	معارضون	ممتنعون		موافقون	معارضون	ممتنعون
		(تعديل رقم 7)	–	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف مستشارا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب (تعديل رقم 1)	غير مقبول	السحب							
المادة 5	البند I الفصل الاول	ورد بشأنه تعديل مقدم من طرف الفريق الاشتراكي (تعديل رقم 2)	غير مقبول	التشبث	3	10	1		14	2	لاأحد
	البند I الفصل 9	ورد بشأنه تعديلان من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب : (تعديل رقم 4)	–	السحب							
		(تعديل رقم 3)	–	السحب							
		ورد بشأنه تعديل من طرف مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (تعديل رقم4)	غير مقبول	عدم وجود مقدم التعديلات	لا أحد	12	3				
		ورد بشأنها تعديل من طرف الفريق الاشتراكي (تعديل 3)	غير مقبول	التشبث	3	12	1				
		ورد بشأنه تعديل من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية (تعديل رقم10)	غير مقبول	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تعديل رقم 4)	مقبول		11	لأحد	2	مقبول			
المادة 6 المدونة العامة للضرائب	البند I من المادة 6	ورد بشأنها تعديل من طرف الحكومة (تعديل رقم2)	–	-	الاجماع			مقبول			
		ورد بشأنها تعديل من طرف فرق الأغلبية (تعديل رقم 4)	مقبول		الاجماع			مقبول			
	المادة 4	ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي (تعديل 3)	–	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف الفريق الاشتراكي (تعديل رقم 4)	–	السحب							
		ورد بشأنه تعديل من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية (تعديل رقم11)	غير مقبول	السحب							

المادة		مقدمي التعديل	موقف الحكومة	موقف مقدمي التعديل	نتيجة التصويت على التعديل			تعديل مقبول/ تعديل غير مقبول	نتيجة التصويت على المادة		
					موافقون	معارضون	ممتنعون		موافقون	معارضون	ممتنعون
المادة 6 المدونة العامة للضرائب		ورد بشأنها تعديل من طرف مستشارا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب (تعديل رقم 2)	–	السحب							
	المادة 6	ورد بشأنها تعديل من طرف فرق الأغلبية (تعديل رقم 5)	–	السحب							
		تعديلان مقدمان من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: (تعديل رقم 8)	–	السحب							
		(تعديل رقم 9)	–	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فرق الأغلبية (تعديل رقم 6)	–	السحب							
		ورد بشأنها تعديلان من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تعديل رقم 6)	غير مقبول	التشبث	2	9	3				
		(تعديل رقم 7)	مقبول		الاجماع			مقبول			
		ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي (تعديل 4)	–	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تعديل رقم 8)	مقبول للملائمة		الاجماع			مقبول			
		تعديل مقدم من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (تعديل رقم 10)	–	السحب							
	المادة 10 غير واردة في المشروع	تعديل مقدم من طرف الفريق الاشتراكي (تعديل رقم 5)	غير مقبول	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تعديل رقم 9)	مقبول		الاجماع			مقبول			
	المادة 19	ورد بشأنها تعديل من طرف فرق الأغلبية (تعديل رقم 7)	–	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي (تعديل 7)	–	السحب							
		ورد بشأنها تعديلان من طرف الفريق الاشتراكي (تعديل رقم 8)	غير مقبول	السحب							
		ورد بشأنه تعديل من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (تعديل رقم 5)	–	السحب							

المادة		مقدمي التعديل	موقف الحكومة	موقف مقدمي التعديل	نتيجة التصويت على التعديل			تعديل مقبول/ تعديل غير مقبول	نتيجة التصويت على المادة		
					موافقون	معارضون	ممتنعون		موافقون	معارضون	ممتنعون
المادة 6 المدونة العامة للضرائب		ورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (تعديل رقم 11)	غير مقبول	التشبث	3	12	1				
		ورد بشأنها تعديل من طرف مستشارا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب (تعديل رقم 4)	غير مقبول	التشبث	3	12	1				
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تعديل رقم 10)	مقبول بصيغة الحكومة		13	3	1	مقبول			
		ورد بشأنها تعديلان من طرف الفريق الاشتراكي (تعديل رقم 7)	-	السحب							
		ورد بشأنه تعديل من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (تعديل رقم 6)	-	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (تعديل رقم 12)	غير مقبول	التشبث	2	13	1				
		ورد بشأنها تعديل من طرف فرق الأغلبية (تعديل رقم 8)	مقبول		13	لااحد	3	مقبول			
		ورد بشأنه 3 تعديلات من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب :									
		(تعديل رقم 7)	-	السحب							
		(تعديل رقم 8)	-	السحب							
		(تعديل رقم 9)	-	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تعديل رقم 11)	مقبول		13	لااحد	4	مقبول			
		ورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل(تعديل رقم 13)	غير مقبول	التشبث	2	12	2				
	المادة 22	ورد بشأنه تعديلان من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل : (تعديل رقم 1)	غير مقبول	السحب							
		(تعديل رقم 2)	غير مقبول	السحب							

المادة		مقدمي التعديل	موقف الحكومة	موقف مقدمي التعديل	نتيجة التصويت على التعديل			تعديل مقبول/ تعديل غير مقبول	نتيجة التصويت على المادة		
					موافقون	معارضون	ممتنعون		موافقون	معارضون	ممتنعون
المادة 6 المدونة العامة للضرائب	**المادة 24**	تعديل مقدم من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: (تعديل رقم 17)	غير مقبول	التشبث	4	12	لا أحد				
	المادة 28	ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي (تعديل 8)	غير مقبول	السحب							
		ورد بشأنه تعديل من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (تعديل رقم 10)	-	السحب							
		ورد بشأنه تعديل من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل (تعديل رقم 3)	غير مقبول	السحب							
		تعديل مقدم من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (تعديل رقم 20)	غير مقبول	التشبث	3	13	1				
		ورد بشأنها تعديل من طرف فرق الأغلبية (تعديل رقم 9)	مقبول		الاجماع			مقبول			
		ورد بشأنه تعديل من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب(تعديل رقم 11)	-	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تعديل رقم 12)	مقبول		الاجماع			مقبول			
		ورد بشأنه تعديل من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل (تعديل رقم 4)	غير مقبول	السحب							
		ورد بشأنه تعديل من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية (تعديل رقم12)	غير مقبول	السحب							
	المادة 31	تعديل مقدم من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: (تعديل رقم 21)	غير مقبول	التشبث	2	12	1				
	المادة 39 غير وارد في المشروع	تعديل مقدم من طرف مستشارا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب (تعديل رقم 5)	-	السحب							
	المادة40-I	ورد بشأنه تعديل من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (تعديل رقم 12)	-	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فرق الأغلبية (تعديل رقم 10)	مقبول		الاجماع			مقبول			
		ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي (تعديل 9)	-	السحب							

المادة		مقدمي التعديل	موقف الحكومة	موقف مقدمي التعديل	نتيجة التصويت على التعديل			تعديل مقبول/ تعديل غير مقبول	نتيجة التصويت على المادة		
					موافقون	معارضون	ممتنعون		موافقون	معارضون	ممتنعون
المادة 6 المدونة العامة للضرائب		ورد بشأنه تعديل من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (تعديل رقم 13)	-	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تعديل رقم 13)	-	السحب							
		ورد بشأنه تعديل من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية (تعديل رقم13)	غير مقبول	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف مستشارا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب (تعديل رقم 6)	-	السحب							
	المادة42 المكررة	ورد بشأنها تعديل من طرف فرق الأغلبية (تعديل رقم 11)	مقبول		الاجماع			مقبول			
		ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي (تعديل 10)	-	السحب							
		ورد بشأنه تعديل من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (تعديل رقم 14)	-	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تعديل رقم 14)	-	السحب							
		ورد بشأنه تعديل من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: (تعديل رقم 22)	-	السحب							
	المادة42 مكررة مرتين غير واردة في المشروع	تعديل مقدم من طرف الفريق الاشتراكي (تعديل رقم9)	-	السحب							
	المادة 46 غير واردة في المشروع	تعديل مقدم من طرف فرق الأغلبية (تعديل رقم 12)	مقبول		الاجماع			مقبول			
	المادة47	ورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: (تعديل رقم 23)	غير مقبول	التشبث	2	12	1				
	المادة 56 غير واردة في المشروع	تعديل مقدم من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: (تعديل رقم 24)	غير مقبول	التشبث	4	12	لا احد				

المادة		مقدمي التعديل	موقف الحكومة	موقف مقدمي التعديل	نتيجة التصويت على التعديل			تعديل مقبول/ تعديل غير مقبول	نتيجة التصويت على المادة		
					موافقون	معارضون	ممتنعون		موافقون	معارضون	ممتنعون
المادة 6 المدونة العامة للضرائب	المادة57	ورد بشأنه تعديل من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (تعديل رقم 15)	-	السحب							
		ورد بشأنه تعديلان من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل : (تعديل رقم 5)	غير مقبول	التشبث	4	12	لا أحد				
		(تعديل رقم 6)	غير مقبول	التشبث	4	12	لا أحد				
		ورد بشأنها تعديل من طرف فرق الأغلبية (تعديل رقم 13)	-	السحب							
		ورد بشأنه تعديل من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل (تعديل رقم 7)	غير مقبول	التشبث	4	13	لا أحد				
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تعديل رقم 16)	-	السحب							
		ورد بشأنه تعديل من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل (تعديل رقم 8)	-	التشبث	4	13	لا أحد				
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تعديل رقم 15)	-	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي (تعديل 11)	-	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (تعديل رقم 16)	-	السحب							
		ورد بشأنه تعديل من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (تعديل رقم 25)	غير مقبول	التشبث	4	13	لا أحد				
		ورد بشأنها تعديل من طرف الفريق الاشتراكي (تعديل رقم11)	-	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (تعديل رقم 17)	-	السحب							
المادة 6		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تعديل رقم17)	مقبول		الاجماع			مقبول			
		مقدمة من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل (تعديل رقم 9)	-	السحب							

المادة		مقدمي التعديل	موقف الحكومة	موقف مقدمي التعديل	نتيجة التصويت على التعديل			تعديل مقبول/ تعديل غير مقبول	نتيجة التصويت على المادة		
					موافقون	معارضون	ممتنعون		موافقون	معارضون	ممتنعون
المدونة العامة للضرائب		ورد بشأنه تعديل من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (تعديل رقم 26)	-	السحب							
		ورد بشأنه تعديل من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية (تعديل رقم14)	-	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (تعديل رقم 18)	-	السحب							
	المادة58	ورد بشأنها تعديل من طرف فرق الأغلبية (تعديل رقم 14)	مقبول		الاجماع			مقبول			
		ورد بشأنه تعديل من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (تعديل رقم 19)	-	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تعديل رقم18)	مقبول للملائمة		الاجماع			مقبول			
		ورد بشأنه تعديل من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية (تعديل رقم15)	-	السحب							
	المادة59	ورد بشأنه تعديل من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (تعديل رقم 27)	غير مقبول	التشبث	4	13	لا أحد				
		ورد بشأنه تعديل من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (تعديل رقم 20)	-	السحب							
		ورد بشأنه 4 تعديلات من طرف من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل (تعديل رقم 10)	مقبول		الاجماع			مقبول			
		(تعديل رقم 11)	غير مقبول	التشبث	4	13	لا أحد				
		(تعديل رقم 12)	غير مقبول	التشبث	4	13	لا أحد				
		(تعديل رقم 13)	غير مقبول	التشبث	4	13	لا أحد				
		ورد بشأنها تعديل من طرف مستشارا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب (تعديل رقم 8)	غير مقبول	التشبث	4	13	لا أحد				
		ورد بشأنه تعديل من طرف الفريق الاشتراكي (تعديل رقم12)	غير مقبول	التشبث	4	13	لا أحد				

المادة		مقدمي التعديل	موقف الحكومة	موقف مقدمي التعديل	نتيجة التصويت على التعديل			تعديل مقبول/ تعديل غير مقبول	نتيجة التصويت على المادة		
					موافقون	معارضون	ممتنعون		موافقون	معارضون	ممتنعون
المادة 6 المدونة العامة للضرائب		ورد بشأنه تعديلان من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (تعديل رقم 21)	-	السحب							
		مقدمة من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل (تعديل رقم 14)	غير مقبول	التشبث	4	13	لا أحد				
	المادة 60	ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي (تعديل 12)	غير مقبول	التشبث	4	13	لا أحد				
		ورد بشأنه تعديل من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (تعديل رقم 22)	-	السحب							
		ورد بشأنه تعديل من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل (تعديل رقم 15)	غير مقبول	التشبث	4	13	لا أحد				
	المادة 63	ورد بشأنه تعديل من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (تعديل رقم 23)	-	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فرق الأغلبية (تعديل رقم 15)	مقبول		الاجماع			مقبول			
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل (تعديل رقم 18)	غير مقبول	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف مستشارا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب (تعديل رقم 9)	غير مقبول	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي (تعديل 13)	غير مقبول	السحب							
		ورد بشأنها 3 تعديلات من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل: (تعديل رقم 16)	غير مقبول	السحب							
		(تعديل رقم 17)	غير مقبول	السحب							
		(تعديل رقم 19)	غير مقبول	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: (تعديل رقم 28)	-	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية (تعديل رقم16)	غير مقبول	السحب							
	المادة 65 غير واردة في المشروع	تعديل مقدم من طرف فرق الأغلبية (تعديل رقم 16)	مقبول		الاجماع			مقبول			

المادة		مقدمي التعديل	موقف الحكومة	موقف مقدمي التعديل	نتيجة التصويت على التعديل			تعديل مقبول/ تعديل غير مقبول	نتيجة التصويت على المادة		
					موافقون	معارضون	ممتنعون		موافقون	معارضون	ممتنعون
المادة 6 المدونة العامة للضرائب	المادة 68	ورد بشأنها تعديل من طرف الفريق الاشتراكي (تعديل رقم 13)	غير مقبول	السحب							
		ورد بشأنها تعديلان من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب: (تعديل رقم 24)	-	السحب							
		(تعديل رقم 25)	-	السحب							
	المادة 73	ورد بشأنها تعديل من طرف الفريق الاشتراكي (تعديل رقم14)	-	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (تعديل رقم 26)	-	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل (تعديل رقم 20)	غير مقبول	التشبث	4	11	لااحد				
		ورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: (تعديل رقم 29)	غير مقبول	التشبث	5	11	لااحد				
		ورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية (تعديل رقم17)	غير مقبول	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف مستشارا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب (تعديل رقم 10)	غير مقبول	التشبث	5	11	لااحد				
		ورد بشأنها تعديل من طرف فرق الأغلبية (تعديل رقم 17)	مقبول		الاجماع			مقبول			
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (تعديل رقم 27)	-	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تعديل رقم 19)	مقبول		الاجماع			مقبول			
		ورد بشأنها تعديل من طرف فرق الأغلبية: (تعديل رقم 18)	مقبول للملائمة		الاجماع			مقبول			
		ورد بشأنها تعديلان من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب: (تعديل رقم 28)	-	السحب							

المادة		مقدمي التعديل	موقف الحكومة	موقف مقدمي التعديل	نتيجة التصويت على التعديل			تعديل مقبول/ تعديل غير مقبول	نتيجة التصويت على المادة		
					موافقون	معارضون	ممتنعون		موافقون	معارضون	ممتنعون
المادة 6 المدونة العامة للضرائب		(تعديل رقم 29)	-	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: (تعديل رقم 20)	مقبول للملائمة		الاجماع			مقبول			
		ورد بشأنها تعديل من طرف فرق الأغلبية: (تعديل رقم 19)	مقبول		13	3	لأحد	مقبول			
		ورد بشأنها تعديلان من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: (تعديل رقم 21)	مقبول		الاجماع			مقبول			
		(تعديل رقم 22)	مقبول للملائمة		الاجماع			مقبول			
		ورد بشأنها تعديل من طرف فرق الأغلبية: (تعديل رقم 20)	مقبول		الاجماع			مقبول			
		ورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية (تعديل رقم18)	غير مقبول	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (تعديل رقم 30)	-	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل: (تعديل رقم 21)	غير مقبول	التشبث	4	12	لأحد				
		ورد بشأنها تعديلان من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب: (تعديل رقم 31)	-	السحب							
		(تعديل رقم 32)	-	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل: (تعديل رقم 22)	-	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية (تعديل رقم19)	–	السحب							
	المادة 74 غير واردة في المشروع	ورد بشأنها تعديل من طرف فرق الأغلبية (تعديل رقم21)	–	السحب							
		تعديل مقدم من طرف الفريق الاشتراكي (تعديل رقم 15)	غير مقبول	التشبث	4	11	لأحد				
		ورد بشأنه تعديل من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:	–	التشبث	4	11	لأحد				

المادة		مقدمي التعديل	موقف الحكومة	موقف مقدمي التعديل	نتيجة التصويت على التعديل			تعديل مقبول/ تعديل غير مقبول	نتيجة التصويت على المادة		
					موافقون	معارضون	ممتنعون		موافقون	معارضون	ممتنعون
المادة 6 المدونة العامة للضرائب		(تعديل رقم 33)									
		ورد بشأنه تعديل من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل(تعديل رقم 23)	غير مقبول	التشبث	4	11	لأحد				
		تعديل مقدم من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: (تعديل رقم 30)	غير مقبول	التشبث	4	11	لأحد				
		ورد بشأنه تعديل من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية (تعديل رقم20)	–	السحب							
	المادة 79 غير واردة في المشروع	ورد بشأنه تعديلان من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب: (تعديل رقم 34)	–	السحب							
		(تعديل رقم 35)	–	السحب							
	المادة I–82	ورد بشأنه تعديل من طرف الفريق الاشتراكي (تعديل رقم 16)	–	السحب							
		ورد بشأنه تعديل من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية (تعديل رقم21)	–	السحب							
	المادة 82 المكررة ثلاث مرات–I	ورد بشأنها تعديل من طرف فرق الأغلبية (تعديل رقم 22)	مقبول للملائمة		الاجماع			مقبول			
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تعديل رقم 23)	مقبول للملائمة		الاجماع			مقبول			
	المادة 89	ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي (تعديل 14)	–	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تعديل رقم 24)	مقبول		الاجماع			مقبول			
	المادة 91 غير واردة في المشروع	ورد بشأنه تعديل من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب: (تعديل رقم 36)	–	السحب							
		مقدمة من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل(تعديل رقم 24)	غير مقبول	السحب							
		تعديل مقدم من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: (تعديل رقم 31)	غير مقبول	التشبث	1	12	2				
		ورد بشأنها تعديل من طرف فرق الأغلبية (تعديل رقم 23)	-	السحب							

المادة		مقدمي التعديل	موقف الحكومة	موقف مقدمي التعديل	نتيجة التصويت على التعديل			تعديل مقبول/ تعديل غير مقبول	نتيجة التصويت على المادة		
					موافقون	معارضون	ممتنعون		موافقون	معارضون	ممتنعون
المادة 6 المدونة العامة للضرائب		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تعديل رقم 25)	جزئيا مقبول		الاجماع			مقبول			
		تعديلان مقدمان من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل: (تعديل رقم 25)	غير مقبول	السحب							
		(تعديل رقم 26)	غير مقبول	السحب							
	المادة 92 غير واردة في المشروع	تعديل مقدم من طرف الفريق الاشتراكي (تعديل رقم 17)	-	السحب							
		ورد بشأنه تعديل من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (تعديل رقم 37)	-	السحب							
		3 تعديلات مقدمة من طرف فرق الأغلبية: (تعديل رقم 24)	-	السحب							
		(تعديل رقم 25)	-	السحب							
		(تعديل رقم 26)	-	السحب							
	المادة 98 غير واردة في المشروع	ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (تعديل رقم 38)	-	السحب							
	المادة 99	ورد بشأنها تعديل من طرف فرق الأغلبية: (تعديل رقم 27)	-	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (تعديل رقم 39)	-	السحب							
		ورد بشأنها تعديلان من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل: (تعديل رقم 27)	-	السحب							
		(تعديل رقم 28)	غير مقبول	السحب							
		ورد بشأنها تعديلان من طرف مستشارا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب: (تعديل رقم 11)	-	السحب							
		(تعديل رقم 12)	-	السحب							

المادة		مقدمي التعديل	موقف الحكومة	موقف مقدمي التعديل	نتيجة التصويت على التعديل			تعديل مقبول/ تعديل غير مقبول	نتيجة التصويت على المادة		
					موافقون	معارضون	ممتنعون		موافقون	معارضون	ممتنعون
المادة 6 المدونة العامة للضرائب		ورد بشأنها تعديلان من طرف فرق الأغلبية:	-	السحب							
		(تعديل رقم 28)	-	السحب							
		(تعديل رقم 29)	-	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي (تعديل رقم 15)	-	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف الفريق الاشتراكي (تعديل رقم 18)	-	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل (تعديل رقم 29)	-	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية (تعديل رقم22)	-	السحب							
	المادة 101 غير واردة في المشروع	تعديل مقدم من طرف الفريق الاشتراكي (تعديل رقم 20)	-	السحب							
	المادة123 غير واردة في المشروع	ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب: (تعديل رقم 40)	-	السحب							
		تعديل مقدم من طرف فرق الأغلبية (تعديل رقم 30)	-	السحب							
		ورد بشأنه تعديل من طرف الفريق الاشتراكي (تعديل رقم 19)	-	السحب							
		ورد بشأنه تعديلان من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (تعديل رقم 41)	-	السحب							
		تعديلان مقدمان من طرف فرق الأغلبية : (تعديل رقم 31)	-	السحب							
		تعديل مقدم من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: (تعديل رقم 32)	غير مقبول	التشبث	3	10	1				
	المادة I–127	ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تعديل رقم 26)	-	السحب							
	المادة V –129	ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تعديل رقم 27)	-	السحب							

المادة		مقدمي التعديل	موقف الحكومة	موقف مقدمي التعديل	نتيجة التصويت على التعديل			تعديل مقبول/ تعديل غير مقبول	نتيجة التصويت على المادة		
					موافقون	معارضون	ممتنعون		موافقون	معارضون	ممتنعون
المادة 6 المدونة العامة للضرائب	**المادة133** غير وارد في المشروع	تعديل مقدم من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: (تعديل رقم 33)	غير مقبول	التشبث	2	11	2				
	المادة144	ورد بشأنها تعديلان من طرف فرق الأغلبية: (تعديل رقم 32)	-	السحب							
		(تعديل رقم 33)	مقبول بصيغة الحكومة		الاجماع			مقبول			
		ورد بشأنها تعديل من طرف الفريق الحركي (تعديل 16)	-	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تعديل رقم 28)	مقبول بصيغة الحكومة		الاجماع			مقبول			
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تعديل رقم 29)	-	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية (تعديل رقم23)	–	السحب							
	المادة 146	ورد بشأنها تعديل من طرف الفريق الاشتراكي (تعديل رقم 21)	غير مقبول	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف مستشارا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب (تعديل رقم 13)	غير مقبول	السحب							
	المادة 154 غير واردة في المشروع	تعديل مقدم من طرف الفريق الاشتراكي (تعديل رقم 22)	غير مقبول	السحب							
	المادة 156	ورد بشأنها تعديل من طرف فرق الأغلبية (تعديل رقم 34)	مقبول		الاجماع			مقبول			
		ورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية (تعديل رقم24)	-	السحب							
	المادة 157	ورد بشأنها تعديل من طرف فرق الأغلبية (تعديل رقم 35)	مقبول للملائمة		الاجماع			مقبول			
		ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي (تعديل 17)	-	السحب							

المادة		مقدمي التعديل	موقف الحكومة	موقف مقدمي التعديل	نتيجة التصويت على التعديل			تعديل مقبول/ تعديل غير مقبول	نتيجة التصويت على المادة		
					موافقون	معارضون	ممتنعون		موافقون	معارضون	ممتنعون
المادة 6 المدونة العامة للضرائب		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تعديل رقم 30)	-	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل(تعديل رقم 30)	غير مقبول	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف مستشارا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب: (تعديل رقم 14)	-	السحب							
	المادة160 المكررة	ورد بشأنها تعديل من طرف الفريق الاشتراكي (تعديل رقم 23)	-	السحب							
	المادة170	ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي (تعديل 18)	غير مقبول	السحب							
	المادة 173	ورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية: (تعديل رقم25)	غير مقبول	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فرق الأغلبية (تعديل رقم 36)	مقبول بصيغة اللجنة		الاجماع			مقبول			
		ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي (تعديل 19)	غير مقبول	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من الفريق الاشتراكي (تعديل 24)	غير مقبول	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل(تعديل رقم 31)	غير مقبول	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (تعديل رقم5)	غير مقبول	التشبث	لا أحد	11	4				
		ورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية: (تعديل رقم26)	-	السحب							
	المادة II–179	ورد بشأنها تعديل من طرف الحكومة (التعديل رقم 3)	–	-	الاجماع			مقبول			
	المادة 183 –باء	ورد بشأنها تعديل من طرف الحكومة (التعديل رقم 4)	-	-	الاجماع			مقبول			
	المادة 185 غير واردة في المشروع	تعديل مقدم من طرف مستشارا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب: (تعديل رقم 15)	–	السحب							

المادة		مقدمي التعديل	موقف الحكومة	موقف مقدمي التعديل	نتيجة التصويت على التعديل			تعديل مقبول/ تعديل غير مقبول	نتيجة التصويت على المادة		
					موافقون	معارضون	ممتنعون		موافقون	معارضون	ممتنعون
المادة 6 المدونة العامة للضرائب	المادة 200	ورد بشأنه تعديل من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (تعديل رقم 42)	–	السحب							
	المادة 207 المكررة	ورد بشأنها تعديل من طرف الحكومة (التعديل رقم 5)	-	-	الاجماع			مقبول			
	المادة 229 غير واردة في المشروع	تعديل مقدم من طرف مستشارا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب: (تعديل رقم 16)	غير مقبول	السحب							
	المادة 232	ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تعديل رقم 31)	مقبول		الاجماع			مقبول			
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تعديل رقم 32)	مقبول		الاجماع			مقبول			
	المادة 234 المكررة اربع مرات	مقدمة من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية (تعديل رقم29)	–	السحب							
	المادة 247	ورد بشأنه تعديل من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية (تعديل رقم27)	–	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تعديل رقم 33)	–	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تعديل رقم 36)	مقبول		الاجماع			مقبول			
		تعديل مقدم من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (تعديل رقم 34)	غير مقبول	التشبث	3	11	1				
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تعديل رقم 37)	مقبول		الاجماع			مقبول			
		ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي (تعديل 20)	غير مقبول	السحب							
		ورد بشأنها تعديلان من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب: (تعديل رقم 43)	-	السحب							

المادة		مقدمي التعديل	موقف الحكومة	موقف مقدمي التعديل	نتيجة التصويت على التعديل			تعديل مقبول/ تعديل غير مقبول	نتيجة التصويت على المادة		
					موافقون	معارضون	ممتنعون		موافقون	معارضون	ممتنعون
المادة 6 المدونة العامة للضرائب		(تعديل رقم 44)	-	السحب							
		ورد بشأنها تعديلان من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: (تعديل رقم 34)	مقبول		الاجماع			مقبول			
		(تعديل رقم 43)	غير مقبول	السحب							
		ورد بشأنها 6 تعديلات من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:	غير مقبول	السحب							
		(تعديل رقم 45)	-	السحب							
		(تعديل رقم 46)	-	السحب							
		(تعديل رقم 47)	-	السحب							
		(تعديل رقم 48)	-	السحب							
		(تعديل رقم 49)	-	السحب							
		(تعديل رقم 50)	-	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: (تعديل رقم 35)	مقبول للملائمة		الاجماع			مقبول			
		ورد بشأنها تعديل من طرف فرق الأغلبية (تعديل رقم 37)	مقبول		الاجماع			مقبول			
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: (تعديل رقم 38)	مقبول		12	2	لا أحد	مقبول			
		ورد بشأنه تعديل من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية (تعديل رقم28)	غير مقبول	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فرق الأغلبية (تعديل رقم 21)	مقبول		الاجماع			مقبول			
		مقدمة من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تعديل رقم 42)	مقبول		الاجماع			مقبول			
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: (تعديل رقم 39)	غير مقبول	السحب							
	المادة 273	ورد بشانها تعديل من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (تعديل رقم 35)	غير مقبول	السحب							

المادة		مقدمي التعديل	موقف الحكومة	موقف مقدمي التعديل	نتيجة التصويت على التعديل			تعديل مقبول/ تعديل غير مقبول	نتيجة التصويت على المادة		
					موافقون	معارضون	ممتنعون		موافقون	معارضون	ممتنعون
المادة 6 المدونة العامة للضرائب	البند II المادة 15 المكررة	ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي (تعديل 5)	غير مقبول	السحب					11	3	1
		ورد بشأنها تعديل من الفريق الاشتراكي (تعديل 6)	غير مقبول	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف مستشارا الاتحاد الوطني للشغل (تعديل3)	غير مقبول	السحب							
	البند II المادة 45 مكررة	ورد بشأنها تعديل من طرف فرق الأغلبية (تعديل رقم 39)	مقبول		الاجماع			مقبول			
		ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي (تعديل 6)	غير مقبول	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من الفريق الاشتراكي (تعديل 10)	غير مقبول	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تعديل رقم 40)	غير مقبول	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف مستشارا الاتحاد الوطني للشغل (تعديل 7)	غير مقبول	السحب							
	المادة 234 مكررة 4 مرات	ورد بشأنها تعديل من طرف فرق الأغلبية (تعديل رقم 40)	غير مقبول	السحب							
		ورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية (تعديل رقم 29)	غير مقبول	السحب							
	المادتان 288 و289 (مادتان جديدتان) غير واردة في المشروع	تعديل مقدم من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (تعديل رقم 36)	غير مقبول	التشبث	4	10	لااحد				
	المواد 297 و298 و299 و300 و 301	ورد بشأنها تعديلان من الفريق الحركي (تعديل 21)	غير مقبول	السحب							
	المادة 6 البند IV	ورد بشأنها تعديل من طرف فرق الأغلبية (تعديل رقم 41)	مقبول		الاجماع			مقبول			
		ورد بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تعديل رقم 41)	مقبول		الاجماع			مقبول			

المادة	مقدمي التعديل	موقف الحكومة	موقف مقدمي التعديل	نتيجة التصويت على التعديل			تعديل مقبول/ تعديل غير مقبول	نتيجة التصويت على المادة		
				موافقون	معارضون	ممتنعون		موافقون	معارضون	ممتنعون
المادة 7	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 7 مكررة (مادة جديدة)	تعديل مقدم من طرف مستشارا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب: (تعديل رقم 20)	غير مقبول	السحب							
المادة 8	ورد بشأنها تعديل من طرف فرق الأغلبية (تعديل رقم 42)	غير مقبول	السحب					الاجماع		
	ورد بشأنها تعديلان من الفريق الحركي (تعديل 22)	غير مقبول	السحب							
	ورد بشأنه تعديل من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (تعديل رقم 51)	غير مقبول	السحب							
	ورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية (تعديل رقم31)	غير مقبول	السحب							
	تعديل مقدم من طرف مستشارا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب (تعديل رقم 17)	غير مقبول	السحب							
المادة 9	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 10	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 11	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 12	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 13	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 14	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 14 مكررة (مادة جديدة)	تعديل مقدم من طرف الفريق الحركي (تعديل 23)	غير مقبول	السحب							
المادة 15	ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي (تعديل 24)	غير مقبول	السحب					الاجماع		
المادة 15 مكررة (مادة جديدة)	تعديل مقدم من طرف الفريق الحركي (تعديل 25)	غير مقبول	السحب							
المادة 15 مكررة مرة واحدة (مادة جديدة)	تعديل مقدم من طرف الفريق الحركي (تعديل 28)	غير مقبول	السحب							
المادة 15 مكررة مرتين (مادة جديدة)	تعديل مقدم من طرف الفريق الحركي (تعديل 29)	غير مقبول	السحب							
المادة 16	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 17	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		

المادة	مقدمي التعديل	موقف الحكومة	موقف مقدمي التعديل	نتيجة التصويت على التعديل			تعديل مقبول/ تعديل غير مقبول	نتيجة التصويت على المادة		
				موافقون	معارضون	ممتنعون		موافقون	معارضون	ممتنعون
المادة 17 المكررة (مادة جديدة)	مقدمة من طرف الحكومة (تعديل رقم 6)	-	-	الاجماع			مقبول			
المادة 18	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 19	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 19 المكررة(مادة جديدة)	تعديل مقدم من طرف الفريق الحركي (تعديل 26)	غير مقبول	السحب							
مادة إضافية (غير مرقمة)	ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي (تعديل 27)	غير مقبول	السحب							
المادة 20	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 20 مكررة مادة جديدة	مقدم بشأنها تعديل من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (تعديل رقم 52) غير واردة في المشروع	غير مقبول	السحب							

نتيجة التصويت على الباب الأول من الجزء الاول: الاجماع

المادة 21	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 22	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 23	ورد بشأنها تعديل من طرف الحكومة (تعديل رقم 7)	–	-	الاجماع			مقبول	10	2	2
	ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي (تعديل 30)	غير مقبول	السحب							
	ورد بشأنها 3 تعديلات من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: (تعديل رقم 14)	غير مقبول	التشبث	3	11	1				
	(تعديل رقم 15)	غير مقبول	التشبث	3	11	1				
	(تعديل رقم 16)	غير مقبول	التشبث	3	11	1				
	ورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية (تعديل رقم32)	-	السحب							
	ورد بشأنها تعديلان من طرف مستشارا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب: (تعديل رقم 18)	غير مقبول	التشبث	3	11	1				
	(تعديل رقم 19)	غير مقبول	التشبث	3	11	1				
المادة 24	ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي (تعديل 31)	-	السحب					10	2	2

المادة	مقدمي التعديل	موقف الحكومة	موقف مقدمي التعديل	نتيجة التصويت على التعديل			تعديل مقبول/ تعديل غير مقبول	نتيجة التصويت على المادة		
				موافقون	معارضون	ممتنعون		موافقون	معارضون	ممتنعون
	ورد بشأنه تعديل من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (تعديل رقم 53)	-	السحب							
	ورد بشأنه تعديل من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (تعديل رقم 18)	غير مقبول	التشبث	2	11	2				
	ورد بشأنه تعديل من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية (تعديل رقم33)	-	السحب							
المادة 25	ورد بشأنه تعديل من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (تعديل رقم 54)	-	السحب					الاجماع		
	ورد بشأنه تعديل من طرف مجموعة العدالة الاجتماعية (تعديل رقم34)	-	السحب							
المادة 26	ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي (تعديل 32)	-	السحب					الاجماع		
المادة 27	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 28	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 29	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 30	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 31	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 32	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 33	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 34	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 35	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 36	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 37	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 38	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 39	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		

المادة	مقدمي التعديل	موقف الحكومة	موقف مقدمي التعديل	نتيجة التصويت على التعديل			تعديل مقبول/ تعديل غير مقبول	نتيجة التصويت على المادة		
				موافقون	معارضون	ممتنعون		موافقون	معارضون	ممتنعون
نتيجة التصويت على الباب الثاني من الجزء الاول: الموافقون: 13 المعارضون: لا أحد المتنعون:2										
المادة 40	ورد بشأنها تعديل من طرف الحكومة (تعديل رقم 8)	-	-	الاجماع			مقبول	الاجماع		
	ورد بشأنها تعديل من طرف الفريق الحركي (تعديل 33)	غير مقبول	السحب							
	ورد بشأنه تعديلان من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب: (تعديل رقم 55)	غير مقبول	السحب							
	(تعديل رقم 56)	غير مقبول	السحب							
المادة 41	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 42	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 43	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 44	ورد بشأنه تعديل من طرف فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (تعديل رقم 57)	غير مقبول	السحب					الاجماع		
نتيجة التصويت على الباب الثالث من الجزء الاول: الاجماع										

نتيجة التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023 :

الموافقون:11 المعارضون:3 المتنعون:1

صيغة المواد المعدلة

صيغة المواد المعدلة

مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

المادة 3

I - تغير وتتمم على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير 2023، أحكام الفصول **16** و18-1 و**45 المكرر ثلاث مرات** و66 المكرر و68 و117 و164-1 و182-1 و235 و240 و252 و294 و294 و294 المكرر **و297 المكرر** من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، الراجعة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، المصادق عليها بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.339 بتاريخ 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977):

الفصل 16 - 1 – تعتبر متأصلة..... تلك الاتفاقات.

يقصد من بضائع تم الحصول عليها بأكملها في بلد ما:

أ) .....

.....

.....

ر) البضائع ..... مرحلة كانت؛

ز)- منتجات الاستزراع المائي او تربية الأحياء البحرية شريطة أن تكون الأسماك والقشريات وغيرها من اللافقاريات المائية الأخرى قد ولدت فيه أو تمت تربيتها فيه من البيض أو اليرقات أو صغار القشريات واللافقاريات المائية والأسماك.

2- تحدد.....

(الباقي لا تغيير فيه)

الفصل 18 - 1- عند التصدير **تؤشر الإدارة، عند الاقتضاء،** بطلب من المصدرين الشهادات المثبتة للأصل المغربي للمنتجات المصدرة **أو المعدة للتصدير.**

الفصل 45 المكرر ثلاث مرات - يحدد ..... الاستهلاك.

يمدد هذا الاجل إلى عشر سنوات حينما يتعلق الأمر **بالنقل المادي للعملات النقدية** والأوراق التجارية **و الأوراق البنكية وغيرها من** وسائل الأداء و الأدوات المالية **القابلة للتداول لحاملها.**

ولا يجب أن تستعمل المعلومات والبيانات التي يتم جمعها من نظام المراقبة إلا للأغراض التي جمعت من أجلها وفقا للقوانين الجاري بها العمل.

ويسري .....

(الباقي لا تغيير فيه)

الفصل 66 المكرر- تخضع **العملات النقدية و** الأوراق التجارية **والأوراق البنكية وغيرها من** وسائل الأداء والأدوات المالية **القابلة للتداول لحاملها** عند الدخول ..... قيمتها مبلغ 100.000 درهم.

الفصل 68 - 1- لا يمكن لأحد..... في الجمرك.

2- تسلم رخصة ..... المعني بالأمر:

أ) .....

ب) أن يكون حائزا على شهادة الإجازة أو أي شهادة معترف بمعادلتها لها. غير أنه، يعفى من هذا الشرط:

- أعوان الإدارة المرتبون على الأقل في سلم الأجور رقم 10 **من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية** والذين مارسوا داخل هذه الإدارة بصفة فعلية لمدة خمسة عشرة **(15)** سنة؛

- مسيرو الأشخاص الاعتبارية التي تمارس نشاط التعشير والذين يتوفرون على خمسة عشرة (15) سنة من التجربة على الأقل بهذه الصفة.

ت) أن يتوفر .....

(الباقي لا تغيير فيه)

الفصل 117 - تبرأ ذمة المتعهد ..... بعد الاطلاع على "شهادة الإبراء".

غير أنه في حالة.....بعد الاطلاع على "شهادة الإبراء الجزئي" وذلك عند انتهاء كل عملية.....وقعت تصفيتها.

الفصل 164 - 1 - تستورد..... من الضرائب والرسوم:

أ) .....

.....

.....

.....

ط).....المخصصة لها.

ويمنح هذا الإعفاء .....بالاتفاقية السارية المفعول، **مع إمكانية تمديد هذه المدة إلى أربع وعشرين (24) شهرا؛**

تستثنى، السلع التجهيزية ..... الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.44 الصادر في 29 من جمادى الآخرة 1432 (2 يونيو 2011).

ظ) التجهيزات .....

.....

.....

.....

م) ..... (3 أكتوبر 1963)؛

ن) الأدوية والمنتجات الصيدلية الواردة في البنود التعريفية التالية:

- 30.01 ؛

- 30.02 باستثناء البندين التعريفيين 3002.42.91.00 و 3002.42.10.00 ؛

- 3003.10.90.10 و3003.20.90.10 و3003.31.00.10 و3003.39.80.10 و3003.41.90.00 و3003.43.90.00 و3003.49.90.10 و3003.60.80.90 و3003.90.94.00 و3003.90.95.00.

- 3004.10.00.20 و3004.10.00.40 و3004.20.00.20 و3004.20.00.50 و3004.31.00.30 و3004.32.00.20 و3004.32.00.60 و 3004.39.00.20 و 3004.39.00.70 و3004.41.00.80 و3004.43.00.80 و3004.49.00.20 و3004.49.00.35 و3004.50.00.81 و3004.60.00.80 و3004.90.00.20 و3004.90.00.70.

الفصل 182 - 1 - تكلف الإدارة ..... بالتراب الخاضع:

- أنواع الليمونادا .....

.....

.....

- التبغ المصنع؛

- سوائل تعبئة أو إعادة تعبئة.....والأجهزة المماثلة، **وكذا ملحقات تبغ الشيشة أو الأركيلة (معسل بدون تبغ)؛**

- الإطارات المطاطية .....

.....

.....

- البطاريات المخصصة للمركبات؛

- المنتجات المحتوية على السكر.

الفصل 235 - 1 – يحق للأعوان محرري المحاضر أن يحجزوا في كل مكان:

- **العملات النقدية و** الأوراق التجارية **و الأوراق البنكية وغيرها من** وسائل الأداء والأدوات المالية **القابلة للتداول لحاملها في حالة عدم تقديم تصريح بها أو تقديم تصريح غير صحيح أو في حالة الاشتباه في غسل للأموال أو تمويل للإرهاب. وفي هذه الحالة الأخيرة لا يرفع الحجز إلا بأمر من النيابة العامة أو قاضي التحقيق أو بحكم قضائي؛**

- البضائع ووسائل النقل القابلة للمصادرة وكذا جميع الوثائق المتعلقة بهذه البضائع ووسائل النقل.

2 –أ) يجب أن تسلم للآمر بالصرف في مكتب الحجز العملات النقدية والأوراق التجارية والأوراق البنكية وغيرها من وسائل الأداء والأدوات المالية القابلة للتداول لحاملها المحجوزة؛

ب) إن البضائع ووسائل النقل المحجوزة يجب:

- إما أن تساق وتودع بمكتب أو مركز الجمرك الأقرب لمكان الحجز؛

- وإما أن يتعهد الظنين أو شخص آخر بحراستها في مكان الحجز أو في مكان آخر.

كما يجب على الحارس.....

(الباقي لا تغيير فيه)

الفصل 240 - إن الأفعال المثبتة..... محاضر متى أمكن.

ويجب أن تنص هذه المحاضر على:

.....

.....

ويجب علاوة .....الحجز على:

-.....

- وصف.....وكميتها؛

- العملات النقدية والأوراق التجارية **والأوراق البنكية وغيرها من** وسائل الأداء والأدوات المالية **القابلة للتداول لحاملها ؛**

- التدابير المتخذة .....

(الباقي لا تغيير فيه)

الفصل 252 - ترفع الجنح ..... القانونية العادية.

الفصل 294 - تشكل مخالفات من الطبقة الثانية :

1- كل تحويل لبضائع..... بدون إذن؛

.....

.....

4- بصرف النظر..... التملص منهما؛

5- خرق مقتضيات الفصول 46 (2) و49 (3) .....

(الباقي لا تغيير فيه)

الفصل 294 المكرر - يعاقب عن المخالفات الجمركية من الطبقة الثانية:

- بغرامة ..... هذا المبلغ:

* فيما يخص المخالفات المشار إليها في 1 و2 و3 من الفصل 294 أعلاه.....(9 أكتوبر 1977)؛

* فيما يخص..... الفصل 294 السالف الذكر؛

- بغرامة تعادل مرة ونصف مبلغ الرسوم والمكوس المتجانف عنها أو المتملص منها بالنسبة للمخالفة المشار إليها في البند 4 من الفصل 294 أعلاه؛

- بغرامة تتراوح بين 3000 و30.000 .....

(الباقي لا تغيير فيه)

الفصل 297 المكرر - يعاقب عن المخالفات الجمركية من الطبقة الثالثة:

- .....

- .....

- بغرامة تتراوح بين 200.000 و 400.000 درهم ..... السالف الذكر؛

- بغرامة تساوي **المبلغ** غير المصرح به بالنسبة للمخالفة المشار إليها في البند 7 من الفصل 297 السالف الذكر.

II - ابتداء من فاتح يناير 2023، تتمم على النحو التالي مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة الراجعة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، السالفة الذكر، بالفصل 70 المكرر وبالجزء السادس المكرر مرتين بعنوان "مناطق التسريع الصناعي" المكون من الفصول 166 المكرر ثلاث مرات و166 المكرر أربع مرات و166 المكرر خمس مرات:

الفصل 70 المكرر – تلغى رخصة قبول المعشر في الحالات التالية:

- تخلي المعشر عن الرخصة؛

- وفاة المعشر؛

- حل الشركة الحاصلة على رخصة القبول.

ويعتبر كذلك متخليا عن رخصة القبول، كل معشر لم يودع ويسجل لدى الجمرك كل سنة، باستثناء حالة قوة قاهرة أو في حالة ما تعذر على المعشر مزاولة مهامه، مائتي (200) تصريحا على الأقل ابتداء من تاريخ انصرام أجل أربعة وعشرين (24) شهرا من حصوله على رخصة القبول.

الجزء السادس المكرر مرتين

مناطق التسريع الصناعي

الفصل 166 المكرر ثلاث مرات – 1- دون الإخلال بالأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، تخضع لحراسة دائمة من طرف مصلحة الجمارك، مداخل ومخارج مناطق التسريع الصناعي.

2- يخضع الأشخاص وكذا وسائل النقل الذين يدخلون أو يخرجون من مناطق التسريع الصناعي للمراقبة الجمركية.

3- يرخص لمصلحة الجمارك، في أي وقت، القيام بالمراقبة عند الدخول أو الخروج أو بقاء البضائع في مناطق التسريع الصناعي.

الفصل 166 المكرر أربع مرات – إن البضائع الخارجة من مناطق التسريع الصناعي، يمكن:

- تصديرها أو إعادة تصديرها خارج التراب الخاضع؛

- إدخالها للتراب الخاضع تحت أحد الأنظمة الجمركية وفق الشروط الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل. غير أنه لا يمكن الترخيص لعرض البضائع المذكورة للاستهلاك في التراب الخاضع إلا إذا تعذر تصدير هذه البضائع لأسباب تجارية مبررة.

الفصل 166 المكرر خمس مرات – 1- إن البضائع الخارجة من مناطق التسريع الصناعي تعرض للاستهلاك حسب الصنف التعريفي والقيمة المعترف بها أو المقبولة من طرف المصلحة يوم تسجيل تصريح العرض للاستهلاك.

مع مراعاة أحكام الفصل 164 المكرر(1)– ص أعلاه، تعتبر نسبة الرسوم والمكوس المستحقة عند الاستيراد هي تلك المعمول بها يوم تسجيل تصريح العرض للاستهلاك.

2- عندما يتم الحصول على هذه البضائع بإضافة مواد ذات أصل مغربي أو ممغربة بأداء الرسوم والمكوس عنها، تخصم قيمة المواد المذكورة من القيمة المطبقة عليها الرسوم والمكوس الجاري بها العمل يوم عرضها للاستهلاك.

III- (حذف البند)

تعريفة الرسوم الجمركية

المادة 4

ابتداء من فاتح يناير 2023، تغير على النحو التالي، تعريفة رسوم الاستيراد المحددة بالمادة 4 (البند I) من قانون المالية رقم 25.00 للفترة الممتدة من فاتح يوليو إلى 31 ديسمبر 2000، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.241 بتاريخ 25 من ربيع الأول 1421 (28 يونيو 2000)، كما وقع تغييره وتتميمه:

الفصل الثلاثون

منتجات صيدلة

ملاحظات:

.....

ملاحظات البنود الفرعية:

.....

ملاحظات تكميلية:

1- .....

2- أ / - أ / لا تدخل في البنود الفرعية 3003.10.80.10 و 3004.10.00.40 إلا الأدوية التي تحتوي على بنسلينات أو على مشتقاتها، ذات بنية حمض بنسليني، أو على ستربتومايسينات أو مشتقاتها التالية:

1) - خليط معقّم من بوتاسيوم كلافولانات وأموكسيسيلين صوديوم معقّم -Mélange stérile de Clavulanate de potassium et d'amoxiciline sodique stérile

2) - - لوتبريدنول إيتابوناتي // توبراميسين (ت د م) - Loteprednol Etabonate // Tobramycine (DCI)

- بيبيراسيلين "" DCI - Piperacilline

- بيبيراسيلين // تازوباكتام "" "" - Piperacilline // Tazobactam

- توبراميسين // ديكساميثازون "" "" - Tobramycine // Dexamethasone

ب-/ لا تدخل في البنود الفرعية 3003.20.90.10 و 3004.20.00.50 إلا الأدوية التي تحتوي على المضادات الحيوية الأخرى التالية:

1) - مقدمة في شكل حقن:

- أزيثروميسين ت د م "" DCI - Azithromycine

- سيفتازيديم "" "" - Ceftazidime

سيبروفلوكساسين "" - Ciprofloxacine

ليفوفلوكساسين "" "" "" - Levofloxacine

موكسيفلوكساسين "" "" -Moxifloxacine

2) - مقدمة على شكل قطرات:

- حمض الفوسيديك ت د م DCI - Acide Fusidique

- أزيثروميسين "" "" - Azithromycine

سيبروفلوكساسين "" - Ciprofloxacine

- جنتاميسين "" "" - Gentamicine

موكسيفلوكساسين "" "" - Moxifloxacine

نورفلوكساسين "" "" - Norfloxacine

أوفلوكساسين " "" - Ofloxacine

3) – أساساها ت د م التالية، مقدمة بأي شكل صيدلاني:

- أميكاسين ت د م DCI - Amikacine

- بليوميسين " " - Bleomycine

- سيفديتورين بيفوكسيل " " - Cefditoren Pivoxil

- سيفيبيمي " " - Cefepime

- سيفوتاكسيم " " - Cefotaxime

- سيفبودوكسيم بروكسيتيل " " - Cefpodoxime Proxetil

- سيفوروكسيم " " - Cefuroxime

- ارتابينيمي " " - Ertapeneme

- ديكساميثازون // جنتاميسين كبريتات الصوديوم) -Dexamethasone // Gentamicine Sodium Sulfate (DCI)"

- ديكساميثازون // نيومايسين " - Dexamethasone // Neomycine (DCI)

- Dexamethasone // Neomycine // Polymyxine B (DCI) **- ديكساميثازون // نيومايسين // بوليميكسين ب "**
- Doxorubicine (Chlorhydrate) "" **- دوكسوروبيسين (هيدروكلوريد) (ت د م**
- Framycetine (Sulfate) // Dexamethasone "" **- فراميسيتين (كبريتات) // ديكساميثازون (ت د م)"**
- Gemifloxacine) " **- جميفلوكساسين (من ميسيلات)** "
- Imipeneme // Cilastatine " **- الإيميبينيم // سيلاستاتين** "
- Levofloxacine Hemihydratee " " **- ليفوفلوكساسين هيمهيدرات**
- Linezolide " **- لينزوليد** "
- Lymecycline " **- لايمسيكلين** "
- Meropeneme " **- ميروبينم** "
- Mupirocine " **- موبيروسين** "
- Neomycine // Polymyxine B // Nystatine " **- نيومايسين // بوليميكسين ب // نيستاتين** "
- Sulfadiazine Argentique " " **-سلفاديازين الفضة**
- Sulfadiazine " **-سلفاديازين** "
- Teicoplanine " **- تيكوبلانين** "
- Tetracycline / Metronidazole // Sous Citrate de Bismuth Potassique " **- تتراسيكلين / ميترونيدازول // تحت سيترات البوتاسيوم البزموت** "
- Vancomycine " " **- فانكومايسين**

2 / مكرر. - لا تدخل في البند 3004.20.00.60 إلا الأدوية التي تحتوي على مضادات حيوية أخرى:

- سيفوروكسيم أكسيتيل	ت د م	DCI - Cefuroxime Axetil
- كلاريثروميسين	""	"" -Clarithromycine
- سيفيكسيم ثلاثي الهيدرات	""	"" - Cefixime Trihydrate

3- لا تدخل في البنود الفرعية 3003.31.00.10، 3003.39.80.10، 3004.31.00.30، 3004.32.00.60 و 3004.39.00.70 إلا الأدوية التي تحتوي على هرمونات أو منتجات أخر من البند 29.37 التالية:

أ- تحتوي على الأنسولين

- أنسولين أسبارت	**ت د م**	**DCI - Insuline Aspart**
- أنسولين ديجلوديك	"	" **- Insuline Degludec**
- أنسولين ديجلوديك // انسولين اسبرات "	"	" **- Insuline Degludec // Asprate**
- أنسولين ديتمير	"	" **- Insuline Detemir**
- أنسولين جلارجين	"	" **- Insuline Glargine**
- أنسولين جلوليزين	"	" **- Insuline Glulisine**
- أنسولين ليسبرو	"	" **- Insuline Lispro**

ب – تحتوي على هرمونات القشرة فوق الكلوية، مشتقاتها أو نظائرها البنيوية

1) - مقدمة في شكل حقن:

- بيتاميثازون	**ت د م**	DCI - Betamethasone
- ميثيل بريدنيزولون	""	"" - Methylprednisolone

2) - مقدمة على شكل قطرات:

- ديكساميثازون	**ت د م**	DCI - Dexamethasone
- بريدنيزولون	""	"" - Prednisolone

3) – أساساها ت د م التالية، مقدمة بأي شكل صيدلاني:

- بيتاميثازون	**ت د م**	DCI - Betamethasone
- بوديزونيد	""	"" -Budésonide

- كلوبيتاسول	""	""	- Clobétasol
- استراديول	""	""	- Estradiol
- استراديول // ديدروجستيرون	""	""	-Estradiol // Dydrogesterone
- استراديول // نوريثيستيرون	""	""	-Estradiol // Norethisterone
- استريول	""	""	-Estriol
- هيدروكسي بروجستيرون كابروات	""	""	-Hydroxyprogesterone Caproate
- عصية اللبنية الحمضية// استريول	""	""	-Lactobacillus Acidophilus // Estriol
- ميدروجستون	""	""	-Medrogestone
- بروجسترون	""	""	-Progesterone
- برومسترين	""	""	-Promestriene
- التستوستيرون (إينونثات)	""	""	- Testosterone (Enanthate)

ج- تحتوي على هرمونات أو منتجات أخرى تدخل في البند 29.37

- فوليتروبين ألفا	ت د م		-Follitropine Alfa DCI
- فوليتروبين ألفا // لوتروبين ألفا	""	""	-Follitropine alfa // Lutropine Alfa
- غانيريليكس	""		-Ganirelix
- مينوتروبين	""		-Menotropine
- نورادرينالين	""		-Noradrenaline
- الأوكسيتوسين	""	""	-Oxytocine
- سوماتروبين	""		- Somatropine

3 مكرر / لا تدخل في البنود الفرعية 3004.31.00.40 و 3004.32.00.70 إلا الأدوية التي تحتوي على هرمونات أو منتجات أخر من البند 29.37 التالية

أ) محتوية على أنسولين

- الأنسولين البشري الوراثي	ت د م	DCI - Insuline Humaine Biogenetiq

ب) - تحتوي على هرمونات الكورتيكوستيرويد ومشتقاتها أو نظائرها التركيبية

-ديسوجيستريل	ت د م	DCI	- Desogestrel
-فلوتيكاسون	""	""	- Fluticasone
- فلوتيكاسون) // سالميتيرول	""	""	- Fluticasone // Salmeterol

3 ثلاثي) لا تدخل في البنود الفرعية 3004.32.00.80 و 3004.39.00.80 إلا الأدوية التي تحتوي على هرمونات أو منتجات أخر من البند 29.37 التالية

أ) تحتوي على هرمونات الكورتيكوستيرويد ومشتقاتها أو نظائرها التركيبية

-يتاميثازون	ت د م	DCI - Betamethasone
- الليفونورجيستريل // ايثينيل استراديول	""	"" - Levonorgestrel // Ethinylestradiol
- بريدنيزون	""	"" - Prednisone

ب) تحتوي على هرمونات أخر أو منتجات أخر من البند 29.37

- ديسوجيستريل // إيثينيل إستراديول	ت د م	DCI - Desogestrel // Ethinylestradiol

4- لا تدخل في البنود الفرعية 3003.49.90.10 و 3004.49.00.35 إلا الأدوية التي تحتوي على القلويات أو مشتقاتها التالية:

- الفيرين / سيميثيكون ت د م - Alverine // Simethicone DCI

- أرتيكايين // أدرينالين "" -Articaine // Adrenaline ""

- أتينولول // كلورتاليدون "" -Atenolol // Chlortalidone ""

- الفحم المنشط // بابافيرين (هيدروكلوريد) - Charbon Active // Papaverine (Chlorhydrate) ""

- أرتيكاين هيدروكلوريد // أدرينالين "" - Chlorhydrate Articaine // Adrenaline ""

- ميبيفاكين هيدروكلوريد "" -Chlorydrate de Mepivacaine ""

- الديجوكسين (ت د م) - Digoxine ""

- ليدوكائين // كلوريد بنزالكونيوم "" - Lidocaine // Benzalkonium Chlorure ""

- ليدوكائين // بريلوكائين "" -Lidocaine // Prilocaine ""

- بيسك ليدوكائين // سيتريميد "" -Lidocaine de base // Cetrimid ""

أوكسيتاكين // أكسيد المغنيسيوم الخفيف // أكسيد الألومنيوم)"" - Oxetacaine // Magnesium Oxyde Leger // Aluminium Oxyde ""

- أوكسيبوبروكين "" - Oxybuprocaine ""

- فينكريستين (كبريتات) "" - Vincristine (Sulfate) " "

4مكرر) لا تدخل في البند الفرعي 3004.41.00.30 إلا الأدوية التي تحتوي على القلويات أو مشتقاتها التالية:

ا- ايفيدرين (هيدروكلوريد) - Ephedrine (Chlorhydrate) DCI

4-مكرر مرتين) لا تدخل في البند الفرعي 3004.49.00.45 إلا الأدوية التي تحتوي على القلويات أو مشتقاتها التالية:

- ثيوفيلين ت م د - Theophylline DCI

5- لا تدخل في البنود الفرعية 3003.90.95.00، 3004.50.00.81 و 3004.90.00.70 إلا الأدوية التي تحتوي على:

<u>أ- المكونات الفعالة التالية ضد الملاريا:</u>

- أتوفاكون // بروغوانيل (هيدروكلوريد) - Atovaquone // Proguanil (chlorhydrate)

<u>ب-</u> ت د م **<u>الآتية:</u>**

1- <u>مقدمة على شكل حقن</u>

أسيتيل ساليسيلات الليسين ت د م Acetylsalicylate De Lysine DCI

أسيكلوفير "" Aciclovir ""

حمض الترانيكساميك "" Acide Tranexamique ""

أميودارون (هيدروكلوريد) "" Amiodarone (Chlorhydrate) ""

كلوربرومازين "" Chlorpromazine ""

الدوبوتامين (هيدروكلوريد) "" Dobutamine (Chlorhydrate) ""

دروتافيرين "" Drotaverine ""

إيزوميبرازول "" Esomeprazole ""

إيتامسيلاتي "" Etamsylate ""

فلوكونازول "" Fluconazole ""

ليفوميبرومازين (ماليات) "" Levomepromazine (Maleate) ""

ميلوكسيكام "" Meloxicam ""

نيموديبين "" Nimodipine ""

أوميبرازول "" Omeprazole ""

باراسيتامول "" Paracetamol ""

فلوروجلوسينول // تريميثيل فلوروجلوسينول "" Phloroglucinol // Trimethylphloroglucinol ""

سالبوتامول سلفات "" Salbutamol Sulfate ""

بوبيفاكين ""

Bupivacaine	""	

2-مقدم على شكل قطرات:

كلوريد الصوديوم	ت د م	DCI
ديكلوفيناك الصوديوم	""	""
هيكساميدين (دي-إيزثيونات)	""	""
إندوميثاسين	""	""
كيتوتيفين	""	""

Chlorure De Sodium	DCI
Diclofenac Sodique	""
Hexamidine (Di-Isethionate)	""
Indometacine	""
Ketotifene	""

3) أساساها ت د م التالية، مقدمة بأي شكل صيدلاني

- أمليروديبين // فالسارتان (ت د م)

- أمورولفين (ت د م)

- أبيكسابان (ت د م)

- أبريبيتانت (ت د م)

- أزاثيوبورين (ت د م)

- أزيلاستين (ت د م)

- باكلوفين (ت د م)

- بيكلوميثازون // فورموتيرول فومارات ثنائي هيدرات (ت د م)

بيتاكسولول(ت د م)

- بيكالوتاميد (ت د م)

- بيميبارين (ت د م)

- بيتا سيتوستيرول (ت د م)

- بيتاميثازون (ديبروبيونات) // بيثاميثازون ثنائي فوسفات الصوديوم (ت د م)

- بيتاكسولول (ت د م)

- ديوسميكتايت (ت د م)

- بيكلوميثازون ديبروبيونات اللامائية // فورموتيرول فومارات ثنائي هيدرات (ت د م)

- دوسيتاكسيل (ت د م)

- دونيبيزيل (هيدروكلوريد) (ت د م)

- دورزولاميد (ت د م)

- دورزولاميد (هيدروكلوريد) (ت د م)

- دورزولاميد (هيدروكلوريد) // تيمولول (ماليات) (ت د م)

- دورزولاميد // تيمولول (ت د م)

- دروسبيرينون // إيثينيل إستراديول (ت د م)

- دولوكستين (هيدروكلوريد) (ت د م)

- دوتاستيريد (ت د م)

- إليتريبتان (ت د م)

- الترومبوباك أولامين (ت د م)

- إنتاكابون // ليفودوبا // كاربيدوبا (ت د م)

الصوديوم (ت د م)

- حمض الزوليدرونيك (ت د م)

- أدابالين (ت د م)

- أدابالين // بيروكسيد البنزويل (ت د م)

- افليبرسبت (ت د م)

- أغوميلاتين (ت د م)

- كحول ثنائي كلورو بنزيل // أميلميتاكريسول (ت د م)

- الفوزوسين (ت د م)

- الفوزوسين (هيدروكلوريد) (ت د م)

- أمبينونيوم (كلوريد) (ت د م)

- ميغلومين أميدوتريزوات // أميدوتريزوات الصوديوم (ت د م)

- أمليروديبين // أتروفاستاتين (ت د م)

- أمليروديبين // هيدروكلوروثيازيد // فالسارتان (ت د م)

- أمليروديبين // بيريندوبريل (ت د م)

ميكرونيز (ت د م)

- كلوريد الصوديوم // كلوريد البوتاسيوم // ثنائي هيدرات كلوريد الكالسيوم // هيكساهيدرات كلوريد المغنيسيوم // خلات الصوديوم // حمض ال ماليك (ت د م)

- كلوريد الصوديوم // لاكتات الصوديوم // كلوريد

الكالسيوم // هيكساهيدرات كلوريد المغنيسيوم // الجلوكوز مونوهيدرات (لامائي) (ت د م)

- كوريوجونادوتروبين ألفا (ت د م)

- سيكلوسبورين (ت د م)

- سيناكالسيت (ت د م)

- سيزاتراكوريوم (بيسيلات) (ت د م)

- سيسبلاتين (ت د م)

- كلونازيبام (ت د م)

- كلوستريديوم بوتولينوم من النوع أ (ت د م)

- كلوزابين (ت د م)

- أسيتيلوسين (ت د م)

- حمض أليندرونيك // كولي كالسيفيرول (ت د م)

- أحماض أمينية + إلكتروليتات: ألانين ، أرجينين ، حمض الأسبارتيك ، حمض الجلوتاميك ، جلايسين ، هيستيدين ، آيسولوسين ، ليسين ، ليسين أسيتات (يكافئ ليسين) ، ميثيونين ، فينيل ألانين ، برولين ، سيرين ، ثيرونين ، تربتوفان ، تيروسين ، تيروسين ثلاثي هيدرات الصوديوم ، كلوريد البوتاسيوم ، كلوريد المغنيسيوم هيكساهيدرات ، هيدرات جليسيروفوسفات الصوديوم. // محلول الجلوكوز + الكاكليوم: الجلوكوز مونوهيدرات (ما يعادل الجلوكوز اللامائي) ، ثنائي هيدرات كلوريد الكالسيوم (ت د م)

حمض أسيتيل الساليسيليك (ت د م)

- حمض الجادوتريك (ت د م)

- حمض الإيباندرونيك المكافئ لصوديوم إيباندرونات مونوهيدرات (ت د م)

- N- أسيتيل الأسبارتيل حمض الجلوتاميك

- بيكلوثيمول (ت د م)

- بيماتوبروست (ت د م)

- بيماتوبروست // تيمولول (ت د م)

- بيسوبرولول (هيميفومارات) (ت د م)

- بيسوبرولول (هيميفومارات) // هيدروكلوروثيازيد (ت د م)

- بيسوبرولول // أمليروديبين (ت د م)

- بورتيزوميب (ت د م)

- بريمونيدين (طرطرات) (ت د م)

- بريمونيدين (طرطرات) // تيمولول ماليات (ت د م)

- برينزولاميد (ت د م)

- برينزولاميد // تيمولول (ماليات) (ت د م)

- جليكوبيرونيوم بروميد (ت د م)

- بوديزونيد // فورموتيرول فومارات ثنائي هيدرات (ت د م)

- بوديزونيد // سالميتيرول (ت د م)

- انتكافير (ت د م)
- إنزالوتاميد (ت د م)
- إيبروبيسين (هيدروكلوريد) (ت د م)
- إيبويتين ألفا (ت د م)
- إيبويتين بيتا (ت د م)
- المؤتلف التخثر عامل فيبا (ت د م)
- إربيبيلين ميسيلات (ت د م)
- إريثروبويتين (ت د م)
- إيثينيل إستراديول دينوجيست (ت د م)
- إتوميديت (ت د م)
- إيتونوجيستريل (ت د م)
- إيتوبوسيد (ت د م)
- إكسيميستان (ت د م)
- إزتيميب (ت د م)
- عامل التخثر البشري التاسع (ت د م)
- عامل التخثر الثامن (ت د م)
-فالبروات الصوديوم (ت د م)
- فينلافاكسين (هيدروكلوريد) (ت د م)
- فيبوكسوستات (ت د م)
- فينوفايبرات (ت د م)
- الفنتانيل (ت د م)
- الفينوباربيتال (ت د م)
- حديد (ت د م)
- فلوسيتوزين (ت د م)
- فلودارابين (فوسفات) (ت د م)
- فلوريسئين (صوديوم) (ت د م)
- فلوروميثولون (ت د م)

مولنوبيرافير (ت د م)
- مولسيدومين (ت د م)
- موميتازون (فوروات) (ت د م)
- مونتيلوكاست (ت د م)
- مونتيلوكاست الصوديوم (ت د م)
- ميكوفينولات موفيتيل (ت د م)
- نادروبارين كالسيوم (ت د م)
- نيبفولول (ت د م)
- نيفوبام (ت د م)
- نيوستيجمين (ميثيل كبريتات) (ت د م)
- نيكارديبين (هيدروكلوريد) (ت د م)
- نيكوراندیل (ت د م)
- نيفيديبين // أتينولول (ت د م)
- نيلوتينيب (ت د م)

-نيرماتريلفير / ريتونافير(ت د م)

- مركب السكروز هيدروكسيد الحديديك (ت د م)
- مركب السكروز هيدروكسيد الحديديك (ت د م)
- مركب الحديد والسكروز (ت د م)
- كروموجليكات الصوديوم (ت د م)
- سيكلوفوسفاميد (ت د م)
- سيبروتيرون (أسيتات) (ت د م)
- سيتارابين (ت د م)
- دابيغاتران (ت د م)
- دابيجاتران إتكسيلاتي (ميسيلات) (ت د م)
- داربيبويتين ألفا (ت د م)
- دونوروبيسين هيدروكلوريد (ت د م)
- ديفيراسيروكس (ت د م)
- ديفيريرون (ت د م)
- ديفيروكسامين ميثان (سلفونات) (ت د م)
- ديفلازاكورت (ت د م)
- ديلابريل // إنداباميد (ت د م)
- ديكوالينيوم (هيدروكلوريد) (ت د م)
- ديزموبريسين (ت د م)
- ديكسبانتينول (ت د م)
- ديكسبانتينول // كحول بولي فينيل (ت د م)
- دياسرين (ت د م)
- دينوجيست (ت د م)
- دينوجيست // استراديول فاليرتي (ت د م)
- انترفيرون بيتا 1 بي (ت د م)
- يوديكسانول (ت د م)
- إيوهكسول (ت د م)
- يوبروميد (ت د م)
- الابراتروبيوم (بروميد) (ت د م)
- إبراتروبيوم // فينوتيرول (ت د م)
- إيربيسارتان // أمليوديبين (ت د م)
- إرينوتيكان ثلاثي هيدرات هيدروكلوريد (ت د م)
- إيفابرادين (هيدروكلوريد) (ت د م)
- كيتوكونازول (ت د م)
- كيتورولاك // ترواميثامين (ت د م)
- كيتوتيفين فومارات (ت د م)
- لانريوتيد (ت د م)
- لارونيداز (ت د م)
- لاتانوبروست (ت د م)

- بوبروبيون (هيدروكلوريد) (ت د م)
- كابيرجولين (ت د م)
- كالسيبوتريول // بيتاميثازون (ت د م)
- كالسيوم (جلوكوهبتونيت) // كالسيوم (جلوكونات) (ت د م)
- الكالسيوم / الحديد (ت د م)
- كانديسارتان سيليكستيل (ت د م)
- كانديسارتان سيليكسيتيل // هيدروكلوروثيازيد (ت د م)
- كابسيتابين (ت د م)

كاربامازيبين(ت د م)
- كاربومير 974P (ت د م)
- كاربومير 980 (ت د م)
- كاربوبلاتين (ت د م)
- كارفيلزوميب (ت د م)
- كارميلوز (الصوديوم) (ت د م)
- كارتولول (هيدروكلوريد) (ت د م)
- كارفيديلول // إيفابرادين (ت د م)
- سيتروريليكس (ت د م)
- الكربون المنشط // ديميتيكون (ت د م)
- فحم نباتي // مستخلص راوند // أوراق سيني // كبريت (ت د م)
- بندامستين هيدروكلوريد (ت د م)
- سيكلوبنتولات هيدروكلوريد (ت د م)
- كلورمادينون (أسيتات) // إيثينيل إستراديول (ت د م)
- كلورماديون أسيتات // إيثينيل استراديول
- فلوروبوراسيل (ت د م)
- فلوتيكاسون (ت د م)
- فلوتيكاسون فوروات (ت د م)
- فلوفوكسامين (ماليات) (ت د م)
- فولينات (من الكالسيوم) (ت د م)
- فونداباريتوكس (الصوديوم) (ت د م)
- فورموتيرول (فومارات) (ت د م)
- جزء فوسفوليبيد الرئة (ت د م)
- فولفيسترانت (ت د م)
- فورموتيرول فومارات ثنائي هيدرات // بوديزونيد (ت د م)
- فلوتيكاسون فوروات // فيلانتيرول (ت د م)
- جابابنتين (ت د م)
- جادوبوترول (ت د م)
- جانسيكلوفير (ت د م)
- جيفيتينيب (ت د م)

- نوناكوج ألفا (عامل التخثر المؤتلف IX) (ت د م)
- أوكتوكوج ألفا (ت د م)
- اوكتريوتيد (ت د م)
- أولميسارتان ميدوكسوميل (ت د م)
- أولوباتادين (ت د م)
- أوندانسيترون (ت د م)
- أوندانسيترون (هيدروكلوريد) (ت د م)
- أورليستات (ت د م)
- بروميد أوتيلونيوم (ت د م)
- أوكساليبلاتين (ت د م)
- اوكسكاربازيبين (ت د م)
- أكسيد الألومنيوم // هيدروكسيد المغنيسيوم (ت د م)
- باكليتاكسيل (ت د م)
- بالبوسيكليب (ت د م)
- ثنائي الصوديوم بيميتريكسيد (ت د م)
- بيميتريكسيد ثنائي الصوديوم (هيبتاهيدراتي) (ت د م)
- بيريندوبريل (أرجينين) // أملوديبين (بيسيلات) (ت د م)
- بيريندوبريل أرجينين // بيزوبرولول فومارات (ت د م)
- بيريندوبريل أرجينين // إنداباميد // أملوديبين (ت د م)
- البنزويل بيروكسيد (ت د م)

pHENOBABITAL

- فينيل افرين (ت د م)
- تيموزولوميد (ت د م)
- تيرازوسين (ت د م)
- تيريفلونوميد (ت د م)
- الثاليدومايد (ت د م)
- ثيامازول (ت د م)
- تيكاجريلور (ت د م)
- تيمولول (ماليات) (ت د م)
- تيوتروبيوم // أولودياتيرول (ت د م)
- بروميد تيوتروبيوم (ت د م)
- تيوتروبيوم بروميد مونوهيدرات (ت د م)
- تيروفيبان (ت د م)
- تيزانيدين (ت د م)
- تولبيريسون (ت د م)
- تولتيرودين (ت د م)
- توبيراميت (ت د م)
- توبوتيكان (هيدروكلوريد) (ت د م)
- لاتانوبروست // تيمولول (ت د م)
- ليديباسفير // سوفوسبوفير (ت د م)
- ليفلونوميد (ت د م)
- لينوجراستيم (ت د م)
- ليفيتيراسيتام (ت د م)
- ليفوكاباستين (هيدروكلوريد) (ت د م)
- ليفودوبا // بينزرزيد (ت د م)
- الليفونورجيستريل (ت د م)
- ليزينوبريل ثنائي هيدرات // أميلوديبين (ت د م)
- لوتبريدنول إيتابوناتي (ت د م)
- لوتروبين ألفا (ت د م)
- ماكروغول 4000 (ت د م)
- المغنيسيوم (كبريتات) (ت د م)
- مانيديبين هيدروكلوريد (ت د م)
- ملفلان (ت د م)
- ميمانتين (ت د م)
- ميمانتين هيدروكلوريد (ت د م)
- ميركابتوبورين (ت د م)
- ميسالازين (ت د م)
- ميسنا (ت د م)
- ميثوتريكسات (ت د م)
- ميثيل ثيونيميوم هيدروكسيد // نفازولين نترات (ت د م)
- ميتوبرولول (ت د م)
- ميكونازول (ت د م)
- ميدازولام (ت د م)
- موفيتيل ميكوفينولات (ت د م)
- بيبوتيازين (ت د م)
- بوليسترين كالسيوم سلفونات (ت د م)
- سلفونات بوليسترين الصوديوم (ت د م)
- براميبيكسول (ت د م)
- برافاستاتين // فينوفايبرات (ت د م)
- بروبيريكازين (ت د م)
- البروبوفول (ت د م)
- بروتامين (كبريتات) (ت د م)
- بيريدوستيغمين (بروميد) (ت د م)
- كيتيابين (ت د م)

كيتيابين (فومارات) (ت د م)

- رابيبرازول (ت د م)
- راسيكادوتريل (ت د م)
- ريفاكسيمين (ت د م)
- ريلمينيدين فوسفات ثنائي الهيدروجين (ت د م)
- الجيلاتين السائل المعدل (ت د م)
- جيمسيتابين (ت د م)
- جيمسيتابين هيدروكلوريد (ت د م)
- الجلوكاجون الوراثي الحيوي (ت د م)
- الجلوكوزامين (ت د م)
- الجلوكوزامين (كبريتات) (ت د م)
- جوسريلين (أسيتات) (ت د م)
- هيبارين الصوديوم (ت د م)
- هومو (ت د م)
- هيالورونات (الصوديوم) (ت د م)
- هيدروكورتيزون (هيدروجينوسكسينات) (ت د م)
- هيدروكسي كارباميد (ت د م)
- هيدروكسيد السكروز الحديديك (ت د م)
- هيدروكسي إيثيل النشا 130،000 // كلوريد الصوديوم (ت د م)
- هيبروميلوز (ت د م)
- إبروتينيب (ت د م)
- إيفوسفاميد (ت د م)
- إماتينيب (ت د م)
- إميجولسيراز (ت د م)
- إنداكاتيرول ماليات (ت د م)
- جليكوبيرونيوم بروميد//إنداكاتيرول ماليات (ت د م)
- إنداباميد // أملوديبين (ت د م)
- زيت الأفوكادو غير القابل للتصبن - فول الصويا (ت د م)
- مضاد للفيروسات بيتا 1A (ت د م)

- تراندولابريل (ت د م)
- ترافوبروست (ت د م)
- ترافوبروست // تيمولول (ماليات) (ت د م)
- تريتينوين (ت د م)
- تريامسينولون أسيتونيد (ت د م)
- تريميبرامين (ماليات) (ت د م)
- ترينترين (ت د م)
- تريبتوريلين (ت د م)
- تروبيكاميد (ت د م)
- التوبركولين المنقى (ت د م)
- أودنافيل (ت د م)
- خلات اليوليبريستال (ت د م)
- اليوريا 13 سي (ت د م)

فلفرات الصوديوم

هيدروكلوريد فينلافاكسين

- الفارينكلين (طرطرات) (ت د م)
- فيراباميل (هيدروكلوريد) (ت د م)
- فينورلبين (ديترترات) (ت د م)
- فوريكونازول (ت د م)
- فورتيوكستين (ت د م)
- زوفينوبريل (ت د م)
- زوفينوبريل كالسيوم // هيدروكلوروثيازيد (ت د م)

- ريسبيريدون (ت د م)
- ريفاستيجمين (ت د م)
- ريزاتريبتان بنزوات (ت د م)
- روكورونيوم (بروميد) (ت د م)
- روبينيرول (هيدروكلوريد) (ت د م)
- السكريات بولاردي (ت د م)
"- ساكوبيتريل فالسارتان (ت د م) "
-سالبوتامول ت د م
- سالميتيرول إكسينافوات // فلوتيكاسون (بروبيونات) (ت د م)
- سيفيلامير هيدروكلوريد (ت د م)
- سيفوفلوران (ت د م)
- سوفوسبوفير // فيلاتاسفير (ت د م)
- سبرينولاكتون (ت د م)
- جراثيم عصية كلاوسي (ت د م)
- مقاومة المضادات الحيوية المتعددة (ت د م) جراثيم عصية كلاوسي
- سوغاممادكس (الصوديوم) (ت د م)
- تاكروليموس (ت د م)
- تافلوبروست (ت د م)
- تاموكسيفين (ت د م)
- تامسولوسين هيدروكلوريد // دوتاستيريد (ت د م)
- تلميسارتان (ت د م)
- تلميسارتان // أملوديبين (ت د م)
- تيلميسارتان// هيدروكلوروثيازيد (ت د م)

ج- الفيتامينات التالية:

- الكالسيوم // كولي كالسيفيرول (ت د م)
- كولي كالسيفيرول// كربونات الكالسيوم ""

c- des vitamines suivantes :

- Calcium // Cholecalciferol DCI
- Cholecalciferol // carbonate de Calcium ""

د- مضادات داء السكري التالية:

- داباجليفلوزين	(ت د م)	- Dapagliflozine DCI
- دولاجلوتيد	""	- Dulaglutide ""
- إمباغليفلوزين	""	- Empagliflozine ""
- ليناجليبتين	""	- Linagliptine ""
- ليناجليبتين // ميتفورمين	""	- Linagliptine // Metformine ""
- ليراجلوتايد	""	- Liraglutide ""
- ميتفورمين // جليبنكلاميد	""	- Metformine // Glibenclamide ""
- سيتاجليبتين	""	- Sitagliptine ""
- سيتاجليبتين // ميتفورمين	""	- Sitagliptine // Metformine ""

5 مكرر)- لا تدخل في البنود الفرعية 3004.50.00.82. و 3004.90.00.75 إلا الأدوية المحتوية على:

أ) - ت د م التالية:

- اسكيتالوبرام ت د م

- Escitalopram	DCI	- أناستروزول	""
- Anastrozole	""	- بيكربونات الصوديوم	""
- Bicarbonate De Sodium	""	- كبريتات شوندروتن الصوديوم	""
- Chondroitine Sulfate Sodique	""	- إيتوريكوكسيب	""
- Etoricoxib	""	- لاموتريجين	""
- Lamotrigine	""	- ريفاروكسابان	""
- Rivaroxaban	""	- تادالافيل	""
- Tadalafil	""	- فالسارتان	""
- Valsartan	""	- سيترات كلوميفين	""
- Clomifene Citrate	""	- بريجابالين	""
- Pregabaline	""		

ب) الفيتامينات التالية

- الايزوتريتنون	ت د م	**- Isotretinoine**	**DCI**

5 ثالثي)- لا تدخل في البند الفرعي 3004.90.00.80 إلا الأدوية المحتوية على ت د م التالية:

ألفا أميلاز	ت د م	Alpha-Amylase	DCI
كلوبيدوقرل	""	Clopidogrel	""
ديلتيازيم (هيدروكلوريد)	""	Diltiazem (Chlorhydrate)	""
دونيبيزيل	""	Donepezil	""
إنالابريل (ماليات)	""	Enalapril (Maleate)	""
إيزوميبرازول مغنيسيوم	""	Esomeprazole Magnesium	""
إيربيسارتان // هيدروكلوروثيازيد	""	Irbesartan // Hydrochlorothiazide	""
ليتروزول	""	Letrozole	""
ميثيل دوبا	""	Methyldopa	""
باروكستين (هيدروكلوريد)	""	Paroxetine (Chlorhydrate)	""
ريباجلينيد	""	Repaglinide	""
رسيوفاستاتين	""	Rosuvastatine	""
سوليفيناسين سكسينات	""	Solifenacine Succinate	""
ترولامين	""	Trolamine	""
فالسارتان // هيدروكلوروثيازيد	""	Valsartan// Hydrochlorothiazide	""
ألبينداز ول	""	Albendazole	""
أميسلبريد	""	Amisulpride	""
أتورفاستاتين	""	Atorvastatine	""
كارفيديلول	""	Carvedilol	""
أولانزابين	""	Olanzapine	""

6- لا يدخل في البند 3003.90.94.00 إلا الأدوية المضادة لداء السكري التالية :

أ- مركبات البايجوانيد (منشطات AMP كيناز)	
الميتفورمين	**(DCI)**
ب- سلفونيل يوريا (مثبطات قنوات KATP الغشائية لخلايا β)	
غليبنكلاميد	**(DCI)**
غليكلازيد	**"**
غليميبيريد	**"**
غليبيزيد	**"**
ج- غلينيد (مثبطات قنوات KATP الغشائية لخلايا β)	
ناتيغلينيد	**(DCI)**
ريباغلينيد	**"**
د- غليبتينز (مثبطات ثنائي ببتيديلببتيداز-4 أو DPP-4)	
سيتاغليبتين	**(DCI)**

a- Biguanides (activateurs de l'AMP-kinase)

Metformine

b- Sulfonylurées (bloqueurs des canaux KATP membranaires des cellules β)

Glibenclamide

Gliclazide

Glimépiride

Glipizide

c- Glinides (bloqueurs des canaux KATP membranaires des cellules β)

Natéglinide

Répaglinide

d- Gliptines (inhibiteurs de la dipeptidylpeptidase-4 ou DPP-4)

Sitagliptine

Vildagliptine	"	**فيلداغليبتين**
Saxagliptine	"	**ساكساغليبتين**
Linagliptine	"	**ليناغليبتين**

e- Incrétinomimétiques (agonistes/analogues du GLP-1).

هـ- مقلدات Incretinomimétiques **(مضادات / نظائر** GLP-1**)**

Liraglutide	**(**DCI**)**	**ليراغلوتيد**
Dulaglutide	"	**دولاغلوتيد**

f- Gliflozines (Inhibiteurs du SGLT2)

و- غليفلوزين (مُثبطات SGLT2**)**

Canagliflozine	**(**DCI**)**	**كاناغليفلوزين**
Dapagliflozine	"	**داباغليفلوزين**
Empagliflozine	"	**إمباغليفلوزين**

g- Inhibiteurs des α–glucosidases

ز- مثبطات α **جلوكوزيداز**

Acarbose	**(**DCI**)**	**أكاربوز**

(DCI) Dénomination Commune Internationale (ت-د-م) التسمية الدولية المشتركة

الوحدات التكميلية	وحدة الكمية حسب المواصفة	رسم الاستيراد	نوع البضائع	ترميز حسب النظام المنسق				
			بن، وإن كان محمصا، أو منزوعا منه الكافيين؛ قشور وغلالات من بن؛ أبدال بن محتوية على بن بأية نسبة كانت .	**09.01**				
			- بن غير محمص :					
-	كلغ	2,5	- - غير منزوع منه الكافيين.....		0901.11	00	00	1
-	كلغ	2,5	- - منزوع منه الكافيين.....		0901.12	00	00	1
			.....					
			.....					
			غدد وغيرها من أعضاء معدة للعلاج العضوي، مجففة، وإن كانت مسحوقة؛ خلاصات من غدد أو من أعضاء أخر أو من إفرازاتها، معدة للعلاج العضوي؛ كبدين (هيبارين) وأملاحه؛ مواد بشرية أو حيوانية أخر محضرة للاستعمال في الطب العلاجي أو الوقائي، غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر.	**30.01**				
-	كلغ	2,5	**- - خلاصات من غدد أو من أعضاء أخر أو من إفرازاتها.....**		**3001.20**	00	00	8
			- - غيرها		**3001.90**	00		
-	كلغ	2,5	- - - غدد وغيرها من أعضاء معدة للعلاج العضوي، مجففة، وإن كانت مسحوقة:				10	8
			- - - كبدين (هيبارين) و أملاحه:					
-	كلغ	2,5	- - - - هينوكسبارين.....				21	5
			- - - -				29	5
-	كلغ	2,5	غيرها.....					
			- - - قطع من العظام والأعضاء والأنسجة البشرية أو الحيوانية الحية أو المحفوظة ، صالحة للترقيع أو الزرع الدائم:					
			- - - -				31	8
-	كلغ	2,5	القرنية.....					
			- - - -				32	8
-	كلغ	2,5	النخاع.....					
-	كلغ	2,5	- - - - القلب.....				33	8
-	كلغ	2,5	- - - - الكلي.....				34	8

			- - - -					35	8		
-	كلغ	2,5	الكبد.....								
-	كلغ	2,5	- - - - غيرها.....					38	8		
-	كلغ	2,5	- - - غيرها					90	8		
			دم بشرى؛ دم حيواني محضر للاستعمال فى الطب العلاجي أو الوقائي أو للتشخيص الطبي؛ أمصال مضادة وغيرها من مكونات الدم والمنتجات المناعية وإن كانت معدلة، أو متحصلاً عليها بعمليات التقنية الحيوية؛ لقاحات، توكسينات، كائنات مجهرية مزروعة (باستثناء الخمائر) والمنتجات المماثلة ؛ مزارع للخلايا وإن كانت معدلة.	**30.02**							
			- أمصال مضـادة وغـيرها من مكونات الدم والمنتجات المناعية وإن كانت معدلة، أومتحصلاً عليها بعمليات التقنية الحيوية:								
			- - أمصال مضـادة وغـيرها من مكونات الدم		**3002.12**						
-	كلغ	2.5	- - - الإيموجلوبين، جلوبولين الدم، جلوبولين الأمصال				10	00	5		
-	كلغ	2.5	- - - أمصال عادية و أمصال اصطناعية.....				20	00	8		
			- - - غيرها:								
-	كلغ	2.5	- - - - من أصل حيواني.....				92	00	8		
			- - - - غيرها:				98				
-	كلغ	2.5	- - - - - مهيأة للبيع بالتجزئة					10	8		
-	كلغ	2.5	- - - - - غير مهيأة للبيع بالتجزئة.....					90	8		
			- - منتجات المناعية غير المخلوطة، غير مهيأة بجرعات محددة أو بأشكال أو أغلفة للبيع بالتجزئة		**3002.13**		00	00	8		
-	كلغ	2.5	**- - المنتجات المناعية المخلوطة، غير مهيأة في مقادير معايرة أو بأشكال أو في أغلفة للبيع بالتجزئة .....**		**3002.14**		00	00	8		
-	كلغ	2.5	**- - المنتجات المناعية المهيأة بجرعات محددة أو بأشكال أو أغلفة للبيع بالتجزئة**		**3002.15**		00	00	8		
			.....								
-	كلغ	2,5	**- لقاحات، توكسينات، كائنات مجهرية مزروعة (باستثناء الخمائر) والمنتجات المماثلة**								
			- - لـقاحات للطب البشرى.....		**3002.41**		00	00	8		
			- - لـقاحات للطب البـيطرى		**3002.42**						
-	كلغ	10	- - - لقاحات ضد الحمى القلاعية				10	00	8		
			- - - غيرها:								
-	كلغ	40	- - - - لقاحات مذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 1 من هذا الفصل				91	00	8		
-	كلغ	2,5	- - - - غيرها.....				99	00	8		
			- - غيرها		**3002.49**		00				
			- - - توكسينات :								
-	كلغ	2,5	- - - - ساكسوتوكسينات من اصل حيواني.....					11	8		
-	كلغ	2,5	- - - - ريسين.....					12	8		
-	كلغ	2,5	- - - - غيرها.....					19	8		
			- - - كائنات مجهرية مزروعة (باستثناء الخمائر) :								
-	كلغ	2,5	- - - - خمائر لبنية.....					21	8		
-	كلغ	2,5	- - - - غيرها.....					29	8		
-	كلغ	2,5	- - - الفيروسات البشرية أو الحيوانية أو النباتية ، وكذلك مضادات الفيروسات					30	8		
			- - - غيرها:								
-	كلغ	2,5	- - - - من أصل حيواني.....					91	8		
-	كلغ	2,5	- - - - غيرها.....					99	8		

				- مزارع للخلايا وإن كانت معدلة:					
8	00	00	**3002.51**	**- - منتجات علاج بالخلايا.....**		2,5	كلغ	-	
8	00	00	**3002.59**	**- - غيرها.....**		2,5	كلغ	-	
			3002.90	**- - غيرها**					
8	00	10		- - - دم بشرى.....		2,5	كلغ	-	
8	00	20		- - - دم حيواني محضر للاستعمال فى الطب العلاجي أو الوقائي أو للتشخيص الطبي.....		2,5	كلغ	-	
8	00	90		- - - غيرها.....		2,5	كلغ	-	
				أدوية (باستثناء الاصناف المذكورة في البنود 30.02 أو30.05 أو 30.06) مؤلفة من مكونين او اكثر مخلوطة فيما بينهـا للاستعمال في الطب العلاجي أو الوقائي، ولكن غير مهيـأة بمقادير معايرة أو بأشكال أو في أغلفة معدة للبيع بالتجزئة	**30.03**				
			3003.10	**- تحتوي على بنسلينات أو على مشتقاتها، ذات بنية حمض بنسليني، أو على ستربتومايسينات أو مشتقاتها**					
8	00	10		- - - للطب البيطري.....		10	كلغ	-	
		90		- - - غيرها:					
8	10			- - - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 2 أ من هذا الفصل.....		2,5	كلغ	-	
8	90			- - - - غيرها.....		17,5	كلغ	-	
			3003.20	**- غيرها، تحتوي على مضادات حيوية (أنتي بيوتيك)**					
8	00	10		- - - للطب البيطري.....		10	كلغ	-	
		90		- - - غيرها:					
8	10			- - - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 2 ب من هذا الفصل.....		2,5	كلغ	-	
8	90			- - - - غيرها.....		17,5	كلغ	-	
				- غيرها، تحتوى على هرمونات أو على منتجات أخر داخلة فى البند 29.37:					
			3003.31	**- - تحتوي على أنسولين**	00				
8	10			- - - المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 3 أ من هذا الفصل.....		2,5	كلغ	-	
8	90			- - - غيرها.....		10	كلغ	-	
			3003.39	**- - غيرها**					
8	00	10		- - - للطب البيطري.....		10	كلغ	-	
		80		- - - غيرها:					
8	10			- - - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية 3 ب أو 3 ج من هذا الفصل..		2,5	كلغ	-	
8	90			- - - - غيرها.....		17,5	كلغ	-	
				- غيرها، تحتوي على أشباه قلويات أو مشتقاتها:					
			3003.41	**- - تحتوي على الافيدرين أو أملاحه**					
8	00	10		- - - للطب البيطري		10	كلغ	-	
8	00	90		- - - غيرها		2,5	كلغ	-	
			3003.42	**- - تحتوي على السودوإيفيدرين (DCI) أو أملاحها**					
8	00	10		- - - للطب البيطري		10	كلغ	-	
8	00	90		- - - غيرها		17,5	كلغ	-	
			3003.43	**- - تحتوي نورإيفيدرين أو أملاحه**					
8	00	10		- - - للطب البيطري		10	كلغ	-	
8	00	90		- - - غيرها		2,5	كلغ	-	

			- - **غيرها**		**3003.49**					
8	00	10	- - - للطب البيطري	10	كلغ	-				
		90	- - - غيرها:							
8	10		- - - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 4 من هذا الفصل.....	2,5	كلغ	-				
8	90		- - - - غيرها.....	17,5	كلغ	-				
			- غيرها، تحتوي على المكونات الفعالة المضادة للملاريا المذكورة في ملاحظة البنود الفرعية (2) لهذا الفصل		**3003.60**					
8	00	10	- - - للطب البيطري	10	كلغ	-				
		80	- - - غيرها :							
8	10		- - - -							
			كلوروكين.....	17,5	كلغ	-				
8	90		- - - - غيرها.....	2,5	كلغ	-				
			- غيرها		**3003.90**					
8	00	10	- - - للطب البيطري	10	كلغ	-				
			- - - غيرها:							
8	00	94	- - - - أدوية مذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 6 من هذا الفصل.....	2,5	كلغ	-				
8	00	95	- - - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 5 من هذا الفصل.....	2,5	كلغ	-				
8	00	98	- - - غيرها	17,5	كلغ	-				
			أدوية (باستثناء الأصنـاف المذكورة في البنود 30.02 أو30.05 أو 30.06) مكونة من منتجـات مخلوطة أو غير مخلوطة معدة للاستعمال في الطب العلاجي أو الوقـائي،مهيأة بمقادير معايرة، بما فيها تلك المعدة لإعطائها عبر الجلد أو بأشكال أو في أغلفة معدة للبيع بالتجزئة					**30.04**		
			- تحتوي على بنسيلينات أوعلى مشتقاتهـا، ذات بنية حمض بنسلينى، أو على ستربتوميسينات أو مشتقاتها		**3004.10**	00				
8	10		- - - للطب البيطري	10	كلغ	-				
8	20		- - - غيرها، مضادات انقسام الخلايا الحية بما فيها المنتجات الخاصة بالعلاج ما قبل و ما بعد العمليات الجراحية في نطاق العلاج بالمواد الكيميائية أو بالأشعة	2,5	كلغ	-				
8	40		- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 2 أ (2 من هذا الفصل...	2,5	كلغ	-				
8	80		- - - غيرها	40	كلغ	-				
			- غيرها، تحتوي على مضادات حيوية		**3004.20**	00				
8	10		- - - للطب البيطري	10	كلغ	-				
8	20		- - - غيرها، مضادات انقسام الخلايا الحية بما فيها المنتجات الخاصة بالعلاج ما قبل و ما بعد العمليات الجراحية في نطاق العلاج بالمواد الكيميائية أو بالأشعة	2,5	كلغ	-				
8	50		- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 2 ب من هذا الفصل.....	2,5	كلغ	-				
8	60		- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 2 مكرر من هذا الفصل....	17,5	كلغ	-				
8	80		- - - غيرها	40	كلغ	-				
			- - غيرها، تحتوى على هرمونات أو على منتجات أخر داخلة فى البند 29.37:							
8	00		**- - تحتوي على أنسولين**		**3004.31**	00				
8	30		- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 3 أ من هذا الفصل.....	2,5	كلغ	-				
8	40		- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 3 مكرر أ من هذا الفصل..	10	كلغ	-				
8	80		- - - غيرها	40	كلغ	-				
			- - تحتوي على هرمونات القشرة فوق الكلوية، مشتقاتها أو نظائرها البنيوية		**3004.32**	00				

8	10			- - - للطب البيطري	10	كلغ	-
8	20			- - - غيرها، مضادات انقسام الخلايا الحية بما فيها المنتجات الخاصة بالعلاج ما قبل و ما بعد العمليات الجراحية في نطاق العلاج بالمواد الكيميائية أو بالأشعة	2,5	كلغ	-
8	60			- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 3 ب من هذا الفصل.....	2,5	كلغ	-
8	70			- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 3 مكرر ب من هذا الفصل	10	كلغ	-
8	80			- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 3 ثلاثي أ من هذا الفصل..	17,5	كلغ	-
8	90			- - - غيرها.....	40	كلغ	-
		00	**3004.39**	**- - غيرها:**			
8	10			- - - للطب البيطري	10	كلغ	-
8	20			- - - غيرها، مضادات انقسام الخلايا الحية بما فيها المنتجات الخاصة بالعلاج ما قبل و ما بعد العمليات الجراحية في نطاق العلاج بالمواد الكيميائية أو بالأشعة	2,5	كلغ	-
8	70			- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 3 ج من هذا الفصل.....	2,5	كلغ	-
8	80			- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 3 ثلاثي ب من هذا الفصل	17,5	كلغ	-
8	90			- - - غيرها.....	40	كلغ	-
				- غيرها، تحتوي على أشباه قلويات أو على مشتقاتها :			
		00	**3004.41**	**- - تحتوي على الافيدرين أو أملاحه**			
8	10			- - - للطب البيطري	10	كلغ	-
8	30			- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 4 مكرر من هذا الفصل....	10	كلغ	-
8	80			- - - غيرها	2,5	كلغ	-
		00	**3004.42**	**- - تحتوي على بسيودوإيفردين(DCI) أو أملاحه**			
8	10			- - - للطب البيطري	10	كلغ	-
8	80			- - - غيرها	17,5	كلغ	-
		00	**3004.43**	**- - تحتوي على نورايفردين أو أملاحه**			
8	10			- - - للطب البيطري	10	كلغ	-
8	80			- - - غيرها	2,5	كلغ	-
		00	**3004.49**	**- - غيرها**			
8	10			- - - للطب البيطري	10	كلغ	-
8	20			- - - غيرها، مضادات انقسام الخلايا الحية بما فيها المنتجات الخاصة بالعلاج ما قبل و ما بعد العمليات الجراحية في نطاق العلاج بالمواد الكيميائية أو بالأشعة	2,5	كلغ	-
8	35			- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 4 من هذا الفصل.....	2,5	كلغ	-
8	45			- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 4 ثلاثي من هذا الفصل...	17,5	كلغ	-
8	80			- - - غيرها.....	40	كلغ	-
		00	**3004.50**	**- غيرها، تحتوى على فيتامينات أو منتجات أخر مذكورة فى البند 29.36**			
8	10			- - - للطب البيطري	10	كلغ	-
				- - - غيرها:			
8	81			- - - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 5ج من هذا الفصل.....	2,5	كلغ	-
8	82			- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 5 مكرر ب من هذا الفصل	10	كلغ	-
8	89			- - - - غيرها	40	كلغ	-
		00	**3004.60**	**- غيرها، تحتوي على المواد الفعالة المضادة للملاريا المذكورة في ملاحظة البنود الفرعية (2) لهذا الفصل**			

8	10			- - - للطب البيطري	10	كلغ	-		
				- - - غيرها :					
8	40			- - - - كلوروكين.....	40	كلغ	-		
8	80			- - - - غيرها.....	2,5	كلغ	-		
		00	**3004.90**	**- غيرها**					
8	10			- - - للطب البيطري	10	كلغ	-		
8	20			- - - غيرها، مضادات انقسام الخلايا الحية بما فيها المنتجات الخاصة بالعلاج ما قبل و ما بعد العمليات الجراحية في نطاق العلاج بالمواد الكيميائية أو بالأشعة	2,5	كلغ	-		
8	70			- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 5 أ أو 5 ب أو 5 د من هذا الفصل.....	2,5	كلغ	-		
8	75			- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 5 مكرر أ من هذا الفصل	10	كلغ	-		
8	80			- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 5 ثلاثي من هذا الفصل...	17,5	كلغ	-		
8	90			- - - غيرها	40	كلغ	-		
			30.05	**حشو، شاش (غزى)، أربطة وأصناف مماثلة (مثل الضمادات واللصاقات و الكمادات)، مشربة أو مغطاة بمواد صيدلة أومهيأة للبيع بالتجزئة، لاستعمالات طبية أو جراحية أو لطب الأسنان أو البيطرة**						
			3005.10	**- ضمادات لاصقة وغيرها من أصناف ذات طبقة لاصقة**					
		10		- - - مشربة أو مطلية بالمواد الصيدلية (بما في ذلك الرقع الملصقة على الأدمة أو "باتش"):					
8	10			- - - - اللصاقات	2,5	كلغ	-		
8	90			- - - - غيرها	2,5	كلغ	-		
		90		- - - غيرها:					
8	11			- - - - حشو.....	40	كلغ	-		
8	12			- - - - شاش (غزى)	40	كلغ	-		
8	19			- - - - غيرها	40	كلغ	-		
			3005.90	**- غيرها**					
8	00	10		- - - مشربة أو مطلية بالمواد الصيدلية.....	40	كلغ	-		
		90		- - - غيرها:					
8	11			- - - - حشو	40	كلغ	-		
8	12			- - - - شاش (غزى)	40	كلغ	-		
8	13			- - - - الأربطة المجصصة	2,5	كلغ	-		
8	19			- - - - غيرها	40	كلغ	-		
			30.06	**محضرات، وأصناف صيدلة، مذكورة في الملاحظة (4) من هذا الفصل**					
			3006.10	**- خيوط جراحية معقمة، أربطة معقمة مماثلة لخياطة الجروح (بما في ذلك الخيوط القابلة للإمتصاص المعقمة المستعملة في الجراحة أو طب الأسنان)، اللواصق المعقمة للأنسجة العضوية المستعملة في الجراحة لإغلاق الجروح، الرقائق و الفتائل المعقمة، موقفات النزيف المعقمة الخاصة المستعملة في الجراحة أو طب الأسنان، حواجز ضد الإلتحام معقمة المستعملة في الجراحة أو طب الأسنان**					
8	00	10		- - - خيوط جراحية معقمة.....	40	كلغ	-		
8	00	50		- - - أربطة معقمة مماثلة لخياطة الجروح (بما في ذلك الخيوط القابلة للإمتصاص المعقمة المستعملة في الجراحة أو طب الأسنان).....	40	كلغ	-		
8	00	80		- - - غيرها.....	2,5	كلغ	-		
			3006.30	**- محضرات معتمة للفحص بالأشعة السينية ؛ مواد كاشفة تعطى للمرضى للتشخيص الطبي**					
8	00	10		- - - محضرات معتمة للفحص بالأشعة السينية.....	2,5	كلغ	-		

8	00	20			- - - مواد كاشفة تعطى للمرضى للتشخيص الطبي.....	2,5	كلغ	-
				3006.40	**- أسمنت وغيره من منتجـات مستعملة في حشو الأسنان؛ أسمنت لترميم العظام**			
8	00	10			- - - أسمنت وغيره من منتجـات مستعملة في حشو الأسنان	2,5	كلغ	-
8	00	20			- - - أسمنت لترميم العظام.....	2,5	كلغ	-
8	00	00		**3006.50**	**- الحقائب و العلب المعدة للإسعاف الأولي .....**	2,5	كلغ	-
				3006.60	**- محضرات كيميائية لمنع الحمل أساسها الهرمونـات أو المنتجات الأخر الداخلة في البند 29.37 أو المبيدات المنوية**			
8	00	10			- - - محضرات كيميائية لمنع الحمل أساسها الهرمونـات	2,5	كلغ	-
8	00	90			- - - غيرها.....	2,5	كلغ	-
8	00	00		**3006.70**	**- محضرات مقدمة بشكل هلام، معدة للاستعمال في الطب البشري أو الطب البيطري كمادة مزيتة لبعض أجزاء الجسم أثناء العمليات الجراحية أو الفحوصات الطبية أو كعامل ربط بين الجسم و الأدوات الطبية .....**	2,5	كلغ	-
					- غيرها:			
8	00	00		**3006.91**	**- - الأدوات المعدة للاستعمال في الفتحات الجراحية (المفاغرة).....**	2,5	كلغ	-
8	00	00		**3006.92**	**- - نفايا محضرات الصيدلة.....**	2,5	كلغ	-
				3006.93	**- - الأدوية الوهمية ومجموعات التجارب السريرية القائمة على التعمية (أو التعمية المزدوجة) المعدة لتجربة سريرية معترف بها ، مقدمة في شكل جرعات**			
8	00	10			- - - أدوية وهمية.....	2,5	كلغ	-
8	00	20			- - - مجموعات التجارب السريرية	2,5	كلغ	-
					.....			
				34.02	عوامل عضوية ذات نشاط سطحي (عدا الصـابون)؛ محضرات غواسل، ومحضرات غسيل (بما فيهـا محضرات الغسيل المساعدة) ومحضرات تنظيف، وإن احتوت على صـابون، عدا تلك الداخلة في البند 34.01			
					.....			
				3402.90	- غيرها			
					- - - محضرات غواسل:			
					.....			
					.			
					.....			
					.....			
		17			**- - - - غيـرهـا:**			
					.....			
8	90				.....			
8	00	80			- - - محضرات تنظيف.....	40	كلغ	-
		90			.....			
					.....			
				40.16	**مصنوعات أخر من مطاط مبركن غير مقسى**			
					.....			
	00			**4016.93**	- - حلقات وفواصل (جوانات)			
8	10				--- دائرية من الأصناف المستعملة في صناعة مرشحات العربات، ذات قطر أقصاه 160 مم.....	17،5	كلغ	-
8	90				--- غيرها.....	40	كلغ	-
					.....			
8	00	00		4016.94	.....			
				48.10	**ورق وورق مقوى، مطلي على وجه واحد أو وجهين بالكاولين (غضار صيني) أو بمواد غير عضوية أخر، بدون أي مواد طلاء أخر، بمادة رابطة أو بدونها، وإن كان ملون السطح أو مزخرف السطح أو مطبوعا، بشكل لفات أو صفائح مستطيلة أو مربعة، بأي قياس كان**			
					.....			

			- ورق وورق مقوى اخر :		**4810.92**				
			- - متعدد الطبقات			00			
-	كلغ	10	- - - ورق دوبليكس.....				10	5	
-	كلغ	17,5	- - - غيرها				90	5	
			.....		**4810.99**	00	00	5	
			.....						
			ورق وورق مقوى وحشو السيليولوز وطبقات من ألياف سيليولوزية، مطلية أو مشربة أو مغطاة، أو ملونة السطح أو مزخرفة السطح أو مطبوعة، بشكل لفات أو صفائح، مستطيلة أو مربعة، بأي قياس كان، عداالاصناف الداخلة في البنود 48.03 و 48.09 و 48.11	**48.11**					
			.....						
			- - غيرها		**4811.59**	00			
			.....						
			- - - - ورق مشرب براتنجات أكريليكية أو فينولية بسمك لا يتجاوز 1مم، معد على بكرات ذات قطر يتراوح بين 370 و 1100 مم و ذات ارتفاع				80	5	
-	كلغ	2,5	يتراوح بين 100 و 1100 مم						
-	كلغ	17,5	- - - - غيره بما في ذلك ورق لنقل الرسم المشرب				99	5	
			.....						
			.....		4811.60				
			أجهزة طرد مركزي، بما فيها أجهزة التجفيف بالطردالمركزي؛ آلات وأجهزة ترشيح أو تنقية السوائل أو الغازات	**84.21**					
			.....						
			- - غيرها		**8421.99**				
			.....						
			- - - - لمحركات العربات :			21			
-	كلغ	17,5	- - - - - قاعدة من معادن عادية على شكل أسطواني بسمك يتراوح بين 2,5 مم و 4 مم و بقطر خارجي يتجاوز 95 مم.....				10	7	
-	**كلغ**	**17,5**	**- - - - - غيرها، من لدائن.....**				**20**	**7**	
-	**كلغ**	**40**	**- - - - - غيرها.....**				**90**	**7**	
			.....			29	00	7	
			- - - آلات ترشيخ أو تنقية الغازات:						
			- - - - لمحركات العربات:			**91**			
-	**كلغ**	**17,5**	**- - - - - غيرها، من لدائن.....**				**10**	7	
-	**كلغ**	**40**	**- - - - - غيرها.....**				**90**	7	
			.....			**00**	**98**	7	
			.....						
			آلات وأجهزة كهربائية ذات وظائف قائمة بذاتها، غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر من هذا الفصل	**85.43**					
			.....						
			.....						
			.....		**8543.30**	00	00	7	
-	كلغ	40	**- سجائر إلكترونية وأجهزة كهربائية شخصية مماثلة للتدخين.....**		**8543.40**	00	00	7	
			.....		**8543.70**				
			.....						

الضرائب الداخلية على الاستهلاك

المادة 5

I- ابتداء من فاتح يناير2023، تغير أو تتمم على النحو التالي أحكام **الفصول** الأول و9 **و10** من الظهير الشريف بمثابـــة قانـــون رقم 1.77.340 الصادر في 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) بتحديد المقادير المطبقة على البضائع والمصوغات المفروضة عليها ضريبة الاستهلاك الداخلي وكذا المقتضيات الخاصة بهذه البضائع والمصوغات، كما تم تغييره و تتميمه:

الفصل الأول - تكلف إدارة الجمارك ..... التراب الخاضع:

1- أنواع الليمونادا .....

.....

.....

8 - التبغ المصنع ؛

9 - سوائل تعبئة أو إعادة تعبئة الأجهزة الالكترونية المسماة "السجائر الالكترونية" و الأجهزة المماثلة، و كذا ملحقات تبغ الشيشـــــة أو الاركيـــله (معسل بدون تبغ) ؛

.....

13- البطاريات المخصصة للمركبات؛

14- المنتجات المحتوية على السكر.

الفصل 9 - تحدد وفقا للجداول أ- ت – ح- ط- ظ- ع- ف- ص-**ض** بعده..... والمفصلة في هذا الفصل :

أ).....

ت) المكوس الداخلية على الاستهلاك المفروضة على بعض منتجات الطاقة والزفت.

بيـان المنتجـــات	وحدة التحصيل	المقادير (بالدراهيم)
الزيوت الخام.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
- محضرات غير مذكورة .....و تكون هذه الزيوت العنصر الأساسي فيها.....	.....	.....
- غاز البترول ومواد الهيدروكاربور الغازية الأخرى :		
- - على حالتها السائلة:		
- - - غاز طبيعي.....	100 كلغ	0,00
- - - غيرها.....	كذلك	4,60
- - على حالتها الغازية:		
- - - غازطبيعي.....	1000م^3	0,00
- - - غيرها.....	كذلك	2,00

- وقود ممتاز من NGP 27-07	.....	.....
.....	.....	.....

ح).....

.....

ظ) الضرائب الداخلية على الاستهلاك المفروضة على سوائل تعبئة أو إعادة تعبئة الأجهزة الالكترونية المسماة "السجائر الالكترونية" و الأجهزة المماثلة و كذا ملحقات تبغ الشيشـــــة أو الاركيـــله (معسل بدون تبغ) :

بيـان المنتجـات	وحدة التحصيل	المقادير بالدرهم
I-سوائل تعبئة أو إعادة تعبئة الأجهزة الالكترونية المسماة "السجائر الالكترونية" و الأجهزة المماثلة:		
أ)	**.....**	**.....**
ب)	**.....**	**.....**
II - ملحقات تبغ الشيشـــــة أو الاركيـــله (معسل بدون تبغ)	1 كيلوغرام	675

.....

ص) .....

.....

ض) الضرائب الداخلية على الاستهلاك المطبقة على المنتجات المحتوية على السكر:

بيان المنتجات	السكر المضاف بـ غرام/100غرام أو بـ غرام/100مل	وحدة التحصيل	المقادير بالدرهم
1 - **بسكويت**.....	نسبة تفوق 50	100 كلغ	70
2 - **حلويات**.....	نسبة تفوق 70	كذلك	300
3 - **شوكولاتة** :			
-- كتل وألواح و مسحوق الشوكولاتة.....	نسبة تفوق **50**	100كلغ	200
--غيرها (محشوة وعجينة الدهن).....	نسبة تفوق **60**	كذلك	150
4 - **منتجات الألبان:**			
-- لبن رائب "زبادي" مهيئ على شكل مشروب	نسبة تفوق 10	100 كلغ	40
-- حلوى لبنية.....	نسبة تفوق 20	كذلك	40
-- حليب مركز.....	نسبة تفوق 50	كذلك	40
5 - **مربى و خبيص (مرملاد)**.....	نسبة تفوق 60	100 كلغ	50
6 - مشروبات محضرة من الماء و عصير الفواكه أو مركز عصير			

الفواكه والتي تحتوي على نسبة عشرة بالمئة (10%) أو أكثر من عصير الفواكه أو ما يعادلها من العصير المركز، باستثناء المشروبات المذكورة في ه) من 1 من الجدول أ).....	نسبة تفوق 9	100 كلغ	12,5

الفصل 10 – لا يمكن أن تعرض للاستهلاك المشروبات والمشروبات المرتكزة على الكحول وكذا التبغ المصنع، المبينة في الجداول أ- و ط- و ض-6 من الفصل 9 أعلاه، ..... أي طريقة أخرى تقوم مقامها.

II- ابتداء من فاتـــــح ينـاير2023، تنسخ ب) من 1 من الجدول أ) من الفصل 9 من الظهير الشريف بمثابـــة قانــون رقم 1.77.340 بتاريخ 25 شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) بتحديد المقادير المطبقة على البضائع والمصوغات المفروضة عليها ضريبة الاستهلاك الداخلي وكذا المقتضيات الخاصة بهذه البضائع والمصوغات كما وقع تغييره وتتميمه.

III- **(حذف البند)**

I.-ابتداء من فاتح يناير 2023، تغير وتتمم أحكام المواد4.....و6 **و10** و13.....و42 المكررة **و46** و47..... و64 **وII-65** و66-I ..... و86 **و89 و91** و99 و124 **و125-III** و139-VI ..... و179-II **و183 – باء** و184 و191 و194 **و207 المكررة** و222 ..... و247 ..... و268 (**XXXIII و XXXV و**XXXVII و XXXVIII و XXXIX و**XXXX**) ..... كما تم تغييرها وتتميمها:

المادة 6.- الإعفاءات

I.- الإعفاءات الدائمة من الضريبة

.....

باء- (تنسخ)

جيم - الإعفاءات الدائمة من الضريبة المحجوزة في المنبع

تعفى من الضريبة على الشركات المحجوزة في المنبع:

1°- عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها التالية:

- الربائح.....

.....

..... الظهير الشريف رقم 1.95.1 بتاريخ 24 من شعبان 1415 (26 يناير 1995)؛

- الربائح وغيرها من عوائد المساهمة المماثلة ذات مصدر أجنبي المدفوعة أو الموضوعة رهن الإشارة أو المقيدة في حساب أشخاص غير مقيمين من قبل الشركات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، باستثناء **مؤسسات الائتمان ومقاولات التأمين وإعادة التأمين** المشار إليها في البندين1 و2 من المادة 4 من المرسوم بقانون رقم 2.20.665 الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء، كما تمت المصادقة عليه بموجب القانون رقم 70.20 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.102 بتاريخ 16 من جمادى الأولى 1442 (31 ديسمبر 2020)؛

- الأرباح .....

.....

..... الطائرات المخصصة للنقل الدولي.

دال - (تنسخ)

II.- الإعفاءات المؤقتة من الضريبة

.....

باء -الإعفاءات المؤقتة

.....

.....

.....

.....المادتين 186 و208 أدناه.

6°- تستفيد شركات الخدمات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء"، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، باستثناء **مؤسسات الائتمان ومقاولات التأمين وإعادة التأمين** المشار إليها في البندين 1 و 2 من المادة 4 من المرسوم بقانون رقم 2.20.665 السالف الذكر من الإعفاء من مجموع الضريبة على الشركات طوال مدة خمس (5) سنوات محاسبية متتالية تبتدئ من السنة المحاسبية الأولى التي تم فيها الحصول على الصفة المذكورة.

غير أنه يتوقف تطبيق هذا الإعفاء عند انقضاء الستين (60) شهرا الأولى الموالية لتاريخ تأسيس الشركات المعنية.

7°- تستفيد الشركات .....

المادة 10.- التكاليف القابلة للخصم

تشمل التكاليف القابلة للخصم حسب مدلول المادة 8 أعلاه:

I.- .....

II.- .....

III.- التكاليف غير الجارية المتكونة من:

ألف -.....

باء- .....

جيم-.....

1°-.....

..... السنة الأولى لتملك السلع المذكورة.

2° - مخصصات مؤن الاستثمار المكونة من لدن شركات الخدمات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء"

مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في البند XXXVII- واو من المادة 247 أدناه، تكون مؤن الاستثمار من لدن شركات الخدمات التي تستفيد من النظام الجبائي المنصوص عليه في المادة 6 أعلاه لفائدة "القطب المالي للدار البيضاء"، في حدود 25% من الربح الخاضع للضريبة بعد ترحيل العجز وقبل مباشرة الضريبة قصد إنجاز استثمار في سندات مساهمة شريطة:

- **أن يتم إنجاز هذا الاستثمار خلال السنة المحاسبية الموالية لسنة تكوين المؤن السالفة الذكر في سندات مساهمة.**
- **أن يتم الاحتفاظ بالسندات المقتناة لمدة لا تقل عن أربع (4) سنوات ابتداء من تاريخ اقتنائها.**

ويجب أن تدلي الشركة المعنية لإدارة الضرائب ببيان وفق نموذج تعده الإدارة يكون مرفقا بالإقرار بالحصيلة المفروضة عليها الضريبة المنصوص عليه في المادة I-20 أدناه.

كما يجب أن تدرج مؤونة الاستثمار في خصوم الموازنة تحت عنوان خاص يبرز عن كل سنة محاسبية مبلغ كل مخصص.

يعاد إدراج المؤونة أو قسط المؤونة غير المستعمل للغرض المعد له داخل الأجل المشار إليه أعلاه من طرف الشركة أو تلقائيا من طرف الإدارة بدون اللجوء إلى مساطر تصحيح الأساس المفروض عليه الضريبة، وذلك برسم سنة تكوين هذه المؤونة.

المادة 19.- سعر الضريبة

I.- السعر العادي للضريبة

مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في البند XXXVII-ألف من المادة 247 أدناه، يحدد سعر الضريبة على الشركات كما يلي:

ألف- 20%؛

باء- 35%، فيما يخص الشركات التي يساوي أو يفوق ربحها الصافي مائة مليون (100 000 000) درهم، **باستثناء:**

1) **شركات الخدمات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" التي تستفيد من النظام الجبائي المنصوص عليه في المادة 6 أعلاه؛**

2) **الشركات التي تزاول أنشطتها في مناطق التسريع الصناعي المنصوص عليها في المادة 6 (II-باء-8°) أعلاه؛**

3) **الشركات المحدثة ابتداء من فاتح يناير 2023، باستثناء المؤسسات والمقاولات العمومية والشركات التابعة لها طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، التي تلتزم في إطار اتفاقية مبرمة مع الدولة باستثمار مبلغ لا يقل عن مليار وخمسمائة مليون (1 500 000 000) درهم، خلال مدة خمس (5) سنوات ابتداء من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية.**

ويطبق هذا الاستثناء شريطة:

- **أن تستثمر الشركات المعنية المبلغ المذكور في المستعقرات المجسدة؛**

- **أن تحتفظ بهذه المستعقرات لمدة لا تقل عن عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ اقتنائها.**

ويجب أن تدلي لإدارة الضرائب ببيان يتضمن لاسيما المبلغ الإجمالي المستثمر برسم كل سنة وطبيعة المستعقرات المتعلقة بالنشاط المستثمر فيه وكذا تاريخ اقتنائها وثمنها، وذلك وفق نموذج تعده الإدارة يكون مرفقا بالإقرار بالحصيلة المفروضة عليها الضريبة المنصوص عليه في المادة I-20 أدناه.

كما يجب أن ترفق نسخة من الاتفاقية بالإقرار بالحصيلة المفروضة عليها الضريبة برسم السنة المحاسبية الأولى التي تم خلالها إبرام هذه الاتفاقية.

غير أنه عندما يقل الربح الصافي .....

.....

.....

IV.- أسعار الضريبة المحجوزة في المنبع

تحدد أسعار الضريبة على الشركات المحجوزة في المنبع كما يلي:

ألف- **5% من مبلغ المكافآت المشار إليها في المادة 15 المكررة أعلاه، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، المخولة للأشخاص الاعتباريين الخاضعين للضريبة على الشركات و المؤداة من طرف الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية والشركات التابعة لها؛**

باء 10% -من:

- .....

- مبلغ ..... البند XXXVII-"جيم" من المادة 247 أدناه؛

- ~~مبلغ المكافآت المشار إليها في المادة 15 المكررة أعلاه، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، المخولة للأشخاص الاعتباريين الخاضعين للضريبة على الشركات؛~~

جيم- 20%.....

المادة 28.- خصوم من مجموع الدخل الخاضع للضريبة

يخصم من مجموع الدخل ..... المادة 25 أعلاه:

I .- .....

II .-.....

III.- ألف- في حدود 10% من.....

..... إلى المستحقين ابتداء من بلوغهم **خمسة وأربعين** سنة كاملة من العمر.

إذا كان الخاضع للضريبة .....

..... الأقساط أو الاشتراكات المذكورة.

إذا انتهت مدة العقد .....

..... المادة 73 - I أدناه وبعد طرح نسبة قدرها **70% من المبلغ الذي يساوي أو يقل عن 168.000درهم و 40% لما زاد عن ذلك** وتنجيم المبلغ على مدة لا تتجاوز أربع سنوات.

ويخضع المدين ..... المادة 200 أدناه.

عندما يقوم المؤمن له باسترداد اشتراكاته قبل انتهاء مدة ثماني(8) سنوات أو قبل بلوغه سن **الخمسة وأربعين**، تفرض الضريبة على مجموع مبلغ الاسترداد عن ..... المعني بالأمر وفق السعر المنصوص عليه في المادة 73(II-**جيم-5°**) أدناه، من غير أي طرح، وذلك دون الإخلال ..... المادة 200 أدناه.

وتعتبر التسبيقات التي يستفيد منها المؤمن له قبل انتهاء مدة العقد أو قبل بلوغه سن **الخمسة وأربعين**، بمثابة استرداد خاضع للضريبة كما هو منصوص عليه أعلاه.

يجب على مستحق.....

المادة 40.-I –يخضع الأشخاص.....

..... أو نشاط.

غير أنه عندما يفوق رقم الأعمال السنوي برسم الخدمات المقدمة لفائدة نفس الزبون مبلغ **ثمانين ألف (80.000)** درهم، ..... المنصوص عليه في المادة 73 (II - زاي-**8°**) أدناه."

المادة 42 المكررة.- تحديد أساس فرض الضريبة

يخضع الأشخاص .....

..... المادة 73-III أدناه، على رقم الأعمال السنوي المحصل عليه.

غير أنه عندما يفوق ..... الزبون مبلغ **ثمانين ألف (80.000) درهم**، يخضع ما زاد عن هذا المبلغ .....

..... المنصوص عليه في المادة 73 (II- زاي-**8°**) أدناه.

يظل صافي زائد .....

المادة 46.- تعريف الدخول الفلاحية

تعتبر دخولا فلاحية، .....

..... وسائل صناعية.

ويعتبر كإنتاج حيواني حسب مدلول هذه المدونة، الإنتاج المتعلق بتربية **النحل** والدواجن والأبقار .....

(الباقي لا تغيير فيه)

المادة 57.- الإعفاءات

تعفى من الضريبة على الدخل:

.....

.....

24°-الامتيازات ..... هذا الإعفاء؛

25°- الوهبات المسلمة مباشرة إلى المستفيدين منها من غير أن يتدخل المشغل في ذلك.

المادة 58.- تحديد الدخل الإجمالي المفروضة عليه الضريبة

I.-.....

II .- حالات خاصة:

ألف -الوهبات

تحجز الضريبة المستحقة على الوهبات **في المنبع إذا** تسلمها المشغل من المتعامل معهم أو تولى جمعها، **وفي هذه الحالة** وجب أن يقوم بحجز الضريبة المستحقة من مجموع مبلغ الوهبات ومبلغ الأجرة التي تضاف إليها إن اقتضى الحال.

~~2° إذا سلمت الوهبات إلى المستفيدين منها مباشرة من غير أن يتدخل المشغل في ذلك، قدر المبلغ المفروضة عليه الضريبة منها بصورة جزافية على أساس النسبة المعمول بها عموما وفق الأعراف المحلية؛~~

~~3° إذا أضيفت الوهبات إلى أجرة ثابتة، باشر المشغل الحجز المنصوص عليه أعلاه، فإن تعذر عليه القيام بذلك لكونه لا يدفع أجرة ثابتة إلى مستخدمه وجب على هذا الأخير أن يسلمه مبلغ الضريبة المستحقة على الوهبات التي قبضها ويتعين على المشغل أن يدفع المبلغ المذكور إلى الخزينة في آن واحد مع مبالغ الضريبة المحجوزة المتعلقة بالمبالغ التي دفعها بنفسه إلى مستخدمه؛~~

~~4° في حالة امتناع المستفيد من الوهبات تسليم المشغل مبلغ الضريبة المستحقة عليها يظل هذا الأخير مسؤولا شخصيا عن دفع مبلغ الضريبة إلى الخزينة وله أن يرجع على المستخدم المعني لاسترداد مجموع المبالغ التي يكون قد دفعها.~~

باء-.....

.....

جيم-المكافآت والتعويضات الطارئة أو غير الطارئة

تحجز في المنبع **بالسعرين** المنصوص **عليهما حسب الحالة في الفقرتين 1° أو 2°** من المادة 73 (II – "زاي") أدناه الضريبة المستحقة على المكافآت والتعويضات الطارئة وغير الطارئة التي تفرض عليها الضريبة بموجب المادة 56 أعلاه وتدفعها منشآت أو هيئات إلى أشخاص ليسوا من مأجوريها.

تحجز الضريبة المستحقة في المنبع بالسعرين المشار إليهما **في الفقرة السابقة** من المبلغ الإجمالي للمكافآت .....في المادة I-174 أدناه.

لا يعفي الحجز في المنبع **بالسعر المنصوص عليه في الفقرة 1° من المادة 73 (II – "زاي") أدناه** من الإدلاء بالإقرار المنصوص عليه في المادة 82 أدناه.

المادة 59.- الخصوم

تخصم ..... المادة 57 أعلاه:

I-المصاريف المرتبطة بالوظيفة أو العمل مقدرة بالنسب الجزافية التالية :

ألف-35% فيما يتعلق بالأشخاص غير المنتمين إلى الفئات المهنية المشار إليها في "باء" و "جيم" بعده، الذين **لا يتجاوز** دخلهم الإجمالي السنوي المفروضة عليه الضريبة.....

.....

المادة 63.- الإعفاءات

يعفى من الضريبة:

I .- (ينسخ)

II. - ألف .....

باء - دون الإخلال بتطبيق أحكام المادة 144-II-2° أدناه، الربح المحصل عليه من تفويت عقار أو جزء من عقار مخصص للسكن الرئيسي منذ **خمس (5) سنوات** على الأقل في تاريخ التفويت المذكور من طرف مالكه أو أعضاء الشركات ذات الغرض العقاري المعتبرة ضريبيا شفافة وفقا لما ورد في المادة 3 - 3° أعلاه.

ويعتبر كسكن رئيسي ما لم يتم تأجيره أو تخصيصه لغرض مهني:

- **السكن الوحيد الذي يملكه الشخص المعني؛**
- **السكن الذي يختاره الشخص المعني كسكن رئيسي بناء على طلب منه إذا كان يمتلك عدة مساكن؛**
- **السكن الذي يحتفظ به المغاربة المقيمين بالخارج كسكن لهم بالمغرب أو الذي يشغله مجانا أزواجهم أو أصولهم أو فروعهم من عمود النسب المباشر من الدرجة الأولى.**

ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يستفيد الشخص المعني من نفس الإعفاء أكثر من مرة واحدة خلال الخمس (5) سنوات السالفة الذكر.

غير أن مدة أقصاها سنة.....

..... مساحته المغطاة خمس (5) مرات.

جيم- الربح المحصل .....

دال - الربح المحصل ..... والذي **يخصصه** مالكه **للسكنى الرئيسية** منذ .....

المادة 65.- II.- يضاف إلى ثمن التملك .....

.....

..... من لدن الطرفين أو أحدهما.

في حالة فرض الضريبة بصورة تلقائية، **يحدد الأساس المفروضة عليه الضريبة بالاستناد إلى المعلومات والمعطيات المتوفرة لدى الإدارة، وفي غياب هذه المعلومات والمعطيات** يساوي الأساس المفروضة عليه الضريبة ثمن التفويت مطروحة منه نسبة 20%.

المادة73.- سعر الضريبة

I .-.....

II .- أسعار خاصة

يحدد سعر .....

باء- 10% :

1°- .....

.....

7°- فيما يخص مبلغ عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها المبينة في المادة 13 أعلاه، مع مراعاة أحكام البند XXXVII-جيم من المادة 247 أدناه؛

8°- فيما يخص المكافآت المشار إليها في المادة 15 المكررة أعلاه، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، المخولة للأشخاص الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة.

جيم 15%- فيما يخص:

1°- .....

.....

4°- المبلغ..... (120.000) درهم؛

~~5°- المكافآت المشار إليها في المادة 15 المكررة أعلاه، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، المخولة للأشخاص الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة.~~

5°- المبلغ الإجمالي لاسترداد الاشتراكات والأقساط قبل انتهاء مدة ثماني (8) سنوات أو قبل بلوغ سن الخمسة و أربعين، المنصوص عليه في المادة III-28 - ألف أعلاه.

دال- (ينسخ)

واو-20%:

1° -.....

.....

5°- ..... المنشأ الأجنبي؛

6° - فيما يخص الأرباح العقارية الصافية المحصل عليها أو المثبتة المنصوص عليها في المادة II-61 أعلاه~~باستثناء تلك المنصوص عليها في "زاي" 7° أدناه~~، مع مراعاة أحكام المادة 144- II -1° أدناه؛

7°- (ينسخ)

9°- فيما يخص المرتبات والمكافآت والأجور الإجمالية المدفوعة للأجراء الذين يشغلون مناصب عمل لحساب الشركات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء"، وفق النصوص التشريعية و التنظيمية الجاري بها العمل، باستثناء **مؤسسات الائتمان ومقاولات التأمين وإعادة التأمين** المشار إليها في البندين1 و2 من المادة 4 من المرسوم بقانون رقم 2.20.665 السالف الذكر، وذلك لمدة أقصاها عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ توليهم لمهامهم.

غير أنه بإمكان الأجراء ..... . II-40 أعلاه.

زاي -30 % :

1°- ° فيما يخص المكافآت ..... لا ينتمون لمستخدمي المشغل الدائمين **غير المشار إليهم في الفقرة 2° بعده؛**

2°- فيما يخص الأتعاب والمكافآت المدفوعة إلى الأطباء غير الخاضعين للرسم المهني الذين يقومون بأعمال طبية أو جراحية في المصحات والمؤسسات المعتبرة في حكمها والمكافآت والتعويضات التي تدفعها مؤسسات التعليم أو التكوين المهني العامة أو الخاصة لفائدة مدرسين لا ينتمون إلى مستخدميها الدائمين، المنصوص عليها في المادة 58 أعلاه؛

3°- فيما يخص الحاصلات .....

.....

7°- (ينسخ)

~~**8°- فيما يخص المبلغ الإجمالي لاسترداد الاشتراكات والأقساط قبل انتهاء مدة ثماني (8) سنوات أو قبل بلوغ سن الخمسين، المنصوص عليه في المادة 28-III ـ ألف أعلاه؛**~~

8°- فيما يخص ما زاد عن مبلغ رقم الأعمال المشار إليه في المادة 45 المكررة-II أعلاه.

-III.....

.....تنظيمي.

تبرئ الاقتطاعات بالأسعار المحددة في "باء" (1° و6° و7°) و "جيم"(1° و2°) و "واو" .....و "زاي" **(2°** و3° ~~**و7°**~~ و**8°** ~~**و9°**~~) من البند II والبند III أعلاه من الضريبة على الدخل.

المادة 82 المكررة ثلاث مرات. I.- يجب على الخاضع للضريبة .....

.....

7°-..... II-41 – باء أعلاه، إن اقتضى الحال؛

8°- مبلغ رقم ..... والذي يفوق **ثمانين ألف (80.000) درهم.**"

المادة 89.- العمليات المفروضة عليها الضريبة وجوبا

I-تخضع للضريبة على القيمة المضافة :

1°-.....

.....

.....

12°- العمليات التي ينجزها كل شخص ذاتي أو اعتباري **في نطاق مزاولة مهنة من المهن التالية :**

.....

.....

(الباقي لا تغيير فيه)

المادة 91.- الإعفاء دون الحق في الخصم

تعفى من الضريبة على القيمة المضافة:

I-.....

.....

II– .....

3°- البيوع والخدمات التي ينجزها الأشخاص الذاتيون من الصناع و مقدمي الخدمات الذين يساوي رقم أعمالهم السنوي أو يقل عن خمسمائة ألف(500.000) **درهم.**

غير أنه إذا أصبح.....

(الباقي لا تغيير فيه)

المادة 125.- تخصيص حصيلة الضريبة والتدابير الانتقالية

I-.....

II-.....

.....

III-المبالغ التي يقبضها، ابتداء من فاتح يناير من سنة فرض الضريبة **أو الإعفاء منها**، الخاضعون للضريبة بأسعار 7% و 10%و 14% و 20% **أو المستفيدون من الإعفاء** ابتداء من التاريخ المذكور ثمنا لبيوع أو أشغال أو خدمات منجزة كلها ومحررة فاتورات في شأنها قبل التاريخ المذكور، تخضع بصورة انتقالية واستثناء من أحكام المادة 95 أعلاه، للنظام الضريبي الجاري به العمل في تاريخ إنجاز العمليات الآنفة الذكر.

IV -.....

(الباقي لا تغيير فيه)

المادة I-144-دال - سعر الحد الأدنى للضريبة

يحدد سعر الحد الأدنى للضريبة في:

-0,25% ؛

- 0,15% بالنسبة للعمليات التي تقوم بها المنشآت التجارية والمتعلقة ببيع المواد التالية:

- **.....**
- **.....**
- **الزبدة؛**
- **الزيت؛**
- **السكر؛**
- **الدقيق؛**
- **الماء؛**
- **الكهرباء؛**
- **الأدوية.**

-4% بالنسبة للمهن التي تم تعريفها.....

(الباقي لا تغيير فيه)

المادة 156.- حجز الضريبة في المنبع من طرف أرباب العمل والمدينين بالإيرادات

I.- يقوم رب العمل .....

تحجز في المنبع **بالسعرين** المنصوص **عليهما حسب الحالة في الفقرتين 1° أو 2°** من المادة 73 (II – "زاي") أعلاه، الضريبة المستحقة ..... أشخاص ليسوا من أجرائها.

تحجز الضريبة المستحقة في المنبع على التعويضات المشار إليها في الفقرة السابقة من هذه المادة وفق المبلغ الإجمالي .....

المادة 157.- حجز الضريبة في المنبع على المكافآت المخولة للغير

I.- تخضع الأتعاب أو العمولات أو أجور السمسرة أو المكافآت الأخرى من نفس النوع المنصوص عليها في المادة 15 المكررة أعلاه، للضريبة عن طريق حجزها في المنبع لحساب الخزينة من لدن:

- الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية والشركات التابعة لها طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، التي تدفع هذه المكافآت إلى الأشخاص الاعتباريين أو تضعها رهن إشارتهم أو تقيدها في حساباتهم؛

- الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام أو الخاص والأشخاص الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة، الذين يدفعون هذه المكافآت إلى **الأشخاص الذاتيين** أو يضعونها رهن إشارتهم أو يقيدونها في حساباتهم.

يتم استنزال الضريبة .....

المادة 173.- التحصيل بواسطة الأداء التلقائي

I.- يدفع بطريقة تلقائية .....

.....

III.- يؤدي المحامون تلقائيا بطريقة اختيارية **عن كل ملف** دفعات مقدمة على الحساب برسم الضريبة على الدخل عن السنة المحاسبية الجارية، وفق أحد النظامين التاليين :

ألف- الأداء تلقائيا للدفعات المذكورة لدى كاتب الضبط بصندوق المحكمة لحساب قابض إدارة الضرائب.

يحدد مبلغ كل دفعة مقدمة على الحساب في **مائة (100) درهم**، يؤديه كل محام، **عن كل قضية استخلص مجموع أو جزء مبلغ الأتعاب المتعلقة بها**، مرة واحدة عند إيداع أو تسجيل مقال أو طعن أو عند تسجيل نيابة أو مؤازرة أمام محاكم المملكة، ويشمل أداء هذا المبلغ جميع مراحل التقاضي.

~~يتحقق كاتب الضبط من استيفاء هذه الدفعات عند القيام بالإجراءات السالفة الذكر.~~

وتستثنى من واجب أداء الدفعة المقدمة على الحساب:

– المقالات المتعلقة بالأوامر المبنية على الطلب والمعاينات المقدمة وفق أحكام الفصل 148 من قانون المسطرة المدنية؛

– القضايا المعفاة من الرسوم القضائية أو المستفيدة من المساعدة القضائية، وفي هذه الحالة لا يتم الأداء عن هذه القضايا إلا عند تنفيذ الحكم الصادر بشأنها.

ويعفى من أداء الدفعات المقدمة على الحساب المشار إليها أعلاه المحامون طوال **الستين (60) شهرا** الأولى ابتداء من شهر الحصول على رقم التعريف الجبائي.

ويشفع كل أداء للدفعات بورقة إعلام وفق نموذج تعده الإدارة يتضمن البيانات التالية:

- الاسم العائلي والشخصي للمحامي المعني وعنوان موطنه الضريبي أو مقر مؤسسته الرئيسية؛
- ~~الرقم الوطني المهني؛~~
- رقم التعريف الضريبي؛
- نوع القضية ورقم الملف؛
- المحكمة المختصة ومقرها؛
- المبلغ المدفوع؛
- تاريخ الأداء.

ويجب على كاتب الضبط أن يدفع بطريقة إلكترونية لإدارة الضرائب مبلغ الدفعات المقدمة على الحساب المذكور، الذي يتعين تحصيله عند القيام بالإجراءات السالفة الذكر، خلال الشهر الموالي للشهر الذي تم فيه التحصيل، مصحوبا ببيان وفق نموذج تعده الإدارة.

يتم استنزال مبلغ الدفعات المقدمة على الحساب التي تم أداؤها من طرف المحامي خلال السنة من مبلغ الحد الأدنى للضريبة على الدخل المشار إليه في المادة 144-I أعلاه، المستحق برسم هذه السنة.

غير أنه، عندما لا يسمح مبلغ الحد الأدنى للضريبة من استنزال المبلغ الكلي للدفعات المقدمة على الحساب المدفوعة برسم الضريبة على الدخل، يظل الفائض قابلا للخصم من جزء مبلغ الضريبة على الدخل المطابق للدخل المهني. ويظل المبلغ الباقي المحتمل كسبا للخزينة.

باء- الأداء تلقائيا لدى قابض إدارة الضرائب **لدفعة مقدمة** على الحساب بطريقة إلكترونية قبل **انصرام الشهر الموالي** للسنة المحاسبية المعنية.

ويحدد **مبلغ الدفعة المقدمة** على الحساب باعتبار عدد القضايا المسجلة باسم المحامي خلال **السنة** السالفة الذكر **عن كل قضية استخلص مجموع أو جزء مبلغ الأتعاب المتعلقة بها،** ~~عند إيداع أو تسجيل مقال أو طلب أو طعن أو عند تسجيل نيابة أو مؤازرة أمام محاكم المملكة،~~ المضروب في **مائة (100) درهم**، وذلك على أساس لوائح الملفات التي **يدلي بها المحامي** ~~للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل~~ لإدارة الضرائب وفق نموذج تعده الإدارة يتضمن البيانات المتعلقة **خصوصا بهويته الضريبية وتعريفه وعدد القضايا المسجلة باسمه.**

وتدلي السلطة الحكومية المكلفة بالعدل بلوائح الملفات المسجلة باسم المحامي لإدارة الضرائب وفق نموذج تعده الإدارة يتضمن البيانات المتعلقة خصوصا بهويته الضريبية وتعريفه وعدد القضايا المسجلة باسمه.

وتستثنى من واجب أداء الدفعة المقدمة على الحساب الملفات والقضايا وكذا المحامون المشار إليهم في الفقرتين الرابعة والخامسة من ألف أعلاه وفق نفس الأحكام.

وتشفع كل دفعة بإعلام وفق نموذج تعده الإدارة يتضمن البيانات التالية:

- الاسم العائلي والشخصي للمحامي المعني وعنوان موطنه الضريبي أو مقر مؤسسته الرئيسية؛
- ~~الرقم الوطني المهني؛~~
- رقم التعريف الضريبي؛
- نوع القضية ورقم الملف؛
- المحكمة المختصة ومقرها؛
- المبلغ المدفوع؛
- تاريخ الأداء.

يتم استنزال **مبلغ الدفعة** المقدمة على الحساب التي تم أداؤها من طرف المحامي برسم السنة المحاسبية المعنية من مبلغ الحد الأدنى للضريبة على الدخل المشار إليه في المادة I-144 أعلاه، المستحق برسم هذه السنة.

غير أنه، عندما لا يسمح مبلغ الحد الأدنى للضريبة من استنزال **مبلغ الدفعة** المقدمة على الحساب برسم الضريبة على الدخل، يظل الفائض قابلا للخصم من جزء مبلغ الضريبة على الدخل المطابق للدخل المهني. ويظل المبلغ الباقي المحتمل كسبا للخزينة.

~~ويجب على المحامين اختيار أحد النظامين المشار إليهما في ألف و باء أعلاه عند إيداع الإقرار المنصوص عليه في المادة I-148 أعلاه أو بناء على طلب عن كل سنة حسب نموذج تعده الإدارة، و ذلك قبل نهاية شهر ديسمبر من السنة السابقة للسنة المعنية."~~

المادة II-179.- طرق أخرى لتحصيل واجبات التمبر

تؤدى على النحو التالي واجبات التمبر:

1°- بواسطة التأشيرة برسم التمبر.....

.....الواردة في المادة 252 (**I-"جيم"** و II-دال-2°) أدناه.....

2°- .....

3°- .....

.....الذي يفوض له ذلك.

غير أنه يتم تحصيل واجبات التمبر المتعلقة بالتسجيل الأول للمركبات بالمغرب وفق التسعيرة المنصوص عليها في المادة 252 (I-"جيم") أدناه من لدن:

- إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بالنسبة للعربات المستوردة من طرف مالكيها أو لفائدة الغير سواء كانت جديدة أو مستعملة؛

- أصحاب امتياز بيع السيارات المعتمدين، بالنسبة للعربات المقتناة بالمغرب."

المادة 183-باء.-التضامن بالنسبة لواجبات التمبر

يسأل على وجه التضامن عن أداء واجبات التمبر .....

.....

.....

- ..... الإلكترونية؛

- مالكو المركبات وأصحاب امتياز بيع السيارات المعتمدين بالنسبة لواجبات التمبر النسبية المشار إليها في المادة 252 (I- "جيم") أدناه؛

- وبصفة عامة.....

.....أو الموصى لهم."

المادة 207 المكررة.- الجزاءات المترتبة على مخالفة طرق أداء واجبات التمبر

I.-.....

II-. إذا تعلق الأمر بمخالفة لقواعد التمبر النسبي المنصوص عليها في المادة 252-I أدناه.....

المادة 232-VIII.- استثناء من الأحكام المتعلقة بآجال التقادم المشار إليها أعلاه:

1°- .....

.....

.....

20°-..... ولو تم انقضاء أجل التقادم؛

21°- يصدر ويستحق حالا مبلغ الضريبة على الشركات و الضريبة على الدخل وكذا الذعيرة والزيادات المرتبطة بها المستحقة على الخاضعين للضريبة المخالفين المشار إليهم في المادة 161 المكررة أربع مرات أعلاه، ولو تم انقضاء أجل التقادم؛

22°- يمكن للإدارة أن تطبق مسطرة فرض الضريبة بصورة تلقائية المنصوص عليها في المادة 228 أعلاه على المنشآت التي لم تعد تعتبر غير نشيطة حسب مدلول المادة 228 المكررة أعلاه، ولو تم انقضاء أجل التقادم.

غير أنه لا يمكن أن يتجاوز هذا الأجل عشر (10) سنوات؛

23°- إذا تقادمت السنة المحاسبية الواجب أن يعاد فيها إدراج مؤونة أو قسط مؤونة الاستثمار غير المستعمل للغرض المعد له، المشار إليه في المادة 10-III-جيم-2° أعلاه، بوشرت التسوية في السنة المحاسبية الأولى من الفترة غير المتقادمة؛

24°- تصدر وتستحق حالا جميع الواجبات التكميلية وكذا الذعيرة والزيادات المرتبطة بها المستحقة على الشركات التي لم تف بالتزامها باستثمار مبلغ لا يقل عن مليار وخمسمائة مليون (000 000 500 1) درهم خلال خمس (5) سنوات وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 19-I – باء أعلاه، ولو تم انقضاء أجل التقادم.»

المادة 247.- XXXIII.- بصفة انتقالية، .....

يمنح الإعفاء المشار إليه أعلاه للأجير وفق الشرطين التاليين:

- أن يتم تشغيل..... من فاتح يناير 2021 إلى غاية 31 ديسمبر **2026**؛

- أن لا يتجاوز ....

.....

.....

XXXV. - بصفة انتقالية واستثناء من أحكام المادتين 8 و 9 أعلاه، تستفيد المنشآت برسم **السنوات** المحاسبية المفتوحة خلال سنوات 2022 **و 2023 و2024 و2025** من تخفيض بنسبة 70 % يطبق على صافي زائد القيمة.....

.....

XXXVII - ألف - ترفع أو تخفض حسب الحالة تدريجيا وبصفة انتقالية أسعار الضريبة على الشركات المنصوص عليها في المادة 19 الجاري بها العمل في 31 ديسمبر 2022، برسم كل سنة من السنوات المحاسبية المفتوحة خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2023 إلى غاية 31 ديسمبر 2026، كما يلي:

1- .....

2- يرفع السعر النوعي المحدد في 15% المطبق على الشركات المقامة في مناطق التسريع الصناعي والشركات المكتسبة لصفة" القطب المالي للدار البيضاء" كما يلي:

- **16,25% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2023؛**
- **17,50% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2024؛**
- **18,75% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2025؛**
- **20% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2026.**

3- يرفع سعر 20% الجاري .....

.....

غير أنه يظل سعر 20% السالف الذكر مطبقا:

- .....

- ..... مليون (000 000 1) درهم.

ويطبق كذلك سعر 20% السالف الذكر، برسم كل سنة من السنوات المحاسبية المفتوحة خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2023 إلى غاية 31 ديسمبر 2026، على الشركات التي تلتزم في إطار اتفاقية مبرمة مع الدولة باستثمار مبلغ لا يقل عن مليار وخمسمائة مليون (1.500.000.000) درهم والتي تحترم الشروط المنصوص عليها في المادة 19 (I- باء-3) أعلاه.

4-.....

.....

باء- .....

جيم - .....

دال - .....

واو - تحدد تدريجيا وبصفة انتقالية حدود النسبة المعتمدة لتكوين مخصصات مؤن الاستثمار من لدن الشركات المكتسبة لصفة" القطب المالي للدار البيضاء " المنصوص عليها في المادة 10-III-جيم-2° أعلاه، برسم كل سنة محاسبية مفتوحة خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2023 إلى غاية 31 ديسمبر 2026، كما يلي:

- **7,70% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2023؛**
- **14,30% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2024؛**
- **20% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2025؛**
- **25% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2026.**

XXXVIII. - بصفة انتقالية وبصرف النظر عن جميع الأحكام المخالفة، يمكن أن يستفيد من الإعفاء من المراقبة الجبائية **وكذا الإلغاء التلقائي للزيادات والغرامات والذعائر المترتبة عن عدم الإدلاء بالإقرارات وأداء الضرائب المنصوص عليها في هذه المدونة برسم السنوات غير المتقادمة،** الخاضعون للضريبة الذين لا يحققون أي رقم أعمال أو الذين دفعوا المبلغ الأدنى للحد الأدنى للضريبة المشار إليه في المادة 144-I-"دال" (الفقرة الثانية) أعلاه، برسم الأربع (4) سنوات المحاسبية الأخيرة، وذلك وفق الشروط التالية:

- .....

- الدفع التلقائي داخل نفس أجل الإقرار السالف الذكر، لمبلغ جزافي للضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل حسب الحالة، يحدد في **خمسة آلاف (5 000)** درهم عن كل سنة محاسبية غير متقادمة.

.....

XXXIX-.....

XXXX- استثناء من أحكام المادة 121-2° أعلاه، تعفى من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد الأغذية البسيطة المعدة لتغذية البهائم والدواجن ابتداء من فاتح يناير 2023 إلى غاية 31 ديسمبر 2023.

المادة 45 المكررة.- المكافآت المخولة للغير

I.-يراد بالمكافآت.....

II.-يراد بالزائد ..... والذي يفوق **ثمانين ألف (80.000) درهم. "**

IV - دخول حيز التطبيق وأحكام انتقالية

1-تطبق أحكام المواد IV-4 و 15 المكررة و19-IV-**ألف** و45 المكررة-I و 73-II **(باء-8°)** و151-I

.....

2-تطبق أحكام المادة 6 (I-جيم-1°).....

3-تطبق أحكام المادة 6 (II-باء-6°) من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالبند I أعلاه، على شركات الخدمات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" ابتداء من فاتح يناير 2023.

4-تطبق أحكام المواد 6 (I-جيم-1°).....

.....

6-تطبق أحكام المادتين 82- I (الفقرة الأخيرة) و 173-III من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالبند I أعلاه، ابتداء من فاتح يناير 2023.

~~وبصفة استثنائية وانتقالية، يعتبر الأداء التلقائي لأول دفعة مقدمة على الحساب، المشار إليها في المادة 173-III- ألف من المدونة العامة للضرائب لدى كاتب الضبط بصندوق المحكمة لحساب قابض إدارة الضرائب ابتداء من التاريخ السالف الذكر، بمثابة اختيار لنظام هذا الأداء.~~

7-تطبق أحكام المادتين 28-III و73-II-**جيم -° 5** من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالبند I أعلاه، على المبالغ الإجمالية لاسترداد الاشتراكات والأقساط المدفوعة ابتداء من فاتح يناير 2023.

.....

9-تطبق أحكام المواد I-40 و42 المكررة و45 المكررة -II و73-II-زاي -**8°** و82 المكررة ثلاث مرات-I و151-IV و157-II و174-V و194 و222-ألف و228-I من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالبندين I و II أعلاه، على مكافآت تقديم الخدمات المدفوعة ابتداء من فاتح يناير 2023.

10-تطبق أحكام المادة 57-7° .....

11-تطبق أحكام المادتين 57-25° و58-II-ألف من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالبند I أعلاه، على الوهبات المسلمة ابتداء من فاتح يناير 2023.

12- تطبق أحكام المواد 58-II-جيم و .....

13- تطبق أحكام المادتين 59-I و60-I .....

14- تطبق أحكام المواد 61-I-دال و.....

15- تطبق أحكام المادة 61- II .....

16- تطبق أحكام المواد 63-I و64 .....

17-تطبق أحكام المادتين 63-II و241 المكررة..... المنجزة ابتداء من فاتح يناير 2023.

18-تطبق أحكام المادة 65-II من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالبند I أعلاه، ابتداء من فاتح يناير 2023.

19-تطبق أحكام المادة 73 (II-واو -6°) من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها بالبند I أعلاه، على عمليات التفويت المنجزة ابتداء من فاتح يناير 2023.

20-تطبق أحكام المادة 73 (II-واو -9°) من المدونة.....

(مع إعادة ترقيم باقي الفقرات)

تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري وبالإعلانات وبالنشر العمومي"

المادة 17 المكررة

على النحو التالي ، ابتداء من فاتح يناير 2023 ، أحكام المادة 44 من القانون المالي رقم 96-8 للسنة المالية 1997-1996، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-96-77 بتاريخ 12 من صفر 1417 (29 يونيو 1996) ، كما وقع تغييرها وتتميمها:

"المادة 44.- **I.**- رغبة ..... نفقاته.

"**II.**- يتضمن هذا الحساب:

"في الجانب الدائن:

".....

".....

"في الجانب المدين:

".....

".....

" - النفقات المتعلقة بالإعلانات ..... تتمم..... تنظيمي؛

"- المبالغ المدفوعة الى الميزانية العامة."

إحداث مناصب مالية

المادة 23

يتم إحداث **28.212** منصبا ماليا برسم الميزانية العامة للسنة المالية 2023.

1-**27.752** منصبا ماليا لفائدة الوزارات والمؤسسات التالية :

الوزارات والمؤسسات	عدد المناصب المالية
وزارة الداخلية	7.544
إدارة الدفاع الوطني	7.000
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	5.500
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	2.349
وزارة الاقتصاد والمالية	1.200
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	1.000
وزارة العدل	505
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	400
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	374
وزارة التجهيز والماء	250
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	210
البلاط الملكي	200
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	125
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	110

الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	**105**
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	100
وزارة النقل واللوجيستيك	80
رئيس الحكومة	75
المحاكم المالية	60
وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	60
المندوبية السامية للتخطيط	60
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	50
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	50
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	50
المجلس الأعلى للسلطة القضائية	50
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	40
وزارة الصناعة والتجارة	40
مجلس النواب	30
مجلس المستشارين	30
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	30
وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة	30
المجلس الوطني لحقوق الإنسان	15
الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	15
الأمانة العامة للحكومة	10
المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	10
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	10
المجموع	**27.752**

2-يؤهل رئيس الحكومة لتوزيع **460** منصبا ماليا على مختلف الوزارات أو المؤسسات، وتخصص 200 منها لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

3-علاوة على المناصب المالية المحدثة بموجب الجدول الوارد في البند 1 من هذه المادة، يحدث ابتداء من فاتح يناير2023، 4.300 منصبا ماليا لفائدة المجلس الأعلى للسلطة القضائية، تخصص حصريا للقضاة الذين يشغلون مناصب مالية على مستوى وزارة العدل وكذا القضاة الموجودين في وضعية إلحاق.

وتحذف ابتداء من نفس التاريخ، المناصب المالية التي يشغلها المعنيون بالأمر بوزارة العدل، باستثناء المناصب المالية التي يشغلها القضاة الموجودون في وضعية إلحاق بهذه الوزارة.

4-علاوة على المناصب المالية المحدثة بموجب الجدول الوارد في البند 1 من هذه المادة، يحدث ابتداء من فاتح يناير2023، لدى المجلس الأعلى للسلطة القضائية 150 منصبا ماليا، لتسوية الوضعية الإدارية للملحقين القضائيين الناجحين في امتحان نهاية التمرين والمعينين كقضاة في السلك القضائي. وتتحمل ميزانية المجلس الأعلى للسلطة القضائية النفقات الناتجة عن هذه التسوية.

وتحذف، ابتداء من تاريخ هذه التسوية، المناصب المالية التي كان يشغلها المعنيون بالأمر بوزارة العدل.

5-تحذف، ابتداء من فاتح يناير 2023، المناصب المالية التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات والتي يشغلها الموظفون المرسمون والمتدربون وكذا المستخدمون المتعاقدون، العاملون بالمصالح المركزية واللاممركزة التابعة لإدارة المياه والغابات، وذلك بالموازاة مع إلحاقهم التلقائي، ابتداء من نفس التاريخ، بالوكالة الوطنية للمياه والغابات.

6- علاوة على المناصب المالية المحدثة بموجب الجدول الوارد في البند 1 من هذه المادة، يحدث ابتداء من فاتح يناير2023، لدى الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، 49 منصبا ماليا، تخصص للموظفين والمستخدمين والاعوان المتعاقدين العاملين

بالهيئة المركزية للوقاية من الرشوة والذين يتم نقلهم تلقائيا، ابتداء من نفس التاريخ، الى الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

وتحذف، ابتداء من نفس التاريخ، المناصب المالية التي كان يشغلها المعنيون بالأمر لدى رئيس الحكومة.

الباب الثالث

أحكام تتعلق بتوازن موارد وتكاليف الدولة

المادة 40

تحدد خلال السنة المالية 2023 بالمبالغ المثبتة في الجدول التالي ، الموارد المرصدة في الميزانية العامة وفي ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وفي الحسابات الخصوصية للخزينة كما هي مقدرة في الجدول "أ" الملحق بقانون المالية هذا وكذا المبالغ القصوى للتكاليف والتوازن العام الناتج عن ذلك (بالدرهم) :

المداخيل العادية للميزانية العامة (1) :	**294.719.508.000**
ـ المداخيل الضريبية :	**264.899.244.000**
ـ الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.....	113.295.829.000
ـ الضرائب غير المباشرة.....	120.620.920.000
ـ الرسوم الجمركية.....	14.849.849.000
ـ رسوم التسجيل والتمبر.....	16.132.646.000
ـ المداخيل غير الضريبية :	**29.820.264.000**
ـ حصيلة تفويت مساهمات الدولة.....	5.000.000.000
ـ حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة.....	19.463.940.000
ـ عائدات أملاك الدولة.....	354.500.000
ـ موارد مختلفة.....	3.501.824.000
ـ موارد الهبات والوصايا.....	1.500.000.000
النفقات العادية للميزانية العامة (2) :	**302.106.125.000**
ـ نفقات التسيير:	**271.139.576.000**
ـ نفقات الموظفين.....	**155.794.296.000**
ـ نفقات المعدات والنفقات المختلفة.....	64.866.867.000
ـ التكاليف المشتركة.....	38.674.400.000
ـ النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية.....	9.648.013.000
ـ النفقات الطارئة والمخصصات الإحتياطية.....	**2.156.000.000**
ـ نفقات الفوائد والعمولات المتعلقة بالدين العمومي.....	**30.966.549.000**
الرصيد العادي (3)=(2)-(1).....	**-7.386.617.000**
ـ نفقات الإستثمار للميزانية العامة (4).....	**106.027.304.000**
رصيد الميزانية العامة (دون حصيلة الإقتراضات واستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل) (5)=(4)-(3).....	**-113.413.921.000**
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة :	

ـ موارد ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	**2.299.703.000**
ـ نفقات ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة :	**2.299.703.000**
ـ نفقات الإستغلال.....	2.016.918.000
ـ نفقات الإستثمار.....	282.785.000
رصيد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (6).....	**-**
الحسابات الخصوصية للخزينة :	
ـ موارد الحسابات الخصوصية للخزينة.....	**110.374.805.000**
ـ نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة.....	**111.786.619.000**
رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة (7).....	**-1.411.814.000**
رصيد ميزانية الدولة (دون حصيلة الإقتراضات واستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل) (8)=(7)+(6)+(5).....	**-114.825.735.000**
استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل (9) :	**78.253.012.000**
ـ الداخلي.....	70.784.700.000
ـ الخارجي.....	7.468.312.000
الحاجيات الإجمالية لتمويل ميزانية الدولة (10)=(9)-(8).....	**-193.078.747.000**
موارد الإقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل (11) :	**129.041.300.000**
ـ الداخلية.....	69.041.300.000
ـ الخارجية.....	60.000.000.000
الحاجيات المتبقية لتمويل ميزانية الدولة (11)+(10).....	**-64.037.447.000**

إحصائيات حول التعديلات المتعلقة بالجزء الأول من مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023

إحصائيات حول التعديلات المقبولة

مقدم التعديل	المادة المعدلة	رقم التعديل
الأغلبية	المادة 3 البند II	2
العدالة الاجتماعية	المادة 3 البند II	7
الحكومة	المادة 3 البند III	1
الأغلبية	المادة 4	3
CGEM	المادة 5 البند I الفصل 9	4
الحكومة	المادة 6/ البند ا من المادة 6	2
الأغلبية	المادة 6/ البند ا من المادة 6	4
CGEM	المادة 6	6
CGEM	المادة 6	8
CGEM	المادة 10	9
CGEM	المادة 19	10
الأغلبية	المادة 19	8
CGEM	المادة 19 بصيغة الأغلبية	11
الأغلبية	المادة 28	9
CGEM	المادة 28	12
الأغلبية	المادة 40 - ا -	10
الأغلبية	المادة 42 مكررة	11
الأغلبية	المادة 46 غير واردة في المشروع	12
CGEM	المادة 57	17
الأغلبية	المادة 58	14
CGEM	المادة 58	18
UMT	المادة 59	10
الأغلبية	المادة 63	15
الأغلبية	المادة 65 غير واردة في المشروع	16
الأغلبية	المادة 73	17
CGEM	المادة 73	19
الأغلبية	المادة 73	18
CGEM	المادة 73	20
الأغلبية	المادة 73	19
CGEM	المادة 73	21
CGEM	المادة 73	22
الأغلبية	المادة 73	20
الأغلبية	المادة 82 مكررة ثلاث مرات	22
CGEM	المادة 82 مكررة ثلاث مرات	23
CGEM	المادة 89	24
CGEM	المادة 91	25
الأغلبية	المادة 144 بصيغة الحكومة	33
CGEM	المادة 144 بصيغة الحكومة	29
الأغلبية	المادة 156	34
الأغلبية	المادة 157	35

الأغلبية	المادة 173	36
الحكومة	المادة 179 -II-	3
الحكومة	المادة 183 ب	4
الحكومة	المادة 207	5
CGEM	المادة 232	31
CGEM	المادة 232	32
CGEM	المادة 247	36
CGEM	المادة 247	34
CGEM	المادة 247	37
CGEM	المادة 247	35
الأغلبية	المادة 247	37
CGEM	المادة 247	38
الأغلبية	المادة 247	21
CGEM	المادة 247	42
الأغلبية	البند II المادة 45 مكررة	39
الأغلبية	المادة 6 البند IV	41
CGEM	المادة 6 البند IV	41
الحكومة	المادة 17 مكررة	6
الحكومة	المادة 23	7
الحكومة	المادة 40	8

إحصائيات حول التعديلات المتعلقة
بالجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2023

مقدم التعديل	عدد التعديلات المقدمة	عدد التعديلات المقبولة
الحكومة	8 تعديلات	8 تعديلات
فرق الاغلبية	42 تعديلا	24 تعديلا
الفريق الحركـــــي	33 تعديلا	-
الفريق الاشتراكـــي	25 تعديلا	-
فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	57 تعديلا	-
فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	43 تعديلا	26 تعديلا
فريق الاتحـــاد المغـــربي للشغـــل	31 تعديلا	تعديل واحد
مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	5 تعديلات	-
مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	35 تعديلا	-
مجموعة العـــدالة الاجتماعيـــــة	34 تعديلا	تعديل واحد
مستشارا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	20 تعديلا	-

ملحـــــــق:

- أوراق إثبات حضور السادة المستشارين؛
- إيضاحات حول الأسئلة المقدمة من طرف السيدات والسادة المستشارين خلال المناقشة العامة داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين؛
- بيانات مرافقة
- البرمجة الميزانياتية الاجمالية لثلاث سنوات 2023-2025

أوراق إثبات

حضور السادة المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 14 نونبر 2022 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: تقديم السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية لمشروع قانون المالية لسنة 2023 والشروع في المناقشة العامة

الولاية التشريعية : 2021 -2027	الساعة : من 10:00 إلى 15:00	عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 16
السنة التشريعية : 2021 - 2022	المدة الزمنية : 9 س	عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 17
دورة أكتوبر 2022	عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة : 33	عدد المعتذرين: 1

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد مولاي مسعود أكناو	فريق الأصالة و المعاصرة	
النائب الأول	السيد عبد اللطيف الانصاري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الثاني	السيد يونس ملال	الفريق الحركي	
النائب الثالث	السيد محمد رضى الحميني	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
النائب الرابع	السيد يوسف ايذي	الفريق الاشتراكي	
النائب الخامس	السيد محمد عمور ي	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
الأميـــن	السيد عبد اللطيف مستقيم	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمين	السيد لحسن نازهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقـــرر	السيد عابد بادل	فريق التجمع الوطني للأحرار	

الطالع الاسس الحاج والمعاونة

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 14 نونبر 2022 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: تقديم السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية لمشروع قانون المالية لسنة 2023 والشروع في المناقشة العامة

السيدة والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيدة فاطمة الحساني	" " " "	
السيد أمين عباس البارودي	" " " "	
السيد المرابط الخمار	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد سعيد البرنيشي	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد لحسن حداد	" " " "	
السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
السيد عبد السلام بلقشور	الفريق الاشتراكي	
السيد عبد الكريم شهيد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
السيد سعيد شاكر	مجموعة العدالة الاجتماعية	
السيد خالد السطي	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 14 نونبر 2022 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: تقديم السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية لمشروع قانون المالية لسنة 2023 والشروع في المناقشة العامة

السيدة والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	
يوسف العلوي	CDT	
الريسي عبد الرحمان	الحركة الشعبية	
فاطمة زكاغ	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
أحمد لحريف	حزب الاستقلال	
[illegible]	حزب الاستقلال	
المصطفى الدحماني	مستشار مجموعة العدالة الاجتماعية	
الادريسي فاطمة	الاتحاد المغربي للشغل	
حمد ابي هنية	الاتحاد المغربي للشغل	
نور الدين بنسليمان	UNT	
محمد سودا [illegible]	[illegible]	
[illegible]	[illegible]	
محمد [illegible]	[illegible]	
كمال بن خالد	[illegible]	
علوي لبنى	UNTM	
[illegible]	الاتحاد المغربي للشغل UMT	
[illegible]	التجمع الوطني للأحرار	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 15 نونبر 2022 بعد الجلسة العامة

موضوع الاجتماع: الشروع في مناقشة مواد مشروع قانون المالية لسنة 2023

الولاية التشريعية : 2021 -2027	الساعة : من 18h إلى 00h30	عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 14
السنة التشريعية : 2021 - 2022	المدة الزمنية : 6 س 30 د	عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 20
دورة أكتوبر 2022	عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة : 34	عدد المعتذرين: 1

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد مولاي مسعود أكناو	فريق الأصالة و المعاصرة	
النائب الأول	السيد عبد اللطيف الانصاري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الثاني	السيد يونس ملال	الفريق الحركي	
النائب الثالث	السيد محمد رضى الحميني	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
النائب الرابع	السيد يوسف ايذي	الفريق الاشتراكي	
النائب الخامس	السيد محمد عمور ي	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
الأميـــن	السيد عبد اللطيف مستقيم	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمين	السيد لحسن نازهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	يعتذر
المقـــرر	السيد عابد بادل	فريق التجمع الوطني للأحرار	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 15 نونبر 2022 بعد الجلسة العامة

موضوع الاجتماع: الشروع في مناقشة مواد مشروع قانون المالية لسنة 2023

السيدة والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيدة فاطمة الحساني	" " " "	
السيد أمين عباس البارودي	" " " "	
السيد المرابط الخمار	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد سعيد البرنيشي	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد لحسن حداد	" " " "	
السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
السيد عبد السلام بلقشور	الفريق الاشتراكي	
السيد عبد الكريم شهيد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
السيد سعيد شاكر	مجموعة العدالة الاجتماعية	
السيد خالد السطي	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 15 نونبر 2022 بعد الجلسة العامة

موضوع الاجتماع: الشروع في مناقشة مواد مشروع قانون المالية لسنة 2023

السيدة والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	
ويحيى عدي	الاصالة والمعاصرة	
فاطمة زكاغ	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المصطفى الدامي	مسك مجموعة العدالة والتنمية	
محمد سعيد	عضو محمد العدالة والتنمية	
مبارك السباعي	الاتحاد الدستوري	
تنديحة خوزال	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
ابراهيم شكيلي	الاصالة والمعاصرة	
م مصطفى التلوي الأسماعيلي	التجمع الوطني للاحرار	
مريم الحلواني	الاتحاد المغربي للشغل	
هناء بنخير	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
الادريسي فاطمة	الاتحاد المغربي للشغل	
حمدان لي مينة	الاتحاد المغربي للشغل	
علوي لبنى	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	
محمد البكوري	التجمع الوطني للاحرار	

كمال بن طالب
نائلة التازي
يوسف العلوي

التجمع الوطني للاحرار
CGEM
CGEM

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 16 نونبر 2022 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: مواصلة مناقشة مواد مشروع قانون المالية لسنة 2023

الولاية التشريعية : 2021-2027	الساعة : من: 10:00 إلى 14:00	عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 12
السنة التشريعية : 2021 - 2022	المدة الزمنية : 4 ساعات	عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 12
دورة أكتوبر 2022	عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة : 24	عدد المعتذرين: 1

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد مولاي مسعود أكناو	فريق الأصالة و المعاصرة	
النائب الأول	السيد عبد اللطيف الانصاري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الثاني	السيد يونس ملال	الفريق الحركي	
النائب الثالث	السيد محمد رضى الحميني	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
النائب الرابع	السيد يوسف ايذي	الفريق الاشتراكي	
النائب الخامس	السيد محمد عمور ي	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
الأميـــن	السيد عبد اللطيف مستقيم	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمين	السيد لحسن نازهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقـــرر	السيد عابد بادل	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	السيدة مينة حمداني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 16 نونبر 2022 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: مواصلة مناقشة مواد مشروع قانون المالية لسنة 2023

السيدة والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيدة فاطمة الحساني	" " " "	
السيد أمين عباس البارودي	" " " "	
السيد المرابط الخمار	فريق الأصالة و المعاصرة	
السيد سعيد البرنيشي	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية	
السيد لحسن حداد	" " " "	
السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
السيد عبد السلام بلقشور	الفريق الاشتراكي	
السيد عبد الكريم شهيد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
السيد سعيد شاكر	مجموعة العدالة الاجتماعية	يعتذر
السيد خالد السطي	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 16 نونبر 2022 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: مواصلة مناقشة مواد مشروع قانون المالية لسنة 2023

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	
فاطمة زكاغ	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
محمد بن حمو	مجموعة العدالة والحكم	
هناء بناخير	الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
فتيحة خوزيل	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
م مصطفى العلوي الاسماعيلي	التجمع الوطني للاحرار	
مبارك الباعي	الفريق الحركي	
المصطفى الدعمي	مجموعة العدالة الاجتماعية	
ع عبد الحق الكبلي	الكونفدرالية	
مهدي عبد الكريم	الفريق الاستقلالي	
محمد سوليشة	الاصالة والمعاصرة	
خليد البرنيسي	الاصالة والمعاصرة	
عبد الرحيم الوفا		

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 16 نونبر 2022 على الساعة السادسة مساء

موضوع الاجتماع: مواصلة مناقشة مواد مشروع قانون المالية لسنة 2023

(الفترة المسائية)

الولاية التشريعية : 2021 -2027	الساعة : من 15h00 الى 18h	عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 12
السنة التشريعية : 2021 - 2022	المدة الزمنية : 3 ساعات	عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 11
دورة أكتوبر 2022	عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة : 23	عدد المعتذرين : —

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد مولاي مسعود أكناو	فريق الأصالة و المعاصرة	
النائب الأول	السيد عبد اللطيف الانصاري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الثاني	السيد يونس ملال	الفريق الحركي	
النائب الثالث	السيد محمد رضى الحميني	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
النائب الرابع	السيد يوسف ايذي	الفريق الاشتراكي	
النائب الخامس	السيد محمد عمور ي	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
الأميـــن	السيد عبد اللطيف مستقيم	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمين	السيد لحسن نازهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقـــرر	السيد عابد بادل	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	السيدة مينة حمداني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 16 نونبر 2022 على الساعة

موضوع الاجتماع: مواصلة مناقشة مواد مشروع قانون المالية لسنة 2023

السيدة والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيدة فاطمة الحساني	" " " "	
السيد أمين عباس البارودي	" " " "	
السيد المرابط الخمار	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد سعيد البرنيشي	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد لحسن حداد	" " " "	
السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
السيد عبد السلام بلقشور	الفريق الاشتراكي	
السيد عبد الكريم شهيد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
السيد سعيد شاكر	مجموعة العدالة الاجتماعية	
السيد خالد السطي	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 16 نونبر 2022 على الساعة

موضوع الاجتماع: مواصلة مناقشة مواد مشروع قانون المالية لسنة 2023

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	
محمد بولعيش	الاستقلال للوحدة	
وردية عدية	الأصالة والمعاصرة	
عبد البكوري	التجمع الوطني للأحرار	
نور الدين لعليك	الاتحاد المغربي للشغل	
محسن ناصيف	مجموعة العدالة الاجتماعية	
فاطمة زكاغ	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المصطفى الدحماني	مجموعة العدالة الاجتماعية	
عبد الإله لغتل	التجمع الوطني للأحرار	
الإدريسي فاطمة	الاتحاد المغربي للشغل	
يوسف العلوي	CGEM	
محمد بولعيش	الفريق الاستقلالي	
فتيحة خوريال	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: السبت 3 دجنبر 2022 على الساعة الثانية عشرة زوالا

موضوع الاجتماع: البت في التعديلات والتصويت على الجزء الأول من مشروع القانون المالي لسنة 2023

الولاية التشريعية : 2021 -2027	الساعة : من 2h05 إلى 12h	عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 17
السنة التشريعية : 2021 - 2022	المدة الزمنية : 8 سا	عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 15
دورة أكتوبر 2022	عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة : 32	عدد المعتذرين: لا أحد

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد مولاي مسعود أكناو	فريق الأصالة و المعاصرة	
النائب الأول	السيد عبد اللطيف الانصاري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الثاني	السيد يونس ملال	الفريق الحركي	
النائب الثالث	السيد محمد رضى الحميني	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
النائب الرابع	السيد يوسف ايذي	الفريق الاشتراكي	
النائب الخامس	السيد محمد عمور ي	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
الأميـــن	السيد عبد اللطيف مستقيم	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمين	السيد لحسن نازهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقـــرر	السيد عابد بادل	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	السيدة مينة حمداني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: السبت 3 دجنبر 2022 على الساعة الثانية عشرة زوالا

موضوع الاجتماع: البت في التعديلات والتصويت على الجزء الأول من مشروع القانون المالي لسنة 2023

السيدة والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيدة فاطمة الحساني	" " " "	
السيد أمين عباس البارودي	" " " "	
السيد المرابط الخمار	فريق الأصالة و المعاصرة	
السيد سعيد البرنيشي	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية	
السيد لحسن حداد	" " " "	
السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
السيد عبد السلام بلقشور	الفريق الاشتراكي	
السيد عبد الكريم شهيد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
السيد سعيد شاكر	مجموعة العدالة الاجتماعية	
السيد خالد السطي	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: السبت 3 دجنبر 2022 على الساعة الثانية عشرة زوالا

موضوع الاجتماع: البت في التعديلات والتصويت على الجزء الأول من مشروع القانون المالي لسنة 2023

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	
موسى الحمادي	التجمع الوطني للأحرار	
فاطمة زكاغ	CDT	
محمد البكوري	RNI	
المبروري مصطفى	RNI	
المهدي الدرابي	مجموعة العدالة والتنمية	
الحريب عبد الكبار	الحركة الشعبية	
مبارك الساعي	البيئة الحرة	
محمود عنكيز	الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
فتيحة خورشال	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
علوش بوشعيب	الاتحاد المغربي للشغل	
يوسف العلوي	CGEM	
مريم الهلواجا	UMT	
نائلة التازي	CGEM	
الادريسي فاطمة	الاتحاد المغربي للشغل	
نور الدين مضيان	الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد و المالية

مشروع قانون المالية لسنة 2023

إيضاحات حول الأسئلة المقدمة من طرف السيدات و السادة المستشارين خلال المناقشة العامة داخل لجنة المالية و التخطيط و التنمية الإقتصادية بمجلس المستشارين

نونبر 2022

http://www.finances.gov.ma

شارع محمد الخامس، الحي الإداري، الرباط - المغرب

الهاتف : 01 72 67 537 (0) (00212) الفاكس : 30 75 67 537 (0) (00212)

الفهرس

الفهرس 1

المحور الأول : الفرضيات التي ترتكز عليها مشروع قانون المالية لسنة 2023 3

واقعية فرضيات مشروع قانون المالية لسنة 2023 3

عناصر تفسير فرضية 800 دولار للطن لغاز البوتان برسم قانون المالية لسنة 2023 4

استقرار سعر النفط في حوالي 93 دولارا للبرميل كمتوسط سعر نفط برنت سنة 2023 5

حصر سعر صرف الأورو مقابل الدولار 6

تراجع وتيرة نمو الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب 7

إنتاج الحبوب 8

معدل التضخم 9

المحور الثاني: المؤسسات والمقاولات العمومية 11

مبالغ الدعم المقدمة للمؤسسات والمقاولات العمومية برسم السنوات المالية 2020 و2021 و2022 11

صادرات المجمع الشريف للفوسفاط 14

الموارد المتأتية من بعض هيئات الاحتكار 15

المحور الثالث : الاستراتيجيات والبرامج القطاعية 16

الميثاق الجديد للاستثمار 16

إجراءات الحكومة لمعالجة الإكراهات والعراقيل في وجه الاستثمار العمومي 18

النموذج الفلاحي المغربي أمام تحدي الصمود والاستدامة 21

التحول الهيكلي للصناعة المغربية 23

تعافي القطاع السياحي في خضم بروز تحولات هيكلية جديدة 24

تدبير الموارد المائية 26

رهان الأمن الطاقي 31

الأمن الغذائي 34

المحور الرابع : التوازنات الخارجية والمديونية 36

حجم مديونية الخزينة 36

تمويل الخزينة 37

المحور الخامس : دعم البرامج الاجتماعية وتحسين أدائها 39

إصلاح منظومة التربية والتعليم 39

إصلاح منظومة الصحة 45
مواصلة تنفيذ المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية 49
البرامج الممولة في إطار صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي وصندوق التكافل العائلي 52
آليات الإدماج والتقدم في تعميم الحماية الاجتماعية 54
إصلاح نظام المقاصة 56
برنامج أوراش 59
تحسين الدخل والرفع من الأجور الدنيا 61
المحور السادس : المجال الضريبي 62
الإصلاح الجبائي وتحقيق الاستقرار الضريبي 62
تخفيف الضغط الضريبي على الأجور الدنيا والمتوسطة 66
إعفاء تعويض البحث العلمي من الضريبة على الدخل للأساتذة الباحثين 69
الامتيازات الجبائية الممنوحة لفائدة الطلبة والمغاربة المقيمين بالخارج 70
الحد من التحفيزات الجبائية 71
رفع سعر الضريبة على الشركات بالنسبة لشركات المحروقات وشركات الاتصالات على غرار الأبناك وإحداث ضريبة استثنائية على الأرباح الاستثنائية 72
تضريب المؤثرين والتجارة الإلكترونية والشركات المعلوماتية الدولية 73
تكريس العدالة الجبائية لفائدة الجهات الأقل جاذبية للاستثمار 74
إدماج القطاع غير المهيكل في الاقتصاد المنظم 75
التخفيف من العبء الجبائي على الخاضعين للضريبة 76
الإصلاح المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة 77
المحور السابع : متفرقات 78
الدراسة الأخيرة لإصلاح منظومة التقاعد التي أعلنت عنها الحكومة 78
توقعات أعداد موظفي الدولة المدنيين الذين سيحالون على التقاعد 79
ضمان التمويلات الممنوحة للمقاولات والهيئات العمومية أو الخاصة والفئات الأخرى المستهدفة من طرف الدولة (ولا سيما في إطار برنامج انطلاقة وأوكسجين وفوغاريم) 80
مواكبة الجهات لتسريع تنزيل برامج التنمية الجهوية والمشاريع التي تم تمويلها في إطار عقود برامج بين الدولة والجهات 84

المحور الأول : الفرضيات التي ارتكز عليها مشروع قانون المالية لسنة 2023

واقعية فرضيات مشروع قانون المالية لسنة 2023

تعتمد توقعات مشروع قانون المالية لسنة 2023 على أحدث المؤشرات المرتبطة بالظرفية الاقتصادية الدولية والوطنية، بما فيها تلك التي تخص القطاعات الإنتاجية والمبادلات الخارجية مع شركاء المغرب وكذلك المؤشرات الميزاناتية .

فعلى الصعيد الدولي، وجب التذكير أن جل اقتصادات العالم تتطور في سياق دولي موسوم بالتعقيدات وعدم اليقين، مما يجعل أي تمرين للتنبؤ صعباً سواء نحو الانخفاض أو الارتفاع. وهذا ما أدى إلى مراجعات متكررة لتوقعات النمو بما في ذلك تلك الصادرة عن مختلف المؤسسات الدولية، وهذا طبعا وفقًا للقواعد التي تفرضها الدقة العلمية.

فخلال إعداد التوقعات الأخيرة، تم الأخذ بعين الاعتبار القيود الناجمة عن تدهور آفاق النمو الاقتصادي العالمي والمخاطر السلبية التي تلوح في الأفق، حيث خفض صندوق النقد الدولي[1] توقعاته لنمو الناتج الداخلي الإجمالي العالمي إلى 2,7% في 2023 مقابل 3,2% في 2022. وسيكون تدهور آفاق النمو أكبر في الاقتصادات المتقدمة (1,1% بعد 2,4%) مقارنة مع الاقتصادات الناشئة والنامية (3,7% سنتي 2022 و2023)، مما سيؤثر سلبا على الطلب الخارجي الموجه للمغرب.

وعلى المستوى الوطني، تأخذ التوقعات في الاعتبار آثار استئناف بعض القطاعات الإنتاجية لنشاطها بعد الركود الذي عرفته خلال فترة أزمة كوفيد -19، كما هو الحال بالنسبة للسياحة والقطاع الفلاحي الذي سيشهد، في حالة تحقيق محصول متوسط من الحبوب، انتعاشا واضحا مقارنة بالموسم الماضي. هذا بالإضافة للآثار الإيجابية للتدابير المعتمدة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2023، خاصة تلك التي تندرج في إطار خطة إنعاش الاستثمار العمومي والخاص. ومن شأن هذه الإجراءات أن تعزز الدينامية الذي تم تسجيلها بالفعل منذ الفصل الثالث من هذه السنة على مستوى العديد من القطاعات الإنتاجية.

[1] صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي – أكتوبر 2022

عناصر تفسير فرضية 800 دولار للطن لغاز البوتان برسم قانون المالية لسنة 2023

لتحديد الاعتمادات المخصصة لنفقات المقاصة بصفة عامة، تعتمد وزارة الاقتصاد و المالية من جهة على توقعات المؤسسات المالية العالمية كالبنك الدولي، و توقعات المنصات المختصة في أسواق الطاقة ك (Bloomberg) و (Platts) و (ARGUSMEDIA)و (OPIS) من أجل تحليل تطورات الوضع الاقتصادي العالمي ومستجدات الأسواق الاقليمية لغاز البوتان. ومن جهة أخرى، يتم تحليل معطيات سعر غاز البوتان برسم السنة الجارية و العوامل المؤثرة على السعر العالمي لغاز البوطان بصفة عامة (وفرة العرض، وتطور الطلب القطاعي لغاز البوتان، والظروف المناخية، وموسمية تكوين المخزونات العالمية، اقتصاديات المنتجات البترولية المكررة المنافسة، وسعر النفط الخام..) .

تأرجح سعر غاز البوتان برسم الفترة الممتدة من يناير إلى شتنبر من سنة 2022،في نطاق تراوح بين 582,64 دولارا و 1090,48 دولارا للطن مسجلا متوسط 781 دولارا للطن، أي بارتفاع 34% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية.

ومن المرجح أن يستمر ارتفاع الأسعار الدولية لغاز البوتان مع الدخول الفعلي للحظر الأوروبي على المنتجات البترولية الروسية حيز التطبيق نهاية السنة الجارية، واحتمال استمرار انخفاض صادرات منظمة أوبك+ من غاز البترول المسال.

وعليه، واستنادا إلى الأسعار المتوقعة للنفط الخام برنت (أوروبا) وخام غرب تكساس الوسيط (الولايات المتحدة الأمريكية) المقدرة، على التوالي، ب 97 دولاراً للبرميل و 93 دولاراً للبرميل ، وأخذا بعين الاعتبار الترابط الموجود مع غاز البوتان (محاكاة Crack) ، فيمكن أن يصل سعر غاز البوتان حسب الصيغة المغربية إلى 800 دولار / طن برسم سنة 2023.

أما بخصوص سعر صرف الدرهم مقابل الدولار فمن المتوقع أن يبلغ متوسطه 10,15 درهما للدولار، وهو ما يقارب المتوسط المسجل خلال الفترة الممتدة من مارس إلى شتنبر، أي منذ بداية التشديد النقدي في مارس، مع زيادة سعر الفائدة الرئيسي من قبل البنك الفيدرالي الأمريكي البنك (الاحتياطي الفيدرالي). وتجدر الإشارة إلى أن سعر الصرف قد انخرط في منحى تصاعدي خلال سنة 2022، مسجلاً زيادة ب 12%على أساس سنوي خلال الفترة الممتدة من يناير إلى شتنبر 2022.

استقرار سعر النفط في حوالي 93 دولارا للبرميل كمتوسط سعر نفط برنت سنة 2023
تعتمد الفرضيات المتعلقة بأسعار المواد الأولية على التوقعات وعلى الأسعار الضمنية للعقود لأجل في الأسواق الدولية. وفيما يخص أسعار الطاقة، تم الاعتماد على سعر متوسط للنفط الخام يقارب 93 دولار للبرميل خلال 2023 بعد 104 دولار للبرميل خلال 2022، وهو سعر يوافق معدل توقعات المؤسسات الدولية المتخصصة في هذا الصدد (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي...).

حصر سعر صرف الأورو مقابل الدولار

بالنسبة لسعر الصرف، تم بناء التوقعات الاقتصادية على فرضية سعر صرف الأورو مقابل الدولار في مستوى **1,044** بالنسبة لسنة 2022 و2023 بعد **1,183** سنة 2021 في ظل سياق يتسم بتشديد السياسة النقدية من طرف بنك الاحتياط الفدرالي.

تراجع وتيرة نمو الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب

من المتوقع أن يتراجع الطلب الخارجي الموجه للمغرب من 4% سنة 2022 إلى 2,5% سنة 2023، بالنظر إلى تراجع توقعات النمو لدى شركائنا الرئيسيين، وخاصة الأوروبيين، نتيجة مجموعة من العوامل (ارتفاع الأسعار، وتشديد السياسة النقدية، واضطراب الامدادات من المنتوجات الطاقية). وتجدر الإشارة أنه تمت مراجعة الطلب الخارجي الموجه للمغرب من طرف الاتحاد الأوروبي نظراً لتدهور آفاق النمو في بعض البلدان المنتمية إلى هذه المنطقة والتي تواجه اليوم ضغوطًا نحو الركود الاقتصادي كما هو الحال في ألمانيا وإيطاليا.

ووجبت الإشارة كذلك إلى أن الطلب الإجمالي الموجه للمغرب لا يقتصر على الشركاء التجاريين التقليديين (الاتحاد الأوروبي)، بل يستمد نموه كذلك من الطلب الموجه له من طرف الاقتصادات الأخرى التي لم تتأثر بشكل حاد من الأزمة على غرار البلدان الناشئة كالهند والصين.

إنتاج الحبوب

تم اعتماد فرضية محصول زراعي متوسط خلال سنة 2023 يقدر بنحو 75 مليون قنطار، مع تقوية السلاسل ذات القيمة المضافة العالية والممثلة في الأشجار المثمرة، وتربية المواشي، والخضروات والتي أصبحت تمثل الحصة الأكبر في القيمة المضافة للقطاع .

ووجبت الإشارة أنه من المبكر تحديد مصير الموسم الفلاحي الحالي الذي لايزال في بدايته. وعادة تعتمد الفرضيات المتعلقة بنمو القطاع الفلاحي على متوسط التوقعات الخاصة بالمردود الزراعي. وقد مرت بلادنا بوضعيات مماثلة في الماضي حيث يتم تسجيل هطول الأمطار في فترات مهمة وحاسمة في دورة نمو إنتاج المحاصيل.

علاوة على ذلك، لابد من التذكير أن القطاع الفلاحي ببلادنا قد اكتسب مرونة تدريجية بفضل تعزيز وزن الأنشطة التي تكون قيمتها المضافة أقل تأثرا بالمخاطر المرتبطة بتقلبات المناخ. وهذا يقلل بشكل كبير من تدبدب نمو الناتج الداخلي الفلاحي، وبالتالي على النمو الاقتصادي الإجمالي ككل. وفي هذا الصدد، جدير بالذكر كذلك أنه خلال التسعينيات، أدت سنة من الجفاف الشديد إلى انخفاض كبير في القيمة المضافة الفلاحية (تصل إلى -40٪)، مما أسفر تلقائيًا عن تراجع كبير لنمو الناتج الداخلي الإجمالي (يصل إلى -5.4٪)، وهو ما أصبح مستبعدا اليوم .

وبناءً على الفرضيات المعتمدة، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الوطني بنسبة 4% سنة 2023 و تظل هذه النسبة واقعية وقابلة للتحقيق، كما أنها تقارب النسب المتوقعة من طرف المؤسسات الدولية (البنك الدولي: +4%) وكذا الوطنية (بنك المغرب: +3,6%)، غير أنه من الضروري توخي بعض الاحتراز بخصوص ما ستعرفه تطورات الظرفية الدولية في المستقبل القريب، من حيث القيود المفروضة على العرض والامدادات وكذا على مستوى التشديد في الشروط المالية العالمية.

معدل التضخم

ارتكز إعداد التوقعات الخاصة بالتضخم لسنتي 2022 و2023 على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية:

- الضغوط التضخمية ذات **المصدر الخارجي**: وتتعلق بالوضع الاقتصادي لشركائنا الرئيسيين والأسعار في أسواق المواد الأولية. كما تتيح مجموعة من المقاييس المعتمدة خلال إعداد هذه التوقعات إمكانية تقييم التضخم المستورد وحدة انتقاله إلى تكاليف الإنتاج والأسعار الداخلية.
- النوع الثاني من الضغوط ذو **مصدر داخلي** والذي ينبع بشكل أساسي من القطاع الحقيقي. وفي هذه الحالة، يتم إيلاء اهتمام خاص للضغوط المتعلقة باستخدام القدرات الإنتاجية وتكاليف الإنتاج والشغل والأجور...

اعتبارا لكل العناصر السابقة، سيبلغ مؤشر أسعار التضخم حوالي 6٪ خلال سنة 2022 **و2٪ في سنة 2023.** وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذه التوقعات تتماشى مع توقعات بنك المغرب والمندوبية السامية للتخطيط.

<u>توقعات التضخم لسنة 2022</u>

فيما يتعلق بسنة 2022، وجب التأكيد على أن المغرب عانى من موجة تضخم غير مسبوقة، وهي ناتجة بشكل أساسي عن الظرفية الدولية التي عرفت اختلالا في التوازن بين العرض والطلب عقب استئناف النشاط بعد أزمة كوفيد 19 والأزمة في أوكرانيا التي أدت إلى تفاقم الارتفاع في أسعار الطاقة والمواد الأولية.

وهكذا، بلغ معدل التضخم في المغرب 8.3% ما بين شتنبر 2021 ونفس الشهر من سنة 2022. ويمكن تفسير 84% من هذا التضخم بمصدرين أساسيين:

- ارتفاع أسعار المواد الغذائية ارتباطا بالارتفاع الكبير لأسعار هذه المواد في السوق الدولية والذي صادف سنة جفاف حاد على المستوى الوطني. وتساهم هذه المواد ب 5.6 نقطة من التضخم الاجمالي.
- الزيادة في أسعار النقل والمرتبطة ارتباطاً مباشراً بالارتفاع غير المسبوق على المستوى الدولي (104 دولار للبرميل). وتبلغ مساهمة هذه المنتجات 1.4 نقطة.

وبهدف التخفيف من تأثير الاضطرابات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد المغربي خلال سنة 2022، اتخذت الدولة العديد من الإجراءات الإضافية المتعلقة بالميزانية. وتتعلق أهم التدابير بالدعم الإضافي لبعض المنتجات الأساسية (الدقيق والسكر والبوتان) ودعم أسعار النقل.

وقد مكن هذا الجهد الكبير في الميزانية من احتواء التضخم والحفاظ على القدرة الشرائية للأسر، ولا سيما المعوزة. وقد أظهرت دراسة حديثة أعدتها وزارة الاقتصاد والمالية أن:

- الدعم الإضافي للدولة قد مكن من الحفاظ على القدرة الشرائية للأسر.

- في غياب هذا الجهد، **كانت الأسر ستعاني من ارتفاع كبير في الأسعار عند الاستهلاك، مما كان سيؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار بنسبة 3% مقارنة بالسيناريو بدون هذه الإجراءات.**

- الحفاظ على القدرة الشرائية يفيد أكثر 10% من الأسر الأكثر فقرا. ولولا جهود الميزانية هذه كان سعر سلة استهلاك هذه الفئة سيكون أعلى بنسبة 5.8%.

<u>توقعات التضخم لسنة 2023</u>

بالنسبة لسنة 2023، من المتوقع أن تشهد الضغوط التضخمية التي لوحظت سنة 2022 تراجعا للأسباب التالية:

- فيما يتعلق **بالضغوط التضخمية ذات المصدر الخارجي**، من المتوقع، بحسب تقارير المنظمات الدولية المختلفة، أن ينخفض التضخم تدريجياً سنة 2023، اعتبارا لـ:

  - تباطؤ النمو العالمي: حيث يتوقع صندوق النقد الدولي نموّا عالمياً بنسبة 2.7٪ مقابل 3.2٪ سنة 2022؛

  - الآثار الملموسة لتشديد السياسة النقدية الذي نفذته معظم البنوك المركزية الرئيسية، والتي رفعت أسعار فائدتها الرئيسية؛

  - تخفيف حدة الضغوط على أسعار المواد الأولية. وبحسب آخر توقعات صندوق النقد الدولي، من المنتظر أن ينخفض سعر البرميل من 104 دولار إلى 93 دولار، أي بانخفاض نسبته 10.6%.

  - تبديد التوترات المتعلقة بالإمدادات.

- فيما يتعلق **بالضغوط التضخمية ذات المصدر الداخلي**، من المتوقع:

  - تراجع أسعار المواد الغذائية، على أساس فرضية تحقيق محصول فلاحي متوسط؛

  - مواصلة الإجراءات الرامية للحد من ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي، على غرار نفقات المقاصة وبعض برامج الدعم؛

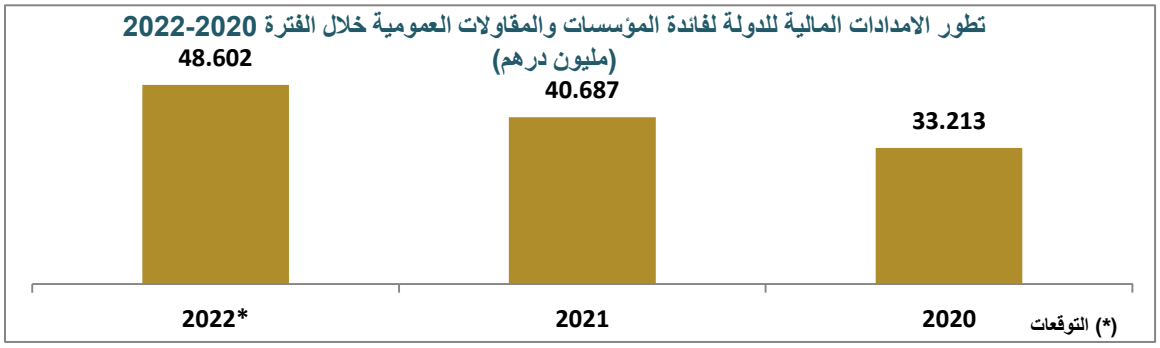
  - تأثير الإجراءات النقدية المرتبطة بقرار بنك المغرب رفع سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 50 نقطة أساس إلى 2%، لضمان شروط عودة سريعة إلى مستويات تتماشى مع هدف استقرار الأسعار.

إن تبديد الضغوط التضخمية، الداخلية والخارجية، من شأنه أن يحد بشكل فعال من ارتفاع الأسعار على المدى المتوسط.

المحور الثاني: المؤسسات والمقاولات العمومية

مبالغ الدعم المقدمة للمؤسسات والمقاولات العمومية برسم السنوات المالية 2020 و2021 و2022

انتقل المبلغ السنوي للتحويلات المالية من الدولة إلى المؤسسات والمقاولات العمومية مما قدره **33.213 مليون درهم** برسم سنة 2020 إلى **40.687 مليون درهم** حتى متم سنة 2021، ومن المرتقب أن يصل هذا المبلغ حوالي **48.602 مليون درهم** برسم توقعات اختتام سنة 2022.



وقد بلغت الإمدادات المالية التي تم صرفها من الميزانية العامة للدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2021 ما مجموعه **40.687 مليون درهم** (مقابل 33.213 مليون درهم سنة 2020)، مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 22,5% مقارنة بسنة 2020 ومعدل إنجاز قدره 94% مقارنة بتوقعات سنة 2021 (**43.300 مليون درهم**).

ويبين التوزيع القطاعي للإمدادات المالية من الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية أن هذه التحويلات تهم أساسا القطاعات ذات الأولوية، خصوصا منها القطاع الاجتماعي (**19.388 مليون درهم**) والتعليم العالي والتكوين (**5.282 مليون درهم**) والفلاحة والصيد (**4.709 مليون درهم**) والطاقة والمعادن (**1.769 مليون درهم**) والنقل (**3.397 مليون درهم**) والبنيات التحتية والتهيئة (**2.465 مليون درهم**) والسمعي البصري (**1.696 مليون درهم**) والسكن (**894 مليون درهم**).

وتتوزع الإمدادات المالية برسم سنة 2021 حسب نوعها بنسبة 59% كتحويلات برسم التسيير لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية التي تستفيد من إعانات الدولة (**24.105 مليون درهم**) و33% للتجهيز (**13.367 مليون درهم**) و8% برسم الزيادة في رأس المال (**3.215 مليون درهم**). كما تتوزع هذه الإمدادات كما يلي:

- **33.129 مليون درهم** لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع غير التجاري خصصت منها

23.141 مليون للتسيير **9.982 مليون درهم** للتجهيز و**6 ملايين درهم** موجهة للزيادات في رأس المال؛

- **7.559 مليون درهم** لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري خصصت منها **3.385 مليون درهم** للتجهيز و**965 مليون درهم** للتسيير و**3.209 مليون درهم** موجهة للزيادات في رأس المال.

وفي إطار تنزيل استراتيجيات التعليم والصحة، تم توجيه هذا الدعم بشكل أساسي للهيئات المتدخلة في هذه القطاعات، حيث سُجل أهم ارتفاع للإمدادات المالية لفائدة المؤسسات العمومية التالية: الأكاديميات الجهوية للتربية والتعليم والمراكز الاستشفائية الجامعية والجامعات ومؤسسات التعليم العالي ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل الوطني والمكتب الوطني للأعمال الجامعية والاجتماعية والثقافية، حيث عرفت هذه الهيئات برسم سنة 2021 ارتفاعا في المبالغ المرصودة لها:

- الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (**15.445 مليون درهم**)؛
- المراكز الاستشفائية الجماعية (**2.372 مليون درهم**)؛
- المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية (**2.351 مليون درهم**)؛
- المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (**2.259 مليون درهم**)؛
- الجامعات ومؤسسات التعليم العالي (**2.107 مليون درهم**).

أما فيما يخص توزيع مبلغ **7.559 مليون درهم** الذي تم تحويله لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري، فقد تم رصد أهم التحويلات لفائدة الهيئات التالية: الشركة الوطنية للنقل الجوي (**2.295 مليون درهم**) والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة (**1.224 مليون درهم**) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (**982 مليون درهم**) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (**820 مليون درهم**). ويتضمن هذا المبلغ تحويلات برسم الزيادة في رأس المال ومخصصات رفع رأس المال بمجموع **3.209 مليون درهم**، تم رصدها بالأساس لشركة الخطوط الملكية المغربية (**2.295 مليون درهم**) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (**470 مليون درهم**) والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة (**300 مليون درهم**).

وبرسم **قانون المالية لسنة 2022**، وصلت الإمدادات المتراكمة التي تم تحويلها حتى متم **شتنبر 2022** ما مجموعه **29.375 مليون درهم**، مسجلة بذلك معدل إنجاز قدره 60% مقارنة بالتوقعات المُحينة لقانون المالية لسنة 2022 التي بلغت **48.602 مليون درهم**.

وتنقسم الإمدادات المالية لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية، التي بلغت **29.375 مليون درهم** حتى متم شتنبر 2022، إلى **18.621 مليون درهم** مُخصصة لميزانية التسيير و**9.370 مليون درهم** للتجهيز و**1.384 مليون درهم** للزيادة في رأس المال. وتتوزع هذه الامدادات كما يلي:

- **المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع غير التجاري** بمبلغ **24.503 مليون درهم** أي 83% من مجموع الإمدادات حتى متم شتنبر 2022. وتضم لائحة أهم المستفيدين كلا من الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (**12.437 مليون درهم**) والمكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية (**1.628 مليون درهم**) والجامعات ومؤسسات التعليم العالي (**1.457 مليون درهم**) والمراكز

الاستشفائية الجامعية (**1.387 مليون درهم**) والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (**1.381 مليون درهم**) والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (**837 مليون درهم**).

- **المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري** بمبلغ **4.872 مليون درهم** أي **17%** من مجموع الإمدادات حتى متم شتنبر 2022. وتضم لائحة أهم المستفيدين كلا من الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة (**1.268 مليون درهم**) والشركة المغربية للهندسة السياحية (**1.103 مليون درهم**) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (**994 مليون درهم**).

صادرات المجمع الشريف للفوسفاط

إن صادرات المجمع الشريف للفوسفاط من المواد المصنعة تفوق صادراته من الفوسفاط الخام بأكثر من 2,4 مليون طن.

وتجدر الاشارة أنه ومنذ سنة 2009، تبنى المجمع الشريف للفوسفاط استراتيجية استباقية تعتمد على الرفع من طاقة الانتاج بهدف تغطية أكبر حصة من نمو الطلب المستقبلي بالسوق العالمي وخاصة بالنسبة للمواد المصنعة بما فيها الاسمدة. وقد مكنت هذه الاستثمارات من رفع طاقة الانتاج للمجمع من الأسمدة من 3,4 مليون طن في سنة 2008 إلى 12 مليون طن في سنة 2021 لتصل إلى أكثر من 15 مليون طن عند نهاية سنة 2023، مع العلم أن المجمع بصدد إطلاق استثمارات جديدة تهدف إلى تعزيز قدراته الانتاجية ومواكبة تطورات السوق العالمية.

الموارد المتأتية من بعض هيئات الاحتكار

تعرف توقعات مجموع الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية (دون احتساب موارد تفويت الأصول وعائدات الخوصصة بقيمة 8 مليار درهم) ارتفاعا قدره 5,5 مليار درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023 مقارنة بالتوقعات الأولية لقانون المالية لسنة 2022.

ويرتبط هذا الارتفاع خاصة بالتحسن المتوقع لمساهمة المجمع الشريف للفوسفاط التي انتقلت من 5,4 مليار درهم برسم التوقعات الأولية لقانون المالية لسنة 2022 إلى 10,16 مليار درهم برسم سنة 2023، وترجع هذه الزيادة في مساهمة المجمع إلى التطور الايجابي المتوقع بالنسبة لنتائجه المالية.

فيما يخص الموارد المتأتية من بنك المغرب، فتجدر الإشارة أن هذه الموارد تبلغ 650 مليون درهم برسم توقعات اختتام سنة 2022، أي بزيادة قدرها 50 مليون درهم بالنسبة للتوقعات الأولية، كما يتوقع أن ترتفع مساهمته إلى 660 مليون درهم برسم سنة 2023. ويتم احتساب مساهمة بنك المغرب اعتمادا على توقعات تطور النتائج المالية بالنسبة للإنجازات المسجلة برسم السنة السابقة.

المحور الثالث : الاستراتيجيات والبرامج القطاعية

الميثاق الجديد للاستثمار

تتمثل الأهداف الرئيسية للميثاق الجديد للاستثمار في إحداث مناصب شغل دائمة قادرة على تلبية حاجيات المواطنات و المواطنين تقليص الفوارق الاجتماعية و ضمان تكافؤ الفرص للجميع وفي جميع أقاليم المملكة في مجال جذب الاستثمارات. كما يهدف المشروع كذلك الى توجيه الاستثمار نحو قطاعات الأنشطة ذات الأولوية ومهن المستقبل، وتعزيز جاذبية المملكة من أجل جعلها قطباً قارياً ودولياً للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين مناخ الأعمال وتسهيل عملية الاستثمار، ثم تشجيع الصادرات وتواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي وتشجيع تعويض الواردات بالإنتاج المحلي والرفع من مساهمة الاستثمار الخاص، الوطني والدولي، ليبلغ الاستثمار الخاص، الذي لا يتجاوز حاليا ثلث الاستثمار الإجمالي، ثلثي الاستثمار الإجمالي في أفق 2035 .

ويشمل الاطار التحفيزي المقترح في مشروع الميثاق الجديد، الى جانب التحفيزات الجمركية و الجبائية، آليات الدعم للمشاريع الاستثمارية (ماعدا المشاريع المنتمية للقطاع الفلاحي التي تبقى خاضعة للنصوص التشريعية والتنظيمية السارية عليها و قطاع العقارات والأنشطة التجارية):

آليات الدعم الأساسية:

- منحة مشتركة لدعم الاستثمارات؛
- منحة إضافية للاستثمار تسمى منحة ترابية للمشاريع المنجزة في الأقاليم الأكثر هشاشة؛
- منحة إضافية أخرى تسمى "منحة" قطاعية للمشاريع المنجزة في القطاعات التي تكتسي أولية من طرف الدولة؛

آليات الدعم الخاصة:

- آلية الدعم الخاصة بالمشاريع ذات الطابع الاستراتيجي: يتعلق هذا النظام بالمشاريع التي تعتبرها اللجنة الوطنية للاستثمار ذات طابع استراتيجي بناءا على اقتراحات الوزارات المعنية أو المراكز الجهوية للاستثمار بغض النظر عن حجم أو طبيعة الاستثمار. يمكن أن تستفيد هاته المشاريع ، في إطار اتفاقية الاستثمار ، من مزايا تفاوضية محددة.
- آلية الدعم الخاصة للنهوض بالاستثمارات المغربية بالخارج للرفع من حجم وحصة واستثمارات الجالية المغربية وقدرتها على إنتاج القيمة المضافة وخلق فرص الشغل عبر تسهيل الولوج الى العقار و تهيئة مناطق مناسبة لنوعية الأنشطة الاقتصادية المزمع انجازها؛

- آلية الدعم الخاصة موجهة إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة عبر تسهيل ولوجها الى التمويل مع اتخاذ تدابير للولوج الى الطلبيات العمومية و تعزيز القدرات الانتاجية و تحسين التنافسية و التكوين.

إجراءات الحكومة لمعالجة الإكراهات والعراقيل في وجه الاستثمار العمومي

يعتبر الاستثمار العمومي من أهم الأولويات التي تهتم بها السلطات العمومية نظرا لدوره الأساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، حيث عرف ارتفاعا ملحوظا إذ انتقلت الاعتمادات المرصودة له من 90 مليار درهم سنة 2007 إلى 245 مليار درهم سنة 2022، مما مكن من تسجيل تقدم ملموس على مستوى إنجاز الأوراش الكبرى للبنية التحتية، وكذا على مستوى تنزيل مختلف الاستراتيجيات القطاعية، بالإضافة إلى تحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وبالتالي تحسين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية. ومن المتوقع أن يصل حجم الاستثمار العمومي برسم سنة 2023 إلى حوالي 300 مليار درهم.

كما يواصل المغرب خلال سنة 2023، تفعيل "صندوق محمد السادس للاستثمار" بغلاف مالي يقدر ب 45 مليار درهم، وذلك بهدف تكريس مكانة المملكة كمركز استثماري على المستويين الإقليمي والعالمي.

من ناحية ثانية، ومن أجل زيادة إسهام الاستثمار في التنمية الجهوية وتقليص الفوارق المجالية، سوف يتم إيلاء أهمية خاصة لدعم الاستثمار الخاص، من أجل الرفع من مساهمته في الاستثمار الوطني إلى الثلثين في أفق سنة 2035، عوض الثلث المسجل حاليا. إذ من المنتظر تحقيق هذا الهدف من خلال تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار في سنة 2023، والذي يروم خلق المزيد من فرص الشغل وتعزيز التنمية المجالية العادلة وإعطاء الأولوية للقطاعات الواعدة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

علاوة على ذلك، وفي إطار الجهود المبذولة لدعم الاستثمار، سوف يتم تنزيل مجموعة من الإجراءات خلال سنة 2023، منها مواصلة تحسين مناخ الأعمال، وكذا تنزيل إصلاح الإطار القانوني المنظم للطلبيات العمومية الموجود حاليا قيد الاعتماد، والذي يهدف إلى تكريس الأفضلية الوطنية والقيمة المضافة المحلية، بالإضافة إلى إنعاش الشغل واليد العاملة المحلية.

ونظرا لأهمية الاستثمارات العمومية، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات تروم الرفع من مردوديتها والتي تتجلى فيما يلي :

- إحداث خلية تتبع مستوى تنفيد المشاريع الاستثمارية بمديرية الميزانية وذلك تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة نصره الله، تهم جميع المشاريع العمومية بما فيها تلك التي تندرج في إطار الشراكة بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية والشراكة بين القطاع العام و الخاص وذلك بغية تدارس العراقيل وتدليل العقبات التي تعترض تنفيد هذه المشاريع؛

- تفعيل نظام جديد لتدبير الاستثمارات العمومية الذي من شأنه تحسين المردود السوسيو-اقتصادي للمشاريع العمومية وتحسين عائد الاستثمار العمومي على نسبة النمو حيث ينبني هذا النظام الجديد على مجموعة من المبادئ أهمها:

- إلزامية القيام بدراسة موضوعية قبلية وفق معايير محددة لكل مشروع استثماري على حدة تمكن من دراسة قابلية تنفيذه الدقيق وآثاره السوسيو- اقتصادي ؛

- اعتماد مسطرة جديدة مبنية على انتقاء المشاريع العمومية القادرة على تحقيق أعلى مردود سوسيو - اقتصادي ؛

- تعزيز تنسيق وتدبير وتتبع المشاريع العمومية من أجل تسهيل اتخاذ القرارات المناسبة على طول مدة الإنجاز بهدف تسريع تنفيذ هذه المشاريع؛

- اعتماد التقييم البعدي للمشاريع قصد التأكد من إنجاز الأهداف المحددة مسبقا وقياس مدى تأثير هذه المشاريع على مناخ الأعمال والنمو وعلى سوق الشغل واستخلاص المعطيات الكفيلة بتحسين إنجاز المشاريع المستقبلية وتدبيرها ؛

- تعزيز كفاءات الفاعلين في مجال الاستثمار العمومي على صعيد القطاعات الوزارية من خلال التكوين المستمر؛

- تحسين أساليب إدارة المخاطر للمشاريع الاستثمارية.

وفي أفق مواصلة تفعيل هذا الورش، ستعرف سنة 2023 وضع الصيغ النهائية وتتميم الإجراءات المتخذة والتي تهم :

- وضع الصيغة النهائية للإطار القانوني للإصلاح والذي من شأنه توحيد مسطرة تدبير الاستثمارات العمومية؛

- استكمال إعداد الدليل المتعلق بمقاربة تحديد المشاريع حسب الأولويات على أساس الوثيقة-الإطار بشأن النهج الذي يجب اتباعه في تحديد الأولوية لمشاريع الاستثمار العمومي والمعدة مسبقا، وكذا تحديد مخطط اتخاذ القرار الذي سيمكن من تتبع المراحل الرئيسية لدورة حياة أي مشروع استثماري ودمج جميع التفاعلات الممكنة بين مختلف المتدخلين في نظام تدبير الاستثمارات العمومية.

وبناء عليه، سيمكن تنفيذ هذا النظام الجديد من تحسين التدبير الحالي لدورة مشاريع الاستثمار العمومي مما سيساعد على تحقيق أداء أفضل لها وتحسين وقعها على النمو وعلى الظروف المعيشية للمواطنين.

■ تفعيل الأفضلية الوطنية وتشجيع المنتوجات المغربية في إطار الصفقات العمومية بغية جني ثمار الاستثمار العمومي وطنيا من خلال إعطاء دفعة جديدة للمقاولات الوطنية وللتعاونيات واتحاد التعاونيات والمقاول الذاتي، وكذا تشجيع المنتوجات والمواد المغربية ، وما يترتب عن ذلك من تحفيز الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو وخلق فرص الشغل. وفي هذا الصدد، صدر منشور رئيس الحكومة رقم 2020/19 بتاريخ 25 نونبر2020 ليحث مختلف الفاعلين عند إبرام وتنفيذ الصفقات العمومية المتعلقة بمشاريع الاستثمار العمومي على تفعيل المقتضيات القانونية المتعلقة بالأفضلية الوطنية، وكذا تشجيع المنتوجات المغربية في إطار هذه الصفقات.

كما أعدت الحكومة مشروع المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية باعتباره محورا فعالا للتنمية الاقتصادية وخلق الثروة، وتشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة على الاستثمار، والموجود حاليا قيد الاعتماد، حيث تتمحور مقتضياته حول تعزيز آلية الأفضلية الوطنية ودعم القيمة المضافة المحلية؛ وعصرنة أساليبِ الشراء العمومي وتشجيع الابتكار وتبسيط المساطرِ؛ وتكريس البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للصفقات العمومية؛ وتحسين الحكامة وتعزيز الشفافية في مجال الصفقات العمومية.

النموذج الفلاحي المغربي أمام تحدي الصمود والاستدامة

شهد القطاع الفلاحي، منذ تفعيل مخطط المغرب الأخضر سنة 2008، تحولًا عميقًا نتج عن تعزيز الاستثمارات المخصصة للقطاع والتي تم توجيهها بشكل خاص نحو السلاسل الفلاحية ذات القيمة المضافة العالية (بما في ذلك سلسلة الأشجار على وجه الخصوص). وهكذا، تزايدت الاستثمارات العمومية الموجهة للقطاع، خلال الفترة 2008ـ2020، بمعدل سنوي متوسط يقارب9,2 % (منتقلة من 3,5 إلى 10 مليار درهم). كما عرف الغلاف المالي المخصص للتحفيزات والإعانات لفائدة الاستثمارات الفلاحية الخاصة ارتفاعا بمعدل نمو سنوي بلغ 11 % خلال نفس الفترة (منتقلا من 1 إلى 3,4 مليار درهم.(

ومكن تعزيز الاستثمارات المنتجة في المجال الفلاحي من دعم نمو القطاع، حيث ارتفع بوتيرة قوية (5,1 %في المتوسط سنويا) خلال نفس الفترة، مدعوما بالأداء الإيجابي الذي عرفته الصادرات الفلاحية الغذائية التي تعززت بنحو8,6 % سنوياً، لتبلغ ما قدره 42,4 مليار درهم سنة 2021.

وقد استهدفت المجهودات العمومية كذلك تعزيز صمود الفلاحة المغربية أمام المخاطر المناخية التي أصبحت أكثر حدة تحت تأثير تزايد وتيرة سنوات الجفاف[2] وكذا حدتها. ويعتبر تعزيز الاستعمال الفعال للموارد المائية وتثمينها من بين الإجراءات الاستراتيجية لـمخطط المغرب الأخضر، لا سيما من خلال تسريع تنفيذ البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه السقي. وفي هذا الإطار، بلغت المساحة المزودة بتقنيات السقي بالتنقيط حوالي 745.000 هكتار عند متم سنة2021، مقابل 160.000 هكتار سنة 2007. وقد مكنت هذه الجهود، إلى جانب خفض حصة الحبوب في القيمة المضافة الفلاحية، من التخفيف من هشاشة القطاع الفلاحي إزاء المخاطر المناخية، ويتضح ذلك من خلال انخفاض معامل الانحراف المعياري للنمو الفلاحي بنحو 61 % بين الفترتين 1990ـ1999 و2000ـ2021.

ومن ناحية أخرى، وبالنظر إلى هشاشتها الشديدة حيال المخاطر المناخية، تم إيلاء اهتمام خاص للفلاحة الصغيرة في إطار التدخل العمومي في القطاع خلال العقد الماضي. فقد تم دعم المشاريع الملائمة والمخصصة لهذه الفئة من الفلاحين على طول سلسلة القيمة للسلاسل الفلاحية المقاومة للجفاف والتي تسهل إدماج الفلاحة الصغيرة في الدورة الاقتصادية. وتم إطلاق ما يقارب من 989 مشروعا خلال الفترة 2008ـ2020 لصالح 730 ألف مستفيد باستثمارات تناهز 15,5 مليار درهم.

نحو تعزيز البعد المستدام والشمولي للفلاحة المغربية

نظرا للتحديات الكبرى التي تواجهها الفلاحة المغربية من أجل إرساء أسس تنمية منيعة وشاملة وتنافسية، تهدف الاستراتيجية الجديدة "الجيل الأخضر 2020ـ2030"، فضلا عن تعزيزها لمكتسبات مخطط المغرب الأخضر، إلى دعم الدور الاستراتيجي للقطاع الفلاحي لا سيما من خلال تنمية رأس المال البشري الفلاحي، وإدماج القطاع في سلسلة الصناعات الغذائية، وكذا تحسين إدماج العامل المناخي في السياسة الفلاحية.

[2] كما يتضح ذلك في الموسم الفلاحي الحالي 2021ـ2022 الذي سجل هطول أمطار في حدود 199 ملم (عند نهاية مايو 2022) بانخفاض 44 % مقارنة بمتوسط 30 سنة (355 ملم) و 34 % مقارنة بالموسم السابق (303 ملم).

وفي هذا الصدد، من المرتقب في إطار هذه الاستراتيجية إنشاء جيل جديد من الطبقة المتوسطة الفلاحية، من خلال تمكين ما يقارب 400.000 أسرة من الولوج إليها، وضمان الحماية الاجتماعية لحوالي 3 ملايين فلاح. وستمكن هذه الاستراتيجية أيضًا من انبثاق جيل جديد من المقاولين الفلاحيين الشباب (180.000) من خلال تثمين ما يناهز مليون هكتار من أراضي الجموع بالتنسيق مع القطاعات المعنية وخلق 170.000 فرصة عمل في مجال الخدمات وتثمين المنتجات الفلاحية.

وفيما يتعلق بدعم السلاسل الفلاحية، من المرتقب مضاعفة الناتج الداخلي الإجمالي الفلاحي والصادرات الفلاحية في أفق سنة 2030، بهدف بلوغ معدل 70% من حيث تثمين الإنتاج الفلاحي. وفي نفس السياق، سيتم تحديث 12 سوقًا بالجملة لتعزيز فعالية سلاسل توزيع المنتجات الفلاحية. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تعزيز الجهود المبذولة لتحسين إدماج القطاع الفلاحي في سلسلته الصناعية، ولا سيما من خلال تسريع إنشاء الأقطاب الفلاحية السبعة المبرمجة، بما في ذلك أقطاب مكناس وبركان وتادلة وسوس والتي توجد في مرحلة التسويق والاستغلال، وقطب اللوكوس الذي يوجد قيد التثمين، وقطبي الغرب والحوز الموجودان في مرحلة الدراسة.

ومن ناحية أخرى، سيتم إيلاء اهتمام خاص في إطار الاستراتيجية الفلاحية الجديدة لضمان استدامة التنمية الفلاحية بالنظر للتزايد الملاحظ في حدة تأثيرات التغير المناخي والتي ستتفاقم على المدى البعيد. وفي هذا الإطار، تمت برمجة إجراءات استباقية ومهيكلة تهدف بشكل خاص إلى اعتماد التدبير المستدام للموارد المائية من خلال استخدام التقنيات المبتكرة.

ومن المرتقب في إطار استراتيجية "الجيل الأخضر" الجديدة مواصلة تنفيذ برنامج تعميم التقنيات المقتصدة لمياه السقي وذلك بتحديد هدف تغطية مساحة 940 ألف هكتار بحلول سنة 2027. وعلاوة على ذلك، تم اعتماد تدابير أخرى بهدف ضمان التنمية المستدامة للإنتاج الفلاحي من خلال تأمين إمدادات مياه السقي عبر استخدام المياه غير التقليدية ، ودعم الابتكار والتكنولوجيا الخضراء، وتطوير أصناف جديدة ملائمة للوضعية المناخية والفلاحية للبلد.

التحول الهيكلي للصناعة المغربية

تمر الصناعة الوطنية بمرحلة حاسمة في مسار انتقالها إلى قطاع حديث ومستدام وشامل وتنافسي، حيث أبرزت الأزمة المزدوجة المتمثلة في الجائحة والأزمة الأوكرانية على قدرات النسيج الصناعي الوطني على الصمود والتكيف، كما كشفت أيضًا عن مواطن ضعف جديدة ينبغي معالجتها.

وعلى الرغم من السياق الحالي المتسم باضطرابات في سلاسل القيمة العالمية، وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام والنقل، إلى جانب الشكوك المستمرة بشأن تطور الوباء ولا سيما في البلدان الموردة (خاصة الصين)، فقد أظهرت الصناعة المغربية بعض الصمود كما يشهد على ذلك تطور العديد من المؤشرات. ففي سنة 2021، ارتفعت القيمة المضافة للصناعات التحويلية بنسبة 6,1 % بعد انخفاضها بنسبة 7,4% سنة 2020. كما انتعشت صادرات القطاعات الصناعية الرئيسية بقوة سنة 2021 بفضل الأداء الجيد لصناعة السيارات (15,6 %) وصناعة النسيج والملابس (21,7%) والطيران (24,5%) والصناعات الإلكترونية والكهربائية (30,2%) والصناعة الغذائية (11,6%). وعلى الرغم من سياق الأزمة الأوكرانية، فقد تعزز أداء الصادرات بشكل كبير سنة 2022 مع زيادة، حتى متم غشت، بأكثر من 29,3% في صناعة السيارات، و28,8% لصناعة النسيج والملابس، 55% لصناعة الطيران و33,8% للصناعات الإلكترونية والكهربائية و27,7% للصناعات الغذائية.

ومن جهة أخرى، ستتعزز السياسة المعتمدة لاستبدال الواردات بالمنتجات المحلية من قدرة الصناعة الوطنية على الصمود. وبالفعل، تم تجاوز الطموحات المسطرة لاستبدال ما مجموعه 34 مليار درهم من الواردات الصناعية، حيث أن بنك المشروعات والذي تم إحداثه يشمل إلى حدود الآن 1.071 مشروعًا استثماريًا بإمكانه استبدال 62,8 مليار درهم من الواردات باستثمار قدره 46,1 مليار درهم بتمويل مغربي بنسبة 88%. وستمكن هذه المشاريع من خلق ما يقارب من 250 ألف فرصة شغل و70,6 مليار درهم من الصادرات، وتدشن بالتالي عودة الرأس المال المغربي إلى القطاع الصناعي.

بالإضافة إلى ذلك، تمكن القطاع الصناعي الوطني من تعزيز جاذبيته للمستثمرين الأجانب من خلال ضخ ما يناهز 3,4 مليار درهم كتدفقات صافية للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع سنة 2021 (17% من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي) بالرغم من أنه يبقى أقل من المستويات التي تم تسجيلها سنة 2019 (أكثر من 6 مليارات درهم) وفي 2018 (4,6 مليار درهم). ومن أجل تحفيز جاذبية القطاع الصناعي بالنسبة للاستثمار الوطني والدولي، وبالتوازي مع الإصلاحات الجارية[3]، وضع ميثاق الاستثمار الجديد مجموعة من التحفيزات. وسيرتكز هذا الميثاق الجديد حول نظام دعم رئيسي مخصص لقطاعات ذات الأولوية بالإضافة إلى نظام محدد يهم المقاولات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومشاريع الاستثمار الاستراتيجية.

3على وجه الخصوص، ارساء الجهوية المتقدمة، واعتماد الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، وإصلاح مراكز الاستثمار الجهوية، وإنشاء لجان استثمار جهوية موحدة، وتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية، وإنشاء صندوق محمد السادس للاستثمار، وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص، واعتماد القانون الإطار للإصلاح الضريبي وإطلاق إصلاح معمق لقطاع المؤسسات والشركات العامة.

تعافي القطاع السياحي في خضم بروز تحولات هيكلية جديدة

بدأ قطاع السياحة الخروج تدريجيا من أزمة عميقة وغير مسبوقة نتيجة سنتين من تأثير الجائحة. فبالرغم من الخسارات الناجمة عنها، أبانت هذه الأزمة عن فرص جديدة للقطاع يجدر استكشافها بما يتماشى مع نماذج التنمية الجديدة (الانتقال البيئي، والتنمية المستدامة، والاقتصاد الأزرق، والاقتصاد الشمولي، ...).

فقد أدت هذه الأزمة إلى إحداث وتسريع بعض التوجهات وخلقت تغيرات عميقة في الطلب السياحي. ويتعلق الأمر بالخصوص[4] بالبحث عن صحة الوجهة حول عروض تثمين الإرث التاريخي والثقافي والطبيعي. وقد اكتسب هذا البعد الأخير زخما كبيرا مع تنامي الوعي البيئي لدى المستهلكين الذين يبحثون عن عروض مستدامة وذات تأثير اجتماعي شمولي.

كما ازداد الانتقال الرقمي مع ارتفاع إلمام المستهلكين بالتقنيات الجديدة، لاسيما عند فئة الشباب التي تعززت من حيث العدد والقدرة الشرائية خاصة في الدول الموردة الناشئة. ومع تبدد القلق الوبائي على المدى المتوسط والطويل، يتوقع انتعاش السياحة الجماعية عند شريحة من المستهلكين ذوي الدخل المتوسط مما يدعو إلى بذل جهود لتوفير عروض مناسبة من قبل الفاعلين السياحيين. كما تكثفت السياحة الداخلية وحجوزات اللحظات الأخيرة، مع مجانية الإلغاء وتأمين الإعادة إلى الموطن، في مقابل تعدد شروط الولوج والتنقل وتغيرها وفقا لتطور الظروف الصحية.

وترصد مؤشرات السياحة الوطنية آفاق نمو واعدة سنة 2022 حيث ارتفع عدد السياح الوافدين من الخارج بزيادة قدرها 202% نهاية يوليوز 2022، مما سيمكن من استرداد حوالي 73% من مستوى نفس الفترة من 2019 نتيجة ارتفاع الوافدين من المغاربة المقيمين بالخارج (91% كمعدل استرداد) نسبيا أعلى من السياح الأجانب (55% كمعدل استرداد). ويظل هذا المعدل مشجعا مقارنة بتوقعات منظمة السياحة العالمية[5] للسياح الوافدين على مستوى العالم خلال سنة 2022 (بين 55% و70%) والنسبة المسجلة نهاية ماي 2022 (46%). كما أكدت عائدات السياحة هذا الانتعاش عند متم غشت 2022 حيث بلغت 52,2 مليار درهم (+156%) بمعدل استرداد قدره 99% من مستوى نفس الفترة من 2019.

ولمواكبة آفاق الخروج من الأزمة، وبالتوازي مع الإجراءات الآنية التي اتخذتها الدولة لدعم إنعاش القطاع (خطة الطوارئ 2 مليار درهم، وعملية مرحبا 2022[6]، وتعزيز الربط الجوي[7] والبحري[8]، واعتماد التأشيرات

4للمزيد من التفاصيل، الاطلاع على " كوفيد-19 ومستقبل السياحة في آسيا والمحيط الهادي"، منظمة السياحة العالمية وبنك التنمية الآسيوي، مارس 2022 و "الدروس المستخلصة للمستقبل من كوفيد-19: إدارة أزمات الوجهة والسلوك السياحي واستشراف صناعة السياحة ". ألداو ومؤلفين شركاء، إصدار مستقبل السياحة، يوليوز 2022.

5 "مقياس السياحة العالمية"، المجلد 20، العدد 4، منظمة السياحة العالمية، يوليوز 2022.

6 مع خطة استقبال أكثر كثافة وتعزيز الموارد على جانبي البحر الأبيض المتوسط. وبذلك، بلغ عدد الوافدين على الموانئ المغربية 1,1 مليون مسافر بين 5 يونيو 2022 و29 غشت 2022.

7 تم تأمين 2,04 مليون مقعد لصيف 2022.

8 32 سفينة تربط المغرب بإسبانيا وفرنسا وإيطاليا، عبر 571 رحلة أسبوعية، بسعة إجمالية تقارب 478 ألف راكب و123 ألف سيارة.

الرقمية، والترويج المشترك بين المكتب الوطني المغربي للسياحة والخطوط الملكية المغربية، ...)، تعمل الحكومة بشراكة مع القطاع الخاص ومختلف الشركاء على تبني إصلاحات استراتيجية[9] للتكيف مع التغيرات السالفة الذكر مع الاستفادة من إنجازات الاستراتيجيات السابقة لتنمية القطاع[10] (رؤية 2010 و2020).

9 يوجد قيد التشاور خارطة طريق بين شركاء القطاعين العام والخاص حول ثلاثة مجالات ذات أولوية (تعزيز الربط الجوي، ومواءمة العرض مع الطلب الوطني والدولي، وتحفيز الاستثمار، لا سيما في مجالي الترقيه والسياحة البيئية). الطموح المعلن هو استقطاب 26 مليون سائح بحلول سنة 2030.

10 مكنت هذه الاستراتيجيات من تعزيز النسيج الإنتاجي للقطاع (طاقة استيعابية قدرها 283225 سرير سنة 2021) وجاذبيته (الوجهة الأولى في إفريقيا والثانية في العالم العربي) وأهميته الاجتماعية والاقتصادية (7,1% من الناتج الداخلي الخام و4,7% من اليد العاملة و42% من صادرات الخدمات و9,6% من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر متم سنة 2019).

تدبير الموارد المائية

وفقا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في الخطاب الملكي الموجه إلى البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة بتاريخ 14 أكتوبر 2022، ستولي الحكومة أهمية قصوى لمعالجة إشكالية تدبير الموارد المائية.

وهكذا ستعمل الحكومة على مضاعفة الجهود لرفع التحديات الملحة والمستقبلية لهذه الإشكالية وذلك وفق مقاربة متعددة الأبعاد تعتمد أساسا على ترشيد استعمال الماء والتدبير الأمثل للطلب بالموازاة مع ما يتم إنجازه في مجال تعبئة الموارد المائية.

1. التدابير الاستعجالية لتأمين التزويد بالماء الشروب

على إثر الوضعية المائية الحرجة الذي عرفتها المملكة خلال سنتي 2021 و2022، تم وضع برنامج استعجالي لتأمين التزويد بالماء الشروب بالمناطق المتأثرة بالعجز المائي بمبلغ إجمالي قدره 8,72 مليار درهم. حيث تم في هذا السياق التوقيع على مجموعة من اتفاقيات الشراكة تشمل على وجه الخصوص :

- ✓ اتفاقيات الشراكة لتمويل وتنفيذ إجراءات استعجالية ومهيكلة في الأحواض المائية لملوية وأم الربيع وتانسيفت بتكلفة إجمالية للإجراءات الاستعجالية تصل إلى 2,586 مليار درهم؛
- ✓ اتفاقية شراكة لتنفيذ إجراءات استعجالية ومهيكلة في قطاع الماء في جهة درعة-تافيلالت بتكلفة إجمالية للإجراءات الاستعجالية تصل إلى 293 مليون درهم؛
- ✓ الاتفاقية الإطار للشراكة المتعلقة بتمويل برنامج السدود الصغيرة والتلية 2022-2024 بمبلغ 4,27 مليار درهم؛
- ✓ اتفاقية اقتناء شاحنات صهريجية وصهاريج بلاستيكية بمبلغ 471 مليون درهم؛
- ✓ اتفاقية اقتناء واستغلال محطات معالجة مياه الشرب (لتحلية مياه البحر وإزالة الأملاح) بمبلغ 600 مليون درهم.
- ✓ كما شمل البرنامج عمليات اكتراء شاحنات صهريجية بمبلغ إجمالي قدره 500 مليون درهم.

2. تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027

تتجلى أهم المنجزات المسجلة في إطار تنزيل محاور البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، فيما يلي:

- ◄ **تطوير العرض**

- **السدود الكبرى والربط بين الأنظمة المائية:**

يتوفر المغرب حاليا على عدد مهم من السدود يقدر بـ 150 سدا كبيرا بسعة إجمالية تزيد عن 19,6 مليار

متر مكعب وكذا 140 سدا صغيرا، مما مكنه من تلبية احتياجاته من المياه (الصالحة للشرب والمياه الصناعية والسياحية) وضمان الري على نطاق واسع، فضلا عن الحماية من الفيضانات وإنتاج الطاقة الكهرومائية. وسيتم تعزيز عدد السدود مستقبلا من خلال تنفيذ المشاريع المبرمجة في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب والسقي 2020-2027.

في هذا السياق، ستتم مواصلة بناء 20 سدا كبيرا، ستعرف ثلاثة منها الانتهاء من أشغالها خلال سنة 2022 وهي: سد تيداس بإقليم الخميسات وسد تودغة بإقليم تنغير وسد أكْدز بإقليم زاكْورة.

كما ستتم مواصلة بناء 17 سدا كبيرا خلال سنة 2023، ويتعلق الأمر بـ:

- ✓ سد فاسك (كْلميم)، وسد الساقية الحمراء (العيون) والمتوقع انتهاء أشغالهما سنة 2023؛
- ✓ سد مدز (صفرو) وسد غيس (الحسيمة) والمتوقع انتهاء أشغالهما سنة 2024؛
- ✓ سد كدية البرنة (سيدي قاسم) والمتوقع انتهاء أشغاله سنة 2025؛
- ✓ سد تاركْا أومادي (كْرسيف)، وسد بني عزيمان (الدريوش)، وسد بولعوان (شيشاوة) وسد سيدي عبو (تاونات)، وكذا تعلية سد محمد الخامس (تاوريرت) وسد المختار السوسي (تارودانت) والمتوقع انتهاء أشغالها سنة 2026؛
- ✓ سد أيت زيات (الحوز) وسد على واد الخضر (أزيلال)، وسد تاغزيرت (بني ملال) وسد خنك كرو (فكيك)، والذي من المتوقع انتهاء أشغالها سنة 2027؛
- ✓ سد تامري (أكادير إداوتانان) وسد الرتبة (تاونات) والذي من المتوقع انتهاء أشغالهما سنة 2029.

وستنضاف إلى هذه السدود تعلية سد إمفوت بسطات قيد الانطلاقة وسدين كبيرين جديدين مبرمجين برسم سنة 2022 في إقليمي صفرو والعرائش.

كما ستعرف سنة 2023 إطلاق أشغال بناء سد جديد في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي.

وفيما يتعلق بالربط بين الأنظمة المائية، تميزت سنة 2022 بإطلاق المرحلة الأولى العاجلة للربط بين حوضي سبو وأبي رقراق بصبيب 15 متر مكعب للثانية بتكلفة تقدر بـ 6 ملايير درهم.

وخلال سنة 2023، سيتم التحضير لإطلاق المراحل الأخرى من مشروع الربط بين الأحواض المائية سبو-بورقراق-أم الربيع-تانسيفت في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- **تحلية مياه البحر:**

في هذا الصدد تم الشروع في استغلال محطتي تحلية مياه البحر لمدينة الحسيمة ولإقليم اشتوكة-آيت

باها، كما يرتقب تشغيل محطة تحلية مياه البحر لمدينة العيون في نهاية 2022. كما تم تعزيز صبيب عدة محطات للتحلية الخاصة بمياه الشرب في الأقاليم الجنوبية.

أما بخصوص مشروع تحلية مياه البحر بالدار البيضاء الكبرى، والذي تقدر طاقته الإنتاجية بـ 300 مليون متر مكعب سنويا وبتكلفة استثمارية قدرها 11 مليار درهم، تم إعطاء الانطلاقة لطلب عروض لإنجاز المشروع في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما أن دراسات إنجاز مشاريع أخرى لتحلية مياه البحر خاصة بتزنيت والصويرة والجهة الشرقية، فهي قيد الإنجاز.

أما فيما يخص محطة التحلية بمدينة آسفي، سيتم تنفيذ الأشغال الجارية على مرحلتين: الأولى خلال الفترة 2022-2025 بطاقة 85 مليون متر مكعب/سنة. والمحطة الثانية انطلاقا من سنة 2026 لتصل طاقتها الإجمالية 110 مليون متر مكعب/سنة. وبالنسبة لتزويد مدينة الداخلة والمناطق المجاورة لبئر أنزران وميناء الداخلة الأطلسي بمياه الشرب، فقد تم التوقيع على اتفاقية للمشروع المندمج بين الماء الشروب ومياه السقي.

- **السدود الصغيرة والتلية:**

من أجل تعزيز التنمية المحلية عن طريق تثمين موارد المياه المحلية، وضع البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 مقاربة جديدة للتنمية حول مشاريع السدود الصغيرة، بناءً على معايير تتعلق أساسا بالجدوى (الحصص المائية، والقدرة التخزينية، والحاجيات المتوقعة...)، وبأثر المشروع على البيئة السوسيو-اقتصادي وكذا توافقه مع مخططات التهيئة الحالية أو المرتقبة في وثائق تخطيط المياه، ولاسيما مشروع المخطط الوطني للماء 2020-2050 والمخططات التوجيهية للتهيئة المندمجة للموارد المائية.

وفي هذا الإطار، يوجد 11 سدا صغيرا قيد الإنشاء، كما تم وضع برنامج متعدد السنوات للفترة 2022-2024 بقيمة 4,27 مليار درهم لإنجاز 129 مشروعا بطاقة إجمالية تقدر بـ 471 مليون متر مكعب وذلك بموجب اتفاقية تمويل بين الدولة (2,47 مليار درهم) والجهات (1,8 مليار درهم). ويهدف هذا البرنامج، إلى إحداث فرص الشغل والتنمية الاقتصادية في كل جهة.

- **تدبير الطلب على الماء واقتصاده وتثمينه:**

- **اقتصاد مياه الشرب:** فيما يتعلق بمحور تعزيز استقلالية احتياطيات مياه الشرب، تم تحديد 263 مشروعا باستثمارات إجمالية تقدر بـ 2,88 مليار درهم. ومن حيث استقلالية التخزين لمراكز المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، فإن أكثر من 12% من المراكز المعنية ستصل استقلاليتها إلى 24 ساعة أو أكثر. في حين يبلغ متوسط زيادة مدة التخزين لهذه المراكز 8 ساعات.

- **التحويل إلى الري الموضعي:** يتعلق هذا المحور بالمكونين التاليين:

التحويل الجماعي: في هذا الصدد، تم إنجاز مساحة قدرها 21.900 هكتار بتكلفة 890 مليون درهم ومساحة قدرها 10.050 هكتار في طور الإنجاز؛

التحويل الفردي: في هذا الصدد، تم إنجاز 113.000 هكتار بتكلفة 3,74 مليار درهم، ومساحة 35.000 هكتار قيد الإنجاز.

- **التهيئة الهيدروفلاحية:** تضمن البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 مشروعين أساسيين وهما:

المحافظة على ري سهل سايس على مساحة 30 ألف هكتار. في هذا الإطار، شهدت سنة 2022، على وجه الخصوص، استمرار أشغال الشطر الثالث وبداية أشغال إنجاز شبكة التوزيع على مساحة 10.440 هكتاراً؛

التهيئة الهيدروفلاحية للمنطقة الجنوبية الشرقية من سهل الغرب على مساحة 30 ألف هكتار. فيما يتعلق بمدى التقدم المحرز في هذا المشروع، تم الانتهاء من الدراسات الفنية كما أن المهمة الثانية المتعلقة بالتقييم الأولي لتنفيذ المشروع في طور الإنجاز.

◄ **إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة:**

يهدف هذا المحور إلى تعبئة 100 مليون متر مكعب سنوياً من المياه العادمة المعالجة بحلول سنة 2027، ويشمل تنفيذ 87 مشروعا منها 22 مشروعا لسقي ملاعب الجولف، بتكلفة إجمالية قدرها 2,34 مليار درهم.

خلال الفترة 2020-2021، تمت برمجة 10 مشاريع لإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة في إطار البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة وذلك بغلاف مالي قدره 662,7 مليون درهم، منها 343 مليون درهم عن طريق البرنامج السالف الذكر. ويبلغ حجم المياه المعاد استعمالها حاليا حوالي 23,66 مليون متر مكعب.

◄ **تعزيز تزويد الساكنة القروية بالماء الصالح للشرب:**

يتوخى البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب والسقي 2020-2027 تعزيز تزويد الساكنة القروية بمياه الشرب بغلاف مالي قدره 35,59 مليار درهم. وفي هذا الصدد، تم اعتماد برنامج للتزويد بالماء الصالح للشرب للمراكز والدواوير للفترة 2022-2024، رصد له تمويل بقيمة 4,312 مليار درهم، بموجب اتفاقية إطار للشراكة وتمويل هذا البرنامج. وسيتم إنجاز واستغلال المشاريع المدرجة في الاتفاقية المذكورة بالشراكة بين المكتب الوطني للكهرباء والماء والجهات. وفي هذا السياق، تمت تعبئة مبلغ قدره 500 مليون

درهم سنة 2022، وبرمجة اعتمادات قدرها 1,392 مليار درهم برسم سنة 2023 عن طريق الميزانية العامة.

3. الاعتمادات المرصودة برسم سنة 2023

رصدت الحكومة من خلال مشروع قانون المالية برسم سنة 2023، ما مجموعه 10.6 مليار درهم لتدبير إشكالية ندرة المياه، بزيادة حوالي 5 ملايير درهم مقارنة بالسنة الماضية، وذلك لانجاز المشاريع التالية:

- 4 ملايير درهم لمواصلة إنجاز السدود الكبرى والمتوسطة وتصفية العقارات المرتبطة بها؛
- 1.5 مليار درهم مساهمة من الدولة في تمويل مشاريع التحلية؛
- 1.4 مليار درهم برسم مشاريع تزويد المراكز القروية والدواوير بالماء الصالح للشرب.

رهان الأمن الطاقي

يمر الاقتصاد العالمي بأزمة طاقية غير مسبوقة، ويرجع ذلك أساسًا إلى الآثار المزدوجة للأزمة الأوكرانية وعواقب الأزمة الصحية لفيروس كورونا. وقد تم تسجيل العديد من التوترات في سوق الطاقة العالمية مما أدى إلى زيادة كبيرة في أسعار المنتجات الطاقية. كما سجلت في أسعار الغاز الطبيعي والكهرباء ارتفاعات ملحوظة بلغت مستويات غير مسبوقة. وقد صارت تداعيات هذا السياق على الأمن الطاقي إشكالية مستعصية جعلت الرهان الطاقي في صلب أولويات الدول كل حسب مدى درجة اعتمادها على سوق الطاقة الدولية.

ويعاني المغرب، بصفته مستورداً لجل حاجياته من المنتجات البترولية المكررة، وبشكل كبير من آثار هذه الأزمة الطاقية العالمية. وبلغ معدل التبعية الطاقية حوالي 90% سنة 2019 (مع تسجيل انخفاض في هذه النسبة مقارنة مع السنوات السابقة). وإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من التقدم الكبير المسجل على المستوى الوطني من حيث تعزيز القدرة المنجزة للطاقات المتجددة، فإن حصة المنتجات البترولية في المزيج الطاقي لا تزال كبيرة، بنسبة قاربت 53% سنة 2019.

وبالنظر للتداعيات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمد لهذه الأزمة الطاقية على الأمن الطاقي للبلد، فإن المغرب مدعو إلى ضمان تفعيل توجهاته الاستراتيجية المعتمدة وتسريع وتيرة تنفيذها، والتي تهدف بشكل خاص إلى تعزيز الأمن الطاقي للبلاد وتحسين مناعته وتنافسيته الطاقية. ويتعلق الأمر بمحاور استراتيجية رئيسية، وهي:

تسريع مسلسل الانتقال الطاقي من خلال التطوير المكثف للطاقات المتجددة

يبقى تسريع تطوير الطاقات المتجددة وتعزيز حصتها في المزيج الطاقي الحل الأمثل للمغرب لمواجهة هذه التحديات المختلفة في إطار استراتيجية الانتقال الطاقي التي سجلت بالفعل، منذ إطلاقها سنة 2009، تقدمًا كبيراً (37,6% من القدرة الكهربائية المنجزة سنة 2021).

ويمكن أن يؤدي الاستخدام المكثف للطاقات المتجددة أيضًا إلى مجموعة من المزايا، بما في ذلك انخفاض معدل التبعية الطاقية، وخفض الفاتورة الطاقية الوطنية وخلق فرص شغل مباشرة وغير مباشرة، وكذا أثرها الهام على الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وتحقيق طموح "الحياد الكربوني" على المدى الطويل. وفي هذا السياق، أضحى من الضروري تعزيز الإنتاج اللامركزي للكهرباء من المصادر المتجددة على مستوى المنازل، والصناعات، والجماعات، والضيعات الفلاحية... وفي هذا الإطار، يعد إصدار قرار رقم 2138.22 بتاريخ 26 شتنبر 2022) بتحديد المناطق المعدة لاستقبال مواقع تنمية مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية انطلاقا من مصادر الطاقة الشمسية يعد خطوة حاسمة في مسار تسريع تطوير الطاقات المتجددة في المغرب.

تحقيق الأهداف والتدابير القطاعية من حيث النجاعة الطاقية وترشيد الطلب

تعتبر النجاعة الطاقية إحدى أولويات الاستراتيجية الطاقية الوطنية. ووفقا لذلك حددت أهداف طموحة من حيث خفض الاستهلاك النهائي للطاقة بنسبة 20% بحلول سنة 2030. وتتمحور هذه الاستراتيجية الوطنية الطموحة حول أهداف وأسس، ومحاور استراتيجية وتدابير قطاعية يتعين الإسراع بتفعيلها.

ويتطلب تعزيز الأمن الطاقي للبلاد أيضًا استخدامًا أكثر عقلانية للطاقة، لا سيما من خلال اعتماد تسعير للكهرباء من شأنها التشجيع على نقل جزء من الطلب إلى خارج فترة الذروة وذلك لجعل الطلب على الكهرباء أقل تذبذبا، وكذا اعتماد حوافز للاستخدام المعقلن للكهرباء. وينبغي لعملية تنفيذ خارطة الطريق الخاصة بالنجاعة الطاقية الاستفادة من الظرفية الراهنة لتشجيع مختلف الفاعلين وكذا الأسر للانخراط الفعال في تنفيذ البرامج و / أو اقتناء معدات أقل استهلاكًا للطاقة.

تطوير الغاز الطبيعي كخيار استراتيجي يساهم في تنويع مصادر التزويد بالطاقة

يعد تطوير الغاز الطبيعي خياراً استراتيجياً للمساهمة في تنويع مصادر الطاقة والحد من مشاكل الانقطاعات الناجمة عن الاعتماد المكثف على الكهرباء المتجددة، وكذلك لضمان سلامة تزويد محطات الطاقة الكهربائية المعتمدة على الغاز الطبيعي في تشغيلها.

وفي هذا الإطار، تم في غشت 2021 وضع خارطة طريق وطنية لتطوير الغاز الطبيعي 2021-2050. وتتمحور أهداف هذه الخارطة حول إنشاء سوق منظم للغاز الطبيعي من خلال تحفيز التطور التدريجي للطلب، وتطوير مشروع للبنية التحتية للغاز، وولوج المصنعين وباقي المستهلكين إلى طاقة تنافسية، وكذا تحسين تنافسية المصدرين الصناعيين المغاربة وتطوير أنشطة إضافية أخرى حول سلسلة الغاز الطبيعي.

وبالإضافة لما سبق، ومن أجل تأمين احتياجاته من الغاز الطبيعي، تم اعتماد مجموعة من التدابير الطموحة، بما في ذلك إنشاء وحدة تخزين الغاز الطبيعي المسال وإعادة تحويله إلى غاز بهدف تأمين تزويد مستمر ومتنوع من الغاز الطبيعي. وعلى المدى الطويل، يتم تنفيذ مشروع ذا أهمية كبيرة يتعلق ببناء خط أنابيب غاز بين المغرب ونيجيريا يقارب طوله 6.000 كيلومتر ويمر عبر عشر دول لربطها بالسوق الأوروبية.

تطوير الهيدروجين الأخضر كمشروع واعد لتوليد الطاقة النظيفة

تفتح سلاسل الإنتاج المتعلقة بالهيدروجين آفاقًا كبيرة. فقد تم تصنيف المغرب، وفقًا لمجلس الطاقة العالمي بألمانيا، كواحد من خمسة بلدان تتوفر على أكبر إمكانات لإنتاج وتصدير الجزيئات الخضراء (الأمونيا والميثانول...). ويمكن أن يستحوذ على ما يناهز 4 % من سوق الهيدروجين العالمي، وفقًا لوزارة الطاقة، أو ما يقارب 3 مليارات دولار. وتتميز هذه التكنولوجيا بمستقبل واعد، خاصة في مجال التنقل

والصناعة. ولا تقتصر مميزاتها على تكلفتها فقط وإنما تشمل أيضا تأثيرها المنخفض جدا على البيئة مقارنة بالطاقات الأحفورية. وعلى سبيل التوضيح، أظهرت عمليات المحاكاة التي أجراها البنك الدولي انخفاضًا كبيراً في الانبعاثات الكربونية لقطاع الكهرباء منتقلة من 80 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً في أفق 2050 بالنسبة للسيناريو الأساسي إلى 4 مليون طن سنوياً فقط بالنسبة للسيناريو المعتمد على الهيدروجين الأخضر.

ويتطلب تطوير الهيدروجين باعتباره "بترول أخضر"، مجهودًا وطنيًا كبيراً لإسراع في دعم المهارات والكفاءات اللازمة لتطوير التقنيات، بالموازاة مع تعزيز التقارب مع الفاعلين المتميزين على المستوى الدولي. وسيمكّن تطوير هذا المورد المغرب، على مدى السنوات القليلة القادمة، من توفير الهيدروجين الأخضر والجزيئات الخضراء لسوقه المحلي وكذلك للخارج، ولا سيما أوروبا.

وفي هذا الإطار، تم إطلاق خارطة طريق للهيدروجين الأخضر في يناير 2021 والتي تفتح آفاقًا كبيرة للتصنيع تهم مختلف مراحل سلسلة القيمة، بما فيها تحلية المياه، والطاقات المتجددة (الكهروضوئية والريحية)، والتحليل الكهربائي والكيمياء الخضراء. وستتكلف "اللجنة الوطنية للهيدروجين"، برئاسة وزارة الطاقة والتي تضم جميع الجهات المعنية، بالتنسيق وكذا تنفيذ هذه الخارطة من خلال التطوير التكنولوجي والاستثمارات والبنيات التحتيةة والأسواق.

الأمن الغذائي

كان ولا يزال ضمان الأمن الغذائي أولوية استراتيجية لبلادنا. وإن كان التقدم الذي أحرزه المغرب في هذا المجال لا جدال فيه، فقد أصبح هذا الرهان أكثر حدة في السياق الحالي المتسم بتفاقم آثار تغير المناخ وعدم استقرار السوق العالمية للمنتجات الغذائية الأساسية وذلك تحت تأثير الأزمات المتتالية (كوفيد-19، الأزمة الأوكرانية ...).

فمنذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، شرع المغرب في إجراء تحولات عميقة في نموذجه الفلاحي يهدف بشكل خاص إلى تعزيز دعامات الأمن الغذائي للبلاد. وقد تم إعطاء دفعة قوية لهذا التوجه إثر تنفيذ استراتيجية مخطط المغرب الأخضر الذي مكن من تحسين الوفرة الغذائية في البلاد مع العمل على جعل الإنتاج الفلاحي أكثر صمودا في مواجهة المخاطر المناخية. وقد أدت هذه الاستراتيجية إلى تحسن كبير في مؤشرات الأمن الغذائي للبلاد.

وبالفعل لوحظ تحسن كبير في توافر المنتجات الفلاحية (بالكيلوغرام لكل فرد) خلال فترة تنفيذ هذا مخطط بزيادة قدرها 43% بين سنتي 2008 و2018 بالنسبة للحوم البيضاء، و31% للحوم الحمراء، و23% للفواكه والخضروات والحليب و15% للسكر و11% للحبوب.

كما نجح المغرب في الحد من اعتماده على الواردات لتلبية احتياجاته الغذائية من خلال تحقيق مستويات عالية نسبيا من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الفلاحية الأساسية، ولا سيما الفواكه والخضر (100%) والمنتجات الحيوانية (اللحوم الحمراء والبيضاء والحليب) بنسبة 99%.

وساهم توسيع العرض من المنتجات الفلاحية في تحسين مؤشرات الأمن الغذائي في المغرب كما يتضح من خلال التطور الإيجابي لمؤشر معدل نقص التغذية الذي انتقل في بلدنا من 6,3 % إلى 4,2 % خلال الفترة 2000-2020بحسب المنظمة العالمية للزراعة والتغذية مسجلاً انخفاضًا بنسبة 33 % مقابل 18 % لمتوسط مجموعة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا11.

ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أنه من أجل تعزيز أمنه الغذائي، عمد المغرب إلى وضع آليات لدعم استقرار الأسعار الداخلية للمنتجات الفلاحية الاستراتيجية الأساسية، وخاصة الحبوب، وذلك بهدف التخفيف من انتقال تقلبات الأسعار العالمية لهذه المنتجات إلى السوق المحلي. وتتكون هذه الآليات بشكل أساسي من إنشاء مخزونات استراتيجية (تصل إلى خمسة أشهر من الاحتياجات من الحبوب الأساسية) وكذا تدبير التفاوتات بين الأسعار العالمية والأسعار الداخلية (رسوم الاستيراد). وقد تم وضع آليات أخرى للحد من آثار هذه التقلبات في الأسعار على القدرة الشرائية للفئات الهشة، بما فيها المقاصة

11 الجزائر ومصر والأردن والمغرب وتونس.

المطبقة على أسعار الاستهلاك لمنتجات القمح اللين (الدقيق الوطني). ويسمح هذا التدبير المتعدد القنوات بالتحكم بشكل أفضل في تضخم أسعار الغذاء في المغرب، لا سيما في سياق الأزمات الدولية وذلك مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة.

ويجدر بالذكر أن قدرة بلدنا على ضمان أمنه الغذائي وُضعت على المحك في سياق الأزمة الأوكرانية التي أدت في الأشهر الأولى من اندلاعها إلى ارتفاع مذهل في أسعار المواد الغذائية الأساسية (القمح والذرة وغيرها).

وأدى ارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الفلاحية الاستراتيجية الناجم عن هذه الأزمة، ولا سيما الحبوب التي تمثل حصة كبيرة في الاستهلاك الغذائي لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى تأجيج التوترات في مستوى أسعار المواد الغذائية المحلية على مستوى المنطقة. وعلى هذا النحو، وفيما يتعلق بمجموعة الدول السالفة الذكر بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يعد المغرب من بين البلدان الأقل تعرضًا للآثار السلبية لزيادة الأسعار الفلاحية وتوافرها. وفي هذا الإطار، ولا سيما فيما يتعلق بالاعتماد على الواردات من منتجات الحبوب، يتبين أن مصر والمغرب يعدان من بين بلدان المنطقة التي وضعت قاعدة إنتاج للحبوب تلبي نسبيا احتياجات الطلب الداخلي على هذه المنتجات. ومن ناحية أخرى، يعد المغرب من بين البلدان التي نوعت مورديها لهذه المنتجات، مما يجعله أقل اعتمادا على روسيا وأوكرانيا فيما يخص وارداته من الحبوب حيث لا يتجاوز مجموع حصص هذين الموردين 3 %, و12 % و27 % على التوالي من مجموع واردات المغرب من الذرة والشعير والقمح.

المحور الرابع : التوازنات الخارجية والمديونية

حجم مديونية الخزينة

- من المتوقع أن يصل حجم دين الخزينة إلى 952 مليار درهم نهاية سنة 2022.
- فيما يخص المعطيات الذي يتم نشرها من طرف وزارة الاقتصاد والمالية والمتوفرة في التقرير السنوي حول المديونية المصاحب لقانون المالية، بما فيها حجم دين الخزينة، الاكتتابات في السوق الداخلي، القروض الخارجية، فإنها تتضمن جميع الآجال بما فيها تلك التي يساوي أو يقل أجلها عن سنتين.
- وهكذا، فإن حصة الدين الخزينة الذي يقل أجله عن سنتين نسبة إلى حجم دين الخزينة حسب الآجال الأصلية تراوح بين 14,4% متم سنة 2018 و16,3% متم شهر شتنبر 2022 كما يتضح ذلك في الجدول التالي، علما أن جل القروض الخارجية ذات أجل متوسط وطويل.

	2018	2019	2020	2021	شتنبر 2022
حصة الدين الخزينة الذي يقل أجله عن سنتين نسبة إلى حجم دين الخزينة	%14,4	%10,0	%14,3	%15,4	%16,3

تطور حجم دين الخزينة خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2022:

بـــمتم شهر شتنبر 2022، بلغ حجم دين الخزينة حوالي 924,8 مليار درهم مقابل 885,3 مليار درهم نهاية شهر دجنبر2021، أي بزيادة قدرها 39,5 مليار درهم أو 4,5%.

وحسب مصدر التمويل، فإن حجم الداخلي للخزينة قد بلغ ما يناهز 699,6 مليار درهم مقابل 681,5 مليار درهم نهاية سنة 2021، أي بزيادة قدرها 18,1 مليار درهم أو2,8%، بينما ارتفع حجم الدين الخارجي بـــ 21,4 مليار درهم أو 10,5% ليستقر في حدود 225,2 مليار درهم بنهاية شتنبر 2022.

تمويل الخزينة

فيما يخص تمويل الخزينة خلال سنة 2023، فيجب التذكير على أن توقعات مجموع صافي حاجيات الخزينة ستناهز مبلغ 65 مليار درهم، وستتم تغطيته بنسبة 55% (أو 35,5 مليار درهم) كتمويلات داخلية صافية وبنسبة 45% (أو 29,5 مليار درهم) من التمويلات الخارجية الصافية على مجموع سحوبات برسم الاقتراضات الخارجية تقارب 40 مليار درهم، أي تحت سقف هذه التمويلات، والذي يقترح تحديده في 60 مليار درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023.

وعليه، فالرفع من سقف التمويلات الخارجية إلى 60 مليار درهم، لا يفيد أنه سيتم الافراط في تعبئة القروض الخارجية، بل يهدف أساسا الحصول على مرونة أكبر لتعبأة حجم أعلى من هذه الموارد :

(ا) إذا سمحت الظروف وكذا الشروط المالية في السوق المالية الدولية بذلك، خاصة وأنه ومنذ سنة 2022 لم يتم إصدار أي سندات دولية من أجل إعادة تمويل سداد 2022 لأصول السندات السيادية المصدرة في سنة 2012، وذلك من جراء الظروف الحالية غير المواتية.

(ب) إذا كانت هناك حاجة لتعزيز الموجودات من العملة الصعبة لبلادنا خاصة في ظل مخاطر استمرار ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية.

وستبقى الموارد الداخلية أهم مورد تمويل بالنسبة للخزينة لسنة 2023 في حين أن الموارد الخارجية، رغم أهميتها، ستظل موارد مكملة تدخل في إطار تنويع مصادر التمويل. وهذا ما سيساهم، من جهة، في تخفيف الضغط على السوق الداخلية، ومن جهة أخرى، في توفير مجالات تمويل إضافية تمكن من استفادة القطاع الخاص من هذه السوق واجتناب مزاحمته من لدن الخزينة.

وفيما يخص الشق المتعلق بتدبير المخاطر المرتبطة بالدين، فإن الرفع من سقف القروض الخارجية لن يؤثر بشكل كبير على محفظة دين الخزينة، بحيث ستبقى حصة الدين الداخلي هي المهيمنة في تلك المحفظة، وقد ناهزت 76% من مجموع دين الخزينة بمتم شتنبر 2022 مقابل 24% فقط بالنسبة للدين الخارجي.

كما أن حصة الدين الخارجي ستحافظ خلال السنوات المقبلة على مستويات متماشية مع البنية المستهدفة للمحفظة المرجعية والتي تحدد هذه الحصة ما بين 20% و30% من حجم دين الخزينة.

يجدر التذكير على أن اللجوء للاستدانة يهدف إلى تغطية حاجيات الخزينة. ويتم ذلك مع مراعاة مقتضيات المادة 20 للقانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، بحيث لا يمكن أن تتجاوز حصيلة الاقتراضات الداخلية والخارجية مجموع نفقات الاستثمار وأصول الدين.

وبمتم شهر شتنبر 2022، توزع تمويل الخزينة كما يلي:

التمويل الداخلي

بلغ الحجم الإجمالي لإصدارات الخزينة متم شهر شتنبر2022، ما قدره 87,3 مليار درهم مقابل 104,5 مليار درهم نهاية شتنبر 2021، مسجلة انخفاضا بنسبة 16,2% تقريبا. وتوزعت هذه الإصدارات

بقدر63,6% بالنسبة للآجال التي تقل عن أو تساوي سنتين و36,4% للآجال ذات 5 سنوات فأكثر، مقابل 50,0% لكل من هاته الآجال نهاية شهر شتنبر 2021 .

وقد خصصت هذه المبالغ لأعادة تمويل مستحقات الدين الداخلي في حدود 73,5 مليار درهم والباقي (13,8 مليار درهم) لتمويل نفقات أخرى.

التمويل الخارجي

بلغت السحوبات برسم الاقتراضات الخارجية للخزينة، متم شهر شتنبر 2022، ما قدره 13,6 مليار درهم مقابل 14,2 مليار درهم خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

وقد تمت تعبئة هذه السحوبات لدى المقرضين متعددي الأطراف (13,0 مليار درهم) والمقرضين ثنائيي الأطراف (0,6 مليار درهم). وحسب الاستعمال، توزعت هذه السحوبات كما يلي:

- تخصيص حوالي 12,2 مليار درهم لدعم الإصلاحات، حيث تمت تعبئة 8,7 مليارات درهم لدى البنك الدولي للإنشاء والتعمير، حوالي1,7 مليار درهم لدى البنك الإفريقي للتنمية ومليار درهم لدى صندوق الأوبك للتنمية الدولية.
- توجيه مبلغ قدره 0,8 مليار درهم، معبئ لدى البنك الدولي للإنشاء والتعمير، لتمويل البرامج المندرجة في إطار التدابير المتخذة للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19.
- استفادة مشاريع الميزانية من مبلغ 0,6 مليار درهم (0,5 مليار درهم لقطاع الماء والسدود والباقي لمشاريع التنمية القروية والفلاحية).

المحور الخامس : دعم البرامج الاجتماعية وتحسين أدائها

إصلاح منظومة التربية والتعليم

إن تعزيز الرأسمال البشري كعامل رئيسي للتنمية له أهمية حاسمة بالنسبة للمغرب، حيث تم العمل على إنجاح إصلاح نظام التربية والتكوين من خلال توسيع العرض وتطوير العرض المدرسي والجامعي .وتحسين جودة تكوين الأساتذة وتسريع تنزيل برنامج تعميم التعليم الأولي، وتعزيز الدعم الاجتماعي للتلاميذ والطلبة، ، وذلك في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية والرؤية الاستراتيجية 2015-2030 من خلال اعتماد القانون-الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وإحداث لجنة لتتبع إصلاح هذه المنظومة.

كما ستركز الحكومة مجهوداتها على تطوير النموذج البيداغوجي وتحسين جودة التربية والتكوين من خلال تحديث أساليب التدريس، واعتماد معايير جديدة للجودة مبنية على الكفاءة، مع إقرار نظام ناجع ونشيط للتوجيه المدرسي والمهني والجامعي. هذا بالإضافة إلى تعزيز الموارد البشرية وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتهدف كل هذه المجهودات إلى الرفع من جودة التكوين وملاءمته مع متطلبات سوق الشغل، وخاصة بالنسبة للشباب لتأهيلهم وتعزيز قابليتهم للشغل.

التربية الوطنية

وعيا منها بأهمية تعزيز الرأسمال البشري، وضعت الحكومة إصلاح المنظومة التربوية على رأس أولوياتها. ويطمح مشروع خارطة الطريق لإصلاح المنظومة التربوية للفترة 2022-2026، والذي ينسجم مع الأهداف التي حددها القانون-الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وكذا النموذج التنموي الجديد للمملكة، إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

- تحقيق تعليم إلزامي ودامج عبر تقليص الهدر المدرسي بشكل كبير بنسبة 30% إلى 50%؛
- ضمان اكتساب التعلمات بغرض تمكين ثلثي التلاميذ من إتقان الكفايات الأساسية عند نهاية السلك الابتدائي، مقابل حوالي ثلث التلاميذ حاليا؛
- تعزيز التفتح من خلال الولوج إلى أنشطة مناسبة لتنمية القيم المدنية والكفايات الأفقية، على غرار الثقافة العامة وحب الاستطلاع والإبداع ومهارات التواصل.
- وستعرف الميزانية المخصصة لقطاع التربية الوطنية برسم سنة 2023 زيادة قدرها 6,5 مليار درهم مقارنة بسنة 2022 لتبلغ غلافا ماليا يقدر بـ 68,95 مليار درهم. وسيخصص هذا الغلاف المالي لتمويل

برنامج العمل لسنة 2023، والذي يهم على الخصوص، ما يلي:

- تسريع تنفيذ برنامج تعميم التعليم الأولي من خلال وضع نموذج للتدبير المفوض مع شركاء جمعويين مرجعيين، خاصة المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي مع وضع نظام تأمين الجودة يشمل تكوين المربيات وكذا بناء وتجهيز حجرات التعليم الأولي بهدف بلوغ التعميم في أفق 2028. وسيتم تعبئة غلاف مالي يناهز 2,1 مليار درهم (بما فيها 135 مليون درهم كاعتمادات التزام) لهذا الغرض برسم سنة 2023، منها 1,41 مليار درهم لتسيير أقسام التعليم الأولي؛
- توسيع تغطية الدعم الاجتماعي لتلبية الاحتياجات من خلال اعتماد مقاربة مندمجة لتدبير مختلف مكوناته التي تهم النقل المدرسي والمطاعم والداخليات والمدارس الجماعاتية. وكذا تحسين جودة الدعم الاجتماعي من خلال وضع إطار تدبيري مع ترجيح تفويضه، على أساس معايير الجودة. وقد تمت تعبئة غلاف مالي يقدر بحوالي 1,76 مليار درهم لهذا الغرض برسم سنة 2023 ؛
- تعزيز العرض المدرسي، لاسيما من خلال بناء مؤسسات مدرسية جديدة. وسيتم تعبئة غلاف مالي يقدر بـ 2,6 مليار درهم (بما فيها 1,7 مليار درهم كاعتمادات التزام) لهذا الغرض برسم سنة 2023. مما سيمكن من بناء ما يقرب من 224 مؤسسة؛
- مواصلة برنامج تأهيل المؤسسات التعليمية بما فيها استبدال البناء المفكك لضمان تحسين ظروف التمدرس حيث تم تخصيص غلاف مالي يناهز 2,5 مليار درهم، بما فيها 783 مليون درهم كاعتمادات التزام. يتعلق الأمر بتأهيل ما يقارب 1.746 مؤسسة تعلمية واستبدال 1.200 حجرة من البناء المفكك، وربط 1.245 مؤسسة بشبكة الماء الصالح للشرب و2.000 مؤسسة تعليمية بالصرف الصحي؛
- تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات والتي تهم خصوصا التجهيزات الرقمية بغلاف مالي قدره 400 مليون درهم؛
- تعزيز الموارد البشرية من خلال توظيف 18.000 أستاذ بالإضافة إلى 2.000 إطار للدعم التربوي والإداري برسم سنة 2023 والذين سيستفيدون من التكوين الأساس على مستوى المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

قامت الحكومة بإعداد "المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (PACTE ESRI 2030)". وفق مقاربة تشاركية ومندمجة، من خلال المناظرات الجهوية التي نظمت على صعيد مختلف المجالات الترابية، بمشاركة كافة الفاعلين بالجهة من جماعات وقطاع خاص وفعاليات المجتمع المدني فضلا عن الاطراف المعنية من داخل منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار. وقد تم توسيع المشاورات لتشمل مغاربة العالم. وقد تمت برمجت المناظرة الخاصة بهذه الشريحة في متم شهر أكتوبر الحالي. ويتوخى هذا المخطط ترجمة أولويات البرنامج الحكومي فيما يخص تنمية الرأسمال البشري إلى تدابير عملية

بغية تسريع اندماج المغرب في مجتمع المعرفة، في انسجام تام مع توصيات النموذج التنموي الجديد الذي يهـدف إلـى "بنـاء رأسـمال بشـري ذي جودة ومستعد بشكل أفضل للمستقبل ."

ويمكن تلخيص أهم النقط المتعلقة **بتنزيل إصلاح المنظومة التعليم العالي** كما يلي :

- **إطلاق الإصلاح البيداغوجي الشامل والمندمج**، وذلك من خلال:

- إعداد المتطلبات الأساسية للإصلاح البيداغوجي الشامل، حيث سيتم في هذا الإطار:

❖ إرساء آليات لتعزيز القدرات في المجال اللغوي لتمكين الطلبة من التمكن من لغة التعلمات الأساسية واكتساب مهارات في لغة أجنبية ثانية، من خلال إحداث 18مسلكا جديدا باللغة الإنجليزية بالجامعات العمومية و21 دبلوما باللغة الإنجليزية بالجامعات الخاصة والشريكة؛

❖ إحداث منصة رقمية تضم باقة من الوحدات تهدف إلى تقديم الدعم البيداغوجي للطلبة؛

❖ إحداث فضاءات "كود 212" خلال سنة 2023، بهدف تحفيز المواهب وتمكين طلبة المستقبل من اكتساب أسس صلبة في مهن المستقبل وكل ماله ارتباط بمهن الرقمنة؛

❖ إحداث مراكز جديدة للمسارات المهنية للطلبة (Career Centers) ومراكز قابلية التشغيل (Centres d'Employabilité-CEF)بالجامعات لتشجيع الثقافة المقاولاتية؛

❖ الرفع من جودة الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة من خلال تحسين خدمات الإيواء والإطعام والتغطية الصحية؛

- إحداث مسالك جديدة تستجيب لحاجيات القطاعات الوطنية والإنتاجية والمجالات الترابية من الأطر والكفاءات؛

- مساهمة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في إنجاح تنزيل المشروع الملكي المتمثل في تعميم الحماية الاجتماعية ولاسيما الشق المتعلق بتعزيز الموارد البشرية بقطاع الصحة في أفق 2030؛

- إحداث سلك الإجازة في التربية من أجل تكوين جيل جديد من أساتذة سلكي التعليم الابتدائي والثانوي في أفق سنة2025؛

- **الرفع من نجاعة منظومة البحث العلمي والابتكار**

من أجل جعل البحث العلمي في خدمة الأولويات الوطنية ومنفتح على العالم، سيتم خلال سنة 2022-2023 إطلاق مجموعة من التدابير ذات الأولوية ضمن المخطط الوطني، أهمها:

- مراجعة دفتر الضوابط البيداغوجية الخاصة بسلك الدكتوراه وتكوين جيل جديد من طلبة الدكتوراه، بمعايير دولية يستفيدون من التأطير المشترك للبحوث ملمين بالمقاربات البيداغوجية المبتكرة مع التمكن من اللغات الأجنبية؛

- إنشاء معاهد موضوعاتية للبحث للاستجابة للأولويات التنموية الوطنية في مجال الصحة والماء والذكاء الاصطناعي؛
- تعميم مجمعات الابتكار لتشمل كافة جهات المملكة وتجويد حكامة مدن الابتكار والرفع من مردوديتها.
- إطلاق عدة حاضنات جهوية لتحفيز حاملي المشاريع المبتكرة على صعيد كل جهة. وتثمين نتائج البحث العلمي وتسريع نقل التكنولوجيا لفائدة القطاعات الإنتاجية.
- تعبئة الكفاءات المغربية بالخارج من خلال 70 شراكة –خبرة في إطار برنامج فينكوم (FINCOME).

- **إرساء حكامة جديدة من خلال تعزيز استقلالية الجامعة من خلال نظام تعاقدي يحفز على المسؤولية ويكرس ثقافة الأداء والنتائج.**

وستتركز الجهود خلال هذه السنة على:

❖ إطلاق الإصلاح التنظيمي لمواكبة مسلسل الإصلاح الشامل لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، والعمل على إخراج مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية، وعلى رأسها مشروع القانون بتنظيم التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؛

- إطلاق مشروع المراجعة الشاملة للنظام المعلوماتي الوطني وتعميم استعمال الرقمنة على جميع مستويات.

أما فيما يخص **تنزيل الأنوية الجامعية**، تجدر الإشارة انه لم يتم التراجع أو إلغاء أي مشروع من المشاريع المقترحة في إطار الشراكة مع الجهات، حيث لازالت مبرمجة في إطار ميزانية الاستثمار لقطاع التعليم العالي برسم السنة المالية 2023 و كذا في البرمجة الميزانياتية ثلاثية السنوات2023-2025.

وفي هذا الإطار، ومن أجل إرساء أسس عدالة مجالية فعلية ترتكز على رؤيا واضحة وتكرس الدور المحوري للجامعة كرافعة للتنمية، فقد انكبت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار على إعداد تصميم مديري لعرض التكوينات الجامعية في أفق سنة 2030، وفق مقاربة تشاركية ومندمجة، ترتكز على رصد حاجيات القطاعات الإنتاجية من حيث الكفاءات والموارد البشرية، على المستويين الجهوي والوطني وأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجالات الترابية.

وسيشكل هذا التصميم، الإطار المرجعي لملاءمة الخريطة الجامعية وترشيدها، بما يتماشى ورهانات الجهوية المتقدمة، وذلك من خلال وضع المعايير التي على أساسها سيتم تحديد نوعية المؤسسات التي يجب إحداثها وطبيعة مسالك التكوين التي يستوجب فتحها بكل جهة، في انسجام مع الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية

والبيئية على المستوى الجهوي.

أما فيما يخص دعم الحكومة للطلبة في وضعية هشة، فقد تم الرفع من عدد الطلبة الممنوحين إلى 410.000 برسم السنة الجامعية 2022-2023 مقابل 401.000 برسم السنة الجامعية 2021-2022. وفي هذا الإطار تعمل الوزارة المكلفة بالتعليم العالي على تجويد طرق تدبير وتمويل منح التعليم العالي بتنسيق مع المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية خاصة من خلال:

- مراجعة معايير الاستهداف (في انتظار السجل الاجتماعي الموحد)؛
- إشراك الجهات في المساهمة في تمويل منح التعليم العالي؛

- إعداد مشاريع قرارات مع القطاعات الوزارية لتمويل المنح الدراسية لطلبة مؤسسات التعليم العالي التابعة لها.

التكوين المهني

يلعب التكوين المهني دورا مهما في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب وكذا في مواكبة الاستراتيجيات والسياسات القطاعية من خلال تزويد القطاعات المعنية بالكفاءات البشرية المؤهلة والعملية، مما يسمح بالرفع من تنافسية المغرب وجاذبيته.

سيعرف عرض التكوين المهني خلال سنة 2023:

- الرفع من القدرة الاستيعابية لمنظومة التكوين المهني الأساسي من خلال إحداث 38 مؤسسة جديدة حيث سيرتفع عدد المقاعد البيداغوجية من 362.357 مقعد في موسم 2021-2022 إلى 405.221 في موسم 2022-2023؛
- تطوير عدد المتدربين في التكوين المهني التأهيلي ليصل إلى 216.187 متدرب في 2022-2023 مقارنة بـ 160.646 في 2021-2022؛
- مواصلة برامج التكوين بالتدرج المهني لفائدة 40.365 متمرن في موسم 2022-2023 مقارنة بـ 26.884 متمرن في موسم 2021-2022. وسيتم تعزيز هذا النمط التكويني بمؤسسات جديدة "قرى المرافقة والتكوين بالتدرج المهني في الوسط القروي والشبه حضري" والتي ستأتي لدعم عرض التكوين المهني بالوسط القروي؛
- إطلاق 37 شعبة جديدة ذات إمكانات تشغيل عالية وتحيين عرض التكوين المهني، خصوصا في قطاعات التجارة والتدبير، والرقمية، والسياحة والفندقة والمطعمة والبناء والأشغال العمومية، والهندسة الميكانيكية والكهربائية؛
- مواصلة دمج التكوين عن بعد من خلال إحداث مكتبة رقمية ومنصات "OFPPT Academy" و"OFPPT Langues".

تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

يحظى المهنيون بمكانة مهمة في تدبير معاهد التكوين المهني المتخصصة لاسيما المعاهد ذات التدبير المفوض والتي يعهد إليهم بتسييرها. وتعمل هذه المعاهد في قطاعات مختلفة (السيارات، الطيران، الطاقات المتجددة، النقل والخدمات اللوجستيكية، المنسوجات والأزياء)، ما يعكس الرغبة في تلبية احتياجات المقاولات وسوق الشغل بشكل أفضل.

وهكذا، وعلى نفس المنوال، سيتم في القريب إحداث معاهد جديدة للتكوين، ويتعلق الأمر خصوصا بمعهد للتكوين في مهن الصناعة الدوائية بالدار البيضاء، ومعهدين للتكوين في روح المقاولة والتدبير middle" management"بالدار البيضاء ومراكش بالإضافة إلى معهد للتكوين في مهن المياه والتطهير والبيئة بفاس.

الدعم الاجتماعي:

من أجل تسهيل ولوج الشباب من الأسر ذات الدخل المحدود للتكوين المهني، سيبلغ عدد المنح الدراسية المقدمة لمتدربي التكوين المهني الحاصلين على شهادة البكالوريا والذي يتابعون تكوينهم في المستوى التقني والتقني المتخصص، برسم السنة الدراسية 2022-2023، حوالي 40.000 ممنوح بميزانية قدرها 150 مليون درهم.

إصلاح منظومة الصحة

في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية وأحكام القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، ولاسيما فيما يتعلق بتعميم التغطية الصحية خلال سنتي 2021 و2022، تم وضع مشروع للإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية. ويهدف هذا المشروع إلى معالجة أوجه القصور في هذه المنظومة وتوفير خدمات صحية ذات جودة للمواطنين من خلال بنيات تتسم بالفعالية والنجاعة.

ويرتكز هذا الإصلاح على أربعة مبادئ توجيهية:

- تثمين وتعزيز الموارد البشرية؛
- تأهيل العرض الصحي؛
- تعزيز حكامة المنظومة الصحية الوطنية؛
- إحداث نظام معلوماتي مندمج.

في هذا الإطار، تميزت سنة 2022 بالمصادقة على مشروع القانون-الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية من طرف المجلس الوزاري خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 13 يوليو 2022، حيث حدد هذا المشروع مبادئ وأهداف ووظائف المنظومة الصحية الوطنية وكذا المكونات الرئيسية للإصلاح الشامل لهذه المنظومة.

و يرتكز مشروع إصلاح المنظومة الصحية على أربعة مبادئ توجيهية:

تثمين الموارد البشرية:

في هذا الإطار تم:

- وضع الصيغة النهائية لمشروع القانون المتعلق بالوظيفة العمومية الصحية والذي ينص على الضمانات الأساسية لتثمين وتحفيز الموارد البشرية في قطاع الصحة، لاسيما من خلال اعتماد نظام أجري جديد يرتكز على جزء ثابت وجزء متغير يرتبط بالنجاعة وتحسين المردودية؛
- إطلاق الأشغال المتعلقة بإصلاح التكوين الطبي، لاسيما من خلال تشكيل لجنة لاقتراح السبل الممكنة للرفع من قدرات توظيف مهنيي الصحة؛
- فتح بدائل أخرى لتوظيف الأطر الصحية من خلال تعديل القانون رقم 131.13 المتعلق بممارسة الطب للسماح للأطباء الأجانب بالممارسة في المغرب وفق نفس الشروط المطبقة على نظرائهم المغاربة.

تأهيل العرض الصحي:

تلبية للطلب المرتفع الذي سينتج عن الولوج المتزايد للمواطنين إلى التغطية الصحية، فقد خصص قانون المالية

لسنة 2022 زيادة في ميزانية الاستثمار الخاصة بقطاع الصحة بقيمة 2,7 مليار درهم (+64% مقارنة مع سنة 2021) موجهة لتأهيل البنيات التحتية الصحية. في هذا الإطار، تتعلق أهم الإجراءات المتخذة فيما يلي:

انطلاق أشغال بناء المركز الاستشفائي الجديد ابن سينا بالرباط بطاقة سريرية تبلغ 1.044 سرير، وسيتم بناؤه على قطعة أرضية مساحتها 11,4 هكتار مع مساحة مغطاة تقدر بـ 191.000 م^2 وبكلفة تقديرية إجمالية تبلغ 6,04 مليار درهم (3,84 مليار درهم لأشغال البناء و2,2 مليار درهم للتجهيزات)؛

إطلاق عملية إعادة تأهيل 1.367 مركزا للصحة الأولية موزعا على كافة جهات المملكة، وذلك من أجل تكفل أفضل بالمرضى منذ أول دخول إلى منظومة العلاجات. وسيتطلب هذا المشروع تعبئة ميزانية مقدرة بحوالي 800 مليون درهم (470 مليون درهم لتأهيل البنيات التحتية و330 مليون درهم لتأهيل التجهيزات)، وتعزيز الموارد البشرية بما مجموعه حوالي 2.500 من مهنيي الصحة؛

مواصلة مشاريع بناء وتجهيز البنيات الاستشفائية (المركز الاستشفائي الجامعي بأكادير، والمركز الاستشفائي الجامعي بالعيون، والمركز الاستشفائي الجهوي بكلميم، ومستشفى التخصصات بتطوان، وبناء مستشفى التخصصات بورزازات،...).

تعزيز حكامة المنظومة الصحية الوطنية:

فيما يتعلق بهذا المحور، تم وضع الصيغة النهائية للترسانة القانونية لإحداث المؤسسات والهيئات التالية:

الهيئة العليا للصحة المكلفة بتقنين التأمين الإجباري عن المرض، وتقييم نجاعة وجودة الخدمات الصحية المقدمة من طرف القطاعين العام والخاص، إضافة إلى العمل على إعداد مراجع في مجال التكوين ودلائل الممارسات الجيدة في المجال الصحي؛

المجموعات الصحية الترابية على شكل مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتتمتع بصلاحيات واسعة لتنفيذ السياسة الصحية العمومية على الصعيد الجهوي، وكذا قيادة جميع المؤسسات الصحية التابعة لنفوذها الترابي وفقا لمقاربة التكامل والتعاضد من خلال تجميع الموارد البشرية والمالية والتقنية واستخدامها المشترك على النحو الأمثل؛

الوكالة الوطنية للأدوية والمنتجات الصحية التي ستعمل على تعزيز تدبير السياسات في مجال الأدوية على الصعيد الوطني. كما ستسهر هذه الوكالة على تنفيذ السياسة الدوائية الوطنية، وذلك من أجل ضمان السيادة الوطنية في هذا المجال؛

الوكالة المغربية للدم ومشتقاته وهدفها ضمان الاكتفاء الذاتي من الدم ومشتقات الضرورية، بالنظر إلى مكانة الدم الاستراتيجية في مجال الصحة العمومية. وستتمثل مهمة هذه الوكالة في إعداد وتنفيذ استراتيجية التزويد بالدم ومشتقاته، فضلا عن إحداث مخزونات للدم وضمان التقيد بمعايير اليقظة عند تجميعها لدى المتبرعين.

وموازاة مع ذلك، سيتم العمل على إعادة هيكلة وزارة الصحة والحماية الاجتماعية لملاءمتها مع متطلبات هذا الإصلاح الشامل وتمكين الوزارة من إنجاز المهام المتعلقة بالتخطيط العام للسياسة الحكومية الصحية بشكل فعال.

إحداث نظام معلوماتي مندمج:

يشكل اقتناء وإحداث نظام معلوماتي استشفائي حديث ومندمج أحد الدعامات الأساسية لمشروع الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية. ويهم هذا النظام الجديد، الذي من المقرر تعميمه هذه السنة، جميع المستشفيات على صعيد كل جهات المملكة، حيث تبلغ تكلفته الإجمالية ما يقارب 1,2 مليار درهم.

كما تتيح وظائف هذا النظام الجديد للمرضى الاستفادة من مجموعة من المزايا والإيجابيات الرامية إلى تجويد الخدمة الصحية والعلاجات، وضمان موثوقية معطيات المرضى بفضل الرمز التعريفي الموحد الخاص بكل مريض لتسهيل الولوج للعلاجات على الصعيد الوطني وتتبع مدقق للحالة الصحية لكل مريض بفضل ولوج الأطباء للملف الطبي المعلوماتي للمريض.

وموازاة مع هذه الجهود، ستتميز سنة 2023 بتنفيذ التدابير التالية:

- مواصلة الإجراءات الرامية إلى تنفيذ مختلف محاور الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية؛
- تنفيذ عمليات جديدة في إطار مشروع إعادة تأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية على المستوى الوطني في أفق تفعيل تعميم التغطية الصحية الشاملة؛
- مواصلة تنزيل الخدمات التي يتيحها النظام المعلوماتي المندمج؛
- تشغيل العديد من المستشفيات خلال سنة 2023، والتي توجد في طور الانتهاء كالمركز الاستشفائي الإقليمي بالحسيمة ومستشفى النهار بإفران والمركز الاستشفائي الإقليمي بالقنيطرة ومستشفى القرب بكل من بأرفود وتامسنا...؛
- تنفيذ العمليات (الدراسات والأشغال والتجهيز) موضوع الاتفاقيات الموقعة أمام جلالة الملك؛
- إحداث وتطوير المعاهد العليا لمهن التمريض وتقنيات الصحة في إطار برنامج تأهيل عرض التكوين المهني في مجال المهن الصحية؛
- تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة انتشار جائحة كوفيد-19، ولاسيما من خلال حملة التلقيح الوطنية ضد فيروس كورونا والتكفل بالمرضى، خصوصا عند الكشف عن الحالات المصابة بمتحورات جديدة من الفيروس؛
- تعزيز عرض العلاجات في المستشفيات وتحسين الولوج للعلاجات من خلال مواصلة أعمال بناء وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية الجديدة بالرباط وأكادير والعيون وإطلاق مشروع بناء وتجهيز المركز

الاستشفائي الجامعي الجديد بالرشيدية؛

- الرفع من إعانة التسيير المخصصة لمؤسسة الحسن الثاني للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة العاملين بالقطاع العمومي للصحة، بمبلغ 94 مليون درهم، موضوع الاتفاقية الإطار الموقعة بتاريخ 29 أبريل 2022 والتي تعهدت الحكومة بموجبها بتوفير دعم سنوي للمؤسسة من أجل تقديم خدماتها للعاملين بالقطاع الصحي.

مواصلة تنفيذ المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تتوزع حصيلة إنجازات المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية برسم سنة 2021 وكذا الإنجازات إلى متم شهر أبريل 2022 بالنسبة للبرامج الأربعة كما يلي:

- ✓ **برنامج تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا:**

في إطار تفعيل هذا البرنامج برسم سنة 2021، تم إنجاز 447 مشروعا بغلاف مالي ناهز 625,83 مليون درهم لفائدة ساكنة تقدر بأزيد من 636.000 مستفيد.

تمثل مشاريع فك العزلة عن العالم القروي 45% من اعتمادات الاستثمار المخصصة، تليها مشاريع التزود بالماء الصالح للشرب بنسبة 27%، والتمدرس بالعالم القروي بـ 14%، والصحة بـ 7%، بالإضافة إلى الكهربة القروية بنسبة 7% من المبلغ الإجمالي.

ومن أجل تنفيذ مخطط العمل لسنة 2022، تمت المصادقة من طرف أجهزة الحكامة على 308 مشروعا ونشاطا بمبلغ إجمالي يناهز 510,54 مليون درهم. في هذا الإطار، تمثل مشاريع فك العزلة عن العالم القروي 40% من الغلاف المالي الإجمالي، تليها مشاريع التمدرس بالعالم القروي بنسبة 32% والتزود بالماء الصالح للشرب بنسبة 11%، ثم الكهربة القروية بنسبة 10%، بالإضافة لقطاع الصحة بنسبة 7%.

برنامج مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة:

برسم سنة 2021 وفي إطار تفعيل هذا البرنامج، تمت برمجة إنجاز 1.194 مشروعا ونشاطا بمساهمة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية تقدر بمبلغ 573,59 مليون درهم.

فيما يخص سنة 2022، تم رصد غلاف مالي إجمالي بقيمة 520 مليون درهم لفائدة عمالات وأقاليم المملكة، من أجل تنفيذ المشاريع والأنشطة المرتبطة ببناء وتأهيل وتجهيز مراكز الاستقبال، وكذا دعم التسيير بالإضافة إلى إنجاز الدراسات والأبحاث.

برنامج تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب:

في إطار محور **"دعم المقاولة لدى الشباب"**، تم إنجاز 2.254 مشروعا برسم سنة 2021 موزعة على جميع جهات المملكة، بكلفة إجمالية بلغت 301,27 مليون درهم لفائدة 2.547 مستفيد، وقد ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بما يقارب 166,19 مليون درهم.

وفي هذا الإطار، بلغ عدد الشباب الذين تمت مواكبتهم في جميع جهات المملكة 10.596 (8.342 شاب وشابة في مرحلة ما قبل الإنشاء و2.254 شاب وشابة بعد الإنشاء).

وقد همت هذه المشاريع مجموعة من القطاعات، حيث أن 81% منها تندرج ضمن ثلاثة قطاعات تتمثل في قطاع التجارة والخدمات بنسبة 49% وقطاع الصناعة التقليدية بنسبة 21% وقطاع البناء والصناعات الصغيرة بنسبة 11%. كما تميزت سنة 2021، بالانفتاح على قطاعات جديدة كالتجارة الإلكترونية والتواصل الرقمي والتنمية المستدامة وإعادة التدوير.

بالنسبة لمحور "**تحسين الدخل**" تم، خلال سنة 2021، إنجاز 889 مشروعا مدرا للدخل بتكلفة إجمالية بلغت 413,98 مليون درهم وقد ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمبلغ 139 مليون درهم.

فيما يخص مخطط العمل المرتقب برسم سنة 2022 لتنفيذ هذا البرنامج، فمن المتوقع تعبئة غلاف مالي قدره 726,67 مليون درهم، سيمكن من مواكبة قرابة 10.289 شاب وشابة في مرحلة ما قبل إنشاء المقاولة ودعم ومواكبة 5.371 مقاولة صغرى في مرحلة ما بعد الإنشاء.

برنامج الدعم الموجه للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة:

فيا يتعلق بمحور "**صحة الأم والطفل**"، تم إنجاز 358 مشروعا خلال سنة 2021 بكلفة إجمالية بلغت 189,83 مليون درهم. أما بخصوص سنة 2022، فقد تم رصد اعتماد مالي إجمالي بلغ 280,93 مليون درهم لفائدة جهات المملكة، لإنجاز المشاريع والأنشطة المرتبطة ببناء وتأهيل وتجهيز مراكز دور الأمومة ومنظومة الصحة الجماعية، واقتناء سيارات الإسعاف والأجهزة الطبية والبيو طبية، وكذا التحسيس والتواصل من أجل التنمية.

بالنسبة لمحور "**دعم التمدرس**"، عرفت سنة 2021 استفادة 334.908 تلميذ وتلميذة من 780 مشروعا ونشاطا شملت جميع ربوع المملكة، بكلفة إجمالية بلغت 568,7 مليون درهم، ساهمت فيها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمبلغ 398,6 مليون درهم.

وسجلت سنة 2021 استفادة 21.032 تلميذ وتلميذة من التجربة النموذجية للدعم المدرسي على مستوى جهات سوس-ماسة والرباط-سلا-القنيطرة والدار البيضاء-سطات. وتجدر الاشارة إلى استفادة 4,6 مليون تلميذ وتلميذة من المبادرة الملكية "مليون محفظة" برسم الدخول المدرسي 2021-2022 بكلفة إجمالية تناهز 482,2 مليون درهم. وتقدر الكلفة الإجمالية الأولية لإنجاز هذه المبادرة الملكية برسم الموسم الدراسي 2022-2023 بما يناهز 494,2 مليون درهم، وذلك لفائدة حوالي 4,8 مليون تلميذ وتلميذة.

بالنسبة لمحور "**التعليم الأولي**" وخلال سنة 2021، تمت برمجة إنجاز 2.829 وحدة للتعليم الأولي بغلاف

مالي قدره 1,05 مليار درهم. ومنذ انطلاق المرحلة الثالثة للمبادرة وإلى متم سنة 2021، تم إنجاز 3.583 وحدة، مكنت من استقبال 72.972 طفل وطفلة.

عرفت سنة 2022، فتح 1.582 وحدة جديدة، ليبلغ العدد الإجمالي لوحدات التعليم الأولي المشغلة 5.165 وحدة إلى حدود أبريل 2022 والتي تستقبل ما يفوق 95 ألف طفل وطفلة وتشغل 5.652 مربية ومربي جدد.

البرامج الممولة في إطار صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي وصندوق التكافل العائلي

بالموازاة مع المجهودات المبذولة لاستكمال إصلاح نظام الحماية الاجتماعية، تواصل الحكومة دعمها للبرامج الاجتماعية الحالية والتي يتم تمويلها من خلال الصندوقين المرصدين لأمور خصوصية: "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي" و"صندوق التكافل العائلي."

صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي:

في إطار المجهودات الرامية إلى تعزيز التدابير الاجتماعية التي تستهدف الساكنة المعوزة، تميزت سنة 2022 بمواصلة تمويل البرامج الاجتماعية في إطار "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي". هكذا، وفي انتظار إصلاح هذه البرامج في إطار ورش تعميم الحماية الاجتماعية، ساهم هذا الصندوق، منذ إحداثه وإلى غاية متم شهر شتنبر 2022، بغلاف مالي يناهز 29,9 مليار درهم، على الخصوص في تمويل البرامج التالية:

برنامج نظام المساعدة الطبية: تم رصد اعتمادات مالية تفوق 12,2 مليار درهم، منها ما يناهز 2,1 مليار درهم برسم سنة 2021. وقد تم رصد ما يفوق 7,4 مليار درهم من هذه الاعتمادات لفائدة المراكز الاستشفائية الجامعية والوكالة الوطنية للتأمين الصحي، وما يفوق 4,76 مليار درهم لفائدة "الحساب الخاص بالصيدلية المركزية" من أجل اقتناء الأدوية والمستلزمات الطبية. كما وصل عدد المستفيدين من هذا النظام إلى غاية 29 شتنبر 2022، ما يقارب 18,44 مليون مستفيد (تسجيل 7,72 مليون أسرة)؛

برنامج "تيسير": تم رصد ما يفوق 9,79 مليار درهم لفائدة برنامج تيسير، منها ما يفوق 8,2 مليار درهم تم رصدها برسم الفترة 2014-2021 ومبلغ يناهز 1,56 مليار درهم برسم سنة 2022؛

المبادرة الملكية "مليون محفظة": استفادت هذه المبادرة من اعتمادات مالية تناهز 2,54 مليار درهم، منها 322 مليون درهم تم رصدها برسم سنة 2022؛

برنامج دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة: من أجل تفعيل هذا البرنامج، تم تحويل مبلغ يناهز 1,1 مليار درهم، برسم الفترة 2015-2022 لفائدة مؤسسة التعاون الوطني. وتجدر الإشارة أنه تمت برسم سنة 2022 برمجة مبلغ 500 مليون درهم، مقابل 206 مليون درهم برسم سنة 2021؛

برنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة :"DAAM" استفاد هذا البرنامج من اعتمادات مالية تناهز 3,96 مليار درهم، منها 613 مليون درهم تمت تعبئتها إلى غاية نهاية شهر شتنبر 2022،

لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، وهي الهيئة المكلفة بتدبير هذا البرنامج، حيث بلغ عدد المستفيدين منه إلى غاية 29 شتنبر 2022، 126.460 أرملة وما يقارب 214.000 يتيما.

صندوق التكافل العائلي، يروم هذا الصندوق توطيد التماسك واستمرارية النواة العائلية والاستجابة لحاجياتها باعتبارها الحلقة الأساسية في المجتمع.

ويتمثل الهدف الأساسي لهذا الصندوق، الذي انطلق سنة 2010، في المساهمة في حماية حقوق المرأة والطفل من أجل ضمان النجاعة المطلوبة على أساس عدد المقررات القضائية بمنح تسبيقات مالية لفائدة الفئة المستحقة.

وهكذا ومنذ انطلاق العمل بصندوق التكافل العائلي، عرف عدد النساء المستفيدات منه تقدما ملحوظا بحيث بلغ، إلى غاية متم شهر يوليو 2022، 55.171 مستفيدة بمبلغ إجمالي قدره 654,22 مليون درهم.

ومن جهة أخرى، سيتم بذل الجهود لتشجيع التشغيل وكذا مواصلة تنفيذ مختلف السياسات الاجتماعية الأخرى، ولاسيما من خلال اعتماد مقاربة جديدة لدعم السكن وتعزيز انخراط كفاءات مغاربة العالم في تنفيذ مشاريع وبرامج تنمية المملكة.

آليات الإدماج والتقدم في تعميم الحماية الاجتماعية

يرتبط توطيد أسس إنعاش الاقتصاد الوطني وتعزيز دينامية خلق الثروة ارتباطا وثيقا بآليات التوزيع العادل والمنصف لهذه الثروة، وذلك عبر تقوية الرابط الاجتماعي وإدماج كل فئات المجتمع، خاصة النساء والشباب، وتجسيد آليات التضامن تجاه الفئات الأكثر هشاشة. وفي هذا الإطار، ستعمل الحكومة خاصة على:

مواصلة تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية:

يعتبر مشروع إصلاح الحماية الاجتماعية الذي يحظى بتتبع وعناية خاصة من صاحب الجلالة نصره الله وأيده، بمثابة ثورة اجتماعية ستمكن من تحقيق نتائج مباشرة وملموسة لتحسين ظروف عيش المواطنين وصيانة كرامتهم وتقليص الفقر والهشاشة إضافة إلى دعم القدرة الشرائية للأسر. وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية المتضمنة في خطاب العرش ليوليوز 2020 والتي تدعو إلى "تعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة" ستواصل الحكومة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2023، تنفيذ ورش تعميم الحماية الاجتماعية، من خلال اتخاذ التدابير القانونية والمالية والتنظيمية لضمان تنزيل فعال لهذا الورش.

العمل على بلورة تصور للإجراءات التي سيتم اعتمادها من أجل تعميم التعويضات العائلية، والمرتقب تنزيلها ابتداءً من سنة 2023، حيث سيستفيد منها حوالي 7 ملايين طفل في سن التمدرس و3 ملايين أسرة بدون أطفال في سن التمدرس .

ومن أجل ضمان حسن تنزيل هذا الورش واحترام الآجال المحددة من طرف جلالة الملك نصره الله، تم إجراء مجموعة من التدابير من أهمها:

- المصادقة على 22 مرسوما تطبيقيا للقانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، وللقانون رقم 99.15 المتعلق بإحداث نظام المعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا. ومكنت هذه المراسيم، إلى غاية نهاية شهر غشت 2022، من فتح باب تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة ما يناهز 3,6 مليون مستفيد من بينهم 2,22 مليون مؤمن. في هذا الصدد، قامت الحكومة بوضع مخطط تواصلي من أجل تشجيع انخراط الفئات المعنية؛

- اتخاذ مجموعة من التدابير من أجل تسريع تحصيل الاشتراكات وتحسين معدلات التحصيل؛
- تشكيل لجنة عمل لضبط المعطيات المتضمنة في قاعدة بيانات المستفيدين من نظام المساعدة الطبية وتحديد إجراءات تحويلهم إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من أجل إطلاق تعميم التغطية الصحية الإجبارية لفائدة الفئات الفقيرة والمعوزة؛
- ملاءمة الترسانة القانونية من أجل تحويل المستفيدين من نظام المساعدة الطبية إلى نظام التأمين الإجباري عن المرض، لاسيما من خلال مصادقة المجلس الحكومي على مشروع قانون رقم 27.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية؛
- مواصلة ورش الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية من أجل مواكبة تعميم التأمين الإجباري عن المرض عبر إعداد الإطار القانوني المرتبط بهذا الورش، خاصة مشروع القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية الذي تمت المصادقة عليه خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 13 يوليو 2022؛
- إعداد مجموعة من مشاريع القوانين تتعلق بإحداث المجموعات الصحية الترابية والهيئة العليا للصحة والنظام الأساسي الخاص بمهنيي الصحة علاوة على إحداث الوكالة الوطنية للأدوية والمنتجات الصحية والوكالة المغربية للدم ومشتقاته وكذا تأهيل البنيات التحتية الصحية وإحداث النظام المعلوماتي الاستشفائي؛
- إنجاز دراسة اكتوارية تهدف إلى قياس التوازنات المالية لنظام التأمين الإجباري عن المرض وذلك قصد ضبطها تبعا للتحديات التي يفرضها تعميم هذا النظام على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا وكذا المستفيدين من نظام المساعدة الطبية. وسيتمكن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من خلال هذه الدراسة، من التوفر على حصيلة اكتوارية للتأمين الإجباري عن المرض لكل واحدة من الفئات المستفيدة.

إصلاح نظام المقاصة

مكن نظام المقاصة من مواصلة سياسة الحكومة التي تهدف إلى حماية القدرة الشرائية للمواطنين عن طريق الحفاظ على أثمان البيع الداخلية للمواد الأساسية وحماية النسيج الإنتاجي الوطني من تقلبات الأسعار في السوق الدولية. إلا أنه أمام محدودية نظام الدعم الحالي على مستوى استهداف الطبقات الفقيرة و المعوزة من جهة و ارتفاع نفقاته في ظل التحولات الجيوستراتيجية و الاقتصادية الكبيرة التي تشهدها الأسواق العالمية من جهة اخرى، ستعمل الحكومة على إصلاح هذا النظام لتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية وكذا لتحقيق التوازن بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية.

ويندرج هذا الإصلاح في إطار الورش الملكي الذي يرمي إلى تعميم الحماية الاجتماعية عبر إطلاق ورش إصلاح منظومة الاستهداف التي ستشكل الأرضية المناسبة لاستكمال إصلاح نظام المقاصة. و سيشكل السجل الاجتماعي الموحد ، باعتباره الآلية الأنجع لاستهداف الأسر الفقيرة والمعوزة، مدخلا رئيسيا للولوج لكل البرامج الاجتماعية، مما سيمكن من إعطاء رؤية واضحة لإرشاد وتوجيه القرارات السياسية في مجال الدعم. ووفقًا للمادة 8 من القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية ، فمن المقرر مواصلة إصلاح نظام المقاصة لإتاحة هوامش لتمويل التعويضات العائلية.

وتجدر الإشارة إلى أن تعميم التعويضات العائلية للأطفال والأسر، غير المستفدين منها، يشكل محوراً أساسياً لمشروع إصلاح وتعميم الحماية الاجتماعية الجاري تنفيذه حالياً ، وذلك تفعيلا للتعليمات السامية لجلالة الملك نصره الله وأيده. و ستدخل هاته التعويضات حيز التنفيذ خلال سنتي 2023 و2024. وعلى هذا الأساس، سيتم الرفع التدريجي للدعم عن المواد المتبقية في صندوق المقاصة (غاز البوتان و السكر ودقيق القمح اللين) و ذلك وفقا لجدول زمني قيد الدراسة.

وفي انتظار وضع الشروط القبلية اللازمة لتفعيل الرفع التدريجي للدعم المذكور، فقد تمت برمجة غلاف إجمالي يبلغ 25,98 مليار درهم، في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2023، لمواصلة دعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين.

الدعم الموجه لقطاع النقل خلال سنة 2022« المبالغ والفئات المستفيدة »

لطالما تمركز الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن المغربي وتحسينها في صلب اهتمامات الحكومة المغربية وفي مقدمة أولوياتها، فهي تحرص بشكل دائم و متواصل على ضمان استقرار السلع و الخدمات الأساسية التي من شأنها المساس بميزانية المواطن، وذلك لتأمين مستوى معيشي لائق لمجمل مكونات المجتمع المغربي.

وترسيخا لما سبق، ونظرا للارتفاع الحاد في أسعار المحروقات على الصعيد الوطني، وبغاية الحفاظ على استقرار تعريفة نقل الأشخاص والبضائع، عملت الحكومة منذ شهر أبريل، على إطلاق عملية تقديم الدعم الاستثنائي المباشر لكل عربة تم تخصيصه لجميع مهنيي قطاع النقل الطرقي.

أسس دعم النقل الطرقي

في إطار تدارس هذا الدعم وسن أسسه، تم تكوين لجنة مشتركة بين مختلف الوزارات المعنية : وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد و المالية، وزارة التجهيز والنقل اللوجستيكي،... كما تم استدعاء أي فاعل يمكن أن تغني مشاركته هذه العملية. وعليه، قد قامت هذه اللجنة بعقد مجموعة من الاجتماعات تم خلالها تدارس آلية الدعم المتوخى إرساءها وتحديد مبالغ الدعم والكيفية التي سيتم اعتمادها لصرفه حيث اعتمدت اللجنة على دراسة دقيقة و معمقة لمعطيات وخصائص القطاع بجميع فئاته ، و أفضت هذه الاجتماعات إلى ما يلي :

- إطلاق عملية تقديم الدعم الاستثنائي المخصص لمهنيي قطاع النقل الطرقي ابتداء من أبريل 2022، حيث ستستفيد منه فئات مهنية مختلفة، وسيخصص لنحو 180 ألف عربة،
- إحداث منصة رقمية لتسهيل إيصال هذا الدعم للمهنيين، علاوة على بناء إطار تشاركي مع "البريد بنك" الذي سيتكفل بضبط ومركزة هذه العملية، حيث ستتم الاستفادة من الدعم عن طريق التحويل البنكي ، أو من خلال حوالة بريدية يتم تحصيلها من وكالات البريدبنك وبريدكاش بالنسبة للمهنيين الذين لا يتوفرون على حساب بنكي.

أما فيما يخص شق التتبع والمراقبة فقد تم إسناد هذه المهمة إلى اللجنة البيوزاراتية، التي ستعمل على عقد اجتماعات دورية وكل ما اقتضت الضرورة ذلك للوقوف على سير العملية وتقييمها، وكذا حل الإشكالات المنوطة بها، و تدارس إمكانية إضافة أي تحسينات أو تعديلات ممكنة.

العربات المستفيدة من الدعم

يستفيد من الدعم مهنيو النقل العمومي للمسافرين والنقل السياحي ومهنيو نقل البضائع لفائدة الغير و مهنيو نقل المستخدمين لحساب الغير والنقل المدرسي.

يستفيد مهنيو النقل العمومي للمسافرين من دعم بقيمة 2200 درهم لسيارات الأجرة الكبيرة، و1600 درهم لسيارات الأجرة الصغيرة، و1800 درهم لعربات النقل المزدوج بالعالم القروي، بالإضافة إلى 7000 درهم لحافلات نقل المسافرين بين المدن، و6200 درهم لحافلات النقل الحضري.

وفيما يتعلق بالنقل السياحي، يستفيد المهنيون من دعم مالي يبلغ 2800 درهم لحافلات النقل من الصنف الأول، و1400 درهم للحافلات من الصنف الثاني، و1000 درهم للعربات من الصنف الثالث (TGR/TLS).

وبخصوص مهنيي نقل البضائع لفائدة الغير، تم تخصيص دعم مالي يبلغ 1000 درهم لعربات القطر، و2600 درهم للشاحنات ذات الحمولة المسموح بها تفوق 3.5 طن وأقل من 14 طن، و3400 درهم للشاحنات ذات الحمولة المسموح بها بين 14 و19 طن، و4200 درهم للشاحنات التي يتجاوز وزن الحمولة المسموح بها 19 طن، فضلا عن 6000 درهم مخصصة للجرارات الطرقية .

وفيما يتعلق بالدعم المخصص لنقل المستخدمين والنقل المدرسي، يستفيد مهنيو نقل المستخدمين لحساب الغير من دعم مالي قدره 1200 درهم عن كل عربة، و1000 درهم لكل عربة مخصصة للنقل المدرسي لحساب الغير.

مبلغ دعم النقل الطرقي

تم إطلاق إلى حدود اليوم، ستة دفعات دعم الاستثنائي المخصص لمهنيي قطاع النقل الطرقي، بغلاف مالي ناهز 3,2 مليار درهم برسم الفترة الممتدة من شهر أبريل إلى شهر شتنبر من سنة 2022.

والجدير بالذكر أن الحكومة قامت بالرفع من قيمة الدعم المقدم لمهنيي النقل الطرقي بنسبة 40 في المئة في ما يخص حصريا الحصة الرابعة نظرا للارتفاع الحاد لأسعار للمحروقات على الصعيد الوطني خلال شهر يوليوز 2022.

برنامج أوراش

يعتبر إنعاش التشغيل أحد المحاور الرئيسية للبرنامج الحكومي. وفي هذا الاطار، ومن أجل التخفيف من تداعيات الأزمة الصحية التي لا تزال تخيم على سوق الشعل ، ستعرف سنة 2023 استمرار تنفيذ برنامج "أوراش" ، وهو أحد البرامج الرئيسية التي أطلقتها الحكومة ، خلال الربع الأول من سنة 2022، والذي يهدف إلى إدماج 250 ألف مستفيد في أفق سنة 2023 في إطار عقود "أوراش" تبرمها جمعيات المجتمع المدني والتعاونيات والمقاولات، عبر ترشيحات وعقود عمل، خاصة لفائدة الأشخاص الذين فقدوا عملهم بسبب جائحة كوفيد- 19، والأشخاص الذين يجدون صعوبة في الولوج لفرص الشغل.

يتكون برنامج "أوراش" من شقين، يتعلق الأول بالأوراش العامة المؤقتة الموجهة لحوالي 80 في المائة من العدد الإجمالي للمستفيدين من البرنامج، أما الثاني فيهم الأوراش التي تهدف إلى دعم الإدماج المستدام على المستوى الوطني.

وتجدر الاشارة إلى أنه من أجل تمويل برنامج "أوراش" الذي رصدت له ميزانية قدرها 2.25 مليار درهم برسم سنة 2022، قد تم رصد نفس المبلغ برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023.

➢ مزايا البرنامج

❖ الشق الأول : أوراش عامة مؤقتة: ويهدف إلى إدماج الفئات التي تعاني صعوبات في الإدماج والذين فقدوا عملهم بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 وذلك على مستوى الجمعيات والتعاونيات التي تنشط في الميادين المتعلقة بالتنمية المستدامة في إطار عقود عمل مؤقتة.

و تتحمل الدولة خلال فترة الورش، الأجر الشهري للمستفيد في حدود الحد الأدنى للأجر بالإضافة لحصة المشغل من التغطية الاجتماعية و التأمين عن حوادث الشغل فضلا عن مصاريف تأطير المستفيدين من لدن الجمعيات و التعاونيات. ويتم دفع أجور المستفيدين من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بينما يتم دفع مصاريف تأطير الجمعيات من طرف مجلس العمالة أو الإقليم المعني.

❖ الشق الثاني : أوراش لدعم الادماج : ويهدف إلى إدماج الفئات التي تعاني صعوبات في الإدماج والذين فقدوا عملهم بسب تداعيات جائحة كوفيد-19 في إطار عقود عمل لا تقل مدتها عن 24 شهر.

وفي هذا الإطار تتحمل الدولة منحة للتشغيل قدرها 1.500 درهم شهريا عن كل شخص

مدمج يتم صرفها للمشغل من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وذلك لمدة 18 شهرا.

➢ حصيلة البرنامج

- بلغ عدد مجالس العمالات والاقاليم المتعاقدة مع وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات برسم الشق المتعلق بالأوراش العامة المؤقتة ما مجموعه 75 عمالة وإقليما مع استهداف 97.074 مستفيدا مرتقبا (97% من الهدف المسطر برسم سنة 2022).

و بلغ عدد المستفيدين الفعليين من هذا البرنامج إلى حدود 18 أكتوبر 2022 حسب معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ما يلي :

	شق الأوراش العامة المؤقتة	شق دعم الإدماج المستدام
عدد المستفيدين	70.098	1.607
عدد المقاولات المستفيدة	3.594	154

فيما يخص الشق المالي للبرنامج فقد تم تحويل ما مجموعه 985.17 مليون درهم لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (841.25 مليون درهم بالنسبة للشق المتعلق بالأوراش العامة المؤقتة و143.92 مليون درهم بالنسبة لشق الأوراش التي تهدف إلى دعم الإدماج المستدام) 81.77 مليون درهم لفائدة مجالس العمالات والاقاليم برسم مصاريف التأطير لفائدة مجالس العمالات والاقاليم. علما أنه من المرتقب تحويل ما يناهز 460 مليون درهم لفائدة الصندوق خلال شهر أكتوبر 2022 وذلك لتغطية المصاريف لغاية نهاية السنة الحالية.

تحسين الدخل والرفع من الأجور الدنيا

عمدت الحكومة في مجال سياسة تحسين الدخل والرفع من الأجور الدنيا الى تفعيل الإجراءات الأساسية التالية:

- ✓ رفع الأجر الأدنى بالقطاع العام إلى 3500 درهم صافية في الشهر، ابتداء من فاتح شتنبر 2022، بانعكاس مالي سنوي يقدر ب 191 مليون درهم لفائدة 44.000 مستفيدا؛
- ✓ حذف السلم 7 بالنسبة للموظفين المنتمين لهيئتي المساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين، ابتداء من فاتح يناير 2023، بانعكاس مالي سنوي يقدر ب 18 مليون درهم لفائدة 3.861 مستفيدا؛
- ✓ الزيادة في الحد الأدنى القانوني للأجر في قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة (SMIG) بنسبة 10% على دفعتين (5% ابتداء من فاتح شتنبر 2022، و5% ابتداء من فاتح شتنبر 2023)؛
- ✓ التوحيد التدريجي للحد الأدنى للأجر بين قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة والقطاع الفلاحي، من خلال الزيادة في الحد الأدنى للأجر القانوني في القطاع الفلاحي (SMAG) بنسبة 10% ابتداء من فاتح شتنبر 2022، و5% ابتداء من فاتح شتنبر 2023.

المحور السادس : المجال الضريبي

الإصلاح الجبائي وتحقيق الاستقرار الضريبي

إن التدابير الجبائية المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2023 تندرج في إطار مواصلة تنزيل الأهداف الأساسية ذات الأولوية المحددة في القانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي الذي صدر في سنة 2021 والذي أصبح المرجع الوحيد الذي يؤطر سياسة الدولة في مجال الإصلاح الجبائي و ذلك في تطابق تام مع توصيات النموذج التنموي الجديد.

حيث أن هذا القانون المالي يعكس إرادة الحكومة لمواصلة التنزيل التدريجي لأهداف القانون-الإطار المذكور داخل أجل خمس سنوات، بعد المرحلة الأولى التي انطلقت بموجب قانون المالية لسنة 2022.

وتتمحور أهم التدابير المقترحة في مشروع هذا القانون المالي حول الأهداف المسطرة في القانون-الإطار التالية:

1) تحفيز المقاولات من أجل دعم تنافسيتها على الصعيد الوطني والدولي والتوجه التدريجي نحو سعر موحد فيما يخص الضريبة على الشركات مع تخفيض العبء الجبائي (المادتان 3 و 4)

إدراج إصلاح شامل لأسعار الضريبة على الشركات بشكل تدريجي قصد الوصول في غضون أربع سنوات إلى الأسعار المستهدفة والمحددة في 20٪ كسعر عادي و 35٪ بالنسبة للشركات التي تحقق ربحا صافيا يساوي أو يفوق 100 مليون درهم و 40٪ بالنسبة لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وبنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير ومقاولات التأمين وإعادة التأمين.

وبالموازاة مع هذا الإصلاح، تم تخفيض سعر الضريبة المحجوزة في المنبع على عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها من 15% إلى 10%.

2) التخفيض التدريجي لأسعار الحد الأدنى للضريبة (المادة 4)

تخفيض أسعار الحد الأدنى للضريبة بهدف تطبيق سعر موحد محدد في 0,25% بالنسبة لجميع المنشآت، دون الأخذ بعين الاعتبار للحصيلة الجارية المصرح بها وتخفيض سعر الحد الأدنى للضريبة المطبق على المهن الحرة من 6% إلى 4%.

3) التوجه نحو تطبيق سعر موحد فيما يخص الأسعار المتعلقة بالأنظمة التفضيلية المطبقة بمناطق التسريع الصناعي والخدمات (المادة 4)

مراجعة الأسعار المطبقة على الشركات المقامة في القطب المالي للدار البيضاء ومناطق التسريع الصناعي بشكل تدريجي في إطار الإصلاح الشامل لأسعار الضريبة على الشركات من أجل تحديد سعر 20% كسعر عادي يطبق وفق القواعد العامة على جميع الشركات التي يقل ربحها الصافي عن 100 مليون

درهم وسعر 35% بالنسبة لباقي الشركات التي تحقق ربحا صافيا يساوي أو يفوق هذا المبلغ.

4) تحسين المساهمة برسم الضريبة على الشركات فيما يخص المؤسسات والمقاولات العمومية والشركات التي تزاول أنشطة مقننة أو في وضعية احتكار أو احتكار القلة (المادة 4)

مراجعة الأسعار المطبقة على هذه الشركات في إطار الإصلاح الشامل لأسعار الضريبة على الشركات من أجل فرض سعر 35% على الشركات التي تحقق ربحا صافيا يساوي أو يفوق 100 مليون درهم وسعر 40% بالنسبة لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وبنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير ومقاولات التأمين وإعادة التأمين.

5) تخفيض العبء الجبائي على الخاضعين للضريبة بالموازاة مع توسيع الوعاء الضريبي (المادة 3)

تخفيض العبء الضريبي على الأجراء والمتقاعدين والمستخدمين الجدد، وذلك من خلال:

- رفع نسبة الخصم الجزافي للمصاريف المرتبطة بالوظيفة أو العمل من 20% إلى 35% بالنسبة للأشخاص الذين يقل أو يساوي دخلهم الإجمالي السنوي المفروضة عليه الضريبة ثمانية وسبعين ألف (78 000) درهم.

غير أنه تحدد هذه النسبة الجزافية في 25% بالنسبة للأشخاص الذين يفوق دخلهم الإجمالي السنوي المفروضة عليه الضريبة ثمانية وسبعين ألف (78 000) درهم، مع رفع سقف الخصم من 30.000 إلى 35.000 درهم؛

- رفع نسبة الخصم الجزافي المطبق على المعاشات والايرادات العمرية من 60% إلى 70% من المبلغ الإجمالي الخاضع للضريبة الذي لا يتجاوز168.000 درهم.

6) التطبيق التدريجي لمبدأ فرض الضريبة على الدخل الإجمالي للأشخاص الذاتيين (المادة 3)

إعادة اعتماد مبدأ فرض الضريبة على الدخل الإجمالي السنوي للأشخاص الذاتيين حسب الجدول التصاعدي للضريبة مع تطبيق حجز الضريبة في المنبع بالنسبة لبعض الدخول، وذلك من خلال مراجعة نظام فرض الضريبة على الدخل على بعض أصناف الدخول والتنصيص على إلزامية الإدلاء بالإقرار السنوي بمجموع الدخل بالنسبة لبعض الدخول (المكافآت المخولة للغير و المبالغ المستردة برسم عقود تأمين التقاعد الفردية أو الجماعية و المكافآت والتعويضات المدفوعة للمدرسين و للأطباء إلخ)

7) تبسيط وملاءمة النظام الجبائي المطبق على أنشطة القرب ذات الدخل المحدود وإدماج القطاع غير المهيكل في الاقتصاد المنظم (المادة 3)

تأطير نظام المقاول الذاتي ونظام المساهمة المهنية الموحدة، من خلال استثناء جزء رقم الأعمال السنوي الذي يتجاوز 000 50 درهم المحقق من طرف مقدمي الخدمات مع نفس الزبون من هذين النظامين

وإخضاعه للحجز في المنبع من قبل الزبون بسعر إبرائي محدد في 30 ٪.

8) تكريس مبدأ حيادية الضريبة على القيمة المضافة (المادة 3)

توحيد سعر الضريبة على القيمة المضافة من خلال إخضاع العمليات المنجزة من طرف المحامين والتراجمة والموثقين والعدول وأعوان القضاء والبياطرة في نطاق مزاولة مهنهم للسعر العادي البالغ 20٪ بدلا من سعر 10٪ المعمول به حاليا.

9) ترشيد التحفيزات الجبائية بالنظر لأثرها الاجتماعي والاقتصادي وللأولويات ولتحقيق التقائية الأنظمة التفضيلية مع القواعد والمعايير الدولية ومع الممارسات الفضلى المعمول بها في المجال الضريبي (المادتان 3 و 8)

ترشيد التحفيزات الجبائية المخولة لأجراء المقاولات المالية المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء و لهيئات التوظيف الجماعي العقاري و للمقاولات المالية المقامة داخل مناطق التسريع الصناعي و للربائح المدفوعة من طرف المنشآت المقامة في مناطق التسريع الصناعي وشركات الخدمات المكتسبة لصفة « القطب المالي للدار البيضاء و لفائدة المعدات الفلاحية.

10) الانفتاح على الممارسات الدولية الفضلى في المجال الجبائي (المادة 2)

إعادة تعريف الشركات التي يغلب عليها الطابع العقاري كما هو معمول به في باقي الأنظمة الجبائية الدولية، وذلك بتخفيض نسبة 75% إلى 50% من إجمالي أصول الشركة عوض إجمالي أصولها الثابتة.

11) تعزيز نجاعة وفعالية الإدارة الجبائية وتوطيد الثقة المتبادلة مع المرتفقين وضمان حقوقهم (المادتان 2 و 4)

مواكبة المنشآت التي تواجه صعوبات لتسوية وضعيتها الجبائية والتصريح لدى إدارة الضرائب بالتوقف الكلي عن مزاولة أنشطتها، مع مراجعة طريقة فرض الضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية ومراقبتها.

12) توسيع الوعاء و تعزيز آليات محاربة الغش والتهرب الضريبيين (المادة 3)

فرض الحجز في المنبع على بعض الدخول ومراجعة نظام فرض الضريبة على بعض المهن الحرة وكذا ترشيد بعض الإعفاءات ووضع مساطر مبسطة لتسوية وضعية المقاولات.

13) تعزيز علاقات التعاون مع شركاء الإدارة الجبائية وإغناء قاعدة بياناتها من خلال تطوير آليات التبادل بين نظم المعلومات مع التقيد بالأحكام التشريعية الجاري بها العمل في مجال حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (المادة 16)

تعزيز التعاون فيما يتعلق بتبادل المعلومات بين إدارة الضرائب وباقي الإدارات أو الهيئات العمومية التي تخول لها نصوصها التشريعية والتنظيمية القيام بهذا التبادل في إطار اتفاقية، طبقا للتشريع المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي مع مراعاة إلزامية

كتمان السر المهني وفق أحكام التشريع الجنائي الجاري به العمل.

14) إعادة التوزيع الفعال وتقليص الفوارق قصد تعزيز العدالة والتماسك الاجتماعيين (المادة 2)

تعبئة كامـــل الإمكانـــات الضريبيـــة في خدمة التضامن والإدماج والتماسك الاجتماعي بإدراج تدبير يهدف إلى تمديد العمل بالمساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول برسم سنوات 2023 و2024 و2025، كما جاء في توصيات النموذج التنموي الجديد.

تخفيف الضغط الضريبي على الأجور الدنيا والمتوسطة

بهذا الخصوص، وجب التذكير بالمجهودات التي بذلتها الحكومة والتي مازالت تبذلها من أجل تحسين دخل الأجراء ودعم قدرتهم الشرائية وذلك بالنظر للأهمية التي تكتسيها هذه الفئة من الملزمين على جميع المستويات.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن دخول الأجور والدخول المعتبرة في حكمها تخضع للضريبة وفق الجدول التصاعدي لأسعار الضريبة على الدخل بعد تطبيق مجموعة من الإعفاءات والخصوم المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب.

ومن أجل التخفيف من العبء الضريبي الذي تتحمله هذه الفئة من الملزمين واستفادتها من تخفيض ضريبي يتناسب مع الدخل المحصل عليه، تم تنزيل العديد من التدابير الجبائية التحفيزية عبر مختلف قوانين المالية، ويتعلق الأمر بالتدابير الخاصة بالادخار من خلال عقود تأمين التقاعد وعقود التأمين على الحياة وعقود الرسملة وعقود الاستثمار التكافلي وكذا مخططات الادخار كمخططات الادخار في التعليم والأسهم والادخار في المقاولة.

ولتشجيع هذه الفئة على اقتناء أو بناء سكن مخصص للسكنى الرئيسية، تم منح خصم مبلغ فوائد القروض والربح المعلوم وهامش الايجار في حدود 10% من مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة وكذا إعفاء الدخول المتأتية من مخططات الادخار في السكن.

وبالنظر إلى الوضع الحالي الذي يتميز بارتفاع أسعار المواد الأساسية وتأثيره على القدرة الشرائية للمواطنين، يتضح بأن تخفيف العبء الضريبي على الخاضعين للضريبة يكتسي أهمية كبيرة، من أجل ترجمة إرادة والتزام الحكومة لتوسيع ودعم الطبقة المتوسطة وفق التوجيهات الملكية والنموذج التنموي الجديد.

ومن ناحية أخرى، لقد تم التنصيص في القانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي على تخفيض العبء الضريبي على الخاضعين للضريبة بالموازاة مع توسيع الوعاء كأحد الأهداف الأساسية لهذا القانون-الإطار والتي تسعى الدولة لتحقيقها.

ولهذه الغاية وفي إطار مشروع قانون المالية للسنة المالية لسنة 2023، تم اقتراح تفعيل الهدف السالف الذكر، من خلال:

- رفع نسبة خصم المصاريف المرتبطة بالوظيفة أو العمل من 20% إلى 35% بالنسبة للأجراء الذين يقل أو يساوي دخلهم الإجمالي السنوي المفروضة عليه الضريبة 78000 درهم؛
- تحديد سعر 25% بالنسبة للأجراء الذين يفوق دخلهم الإجمالي السنوي المفروضة عليه الضريبة 78000 درهم؛

- رفع سقف الخصم إلى 35000 درهم عوض 30000 درهم السقف المعمول به حاليا؛
- رفع نسبة الخصم الجزافي المطبق على المعاشات والايرادات العمرية من 60% إلى 70% من المبلغ الإجمالي الخاضع للضريبة الذي لا يتجاوز168.000 درهم.

المحور الثالث: التخفيف من العبء الجبائي وتوسيع وعاء الضريبة

يشكل تخفيف العبء الجبائي على الخاضعين للضريبة بالموازاة مع توسيع الوعاء الضريبي أحد الأهداف الأساسية للقانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي والتي تمت بلورتها في مشروع قانون المالية لسنة 2023.

من أجل تخفيف العبء الجبائي على الملزمين أدرجت عدة تدابير نذكر منها على الخصوص:

- تخفيض أسعار الضريبة على الشركات المحددة في 31% و 26% بالنسبة لشركات التي يقل مبلغ ربحها الصافي عن مائة مليون (000 000 100) درهم؛
- تخفيض أسعار الحد الأدنى للضريبة من 5% ,0 إلى 0,25% بالنسبة لجميع المنشآت وذلك لتخفيف العبء الجبائي على المقاولات الصغرى والمتوسطة والتالي تؤدي في أغلب الأحيان الحد الأدنى للضريبة وكذا تخفيض أسعار الحد الأدنى للضريبة من 6% إلى 4% بالنسبة للمهن الحرة.
- تخفيض سعر الضريبة المحجوزة في المنبع على عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها من 15% إلى 10%؛
- تخفيض العبء الضريبي على أصحاب الأجور والدخول المعتبرة في حكمها والمتقاعدين برسم الضريبة على الدخل من خلال رفع نسبة الخصم الجزافي للمصاريف المرتبطة بالوظيفة أو العمل وكذا نسبة الخصم الجزافي المطبق على المعاشات والايرادات العمرية؛
- تمديد مدة تطبيق الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للمستخدمين الجدد في إطار برنامج "تحفيز".

وستمكن هذه التدابير من تحسين مناخ الأعمال وتوضيح الرؤية لمختلف الفاعلين خلال السنوات القادمة مما سيساهم في جلب الاستثمار وبالتالي توسيع الوعاء الضريبي.

أما فيما يتعلق بالتدابير المتخذة لتوسيع الوعاء وتعبئة كامل الإمكانات الضريبية فقد أدرجت التدابير التالية :

- تحسين مساهمة الشركات الكبرى التي تحقق أرباحا صافية تفوق 100 مليون درهم، بما فيها تلك التي تزاول أنشطة مقننة أو في وضعية احتكار أو احتكار القلة بغض النظر عن مكان إقامتها؛

- تحسين المساهمة الضريبية لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها ومقاولات التأمين وإعادة التأمين.
- تعزيز نجاعة وفعالية الإدارة الجبائية واعتماد فرض الضريبة على الدخل الإجمالي السنوي للأشخاص الذاتيين حسب أسعار الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل، مع تطبيق حجز الضريبة في المنبع بالنسبة لبعض الدخول.
- إعادة اعتماد المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول برسم سنوات 2023 و2024 و2025.

إعفاء تعويض البحث العلمي من الضريبة على الدخل للأساتذة الباحثين

في هذا الإطار، وجب التذكير بأن عمليات البحث العلمي والتطوير يتم دعمها بشكل مباشر من خلال الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية الذي أحدث لهذا الغرض من خلال:

- منح إعانات في إطار تعاقدي للمنظمات العمومية والخاصة؛
- تشجيع وإنعاش برامج دعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية؛
- تقييم أنشطة البحث العلمي؛
- تنظيم تظاهرات علمية وغيرها.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى أن القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي قد نص في المادة 8 على أن الامتيازات الجبائية لا تمنح إلا بصفة استثنائية ولا يمكن إحداث أي تحفيز جبائي في حالة ما إذا أمكن للمستفيدين من هذا التحفيز الحصول على امتياز مماثل في شكل دعم عمومي مباشر طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

الامتيازات الجبائية الممنوحة لفائدة الطلبة والمغاربة المقيمين بالخارج

يتمتع المغاربة المقيمين بالخارج من نفس الامتيازات الجبائية المخولة للمغاربة المقيمين في أرض الوطن خصوصا فيما يتعلق بالإعفاءات من الضريبة على الأرباح العقارية أو التخفيض من الضرائب المحلية المفروضة على سكنهم بالمغرب. كما تم اتخاد عدة إجراءات عملية لتبسيط المساطر ومساعدة هذه الفئة من الملزمين في القيام بالإجراءات الإدارية.

أما فيما يخص الطلبة، تجدر الإشارة إلى أن الأحكام الحالية للمدونة العامة للضريبة تنص على:

- إعفاء التعويض الشهري الإجمالي في حدود 6000 درهم عن التدريب المدفوع إلى المتدرب خريج التعليم العالي أو التكوين المهني أو الحاصل على شهادة البكالوريا، من طرف منشآت القطاع الخاص لمدة 24 شهرا؛
- إعفاء المكافآت والتعويضات الإجمالية المدفوعة للطلبة المسجلين في سلك الدكتوراه التي لا يتجاوز مبلغها 6000 درهم وذلك لمدة 36 شهرا ابتداء من تاريخ ابرام عقد انجاز بحوث.

كما يجب التذكير أنه بموجب قانون المالية لسنة 2022 تم تعميم الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص فوائد القروض الممنوحة للطلبة من طرف مؤسسات الائتمان والهيآت المعتبرة في حكمها، لكي يشمل طلبة التعليم العمومي لتمويل دراستهم داخل المغرب أو خارجه.

الحد من التحفيزات الجبائية

في إطار ترشيد التحفيزات الضريبية الذي نص عليه القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، أدرجت عدة تدابير في مشروع هذا القانون المالي:

- ترشيد امتيازات مناطق التسريع الصناعي المخولة للمقاولات المالية وذلك باستثنائها من الامتيازات المنصوص عليها لفائدة هذه المناطق في المدونة العامة للضرائب؛
- ترشيد الإعفاء من الضريبة المحجوزة في المنبع فيما يخص الربائح المدفوعة من طرف المنشآت التي تزاول نشاطها في مناطق التسريع الصناعي وشركات الخدمات المكتسبة لصفة » القطب المالي للدار البيضاء ؛
- مراجعة النظام الجبائي المطبق على هيئات التوظيف الجماعي العقاري من خلال حذف تخفيض 60% المطبق على العوائد المترتبة عن الأرباح الموزعة من طرف هذه الهيئات؛
- ترشيد التحفيزات الضريبية المنصوص عليها في مجال الضريبة على الدخل برسم دخول الأجور لفائدة أجراء الأبناك ومقاولات التأمين المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء"؛
- إحداث إجراءات تنظيمية للاستفادة من إعفاء المعدات الفلاحية من الضريبة على القيمة المضافة ؛
- ملاءمة نظام الضريبة على الدخل برسم الدخول المهنية مع إصلاح أسعار الضريبة على الشركات من خلال مراجعة السعر الخاص المحدد في 20% والمطبق على دخول بعض المنشآت وتعويضه بأسعار الجدول التصاعدي.

رفع سعر الضريبة على الشركات بالنسبة لشركات المحروقات وشركات الاتصالات على غرار الأبناك وإحداث ضريبة استثنائية على الأرباح الاستثنائية

في إطار إصلاح الضريبة على الشركات، تم اعتماد مبدأ تحسين مساهمة الشركات الكبرى التي تحقق أرباحا صافية جد مهمة، بما فيها تلك التي تزاول أنشطة مقننة أو في وضعية احتكار أو احتكار القلة، من أجل تعبئة كامل الإمكانات الضريبية في خدمة التضامن والإدماج والتماسك الاجتماعي وكذا تخفيض العبء الضريبي على الأجراء والمتقاعدين.

وفي هذا الصدد، تم التنصيص في مشروع قانون المالية على تدبير يهدف إلى رفع سعر الضريبة على الشركات تدريجا على مدى أربع سنوات بالنسبة للشركات التي يساوي أو يفوق مبلغ ربحها الصافي 100 مليون درهم بما فيها شركات المحروقات وشركات الاتصالات من 31% إلى 35%.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الشركات ستؤدي كذلك المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح بنسبة 5% من نفس مبلغ الربح الصافي الذي يعتمد لاحتساب الضريبة على الشركات، وذلك برسم سنوات 2023 و2024 و2025.

ومن جهة أخرى، وجب التذكير أن إدارة الضرائب تتوفر على كل الموارد البشرية والتقنية التي تمكنها من المراقبة وتتبع الحالات الخاصة للشركات التي قد تقوم بعمليات تقسيم أنشطتها للتهرب من أداء هذه الضريبة.

تضريب المؤثرين والتجارة الإلكترونية والشركات المعلوماتية الدولية

يخضع حاليا للضريبة في المغرب جميع الأشخاص الاعتباريين والذاتيين الذين يمارسون نشاطا مهنيا أو تجاريا أو خدماتيا، وذلك وفق مبدأ إقليمية الضريبة المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب.

حيث تفرض الضريبة على هؤلاء الأشخاص المتوفرين أو غير المتوفرين على مقر بالمغرب بالنسبة لمداخيلهم المتعلقة بالأنشطة والعمليات التي يقومون بها في المغرب وكذا عندما تخول الاتفاقيات الدولية للمغرب حق فرض هذه الضريبة عليها.

وفيما يتعلق بالعمليات التي لا يتم التصريح بها، وجب التذكير بأن المشرع قد اتخذ في السنوات الأخيرة مجموعة من التدابير الجبائية على المستوى التشريعي والعملي ترمي إلى ترسيخ مبدأ العدالة الجبائية وكذا الحفاظ على حقوق الخزينة وتدعيم موارد الدولة لرصد التهرب والتملص الضريبين وإدماج القطاع غير المهيكل في الاقتصاد المنظم.

أما فيما يتعلق بالشركات الدولية (المعروفة ب « GAFAM ») فتجدر الإشارة إلى أن إشكالية فرض الضريبة على هذه الشركات مطروحة حاليا على المستوى الدولي وأن مجموعة من الدول الأوروبية والهيئات الدولية عقدت عدة اتفاقيات في هذا المجال و لازالت منكبة على دراسة السبل القانونية و التقنية لفرض الضريبة على المعاملات الإلكترونية التي تقوم بها هذه الشركات في كل بلد.

وسوف يتخذ المغرب التدابير اللازمة لتضريب هذه الشركات وفق ما سيتم اعتماده على المستوى الدولي بناء على الاتفاقيات السالفة الذكر.

تكريس العدالة الجبائية لفائدة الجهات الأقل جاذبية للاستثمار

إن التنمية الترابية وتعزيز العدالة المجالية تعتبر من الأولويات التي نص عليها القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي السالف الذكر، مع التذكير أن الامتيازات الجبائية لا تمنح إلا بصفة استثنائية وفق شروط ومعايير يحددها القانون، وذلك ضمانا لترشيد التحفيزات الجبائية.

وللإشارة، فتحفيز الاستثمارات في مختلف المناطق يجب أن يتم في إطار استراتجية تعالج مشاكل هذه المناطق بشكل شمولي يتجاوز البعد الضريبي و يأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل التي تساهم في تحسين مناخ الأعمال وتوفير المناطق الصناعية والبنيات التحتية واليد العاملة المؤهلة والتكوين المهني، ووسائل التمويل، إلخ.

لذلك، فوضع مخططات وبرامج لدعم الاستثمار على المستوى الجهوي خصوصا بالنسبة للمناطق الهشة يعتبر من الأوليات التي تعمل عليها الحكومة كذلك في إطار تفعيل الجهوية المتقدمة وفي إطار الأهداف المسطرة في المشروع الحالي لميثاق الاستثمار.

إدماج القطاع غير المهيكل في الاقتصاد المنظم

إن إدماج القطاع غير المهيكل في الاقتصاد المنظم يعد أحد الأهداف الأساسية للقانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي والذي تسهر الدولة لتحقيقه نظرا للخطر الذي يشكله هذا القطاع على الاقتصاد الوطني ولما ينتج عنه من منافسة غير عادلة بين الفاعلين في نفس القطاع وباعتباره شكلا من أشكال التهرب الضريبي، وذلك ملاءمة مع الاختيارات الاستراتيجية للنموذج التنموي الجديد التي دعت إلى إدماج هذا القطاع في النسيج الاقتصادي بكيفية تحفيزية وتدريجية وملاءمة لمختلف الفاعلين.

ولاحتواء هذه الظاهرة والتخفيف من انعكاساتها، عززت المديرية العامة للضرائب مصالح المراقبة على المستوى المركزي والجهوي بالوسائل البشرية والمادية الضرورية للرفع من قدرتها على ضبط التملص والغش الضريبيين حيث عرف عدد المحققين تزايدا ملحوظا خلال الأربع السنوات الأخيرة أخذا بعين الاعتبار المفتشين الذين يقومون أيضا بعمليات التحقيق على مستوى الوعاء الضريبي.

كما تم في السنوات الأخيرة تعزيز الترسانة القانونية الجبائية بمجموعة من التدابير التي تروم أساسا التقليص من تنامي هذا القطاع والعمل على تكريس المساواة بين كل الفاعلين الاقتصاديين عبر نشر ثقافة المقاولة المواطنة والملزم المواطن وتدعيم المراقبة.

التخفيف من العبء الجبائي على الخاضعين للضريبة

يشكل تخفيف العبء الجبائي على الخاضعين للضريبة بالموازاة مع توسيع الوعاء الضريبي أحد الأهداف الأساسية للقانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي والتي تمت بلورتها في مشروع قانون المالية لسنة 2023.

من أجل تخفيف العبء الجبائي على الملزمين أدرجت عدة تدابير نذكر منها على الخصوص:

- تخفيض أسعار الضريبة على الشركات المحددة في 31% و 26% بالنسبة لشركات التي يقل مبلغ ربحها الصافي عن مائة مليون (100 000 000) درهم؛
- تخفيض أسعار الحد الأدنى للضريبة من 0, 5% إلى 0,25% بالنسبة لجميع المنشآت وذلك لتخفيف العبء الجبائي على المقاولات الصغرى والمتوسطة والتالي تؤدي في أغلب الأحيان الحد الأدنى للضريبة وكذا تخفيض أسعار الحد الأدنى للضريبة من 6% إلى 4% بالنسبة للمهن الحرة.
- تخفيض سعر الضريبة المحجوزة في المنبع على عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها من 15% إلى 10%؛
- تخفيض العبء الضريبي على أصحاب الأجور والدخول المعتبرة في حكمها والمتقاعدين برسم الضريبة على الدخل من خلال رفع نسبة الخصم الجزافي للمصاريف المرتبطة بالوظيفة أو العمل وكذا نسبة الخصم الجزافي المطبق على المعاشات والايرادات العمرية؛
- تمديد مدة تطبيق الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للمستخدمين الجدد في إطار برنامج "تحفيز".

وستمكن هذه التدابير من تحسين مناخ الأعمال وتوضيح الرؤية لمختلف الفاعلين خلال السنوات القادمة مما سيساهم في جلب الاستثمار وبالتالي توسيع الوعاء الضريبي.

الإصلاح المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة

إن الإصلاح المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة يهدف بالأساس إلى تكريس مبدأ حيادية الضريبة على القيمة المضافة، مع مراعاة الإبقاء على إعفاء المواد الأساسية، وذلك من خلال :

- توسيع نطاق تطبيق هذه الضريبة وتقليص عدد الأسعار؛

- تعميم الحق في استرجاع هذه الضريبة؛

وسيتم تنزيل هذا الإصلاح أخذا بعين الاعتبار التدابير ذات الأولوية كما هي محددة في القانون الإطار والمبرمجة بشكل تدريجي طوال خمس سنوات، حيث سيتم اقتراح التدابير المتعلقة بإصلاح الضريبة على القيمة المضافة ابتداء من قانون المالية لسنة 2024.

المحور السابع : متفرقات

الدراسة الأخيرة لإصلاح منظومة التقاعد التي أعلنت عنها الحكومة

وعيا منها بعدم كفاية حزمة الإصلاحات المقياسية لوحدها لحل المشاكل المالية للأنظمة الحالية، عملت الحكومة على إنجاز دراسة تقنية تروم وضع تصور دقيق لتنزيل مضامين الإصلاح الشمولي الرّامي إلى خلق منظومة تقاعد من قطبين أحدهما للقطاع العمومي والآخر للقطاع الخاص، كما أقرته اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد سنة 2013.

وقد مكنت مخرجات هذه الدراسة من تكوين بُعد عن المعايير والجوانب التقنية للمنظومة المستهدفة لاسيما تلك المتعلقة بهيكلتها وكذا السيناريوهات الممكن اعتمادها لمقاييس وطرق اشتغال الأنظمة المستقبلية التي ستكوّنُها. هذه المخرجات التي ستتم دراستها من طرف اللجنة الموضوعاتية المكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد المنبثقة عن الحوار الاجتماعي والتي قد عقدت اجتماعها الأول شهر أكتوبر 2022 والذي مكن من استئناف الحوار والتشاور حول هذا الملف الهام.

هذا الاجتماع مكن كذلك مختلف الأطراف من التوافق على منهجية عمل اللجنة المكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد وعلى البرمجة الزمنية المتوقعة لأشغالها وذلك في أفق بلورة الإطار العام لإصلاح منظومة التقاعد وخارطة الطريق لتزيله، واللذان سيشكلان مرتكزا للانتقال من المنظومة الحالية إلى المنظومة المستهدفة في إطار القطبين العمومي والخاص.

توقعات أعداد موظفي الدولة المدنيين الذين سيحالون على التقاعد

توقعات أعداد موظفي الدولة المدنيين الذين سيحالون على التقاعد حسب القطاع خلال الفترة 2022-2025 :

السنة	2022	2023	2024	2025
العدد	10 819	9 345	11 903	11 854

المصدر: الصندوق المغربي للتقاعد.

ضمان التمويلات الممنوحة للمقاولات والهيئات العمومية أو الخاصة والفئات الأخرى المستهدفة من طرف الدولة (ولا سيما في إطار برنامج انطلاقة وأوكسجين وفوغاريم)

تلعب الشركة الوطنية للضمان ولتمويل المقاولة (صندوق الضمان المركزي سابقًا) دورًا محوريًا في تنزيل السياسات العمومية المتعلقة بدعم وتنويع آليات الولوج للتمويل من طرف المقاولات الصغيرة جدًا، الصغرى والمتوسطة والفئات المستهدفة، إذ تضطلع في هذا الإطار بمهمة ذات منفعة عامة تعتمد على تقاسم المخاطر مع القطاع المالي من أجل تسهيل الولوج لمختلف أنواع التمويلات.

وفي هذا السياق، تضع الدولة عبر الشركة الوطنية للضمان ولتمويل المقاولة رهن إشارة الفاعلين الماليين، من بنوك وشركات إيجار وجمعيات القروض الصغرى، العديد من آليات الضمان والتمويل التي تستجيب لمعايير القطاع المالي ولاحتياجات مختلف الفاعلين وذلك لتمكينهم من الولوج إلى التمويل.

وتشمل هذه الآليات مجالات الضمان والتمويل المشترك وتمويل تعزيز الأموال الذاتية:

1. **<u>الضمان:</u>**

يسمح الضمان الذي تقدمه الشركة الوطنية للضمان ولتمويل المقاولة، والذي يشمل قروض الاستثمار والاستغلال وإعادة الهيكلة المالية وحتى قروض الإيجار، من التغلب على عائق الولوج للتمويل عبر مواجهة النقص الحاصل في الضمانات، وذلك من خلال تقاسم المخاطر التي تتحملها المؤسسة الممولة مما يقلص كلفة المخاطرة بالنسبة لهذه الأخيرة ويحفزها على الإقراض بشكل أكبر.

وفي هذا الصدد، تقترح الشركة الوطنية للضمان ولتمويل المقاولة عدة آليات، نذكر منها:

✓ **<u>آليات الضمان لفائدة المقاولات الصغيرة جدا، الصغرى والمتوسطة:</u>**

- **<u>برنامج انطلاقة</u>**

وفقًا للتوجيهات الملكية السامية التي ألحت على أهمية إعطاء دفعة قوية للتمويل البنكي للمقاولات الصغيرة جدًا، الصغرى والمتوسطة تم وضع البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات في فبراير 2020. ويهدف هذا البرنامج إلى تسهيل ولوج الشباب حاملي المشاريع والمقاولين الذاتيين والمقاولات الصغيرة جدا وكذا تلك العاملة في القطاع غير المهيكل، بالمجالين الحضري والقروي على حد سواء، بالإضافة إلى المقاولات الصغيرة والمتوسطة المصدرة نحو إفريقيا.

ويهدف هذا المنتوج إلى دعم المبادرة المقاولاتية والمقاولات التي يقل عمرها عن خمس سنوات وتحقق رقم معاملات لا يتجاوز 10 ملايين درهم، بهدف مواكبتها في السنوات الأولى من مسارها.

ومنذ انطلاق هذا البرنامج في فبراير 2020 وإلى نهاية شتنبر 2022 فقد تم تمويل أكثر من 38.000 قرض

بحجم تمويلات يفوق 8,2 مليار درهم مما سيمكن من خلق أكثر من 107.600 منصب شغل.

- **آلية "ضمان إكسبريس "**

يهدف منتوج ضمان إكسبريس إلى دعم القروض الموجهة إلى المقاولين الصغار، عن طريق تقليص نسب المخاطر التي تواجهها البنوك. ويندرج هذا المنتوج في إطار التدابير المتخذة من أجل جعل المقاولات الصغيرة جدا قاطرة للنمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي وإنعاش الشغل. ويهدف هذا المنتوج إلى توفير منتجات بنكية ملائمة لأصحاب المقاولات الصغرى جدا من خلال ضمان الدولة لقروض الاستثمار والاستغلال الموجهة إلى هذه الفئة بنسبة 70 إلى 80 في المائة.

وقد مكنت هذه الآلية خلال التسعة أشهر الأولى لسنة 2022 من ضمان 33.000 قرض بحجم تمويلات ناهزت 3,4 مليار درهم.

- **- آلية "ضمان الاستثمار"**

تهدف آلية ضمان قروض الاستثمار إلى ضمان القروض المتوسطة والطويلة الأمد وقروض الإيجار التي تفوق قيمتها 1 مليون درهم.

وقد مكنت هذه الآلية خلال التسعة أشهر الأولى لسنة 2022 من ضمان ما يقارب 550 قرض بحجم تمويلات ناهزت 3,2 مليار درهم.

- **- آلية "ضمان التسيير"**

آلية موجهة لتمويل اعتمادات التسيير الخاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة والتي تفوق قيمتها 1 مليون درهم.

وقد مكنت هذه الآلية خلال التسعة أشهر الأولى لسنة 2022 من ضمان ما يقارب 2500 قرض بحجم تمويلات ناهزت 15,6 مليار درهم.

- **آليات "كوفيد 19 "**

لتمكين المقاولات من مواجهة الآثار السلبية لجائحة كوفيد 19، وضعت الدولة منذ مارس 2020 وإلى غاية يونيو 2021، العديد من آليات الضمان من ضمنها ضمان أوكسيجين وضمان إقلاع. مكنت هذه الآليات من ضمان حوالي 302.800 قرض بحجم تمويلات لفائدة المقاولات يفوق 65,2 مليار درهم.

✓ **آلية ضمان المؤسسات والمقاولات العمومية:**

تهدف آلية ضمان المقاولات والمؤسسات العمومية الى دعم الموارد المالية لهاته المؤسسات عن طريق ضمان السندات والقروض المصرفية وآليات دين أخرى، ومن الممكن أن يهم هذا الضمان تمويلات داخلية وخارجية.

مكنت آلية ضمان المؤسسات والمقاولات العمومية إلى نهاية شتنبر 2022 من ضمان 11 قرض بحجم تمويلات ناهز 12,8 مليار درهم.

✓ **آلية "ضمان السكن"**

لتسهيل الولوج للسكن لفائدة الطبقة المتوسطة وذوي الدخل المحدود أوغير القار وضعت الدولة عن طريق مؤسسة « تمويلكم » صندوق ضمان السكن .

وقد مكنت هذه الآلية خلال التسعة أشهر الأولى لسنة 2022 من ضمان أكثر من 9600 قرض بحجم تمويلات يفوق 2,2 مليار درهم.

2. **التمويل المشترك**

تقوم أنشطة التمويل المشترك على تمويل حاجيات المقاولات بطريقة مشتركة بين المؤسسة الممولة الشركة الوطنية للضمان ولتمويل المقاولة وذلك بسعر فائدة تفضيلي بالنسبة لحصة ال الشركة مما يمكن من تخفيض كلفة التمويل وبالتالي تحسين القدرة التنافسية للمقاولات.

وقد مكنت هذه الآليات خلال التسعة أشهر الأولى لسنة 2202 من تمويل أكثر من 5550 قرض بحجم تمويلات يفوق 69 مليون درهم تخص بالأساس آلية إنطلاق المقاولات الصغيرة جدًا والتمويل الأصغر.

3. **التمويل التشاركي "دعامة تمويل"**

في إطار مواكبة سوق التمويلات التشاركية، أطلقت الشركة الوطنية للضمان ولتمويل المقاولة نافذتها التشاركية "دعامة تمويل" المخصصة حصريا لنشاط التمويل التشاركي.

وتهدف هذه النافذة إلى تسهيل الولوج للتمويلات الممنوحة من طرف البنوك والنوافذ التشاركية لفائدة كل من المقاولات والأفراد، وذلك من خلال تقديم آليات ضمان وتمويل مشترك مخصصة.

وقد مكنت هذه الآليات خلال التسعة أشهر الأولى لسنة 2022 من ضمان 206 قرضًا بحجم تمويلات ناهز211 مليون درهم.

4. تمويل المقاولات الناشئة المبتكرة

من أجل تعزيز عروض تمويل المقاولات الناشئة والابتكار، تم إنشاء "صندوق إينوف آنفست" وهو عبارة عن آلية مخصصة لتمويل الإحداث والمقاولات المبتكرة تم إطلاقها في أواخر سنة 2017. ويتوفر هذا الصندوق على غلاف مالي قدره 500 مليون درهم، معبأ من طرف الدولة لدى البنك الدولي، وكذا بدعم مالي من طرف الاتحاد الأوروبي .ويسعى هذا الصندوق إلى تعزيز منظومة تمويل المقاولات الناشئة والمبتكرة عبر سد الفراغ الملاحظ في سلسلة تمويل المراحل الأولى لإحداث المشاريع.

وجدير بالذكر، أن هذه المبادرة تهدف إلى التخفيف من صعوبات التمويل التي تواجهها الشركات الناشئة المبتكرة في المغرب نظراً لارتفاع مخاطر الفشل التي تستثنيها من التمويل المصرفي.

ويتدخل صندوق "إينوف إنفست" في ثلاث مجالات رئيسية تشمل رأسمال المجازفة والقروض الموجهة لتمويل المراحل الأولى وكذا المساعدة التقنية

مواكبة الجهات لتسريع تنزيل برامج التنمية الجهوية والمشاريع التي تم تمويلها في إطار عقود برامج بين الدولة والجهات

يجدر التأكيد على أن الدولة انخرطت، منذ سنة 2015، بشكل تدريجي وفعلي، في مسلسل متواصل من التدابير والإجراءات لتسريع تنزيل الجهوية المتقدمة، وذلك خاصة من خلال الرافعات التالية :

- **الرفع من حجم التحويلات المالية لتعزيز موارد الجهات**، حيث خصص قانون المالية لسنة 2022 مبلغ 10 ملايير درهم من الموارد المخصصة لفائدة الجهات، منها 4,34 مليار درهم كمساهمة للميزانية العامة. وقد تم إلى حدود منتصف شهر أكتوبر 2022، تحويل ما قدره 8,346 مليار درهم، أي ما يعادل 83% من سقف التحويلات المتوقع برسم هذه السنة ، منها مبلغ 3,256 مليار درهم كمساهمة الميزانية العامة (75%).

  وقد تم تخصيص نفس الغلاف المالي (10 ملايير درهم) في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2023، بما فيه مبلغ 3,617 مليار درهم كمساهمة الميزانية العامة.

  وتجدر الإشارة إلى أن الدولة قد أوفت خلال سنتي 2020 و 2021 بكافة التزاماتها اتجاه الجهات فيما يخص مساهمة الميزانية العامة رغم الأثر السلبي للأزمة الصحية كوفيد-19 على مداخيل الدولة.

- **مواكبة الجهات من أجل ممارسة اختصاصاتها**، حيث واصلت لجنة القيادة الاستراتيجية، خلال سنتي 2021 و 2022، برئاسة وزارة الداخلية وجمعية جهات المغرب، أشغالها بشكل دوري بهدف تنزيل مضامين الإطار التوجيهي لتفعيل ممارسة الجهات لاختصاصاتها الذاتية والمشتركة. وتبعا لذلك، تم إعداد خارطة طريق تتضمن الآليات الإجرائية والعملية الرامية إلى تفعيل ممارسة الجهة لاختصاصاتها، من خلال استئناف اجتماعات اللجان التقنية وإعادة تفعيل منظومة تتبع ورش اللاتمركز الإداري ومتابعة تنزيل المخطط التشريعي والتنظيمي المتعلق بهذا الورش.

- **تكريس النهج التعاقدي بين الدولة والجهات:** في إطار الجيل الأول للعقود برامج بين الدولة والجهات، تم توقيع أربعة عقود برامج بين الدولة وجهات فاس-مكناس، والداخلة-وادي الذهب، وبني ملال-خنيفرة، وكلميم-واد نون. ويجري حاليا التوقيع على عقدي برنامجين آخرين يتعلقان بجهة طنجة -تطوان-الحسيمة وجهة سوس-ماسة. **وتبلغ التكلفة الإجمالية لعقود البرامج الموقعة 23,57 مليار درهم، منها 8,63 ملايير درهم كمساهمة للجهات بينما تساهم القطاعات الوزارية ب 11,52 مليار درهم.**

  إضافة إلى ذلك، وفي إطار تطوير الآليات اللازمة لتدبير عملية إعداد برامج التنمية الترابية، يتم حاليا إعداد مشروع مرسوم يتعلق بتحديد منهجية التعاقد بين الدولة والجهة، الغاية منه ترشيد وتبسيط هذه المنهجية وكذا كيفية إعداد العقود التي يتم إبرامها بين الدولة والجهات. كما سيتم اعتماد مشروع مرسوم يهدف إلى مراجعة المرسوم المتعلق بإعداد برامج التنمية الجهوية.

أيضا، وإثر تشكيل المجالس الجديدة للجهات، صدرت دورية لوزير الداخلية، في يناير 2022، تروم تأطير عملية إعداد وتنزيل الجيل الثاني من برامج التنمية الجهوية وترابطها مع التصاميم الجهوية لإعداد التراب.

المملكة المغربية



مشروع قانون المالية لسنة 2023

بيانات مرافقة

نونبر 2022

https://www.finances.gov.ma
شارع محمد الخامس، الحي الإداري، شالة – الرباط
الهاتف : 08 إلى 0537-67-75-01
الفاكس : 0537-67-72-26

فـــهرس

الرقم الترتيبي	بيـــــان المعلـــومـــــــات
	I - الإطار الماكرو اقتصادي
1-2	الظرفية الاقتصادية ◄ مؤشرات ماكرو اقتصادية
3	تطور الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية (سنة الأساس 2014)
4-5	تطور الناتج الداخلي الخام (النسب المائوية) : ◄ بأسعار السنة الفارطة ◄ بالأسعار الجارية
6	تطور التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت (سنة الأساس 2014) : ◄ بأسعار السنة الفارطة ◄ بالأسعار الجارية
7	المجمعات النقدية ومقابلاتها (2012 - شتنبر 2022)
8	صافي الأصول الاحتياطية الرسمية لدى بنك المغرب (2002 - حتى متم 28 أكتوبر 2022)
9	تطور ميزان الأداءات (2016-2021)
10-11	المبادلات الخارجية (2016-2021) ◄ المبادلات الخارجية حسب مجموعة الاستعمال (الواردات و الصادرات) ◄ نسبة مجموعة الاستعمال من مجموع الواردات و الصادرات
12	أهم مؤشرات القطاع الخارجي (حتى متم يوليوز لسنتي 2021-2022)
13	تطور الرقم الاستدلالي للأسعار عند الاستهلاك - المعدل السنوي (2007-2022)

II - المالية العمومية

15	تطور موارد و نفقات الخزينة - دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة لفائدة الجماعات الترابية (2016-2022)
16	المداخيل العادية (2016-2022)
17	تطور الموارد الجبائية المحصلة من طرف المديرية العامة للضرائب
18	توقعات الموارد الجبائية المحصلة من طرف المديرية العامة للضرائب
19	نسبة إنجاز الموارد الجبائية
20	نسبة تطور الموارد الجبائية المحصلة من طرف المديرية العامة للضرائب
21	بنية الموارد الجبائية
22	الضغط الجبائي
23-24	تطور أعداد المناصب المالية المحدثة
25	بيان تنفيذ ميزانية الاستثمار (قانون المالية لسنة 2021)
26	نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة
27	مداخيل ونفقات ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
28	جدول حجم الدين الداخلي للخزينة حسب الجهات المقرضة
29	تطور حجم الدين الخارجي
30	تطور دفعات الفوائد على الدين الخارجي
31	تطور توزيع حجم الدين الخارجي العمومي حسب الدائنين

III - المؤسسات والمقاولات العامة

33	استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية
34	مديونية المؤسسات والمقاولات العمومية
35-36	آليات الضمان والتمويل المشترك المسيرة من طرف الشركة الوطنية للضمان ولتمويل المقاولة

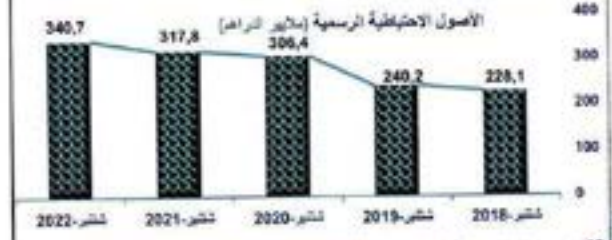
الإطار الماكرو اقتصادي

الوضعيـــة الإقـتـــصـــاديـــة













المؤشرات الماكرو اقتصادية (1)	2019	2020	2021
معدل نمو الناتج الداخلي الخام (أساس 2014)	2,9	-7,2	7,9

المبادلات الخارجية (مليون درهم) (البيانات الأولية)	شتنبر-2021	شتنبر-2022	(%)
الواردات الإجمالية	384 218	552 347	43,8
الطاقة و زيوت التشحيم	51 900	114 720	121,0
مواد التجهيز	90 854	108 503	19,4
المواد الغذائية	43 990	67 098	52,5
الصادرات الإجمالية	231 321	317 891	37,4
التوسطة ومشتقاته	55 120	91 808	66,6
صناعة السيارات	57 572	77 681	34,9
عجز الميزان التجاري	-152 897	-234 456	53,3
نسبة تغطية الصادرات للواردات من السلع(%)	60,2	57,6	
تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج	72 409	80 818	11,6
مداخيل الأسفار	24 901	62 233	149,9
واردات الاستثمارات الأجنبية المباشرة	21 780	29 592	35,9

النقد (مليون درهم)	شتنبر-2021	شتنبر-2022	(%)
المجمع النقدي M3	1 551 353	1 614 581	4,1
الأصول الاحتياطية الرسمية	317 611	340 732	7,2
الديون الصافية على الإدارة المركزية	270 742	296 538	9,5
القروض المقدمة للاقتصاد	1 178 237	1 241 285	5,4
بما في ذلك قروض مؤسسات الإيداع بدون بنك المغرب :	991 257	1 046 232	5,5
قطاع البناء و العقار	290 461	297 326	2,4
التجهيز	175 605	174 919	-0,4
الاستهلاك	55 706	57 510	3,2

البورصة	أكتوبر-2021	أكتوبر-2022	(%)
مؤشر المازي	13 555	10 823	-20,2
مؤشر MSI20	1 105	865	-21,7
حجم المعاملات (مليون درهم)	41 925	33 800	-19,4

الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك (أساس 2006)	شتنبر-2021	شتنبر-2022	(%)
الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك	103,4	109,7	6,1
المواد الغذائية	102,4	112,4	9,8
المواد غير الغذائية	104,1	108,0	3,7

سعر الصرف بالنسبة للدرهم	أكتوبر-2021	أكتوبر-2022	(%)
أورو	10,51	10,78	2,6
دولار أمريكي	9,06	10,96	21,0

معدلات الفائدة (آخر الإصدارات)	دجنبر-2021	أكتوبر-2022	Pb 100
الأكتتاب في أذينات الخزينة (بالمزاد)52 أسبوع	1,56	2,17	62
سنتان	1,73	2,38	65
5 سنوات	2,01	2,64	63
10 سنوات	2,32	3,20	88
15سنة	2,63	2,69	6















المالية العمومية (دون احتساب حق م التجاهات الخزينة)	شتنبر-2021	شتنبر-2022	(%)
الموارد العادية (مليون درهم)	185 981	231 457	24,5
موارد جبائية	162 506	193 440	19,0
الضرائب المباشرة	69 536	86 960	25,1
الضريبة على الشركات	33 959	48 713	43,4
الضريبة على الدخل	34 418	36 382	5,7
الضرائب غير المباشرة	72 493	82 263	13,5
الضريبة على القيمة المضافة	50 018	59 237	18,4
الرسوم الداخلية على الاستهلاك	22 475	23 027	2,5
الرسوم الجمركية	8 722	10 542	20,9
رسوم التسجيل والتمبر	11 755	13 675	16,3
موارد غير جبائية	20 726	35 195	69,8
الموارد من المؤسسات والمنشآت العامة	9 201	11 422	24,1
النفقات العادية	189 457	211 238	11,5
السلع و الخدمات	152 079	155 627	2,3
الموظفون	106 692	109 362	2,5
سلع و خدمات أخرى	45 387	46 265	1,9
فوائد الدين العمومي الداخلي	19 655	20 610	4,9
فوائد الدين العمومي الخارجي	3 185	3 217	1,0
المقاصة	14 567	31 784	118,2
نفقات الاستثمار	48 067	52 602	9,4

أنشطة قطاعية	أكتوبر-2021	أكتوبر-2022	(%)
مبيعات الإسمنت (بمليون طن)	11491	10432	-9,2
	شتنبر-2021	شتنبر-2022	(%)
الطاقة الكهربائية المختلوزة الصافية (كيلو واط ساعة)	30488	32153	5,5
استهلاك الطاقة الكهربائية (كيلو واط ساعة)	23862	24981	4,7
رقم المعاملات عند التصدير للمكاتب الشريف للفوسفاط (مليون درهم)	68637	67145	-2,2
النقل البحري للبضائع للوكالة الوطنية للموانئ (ألف طن)	866	1090	25,9
الحمولة المفرغة للصيد الساحلي (ألف طن)	6832	7455	9,1
الحمولة المفرغة للصيد الساحلي (مليون درهم)	55120	91808	66,6
	يونيو-2021	يونيو-2022	(%)
الليالي السياحية بالفنادق المصنفة (بالألف)	2720	6228	128,9
الوافدون من السياح (بالألف)	842	3397	303,4
عدد المشتركين في الهاتف المحمول (بالألف)	49241	51446	4,5
عدد الخطوط لكل 100 نسمة	136	142	
عدد المشتركين في الهاتف الثابت (بالألف)	2435	2586	6,2
عدد المشتركين في الأنترنت (بالألف)	31314	33448	6,8

النشاط و البطالة	ث3-2020	ث3-2021	ث3-2022
معدل النشاط	43,5	45,1	44,0
معدل البطالة على الصعيد الوطني (%)	12,7	11,8	11,4
الوسط الحضري	16,5	16,0	15,0
حاملي الشهادات	20,0	20,6	19,3
الفئة العمرية 15-24 سنة	46,7	45,2	43,8

الرقم الاستدلالي للإنتاج (أساس 2010)	ث2-2021	ث2-2022	(%)
الصناعات المعدنية	139,8	118,0	-15,6
الصناعات الصناعية باستثناء تكرير النفط	217,8	221,8	1,8
الصناعة الغذائية	117,3	127,0	8,3
صناعة النسيج	80,5	88,3	9,7
صناعة السيارات	113,8	132,9	16,8
الكهرباء	130,5	133,3	2,1

تطور الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية (سنة الأساس 2014)

(بملايين الدراهم)

العمليات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	الأسدس الأول	
									2021	2022
القطاع الأولي	**103 682**	**127 177**	**112 948**	**128 220**	**135 128**	**134 428**	**122 896**	**154 559**	**79 330**	**73 083**
القطاع الفلاحي	98 996	121 328	105 528	120 299	127 084	127 851	117 094	145 272	74 751	68 586
الصيد البحري	4 686	5 849	7 420	7 921	8 044	6 577	5 802	9 287	4 579	4 497
القطاع الثاني	**258 508**	**276 243**	**281 059**	**291 882**	**301 694**	**313 058**	**300 146**	**334 920**	**160 772**	**179 904**
صناعة الاستخراج المعدني	22 128	24 544	20 171	20 809	20 789	20 392	16 659	21 749	10 222	16 986
الصناعة التحويلية	153 676	161 547	161 506	167 672	177 736	183 041	174 915	197 024	94 295	105 009
توزيع الكهرباء والغاز والماء، شبكات التطهير ومعالجة النفايات	24 298	29 868	34 564	35 891	37 031	42 938	44 343	44 113	22 227	22 874
البناء	58 406	60 284	64 818	67 510	66 138	66 687	64 229	72 034	34 028	35 035
القطاع الثالث	**548 346**	**562 810**	**584 255**	**610 049**	**634 322**	**663 041**	**613 065**	**662 044**	**319 388**	**170 485**
تجارة الجملة والتجزئة، إصلاح المركبات ذات المحرك والدراجات النارية	108 518	108 571	112 130	118 712	119 305	122 214	111 643	129 473	61 593	67 448
النقل والتخزين	33 839	38 083	39 332	44 817	48 214	50 617	33 754	38 916	17 851	19 149
أنشطة خدمات الإيواء والمطاعم	35 555	35 845	38 109	39 508	38 724	43 097	23 416	30 384	12 822	17 943
الإعلام والاتصال	30 994	30 307	30 352	29 383	30 286	31 249	32 727	32 269	16 202	16 407
الأنشطة المالية والتأمينات	44 395	44 863	46 426	48 195	52 304	52 094	51 956	53 536	26 463	27 350
الأنشطة العقارية	72 786	73 100	76 319	79 155	82 619	86 344	86 599	90 341	44 723	46 671
البحث والتطوير والخدمات المقدمة للمقاولات	39 339	43 653	47 330	50 397	54 407	59 112	51 623	56 992	26 879	28 558
الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي الإجباري	90 143	93 630	97 820	101 660	105 827	112 999	119 211	124 902	61 772	65 109
التعليم، الصحة البشرية وأنشطة العمل الاجتماعي	77 006	78 334	79 448	80 659	84 471	86 816	87 739	90 559	44 852	46 783
خدمات أخرى	15 771	16 224	16 989	17 563	18 165	18 499	14 397	14 672	6 231	6 680
مجموع القيمة المضافة	**910 536**	**966 230**	**978 262**	**1 030 151**	**1 071 144**	**1 110 527**	**1 036 107**	**1 151 523**	**559 490**	**595 083**
الضريبة على المنتوجات صافية من الإعانات	90 918	111 889	115 987	118 744	124 093	129 309	116 312	132 631	62 470	61 867
الناتج الداخلي الخام	**1 001 454**	**1 078 119**	**1 094 249**	**1 148 895**	**1 195 237**	**1 239 836**	**1 152 419**	**1 284 154**	**621 960**	**656 950**

تطور الناتج الداخلي الخام بأسعار السنة الفارطة (سنة الأساس 2014)

(بالنسب المئوية)

العمليات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	الأسدس الأول	
								2021	2022
القطاع الأولي	**14,0%**	**-18,6%**	**19,5%**	**4,5%**	**-3,9%**	**-7,1%**	**17,6%**	**18,5%**	**-14,9%**
القطاع الفلاحي	14,3%	-19,7%	21,5%	5,6%	-5,0%	-8,1%	17,8%	18,4%	-14,9%
الصيد البحري	8,5%	3,6%	-9,3%	-12,5%	13,8%	12,2%	12,7%	20,7%	-15,3%
القطاع الثاني	**1,8%**	**1,9%**	**3,4%**	**3,1%**	**4,1%**	**-5,2%**	**6,8%**	**9,2%**	**0,3%**
صناعة الاستخراج المعدني	0,5%	3,3%	11,0%	-0,8%	2,3%	2,6%	0,9%	1,2%	-6,3%
الصناعة التحويلية	1,6%	0,7%	3,4%	3,2%	3,4%	-7,4%	6,1%	9,7%	-0,1%
توزيع الكهرباء والغاز والماء، شبكات التطهير ومعالجة النفايات	5,2%	1,8%	2,9%	8,8%	14,7%	-1,3%	6,5%	8,0%	2,8%
البناء	1,3%	4,7%	1,3%	1,3%	0,5%	-4,1%	10,7%	11,3%	1,7%
القطاع الثالث	**2,1%**	**3,3%**	**3,3%**	**2,9%**	**3,9%**	**-7,9%**	**6,4%**	**5,2%**	**5,2%**
تجارة الجملة والتجزئة، إصلاح المركبات ذات المحرك والدراجات النارية	0,4%	2,5%	4,6%	-0,2%	2,1%	-6,6%	7,9%	9,1%	4,5%
النقل والتخزين	6,0%	1,1%	1,3%	-0,5%	5,5%	-28,5%	15,2%	13,6%	8,3%
أنشطة خدمات الإيواء والمطاعم	-1,4%	3,1%	10,4%	6,2%	3,6%	-54,6%	31,6%	29,3%	37,8%
الإعلام والاتصال	2,2%	5,4%	-2,0%	3,5%	2,5%	5,1%	-0,8%	-1,5%	1,3%
الأنشطة المالية والتأمينات	2,5%	6,0%	3,8%	1,9%	5,3%	0,6%	4,6%	3,5%	3,2%
الأنشطة العقارية	0,2%	2,7%	1,5%	3,2%	1,8%	-0,8%	3,0%	2,8%	1,7%
البحث والتطوير والخدمات المقدمة للمقاولات	9,8%	6,4%	4,7%	6,1%	8,3%	-13,4%	10,0%	12,6%	2,0%
الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي الإجباري	3,6%	3,9%	3,9%	3,9%	6,6%	5,3%	4,1%	4,4%	5,2%
التعليم، الصحة البشرية وأنشطة العمل الاجتماعي	0,7%	1,0%	1,1%	4,1%	2,0%	0,8%	3,0%	2,6%	4,1%
خدمات أخرى	**1,5%**	**3,2%**	**1,9%**	**1,5%**	**0,2%**	**-23,2%**	**2,4%**	**3,7%**	**2,6%**
الضريبة على المنتوجات صافية من الإعانات	14,0%	5,1%	4,0%	2,4%	2,3%	-8,4%	8,8%	10,1%	2,5%
الناتج الداخلي الخام	**4,3%**	**0,5%**	**5,1%**	**3,1%**	**2,9%**	**-7,2%**	**7,9%**	**8,1%**	**1,1%**

تطور الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية (سنة الأساس 2014)

(بالنسب المئوية)

الأسدس الأول		2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	العمليات
2022	2021								
-7,9%	**25,7%**	**25,8%**	**-8,6%**	**-0,5%**	**5,4%**	**13,5%**	**-11,2%**	**22,7%**	**القطاع الأولي**
-8,2%	24,0%	24,1%	-8,4%	0,6%	5,6%	14,0%	-13,0%	22,6%	القطاع الفلاحي
-1,8%	61,4%	60,1%	-11,8%	-18,2%	1,6%	6,8%	26,9%	24,8%	الصيد البحري
11,9%	**10,2%**	**11,6%**	**-4,1%**	**3,8%**	**3,4%**	**3,9%**	**1,7%**	**6,9%**	**القطاع الثاني**
66,2%	21,7%	30,6%	-18,3%	-1,9%	-0,1%	3,2%	-17,8%	10,9%	صناعة الاستخراج المعدني
11,4%	12,3%	12,6%	-4,4%	3,0%	6,0%	3,8%	0,0%	5,1%	الصناعة التحويلية
2,9%	1,8%	-0,5%	3,3%	16,0%	3,2%	3,8%	15,7%	22,9%	توزيع الكهرباء والغاز والماء، شبكات التطهير ومعالجة النفايات
3,0%	7,1%	12,2%	-3,7%	0,8%	-2,0%	4,2%	7,5%	3,2%	البناء
7,1%	**5,4%**	**8,0%**	**-7,5%**	**4,5%**	**4,0%**	**4,4%**	**3,8%**	**2,6%**	**القطاع الثالث**
9,5%	12,6%	16,0%	-8,6%	2,4%	0,5%	5,9%	3,3%	0,0%	تجارة الجملة والتجزئة، إصلاح المركبات ذات المحرك والدراجات النارية
7,3%	6,5%	15,3%	-33,3%	5,0%	7,6%	13,9%	3,3%	12,5%	النقل والتخزين
39,9%	2,8%	29,8%	-45,7%	11,3%	-2,0%	3,7%	6,3%	0,8%	أنشطة خدمات الإيواء والمطاعم
1,3%	-1,9%	-1,4%	4,7%	3,2%	3,1%	-3,2%	0,1%	-2,2%	الإعلام والاتصال
3,4%	2,0%	3,0%	-0,3%	-0,4%	8,5%	3,8%	3,5%	1,1%	الأنشطة المالية والتأمينات
4,4%	3,7%	4,3%	0,3%	4,5%	4,4%	3,7%	4,4%	0,4%	الأنشطة العقارية
6,2%	8,5%	10,4%	-12,7%	8,6%	8,0%	6,5%	8,4%	11,0%	البحث والتطوير والخدمات المقدمة للمقاولات
5,4%	4,9%	4,8%	5,5%	6,8%	4,1%	3,9%	4,3%	4,1%	الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي الإجباري
4,3%	2,8%	3,2%	1,1%	2,8%	4,7%	1,5%	1,4%	1,7%	التعليم، الصحة البشرية وأنشطة العمل الاجتماعي
7,2%	1,6%	1,9%	-22,2%	1,8%	3,4%	3,4%	4,7%	2,9%	خدمات أخرى
6,4%	**9,3%**	**11,1%**	**-6,7%**	**3,7%**	**4,0%**	**5,3%**	**1,2%**	**6,1%**	**مجموع القيمة المضافة**
-1,0%	13,4%	14,0%	-10,1%	4,2%	4,5%	2,4%	3,7%	23,1%	الضريبة على المنتوجات صافية من الإعانات
5,6%	**9,7%**	**11,4%**	**-7,1%**	**3,7%**	**4,0%**	**5,0%**	**1,5%**	**7,7%**	**الناتج الداخلي الخام**

تطور التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت (سنة الأساس 2014)

(أسعار السنة الفارطة)

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	الأسدس الأول 2021	الأسدس الأول 2022
الزراعة و الصيد و الخدمات الملحقة بها		-4,8%	50,5%	-16,1%	2,2%	23,1%	6,3%	-6,9%		
الصناعة		3,3%	25,4%	1,2%	3,2%	5,1%	-18,1%	5,0%		
البناء والأشغال العمومية		1,7%	4,8%	3,9%	1,7%	0,0%	-3,0%	11,2%		
الخدمات		5,2%	6,8%	1,4%	3,3%	-5,7%	-18,2%	19,7%		
مجموع التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت		**2,5%**	**12,6%**	**2,1%**	**2,4%**	**1,7%**	**-10,0%**	**9,3%**	**8,8%**	**-2,9%**

(الأسعار الجارية)

	2014	2015		2016		2017		2018		2019		2020		2021		الأسدس الأول 2021		الأسدس الأول 2022	
		التطور %		التطور %		التطور %		التطور %		التطور %		التطور %		التطور %		التطور %		التطور %	
الزراعة و الصيد و الخدمات الملحقة بها	5 152	-2,9%	5 004	59,6%	7 987	-21,5%	6 272	2,8%	6 446	27,6%	8 222	4,7%	8 605	33,2%	11 461				
الصناعة	87 176	4,8%	91 401	24,7%	113 961	2,0%	116 257	4,3%	121 267	4,7%	126 992	-17,2%	105 121	7,5%	113 028				
البناء والأشغال العمومية	146 019	2,4%	149 503	5,1%	157 126	5,6%	165 956	2,0%	169 307	-0,5%	168 443	-3,6%	162 336	17,0%	189 934				
الخدمات	32 205	2,5%	32 999	5,4%	34 794	-0,1%	34 762	3,4%	35 956	-6,9%	33 488	-21,8%	26 183	24,0%	32 454				
مجموع التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت	**270 552**	**3,1%**	**278 907**	**12,5%**	**313 870**	**3,0%**	**323 247**	**3,0%**	**332 976**	**1,3%**	**337 145**	**-10,4%**	**302 245**	**14,8%**	**346 877**	**7,1%**	**190 925**	**10,0%**	**209 640**

(إجمالي تكوين الرأسمال الثابت، التغير في المخزون وصافي إقتناء التقاعس) * إجمالي الاستثمار

المجمعات النقدية و مقابلاتها
(2012 - شتنبر 2022)

مليون درهم

شتنبر 2022		2021		2020		2019		2018		2017		2016		2015		2014		2013		2012		
التطور %	بملايين الدراهم	التطور %	بملايين الدراهم	التطور %	بملايين الدراهم	التطور %	بملايين الدراهم	التطور %	بملايين الدراهم	التطور %	بملايين الدراهم	التطور %	بملايين الدراهم	التطور %	بملايين الدراهم	التطور %	بملايين الدراهم	التطور %	بملايين الدراهم	التطور %	بملايين الدراهم	
																						مقابلات المجمعات النقدية
5,5%	**1 241 285**	**3,9%**	**1 176 307**	**4,8%**	**1 131 670**	**5,6%**	**1 079 859**	**3,4%**	**1 022 892**	**3,3%**	**989 542**	**5,9%**	**957 647**	**1,6%**	**904 174**	**3,7%**	**890 244**	**3,4%**	**858 455**	**5,1%**	**829 964**	**القروض المقدمة للاقتصاد**
-1,5%	1 371	-13,2%	1 391	19,7%	1 603	24,3%	1 339	-8,7%	1 078	7,8%	1 180	16,1%	1 095	16,7%	943	-9,8%	808	10,6%	896	-23,4%	810	قروض بنك المغرب
5,5%	1 239 914	4,0%	1 174 916	4,8%	1 130 068	5,5%	1 078 520	3,4%	1 021 814	3,3%	988 382	5,9%	956 552	1,6%	903 231	3,7%	889 435	3,4%	857 559	5%	829 154	قروض مؤسسات الإيداع الأخرى
8,6%	**296 538**	**13,8%**	**272 491**	**12,7%**	**239 391**	**4,6%**	**212 432**	**21,6%**	**202 999**	**17,8%**	**167 783**	**-3,8%**	**142 379**	**3,0%**	**147 974**	**-3,7%**	**143 720**	**19,0%**	**149 281**	**22,8%**	**125 402**	**قروض صافية على الحكومة المركزية**
-36,3%	-2 175	-19,4%	-3 415	-861,2%	-4 235	-28,4%	556	356,5%	778	-165,2%	170	-78,1%	-261	974,2%	-1 190	-113,7%	-111	75,8%	807	-79,4%	456	قروض صافية لبنك المغرب
8,3%	298 714	13,2%	275 906	15,0%	243 627	4,8%	211 876	20,6%	202 222	17,5%	167 612	-4,4%	142 641	3,7%	149 164	-3,1%	143 831	18,8%	148 474	25%	124 946	قروض صافية لمؤسسات الإيداع الأخرى
-2,8%	**310 593**	**6,1%**	**316 877**	**20,0%**	**316 520**	**5,5%**	**263 852**	**-4,6%**	**250 204**	**8,7%**	**262 380**	**7,9%**	**241 386**	**28,7%**	**223 778**	**22,2%**	**173 809**	**0,6%**	**142 266**	**-16,7%**	**141 431**	**ديون صافية على غير المقيمين**
3,0%	340 732	3,2%	330 829	26,5%	320 568	8,4%	253 381	-4,3%	233 744	-3,6%	244 336	12,5%	253 467	23,0%	225 396	19,6%	183 267	6,0%	153 196	-16,6%	144 535	الأصول الاحتياطية
6,7%	**274 854**	**4,3%**	**257 702**	**1,3%**	**247 039**	**11,1%**	**243 866**	**8,9%**	**219 529**	**6,5%**	**201 608**	**9,8%**	**185 775**	**2,3%**	**169 200**	**5,1%**	**165 471**	**2,0%**	**157 490**	**7,8%**	**154 357**	**الموارد غير النقدية**
-22,3%	**41 918**	**18,4%**	**52 796**	**-23,5%**	**44 575**	**-8,0%**	**58 242**	**24,0%**	**63 333**	**9,2%**	**51 081**	**13,2%**	**46 777**	**-5,9%**	**41 312**	**44,9%**	**43 926**	**-39,1%**	**30 384**	**56,2%**	**49 738**	**مقابلات أخرى**
3,4%	**1 614 581**	**5,1%**	**1 560 769**	**8,4%**	**1 485 118**	**3,8%**	**1 370 518**	**4,1%**	**1 320 624**	**5,5%**	**1 269 097**	**4,7%**	**1 202 414**	**5,7%**	**1 148 039**	**6,2%**	**1 086 227**	**3,1%**	**1 022 816**	**4,5%**	**992 176**	**مجموع المقابلات**
																						المجمعات النقدية
4,7%	**1 137 853**	**6,6%**	**1 086 833**	**11,8%**	**1 019 362**	**6,2%**	**911 825**	**5,9%**	**858 697**	**7,9%**	**811 824**	**6,3%**	**751 883**	**7,0%**	**707 058**	**5,0%**	**660 594**	**2,7%**	**628 941**	**4,3%**	**612 163**	**م1**
7,1%	342 885	6,5%	320 111	20,1%	300 626	7,1%	250 227	6,7%	233 602	7,7%	218838	5,5%	203 243	7,4%	192 634	4,7%	179 411	4,7%	171 382	3,4%	163 641	النقود الائتمانية
3,7%	794 969	6,7%	766 721	8,6%	718 756	5,8%	661 598	5,6%	625 095	7,9%	592185	6,7%	548 640	6,9%	514 423	5,2%	481 173	2,0%	457 559	4,7%	448 521	النقود الكتابية
4,4%	**1 315 861**	**6,1%**	**1 260 988**	**10,2%**	**1 188 755**	**5,9%**	**1 078 347**	**5,5%**	**1 017 888**	**7,4%**	**964 904**	**6,2%**	**898 088**	**37,1%**	**845 457**	**-17,7%**	**616 790**	**44,2%**	**749 263**	**-25,0%**	**519 723**	**م2=م1+ توظيفات تحت الطلب**
2,2%	178 008	2,8%	174 155	1,7%	169 372	4,6%	166 522	3,5%	159 191	5,2%	153879	5,6%	146 204	6,4%	138 389	8,1%	130 032	8,1%	120 322	8,2%	111 357	توظيفات تحت الطلب
3,4%	**1 614 581**	**5,1%**	**1 560 769**	**8,4%**	**1 485 118**	**3,8%**	**1 370 518**	**4,1%**	**1 320 624**	**5,5%**	**1 269 097**	**4,7%**	**1 202 414**	**5,7%**	**1 148 039**	**6,2%**	**1 086 227**	**3,1%**	**1 022 816**	**4,5%**	**992 176**	**م3=م2+ أصول نقدية أخرى**
-0,4%	298 720	1,2%	299 782	1,4%	296 364	-3,5%	292 171	-0,5%	302 737	0,0%	304194	0,6%	304 328	2,4%	302 582	8,1%	295 611	1,8%	273 553	3,5%	268 657	أصول نقدية أخرى

صافي الأصول الاحتياطية الرسمية لدى بنك المغرب
(2002 - حتى متم 28 أكتوبر 2022)

بملايين الدراهم

2002	105 257
2003	123 739
2004	136 757
2005	152 252
2006	176 018
2007	190 635
2008	184 348
2009	185 334
2010	198 166
2011	173 244
2012	144 535
2013	153 196
2014	183 267
2015	225 366
2016	253 467
2017	244 336
2018	233 744
2019	253 381
2020	320 568
2021	330 832
حتى 28 أكتوبر 2022	338 701

تطور ميزان الأداءات حسب الطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي (2016-2021)

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الحساب الجاري الصافي	**-41 040**	**-36 342**	**-58 368**	**-42 419**	**-13 437**	**-29 149**
الامتعة و الخدمات	**-105 333**	**-102 498**	**-113 948**	**-96 670**	**-83 852**	**-116 400**
الامتعة	**-172 838**	**-174 888**	**-190 170**	**-190 172**	**-147 457**	**-178 781**
صادرات الامتعة	186 933	208 372	230 979	237 456	224 078	284 504
واردات الامتعة	-359 771	-383 259	-421 149	-427 628	-371 535	-463 285
الخدمات	**67 504**	**72 389**	**76 223**	**93 501**	**63 605**	**62 381**
المداخيل	**150 357**	**167 341**	**174 918**	**186 142**	**131 303**	**139 085**
خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة لأخرين	13 477	13 932	15 832	15 761	12 374	14 643
مصاريف النقل	25 188	30 272	33 085	34 497	22 656	25 561
خدمات التامين	881	1 109	1 167	1 476	1 680	1 510
الاسفار	64 226	72 127	73 022	78 747	36 450	34 310
معاملات حكومية	6 850	7 146	6 018	6 018	5 592	5 109
خدمات اخرى	39 735	42 756	45 794	49 643	52 551	57 953
النفقات	**-82 852**	**-94 952**	**-98 695**	**-92 641**	**-67 698**	**-76 704**
خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة لأخرين	-49	-41	-29	-27	-17	-28
مصاريف النقل	-31 149	-39 187	-41 714	-36 796	-27 252	-33 178
خدمات التامين	-381	-546	-473	-1 659	-1 877	-2 021
الاسفار	-14 302	-17 341	-18 567	-20 935	-10 537	-10 654
معاملات حكومية	-11 796	-10 712	-11 770	-9 560	-9 085	-8 462
خدمات اخرى	-25 174	-27 124	-26 143	-23 665	-18 929	-22 361
الدخل الأولي	**-16 146**	**-18 798**	**-19 551**	**-19 574**	**-11 505**	**-18 175**
القطاع العمومي	**-5 596**	**-5 339**	**-5 963**	**-6 575**	**-7 467**	**-7 642**
المداخيل	3 187	3 332	2 644	1 968	1 000	1 284
النفقات	-8 782	-8 670	-8 607	-8 544	-8 467	-8 926
القطاع الخاص	**-10 550**	**-13 460**	**-13 587**	**-12 998**	**-4 038**	**-10 533**
المداخيل	4 069	4 696	4 134	4 078	6 329	5 870
النفقات	-14 619	-18 156	-17 721	-17 077	-10 367	-16 402
الدخل الثانوي	**80 439**	**84 955**	**75 130**	**73 826**	**81 920**	**105 426**
القطاع العمومي	**9 319**	**11 777**	**3 742**	**2 500**	**4 717**	**1 388**
المداخيل	10 015	12 981	4 768	3 501	5 625	2 127
النفقات	-696	-1 204	-1 026	-1 002	-908	-739
القطاع الخاص	**71 120**	**73 179**	**71 389**	**71 326**	**77 203**	**104 038**
المداخيل	75 057	77 835	76 465	76 612	81 732	108 221
النفقات	-3 937	-4 656	-5 076	-5 286	-4 529	-4 183
حساب الراسمال والمعاملات المالية	**62 551**	**19 184**	**36 733**	**50 752**	**68 564**	**35 101**
تحويلات الراسمال					**3**	
المعاملات المالية	**62 551**	**19 184**	**36 733**	**50 752**	**68 561**	**35 101**
الاستثمار المباشر	**15 471**	**16 138**	**26 063**	**7 953**	**10 871**	**15 341**
استثمار الحافظة	**-3 250**	**-1 217**	**-7 364**	**11 430**	**21 215**	**-2 643**
استثمارات أخرى - صافي	**38 833**	**-13 473**	**18 732**	**23 097**	**19 699**	**18 513**
سلفات القطاع العام - صافي	**11 497**	**17 736**	**-698**	**8 272**	**16 775**	**3 890**
السحوبات	31 793	35 668	19 281	28 961	38 673	27 947
سحوبات الخزينة	10 388	16 799	6 247	14 929	25 504	18 441
تسديد أصل الدين	-20 296	-17 932	-19 979	-20 689	-21 898	-24 057
تسديد أصل دين الخزينة	-7 579	-7 786	-8 085	-8 226	-8 862	-10 241
الإحتياطيات	**-27 107**	**9 007**	**9 504**	**-18 708**	**-69 709**	**-13 675**
التفاوت الإحصائي	**5 596**	**8 151**	**12 131**	**10 374**	**16 329**	**8 259**
رصيد الحساب الجاري على الناتج الداخلي الإجمالي	**-3,8%**	**-3,2%**	**-4,9%**	**-3,4%**	**-1,2%**	**-2,3%**

الجدول 1 : المبادلات الخارجية حسب مجموعة الإستعمال (2016-2021)

الواردات

بملايين الدرهم

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**44 600**	**42 526**	**45 776**	**47 825**	**55 220**	**59 881**
الحبوب	18 447	13 372	14 269	15 221	21 196	21 111
الطاقة ومواد التزييت	**54 507**	**69 542**	**82 301**	**76 342**	**49 878**	**75 754**
المنتوجات الخام	**17 838**	**20 716**	**24 604**	**22 099**	**19 454**	**28 636**
أنصاف المنتوجات	**91 565**	**95 571**	**99 859**	**104 507**	**93 224**	**115 489**
المنتوجات المنتهية الصنع للتجهيز	**103 672**	**109 352**	**120 233**	**126 837**	**110 069**	**123 972**
المنتوجات المنتهية الصنع للاستهلاك	**98 321**	**100 259**	**108 491**	**113 024**	**95 015**	**123 539**
المجموع *	**410 584**	**438 080**	**481 442**	**490 952**	**422 861**	**527 423**

* بما في ذلك الذهب الإصطناعي

الصادرات

بملايين الدرهم

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المواد الغذائية	**45 591**	**49 382**	**53 146**	**56 338**	**56 796**	**62 808**
الطاقة ومواد التزييت	**1 878**	**2 279**	**3 209**	**4 295**	**1 355**	**2 146**
المنتوجات الخام	**4 724**	**5 271**	**5 475**	**5 951**	**5 990**	**7 258**
المنتوجات المعدنية منها :	**12 503**	**15 220**	**14 687**	**13 291**	**12 176**	**16 494**
الفوسفاط	7 412	8 370	8 298	7 311	7 338	8 943
أنصاف المنتوجات منها :	**46 678**	**52 346**	**60 629**	**58 139**	**58 516**	**90 914**
مشتقات الفوسفاط ***	32 072	35 839	43 691	41 635	43 530	71 327
المنتوجات المنتهية الصنع	**113 130**	**123 748**	**137 917**	**145 871**	**127 824**	**148 863**
المجموع **	**225 650**	**248 841**	**275 441**	**284 500**	**263 089**	**328 846**
قيمة الصادرات خارج الفوسفاط و مشتقاته	186 166	204 631	223 452	235 554	212 221	248 576
قيمة الفوسفاط و مشتقاته	39 484	44 210	51 989	48 946	50 868	80 270
قيمة المواد المصنعة	159 808	176 094	198 546	204 010	186 340	239 777
قيمة المواد المصنعة خارج الأسمدة و الحامض الفوسفوري	120 324	131 885	146 557	155 064	135 472	159 507

** بما في ذلك الذهب الإصطناعي

*** الأسمدة الطبيعية و الكيماوية + الحامض الفوسفوري = مشتقات الفوسفاط

الجدول 2 : نسبة مجموعة الإستعمال من مجموع الواردات و الصادرات (2016-2021)

الواردات

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	10,9%	9,7%	9,5%	9,7%	13,1%	11,4%
الحبوب	4,5%	3,1%	3,0%	3,1%	5,0%	4,0%
الطاقة ومواد التزييت	13,3%	15,9%	17,1%	15,5%	11,8%	14,4%
المنتوجات الخام	4,3%	4,7%	5,1%	4,5%	4,6%	5,4%
أنصاف المنتوجات	22,3%	21,8%	20,7%	21,3%	22,0%	21,9%
المنتوجات المنتهية الصنع للتجهيز	25,2%	25,0%	25,0%	25,8%	26,0%	23,5%
المنتوجات المنتهية الصنع للاستهلاك	23,9%	22,9%	22,5%	23,0%	22,5%	23,4%
المجموع *	100%	100%	100%	100%	100%	100%

* بما في ذلك الذهب الإصطناعي

الصادرات

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الموادالغذائية	20,2%	19,8%	19,3%	19,8%	21,6%	19,1%
الطاقة ومواد التزييت	0,8%	0,9%	1,2%	1,5%	0,5%	0,7%
المنتوجات الخام	2,1%	2,1%	2,0%	2,1%	2,3%	2,2%
المنتوجات المعدنية منها :	5,5%	6,1%	5,3%	4,7%	4,6%	5,0%
الفوسفاط	3,3%	3,4%	3,0%	2,6%	2,8%	2,7%
أنصاف المنتوجات منها :	20,7%	21,0%	22,0%	20,4%	22,2%	27,6%
مشتقات الفوسفاط ***	14,2%	14,4%	15,9%	14,6%	16,5%	21,7%
المنتوجات المنتهية الصنع	50,1%	49,7%	50,1%	51,3%	48,6%	45,3%
المجموع **	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%
قيمة الصادرات خارج الفوسفاط و مشتقاته	82,5%	82,2%	81,1%	82,8%	80,7%	75,6%
قيمة الفوسفاط و مشتقاته	17,5%	17,8%	18,9%	17,2%	19,3%	24,4%
قيمة المواد المصنعة	70,8%	70,8%	72,1%	71,7%	70,8%	72,9%
قيمة المواد المصنعة خارج الأسمدة و الحامض الفوسفوري	53,3%	53,0%	53,2%	54,5%	51,5%	48,5%

** بما في ذلك الذهب الإصطناعي

*** الأسمدة الطبيعية و الكيماوية + الحامض الفوسفوري = مشتقات الفوسفاط

أهم مؤشرات القطاع الخارجي

(حتى متم شتنبر لسنتي 2021-2022)

بملايين الدراهم

	2021	2022	التطور	
			%	القيمة
الواردات	**384 218**	**552 347**	**43,8%**	**168 129**
المواد الغذائية	43 990	67 098	52,5%	23 108
الطاقة ومواد التزييت	51 900	114 720	121,0%	62 820
مواد التجهيز	90 845	108 504	19,4%	17 659
مواد نصف مصنعة	84 268	127 341	51,1%	43 073
مواد الاستهلاك	91 472	99 276	8,5%	7 804
الواردات خارج الطاقة	**332 318**	**437 627**	**31,7%**	**105 309**
الواردات خارج الطاقة و والمواد الغذائية	**288 328**	**370 529**	**28,5%**	**82 201**
الصادرات	**231 321**	**317 891**	**37,4%**	**86 570**
الفوسفاط ومشتقاته	**55 120**	**91 808**	**66,6%**	**36 688**
الصادرات خارج الفوسفاط ومشتقاته	**176 201**	**226 083**	**28,3%**	**49 882**
صادرات المواد المصنعة				
صناعة السيارات	57 572	77 681	34,9%	20 109
النسيج والألبسة والجلد	26 314	33 350	26,7%	7 036
الصناعة الغذائية	50 808	61 367	20,8%	10 559
صناعة الطائرات	10 519	16 127	53,3%	5 608
الصناعة الالكترونية	9 862	13 244	34,3%	3 382
العجز التجاري	**-152 897**	**-234 456**	**53,3%**	**-81 559**
مداخيل المغاربة القاطنين بالخارج	**72 409**	**80 818**	**11,6%**	**8 409**
مداخيل الأسفار	**24 901**	**62 233**	**149,9%**	**37 332**
نسبة تغطية العجز التجاري %	**60,2%**	**57,6%**	**-2,7%**	
الإستثمارات الأجنبية المباشرة	**13 057**	**19 689**	**50,8%**	**6 632**
المداخيل	21 780	29 592	35,9%	7 812
النفقات	8 723	9 903	13,5%	1 180
تغير الاحتياطيات الدولية	**-2 757**	**+9 903**		
معدل الصرف				
درهم/دولار	8,93	9,97	11,6%	
درهم/يورو	10,69	10,59	-0,9%	
معدل سعر البترول				
البرنت	67,4	103,6	53,8%	

تطور الرقم الاستدلالي للأسعار عند الاستهلاك
المعدل السنوي (2007-2022)

المجموعات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	متوسط الفترة يناير-شتنبر 2022
المواد الغذائية	**4,5**	**7,1**	**1,0**	**1,2**	**1,4**	**2,3**	**2,4**	**-1,1**	**2,7**	**2,7**	**0,1**	**2,3**	**-0,9**	**0,9**	**0,8**	**9,8**
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	4,6	7,3	0,9	1,2	1,4	2,4	2,2	-1,2	2,6	2,8	0,0	2,0	-1,4	1,0	0,6	10,0
المشروبات الكحولية والتبغ	2,1	2,5	3,4	0,1	0,0	0,1	5,4	1,7	3,9	1,5	1,1	8,4	10,9	0,8	3,5	3,5
المواد غير الغذائية	**1,1**	**1,3**	**0,9**	**0,8**	**0,6**	**0,5**	**1,5**	**1,7**	**0,7**	**0,7**	**1,4**	**1,1**	**1,0**	**0,5**	**1,8**	**3,7**
الملابس والأحذية	1,0	1,8	0,9	0,4	1,7	2,0	1,5	2,1	0,7	1,1	1,4	1,2	1,2	0,3	1,9	4,6
السكن و الماء و الكهرباء و الغاز ومحروقات أخرى	2,1	0,9	0,8	0,5	0,4	0,5	1,1	2,5	3,4	1,0	1,2	0,5	0,7	0,6	0,8	1,1
الأثاث والأدوات المنزلية والصيانة العادية للمنزل	1,9	1,5	1,9	0,8	0,9	0,1	0,2	0,8	0,3	0,6	0,5	0,2	0,4	0,2	1,1	4,6
الصحة	0,7	0,3	0,9	0,9	0,2	0,7	0,9	-0,2	-0,3	0,2	0,7	0,2	0,5	0,9	0,2	0,1
النقل	1,2	1,8	0,1	0,1	-0,1	3,2	3,2	2,6	-3,2	-0,1	1,7	2,2	0,2	-1,6	5,9	11,9
المواصلات	-2,8	-1,6	-4,5	-1,0	-5,4	-19,7	-9,2	-4,6	0,1	-0,2	-0,2	1,0	3,3	-0,4	-0,2	0,2
الترفيه والثقافة	-1,0	-0,7	-0,5	-0,8	-0,7	0,5	0,5	-0,9	0,3	1,6	0,5	0,1	0,2	-0,9	0,8	3,8
التعليم	1,5	3,2	5,4	4,1	4,1	3,9	5,5	3,4	2,8	2,3	2,7	2,6	3,5	2,7	1,6	1,5
مطاعم وفنادق	1,8	2,9	1,8	2,5	1,7	2,0	3,2	2,5	2,3	2,5	3,2	1,1	1,4	1,1	1,0	2,2
مواد وخدمات أخرى	0,9	2,1	2,1	1,8	2,0	1,3	1,3	1,2	0,6	0,2	0,8	1,9	0,7	1,4	2,3	3,9
المجموع	**2,5**	**3,7**	**1,0**	**1,0**	**0,9**	**1,3**	**1,9**	**0,4**	**1,6**	**1,6**	**0,7**	**1,6**	**0,2**	**0,7**	**1,4**	**6,1**

المالية العمومية

تطور موارد ونفقات الخزينة (دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة لفائدة الجماعات الترابية)

(2022-2016)

بملايين الدرهم

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	يناير - أكتوبر 2021	يناير - أكتوبر 2022	نسبة التطور بالقيمة المطلقة	نسبة التطور بالمائة
المداخيل العادية	**218 422**	**230 740**	**234 107**	**252 839**	**229 093**	**255 746**	**201 830**	**248 972**	**47 142**	**23,4%**
المداخيل الجبائية	**188 958**	**201 127**	**209 173**	**212 638**	**198 793**	**214 351**	**176 381**	**209 393**	**33 012**	**18,7%**
الضرائب المباشرة	85 075	93 262	95 523	96 514	92 651	90 416	73 661	92 337	18 676	25,4%
الضرائب غير المباشرة	78 982	84 304	88 919	91 408	83 404	96 239	80 123	90 152	10 029	12,5%
الرسوم الجمركية	9 074	8 610	9 693	9 768	9 488	11 885	9 608	11 696	2 089	21,7%
رسوم التسجيل والتمبر	15 827	14 951	15 039	14 948	13 250	15 811	12 989	15 206	2 217	17,1%
المداخيل غير الجبائية	**25 896**	**25 957**	**21 157**	**36 405**	**27 169**	**37 653**	**22 438**	**36 553**	**14 115**	**62,9%**
- مداخيل متأتية من المؤسسات و المقاولات العمومية	7 984	7 958	9 294	10 494	9 601	10 704	9 245	11 714	2 469	26,7%
- مداخيل أخرى	17 342	17 999	11 863	20 567	17 568	21 533	7 777	24 839	17 062	219,4%
- مداخيل متأتية من تقويت مساهمات الدولة	570			5 344		5 416	5 416		-5 416	-100,0%
مداخيل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة	**3 568**	**3 656**	**3 777**	**3 796**	**3 131**	**3 742**	**3 011**	**3 026**	**15**	**0,5%**
صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية	324	333	408	355	249	258	204	305	101	49,5%
الصندوق الخاص بالطرق	3 244	3 323	3 369	3 441	2 882	3 484	2 807	2 721	-86	-3,1%
النفقات العادية	**202 968**	**206 289**	**213 729**	**224 379**	**231 962**	**252 294**	**208 734**	**238 503**	**29 769**	**14,3%**
نفقات المعدات والخدمات	**161 773**	**163 681**	**168 726**	**181 888**	**191 171**	**203 338**	**166 944**	**176 763**	**9 819**	**5,9%**
المستخدمين	104 859	104 901	106 232	127 719	133 530	140 456	117 819	122 161	4 342	3,7%
سلع و خدمات أخرى	56 914	58 980	62 494	54 169	57 641	62 882	49 125	54 602	5 477	11,1%
فوائد الدين	**27 098**	**27 078**	**27 285**	**26 419**	**27 259**	**27 116**	**25 487**	**26 414**	**927**	**3,6%**
الداخلي [1]	23 316	23 305	23 552	22 578	23 147	22 419	22 109	23 091	982	4,4%
الخارجي	3 782	3 773	3 733	3 841	4 112	4 697	3 378	3 323	-55	-1,6%
تحملات الدعم	**14 097**	**15 330**	**17 718**	**16 072**	**13 532**	**21 840**	**16 303**	**35 326**	**19 023**	**116,7%**
الرصيد العادي	**15 454**	**24 451**	**20 378**	**28 460**	**-2 869**	**3 451**	**-6 904**	**10 469**	**17 373**	**-251,6%**
نفقات الاستثمار	**63 651**	**67 009**	**65 601**	**72 265**	**85 885**	**77 719**	**51 574**	**57 907**	**6 333**	**12,3%**
الصندوق الخاص بالطرق	3 014	4 440	3401	3 550	2 468	2 982	2 453	2 809	356	14,5%
فائض (+)/ عجز(-)الحسابات الخصوصية للخزينة	**4 300**	**5 415**	**3 565**	**2 288**	**6 412**	**3 386**	**7 338**	**16 894**	**9 556**	**130,2%**
العجز الميزانياتي	**-43 896**	**-37 143**	**-41 658**	**-41 517**	**-82 342**	**-70 882**	**-51 140**	**-30 544**	**20 596**	**-40,3%**
تغيرات في العمليات المعلقة	**5 151**	**-831**	**358**	**-4 498**	**14 747**	**-4 742**	**-16 724**	**-718**	**16 006**	**-95,7%**
حاجيات التمويل	**-38 745**	**-37 974**	**-41 300**	**-46 015**	**-67 595**	**-75 625**	**-67 864**	**-31 262**	**36 602**	**-53,9%**
التمويل الداخلي	**35 937**	**34 418**	**43 138**	**28 794**	**24 537**	**67 484**	**60 818**	**23 520**	**-37 298**	**-61,3%**
التمويل الخارجي الصافي	**2 809**	**3 556**	**-1 838**	**17 222**	**43 058**	**8 141**	**7 046**	**7 743**	**696**	**9,9%**
السحب	10 388	16 799	6 247	25 448	62 979	18 382	15 295	15 541	246	1,6%
التسديد	-7 579	-13 243	-8 085	-8 226	-19 921	-10 241	-8 249	-7 798	450	-5,5%
الناتج الداخلي الخام	**1 094 249**	**1 148 895**	**1 195 237**	**1 239 836**	**1 152 419**	**1 284 154**				
نسبة العجز	**-4,0%**	**-3,2%**	**-3,5%**	**-3,3%**	**-7,1%**	**-5,5%**				
نسبة العجز دون احتساب عائدات الخوصصة	**-4,1%**	**-3,2%**	**-3,5%**	**-3,8%**	**-7,1%**	**-5,9%**				

(1) - ابتداء من سنة 2019 ، تدرج فوائد الدين الداخلي على أساس صافي من الموارد الناتجة عن تخفيف نفقات الدين.

فيما يخص الناتج الداخلي الخام، فالحسابات الفترة مابين 2007 و2013 هي على حسب سنة الأساس 2007، بينما ابتداء من سنة 2014 فهي على حسب سنة الأساس 2014.

المداخيل العادية بملايين الدرهم

(2022-2016)

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	يناير - أكتوبر 2021	يناير - أكتوبر 2022	نسبة التطور بالقيمة المطلقة	نسبة التطور بالمائة
المداخيل العادية	**218 422**	**230 740**	**234 107**	**252 839**	**229 093**	**255 746**	**201 830**	**248 972**	**47 142**	**23,4%**
المداخيل الجبائية	**188 958**	**201 127**	**209 173**	**212 638**	**198 793**	**214 351**	**176 381**	**209 393**	**33 012**	**18,7%**
الضرائب المباشرة	**85 075**	**93 262**	95 523	**96 514**	**92 651**	**90 416**	**73 661**	**92 337**	**18 676**	**25,4%**
الضريبة المهنية	288	314	342	348	262	149	137	78	-59	-43,1%
الضريبة على الشركات	42 962	50 368	49 664	48 864	48 778	44 489	34 895	50 229	15 334	43,9%
الضريبة العامة على الدخل	39 036	40 156	42 297	42 941	40 165	44 163	37 500	39 964	2 464	6,6%
المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على الأرباح				1 988	2 207	106	79	7	-72	-91,1%
ضريبة السكن	33	33	47	47	26	19	17	10	-7	-41,2%
الزيادات المترتبة على التأخير	2 742	2 328	3 098	2 239	1 189	1 456	1 013	1 436	423	41,8%
الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة								574	574	-
ضرائب مباشرة أخرى	14	63	75	87	24	34	20	39	19	95,0%
الضرائب غير المباشرة	**78 982**	**84 304**	**88 919**	**91 408**	**83 404**	**96 239**	**80 123**	**90 152**	**10 029**	**12,5%**
الضريبة على القيمة المضافة	**52 848**	**56 921**	**60 600**	**61 508**	**56 014**	**65 279**	**54 790**	**64 163**	**9 372**	**17,1%**
في الداخل	19 338	20 944	22 343	22 253	21 696	22 530	20 341	18 370	-1 971	-9,7%
للاستيراد	33 510	35 977	38 257	39 256	34 318	42 749	34 448	45 793	11 343	32,9%
الضريبة الداخلية على الإستهلاك	**26 134**	**27 383**	**28 318**	**29 900**	**27 390**	**30 960**	**25 332**	**25 989**	**657**	**2,6%**
التبغ	9 328	9 920	10 820	11 336	11 024	12 222	9 866	10 111	245	2,5%
منتجات الطاقة	15 222	15 732	15 736	16 616	14 417	16 363	13 562	13 639	77	0,6%
رسوم أخرى	1 585	1 731	1 763	1 949	1 950	2 376	1 904	2 239	335	17,6%
الرسوم الجمركية	**9 074**	**8 610**	**9 693**	**9 768**	**9 488**	**11 885**	**9 608**	**11 698**	**2 089**	**21,7%**
رسوم التسجيل والتمبر	**15 827**	**14 951**	**15 039**	**14 948**	**13 250**	**15 811**	**12 989**	**15 206**	**2 217**	**17,1%**
المداخيل غير الجبائية	**25 896**	**25 957**	**21 157**	**36 405**	**27 169**	**37 653**	**22 438**	**36 553**	**14 115**	**62,9%**
- مداخيل متأتية من المؤسسات و المقاولات العمومية	7 984	7 958	9 294	10 494	9 601	10 704	9 245	11 714	2 469	26,7%
- مداخيل أخرى منها :	17 342	17 999	11 863	20 567	17 568	21 533	7 777	24 839	17 062	219,4%
- هبات مجلس التعاون الخليجي	7 233	9 548	2 793	1 637	278	22	222	380	158	71,2%
- مداخيل متأتية من تفويت مساهمات الدولة	570			5 344		5 416	5 416		-5 416	-
مداخيل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة	**3 568**	**3 656**	**3 777**	**3 796**	**3 131**	**3 742**	**3 011**	**3 026**	**15**	**0,5%**
صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية	324	333	408	355	249	258	204	305	101	49,5%
الصندوق الخاص بالطرق	3 244	3 323	3 369	3 441	2 882	3 484	2 807	2 721	-86	-3,1%

تطور حاصلات الموارد الجبائية التي تديرها المديرية العامة للضرائب

بملايين الدراهم

بيـــــان	2016	2017	2018	2019	2020	2021	إلى غاية أكتوبر 2022
الضرائب المباشـرة	**84 704**	**91 663**	**94 987**	**93 917**	**89 875**	**89 448**	**90 916**
الضريبة على الشركـات	44 842	50 980	51 260	49 811	49 283	44 861	50 602
الضريبة على الدخـل	39 477	40 275	43 150	43 624	40 280	44 385	40 187
الرسم المهني	288	314	342	348	262	149	78
رسم السكن	33	32	47	47	26	19	10
الضرائب الأخـرى	64	62	188	87	24	34	39
الضريبة على القيمة المضافة في الداخل	**36 060**	**37 126**	**39 274**	**41 614**	**41 403**	**44 826**	**37 873**
الحصة الخاصة بميزانية الدولة	25 242	25 988	27 492	29 130	28 982	31 378	26 511
رسوم التسجيل و التمبـر	**15 829**	**14 952**	**15 039**	**14 949**	**13 250**	**15 811**	**15 206**
العـلاوات والذعائر	**5 530**	**5 672**	**6 309**	**5 385**	**1 279**	**1 641**	**1 540**
المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على الأرباح	-	-	-	**1 988**	**2 207**	**106**	**7**
الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة	-	-	-	-	-	-	**574**
المجمـوع	**142 123**	**149 413**	**155 609**	**157 853**	**148 014**	**151 832**	**146 116**
حصة الميزانية العامة	**131 305**	**138 275**	**143 827**	**145 369**	**135 593**	**138 384**	**134 754**

توقعات الموارد الجبائيـة التي تديرها المديرية العامة للضرائب

بملايين الدراهم

بيـــــان	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الضرائب المباشـرة	**83 778**	**87 338**	**94 055**	**97 540**	**83 892**	**78 715**	**95 524**
الضريبة على الشركـات	44 500	45 800	51 669	52 456	43 351	38 672	52 078
الضريبة على الدخـل	38 859	41 100	41 848	44 701	40 130	39 880	43 179
الرسم المهني	317	332	332	338	321	69	220
رسم السكن	46	48	48	33	30	34	22
الضرائب الأخـرى	56	58	158	12	60	60	25
الضريبة على القيمة المضافة في الداخل	**38 103**	**38 864**	**39 526**	**41 619**	**35 030**	**43 243**	**44 767**
الحصة الخاصة بميزانية الدولة	26 672	27 205	27 668	29 133	24 521	30 270	31 337
رسوم التسجيل و التمبـر	**17 290**	**18 069**	**17 531**	**18 036**	**12 671**	**14 739**	**14 911**
العـلاوات والذعائر	**2 326**	**2 644**	**3 814**	**3 831**	**2 066**	**1 997**	**2 298**
المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على الأرباح	**-**	**-**	**-**	**2 007**	**2 157**	**-**	**-**
الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**800**
المجمـوع	**141 497**	**146 915**	**154 926**	**163 033**	**135 816**	**138 694**	**158 300**
حصة الميزانية العامة	**130 066**	**135 256**	**143 068**	**150 547**	**125 307**	**125 721**	**144 870**

نسبـــة إنجـــاز الموارد الجبـــائيـــة

بيـــــان	2016	2017	2018	2019	2020	2021	الى غاية اكتوبر 2022
الضرائب المباشـــرة	**101.1%**	**105.0%**	**101.0%**	**96.3%**	**107.1%**	**113.6%**	**95.2%**
الضريبة على الشركـــات	100.8%	111.3%	99.2%	95.0%	113.7%	116.0%	97.2%
الضريبة على الدخـــل	101.6%	98.0%	103.1%	97.6%	100.4%	111.3%	93.1%
الرسم المهني	90.9%	94.6%	103.0%	103.0%	81.6%	215.9%	35.5%
رسم السكن	71.7%	66.7%	97.9%	142.4%	86.7%	55.9%	45.5%
الضرائب الأخـــرى	114.3%	106.9%	119.0%	725.0%	40.0%	56.7%	156.0%
الضريبة على القيمة المضافة في الداخل	**94.6%**	**95.5%**	**99.4%**	**100.0%**	**118.2%**	**103.7%**	**84.6%**
الحصة الخاصة بميزانية الدولة	**94.6%**	**95.5%**	**99.4%**	**100.0%**	**118.2%**	**103.7%**	**84.6%**
رسوم التسجيل و التمبـــر	**91.6%**	**82.7%**	**85.8%**	**82.9%**	**104.6%**	**107.3%**	**102.0%**
العـــلاوات والذعائر	**237.7%**	**214.5%**	**165.4%**	**140.6%**	**61.9%**	**82.2%**	**67.0%**
المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على الأرباح	-	-	-	**99.1%**	**102.3%**	-	-
الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة	-	-	-	-	-	-	**71.8%**
المجمـــوع	**100.4%**	**101.7%**	**100.4%**	**96.8%**	**109.0%**	**109.5%**	**92.3%**
حصة الميزانية العامة	**101.0%**	**102.2%**	**100.5%**	**96.6%**	**108.2%**	**110.1%**	**93.0%**

نسبة تطور الموارد الجبائية التي تديرها المديرية العامة للضرائب

بيـــــان	2017-2016	2018-2017	2019-2018	2020-2019	2021-2020	2021-2022
الضرائب المباشـــرة	**8.2%**	**3.6%**	**-1.1%**	**-4.3%**	**-0.5%**	**24.4%**
الضريبة على الشركـــات	13.7%	0.5%	-2.8%	-1.1%	-9.0%	43.7%
الضريبة على الدخـــل	2.0%	7.1%	1.1%	-7.7%	10.2%	6.7%
الرسم المهني	9.0%	8.9%	1.8%	-24.7%	-43.1%	-43.1%
رسم السكن	-3.0%	46.9%	-	-44.7%	-26.9%	-41.2%
الضرائب الأخـــرى	-3.1%	203.2%	-53.7%	-72.4%	41.7%	95.0%
الضريبة على القيمة المضافة في الداخل	**3.0%**	**5.8%**	**6.0%**	**-0.5%**	**8.3%**	**2.0%**
الحصة الخاصة بميزانية الدولة	**3.0%**	**5.8%**	**6.0%**	**-0.5%**	**8.3%**	**2.0%**
رسوم التسجيل و التمبـــر	**-5.5%**	**0.6%**	**-0.6%**	**-11.4%**	**19.3%**	**17.1%**
العـــلاوات والذعائر	**2.6%**	**11.2%**	**-14.6%**	**-76.2%**	**28.3%**	**32.6%**
المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على الأرباح	-	-	-	**11.0%**	**-95.2%**	**-91.1%**
الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة	-	-	-	-	-	-
المجمـــوع	**5.1%**	**4.1%**	**1.4%**	**-6.2%**	**2.6%**	**17.4%**
حصة الميزانية العامة	**5.3%**	**4.0%**	**1.1%**	**-6.7%**	**2.1%**	**19.0%**

بنيـــــة الموارد الجبـائية

بيـــــان	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الضرائب المباشـــرة	**37.4%**	**38.6%**	**38.1%**	**37.4%**	**38.6%**	**35.1%**	**36.7%**
الضريبة على الشركـــات	19.8%	21.5%	20.6%	19.8%	21.2%	17.6%	20.4%
الضريبة على الدخـــل	17.4%	17.0%	17.3%	17.4%	17.3%	17.4%	16.2%
الضريبة على القيمة المضافة في الداخل	**15.9%**	**15.6%**	**15.8%**	**16.6%**	**17.8%**	**17.6%**	**15.3%**
رسوم التسجيل و التمبـر	**7.0%**	**6.3%**	**6.0%**	**5.9%**	**5.7%**	**6.2%**	**6.1%**
العـــلاوات والذعائر	**2.4%**	**2.4%**	**2.5%**	**2.1%**	**0.5%**	**0.6%**	**0.6%**
المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على الأرباح	-	-	-	**0.8%**	**0.9%**	-	-
الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة	-	-	-	-	-	-	**0.2%**
المجمـــوع	**62.8%**	**62.9%**	**62.5%**	**62.8%**	**63.5%**	**59.5%**	**58.9%**
الرسوم الجمركيـــة	**4.1%**	**3.7%**	**4.0%**	**3.8%**	**4.0%**	**4.6%**	**4.7%**
الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد	**21.3%**	**21.8%**	**22.1%**	**21.6%**	**20.9%**	**23.7%**	**26.1%**
الرسوم الداخلية على الاستهلاك	**11.8%**	**11.6%**	**11.5%**	**11.8%**	**11.6%**	**12.1%**	**10.3%**

الضغـــط الجبـــــــائي

بملايين الدراهم

بيـــــان	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الضرائب المباشـــرة	84 704	91 663	94 987	93 917	89 875	89 448
الضرائب غيـر المباشرة	110 934	116 376	122 803	125 550	117 030	136 306
الرسوم الجمركيـــة	9 236	8 745	9 875	9 579	9 373	11 852
رسوم التسجيل و التمبـر	15 829	14 952	15 039	14 949	13 250	15 811
العـــلاوات والذعائر	5 530	5 672	6 309	5 385	1 279	1 641
المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على الأرباح	-	-	-	1 988	2 207	106
الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة	-	-	-	-	-	-
مجموع الموارد الجبائية	**226 233**	**237 408**	**249 013**	**251 368**	**233 014**	**255 164**
الناتج الداخـــلي الخـــام بالأسعار المتداولة	1 094 249	1 148 895	1 195 237	1 239 836	1 152 419	1 284 154
نسبة تطور الناتج الداخلي الخام	**1 %**	**5 %**	**4 %**	**4 %**	**-7 %**	**11 %**
الضـــــغـــط الجبائـــــي	**20.7%**	**20.7%**	**20.8%**	**20.3%**	**20.2%**	**19.9%**

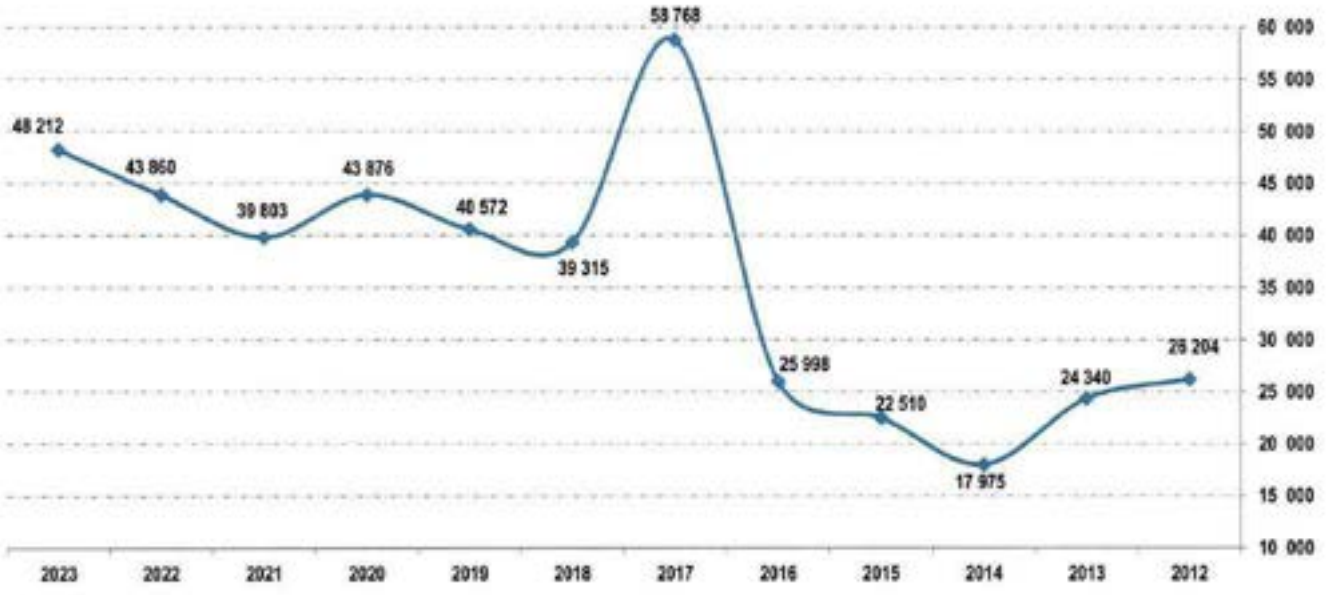
تطور أعداد المناصب المالية المحدثة

	الوزارات أوالمؤسسات	2022	2023
	البلاط الملكي	200	200
	مجلس النواب	20	30
	مجلس المستشارين	20	30
	رئيس الحكومة	50	75
	المحاكم المالية	60	60
	وزارة العدل	250	505
	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	100	125
	وزارة الداخلية	6 544	7 544
	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	800	2 349
	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	344	374
	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	5 500	5 500
	وزارة الاقتصاد والمالية	500*	1 200*
	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني		50
	الأمانة العامة للحكومة	30	10
	وزارة التجهيز والماء		250
	وزارة النقل واللوجيستيك	20	80
	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	190	210
	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	400	400
	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية		50
	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة		40
	وزارة الصناعة والتجارة		40
	وزارة الشباب والثقافة والتواصل		110
	وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	50	60
	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان		30
	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة		50
	إدارة الدفاع الوطني	10 800	7 000
	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير		10
	المندوبية السامية للتخطيط		60
	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	60	100
	وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة		30
	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	500	1 000
	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	10	10
	المجلس الأعلى للسلطة القضائية	50	50
	المجلس الوطني لحقوق الإنسان	12	15
	الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها		15
	المجموع	26 510	27 662
	المناصب التي سيوزعها رئيس الحكومة	350**	550**
	المجموع	26 860	28 212
	قطاع التربية الوطنية - الأساتذة أطر الأكاديميات وأطر الدعم التربوي و الإداري	17 000	20 000

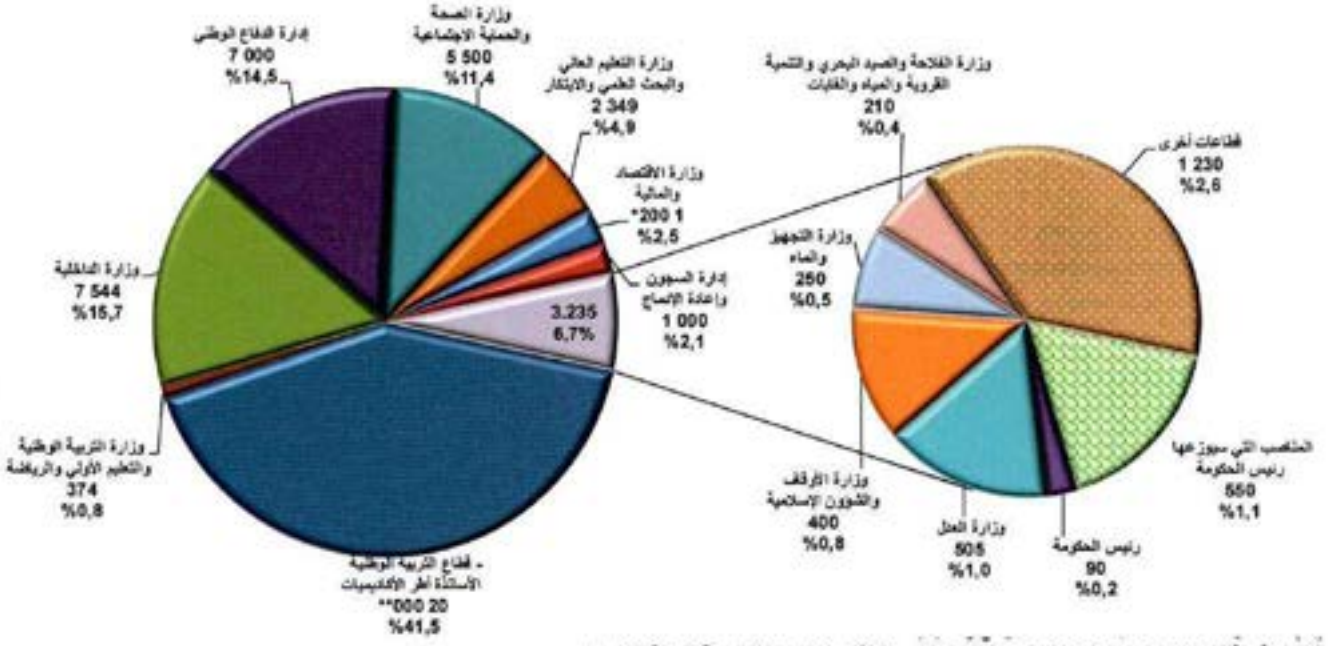
	المجموع العام	43 860	48 212
(*)	بما في ذلك 300 منصبا ماليا تخصص لفائدة مفتشي التدقيق التابعين للمديرية العامة للضرائب		
(**)	تخصص 200 منصبا ماليا لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة		

تطور أعداد المناصب المالية المحدثة خلال الفترة 2012-2023

المناصب المالية المحدثة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	متوسط المعدل السنوي
	26 204	24 340	17 975	22 510	25 998	58 768	39 315	40 572	43 876	39 803	43 860	48 212	5,7%



توزيع أعداد المناصب المالية المحدثة للسنة المالية 2023 حسب القطاعات



(*) بما في ذلك 300 منصبا ماليا تخصص لفائدة مفتشي التدقيق التابعين للمديرية العامة للضرائب
(**) تخصص 200 منصبا ماليا لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة

بيان تنفيذ ميزانية الاستثمار
قانون المالية لسنة 2021

بملايين الدراهم

الوزارات أو المؤسسات	الاعتمادات			الإصدارات
	التوقعات	المنقولات وفتح اعتمادات	المجموع	
البلاط الملكي	132		132	132
مجلس النواب	20	6	26	19
مجلس المستشارين	13		13	13
رئيس الحكومة	580	1 351	1 931	1 906
وزارة الدولة المكلفة بحقوق الانسان و العلاقات مع البرلمان	11	2	13	1
المحاكم المالية	48	14	62	15
وزارة العدل	200	70	270	153
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	250	75	325	234
وزارة الداخلية	3 696	2 044	5 740	4 627
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	6 437	308	6 745	4 739
وزارة الصحة	4 200	2 121	6 321	3 557
وزارة الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة	106	79	185	133
وزارة الإقتصاد والمالية و إصلاح الإدارة - التكاليف المشتركة -	28 332	6 436	34 768	33 427
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والإقتصاد الإجتماعي	720	51	771	699
الأمانة العامة للحكومة	3		3	3
وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك و الماء	8 584	4 293	12 877	9 388
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	11 384	2 588	13 972	11 272
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	1 057	317	1 374	770
وزارة الطاقة والمعادن والبيئة	353	107	460	331
وزارة الصناعة والتجارة والإقتصاد الأخضر والرقمي	1 216	64	1 280	1 086
وزارة الثقافة و الشباب والرياضة	3 586	864	4 450	3 477
وزارة الشغل والإدماج المهني	70	26	96	48
إدارة الدفاع الوطني	5 147	1 237	6 384	5 241
المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	7	2	9	7
المندوبية السامية للتخطيط	14	5	19	17
وزارة إعداد التراب الوطني و التعمير والإسكان وسياسة المدينة	579	182	761	492
وزارة التضامن و التنمية الإجتماعية و المساواة والأسرة	163	49	212	159
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	100	145	245	211
المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي	9	3	12	7
المجلس الأعلى للسلطة القضائية	172		172	118
المجلس الوطني لحقوق الإنسان	13	3	16	2
المجموع	**77 202**	**22 442**	**99 644**	**82 284**

نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة
(الى غاية 31 دجنبر 2021)

بملايين الدراهم

I. الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	98 936,94
II. حسابات الانخراط في المنظمات الدولية	393,76
III. حسابات العمليات النقدية	9,06
IV. حسابات التمويل	لا شيء
V. حسابات النفقات من المخصصات	14 680,54
المجموع	**114 020,29**

موارد ونفقات ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
(الى غاية 31 دجنبر 2021)

بملايين الدراهم

I. المـوارد	**2 702,95**
II. النفـقـات :	**2 426,37**
نفقات الاستغلال	2 032,55
نفقات الاستثمار	393,82

جدول حجم الدين الداخلي للخزينه حسب الجهات المقرضه

(بملايير الدرهم)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	شتنبر *2022
القطاع البنكي بما فيه بنك المغرب	120,3	119,8	114,3	131,3	125,1	143,6	168,1	183,6	207,8	221,1	261,9
القطاع غير البنكي	256,5	304,7	331,1	357,1	389,6	395,5	406,5	402,1	425,1	460,5	438,0
المجموع	376,8	424,5	445,5	488,4	514,7	539,1	574,6	585,7	632,9	681,5	699,9

تطور حجم الدين الداخلي للخزينة

(بملايير الدرهم)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	شتنبر *2022
الدين الداخلي	376,8	424,5	445,5	488,4	514,7	539,1	574,6	585,7	632,9	681,5	699,9
النسبة الى الناتج الداخلي الخام	44,4%	47,3%	44,5%	45,3%	47,0%	46,9%	48,1%	47,2%	54,9%	53,1%	

تطور دفعات الفوائد على الدين الداخلي للخزينة

(بملايير الدرهم)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	شتنبر *2022
الدين الداخلي	16,7	18,6	21,0	23,3	23,9	23,3	23,5	25,8	24,7	24,7	20,9
النسبة الى الناتج الداخلي الخام	2,0%	2,1%	2,1%	2,2%	2,1%	2,0%	2,0%	2,1%	2,1%	1,9%	

* معطيات مؤقتة

تطور حجم الدين الخارجي

بملايير الدراهم

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	يونيو 2022
الدين الخارجي العمومي	212,7	234,7	278,1	301,0	312,5	332,9	327,1	341,5	377,2	379,7	392,2
بالنسبة الى الناتج الداخلي الخام	%25,1	%26,1	%27,8	%27,9	%28,6	%29,0	%27,4	%27,5	%32,7	%29,5	

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	شتنبر 2022*
دين الخزينة	116,9	129,8	141,1	140,8	142,8	153,2	148,0	161,6	199,7	203,8	225,2
بالنسبة الى الناتج الداخلي الخام	%13,8	%14,5	%14,1	%13,1	%13,0	%13,3	%12,4	%13,0	%17,3	%15,8	

* المعطيات المؤقتة والمتعلقة بدين الخزينة محينة إلى غاية نهاية شتنبر 2022.

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	يونيو 2022
الدين الخارجي لباقي المقترضين العموميين	95,8	104,9	137,0	160,2	169,7	179,7	179,1	179,9	177,5	175,9	181,0
بالنسبة الى الناتج الداخلي الخام	%11,3	%11,6	%13,7	%14,8	%15,6	%15,7	%15,0	%14,5	%15,4	%13,7	

تطور دفعات الفوائد على الدين الخارجي

بملايير الدراهم

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	يونيو 2022
الدين الخارجي العمومي	6,2	6,9	7,4	8,7	8,8	8,7	8,6	8,6	8,5	8,9	4,8
بالنسبة الى الناتج الداخلي الخام	%0,7	%0,8	%0,7	%0,8	%0,8	%0,8	%0,7	%0,7	%0,7	%0,7	

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	شتنبر 2022*
دين الخزينة	3,4	3,9	3,7	4,0	3,8	3,8	3,7	3,8	4,1	4,7	3,2
بالنسبة الى الناتج الداخلي الخام	%0,4	%0,4	%0,4	%0,4	%0,3	%0,3	%0,3	%0,3	%0,4	%0,4	

* المعطيات الموقتة والمتعلقة بدين الخزينة محينة إلى غاية نهاية شتنبر 2022.

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	يونيو 2022
الدين الخارجي لباقي المقترضين العموميين	2,8	3,0	3,7	4,7	5,0	4,9	4,9	4,8	4,4	4,2	2,3
بالنسبة الى الناتج الداخلي الخام	%0,3	%0,4	%0,3	%0,4	%0,5	%0,5	%0,4	%0,4	%0,3	%0,3	

تطور توزيع حجم الدين الخارجي العمومي حسب الدائنين

بملايير الدراهم

	2012	%	2013	%	2014	%	2015	%	2016	%	2017	%	2018	%	2019	%	2020	%	2021	%	يونيو 2022	%
الدين الثنائي	74,8	%35	77,0	%33	81,9	%30	85,6	%30	90,4	%29	98,0	%29	93,2	%30	87,7	%28	86,9	%26	84,8	%23	83,0	%21
دول الإتحاد الأوروبي	49,8	%23	54,9	%23	58,8	%21	60,0	%20	61,8	%20	66,2	%20	61,6	%20	58,1	%19	60,6	%17	58,6	%16	57,2	%15
الدول العربية	6,8	%3	6,4	%3	7,0	%3	8,1	%3	8,6	%3	12,9	%3	12,9	%4	12,2	%4	10,6	%4	10,1	%3	10,3	%3
دول أخرى	18,2	%9	15,7	%7	16,1	%6	17,5	%6	20,0	%6	18,9	%6	18,7	%6	17,4	%6	15,7	%5	16,1	%4	15,5	%4
المؤسسات الدولية	104,7	%49	119,8	%51	126,4	%45	136,1	%45	143,4	%45	157,2	%46	159,5	%47	169,0	%49	185,0	%49	187,1	%49	195,8	%50
بما فيها البنك الدولي للإنشاء والتعمير	24,9	%12	34,7	%15	37,0	%13	43,0	%14	48,0	%15	53,7	%15	55,0	%16	63,7	%17	72,3	%19	77,6	%19	80,3	%20
الأبناك التجارية	33,2	%16	37,9	%16	69,8	%16	79,3	%25	78,7	%26	77,7	%25	74,4	%23	84,8	%25	105,3	%28	107,8	%28	113,4	%29
الدين الخارجي العمومي	212,7	%100	234,7	%100	278,1	%100	301,0	%100	312,5	%100	332,9	%100	327,1	%100	341,5	%100	377,2	%100	379,7	%100	392,2	%100

* معطيات مؤقتة

المؤسسات والمنشآت العامة

استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية
(إنجازات 2021 وتوقعات 2022 و2023)

(مليون درهم)

المؤسسة أو المقاولة العمومية	إنجازات 2021*	توقعات 2022 **	توقعات 2023
المجمع الشريف للفوسفاط	13 135	28 800	55 437
المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب	8 805	8 369	12 696
الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء	1 514	3 564	5 173
الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين	3 711	4 505	4 899
مجموعة التهيئة العمران	4 386	4 085	4 631
صندوق الايداع والتدبير	2 253	5 303	4 564
المكتب الوطني للسكك الحديدية	1 692	1 545	3 447
المكاتب الجهوية للإستثمار الفلاحي	1 982	2 609	2 974
المكتب الوطني للمطارات	764	1 937	1 949
الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	872	1 059	1 937
صندوق تمويل الطرق(***)	761	3 719	1 234
وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية	317	244	916
المجموع (1)	**40 192**	**65 739**	**99 857**
الحصة في المجموع العام %	***62,7%***	***66,0%***	***70,9%***
منشآت أخرى (2)	**23 872**	**33 800**	**40 888**
الحصة في المجموع العام %	***37,3%***	***34,0%***	***29,1%***
المجموع العام	**64 064**	**99 539**	**140 745**

(*) مؤقتة

(**) التوقعات كما صادقت عليها المجالس الإدارية للمؤسسات والمقاولات العمومية

(***) طبقا لميزانية 2022 كما تمت المصادقة عليها

مديونية المؤسسات والمقاولات العمومية

(إنجازات 2020 و2021)

(مليون درهم)

المؤسسة أو المقاولة العمومية	إنجازات 2020	إنجازات 2021
المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب	59 530	57 713
المجمع الشريف للفوسفاط	46 964	50 954
المكتب الوطني للسكك الحديدية	43 080	42 141
الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	38 385	36 673
الوكالة المغربية للطاقة المستدامة	19 371	18 219
الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط	12 672	14 803
شركة الخطوط الجوية الملكية المغربية	8 424	8 494
المكتب الوطني للمطارات	6 201	7 199
صندوق تمويل الطرق	7 169	6 639
مجموعة التهيئة العمران	5 025	4 623
المجموع (1)	**246 821**	**247 458**
الحصة في المجموع العام %	***82,9%***	***83,4%***
منشآت أخرى (2)	**50 860**	**49 366**
الحصة في المجموع العام %	***17,1%***	***16,6%***
المجموع العام	**297 681**	**296 824**

آليات الضمان والتمويل المشترك المسيرة من طرف الشركة الوطنية للضمان ولتمويل المقاولة

آليات الضمان

صناديق الضمان	2021					2022/06/30				
	عدد المشاريع	مناصب الشغل المحدثة	برنامج الاستثمار	قرض البنك	قيمة الالتزام	عدد المشاريع	مناصب الشغل المحدثة	برنامج الاستثمار	قرض البنك	قيمة الالتزام
				بملايين الدراهم					بملايين الدراهم	
صندوق ضمان المقاولات الصغرى والمتوسطة (1)	79 222	-	16 757	49 784	31 360	31 290	-	9 582	17 095	9 770
صندوق ضمان المؤسسات والمقاولات العمومية	9	-	-	6 971	6 971	1	-	-	1 000	1 000
صندوق ضمان التمويل الأصغر	199 386	-	-	1 698	1 358	-	-	-	-	-
(1) بما فيها منتوجات كوفيد وانطلاقة										

آليات التمويل و التمويل المشترك

آليات التمويل و التمويل المشترك	2021					2022/06/30				
	عدد المشاريع	مناصب الشغل المحدثة	برنامج الاستثمار	قرض البنك	قيمة مساهمة الصندوق	عدد المشاريع	مناصب الشغل المحدثة	برنامج الاستثمار	قرض البنك	قيمة مساهمة الصندوق
				بملايين الدراهم					بملايين الدراهم	
رينوفتيل	2	-	8,8	3,6	3,6	-	-	-	-	-
خط الإئتمان الفرنسي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صندوق م د م إنفست (MDM INVEST)	1	-	10,9	-	1,1	3	-	84,1	37,8	6,1
ميزانين المقاولات الصغرى والمتوسطة Mezzanine PME	1	-	-	-	5	-	-	-	-	-
الاستثمار الأخضر	7	-	209,8	47,2	39 ,2	2	-	36,7	11,2	11,2
ستارت المقاولات الصغرى	5 550	-	-	-	34	3 075	-	-	-	11,6
صندوق تمويل التمويل الأصغر	4 476	-	-	-	77,8	1 984	-	-	-	34,6

المنتوجات الموضوعة من طرف الدولة للتخفيف من آثار الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19
المنجزات إلى متم يونيو (2022)

الآلية	عدد المشاريع	قرض البنك	قيمة الالتزام
		بملايين الدراهم	
إقلاع المقاولات الصغيرة جدا	42 049	6 400	6 085
ضمان إقلاع (2)	8 323	39 365	34 296
ضمان أكسجين	49 489	17 730	16 802
ضمان المقاولين الذاتيين كوفيد 19	3 566	41	35

(2) بما فيها منتوج "ضمان إقلاع الإنعاش العقاري" ومنتوج "ضمان إقلاع الفندقي"

برنامج انطلاقة
المنجزات إلى متم يونيو (2022)

الآلية	عدد المشاريع	قرض البنك	قيمة الالتزام
		بملايين الدراهم	
ضمان انطلاق	29 663	6 809	5 447
ضمان انطلاق المستثمر القروي	6 964	971	777
ستارت المقاولات الصغرى	12 286	122	122

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

البرمجة الميزانياتية الإجمالية لثلاث سنوات

2025 - 2023

مشروع قانون المالية لسنة 2023

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

البرمجة الميزانياتية الإجمالية لثلاث سنوات

2025 - 2023

مشروع قانون المالية لسنة 2023

الفهرس

مقدمة

1. تطورات السياق الدولي والوطني

1.1. تطورات الاقتصاد العالمي

2.1. الوضعية الاقتصادية الوطنية الراهنة

2. التوجهات الرئيسية متعددة السنوات

3. تذكير بالفرضيات الماكرو اقتصادية الرئيسية

4. البرمجة الميزانياتية الإجمالية لثلاث سنوات

1.4. برمجة المداخيل لثلاث سنوات

2.4. برمجة النفقات لثلاث سنوات

3.4. بيان نفقات وموارد الخزينة

مقدمة

وفقًا لأحكام القانون التنظيمي رقم 13.130 لقانون المالية، التي تولي اهتماما خاصا لتعزيز شفافية المالية العمومية وإغناء البيانات والمعطيات الاقتصادية والميزانياتية، تسلط هذه الوثيقة الضوء على التوجهات الميزانياتية للحكومة برسم الثلاث سنوات المقبلة، مع تحديد أولويات السياسة العامة للحكومة وتقديم الوضعية الاقتصادية الراهنة وآفاقها وكذا استراتيجية تدبير المالية العمومية. وسيتم وضع هذه الوثيقة رهن إشارة البرلمان والشركاء والرأي العام بصفة عامة، على غرار التقارير المرافقة لمشروع قانون المالية.

وتهدف هذه الوثيقة المتضمنة للبرمجة الميزانياتية للثلاث سنوات المقبلة إلى تحديد مسار المالية العمومية خلال الفترة 2023-2025، كما تتيح للبرلمان الحصول على مزيد من المعلومات بما يعزز قدرته على تتبع ملاءمة قوانين المالية السنوية لمساري عجز الميزانية والدين اللذين تلتزم بهما الحكومة على المدى المتوسط.

كما سيمكن هذا الإطار الميزانياتي المتوسط الأجل من إعطاء رؤية أفضل لوضعية وآفاق المالية العمومية وكذلك من تعزيز الثقة ومصداقية بلدنا لدى الشركاء والمستثمرين الوطنيين والأجانب.

ويستند المسار موضوع هذه الوثيقة، والذي ينبني على فرضيات ماكروإقتصادية تأخذ بعين الاعتبار الظرفية الوطنية والدولية، إلى ضرورة إعادة المالية العمومية إلى مسار مستدام، في أعقاب تدهور وضعيتها في سياق الأزمة الوبائية، علما بأن هدف الحكومة هو إعادة تكوين هوامش ميزانياتية لضمان استدامة الإصلاحات، من خلال تعبئة جميع الموارد المالية الممكنة وترشيد الإنفاق وتحسينه.

هكذا، ووفقًا لما تم تقديمه أمام البرلمان شهر يوليو 2022، في إطار عرض تنفيذ قانون المالية للنصف الأول من سنة 2022 والبرمجة الميزانياتية 2023-2025، ستواصل الحكومة مسلسل تعزيز التوازن المالي من أجل خفض عجز الميزانية إلى مستوى 3,5٪ من الناتج الداخلي الخام وحصر نسبة الدين في حوالي 70٪ من الناتج الداخلي الخام في أفق سنة 2025.

1.تطورات السياق الدولي والوطني

1.1. تطورات الاقتصاد العالمي

بعد الصدمة التي أحدثتها الجائحة، سجل الاقتصاد العالمي سنة 2021 انتعاشا قويا بنسبة 6٪ شمل كل أنحاء العالم، حيث ارتفع الناتج الداخلي الخام بالدول المتقدمة بـ 5,2٪ بعد تراجع حاد بلغ نسبة -4,5٪ سنة 2020. أما بالنسبة للدول الناشئة والنامية، فقد بلغت نسبة نموها 6,6٪ سنة 2021 بعد أن سجلت -2٪ سنة 2020.

في المقابل، وبالنظر إلى الظرفية العالمية الصعبة والتي تحيط بها عدة شكوك، ألقت التطورات الجيوسياسية بظلالها على وتيرة التعافي لمرحلة بعد كوفيد-19، مما زاد من ارتفاع تكلفة المواد الأولية ومن حدة الضغوطات التضخمية وأدى إلى تشديد السياسات النقدية على نطاق واسع عبر العالم.

فوفقًا لآخر توقعات صندوق النقد الدولي، من المنتظر أن يتباطأ نمو الاقتصاد العالمي سنتي 2022 و2023 إلى معدلات لا تتجاوز 3,2٪ و2,7٪ على التوالي.

ففي منطقة الأورو، من المرجح أن يتراجع معدل النمو من 5,2٪ سنة 2021 إلى 3,1٪ سنة 2022 ثم إلى 0,5٪ سنة 2023. وحسب أهم الدول، من المنتظر أن ينمو الاقتصاد الألماني بنسبة 1,5٪ سنة 2022 قبل أن ينكمش بـ -0,3٪ سنة 2023. ومن المتوقع أن يتجه الاقتصاد الإيطالي في نفس المنحى حيث سيتراجع من 3,2٪ سنة 2022 إلى -0,2٪ سنة 2023. وفي المقابل، تشير التوقعات أن معدلات نمو اقتصاديات الشركاء التجاريين الرئيسيين للمغرب (فرنسا وإسبانيا) ستكون أعلى بقليل. وهكذا، من المرتقب أن ينمو الاقتصاد الفرنسي بنسبة 2,5٪ سنة 2022 و0,7٪ سنة 2023، في حين سيحقق الاقتصاد الإسباني نموًا بنسبة 4,3٪ سنة 2022 و1,2٪ سنة 2023.

وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، من المتوقع أن يسجل النمو الاقتصادي تباطؤًا حادا لينحصر في 1,6٪ سنة 2022 بعد 5,7٪ سنة 2021، وستستمر وتيرة الانخفاض خلال سنة 2023 حيث لن يتجاوز معدل النمو 1٪.

أما بخصوص الصين، وهي من الدول القلائل التي لم تشهد ركودًا سنة 2020، وبعد أن سجلت نموا اقتصاديا مهما سنة 2021 بلغ 8,1٪، من المنتظر ألا تتعدى معدلات نموها 3,2٪ سنة 2022 و4,4٪ سنة 2023.

ومن المرتقب أن يسجل اقتصاد الهند من جانبه تباطؤًا أقل حدة ليبلغ معدل نموه 6,8٪ سنة 2022 بعد 8,7٪ سنة 2021، وسيستمر هذا المنحى خلال سنة 2023 بمعدل 6,1٪.

ومن ناحية أخرى، من المتوقع ألا تتأثر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء بشكل كبير بتباطؤ الاقتصاد العالمي. وبالتالي، من المرجح أن يتسارع النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل طفيف، حيث ستنتقل نسبته من 4,5٪ سنة 2021 إلى 5٪ سنة 2022، قبل أن يتباطأ سنة 2023 ليصل إلى 3,6٪. وبالنسبة لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، من المتوقع أن تشهد تباطؤًا في نموها الاقتصادي من 4,7٪ سنة 2021 إلى 3,6٪ سنة 2022 قبل أن ينتعش بشكل طفيف سنة 2023 بمعدل 3,7٪.

1.2. الوضعية الاقتصادية الوطنية الراهنة

بعد الانتعاش الاقتصادي الملحوظ المسجل سنة 2021، والذي جعل المملكة من بين البلدان التي تمكنت من العودة بسرعة إلى مستويات ما قبل الأزمة الصحية، جاء الصراع في أوكرانيا ليؤثر سلبا على آفاق الانتعاش، مما أدى إلى تسارع ارتفاع أسعار المواد الأولية وتصاعد توترات سلاسل التوريد وزيادة حالة عدم اليقين.

وأمام هذه الصدمات، أبان الاقتصاد المغربي مرة أخرى عن قدرته على الصمود على الرغم من الأداء الضعيف للقطاع الفلاحي. فبعدما انحصر في +0,3٪ في الفصل الأول من سنة 2022، انتعش النمو الاقتصادي نسبيا في الفصل الثاني (+2٪) نتيجة تحسن الخدمات، بما في ذلك عودة السياح الأجانب، وانتعاش الاستهلاك واستثمار المقاولات. كما أبان سوق الشغل عن دينامية إيجابية بحيث تم خلق ما يقارب من 300 ألف وظيفة مؤدى عنها بين الفصل الثاني من سنة 2021 والفصل الثاني من سنة 2022، وبلغ معدل البطالة 11,2٪ من السكان النشطين متم الفصل الثاني من سنة 2022، أي بانخفاض بـ 1,6 نقطة مقارنة مع مستواه سنة من قبل.

وعلى العموم، تشير أخر مؤشرات الظرفية إلى تواصل تحسن النشاط الاقتصادي، لا سيما القطاعات المرتبطة بالسياحة والنقل نتيجة فتح الحدود والتدابير التحفيزية التي اعتمدتها الحكومة. وبالموازاة مع ذلك، مكنت التطورات الأخيرة من تأكيد المنحى الإيجابي للمؤشرات المتعلقة بقطاعات الاتصالات والطاقة الكهربائية والصناعة. هذا ومن المنتظر أن تظل مستويات النمو مرضية عموما خلال الفصل الثالث (+1,8٪) والفصل الرابع (+1,4٪)، حيث سيستفيد استهلاك الأسر من التدابير الرامية إلى دعم القدرة الشرائية وذلك بالرغم من انخفاض الدخل في المناطق القروية وصعوبة الوضع الاقتصادي الدولي.

وهكذا، من المرتقب أن يسجل النشاط الاقتصادي ارتفاعا بنسبة +1,5٪ خلال سنة 2022. كما يتوقع أن يتصاعد التضخم إلى مستوى يقارب 5,3٪ في المتوسط خلال هذه السنة، حيث أنه بالرغم من

التراجع التدريجي لارتفاع أسعار المواد الطاقية والأولية، لا زالت أسعار المواد الغذائية والمنتجات المصنعة تحت تأثير انتشار الضغوط التضخمية السابقة.

وعلى مستوى القطاع الخارجي، مكن الأداء الجيد لعائدات السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج (+156٪ و+11٪ على التوالي في نهاية غشت 2022)، بالتزامن مع الدينامية الإيجابية لصادرات المكتب الشريف للفوسفاط والمهن العالمية للمغرب، من التخفيف بشكل كبير من التأثير السلبي لارتفاع الأسعار العالمية للطاقة والمنتجات الغذائية على ميزان الأداءات، مما مكن من الحفاظ على مستوى جيد لاحتياطيات بنك المغرب من العملات الأجنبية يناهز 6 أشهر من واردات السلع والخدمات.

وفيما يتعلق بالمالية العمومية، بذلت الحكومة جهودًا كبيرة على مستوى الميزانية في مواجهة التقلبات الدورية من أجل احتواء الآثار السلبية لظاهرة التضخم وضعف السنة الفلاحية، مما مكن من دعم المقاولات والقدرة الشرائية للأسر. وقد تحقق هذا المجهود على مستوى النفقات، خاصة منها ذات البعد الاجتماعي، بفضل الدينامية الإيجابية التي عرفتها المداخيل الجبائية بالأساس وبدرجة أقل المداخيل الغير الجبائية. ونتيجة لذلك، سيتم الحفاظ على عجز الميزانية برسم سنة 2022 طبقا للهدف المحدد في مستوى 5,3٪ من الناتج الداخلي الخام، ونسبة دين الخزينة عند مستوى أقل من 70٪ من الناتج الداخلي الخام.

2. التوجهات الرئيسية متعددة السنوات

تم إعداد البرمجة الميزانياتية 2023-2025 في سياق أزمة غير مسبوقة وآفاق اقتصادية مطبوعة بكثير من عدم اليقين، تميزت بتداعيات الأزمة الصحية كوفيد-19 وارتفاع أسعار المواد الأولية والطاقية، والتي تفاقمت بسبب الأزمة الأوكرانية، إضافة إلى الجفاف الشديد الذي أضر بالنشاط الاقتصادي الوطني في سنة 2022.

وقد أدى هذا الوضع إلى ارتفاع كبير على مستوى نفقات الميزانية بفعل إجراءات دعم المقاولات والأسر المتضررة وإنعاش الاقتصاد.

ووفقًا للتوجيهات الملكية السامية، مكنت الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة من الحد من العواقب الاقتصادية والاجتماعية للأزمة وتعزيز الانتعاش السريع للاقتصاد، مع الحفاظ على التوازنات المالية.

وعلى ضوء التحديات المتعددة التي تواجه بلادنا من أجل إرساء أسس صلبة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والشروع في تنزيل النموذج التنموي الجديد، استطاع المغرب الاستفادة من الأزمة وجعلها فرصة لإطلاق برنامج طموح للإصلاحات المهيكلة، مع ضمان توزيع أمثل للموارد المالية وتعزيز الالتقائية بين السياسات القطاعية.

وفي هذا السياق، يعكس مشروع قانون المالية لسنة 2023 رغبة الحكومة الراسخة في متابعة تنفيذ التزاماتها للفترة 2021-2026، بما يتماشى والتوجيهات الملكية السامية وكذا توصيات النموذج التنموي الجديد، خاصة فيما يتعلق بتقوية أسس الدولة الاجتماعية، وتنشيط الاقتصاد من خلال تشجيع الاستثمار والشغل المنتجين، إلى جانب تكريس الحكامة الرشيدة على مستوى القطاع العمومي.

على المستوى الاجتماعي، يتعلق الأمر على وجه الخصوص بـ:

- تعزيز أسس الدولة الاجتماعية من خلال توطيد جميع الآليات والتدابير الرامية إلى تعزيز الرأسمال البشري، ولا سيما من خلال اتخاذ الخيارات الاقتصادية الملائمة والتدابير التي لها تأثير إيجابي على التنمية الاجتماعية.

- تفعيل مختلف مكونات ورش تعميم الحماية الاجتماعية كمشروع واسع النطاق يجسد ثورة اجتماعية حقيقية. وستدعم الحكومة هذا الورش بإصلاح عميق للنظام الصحي الوطني وتحسين عرض الرعاية الصحية، وذلك لتعزيز السيادة الصحية الوطنية وتعميم التأمين الصحي الإجباري.

- تحسين جودة التعليم كقطاع يكتسي أولوية خاصة، بناة على مقاربة شمولية تهدف إلى النهوض بنظام التعليم، لا سيما فيما يتعلق بالتكوين وتوسيع وتعزيز البنية التحتية وتحسين جودة الخدمات المقدمة، خصوصا في المناطق القروية والنائية.

- تبني سياسة مندمجة ومتجددة على مستوى قطاع الشغل، تأخذ في اعتبارها احتياجات مختلف الفئات العمرية والخصائص المجالية. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الحالية استهلت ولايتها في هذا الصدد بإعطاء دفعة جديدة لبرامج دعم التشغيل، ولا سيما من خلال إطلاق برنامج "فرصة"، الذي يهدف إلى النهوض بمبادرات المشاريع الفردية، عن طريق المواكبة والتوجيه والتدريب طوال مراحل المشروع حتى اكتماله، بالإضافة إلى برنامج "أوراش" الرامي إلى خلق 250.000 منصب شغل مباشر خلال سنتي 2022 و2023. وستعمل الحكومة أيضا، في إطار مقاربة تشاركية، على إصلاح الإطار القانوني للشغل، بشكل يضمن ملاءمته مع تغيرات سوق الشغل ويمكن من تقييم سياسات وبرامج التشغيل.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تقوم سياسة التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني التي اعتمدتها الحكومة على ثلاثة مبادئ أساسية. يتعلق الأمر بمسألة جعل التشغيل المحور الرئيسي لجميع السياسات العمومية في المجال الاقتصادي، وتعزيز السيادة الوطنية على مستوى المنتجات والخدمات الاستراتيجية، إلى جانب التعريف بالمنتج المغربي على المستويين الوطني والدولي.

وفيما يتعلق بالتمويل، ستواصل الحكومة سياستها التي توافق بين استعادة الهوامش الميزانياتية لضمان تمويل واستدامة الإصلاحات وبين ضرورة الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية، ولا سيما من خلال مواصلة خفض عجز الميزانية وضمان استقرار نسبة الدين في أفق تقليصه على المدى المتوسط.

وفي هذا الصدد، تبنت الحكومة مقاربة مبتكرة بهدف تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي باشرتها بلادنا في السنوات الأخيرة، مع التركيز على جانبين:

- تفعيل الإصلاح الجبائي وترشيد النفقات وإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية.
- تعبئة التمويلات المبتكرة واللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص للمساهمة في تمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى والاستراتيجيات القطاعية والحد من الضغط على الموارد العمومية.

3.تذكير بالفرضيات الماكرو اقتصادية الرئيسية

بعد الانتعاش المسجل خلال سنة 2021 والبالغ 7,9٪، من المرتقب أن يتباطأ معدل نمو الاقتصاد الوطني سنة 2022، ليتراجع إلى 1,5٪. ويعزى هذا التباطؤ بشكل رئيسي إلى انخفاض القيمة المضافة الفلاحية بـ -13٪. وفيما يخص الأنشطة غير الفلاحية، من المتوقع أن ترتفع بنسبة 3,4٪ بعد نموها بنسبة 6,8٪ في سنة 2021.

وتعتمد التوقعات الاقتصادية على البيانات المؤقتة للحسابات الوطنية لسنة 2021 (أساس 2014) وكذا آخر معطيات الظرفية الاقتصادية على المستويين الوطني والدولي. وتتجلى الفرضيات الرئيسية للإطار الماكرو اقتصادي فيما يلي:

- متوسط سعر برميل البرنت 93 دولاراً سنة 2023 مقابل 100 دولار سنة 2022، ومن المرتقب أن يستمر سعر النفط في الانخفاض في سنة 2024، ليصل إلى 84 دولاراً ثم 78 دولاراً سنة 2025؛
- بعد أن بلغ 1,18 كمتوسط خلال سنة 2021، من المرتقب أن يصل سعر صرف الأورو مقابل الدولار إلى 1,04 سنتي 2022 و2023 ثم 1,08 سنتي 2024 و2025؛
- ارتفاع الطلب الأجنبي الموجه إلى المغرب (باستثناء منتجات الفوسفات ومشتقاته) بنسبة 2,5٪ سنة 2023 مقابل 4٪ في سنة 2022. ومن المتوقع أن ينمو هذا الطلب بنسبة 4,5٪ خلال سنتي 2024 و2025؛

- إنتاج الحبوب 75 مليون قنطار سنويًا من 2023 إلى 2025، أي ما يعادل منتوج سنة فلاحية متوسطة، بالموازاة مع تعزيز أداء الزراعات الأخرى وتربية المواشي.

جدول 1: الفرضيات الماكرو اقتصادية الرئيسية

	التنبؤات المحدثة لسنة 2022	التوقعات لسنة 2023	التوقعات لسنة 2024	التوقعات لسنة 2025
معدل النمو	1,5	4,0	3,7	3,9
- ق.م الفلاحية	-13,0	12,9	4,0	4,4
- ق.م غير الفلاحية	3,7	3,1	3,8	3,8
معدل التضخم	5,3	2,0	2,0	2,0
سعر الصرف	-	-	-	-
- دولار-درهم	10,16	10,16	9,82	9,82
- يورو-درهم	10,60	10,60	10,86	10,86
سعر البترول	100	93	84	78
سعر غاز البوتان	783	800	700	700
انتاج الحبوب (مليون قنطار)	34	75	75	75

وفيما يتعلق **بالتوقعات الاقتصادية**، من المرتقب أن يتزايد النشاط الاقتصادي سنة 2023 بـ 4٪ على أساس العودة إلى سنة فلاحية متوسطة واستمرار دينامية القيمة المضافة غير الفلاحية لكن بوتيرة أقل، حيث سيتراجع نموها من 3,7٪ إلى 3,1٪ بالنظر إلى العودة إلى مستويات نمو طبيعية لأنشطة القطاع الثالثي بعد تدارك مستوياتها السابقة سنة 2022، وكذا الأثر المنتظر لتباطؤ النمو العالمي، ولا سيما منطقة الأورو. ومن المرتقب أن يتعزز النمو سنة 2023 بشكل أساسي بفضل دينامية الاستهلاك، الذي سيستفيد من تدابير دعم القدرة الشرائية ومن أثر الرفع من الحد الأدنى للأجور اعتبارًا من شتنبر 2022، وكذا من الانتعاش التدريجي لمعدل الادخار. ومن المتوقع أن يستفيد الاستثمار من التنزيل الفعلي لميثاق الاستثمار الجديد وتفعيل صندوق محمد السادس الذي سيوجه نحو مشاريع البنيات التحتية والاستراتيجيات القطاعية الطموحة لتعزيز القدرة التنافسية للمنتج الوطني والسيادة الغذائية والصحية والطاقية.

ومن المنتظر أن يظل **التضخم** مرتفعاً في بداية السنة على أن يتراجع تدريجياً تماشياً مع انخفاض أسعار المواد الغذائية والمنتجات المصنعة. وفي هذا الصدد، هنالك إجماع من طرف المنظمات الدولية حول فرضية تراجع أسعار الطاقة مع انخفاض توترات سلاسل الإمداد، وهكذا ينتظر أن ينخفض سعر برميل البرنت إلى 93 دولارًا سنة 2023 مقابل 100 دولار في المتوسط سنة 2022. ومن جهة أخرى، ينتظر أن يساهم رفع سعر الفائدة الرئيسي لبنك المغرب إلى 2٪ في شتنبر الماضي في تراجع مستوى التضخم من خلال التخفيف من انخفاض قيمة الدرهم مقابل الدولار وبالتالي الحد من تأثير سعر الصرف على أسعار المنتجات المستوردة، وبشكل غير مباشر من خلال التأثير على الطلب العام وتوقعات التضخم. وهكذا، يتوقع أن يتراجع معدل التضخم إلى 2٪ كمتوسط سنوي خلال سنة 2023.

على المدى المتوسط، من المتوقع أن يعزز النشاط الاقتصادي مساره التصاعدي، مستفيدًا من زخم مشاريع الإصلاحات الهيكلية التي تم إطلاقها في السنوات الأخيرة. فاعتمادا على فرضية استقرار المحيط الدولي، من المرجح أن يقترب نمو الناتج الداخلي الخام الفعلي من مستواه المتاح ليبلغ حوالي 4٪ في المتوسط بحلول سنة 2026، مدعوما بتحسن قدرات الإنتاج، ولا سيما عامل رأس المال (المساهم الأول في النمو)، وعامل الشغل والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

أولاً، سيستفيد "عامل رأس المال" من التنزيل الفعلي لميثاق الاستثمار الجديد، الذي يسعى إلى رفع حصة الاستثمار الخاص إلى ثلثي الاستثمار الإجمالي بحلول سنة 2035، مع إيلاء اهتمام خاص لتعزيز جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر ومساهمة المغاربة المقيمين بالخارج. وفي الوقت نفسه، ستمكن مواصلة تنفيذ الإجراءات التي تهدف تيسير الولوج إلى التمويل إلى تسريع الاستثمار من خلال إنشاء آليات الدعم والضمان للمؤسسات الصغيرة جدا والمتوسطة، ما من شأنه أن يعزز قدراتها الإنتاجية وقيمتها المضافة. بالإضافة إلى ذلك، ستساهم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في تقليل الفوارق من حيث الولوج إلى الخدمات المالية وانتشارها، مما يجعل الشمول المالي وسيلة حقيقيّة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ثانياً، سيستفيد "عامل الشغل" من دعم البرنامج الحكومي لإنعاش سوق الشغل والذي يضع التشغيل في صلب جميع السياسات العمومية في المجال الاقتصادي. وتعتمد هذه الرؤية على تطوير عرض التكوين المهني بما يتلاءم ومتطلبات سوق الشغل ومراجعة سياسة التشغيل مع مراعاة التقائية وتناسق السياسات القطاعية مع إصلاح الإطار التشريعي لسوق الشغل. وسيم دعم تحقيق هذه الأهداف، إلى حد كبير، بتنزيل مخططات القطاعات الحيوية للاقتصاد. وستُستكمل هذه المخططات ببرامج إنعاش التشغيل التي تهدف إلى مواكبة الولوج إلى التشغيل في القطاع الخاص، مثل برامج أوراش وفرصة وانطلاقة.

وأخيرًا، سوف تسفر المجهودات الرامية إلى تنمية الرأسمال البشري، عبر إصلاح نظامي التعليم والصحة للاستجابة للدينامية الديموغرافية ولمعايير الجودة، عن تعزيز "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج". ويتماشى مشروع تعميم التغطية الاجتماعية بشكل كبير مع هذا المنطق الشمولي والذي ينقسم إلى ثلاث مراحل (2021-2025)، بالتوازي مع إصلاح نظام التعليم (2022-2026) الهادف إلى تحقيق نهضة تربوية قادرة على تقديم الظروف المناسبة للطفل لإتمام دراسته وتنمية مهاراته.

يعكس تطور **المداخيل العادية** للفترة الممتدة بين 2023 و2025 تحسنًا في كل من المداخيل الجبائية، الداخلية منها والجمركية، والمداخيل غير الجبائية، بزيادة سنوية قدرها 5,8٪ في سنة 2023 مقارنة بالتوقعات المحينة لسنة 2022 و5,9٪ في 2024 و4,4٪ في سنة 2025.

- **فيما يتعلق بالمداخيل الجبائية:**

تعتمد توقعات المداخيل **الجبائية الداخلية** في الفترة الممتدة بين 2023 و2025 على فرضيات الإطار الماكرو اقتصادي وكذا على خصوصيات مختلف الضرائب. كما تأخذ هذه التوقعات بعين الاعتبار الظروف الاستثنائية المعاينة والقادمة وكذا الأثر المالي للتدابير التي التزمت بها الحكومة لتنفيذ الأهداف الأساسية للقانون - الإطار للإصلاح الجبائي.

وستواصل الحكومة، خلال الفترة 2023-2025، تنزيل هذا القانون - الإطار، الذي يهدف بالخصوص إلى تعبئة كامل الإمكانات الضريبية لتمويل السياسات العمومية، وتعزيز العدالة الجبائية وملاءمة الأنظمة التفضيلية مع المعايير والممارسات الدولية، وتحسين القدرة التنافسية للمقاولات وتخفيض العبء الضريبي على الملزمين بالموازاة مع توسيع الوعاء الضريبي.

وفي هذا الصدد، ينص مشروع قانون المالية لسنة 2023 على مجموعة من التدابير ذات الأولوية والأثر المباشر على ميزانية الدولة والتي يتعين تنفيذها على مدى أربع سنوات، ولا سيما:

- **التوجه التدريجي نحو سعر موحد فيما يخص الضريبة على الشركات:** في هذا السياق، تعهدت الدولة بتوحيد الأسعار الضريبية وتحسين مساهمة الشركات التي تحقق أرباحًا نسبيا عالية، لا سيما تلك التي تزاول أنشطة مقننة أو في وضعية احتكار أو احتكار القلة وفقًا للمبادئ التوجيهية للقانون - الإطار؛
- **التطبيق التدريجي لمبدأ فرض الضريبة على الدخل الإجمالي للأشخاص الذاتيين:** هذا التدبير من شأنه أيضًا تعبئة المداخيل الجبائية مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى الدخل السنوي الإجمالي واعتماد آلية الاقتطاع في المنبع حسب أسعار غير إبرائية على بعض المداخيل وخاصة تلك المتعلقة بالمهن الحرة؛
- **مواصلة ترشيد التحفيزات الجبائية،** حيث أن اعتماد التدابير المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2023 سيسمح بتخفيض الإنفاق الضريبي بحوالي 10٪.

وتتوقع الحكومة خلال السنوات الثلاث القادمة نسبة 4,7٪ كمتوسط تطور سنوي للمداخيل الجبائية الداخلية، حيث سترتفع هذه المداخيل بمعدل 3,9٪ سنة 2023 مقارنة بالتوقعات المحينة لعام 2022، وبنسبة 5,0٪ سنة 2024، و 5,2٪ سنة 2025.

أما فيما يتعلق **بالمداخيل الجمركية**، فقد تأثرت بشكل رئيسي في سنة 2022 بتضخم أسعار السلع، إلى جانب عدم اليقين في الأسواق بالنظر إلى الصراعات الجيوسياسية في عدة مناطق من العالم.

وفيما يخص الفترة الممتدة بين 2023 و2025، يتوقع انخفاض طفيف على مستوى مداخيل الضريبة على القيمة المضافة المتعلقة بالمنتجات الطاقية، بالنظر الانخفاض المتوقع في أسعار النفط. وبالموازاة مع هذا الانخفاض، يرتقب تحسن إيرادات الضريبة على القيمة المضافة المتعلقة بالمنتجات الأخرى والضريبة الداخلية على الاستهلاك وكذا رسوم الاستيراد ارتباطا مع ارتفاع الواردات المعروضة للاستهلاك.

وتجدر الإشارة إلى أن التدابير الجمركية الجديدة المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2023 تهدف بشكل خاص إلى مواصلة جهود الدولة الرامية إلى تشجيع الاستثمار ودعم القدرة الشرائية للمواطنين وبعض القطاعات التي عانت من ارتفاع الأسعار، في سياق التضخم المضطرد. ومن بين التدابير المقترحة نذكر على سبيل المثال:

- تمديد أجل الإعفاء من الرسوم الجمركية على السلع التجهيزية والمعدات والأدوات المستوردة من طرف أو لفائدة المقاولات التي تلتزم بإنجاز برامج استثمارية كبرى في إطار اتفاقيات مبرمة مع الحكومة؛
- تخفيض رسوم الاستيراد على مدخلات تصنيع مرشحات السيارات والبن غير المحمص وكذا الورق المزدوج؛
- الإعفاء من رسم الاستيراد لفائدة بعض الأدوية والمنتجات الصيدلية، من أجل تسهيل حصول المواطنين على هذه المنتجات ودعم الاستراتيجية الوطنية للنهوض بصناعة الأدوية؛
- إحداث ضريبة داخلية على الاستهلاك على المنتجات المحتوية على السكر.

وتتوقع الحكومة خلال الفترة 2023-2025 نسبة 2,6٪ كمتوسط تطور سنوي للمداخيل الجمركية، حيث سترتفع هذه المداخيل بمعدل 3,2٪ سنة 2023 مقارنة بالتوقعات المحدثة لسنة 2022، و2,3٪ سنة 2024، و2,2٪ سنة 2025.

- **فيما يتعلق بالمداخيل غير الجبائية:**

تبلغ توقعات المداخيل **المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية** خلال سنوات 2023 و 2024 و2025، على التوالي، 19,5 مليار درهم، 22,1 مليار درهم و24,6 مليار درهم. وقد تم احتسابها بناء على إنجازات سنة 2021، وعلى التوقعات المحينة لسنة 2022 وكذا توقعات المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية.

وتأخذ هذه التوقعات بعين الاعتبار تنزيل مقتضيات الأحكام الواردة في القانون الإطار المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية والهادفة إلى تعزيز دور الدولة "المساهمة" وترشيد محفظة الدولة مع الحرص على مواكبة نجاعتها، ولا سيما من خلال تفعيل "الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع أداء المؤسسات والمقاولات العمومية".

وفيما يتعلق بالمداخيل المتأتية من تفويت مساهمات الدولة، فإنه من المرتقب أن تبلغ خلال الفترة الممتدة ما بين 2023 و2025 حوالي 5 ملايير درهم سنويا. وتجدر الاشارة إلى أن العمليات المستقبلية لتفويت مساهمات الدولة تخص المساهمات العمومية ذات الأقلية وكذلك عمليات فتح رؤوس أموال بعض المقاولات العمومية التي وصلت إلى مرحلة من النضج. ويعد هذا البرنامج جزءا من مشروع إعادة هيكلة القطاع العمومي والذي يتضمن أيضا مشاريع لتحويل بعض المؤسسات العمومية إلى شركات مساهمة بهدف فتح رؤوس أموالها في وقت لاحق للقطاع الخاص.

2.4. برمجة النفقات لثلاث سنوات

جدول رقم 3: البرمجة الميزانياتية الإجمالية للنفقات لثلاث سنوات

مليون درهم	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	توقعات 2024	توقعات 2025
الميزانية العامة				
النفقات	**349 463**	**397 485**	**412 852**	**422 179**
نفقات التسيير(1)	**233 987**	**261 492**	**271 464**	**280 936**
نفقات الموظفين	147 537	155 750	161 257	166 151
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	55 680	64 867	69 022	72 937
التكاليف المشتركة	28 570	38 674	39 564	40 210
النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	2 200	2 200	2 000	2 000
نفقات فوائد وعمولات متعلقة بالدين العمومي (2)	**28 075**	**29 966**	**33 006**	**34 549**
نفقات الاستثمار	**87 402**	**106 027**	**108 003**	**106 331**
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-
نفقات ميزانية المرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	**2 190**	**2 300**	**2 300**	**2 300**
نفقات الاستغلال	1 906	2 017	2 017	2 017
نفقات الاستثمار	284	283	283	283
الحسابات الخصوصية للخزينة	-	-	-	-
نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة	**98 326**	**111 787**	**111 787**	**111 787**

1/ بدون احتساب النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية.

2/ على أساس صافي من الموارد الناتجة عن تخفيف نفقات الدين.

تأخذ الفرضيات التي ارتكزت عليها توقعات النفقات بعين الاعتبار التوجهات المتعلقة بترشيد النفقات العمومية وإعطاء الأولوية للإنفاق الاجتماعي، ولا سيما تلك المتعلقة بمشاريع تعميم الحماية الاجتماعية وإصلاح نظام التقاعد والتزامات الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي وتحسين فعالية نفقات الاستثمار.

وفي هذا الصدد، تم إعداد توقعات النفقات للفترة ما بين 2023 و2025 أخذا في الاعتبار للرهانات الرئيسية المتعلقة بإدارة المالية العمومية والتدبير العقلاني للنفقات العمومية وفقًا للتوجهات الأساسية التالية:

- **بالنسبة لنفقات الموظفين:**

يتمثل التوجه في هذا الإطار في حصر إحداث المناصب المالية في الاحتياجات الضرورية لضمان تنزيل الإصلاحات الملتزم بها وتقديم الخدمات للمواطنين في أحسن الظروف مع العمل على الاستغلال

الأمثل للإمكانات المتاحة من خلال إعادة انتشار الموظفين لسد العجز الحاصل على المستويين الترابي والقطاعي.

وبشكل عام، تأخذ توقعات نفقات الموظفين بعين الاعتبار النفقات الدائمة ومختلف الترقيات والإحالات على التقاعد. كما تشمل هذه التوقعات أيضا الأثر المالي الناتج عن الحوار الاجتماعي بمبلغ إجمالي قدره 6,8 مليار درهم، منها 4,3 مليار درهم سنة 2023 و 1,6 مليار درهم سنة 2024 و0,9 مليار درهم سنة 2025.

- **فيما يخص نفقات المعدات والنفقات المختلفة:**

يتمثل التوجه في ضمان تدبير نموذجي من خلال تشجيع استخدام الطاقات المتجددة، وعقلنة النفقات المتعلقة بالاتصالات والدراسات والنقل والتنقل وتنظيم الاحتفالات والمؤتمرات والندوات، وكذلك إعطاء الأولوية لتصفية المتأخرات المرتبطة باستهلاك الماء والكهرباء.

وهكذا، فإن تطور توقعات النفقات، سواء في منحى الارتفاع أو الانخفاض، مرتبط بطبيعتها الغير القابلة للتقليص، ولا سيما الإتاوات (الماء والكهرباء والاتصالات وغيرها) ورسوم الإيجار والحراسة والنظافة وكذلك التحويلات برسم التسيير لفائدة المؤسسات العمومية والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بطريقة مستقلة. كما تأخذ هذه التوقعات أيضًا في الاعتبار الهوامش التي تم تحقيقها على مستوى نفقات تسيير الإدارة.

وتجدر الإشارة إلى أن التكلفة التي ستتحملها الدولة، سنة 2023، في إطار تعميم الحماية الاجتماعية تصل إلى 12,5 مليار درهم منها 9,5 مليار درهم لتعميم التغطية الصحية و3 ملايير درهم برسم التعويضات العائلية. وسيرتفع هذا المبلغ إلى 26,3 مليار درهم سنة 2025 منها 9,5 مليار درهم لتعميم التغطية الصحية و16,8 مليار درهم للتعويضات العائلية. وسيتم تمويل هذه النفقات من الموارد المعبأة لفائدة صندوق دعم التماسك الاجتماعي وكذلك من إعادة التوزيع التدريجي للموارد المخصصة حاليًا لتمويل البرامج الاجتماعية المختلفة وتحملات المقاصة.

- **بخصوص نفقات الفوائد والعمولات المتعلقة بالدين العمومي:**

من المتوقع أن تسجل تكلفة الفائدة على الدين برسم سنة 2023 ارتفاعا بمقدار 0,9 مليار درهم أو 3,1٪ مقارنة بالتوقعات المحينة لسنة 2022. كما ينتظر أن تعرف زيادة تقدر بـ 3 ملايير درهم (+10,1٪) و1,5 مليار درهم (+ 4,7٪) على التوالي في 2024 و2025. وتعزى هذه الزيادة، والتي تهم الدين الداخلي وكذا الدين الخارجي، بشكل أساسي إلى ارتفاع حجم الدين وزيادة أسعار الفائدة.

فبخصوص الدين الداخلي، يرتبط ارتفاع أسعار الفائدة أساسا بقرار بنك المغرب رفع سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 50 نقطة أساس. أما بالنسبة للدين الخارجي، فيرجع ارتفاع تكلفته إلى الزيادة الملحوظة على مستوى علاوات المخاطر وكذلك أسعار الفائدة في السوق المالية الدولية ولا سيما الأوربور (EURIBOR) وسعر الفائدة المتغير بالدولار الأمريكي والتي سجلت ارتفاعا بمقدار 286 و357 نقطة أساس على التوالي، مقارنة بمتوسط مستوياتها المسجلة سنة 2022.

- **بالنسبة لنفقات المقاصة:**

وفقًا للمادة 8 من القانون الإطار رقم 21.09 بشأن الحماية الاجتماعية، فإن مواصلة إصلاح النظام الحالي للمقاصة ينبغي أن يتم بشكل تدريجي من أجل تحرير هوامش لتمويل جزء من تعميم التعويضات العائلية.

وبالتالي، سيعرف المبلغ الإجمالي لنفقات المقاصة انخفاضا ملحوظا منتقلا من 41 مليار درهم سنة 2022 إلى 26,6 مليار درهم سنة 2023 ليستقر في حدود 200 مليون درهم سنة 2025.

- **فيما يخص نفقات الاستثمار:**

تأخذ مقترحات الميزانية للفترة 2023-2025 بعين الاعتبار على وجه الخصوص توجهات نفقات الاستثمار من خلال:

- إعطاء الأولوية لاستخدام آليات التمويل المبتكرة وتفعيل الإطار القانوني الجديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- ترشيد التحويلات الاستثمارية لفائدة للمؤسسات والمقاولات العمومية مع توجيهها كأولوية لتعزيز الالتزامات المتعلقة بالمشاريع قيد التنفيذ مع الأخذ بعين الاعتبار الشروع في إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية برمته.
- التسوية المسبقة للوضعية القانونية للعقار وفقًا للمقتضيات للتشريعية والتنظيمية المتعلقة بنزع الملكية لغرض المنفعة العامة، أثناء برمجة مشاريع الاستثمار الجديدة.

وبالتالي، من المتوقع أن تواصل الاعتمادات المفتوحة المخصصة لنفقات الاستثمار اتجاهها التصاعدي في سنة 2023، بزيادة قدرها 21,3٪، قبل أن تستقر أو تعود إلى منحى تنازلي سنتي 2024 و2025.

بشكل عام، تُظهر برمجة الاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات الميزانية العامة لثلاث سنوات تحكما في معدل الزيادة في الإنفاق العام، والذي يتوقع أن ينخفض من 13,7٪ سنة 2023 إلى 3,9٪ سنة 2024 ثم 2,3٪ برسم سنة 2025.

3.4. بيان نفقات وموارد الخزينة

جدول رقم 4: بيان نفقات وموارد الخزينة للفترة 2022-2025

مليون درهم	التوقعات المحينة 2022	مشروع قانون المالية 2023	توقعات 2024	توقعات 2025
I- المداخيل العادية	296 500	312 721	331 163	346 173
1- المداخيل العادية دون احتساب المداخيل المتأتية من تفويت مساهمات الدولة	296 500	307 721	326 163	341 173
1.1- المداخيل الضريبية(*)	246 366	255 273	265 385	276 149
الضرائب المباشرة	109 423	113 165	119 412	125 611
الضرائب غير المباشرة	107 238	111 143	114 271	117 442
الرسوم الجمركية	13 684	15 019	15 413	15 933
رسوم التسجيل والتمبر	16 022	15 947	16 288	17 164
1.2- المداخيل غير الضريبية	46 033	54 148	62 178	64 924
مداخيل متأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية	14 138	19 464	22 146	24 604
مداخيل أخرى	31 896	29 684	35 032	36 321
حصيلة تفويت مساهمات الدولة	0	5 000	5 000	5 000
1.3- مداخيل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة	4 100	3 300	3 600	4 100
II- النفقات الإجمالية	369 382	378 396	392 268	402 513
2- النفقات العادية	289 389	291 458	304 849	315 847
1.2- نفقات المعدات والخدمات	219 467	234 912	262 937	281 098
الموظفون	147 978	155 750	161 257	166 151
سلع وخدمات أخرى	71 489	79 161	101 680	114 947
2.2- فوائد الدين	29 058	29 966	33 006	34 549
الداخلي	24 290	23 291	25 246	25 892
الخارجي	4 768	6 675	7 760	8 657
3.2- تحملات المقاصة	40 864	26 580	8 906	200
الرصيد العادي	7 111	21 264	26 314	30 326
3- الاستثمار	86 993	91 138	91 420	90 666
4- فائض (+) / عجز(-) الحسابات الخصوصية للخزينة	7 000	4 200	4 000	4 000
العجز الميزانياتي	-72 882	-65 674	-61 106	-56 340
العجز الميزانياتي /الناتج الداخلي الخام	-5,3%	-4,5%	-4,0%	-3,5%
العجز الميزانياتي /الناتج الداخلي الخام دون احتساب المداخيل المتأتية من تفويت مساهمات الدولة	-5,3%	-4,9%	-4,3%	-3,8%
المديونية/ الناتج الداخلي الخام	69,8%	69,5%	69,9%	69,5%

ملحوظة: التوقعات على أساس إطار قانوني مستقر ما لم يذكر خلاف ذلك.

(*) على أساس صافي من الإرجاعات الضريبية والتحويلات لفائدة الجماعات الترابية.

أخذا بعين الاعتبار لآفاق تطور الإطار الماكرو اقتصادي ووفقا للفرضيات المعتمدة في وضع البرمجة الميزانياتية للثلاث سنوات 2023-2025، تهدف الحكومة إلى حصر مستوى عجز الميزانية في حدود

4,5٪ سنة 2023 و4٪ سنة 2024 ثم 3,5٪ سنة 2025، مما سيمكن من الحفاظ على دين الخزينة في مستوى أقل من 70٪ نسبة إلى الناتج الداخلي الخام في أفق سنة 2025.

ويعزى هذا التحسن الحاصل في عجز الميزانية إلى ارتفاع المداخيل الجبائية بنسبة 4٪ في المتوسط سنويًا. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن متوسط نسبة النمو السنوي لهذه المداخيل بين سنتي 2013 و2019، أي قبل صدمة 2020، بلغ 3,4٪. ويرجع هذا التطور بشكل أساسي إلى الضرائب المباشرة، التي تمثل 45٪ من إجمالي المداخيل الجبائية، لا سيما الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، بحيث يرتقب ان يبلغ معدل نموها 5,4٪. كما يتوقع أن تعرف الضرائب غير المباشرة بدورها تحسنا بنسبة 2,6٪ في المتوسط خلال الفترة 2023-2025، ما سيجعلها تساهم في تحسين مستوى المداخيل الجبائية.

وبخصوص المداخيل غير الجبائية، من المرتقب أن ترتفع بنسبة 10,3٪ كمتوسط سنوي خلال نفس الفترة. وتشمل هذه المداخيل تعبئة الموارد في إطار آليات التمويل المبتكرة بمبلغ 25 مليار درهم في 2023 سنة و30 مليار درهم سنويا برسم سنتي 2024 و2025. وتندرج هذه الآليات البديلة للمديونية في إطار الاستراتيجية المعتمدة للتدبير النشيط لأصول الدولة، مما سيمكن من توفير موارد إضافية ضرورية لتمويل مشاريع البنيات التحتية ذات الأولوية ومواكبة الاستراتيجيات القطاعية المختلفة.

وعلى مستوى النفقات، ترتكز برمجتها للفترة 2023-2025 على التحكم في تطورها، بحيث يتوقع أن يقارب معدل ارتفاعها السنوي 3٪ في المتوسط. ويستند هذا التحكم في الإنفاق إلى تباطؤ وتيرة ارتفاع نفقات الموظفين، والتي من المنتظر أن تنخفض من 10,8٪ من الناتج الداخلي الخام سنة 2023 إلى 10,4٪ من الناتج الداخلي الخام سنة 2025، وكذلك إلى التدبير الأمثل لنفقات الاستثمار والتي من المتوقع ألا تتجاوز نسبة 5,7٪ من الناتج الداخلي الخام بحلول سنة 2025.

كما يعزى هذا التحكم في النفقات أيضًا إلى المجهود الهيكلي المبذول لحصر تكاليف التسيير الأخرى في حدود 7,3٪ من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2023-2025. وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى أن برمجة هذه النفقات لمدة ثلاث سنوات ترتكز على إعادة التوزيع التدريجي للموارد المخصصة حاليًا لتمويل البرامج الاجتماعية المختلفة (راميد، تيسير، إلخ) وللمقاصة لصالح تنزيل مشروع تعميم الحماية الاجتماعية لفائدة الفئات غير المساهمة.

وفيما يتعلق بفوائد الدين، وعلى الرغم من ارتفاع قيمتها بالدرهم، فإنه يتوقع أن تظل نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام مستقرة في حوالي 2,2٪.